



الرقم الترتيبي :

مركز دراسات الدكتوراه : العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والشريعة والتدبير
تكوين الدكتوراه : القانون العام
الحقل المعرفي : العلوم السياسية والعلاقات الدولية
التخصص : العلوم السياسية
المختبر : الدراسات السياسية والقانون العام

أطروحة لنيل الدكتوراه في موضوع :

جدلية العلاقات المدنية-العسكرية والانتقال الديمقراطي والتنموي في المغرب والجزائر: دراسة مقارنة

إعداد الطالب الباحث : محمد العوفي

تاريخ المناقشة : 22 مارس 2023

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	مؤسسة الانتماء	الإطار	أعضاء لجنة المناقشة
مشرفا ورئيسا	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس	أستاذ التعليم العالي	د. رشيد المرزكيوي
مقررا	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس	أستاذ التعليم العالي	د. الحسن الوارث
مقررا	الكلية متعددة التخصصات بالناظور	أستاذ التعليم العالي	د. محمد الرضواني
مقررا	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس	أستاذ مؤهل	د. بن أحمد حوكا
عضوا	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس	أستاذ مؤهل	د. فؤاد أعلوان

السنة الجامعية: 2021-2022 م

رسالة شكر وتقدير

يسرني أن أقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذي ومؤطري وقدوتي الأستاذ المحترم رشيد المرزكيوي على توجيهاته وملاحظاته السديدة، وتشجيعاته ودعمه طوال مدة إشرافه على هذا البحث وقبله.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للزمين لأعضاء لجنة المناقشة المكونة من: الأستاذ الحسن الوارث، والأستاذ محمد الرضواني، والأستاذ بن أحمد حوكا، والأستاذ فؤاد أعلوان نظير ما تحملوه من عناء ومشاق خلال اطلاعهم على هذا البحث وتمحيصه ومناقشته وتجويد محتواه.

والشكر موصول كذلك للسيد رئيس مختبر الدراسات السياسية والقانون العام، الأستاذ المحترم سعيد الصديقي، والسيد منسق شعبة القانون العام الأستاذ المحترم العربي عبد الحليم.

كما لا تفوتني فرصة الاعتراف بفضل جميع الأساتذات والأساتذة الذين سهروا على تكويني منذ التحاقني بهذه الكلية العتيدة.

وأغتتم هذه المناسبة لتقديم أفضل عبارات الشكر والامتنان لكل من أسهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود.

كما لا يسعني في هذه اللحظات إلا أن أقدم بجزيل الشكر والعرفان لوالدي وزوجتي وولدي وأخي وأختي، ولكافة أفراد عائلتي وأصدقائي.

قائمة المختصرات والأشكال والجداول

1. قائمة المختصرات

BM	Banque mondiale
BMG	Banque mondiale group
DFAE	Département fédéral des affaires étrangères (Suisse)
DM	Dépense militaire
DS	Dépense sociale
DGD	Direction Générale des Douanes (Algérie)
FMI	Fonds Monétaire international
HCP	Haut-commissariat au plan
ICG	International Crisis Group
OE	Office des échanges (Royaume du Maroc)
OFS	Office National des Statistiques (Algérie),
OCDE	Organisation de coopération et de développement économiques
OTAN	Organisation du traité de l'Atlantique Nord
OIT	Organisation Internationale du Travail
OMS	Organisation mondiale de la santé
ONU	Organisations des Nations unies
PIB	Produit intérieur brute
PNUD	Programme des Nations Unies pour le Développement
SIPRI	Stockhol International Peace Research Institutute
USACDA	United States Arms Control and Disarmament Agency

2. قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
11	الوضعية النموذجية لموقع المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي الديمقراطي	1
90	عوامل واستراتيجيات فرض السيطرة المدنية حسب نظرية التنافس المدني-العسكري	2
92	قدرة اتخاذ القرار بين المدنيين والعسكريين في تايلاند، الفلبين، إندونيسيا، تايوان، كوريا الجنوبية	3
102	العوامل المؤثرة في قرارات الجيش تجاه الثورات عند زولتان باراني	4
117	خطاظة توضيحية للهيكل العام للقوات المسلحة الملكية	5
121	خطاظة توضيحية للهيكل التنظيمي الداخلي للقوات المسلحة الجزائرية	6
292	جوانب الأمن الاجتماعي-الاقتصادي	7
294	حجم الإنفاق العسكري ضمن الناتج الداخلي الخام في المغرب والجزائر ومتوسط الإنفاق العسكري العالمي بين 2010 و2018	8
301	مقارنة حجم الإنفاق الاجتماعي بالإنفاق العسكري في المغرب بين 2017 و2019	9
303	مقارنة حجم الإنفاق الاجتماعي بالإنفاق العسكري في الجزائر بين 2017 و2019	10
306	مقارنة الإنفاق الاجتماعي والإنفاق العسكري بين المغرب والجزائر كنسبة من الناتج الداخلي الخام بين 2017 و2019	11
313	توزيع العمال بين القطاع المهيكل وغير المهيكل في المغرب والجزائر في 2019	12
314	معدل البطالة في المغرب والجزائر ومتوسط معدل البطالة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في 2019	13
315	المعدل الوطني للفقر ومعدل الفقر المدقع في المغرب والجزائر في 2014	14
342	نسبة عجز الميزان التجاري ضمن الناتج الداخلي الخام ضمن الناتج الداخلي الخام في المغرب والجزائر بين 2010 و2020.	15

3. قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
123	جدول إحصائي للمؤشرات البشرية للمؤهلات البشرية للجيشين المغربي والجزائري في 2021	1
124	القدرات العسكرية التي تتوفر عليها القوات البرية المغربية والجزائرية في 2021	2
125	القدرات العسكرية التي تتوفر عليها القوات الجوية المغربية والجزائرية	3
126	القدرات العسكرية التي تتوفر على القوات البحرية المغربية والجزائرية	4
295	حساب معامل انحدار الناتج الداخلي الخام للفرد وحجم الإنفاق العسكري ما بين 2010 و 2018	5
299	توزيع الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي في تونس	6
300	توزيع الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي كمعدل متوسط للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE	7
317	مؤشر التنمية البشرية (HDI) 2019، والمؤشر المعدل وترتيب الدولتين عربيا وعالميا، ومؤشرا التنمية البشرية خلال الفترة 1990-2019	8
343	الميزان التجاري في المغرب والجزائر (السلع والخدمات) بمليار دولار أمريكي	9
345	توزيع الزبناء والموردين الأساسيين للدولتين في 2019	10
346	توزيع أهم السلع المصدرة والمستوردة من طرف الدولتين في 2019	11

مقدمة

تتبع إشكالية إخضاع المؤسسة العسكرية لسلطان الدولة في الدولة الحديثة، من المعضلة التي صاحبت نشأة الدولة وتشكيل هياكلها الأمنية، فما إن نشأت الجيوش الحديثة حتى بررت مشكلة ضبط هذه الجيوش وإخضاعها للسلطة المدنية، التي تجد أصلها في تعقد آليات مراقبة المجتمع وممثليه المدنيين للمجموعة العسكرية، التي منحت وظيفيا حق استخدام القوة (قوة السلاح) لتأمين هذا المجتمع من أي خطر قد يهدده، لكنها سرعان ما انزاحت عن وظيفتها الأصلية بالاستناد على قوة السلاح الذي فوّض لها حيازته، فسعت شيئا فشيئا إلى تعزيز مكانتها داخل النظام السياسي عبر ممارسة الضغط على النخبة السياسية بداية، ثم الإقدام في فترات لاحقة على تجريدها من السلطة السياسية، والاستيلاء عليها عبر تنفيذ انقلابات عسكرية.

من هنا، بقي البحث السياسي في قضايا الجيش والسياسة العسكرية في الدول التي لم تلتحق بعد بركب الديمقراطية مسألة صعبة ومعقدة، وهي أكثر تعقيدا في الدول العربية التي تحاط فيها هذه القضايا بسرية تامة، لدواع أمنية، وأخرى مرتبطة بحماية النظام السياسي، لذلك، يغدو التحليل السياسي للظواهر المتعلقة بالتفاعلات المدنية-العسكرية في المنطقة العربية وفق معطيات موضوعية ومناهج علمية أمرا صعبا للغاية، فلا يجد الباحث من سبيل أمامه، سوى الاكتفاء بما تجود به المؤسسة العسكرية عليه من معلومات، وهي شحيحة في الغالب، ومنتقاة بدقة كبيرة، لتخدم المؤسسة العسكرية نفسها أكثر مما يخدم البحث والباحث، أو الاعتماد على ما تجود به الكتابات الغربية، الأمر الذي ثبت الجيش أو العسكر، كأحد الطابوهات في المجتمعات العربية¹.

استنادا إلى ذلك، خضعت القضايا المتعلقة بالمؤسسة العسكرية والسياسة العسكرية في كل من المغرب والجزائر لنفس التعنيم المستشري في باقي الدول العربية، فعدد مهم من الدراسات التشخيصية والتقييمية التي أنجزت حول الانتقال الديمقراطي والتنمية في البلدين، تتجنب الخوض في المؤشرات المتعلقة بالسياسة العسكرية في بحثها العملية الانتقال²، رغم أن هذه المؤشرات ذات تأثير مباشر وقوي على مسار الانتقال تيسيرا أو تعسيرا له، وهو المعطى الذي تجسد بوضوح في ثورات الربيع العربي في 2011، التي لعبت فيها الجيوش العربية دورا حاسما في تأمين بقاء النظام السياسي أو إسقاطه، ما حدا

¹ - طيبي غماري، *الجندي والدولة والثورات العربية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص. 10.

² - Michel DOBRY, Les voies incertaines de la transitologie : choix stratégiques, sequences historiques, bifurcations et processus de Path Dependence, *Revue française de science politique*, vol. 50, no 4-5 (2000), p. 585.

بالبحث السياسي في قضايا الانتقال في المنطقة العربية إلى استدراك نقائصه بعد ذلك، بإدماج المؤشرات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية والسياسية العسكرية في صلب دراسات عمليات الانتقال، سواء تعلق الأمر بانتقال ناجح أو فاشل.

صحيح أن الجزائر كانت في منأى عن الحراك العربي في 2011، بعدما نجح النظام السياسي في قطع حبال التأثير والتأثير بين البيئة الداخلية للمجتمع الجزائري وعمقه الاستراتيجي العربي، فيما كان المغرب أحد الدول التي شهدت زخما احتجاجيا مهما، رفع مطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي والتموي، عنوانها الأكبر إدخال الدولة في مسار انتقال ديمقراطي حقيقي، دون أن يشهد تدخل القوات العسكرية في إدارة الاحتجاجات. وفي الحالتين معا، لم يعن فتور حركة المجتمع الجزائري، ولا حياد المؤسسة العسكرية المغربية تجاه الاضطراب الاجتماعي، تحييد المتغيرات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية من دراسات الانتقال الديمقراطي في البلدين، فلم يعد أن يكون الحياد العسكري في المغرب، والاستكانة المجتمعية في الجزائر، بمثابة ظرفيات عابرة، غير نابعة عن نضوج الاستقرار السياسي في البلدين، ولا عن ثبات العلاقات المدنية-العسكرية فيهما، ولأدل على ذلك توالي الحركات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح السياسي الديمقراطي في الدولتين، كفعل استمر في معظم الحركات الاحتجاجية المغربية التي تلت 2011، فيما أبطل اندلاع الحراك الشعبي في 2019، كل الفرضيات التي ادعت استقرار النظام السياسي الجزائري الموسوم باحتكار النخبة العسكرية للسلطة السياسية الفعلية داخله.

- الجيش والانتقال الديمقراطي المعطل في المغرب والجزائر: من يحرس الحراس في البلدين؟

لا يخرج بحثنا في الأدوار السياسية للنخبة العسكرية في المغرب والجزائر عن السؤال الإنكاري الذي أثاره الشاعر الروماني القديم جوفينال JUVENAL للتشكيك في إمكانية فرض قانون أخلاقي على النساء عندما يكون منفذو القانون ذاتهم قابلين للإفساد، عندما تساءل قائلا: من يحرس الحراس؟¹، الذي أوّل في زمن اضطرابات السلطة السياسية الناتجة عن تدخلات النخبة العسكرية فيها تأثيرا وهيمنة إلى سؤال: من يراقب الجيوش التي تحرس الدول؟، أو من يحمي الديار من حماة الديار؟²، وبتعبير سياسي

¹- Jean-Yves FONTAINE, *Socioanthropologie du gendarme: Gendarmerie et démocratie*, L'Harmattan, Paris, 2007, p. 16.

²- عبد الوهاب الأفندي، بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية : نحو إطار نظري لمعالجة "إشكالية الدولة المتخندقة"، ضمن *الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص. 152.

أدق: كيف نحمي الشرعية من حمايتها؟¹، المستلهم من أعمال رائد التجديد التنظيري في دراسات العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية بيتر فيفر Peter FEAVER².

يتشابه المسار الانتقالي في كل من المغرب والجزائر في المحصلة المتمثلة في العطل الديمقراطي والتموي، لكنه يختلف بشكل جذري في الحثثات والملابس الداخلية الخاصة بكل تجربة على حدة، فالجزائر تعتبر مثالا للدولة الريعية في منطقة المغرب العربي، تعتمد مواردها الاقتصادية على العائدات المالية للصادرات النفطية، انتهج منذ استقلالها، نظام الحزب الوحيد، حزب جبهة التحرير، كخيار سياسي أقر من طرف تحالف مدني-عسكري، الذي استطاع حسم السلطة لصالحه بعيد إعلان الاستقلال، قبل أن تواصل النخبة العسكرية على نفس الخيار بعد استفرادها بالسلطة السياسية في 1965، الذي مكنها من توظيف ثنائية الجيش/الحزب في إدارة الدولة، أي ثنائية جيش التحرير الوطني/جبهة التحرير الوطني التي كانت الغلبة فيها دائما لصالح الجيش.

من المفارقات الكبرى التي تحفل بها التجربة السياسية في الجزائر، أن الانتقال إلى التعددية الحزبية جاء متأخرا، حيث استطاع النظام العسكري الحاكم الحفاظ على طابعه المنغلق إلى حدود 1989، وأنه في أول تجربة للتعددية السياسية، التي تمثلت في تنظيم انتخابات بلدية وتشريعية في بداية التسعينات، عاد الجيش لينقلب على العملية السياسية، بإعلانه إلغاء المسار الانتخابي بعد تأكد فوز حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية بها، فأدخل البلد في مسار طويل من العنف السياسي امتد طوال عقد التسعينات، الذي يعرف في الأدبيات الجزائرية بـ "العشرية السوداء"، انتهت تداعياتها بفتح باب بلوغ منصب الرئاسة لشخصيات مدنية، تحكمت المؤسسة العسكرية في اختيارها في فترتين مضطربتين: فأوصلت عبد العزيز بوتفليقة إلى منصب الرئاسة في 1999، في إطار بحثها عن سبل إنهاء الاقتتال الداخلي، وفك الحصار الخارجي عليها، بعدما حملها المجتمع الدولي مسؤولية اندلاع الحرب الأهلية، ثم أوصلت عبد المجيد تبون إلى منصب الرئاسة في دجنبر 2019، لمواجهة الحراك الشعبي الذي اندلع في بداية نفس العام.

وبالتالي تكون أهم الدروس المستقاة من عمليات التشخيص الأولي للعطل الديمقراطي في الجزائر، متعلقة بالتناقضات العميقة الناتجة عن تجديد النخبة العسكرية لآليات سيطرتها على السلطة، التي تؤدي دائما إلى قطع الطريق أمام التغيير، أو تحريف مسيرة الانتقال عن اتجاهها الديمقراطي³، فيما

¹ - عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبنديقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2021، ص. 17.

² - Peter FEAVER, *Armed Servants : Agency, Oversight and Civil-Military Relations*, Harvard University Press, Harvard, 2003, pp. 3-4.

³ - برهان غليون وآخرون، التحدي الديمقراطي في الجزائر، ضمن مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص. 15.

شكل الواقع السوسيو-اقتصادي المضطرب فرصة مواتية لم تستغلها النخب السياسية المدنية لتعزيز موقعها داخل مركز السلطة السياسي، خاصة بعد بروز استياء شعبي من الفشل التنموي الناتج عن تحول السياسة الاقتصادية للدولة من سياسة تنموية إلى سياسة ريعية، كانت سببا مباشرا في انفجار الأوضاع الاجتماعية في أكتوبر 1988¹.

أما في الحالة المغربية، فرغم استثناء صراع مريز على السلطة مباشرة بعد توقيع معاهدة الاستقلال مع الجانب الفرنسي في 2 مارس 1956، وإلغاء الحماية الإسبانية في 7 أبريل، وإعلان الاستقلال الرسمي في 18 نونبر من العام نفسه بين ثلاثة أطراف رئيسية، تمثلت في كل من المؤسسة الملكية، وحزب الاستقلال، وجيش التحرير المغربي، فقد **حافظ النظام الملكي على استمرار التعددية الحزبية، رغم أنه عمد إلى توجيهها في 1958، للحد من النفوذ السياسي المتزايد لحزب الاستقلال²، وابتداء من 1959، للحد من نفوذ حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية،** الحزب اليساري المنبثق من رحم حزب الاستقلال، والمناهض لاستفراد المؤسسة الملكية بالسلطة. فيما تمكن من ضمان ولاء النخبة العسكرية داخل القوات المسلحة الملكية له، عبر مسار طويل وشاق، تمثلت محنته الكبرى في إقدام ضباط قريبيين من الملك على تنفيذ انقلابين فاشلين في 1971 و 1972³.

ومما لا غرو فيه أن مناقشة عطل الانتقال الديمقراطي والتنموي في المغرب لا يمكن أن تبلغ مرماها في تحليل الأسباب الموضوعية المقوضة للانتقال من دون الوقوف على دراسة مكانة المؤسسة العسكرية في مراحل الانتقال الديمقراطي⁴، خاصة وأن **نخبها كانت على الدوام فاعلا أساسيا في النظام السياسي المغربي**، بل إن باحثا كجون فرنسوا داغوزان Jean-françois DAGUZAN اعتبرها جزءا من النظام الملكي الذي ينظمها⁵، خاصة بعدما نجح الملك المرحوم الحسن الثاني في تجاوز محنته مع الجيش، باحتواء الأطماع السياسية لنخبته، معمقا من ولائها له، ثم لوريثه الملك محمد السادس، **فاعتبرت أهم مؤسسة معينة للملك في حيابة السلطة السياسية**، رغم تناقض ذلك مع خصائص المسارات الانتقالية

¹ - محمد العابد، العنف والسياسة في مجتمعات دول المغرب العربي: دراسة تحليلية، ضمن **العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة: مقاربات سوسيولوجية وحالات (الجزء الأول)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص. 212.

² - Abderrahim LAMCHICHI et Gema Martin MUNOZ, Transition politique au Maroc, **Confluences Méditerranée**, no 3 (1999), p. 64.

³ - يحيى بولحية، عبقرية الانتقال باليابان في ثورة الميجي 1868 والدروس المستفادة عربيا، ضمن **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص. 420.

⁴ - مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، **التحول الديمقراطي بالمغرب على ضوء التجارب الدولية (تقرير تركيبى لندوة نظمت في الموضوع يومي 6 و 7 ماي 2011)**، الرباط، 2014، ص. 34.

⁵ - Jean-françois DAGUZAN, Maghreb. Les armées en politique: des trajectoires divergentes, **Confluences Méditerranée**, no 29 (1999), p. 23.

الديمقراطية الناجحة التي تخضع فيها المؤسسة العسكرية إلى النخبة السياسية المنتخبة ديمقراطياً¹، ومع التوجه السياسي الليبرالي الذي اختاره الملك الراحل الحسن الثاني للمغرب، منذ حصوله على الاستقلال²، بما يشمل من ضرورة إعمال المبادئ الديمقراطية في إدارة السلطة السياسية.

يجمع العديد من الدارسين للشأن السياسي بالمغرب على أن مساره للانتقال السياسي قد عرف تحولين بارزين: تمثل الأول في تعيين حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المعارض لتشكل الحكومة التي أطلق عليها اسم "حكومة التناوب" في 1998، بقيادة زعيم الحزب والمعارض السيد عبد الرحمن اليوسفي³، فيما تمثل الثاني في تجاوز الملك مع الاحتجاجات الشعبية الحاشدة التي شهدتها المملكة في 2011، تزعمتها تنظيمياً وتمثيلاً "حركة 20 فبراير"، والتي رفعت مطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بإقرار تعديل دستوري واسع، انتهى بإصدار الدستور الجديد في فاتح يوليوز من نفس العام، ووصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى رئاسة الحكومة بعدما فاز بأول انتخابات تشريعية أجريت في ظل الدستور الجديد⁴.

تميز التحولان السياسيان في المغرب بطابعهما المدني، الذي تمثل في القيادة السياسية لكل تحول على حدة، حيث بلغ حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى قيادة الحكومة، في إطار توافق سياسي ملكي-حزبي بعيداً عن أنظار المؤسسة العسكرية ظاهرياً على الأقل. فيما جاء التحول الثاني في إطار تفاعل الملك مع الاضطرابات الاجتماعية التي أحاطت بالنظام السياسي في 2011، والتي استطاع الملك احتواءها بإصلاح دستوري، أعاق تطورها إلى اضطراب سياسي، لكن رغم ذلك أجريت العديد من الدراسات التنبؤية لموقف المؤسسة العسكرية من الاضطراب السياسي لو حدث، فأجمعت معظمها على وقوف الجيش المغربي على غرار جيوش باقي الملكيات العربية إلى جانب المؤسسة الملكية قلباً وقالباً إذا وضعت أمام أي اختبار حقيقي ضد التحريك السياسي للقوى المدنية⁵.

وبالتالي، نتأكد من مجريات تجربتي التحول السياسي في كل من المغرب والجزائر أن المؤسسة العسكرية في البلدين عنصر فاعل في الحياة السياسية، يصعب دراسة الانتقال الديمقراطي فيهما دونما تفكيك أدوار نخبتها داخل النظام السياسي، وكذلك موقفها من النخبة السياسية المدنية، المعبر عنها بدراسة

¹- Samuel HUNTINGTON, *Le choc des civilisations*, Traduit par Jean-Luc FIDEL et autres, Odile Jacob, Paris, 2007, p. 176.

²- محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص. 184.

³- يحيى بولحية، عبقرية الانتقال باليابان في ثورة الميجي 1868 والدروس المستفادة عربياً، مرجع سابق، ص. 420.

⁴- سهام الدريسي، الاستثناء المغربي: بحث في خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، 2018، ص.ص. 3-4.

⁵- زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ترجمة عبد الرحمن عياش، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017، ص. 269.

العلاقات المدنية-العسكرية، والتي يمكن الاستدلال الكمي على طبيعتها السياسية من خلال فحص مستويات تأثير مؤشر الإنفاق العسكري على التنمية الاجتماعية والبشرية في الدولتين، التي يجسدها مؤشر الإنفاق الاجتماعي بمكوناته الثلاثة: الإنفاق على التعليم، والإنفاق على الصحة، والإنفاق على الحماية الاجتماعية، كل ذلك بهدف الإحاطة بأدوار المؤسسة العسكرية في تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي والتنموي في البلدين.

- تدخلات الجيش في السياسة: بين وقائع التاريخ وفلسفة السلطة السياسية

إن دراسة عملية الانتقال الديمقراطي والتنموي في المغرب والجزائر، اعتمادا على توظيف الأدوار السياسية للقوات المسلحة العسكرية، الذي تحدد على مستواه السجلات الكبرى حول علاقة المدني بالعسكري في الدولة الحديثة، بدءا من إشكالية التوفيق بين سجالين أساسيين: الأول متمثل في وظيفة الجيش في حماية كيان الدولة وشعبها من التهديدات والمخاطر الأمنية الخارجية والداخلية، والثاني متمثل في كيفية ضبط هذا الجيش المستأمن على أمن الدولة، حتى لا يتحول هو نفسه إلى مصدر خطر على كيانها.

وفي هذا الإطار يستمد البحث المقدم أسسه الفلسفية السياسية من تصورات الفلاسفة والمفكرين للدولة وأمنها، وفي مقدمتهم التصور الذي قدمه **نيكولو مكيا فيلي** حول علاقة الأمير بالقوات المسلحة، عندما اعتبر أن الغاية الأساسية للأمير يجب أن تكون هي الحرب، وألا يتخذ لدراسته موضوعا آخر سواها، معتبرا أنها الفن الوحيد اللازم لمن يتولى القيادة¹، لهذا يمكن القول إن **مكيا فيلي** تمثل الأمير كشخصية سياسية وعسكرية في الوقت نفسه، يبرز الجانب العسكري منها لضمان استمرارية حكمه، وولاء الجنود له، **الذي يتحقق بإتقانه لنظام الحرب وطرق تنظيمها**، فتوجب عليه الاهتمام بالتدريب العسكري في زمن السلم أكثر من زمن الحرب²، لأن الأساسات الرئيسية التي تقوم عليها الحكومات تتمثل في القوانين الرصينة والجيش المتينة³.

أما التصور الثاني المؤطر لعلاقة المدني بالعسكري داخل الدولة، فقدّمه **توماس هوبز**، عندما اعتبر أن الدولة كيان منبثق من رغبة الإنسان الأناني في العيش والأمان، والتي تضطره إلى إيقاع عقد اجتماعي يأتي بالدولة، يتنازل فيها الفرد عن حريته الشخصية لمصلحة تلك الدولة، لتحقيق غاية أكبر، وهي غاية البقاء على قيد الحياة، التي تحققها له الدولة، عند تكفلها بإدارة الصراع الطبيعي بين الأفراد

¹- نيكولو مكيا فيلي، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص. 77.

²- ميشيل سينيلا، **المكيا فيلية ودواعي المصلحة العامة**، ترجمة أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، 2002، ص. 50.

³- نيكولو مكيا فيلي، الأمير، مرجع سابق، ص. 66.

بطريقة تضمن حياتهم، **فربط قيام الدولة بالصراع بالدرجة الأولى، لتحقيق أولوية الأمن وسلطة الأمر الواقع**، بمعنى أنه قارن وجود الدولة بتحقيق الأمن¹، رغم أنه لم يهتم بتحديد مواصفات الوحدة المختصة بتحقيق الأمن داخل الدولة.

فيما يبقى تصور **ماكس فيبر** للدولة وأجهزتها الأمنية بمثابة التصور الرائد، واللحظة التاريخية المنشئة لمفهوم العلاقات المدنية-العسكرية داخل الدولة، وذلك عندما أكد على أن الدولة هي "الجماعة التي تتبنى بنجاح وفي إطار حدود معينة، احتكار العنف المادي المشروع"²، **فكان الجيش هو المؤسسة المختصة بتجسيد هذا الاحتكار**، من خلال تخويله الاختصاص الحصري لحمل السلاح واستعماله دفاعاً عن الدولة ومجتمعها. وفيما يخص آليات انتظام العلاقة بين الجيش والحاكم فهي تحدد عند **فيبر** في المفهوم الذي أعطاه لـ "السلطة" التي قرنوها بالتحكم والضبط، بوصفه السلطة بأنها كل فرصة تتاح للفرد لجعل إرادته الخاصة تتغلب في كل علاقة اجتماعية، حتى لو واجهت صدا ومقاومة، فإنها تقتضي دائماً القدرة على التحكم بأفعال الآخرين وسلوكهم³.

كان الجيش في نظر **فيبر** إلى جانب الجهاز الإداري والمنشآت الاقتصادية أهم آليات تحقيق الانضباط داخل المجتمع، باعتبارها مكلفة بتنفيذ أوامر الحاكم، دون أن يكون لها الحق في مخالفة الأوامر أو حتى مناقشتها، لأنها مخولة بمهمة تكريس الانضباط والنظام، وبناء المجتمع الحديث⁴، وهو نفس المفهوم الذي أعطاه عبد الله العروي لجهاز الدولة، عندما اعتبرها مرادفاً للمجتمع السياسي، وينقسم جهازها إلى نوعين: جهاز بيروقراطي مدني (القلم)، وجهاز عسكري (السيف)⁵. أما سيطرة الجيش على السلطة عند **فيبر** فهي غالباً ما **اقترنت بكاريزما قائد الجيش**، التي تتمظهر في دوره البطولي⁶. وحديثاً شكل تفاعل **هنتغتون** مع طرح **هارولد لاسويل** لفكرة **فيبر** حول اختصاص الجيش نيابة عن الدولة بمسؤولية "إدارة العنف"، إلى موضوعة هذه المسؤولية في جوهر دراسات العلاقات المدنية-العسكرية والديمقراطية، خاصة بعد ربطه **لمسؤولية الجيش عن إدارة العنف الشرعي بمبدأ احترافية الجيش نفسه**، التي تمنعه في بيئة الدول الغربية الديمقراطية من التدخل في الحياة السياسية.

¹- Alexandre ZOURABICHVILI, *La sécurité nationale et le droit international (Tome 1) : La sécurité nationale dans les traités internationaux*, L'Harmattan, Paris, 2021, p. 25.

²- عبد الوهاب الكيالي، *موسوعة السياسة*، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1985، ص. 657.

³- رحمة بن سليمان وآخرون، *العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة : مقاربات سوسولوجية وحالات*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص. 35.

⁴- Julien FREUD, *Etudes sur Max Weber*, Librairie Droz S.A, Genève, 1990, pp. 210-211.

⁵- عبد الله العروي، *مفهوم الدولة*، الطبعة التاسعة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2011، ص. 210.

⁶- قتيبة وليد غانم، *الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي*، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2018، ص. 26.

أسس موقف **هنتغتون** الداعم لحياذ جيوش الدول الغربية تجاه الفعل السياسي تحت دوافع مرتبطة باحترافيتها لما سماه بحقل دراسات العلاقات المدنية-العسكرية، الذي ينتظم في الدول الديمقراطية الغربية على أساس الخضوع الطوعي للنخبة العسكرية لسيطرة النخبة المدنية¹، الذي يتحقق بفعل **تنمية مبدأ الاحترافية العسكرية للنخبة العسكرية، والاعتراف المدني لها بالاستقلالية المهنية**، الأمر الذي أنضجه هنتغتون في شكل نظرية تفسيرية، أطلق عليها اسم "نظرية التحكم المدني الموضوعي"²، التي ما كادت تستقر أطرها التحليلية حتى ووجهت بالنقد والمراجعة، بداية من التصورات التي قدمها **موريس جانويتس** بداية من 1960، الذي أقر مبدأ التحكم المدني في النخبة العسكرية في الدول الغربية الديمقراطية، لكن ليس تحت دوافع الاحترافية العسكرية، وإنما **عبر تمدين المؤسسة العسكرية** الذي يتحقق عبر برنامج بيداغوجي-تربوي يضمن تسييس النخبة العسكرية، وتنمية اهتمامها بالشؤون العامة، ومشاركة كافة المواطنين في تحمل أعباء التجنيد العسكرية، كأسمى تمثل لقيم المواطنة³، وضمانة عليا لولوج قيم المواطنة إلى عالم العسكريين، فيمتنعون ذاتيا عن التدخل في الشأن السياسي، الذي وضع له أطرا تحليلية في ما أسماه نظرية "التحكم المدني الذاتي"⁴.

إن تباين تصورات الآباء المؤسسين لحقل العلاقات المدنية-العسكرية **هنتغتون وجانويتس** مهدت الطريق أمام باحثين آخرين لاستغوار حقل العلاقات المدنية-العسكرية، والمساهمة في بناء أطره التحليلية، سواء في الدول الغربية التي تعيش في ظل نضوج التحكم المدني بالنخبة المدنية، وبالتالي نضوج الديمقراطية، وكذلك في الدول النامية التي تهيم فيها النخب العسكرية على السلطة، مقوضة كل فرص الانتقال الديمقراطي على غرار المغرب والجزائر.

1- المفاهيم الأساسية للبحث

يزخر الحقل الدلالي لدراسة العلاقات المدنية-العسكرية بمجموعة من المفاهيم الأساس، التي تساهم في إثراء البحث وإغناء تحليلاته وتدقيقها، لهذا يستحسن بدء البحث بتمحيص هذه المفاهيم، وتدقيق حمولتها الدلالية، وذلك من قبيل:

¹ - Samuel HUNTINGTON, *The Soldier and State : The Theory and Politics of Civil-Military Relations*, The belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, 1957, pp. 7-12.

² - Ibid, pp. 80-97.

³ - Bernard BOENE, La professionnalisation des armées : Contexte et raisons, impact fonctionnel et sociopolitique, *Revue française de sociologie*, vol. 44, no 4 (2003), pp. 650-651.

⁴ - Etienne SCHWEISGUUTH, L'institution militaire et son système de valeurs, *Revue française de sociologie*, vol.19, no 3 (1978), p. 375.

- **المؤسسة العسكرية أو الجيش:** يوظف مفهوم المؤسسة العسكرية للدلالة على مجموع القوات المسلحة العسكرية التي توظفها الدولة للحفاظ على أمن حدودها الخارجية، وهي تضم وحدات عسكرية دائمة، وأخرى شبه دائمة، والقوات النظامية شبه العسكرية، المتمركزة داخل الثكنات والمراكز والكليات العسكرية، وكذلك القوات التي تخوض العمليات الدفاعية الميدانية، وهي مقسمة تنظيمياً إلى قوات برية وبحرية وجوية، إلى جانب القوات الخاصة، والقوات التي تعمل المنشآت والمعامل سواء منها العسكرية البحثية، أو التي تتشارك في أبحاثها وإنتاجها مع جهات مدنية¹.

غالبا ما يوظف مصطلح المؤسسة العسكرية كمرادف للجيش والقوات المسلحة العسكرية في الأدبيات السياسية الغربية الديمقراطية من دون إثارة أي تحفظ²، وفي الكثير من الأحيان يوظف مصطلح الجيش في هذه الأدبيات كمرادف للقوات البرية داخل المؤسسة العسكرية، فيما عرفت الساحة الأكاديمية العربية بروز بعض الاعتراضات على التوظيف المرادف للمفهومين، أثاره الباحث العربي الذي تحفظ على توظيف مفهوم المؤسسة العسكرية كمرادف للجيش، معتبرا أن الجيش هو الجهاز العسكري الذي يلتزم بالخضوع للقيادة السياسية المنتخبة، بينما المؤسسة العسكرية هي الوصف الذي يطلق على الجهاز العسكري الذي ينشط سياسيا داخل الدولة، فيختار الحاكمين، ويرسم لهم الاستراتيجيات والسياسات التي يجب اتباعها، ومنه اعتبر أن الجهاز العسكري في الدول العربية يتمثل في مؤسسات عسكرية وليس في جيوش³. أما من حيث الموقع السياسي الطبيعي الذي يجب أن تحتله المؤسسة العسكرية داخل الدولة والنظام السياسي، فقد أكد عبد الإله بلقزيز على أنها مؤسسة سيادية داخل الدولة، تحتل موقعا محايدا في علاقات السياسة والسلطة داخل الدولة والمجتمع⁴.

- **ظاهرة "العسكرة السياسية" Militarisme:** تعبر عن نزعة الهيمنة على الدولة والمجتمع التي تتولد عند النخبة العسكرية في سياقات سياسية معينة، بعد تمكنها من فرض سيطرتها على الشأن السياسي والمجتمعي، فتتصرف بعيدا عن الرقابة المدنية، عبر فرض نظام صارم على الحياة المدنية، تتوجه بتحويل السلطة من سلطة سياسية إلى سلطة عسكرية، تعجز المؤسسات الدستورية والهيئات

¹ - العربي العربي، العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية: الحدود والإشكاليات، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 90 (2020)، ص. 20

² - Etienne SCHWEISGUUTH, L'institution militaire et son système de valeurs, Op.Cit, pp. 373-374.

³ - العربي العربي، المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية، ضمن الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص. 659.

⁴ - عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، ضمن الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص. 16.

السياسية للدولة في ضبط معالمها، وترشيد ممارساتها. وقد بلغت نزعة الهيمنة عند النخبة العسكرية ذروتها في الدول النامية مباشرة بعد تحقيق الاستقلال السياسي، عندما *استولت على السلطة السياسية في معظم هذه الدول بواسطة انقلابات عسكرية*، وبالتالي حادت عن وظيفتها الأصلية في الدفاع عن الأمن الخارجي للدولة، فاعتبرت أحد أهم عوائق الانتقال الديمقراطي والتنمية في هذه الدول، خاصة بعدما أصبحت المحسوبة والزبونية كآليات لإدارة السلطة في النظم العسكرية، أو شجعت عليها.

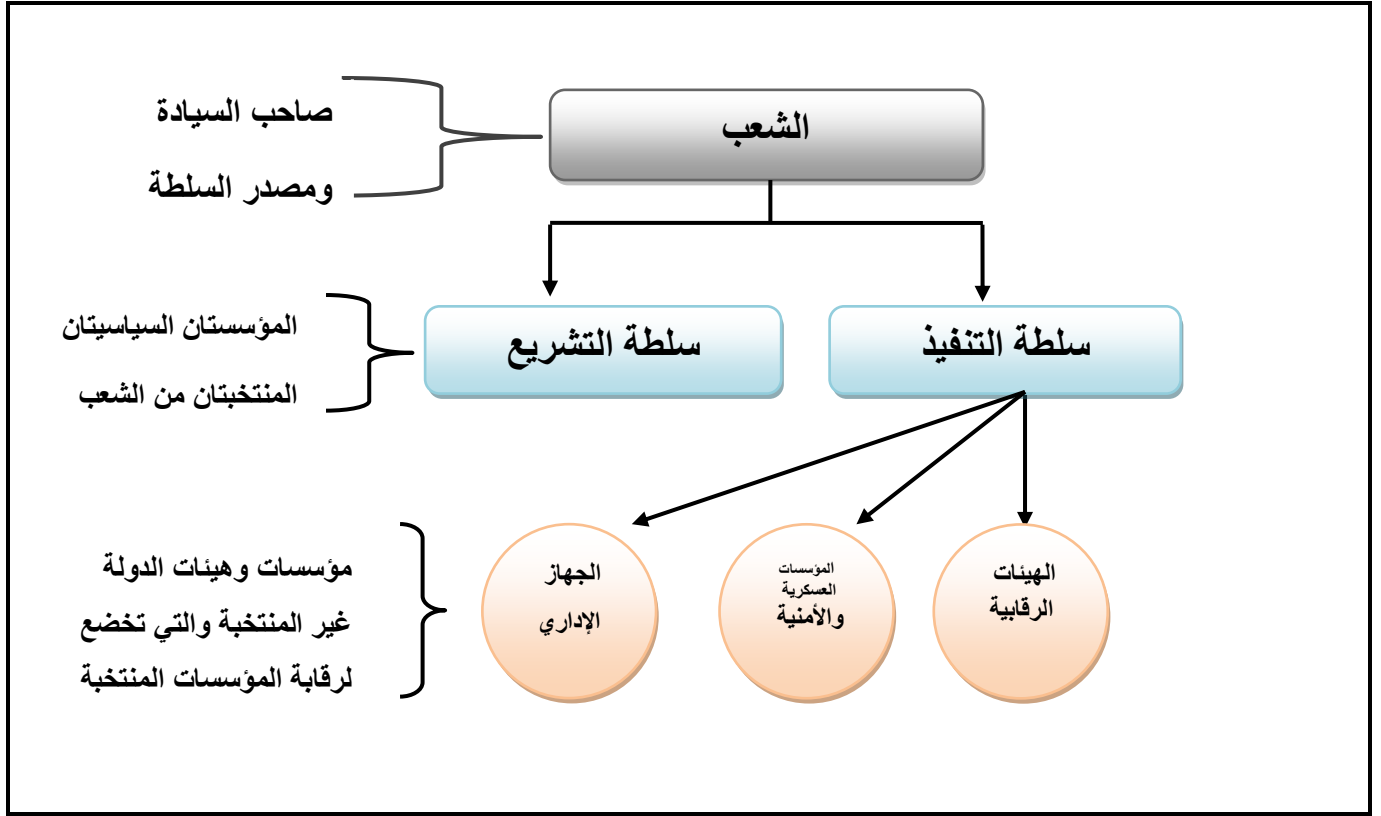
- التمييز بين "الانتقال الديمقراطي" و"التحول الديمقراطي"

يعني مفهوم الانتقال الديمقراطي انتقال السلطة السياسية من الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية مدنية، ومنتخبة ديمقراطياً، ويتخذ وصفاً زمنياً في اجتياز المسافة الفاصلة بين نظام حكم سلطوي ونظام حكم ديمقراطي، الذي يتحقق بآليات مختلفة، أهمها: *التغيير من أعلى* بقيادة نخبة إصلاحية تتبلور داخل النظام السلطوي، و*التغيير من أسفل* الذي ينتج إما عن حركية المجتمع بفعل الاحتجاجات والحركات الشعبية، أو عن طريق قوى المعارضة السياسية، ثم *التغيير التوافقي* الذي ينتج عن التفاوض بين القوى الإصلاحية المنبثقة من داخل النظام السلطوي والمعارضة الديمقراطية¹.

أما عملية التحول الديمقراطي، فهي عملية ممتدة في الزمن، ويعبر عنها بطول مسار الانتقال الديمقراطي، وهي ذات مراحل ومسارات متعددة تختلف من دولة إلى أخرى، يدخل ضمنها العمليات الارتدادية التي يقوم بها النظام السلطوي للحفاظ على سلطته، ولا تنتهي إلا ببلوغ مرحلة الترسخ الديمقراطي، التي تنسم باستقرار النظام الديمقراطي، وسيادة الثقة بين الفاعلين السياسيين، الذي تغيب في إطاره كل احتمالات اغتصاب السلطة السياسية خارج العمليات الديمقراطية، *فيتخذ فيها الجيش موقع الخاضع للسلطة المدنية* ضمن سلسلة توزيع السلطة السياسية حسب ما يلي:

¹ - عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، ضمن *لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص.ص 31-81.

الشكل 1: الوضعية النموذجية لموقع المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي الديمقراطي



المصدر: من إنجاز الباحث

2- تقاطعات حقل العلاقات المدنية-العسكرية مع الحقول المعرفية الاجتماعية الأخرى

يتقاطع حقل الدراسات المدنية-العسكرية مع حقول معرفية عديدة، يستمد منها أطره المعرفية ومناهجه التحليلية، حيث نشأ كفرع من علم السياسة، وبالضبط من فروعها السياسية المقارنة والعلاقات الدولية، وتطورت أطره بعد انفتاحه على علم الاجتماع السياسي والدراسات الثقافية، فيما اكتسب أطره التحليلية ذات البعد الاقتصادي والتنموي بعد انفتاحه على علم الاقتصاد السياسي والدراسات التنموية، ناهيك عن استفادة هذا الحق من التبصر المستمد من علم التاريخ والدراسات الإقليمية والدولية والدراسات الإستراتيجية.

■ تقاطع حقل العلاقات المدنية-العسكرية مع علم السياسة والعلاقات الدولية

نشأ حقل العلاقات المدنية-العسكرية وتطورت أطره المعرفية والتحليلية كفرع من علم السياسة، فاعتبر كأكثر الفروع يتقاطع مع علم السياسة، حيث يماثلها في دراسة ظاهرة السلطة السياسية وعلاقتها بالقوى الأخرى داخل النظام السياسي، ويتميز عنها في الطابع الثنائي المدني-العسكري لدراسة شكل السلطة السياسية، ثم يتقاطع مع حقل العلاقات الدولية في تحليل أساليب صراعات النفوذ والقوة

والسيطرة، ومع حقل السياسة المقارنة كلما كانت مظاهر النفوذ والسيطرة مرتبطة بالديمقراطية والانتقال الديمقراطي، فنظر بالتالي إلى حقل العلاقات المدنية-العسكرية بأنه يقع عند تقاطع حقل السياسة المقارنة بحقل العلاقات الدولية، خاصة في الدراسات الانتقالية، التي تتداخل فيها الاعتبارات السياسية الداخلية بالاعتبارات السياسية الدولية¹.

لهذا سنحاول البحث في شكل السلطة السياسية القائمة في كل من المغرب والجزائر، من زاويتي المدني والعسكري، المتجسدة في مدى فعالية النخب المدنية في مراقبة المؤسسة العسكرية، ضمن الإمكانيات الوافرة داخل النظام السياسي، وفي إطار المقارنة الثنائية بين البلدين، وذلك بالبحث عن الخلل الهيكلي في بناء العلاقات المدنية-العسكرية في البلدين، الذي أدى إلى وصف النظام السياسي فيهما بغير المهيكل مؤسسياً²، والدائم التأثير بسيادة العداء في علاقتهما الثنائية.

■ تقاطع حقل العلاقات المدنية-العسكرية مع علم الاجتماعي السياسي والدراسات التاريخية

يعتمد حقل العلاقات المدنية-العسكرية باعتباره حقلاً معرفياً راسخاً على وجهات نظر متخصصة، ذات صلة مثلاً بعلم التاريخ وعلم الاجتماع السياسي التي تغني مواضيعه البحثية، كلما تعلق الأمر بالتاريخ الاستعماري، والقومية، وتشكيل الدولة، وتكوين أبنيتها³، ففي ثنائية السياسي والاجتماعي يرتبط حقل العلاقات المدنية-العسكرية بعلم الاجتماع السياسي في عمليات التحديث والثقافة المدنية⁴، وبالدراسات التاريخية في التطور التاريخي لهذه المفاهيم والعمليات، وفي هذا الإطار هذا وجب التذكير بأن هذا الحقل يعود له الفضل في ظهور علم الاجتماع العسكري كفرع مستقل من علم الاجتماع السياسي، الذي نشأ على يد أحد أعلام دراسة العلاقات المدنية-العسكرية الباحث موريس جانويتس في خضم دراساته لسبل تمدين المؤسسة العسكرية⁵.

لهذا ستسعننا الدراسات التاريخية في رصد التطورات التي عرفتها البنية الداخلية للمؤسسة العسكرية في المغرب والجزائر من جهة، ومن جهة ثانية تطور مكانتها داخل النظام السياسي، فيما

¹- زولتان باراني، *الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميريكيتين*، ترجمة نبيل الخشن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص. 28.

²- Mohammed HACHEMAOUI, Institutions autoritaires et corruption politique : L'Algérie et le Maroc en perspective comparée, *Revue internationale de politique comparée*, vol. 19, no 2 (2012), p. 164.

³- بارد كارتفييت وماريا غابريلسن جمبرت، *العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط*، ترجمة أحمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 2021، ص. 4.

⁴- عاطف أبو سيف، *المجتمع المدني والدولة: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني*، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص. 36.

⁵- أحمد إبراهيم خضر، *الجيش والمجتمع: دراسات في علم الاجتماع العسكري*، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص. 26.

ستفيدنا دراسات علم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع العسكري في الاقتراب أكثر من الخصائص الاجتماعية والعرقية للنخبة العسكرية المغربية والجزائرية، ومدى تأثير هذه الخصائص في إثارة طموحها السياسي، وذلك بدءا من توليها قيادة العمل العسكري المسلح في مواجهة المستعمر، ومرورا بمختلف التحولات التي عرفت على المستوى النخبوي والتوظيف السياسي لشرعيتها التاريخية في مواجهة المستعمر.

■ تقاطع حقل العلاقات المدنية-العسكرية مع علم الاقتصاد السياسي والدراسات التنموية

سننطلق من فكرة واضحة ومتميزة لدعالم الاقتصاد الفرنسي جاك فونتينيل، الذي ربط بين الرفع من مؤشر الإنفاق العسكري وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فتشهد مؤلفاته "اقتصاد الأسلحة"، و"الاقتصاد السياسي للأمن الدولي"، و"الحد من التسليح من أجل التنمية: ملف لرهان صعب"، على التداخل المعرفي الكبير بين حقل العلاقات المدنية-العسكرية وعلم الاقتصاد السياسي والدراسات التنموية¹، الذي يتمظهر في التقاطع البين في دراسة الإنفاق العسكري، باعتباره أحد أهم قضايا العلاقات المدنية-العسكرية، وكذلك علم الاقتصاد السياسي والدراسات التنموية، خاصة فيما يتعلق بفحص تأثير الإنفاق العسكري على التنمية، الذي خلص فونتينيل إلى أنه تأثير متأرجح بين السلب والإيجاب في الدول الصناعية الكبرى، لكنه **نو تأثير سلبي في الدول النامية**². وهو الرأي الاقتصادي الذي جاء ليثبت الأطروحة السياسية لـ **سيمور ليبسيت** عندما جادل بأن هناك ارتباطا وثيقا بين تحقيق التنمية ووجود المؤسسات الديمقراطية واستمرارها، وأنه يصعب جدا حدوث انتقال ديمقراطي قبل تحقيق التنمية، فانتشار الفقر في نظره يرتبط عادة بوجود الديكتاتورية³.

ومنه نستخلص أن دراسة عطب الانتقال الديمقراطي في المغرب والجزائر لا تكتمل صورتها إلا بدراسة أعطاب الانتقال الاقتصادي والتنموي فيهما، سواء تعلق الأمر بالتوزيع غير العادل للنمو الاقتصادي بين السياسة العسكرية والسياسات الاجتماعية، الذي سنتحقق منه تجريبيا وإحصائيا عبر تتبع تطور الإنفاق العسكري وانعكاساته على الإنفاق الاجتماعي، و الكشف عن دوافع ارتفاعه الكامنة في العلاقات الثنائية للبلدين.

¹ - Claude SERFATI, *Une économie politique de la sécurité*, Karthala, Paris, 2009, p. 50.

² - Jacques FONTANEL, *L'économie des armes*, Editions La Découverte, Paris, 1983, p. 39.

³ - خالد عثمان الفيل، سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية-العسكرية: حالات عربية مختارة، **مجلة سياسات عربية**، العدد 44 (2020)، ص. 39.

3- الإشكالية:

استنادا إلى كل ما تقدم، تجد هذه الدراسة أن اختلالا سياسيا واقتصاديا أصاب الطريق الطبيعي لتشكل الدولة والأمة في المغرب والجزائر بدءا من الفترة التي تلت حصولهما على الاستقلال السياسي، نتيجة إخفاق القوى السياسية المدنية في الوصول إلى سدة السلطة السياسية، التي آلت في الأخير لصالح نخبة عسكرية مناوئة للحكم المدني في الجزائر، وفي المغرب لصالح المؤسسة الملكية التي فرضت فوقيتها على جميع القوى السياسية المدنية، مستفيدة من ولاء المؤسسة العسكرية لها. فلما كان الانتقال الديمقراطي والتنموي الناجح حسب معايير الدولية مقرونا بتمدين السلطة السياسية، بوضعها حصريابين يدي النخبة السياسية، لتتكفل بقيادة مختلف عمليات البناء والتحديث السياسي والاقتصادي والتنموي للدولة، كان من اللازم على البحث السياسي في الانتقال المتعثر في كل من المغرب والجزائر أن ينصرف إلى تمحيص ظروف ونتائج الإخفاق في تمدين السلطة السياسية، أمام نجاح عملية عسكريتها في الجزائر، والتباس طبيعتها بين المدني والعسكري في المغرب؛ بفعل الإشراف الفوقي الذي تقيمه المؤسسة الملكية عليها، من خلال الإجابة على سؤال بحثي مركزي:

إلى أي حد أدى تناقض الإرادات وتنازع الشرعيات بين النخبتين المدنية والعسكرية

إلى تعسير مسار الانتقال الديمقراطي والتنموي في كل من المغرب والجزائر؟ بمعنى، متى وتحت أية ظروف تدخل العسكريون في السياسة في البلدين؟ وكيف استطاع إخراج النخبة المدنية من السلطة في الجزائر؟ وكيف تم إبعادهم من السلطة الحقيقية في المغرب؟.

تتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية، أهمها:

- كيف تدخل الجيش في السياسة في كل من المغرب والجزائر؟ وما هي الظروف والملابسات التي ساعدت على ذلك؟
- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين الأدوار السياسية للنخبة العسكرية في البلدين؟
- كيف استطاعت النخبة العسكرية تحييد النخب المدنية عن القرار السياسي؟
- ما هي أنماط الحكم التي تمارس بها النخب العسكرية فوقيتها في الجزائر؟ وكيف تم تحييدها في المغرب في سياق التحولات السياسية والاجتماعية التي مر بها البلدان؟
- ما هي الفرص السياسية والسوسيو-اقتصادية الوافرة للنخبة المدنية لاستعادة زمام القيادة السياسية؟
- ما هي خصائص العلاقات المدنية-العسكرية التي تتشارك فيها الدولتان وكانت سببا مباشرا في تعسير الانتقال الديمقراطي؟

4-فرضيات الدراسة

ينطلق البحث من خمس فرضيات أساسية:

الأولى: كلما احتدمت الخلافات بين النخب المدنية في المغرب والجزائر، إلا وتقوت فرص تدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية.

الثانية: كلما صعبت عملية إخضاع النخبة العسكرية للرقابة المدنية إلا وأمنت النخبة العسكرية دورا سياسيا مباشرا في الجزائر، وغير مباشر في المغرب.

الثالثة: كلما استطاعت النخبة العسكرية إيجاد بيئة سياسية واجتماعية داخلية وخارجية مضطربة أمنيا إلا ودعمت موقعها السياسي وأعاققت مسار الانتقال الديمقراطي والتنموي في البلدين.

الرابعة: كلما تعمقت الخلافات الثنائية المغربية-الجزائرية إلا وتعزز الدور السياسي للنخبة العسكرية في البلدين.

الخامسة: كلما تعزز تأثير النخبة السياسية في إدارة الخلافات الثنائية المغربية-الجزائرية إلا ارتفعت وثيرة الإنفاق العسكري في البلدين ولو على حساب الإنفاق الاجتماعي.

5-مجال الدراسة وحدودها

تبحث هذه الدراسة عسر الانتقال الديمقراطي والتنموي في المغرب والجزائر، في مجال زمني ممتد من حصول وقت حصول المغرب على الاستقلال في 1956، والجزائر في 1962 إلى الآن، لكن ليس ضمن تراتبية تاريخية مضبوطة، بقدر ما هي تناسق سياسي زمني ارتضته الدراسة.

6- المناهج الأربعة في دراسة العلاقات المدنية-العسكرية والسياسة المقارنة

يستوجب البحث في مسارات الانتقال الديمقراطي والتنموي الاستناد على عدة منهجية قديمة، ذات مقدرة على تشريح المسار الانتقالي في الحالتين التي سيؤول إليهما: إما نجاح عملية الانتقال، وبلوغ مرحلة الترسخ الديمقراطي، بكل ما تنميه من نجاح اقتصادي وتنموي، أو فشل عمليات الانتقال بالوصول إلى ترسيخ النظام السلطوي بكل ما يستتبعه من فشل اقتصادي وتنموي. وللوصول إلى المؤشرات هذه التعميمات لا بد من الاهتمام إلى الأطر المنهجية التي واجهت بها العلوم الاجتماعية ظاهرة الانتقال الديمقراطي والتنموي، والأدوار السياسية للجيش، والتي تعتبر بمثابة جسر أساسي للبناء المعرفي، ونقصد هنا المناهج الأربعة التي تقسم إليها دراسات العلاقات المدنية-العسكرية، وهي **العقلانية، والبنوية، والثقافية،**

وتبعية المسار، والتي تتخذ طابعا إجرائيا في الجانب المنهجي، فتنتمثل في المنهج العقلاني، الذي يركز على سلوك الفاعلين السياسيين، انطلاقا من قاعدة أن تكون تصرفاتهم مفسرة كقرارات عقلانية¹.

ركزت أعمال **البنويين** في الدراسات الانتقالية على دراسة **الظروف المادية والمؤسسية، وظروف السياسة الدولية**، كمتغيرات مستقلة تحدث ردود فعل سياسية داخل النظام السلطوي، تتبلور في شكل مواقف سياسية من الانتقال، وفي هذا الإطار يمكن الاستشهاد بالطابع شبه الحتمي لتأثير التقويمات المعيارية في مواقف الفاعلين السياسيين عند **روستو**، الذي اعتبر أن الأحداث الإنسانية هي مزيج بين القوانين والفرص²، وفي مثال آخر للتحليل البنوي للاستقرار الديمقراطي في علاقته بالتنمية الاقتصادية، ربط **صامويل هنتغتون** بين مستويات الدخل الفردي وإمكانية حدوث انقلابات عسكرية، عندما أكد على وجود سقف للمحاولات الانقلابية، وللانقلابات الناجحة، يحدد بمستوى الدخل الفردي الإجمالي من الناتج الداخلي الخام (PIB)، وحسب رأيه فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع لا تشهد انقلابات عسكرية، وذات الدخل المتوسط لا تتجح فيها الانقلابات العسكرية، بينما تتجح في الدول ذات الدخل الفردي الإجمالي المنخفض³.

من جانب **المنهج الثقافي**، الذي يعرف أيضا باسم المنهج الاجتماعي الثقافي، فهو يستند إلى تحليل الأفكار السياسية والمعتقدات والمواقف المشتركة، باعتبارها **نتائج الواقع الاجتماعي والسياسي المحيط**، ما يجعل استجابة الفاعلين السياسيين لمختلف الحالات تتم عبر إصدار توجيهات عوض القرارات

¹ - وظف هذا المنهج كل من **غييرمو أدونيل Guillermo O'DONNELL** و **فيليب شميتير Philippe SCHMITTER** في 1986، في دراستهما للتحويلات من الحكم السلطوي، التي ركزا فيها على دراسة قرارات النخب في مسارات التحول، وفي وقت لاحق أضفى **آدم برورسكي Adam Przeworski** الطابع الرسمي على هذا النهج عندما استخدمه في دراسة عملية الانتقال عبر توظيف نظرية الألعاب، وعربيا يمكن الإشارة إلى الدراسة التي أنجزها سيف الدين عبد الفتاح حول: خطاب العسكر من الثورة إلى الانقلاب: دراسة استطلاعية في العلاقات المدنية-العسكرية، التي هدفت إلى تمثيل التصورات الحاكمة للعلاقات المدنية-العسكرية في مصر في لحظتها النماذجية، التي تتحقق قولاً أو فعلاً في الحالة المواتية لفهم الظاهرة موضع التحليل، التي حددها انطلاقاً من التحليل العقلاني لخطاب العسكريين في ثلاث لحظات، اللحظة الثورية، واللحظة الدستورية، ولحظة التسريبات. انظر تواليا:

Raluca GROSESCU, Une analyse critique de la transitologie: valeurs heuristiques, limites d'interprétation et difficultés méthodologiques, **Studia Politica: Romanian Political Science Review**, no 3 (2012), pp. 485-504, disponible sur : <https://bit.ly/3JVS7Hb>

سيف الدين عبد الفتاح، خطاب العسكر من الثورة إلى الانقلاب: دراسة استطلاعية في العلاقات المدنية-العسكرية، **ضمن الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص.ص 205-252.

² - عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقات مقارنة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020، ص.ص 253-254.

³ - Samuel HUNTINGTON, Reforming Civil-Military Relations, **Journal of Democracy**, vol. 16, no 4(1995), p. 15.

الموضوعية والعقلانية¹، وبهذا المعنى أصبحنا أمام آلية أو منهجية تختلف عن مدارس الحتميات في علم السياسة.

يأخذنا منهج *التحليل الثقافي* بهذا المعنى إلى إلقاء الضوء على زاوية قد تكون غائبة في كثير من التحليلات السياسية الأخرى، فتعترضه مخاطر جسيمة من الوقوع في الحتمية، وفي بعض الأحيان من التحول إلى طوطولوجيا بحثية (تحصيل حاصل)، كاستنتاج تواجد ديكتاتوريات عندما لا توجد ثقافة ديمقراطية، أو تواجد الديمقراطية عندما يكون المواطنون ديمقراطيين، **والصواب أن وجود أغلبية ديمقراطية في المجتمع ليست شرطاً مسبقاً للديمقراطية**، وإنما هي ناجمة عن وجود الديمقراطية السياسية لفترة طويلة بما فيه الكفاية². وكمثال لذلك يمكن الإشارة إلى كتاب "الدولتان" لبرتران بادى الذي بحث أهمية إقرار الفصل بين السلط في نجاح المجتمعات الغربية، مقارنة بالمجتمعات العربية-الإسلامية، فأرجع ذلك إلى الطابع المزدوج الديني/الزمني للسلطة في الثقافة الأولى، التي كرست قبول فكرة الفصل بين السلطات، وهو ما لم يوجد في الدول العربية-الإسلامية³.

أما **منهج تبعية المسار Path-dependence** فهو يطبق على العمليات الخاصة بالتغيير السياسي، بالتركيز على المواقف التي جرى تطويرها تاريخياً، والتي تبقى شروطاً مقيدة لسلطة الفاعلين السياسيين في اتخاذ قرارات محتملة، بمعنى أن التغييرات الهيكلية الواسعة تشكل انتقالات معينة للنظام السياسي، يمكن أن تعزز أو تعيق التحول الديمقراطي، والهدف الرئيسي هو **إظهار أن تنوع الخيارات المتاحة لصناع القرار السياسي في لحظة معينة يخدم المواقف والهيكل القائمة في فترات سابقة**، أي أن القرارات الحالية تخضع لتأثير المؤسسات التي أنشأت في الماضي⁴، بمعنى أن الفاعلين السياسيين أو الاجتماعيين غير قادرين على إعادة العجلة إلى الوراء لإبطال تأثير خيارات صنعت في مراحل مفصلية سابقة.

إن ملاءمة كل منهج من المناهج الأربعة لبحث موضوع جدلية العلاقات المدنية-العسكرية والانتقال الديمقراطي والتنمية في المغرب والجزائر أمر مرغوب، وفي غاية الأهمية، لكن من المؤكد أنه

¹ - ألكسندر ونت، *النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية*، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، النشر العلمي والمطابع لجامعة الملك سعود، الرياض، 2005، ص.ص. 226-268.

² - أماني غازي جزار، *قضايا معاصرة (المناهج الفكرية والسياسية)*، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2019، ص.ص. 424-425.

³ - برتران بادى، *الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الإسلام*، ترجمة لطيف فرج، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، 2017، ص. 225 وما بعدها.

⁴ - Bruno PALIER et Giuliano BONOLI, Phénomènes de Path Dependence et réformes des systèmes de protection sociale, *Revue française de science politique*, no 3 (1999), pp. 403-404.

يصعب على كل منهج منهم شرح الواقع المعقد لعلاقة النخب المدنية بالعسكرية في البلدين من جهة، ومن جهة ثانية لانعكاسات هذه العلاقة على الانتقال الديمقراطي والتنموي فيهما. لهذا يمكن الفصل في أن المنهجين البنوي والثقافوي يستخدمان لتحليل المتطلبات الخاصة بالبنيات الأساسية للموضوع، والقيود والحدود الواقعة عليها، ونقصد بذلك البنية الهيكلية والسوسيولوجية للمؤسسة العسكرية، وبنية النظام السياسي، والبنية المؤسسية للعلاقات المدنية-العسكرية، على مستوى الرقابة التنفيذية والبرلمانية، وقياس حجم الإنفاق العسكري والاجتماعي في الدولتين، وبالمقابل سيستخدم نهج تبعية المسار والنهج العقلاني في تحليل سلوك الأطراف السياسية الفاعلة في الإطار الهيكلي والمؤسسي والثقافي في لحظة تاريخية معينة، تمتد من حقبة مواجهة الاستعمار إلى بناء الدولة الوطنية المستقلة، وهذا لا يعني أننا سنقتصر في بحثنا على هذه المناهج الأربعة فقط، بل إنها تشكل إطارا منهجيا عاما مفتحا على مناهج تحليلية وكمية أخرى ستوظف في البحث.

7- الدراسات السابقة

لم نكن لنقدم على خوض غمار هذا البحث الذي يروم معالجة إشكالية تأثير الدور السياسي للنخبة العسكرية في تعثر مسار الانتقال الديمقراطي في المغرب والجزائر بشكل نسقي، لولا وجود مجموعة من الدراسات السابقة، التي راكمت "تقليدا تنظيريا" وآخر تجريبيًا، جعلت من دراسة العلاقات المدنية-العسكرية من الناحية النظرية والسياسية والقانونية، ومن زاوية الوقائع الأمبريقية، مصادر لتفكيك المفارقات الناجمة عن نجاح الانتقال الديمقراطي في جنوب أوروبا وفي أمريكا اللاتينية، وفي بعض الدول الآسيوية، وفشله في أغلب الدول النامية، ومن بينها المغرب والجزائر. إن الدراسات التي وجهت هذا العمل دراسات تركيبية بالأساس، نذكر منها:

- أعمال المفكر الأمريكي **صامويل هنتغتون** حول العلاقات المدنية-العسكرية والديمقراطية: حيث شكل مفهوم **الاحترافية العسكرية قطب الرحى في مشروعه التنظيري لترسخ الديمقراطية في الدول الغربية، وقيادة عمليات العصرنة السياسية والتنموية في الدول النامية**، التي وردت في مؤلفين منفصلين لا يكاد يخلو أي بحث لاحق في قضايا العلاقات المدنية-العسكرية من الرجوع إلى الأفكار والتصورات النيرة التي حملها¹، معتبرا أن النخبة العسكرية الغربية توجه كامل اهتمامها لتنمية خبرتها العسكرية، لتحصل على اعتراف النخبة المدنية لها بالاستقلالية الوظيفية²، على عكس الدول النامية التي

¹- Jean-Loup SAMAAN, *Le débat stratégique américain contemporain : état des lieux*, L'Harmattan, Paris, 2019, p. 14.

²- عبد الوهاب الأفندي، بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية: نحو إطار نظري لمعالجة "إشكالية الدولة المتخندقة"، مرجع سابق، ص. 137.

يتدخل فيها الجيش لحيازة السلطة، لأنه المؤسسة الأكثر تقدمية، والمؤهلة لقيادة عمليات العصرية والتحديث للحاق بركب الحداثة السياسية¹.

- من بين الدراسات الحاضرة بكثافة في هذا البحث، المؤلف القيم التي أنجزه وزير الدفاع الإسباني **نارسييس سيرا** الذي أشرف على عمليات تمدين المؤسسة العسكرية الإسبانية طوال مسار الانتقال الديمقراطي الإسباني، حول المراحل التي قطعها مسار الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة الإسبانية، فعاد له الفضل في تجميع ومناقشة مختلف الأفكار والتصورات الباحثة في العلاقات المدنية-العسكرية والانتقال الديمقراطي، التي استرشد بها في توصيف المراحل التي قطعها **مشروع إخراج الجيش من السلطة وإنجاح الانتقال الديمقراطي** في إسبانيا، الذي تحقق عبر مشروع متكامل، جمع بين الإصلاح الدستوري، والاعتراف للمؤسسة العسكرية بالاستقلالية المهنية، وإحداث تمييز واضح بين القطاعين العسكري والسياسي-الإداري².

أما بخصوص الدراسات التي ركزت على الدور السياسي للجيش في المغرب والجزائر بشكل خاص، نذكر منها ما وجه تحليلنا للموضوع بشكل رئيسي:

- أعمال الباحث الجزائري **هوارى عدي** حول مقومات وآثار استفراد الجيش الجزائري بالسلطة السياسية، التي قاربها من زوايا مختلفة، سياسية وسوسيو-سياسية وسوسيو-اقتصادية، أوردها في مؤلفات ودراسات عديدة، تمكن خلالها من وضع واحدة من أهم الأطروحات التحليلية لتوزيع السلطة في الجزائر، فأكد أنها مقسمة إلى مستويين: **سلطة فعلية خفية في يد الجيش**، وسلطة ظاهرة في يد المسؤولين المدنيين المعينين في مختلف المناصب السياسية³، فاستفاض في تفسير أعطاب الانتقال الديمقراطي في الجزائر استنادا إلى أطروحته، فاعتبر أن فشل الانتقال في الجزائر في 1989 ارتبط بتشبث الجيش بموقعه كمصدر لسلطة فوق دستورية، يمارس سيادته عوض العمليات الانتخابية⁴، الأمر الذي كان سببا مباشرا في اندلاع العنف السياسي في الجزائر⁵.

¹ - صامويل هنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلوعبود، دار الساقى، بيروت، 1993، ص.ص 229-232.

² - نارسييس سيرا، **الانتقال العسكري: تأملات في الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**، ترجمة وفيقة مهدي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016، ص. 206-207.

³ - Lahouari ADDI, Les partis politiques en Algérie, *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, no 111-112 (2005), pp. 139-162.

⁴ - Lahouari ADDI, Sociologie politique d'un populisme autoritaire, *Confluences Méditerranées*, no 81 (2012), p. 34.

⁵ - Lahouari ADDI, Violence et système politique en Algérie, *HAL archives-ouvertes*, 25/06/2009, consulté le 03/01/2019, disponible sur : <https://bit.ly/3u0f8mP>

- أعمال الباحث الجزائري **محمد حشماوي** الذي اهتم بدراسة نمط السلطة السياسية السائدة داخل النظام السياسي الجزائري وتحولاتها، فأكد أنها ذات طبيعة عسكرية سلطوية، نشأت قبل الحصول على الاستقلال، وتبلورت في شكل نظام عسكري بعد إعلان الاستقلال¹، تمكن عبر مختلف مراحل تطوره من **إضعاف المؤسسات المدنية للدولة**، عبر تقوية مظاهر المحسوبية والزبونية والفساد السياسي كآليات يدير من خلالها الخلافات السياسية، التي بلغت ذروتها بانتهاج "القذارة السياسية" كقوة للحؤول دون تطور مجتمع سياسي، الذي يعتبر أحد شروط قيام الديمقراطية².

- أعمال الباحث المغربي **ابراهيم اسعدي** صاحب الاهتمام الواسع بدراسة قضايا العلاقات المدنية-العسكرية والانتقال الديمقراطي في منطقة المغرب العربي بصفة عامة، والمغرب بصفة خاصة، فكان سباقا إلى تناول مدى تأثير البنية الداخلية للعلاقات المدنية-العسكرية في المغرب بالعامل الخارجي الذي مثله في مشاركة وحدات من الجيش المغربي في عمليات حفظ السلام الدولي، وفي إطار الشراكة مع قوات حلف شمال الأطلسي، فتوصل إلى أن الطبيعة المعقدة للعلاقات المدنية-العسكرية في المغرب، **جعلت الجيش خارج إطار الرقابة الديمقراطية**، وغير متأثر بالعامل الخارجي إلا فيما يتعلق بتحسين كفاءة وخبرة الأطر العسكرية، بما أن السياسة الدفاعية بكل قضاياها وإشكالياتها تحدد على مستوى قمة الدولة، الممثل في البلاط الملكي، والمجلس الأعلى للدفاع الوطني³، في ظل واقع متسم بمحدودية سلطات الحكومة والبرلمان في هذا المجال⁴.

- أعمال المؤرخ السياسي الفرنسي **بيير فيرموريين**، الذي قارب تاريخ بناء السلطة السياسية في المغرب بعد الاستقلال، من منظور سياسي-تاريخي استحضّر دور العلاقة بين السياسيين والعسكريين في معظم التحولات التاريخية التي مرت بها السلطة السياسية في المغرب، معتبرا أن **الجيش هو العمود الفقري للنظام الملكي**، وأن فشل المحاولتين الانقلابيتين في 1971 و1972، انتهتا إلى بروز نخبة

¹- Mohammed HACHEMAOUI, Performances du jeu politique en Algérie, *Politique étrangère*, n° 2 (2009), p. 309.

²- يقصد حشماوي بـ "القذارة السياسية" مجموعة "البوليس السياسي" التي تؤتمر بأوامر "السلطة العسكرية" وتستثمرت في المؤامرات والتلاعب بالأحزاب السياسية وتشويه القادة السياسيين أو حتى التخلص منهم عبر تنفيذ "اغتيالات سياسية"، انظر:

محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال**، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه)، بيروت، 2017، ص. 135.

³-Brahim SAIDY, Relations Civilo-Militaires au Maroc, Le facteur international revisité, *Politique étrangère*, n° 3 (2007), p. 600.

⁴- ابراهيم اسعدي، **إصلاح القطاع الأمني في الدول المغاربية: نحو إيجاد مقاربة واقعية**، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، 2020، ص. 14.

عسكرية جديدة خاضعة للملك، مثلها فيزمن "الجنرال الدليمي"¹، وأن تراتبية الأحداث السياسية التي عرفها المغرب خلال "سنوات الرصاص" 1975-1990، تميزت بانشغال الجيش بالحرب مع الجزائر والبوريساريو في 1976، وفي ظل تفاعل هذه الأحداث مع التحولات السياسية الداخلية، انتهت هذه الحقبة بتحول الاعتماد الملكي على ضباط الجيش إلى الاعتماد على وزارة الداخلية، فيما أسماه "من الدليمي إلى البصري"².

7- خطة البحث

لما كان موضوع البحث متعلق أساسا بدراسة جدلية العلاقات المدنية-العسكرية وسؤال الانتقال الديمقراطي في المغرب والجزائر، فقد خصص القسم الأول، لرصد علاقة المدني بالعسكري في الدولتين، في نموذجين، الأول تخيلي يصف كيف ينبغي أن تكون عليه هذه العلاقة في حالة سريان الديمقراطية في البلدين قياسا لما هو ماثل في دول أخرى، والثاني كما هو كائن يفسر النمط المعياري للعلاقة القائمة في صورتها الحقيقية، ويمكن تنظيم ضبط علاقة المدني بالعسكري في الدولتين في شكلها المأمول والكائن، في عنصرين أساسيين يشكلان صلب الفصل الأول والثاني من هذا القسم:

الفصل الأول: يستكشف الأطر التنظيرية لحقل العلاقات المدنية-العسكرية، بمختلف تياراتها ومدارسها، في تقسيم ثنائي داخلي وخارجي ارتضته الضرورة المعرفية قبل الانضباط المنهجي، ذلك أن التراث النظري الحديث لحقل العلاقات المدنية-العسكرية مقسم زمنيا إلى فترتين فاصلتين (تقسيم خارجي)، الفترة الأولى ممتدة من تاريخ صدور مؤلف **صامويل هنتغتون** "الجندي والدولة" في 1957، بلوغا إلى نهاية الحرب الباردة، والفترة الثانية ممتدة من نهاية الحرب الباردة إلى اليوم، مع ما صاحب كل فترة من تحولات في علاقة الجيش بالسياسة داخل الدولة، أما من حيث المضامين والمحتويات المعرفية، فهي بدورها مقسمة إلى نوعين: مضامين نظرية تقارب العلاقات المدنية-العسكرية في الدول الغربية الديمقراطية، وأخرى تقارب نفس العلاقات لكن في الدول النامية. وبذلك يقدم الفصل عرضا نظريا للعلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية، الواردة في الاتجاه الكلاسيكي الذي نشأ في خضم الحرب الباردة، والذي أسسه **صامويل هنتغتون** في صياغة نظرية: التحكم المدني الموضوعي، المستمد من مبدأ **"الاحترافية العسكرية"**. ثم طوره **موريس جانويتس** الذي دافع عن نظرية التحكم المدني الذاتي، أي النابع من المؤسسة العسكرية ذاتها نتيجة **تمدن قيمها بعد اندماجها في قيم المجتمع السياسي**. ستعرض نظرية التحكم المدني لمراجعات وتحديثات مهمة بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد بروز نظرية

¹- Pierre VERMEREN, *Le Maroc en transition : postface inédite de l'auteur*, La Découverte, Paris, 2002, p. 26.

²- بيبير فيرمورين، **تاريخ المغرب منذ الاستقلال**، أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 2014، ص. 117.

الوكالة لبيتر فيفر، ونظرية الاتصال لريبيكا شيف. فيما يخص التنظير للعلاقات المدنية-العسكرية في الدول النامية، فهي تتحدد أساسا في اتجاهي أيضا: الأول كلاسيكي ظهر إبان حصول هذه الدول على استقلالها السياسي بداية منتصف خمسينيات القرن الماضي، في أعمال **صامويل هنتغتون ومدرسة التحديث والتنمية**، اللذان تقاطعا في تفسير الأدوار التحديثية للجيش الذي استولى على السلطة في هذه الدول. والثاني تجديدي برز في أعمال كل من **أوريل كرواسون ودافيد كوهين**، اللذين طرحا نظرية التنافس بين النخبة المدنية والعسكرية في الدول النامية، في الوقت الذي برزت فيه مقتربات نظرية أخرى حاولت مقارنة العلاقة بين النخبتين في بيئة الدول العربية، ونقصد بذلك **مقتربي مهراڤ كامرافا وزولتان باراني**. ومنه يكون هذا الفصل تأسيساتأمليا من شأنه تيسير إدراك النموذج القائم لعلاقة المدني بالعسكري في المغرب والجزائر بكل تبعاته السياسية والتنمية.

الفصل الثاني: نستوضح فيه النموذج المعياري القائم للعلاقات المدنية-العسكرية في البيئة العامة المغربية والجزائرية، في ثلاثة أبعاد رئيسية تتعلق بالتنظيم البيروقراطي للمؤسسة العسكرية هيكليا ونخبويا وكبنية اجتماعية، ثم بمستويات الرقابة السياسية المسطرة على المؤسسة العسكرية في الدولتين، سواء التنفيذية منها أو البرلمانية والآليات الدستورية والقانونية المتاحة أمامها، ثم أخيرا مؤهلات وفعالية الرقابة المجتمعية على المؤسسة العسكرية في الدولتين.

أما القسم الثاني: فسيرصد العطل الديمقراطي والتنمية المستقر في حالة كل من المغرب والجزائر، منظورا إليه من زاوية الدور المحوري الذي لعبه الجيش في تكريس العطلين، استنادا إلى موقعه من السلطة السياسية في البلدين، باعتباره مسيطرا وحاكما في الجزائر، وجماعة مصالح برجماتية حقيقية منفصلة عن الرقابة السياسية في المغرب، وذلك في فصلين اثنين:

الفصل الأول: يقيم دور الجيش في تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي في البلدين عبر مختلف التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفها التاريخ السياسي للبلدين، وكان الجيش أحد أطرافها، أو مشاركا فيها، في امتداد زمني يرصد بروز الدور السياسي للجيش في مرحلة نشوء المقاومة المسلحة للاستعمار الأجنبي، مروراً بمختلف التطورات التي عرفها هذا الدور خلال مرحلة الاستقلال، بكل ما صاحبها من صراع بين المدنيين والعسكريين على قيادة عمليتي البناء والتحديث السياسي، حسم لصالح ترسيخ حكم النخبة العسكرية في الجزائر، والتباس الدور السياسي للنخبة العسكرية المغربية، على أن تباين دور الجيش في المسارين السياسيين لا ينفي تقاطعهما في المخرجات غير الديمقراطية المستقرة في أشكال تصريف السلطة السياسية في البلدين، وأهمها على الإطلاق النمط النيوباترمونيالي.

الفصل الثاني: يقيّم دور الجيش في العطل التنموي في البلدين، اعتماداً على رصد وتتبع تطور مؤشري الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي في كل دولة على حدة، ثم فيما بينهما اعتماداً قياساً إلى المتوسط العالمي للإنفاق العسكري. وحتى نستوضح عن قرب تأثير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في الدولتين بالإنفاق العسكري، يقدم الفصل مقارنة مؤشري الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية داخل كل دولة على حدة، ثم فيما بين الدولتين، ثم ينتقل إلى بحث خلفيات ارتفاع الإنفاق العسكري في العلاقات الثنائية للدولتين، من زاوية تأثير العامل الخارجي في العلاقات المدنية-العسكرية داخل الدولة، المحدد في سيادة عقيدة العداء المتبادل بين الدولتين، ذو طابع مزدوج يجمع بين طابع القوة الصلب المتمثل في سباق التسلح العسكري المستشري بينهما، والطابع الاقتصادي المعطل الذي تهدر فيه الدولتان نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي والتنموي.

القسم الأول:

الهندسة النظرية والبنية الهيكلية للعلاقات
المدنية-العسكرية في المغرب والجزائر

ينطلق **القسم الأول** من فكرة محورية مفادها أن البنية المعقدة للعلاقات المدنية-العسكرية في المغرب والجزائر، لا يمكن فهمها اقتصارا على فحص نموذجها المعياري الوارد في الوثيقة الدستورية، وفي القوانين العسكرية، والقوانين المنظمة للرقابة السياسية على السياسات العامة والعمومية، وإنما يستلزم الأمر توسيع مجال البحث في ثلاثة مسارات أساسية، تتلاقى نتائجها وتتقاطع فيما بينها في نهاية المسارات، ليشرح فيها النمط الحقيقي للعلاقة بين النخبة المدنية والعسكرية في كل من المغرب والجزائر.

يرتبط المسار الأول بتحديد العلاقة النموذجية المفترضة بين المؤسسة العسكرية والدولة الحديثة، تحديدا دقيقا يشمل الأدوار والوظائف والموقع داخل النظام السياسي، والبنية التنظيمية العلائقية الضامنة لسلسلة التواصل، وفعالية تنفيذ القرارات، وهو ما يتأتى من خلال ضبط وتنظيم ثنائية الشرعية والقوة داخل الدولة، حيث تتكون الشرعية من الدولة بكل نخبتها المدنية، والقوة من النخب العسكرية، المحتكرة لقوة السلاح داخل الدولة، فتنتظم علاقة الشرعية بالقوة لصالح الشرعية، وذلك بخضوع النخب العسكرية للنخب المدنية. أما من حيث خصوصيات هذا الخضوع العسكري للمدني، وأشكاله وعوائقه، فلا يمكن فهمها إلا من خلال استنطاق الزخم المعرفي النظري الذي توفره السياسة المقارنة لدراسة العلاقات المدنية-العسكرية.

فيما يشمل المسار الثاني الاقتراب إلى أبعد مدى من التنظيم الداخلي للمؤسسة العسكرية المغربية والجزائرية، لاستبيان خصوصية تنظيمها الهيكلي، وموقع النخبة المدنية في سلسلة قيادته، ناهيك عن مؤهلاته الداخلية المتعلقة بالموارد البشرية والقدرات التسليحية، وخصائصه السوسيولوجية، باعتبارها مصادر أساسية تحدد بجلاء مستويات ميلان ميزان القوة السياسي بين قوة الشرعية وشرعية القوة، أي ميزان القوة المدني-العسكري.

أما المسار الثالث فيشمل التنظيم الدستوري والقانوني لعلاقة النخبة المدنية بالعسكرية في المغرب والجزائر، والذي تبحثه أدبيات حقل العلاقات المدنية-العسكرية من زاوية الرقابة المؤسسية للنخبة المدنية على النخبة والمؤسسة العسكرية، وهي رقابة يشترط أن تكون شاملة، حيث تبدأ بالجانب التنفيذي، ثم البرلمان، فالمجتمعي، لتتقاطع هذه المسارات فيما بينها وصولا إلى النتيجة النهائية التي تتحدد إِمَّا بتحكم النخبة المدنية بالعسكرية كسمة بارزة للدولة الحديثة، أو تحكم النخبة العسكرية بالمدنية كسمة بارزة للدولة العالقة في فترة ما قبل الحداثة السياسية.

لهذا تقتضي دراسة العلاقات المدنية-العسكرية في المغرب والجزائر، وكما في باقي الدول الأخرى الانطلاق من دراسة النماذج النظرية الجاهزة للعلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية، التي

تنتشر في الدول الغربية الليبرالية، والتي تتميز بتحكم المدني في العسكري، وخضوع العسكري طوعية للمدني، فيما يتميز نقيضها المتعلق بالعلاقات المدنية-العسكرية غير الديمقراطية، بتحكم العسكري في المدني، كنمط قائم في الدول التي تعجز عن اللحاق بالديمقراطية. وما بين النمطين المتناقضين للعلاقات المدنية-العسكرية، تثار عدة أسئلة مركزية تسائل المضامين التحليلية لنظريات ومقتربات العلاقات المدنية-العسكرية من قبيل: كيف وتحت أية ظروف وملابسات يتحقق تحكم النخبة المدنية في النخبة العسكرية؟ هل الأمر يتعلق بدول معينة، ذات تاريخ سياسي معين؟ أو بسائر الدول؟ وما هي المبادئ والخصائص التي يتأسس عليها التحكم المدني؟ وهل هي متعلقة بالدولة فقط، أم بالمؤسسة العسكرية وحدها؟ أم بهما معا؟ أو بهما معا إلى جانب المجتمع الذي يحتضنهما؟ وبالمثل كيف وتحت أية ظروف وملابسات تمكنت النخبة العسكرية الانفلات من التحكم المدني وممارسة التحكم بالنخبة المدنية في الدول النامية؟ هل الأمر يتعلق بظروف وملابسات خاصة بهذه الدول؟ وإن كان الأمر كذلك، فما هي الخصائص السياسية المميزة لهذه الدول ولنخبتها العسكرية والمدنية؟.

بالعودة إلى نمط العلاقات المدنية-العسكرية في المغرب والجزائر، تتناسل إشكاليات متعلقة بمدى فعالية رقابة النخبة المدنية للنخبة العسكرية في البلدين، والعوائق المؤسسية الكابحة لها، وفي هذا الإطار من البدهي أن نتساءل عن سلسلة القيادة داخل المؤسسة العسكرية في البلدين، هل تعطى فيها مكانة علوية للنخبة المدنية؟ أم أنها تبقى حكرًا على النخبة العسكرية؟ وما هي مؤهلات شرعية القوة عند المؤسستين العسكريتين المغربية والجزائرية التي تعزز بقدراتهما البشرية والتسليحية؟ ثم على المستوى التنظيمي المؤسسي، هل تحظى المؤسسة العسكرية في البلدين بمكانة دستورية خاصة؟ وهل تستطيع النخبة المدنية السياسية النفوذ لمراقبة المؤسسة العسكرية تنفيذًا وبرلمانًا رغم مكانتها الخاصة؟ وفي حالة نفي المكانة الخاصة، ما مدى فعالية الرقابة المدنية والمجتمعية للنخبة العسكرية؟ وهل تتوافق مع ما هو متعارف عليه في الرقابة المدنية والمجتمعية الديمقراطية للنخبة العسكرية؟ وفي حالة ما إذا كان الجواب بالنفي، فما هي عوائق تحقيق رقابة مدنية ديمقراطية في البلدين؟.

ترتبط الحزمة الأولى من الأسئلة بمبادئ وخصائص التحكم المدني بالنخبة العسكرية في الدول الديمقراطية، وبظروف وملابسات احتكار النخبة العسكرية للسلطة في الدول النامية، فيما ترتبط الحزمة الثانية بنمط العلاقات المدنية-العسكرية القائم في المغرب والجزائر، استنادًا إلى تصنيف الدولتين *كدولتين عربيتين ناميتين، يفترض نظريًا على الأقل أن النخبة العسكرية فيهما تنهج دورًا تدخلية في السلطة والسياسة*، وهو ما خلص الباحث إليه تأثرًا بالإطار العام الثنائي المؤطر للعلاقات المدنية-العسكرية، الذي يرصد طبيعة هذه العلاقات في بيئة الدول الغربية الديمقراطية، وفي بيئة الدول النامية، وتأسيسًا على ذلك فإن القسم الأول من البحث يسير وفق خطة من فصلين:

- الفصل الأول: يستكشف الأطر النظرية الكبرى التي يحفل بها حقل دراسات العلاقات المدنية-

العسكرية، والتي يستحيل من دونها فهم وتحليل الدور التدخلية للمؤسسة العسكرية في الشأن السياسي في كل من المغرب والجزائر، لهذا سيتم عرض أهم النظريات والمقتربات المؤطرة لعلاقة الجيش بالسلطة والسياسة، في الدول الديمقراطية استنادا إلى مبدأ الاحترافية العسكرية عند صامويل هنتغتون، ومبادئ المشروع البيداغوجي لتمدين الجيش عند موريس جانويتس، ثم مبادئ نظرية الوكالة لبيتر فيفر، ومبادئ نظرية التوافق عند ربيكا شيف. أما في الدول النامية، فالعلاقات المدنية-العسكرية تنظم نظريا استنادا إلى الدور التحديثي للدولة والأمة عند منطري مدرسة التحديث والتنمية، التي يتقاطع معها صامويل هنتغتون في الهدف، ويتميز عنها في تدقيق المراحل والتحويلات السياسية والاجتماعية التي قادت الجيش لتسلك سلم السلطة السياسية في هذه الدول لريادة عمليات العصرية في فترة ما بعد تحقيق الاستقلال، فيما تبقى نظرية التنافس المدني-العسكري عند كل من أوريل كرواسون وديفيد كوهين أكثر صرامة في تفسير ترشح النخبة العسكرية بين التدخل في السياسة أو الحياد تجاهها، استنادا إلى قوة تأثير غريمتها المدنية. فيما تبقى أدوار النخبة العسكرية في الدول العربية، متفاوتة ما بين احتكار السلطة في النظم الجمهورية، والحياد عنها في النظم الملكية حسب مقترح مهران كامراف، فيما يتحدد موقفها في زمن الاضطرابات الشعبية بين دعم النظام السياسي أو الثورة الشعبية المناهضة له، حسب شبكة تقويمية حددها زولتان باراني في مقتربه التنبئي بموقف الجيوش العربية من النظم السياسية في حالة مواجهة الأخير للثورة.

عموما، يقسم هذا الفصل تقسيما ثنائيا يراعي التطور الزمني لهذه النظريات والمقتربات، سواء منها التي تدرس الدول الديمقراطية أو الدول النامية والعربية في فترتين متميزتين، فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة، وفترة ما بعدها.

- الفصل الثاني: يختص بدراسة بنية العلاقات المدنية-العسكرية في المغرب والجزائر، في تقسيم

استوحاه الباحث من توجيه لزولتان باراني، أكد فيه على أن الدراسة المنهجية السديدة لعلاقة النخبة المدنية بالنخبة العسكرية داخل الدولة يجب أن تنطلق من تحديد معالم القوة والضعف التي تنطوي عليها النخبة العسكرية، والتي تبرز حسبها في القوة البشرية والتسليحية، والتكوين السوسيولوجي للنخبة العسكرية، ومنه تأكد لنا أن دراسة علاقة النخبين في المغرب والجزائر، يجب أن تنطلق من تشخيص مؤهلات المؤسسة العسكرية البشرية والعسكرية، وكذلك تنظيم سلسلة القيادة التي تتحكم في إدارة هذه المؤهلات، بحثا عن أدوار المدنيين داخلها، فيما يمكن أن نسميه بالرقابة المدنية الداخلية. أما الرقابة المدنية

الخارجية على المؤسسة العسكرية فهي تتحدد في مدى نجاعة الرقابة المدنية السياسية تنفيذيا وبرلمانيا، والمجتمعية الممثلة في المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وتبعا لذلك، حافظ منطق هذا الفصل على تقسيمثنائي، يرصد أولا التنظيم البنيوي للمؤسسة العسكرية المغربية والجزائرية على مستوى القيادة والعتاد، والتكوين النخبوي والسوسيولوجي، وثانيا يشخص واقع الرقابة المدنية على المؤسسة والنخبة العسكرية في البلدين.

الفصل الأول: الاتجاهات النظرية المؤطرة للعلاقات المدنية-العسكرية

أحد المبادئ العلمية الراسخة في الدراسات السياسية، تعتبر أن النظريات السياسية لا تشرح و تتنبأ فقط بمجريات التفاعلات السياسية، وإنما ترشد الفاعل السياسي إلى ما ينبغي فعله حسب الإمكانيات المتوفرة لديه، لحكمة سلوك سياسي معين صادر عنه، وجعله منتجا لأهدافه في الحاضر والمستقبل، حسب ما تقتضيه مصالحه السياسية والاقتصادية، ضمن التعقيدات القائمة في إدارة السياسة الداخلية والخارجية للدولة¹، بين مجالات التعاون والتكامل المفترض بين مؤسسات الدولة من جهة، ومن جهة ثانية، الطابع البراكتي الذي يحدد السلوك السياسي في لحظات ومواقف معينة. ضمن هذه السردية تطور السلوك السياسي للنخب الفاعلة في العلاقات المدنية-العسكرية في المغرب والجزائر، في إطار **التباين بين نخب سياسية مدنية تدفع في اتجاه تمدين المؤسسة العسكرية، وديمقراطية علاقتها بها، لتطويعها وإخضاعها للحكم المدني، ونخب عسكرية سعت إلى عسكرة السياسة والمجتمع، لإحكام قبضتها على السلطة والحكم، مستفوية بقوة السلاح والتنظيم اللذين تحوزهما.**

من هذا المنطلق، لا يمكن دراسة العلاقات المدنية-العسكرية في المغرب والجزائر، وحتى في أية دولة أخرى بتركيز البحث مباشرة على تفاعلات هذه العلاقات في شكلها الظاهر داخل النسق السياسي العام للدولة، وإنما عبر الاحتكام أولاً إلى الرصيد النظري المؤطر لهذه العلاقات، كمنطلق يسترشد به في تفسير بنيتها الماثلة تجريبياً، التي غالباً ما احتكمت إلى مستويات التحديث المؤسسي والقيمي التي بلغها كل من الدولة والمجتمع، وتشكلت بنيتها التفاعلية المعيارية عبر مسارات تراكمية من التدافع السياسي بين المؤسسات المدنية السياسية والمجتمعية كطرف والمؤسسة العسكرية كطرف ثان.

إن سبر أغوار مختلف النظريات والاقترابات النشطة في حقل العلاقات المدنية-العسكرية التي وإن اختلفت في أفكارها وتصوراتها وتحليلاتها، لطبيعة العلاقة التي يجب أن تحكم علاقة النخب المدنية بالنخب العسكرية، وحدود الأدوار السياسية المخولة للعسكريين، إلا أنها اتفقت في مجملها على شيوع مبدأ التحكم المدني بالنخب العسكرية، كخاصية مميزة للنظم السياسية الديمقراطية دون غيرها من النظم السلطوية.

وفي محاولة من الباحث لوضع هيكل تصنيفي لهذه النظريات والمقتربات وأطرها التحليلية، قاصداً الاستزادة منها في عملية تشريح النمط القائم للعلاقات المدنية-العسكرية في المغرب والجزائر،

¹- Graham ALLISON et Philip ZELIKOWY, L'essence de décision : Le modèle de l'acteur rationnel, **OpenEdition Journals**, publié le 20/03/2006, consulté le 13/09/2019, disponible sur : <https://bit.ly/35FHBUY>

ودوره في تعطيل مسار الديمقراطي والتموي في البلدين، فقد تم الاهتداء إلى ضرورة الانطلاق من التراث التنظيري للتيار الكلاسيكي المؤسس لحقل الدراسات المدنية-العسكرية كحقل سياسي قائم الذات (المبحث الأول)، تعاضم زخمه عبر مختلف عمليات التحديث والتجديد النظري التي قادها تيار تنظيري تحديثي، جاء بتصورات جديدة لتفسير التحكم المدني في النخب العسكرية في الدول الديمقراطية، وفشله في الدول النامية، مستوحى من التحولات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والثقافية التي عرفتھا الدولتان منذ ثمانينات القرن الماضي (المبحث الثاني)

المبحث الأول: الاتجاه التنظيري الكلاسيكي للعلاقات المدنية-العسكرية

ترجم هذا الاتجاه كل من المفكرين الأمريكيين *صامويل هنتغتون Samuel HUNTINGTON* و *موريس جانويتس Morris JANOWITZ*، اللذين يعود لهما الفضل في وضع الأطر النظرية لدراسة العلاقة التي تربط بين المدنيين والعسكريين داخل النسق السياسي للدول الغربية، حيث بلورا نظرية التحكم المدني بالنخب العسكرية، كأساس نظري يحاكي **خضوع النخب العسكرية للنخب السياسية المدنية في هذه الدول، النابع من جنور إيديولوجية مصدرها قيم الليبرالية الغربية**، التي تنضبط للمسلك الديمقراطي في عمليات تفويض السلطة السياسية، حيث تفوض من منبعها الأصلي، الذي هو الشعب، إلى النخب السياسية المدنية، لتنهض بدورها السياسي وتتحمل مسؤوليتها الكاملة، في إدارة الدولة، لتكون قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع ومطالبه الأساسية الراهنة، وانتظاراته المستقبلية، حسب ما هو محدد في صكوك التفويض السياسي (التعاقد السياسي)، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال فرض سلطتها الكاملة على سائر المؤسسات البيروقراطية والإدارية للدولة، وأهمها المؤسسة العسكرية الشغوفة بالخضوع للسلطة السياسية المدنية في هذه الدول (المطلب الأول).

فلما كان مبدأ التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية سمة مترسخة في النظم السياسية الغربية، وإن اختلف في تحديد مصادره، وطبيعته، وأنماطه، فإن النقاش بخصوص الأدوار السياسية للعسكريين في الدول النامية، التي حصلت على الاستقلال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سيحتم حول الدور السياسي المتنامي للجيش في هذه الدول، لاسيما بعد انتشار الانقلابات العسكرية التي اعتبرت بمثابة الآلية الرئيسية للتغيير السياسي في هذه الدول، التي **أسست لما يمكن أن نسميه بـ "التحكم العسكري بالنخب المدنية" في الدول النامية**، الذي كان أحد أسباب تفويض مسار الانتقال الديمقراطي فيها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نظرية التحكم المدني بالنخب العسكرية

اتفق كل من **هنتغتون** و**جانويتس** على مبدأ التحكم المدني بالنخب العسكرية، كمبدأ ثابت يحكم العلاقة بين النخب السياسية والنخب العسكرية في الدول الديمقراطية، التي تسيطر فيها النخب السياسية المدنية المنتخبة ديمقراطياً على السلطة السياسية، فتزاول مهامها في إدارة الدولة والحكم، دون أي منافسة من النخب البيروقراطية والإدارية، التي تخضع بشكل تام للحكم المدني. هذا، دون إنكار حقها في **الضغط على السياسيين لحماية مصالحها**، ضمن تفاعل سياسي ديمقراطي بين صاحب السلطة السياسية المحتكر للقرار السياسي، والطرف الخاضع والطامح في نفس الوقت للحفاظ على مصالحه وتعزيزها، سواء كان فرداً أو مؤسسة بيروقراطية، أو نقابة عمالية، أو جيشاً....

إن اتفاق **هنتغتون** و**جانويتس** على التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية المستقر في النظم السياسية الغربية، لم يعن تطابقهما في تشخيص وتفسير أسباب ومظاهر خضوع العسكريين للمدنيين، حيث تتباين رؤى المفكرين تبايناً جذرياً في ذلك. ففي الوقت الذي دافع فيه **هنتغتون** على **التحكم المدني الموضوعي**، النابع من احترافية المؤسسة العسكرية في الدول الغربية (الفرع الأول)، تشبث **جانويتس** بتصوره السوسيولوجي **للتحكم المدني الذاتي** (الفرع الثاني)، فيما ستكشف مجريات التفاعلات السياسية بين السياسيين والعسكريين في الدول الغربية، وخاصة منها في الولايات المتحدة الأمريكية عن جوانب كثيرة من صدقية نظرية التحكم المدني، رغم الانتقادات التي وجهت لها (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نظرية التحكم المدني الموضوعي

هي النظرية الأم في دراسة العلاقات المدنية-العسكرية في أي دولة، حيث توفر أطرها التحليلية آليات معيارية لتشخيص البنية الداخلية للنظام السياسي وفق تفاعل سياسي ثنائي، طرفاه، نخب سياسية مدنية تتكون من مجال واسع من الفاعلين السياسيين، حزبيين ونقابيين والرأي العام الوطني والصحافة الوطنية، وكذلك فاعلين سياسيين مستقلين، في مقابل نخبة عسكرية متكونة من كبار الضباط والقادة العسكريين، تجزم النظرية على أنهم أكثر انضباطاً للسلطة السياسية المدنية.

تركز نظرية **التحكم المدني الموضوعي** على دراسة السياسة العسكرية للدولة من منظور **وظيفي**، باعتبارها خيطاً ناظماً للعلاقة التي تربط بين النخب المدنية والنخب العسكري، حيث تختص الأولى بالوظائف السامية للدولة، المخولة لها بمقتضى موقعها المتحكم في السلطة السياسية، نتيجة لمساطر ديمقراطية. للإشراف على السياسات الكبرى للدولة، وفي مقدمتها السياسة العسكرية، في حين تختص الثانية بالوظيفة العسكرية، بجوانبها المهنية والتقنية الخاصة، ولتوضيح تلك العلاقة، لابد من استعراض

الإطار العام لنظرية التحكم المدني الموضوعي (الفقرة الأولى)، قبل التطرق للمضامين التحليلية التي تقوم عليها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الإطار العام لنظرية التحكم المدني الموضوعي

سعى **هنتغتون** إلى تفكيك الشروط التي تتأسس عليها الدولة الديمقراطية المستقرة في الغرب، من خلال البحث في طبيعة العلاقة التي تربط النخب السياسية المدنية التي تحوز السلطة السياسية بالمؤسسات البيروقراطية والإدارية التي تتكون منها الدولة، وأهمها المؤسسة العسكرية، التي تتوفر فيها الشروط التنظيمية والمادية، للتدخل في الشؤون السياسية، ولا يمنعها عنها سوى تأثيرها بقيم الحرية، والاختيار، وسمو القانون...، كقيم راسخة في البناء الاجتماعي للمجتمعات الغربية، جاء ذلك، في مؤلفه الشهير *The Soldier and the State : The Theory and Politics of Civil-Military Relations* الذي أصدره في 1957.

تتبنى نظرية التحكم المدني الموضوعي بالمؤسسة العسكرية عند **هنتغتون** على موضوعين رئيسيين: يتعلق الأول **بالفصل بين مؤسسات السلطة السياسية المدنية والمؤسسة العسكرية**، والموضوع الثاني، يتعلق **بالسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية**، وخاصة سلك الضباط، وهي السيطرة التي تنضبط تفاعلاتها الثنائية بين النخبتين المدنية والعسكرية وفق ما أسماه بالانجليزية *The Military Profession*، التي ترجمت إلى اللغة العربية بـ **"الاحترافية العسكرية"** تارة، و **"المهنية العسكرية"** تارة أخرى، كمبدأ سياسي وعسكري يحقق الموضوعين في الوقت نفسه.

انطلق **هنتغتون** في بناء نظريته من توسيع التعريف الويبري (نسبة إلى **ماكس فيبر Max WEBER**) للمهنية العسكرية، الذي يعتبر المؤسسة العسكرية مؤسسة بيروقراطية ذات وظيفة أمنية¹، تنوب فيها عن الدولة في استخدام أدوات العنف الشرعي²، ينتهي دورها على غرار باقي المؤسسات البيروقراطية الأخرى، عندما يبدأ دور السياسي³. فاعتبر أن إدارة العنف لا يتماشى مع القيم والمبادئ المنبثقة عن الليبرالية الغربية، وعليه، **لا بد للجيش من أن ينعزل عن المجتمع المدني** ليكون كفاء

¹ - عبد الفتاح ماضي، *الديمقراطية والبنديقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة*، مرجع سابق، ص.ص 86-87.

² - Hubert TREIBER, *Etat moderne et bureaucratie moderne chez Max Weber*, traduit par Olivier MANNONI, *OpenEdition Journals*, p. 7, Juillet 2010, mis en ligne le 02/03/2016, consulté le 28/04/2019, disponible sur : <https://bit.ly/3p8HoiM>

³ - روني سلاجستاد، *الدستورية الليبرالية ونقادها كارل شميث و ماكس فيبر*، *مجلة الملتقى*، العدد 26 (2011)، ص. 76.

وفعالا، وأن يحدد قيمه ومفاهيمه الخاصة به، مؤكدا أن التبعية والخضوع الضروريين للسلطة المدنية، ينبعان من صلب الاحترافية العسكرية التي تتضمن هذا المفهوم كعنصر أساسي¹.

قرن **هنتغتون** تطور الديمقراطية ببلوغ الحكم المدني مرحلة التوطين في الدول الغربية عامة، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، معتبرا أن نضجه كمبدأ سياسي راسخ في هذه الدول لم ينفصل عن تطور المهنية العسكرية. ومنه، فبلوغ الدولة الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الترسخ الديمقراطي، لم يتحقق إلا بعد إخضاع السلطة السياسية بشكل كامل للقيادة السياسية المدنية، بعدما أصبحت السلطة السياسية فيها تنبثق فقط في نخب سياسية مدنية تفرزها عمليات انتخابية شفافة ونزيهة²، قد تتصف بحدة كبيرة من حيث التنافس السياسي في البرامج والسياسات والتصورات، لكنه تنافس مشروط بالطابع المدني في كل مراحله وأشكاله، ومظهره البارز خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية المدنية، وحيادها تجاه الشأن السياسي، الذي يبقى **حكرا على النخب المدنية، الذي سيحدث تطورا هاما في الوظيفة العسكرية**، التي أصبح ينفذها خبير عمومي مسؤول عن الأمن العسكري للدولة، وينشأ عن تنفيذها نمط مثالي لسلوك الضباط، تجسد فيه قيم الطاعة، والدقة في تنفيذ التعليمات والانضباط، وتفضيل الجماعة على الفرد، ورفع مصالح الدولة فوق مصالح الجماعات³.

سلك **هنتغتون** في سبيل إبراز نظريته للتحكم المدني الموضوعي بالمؤسسة العسكرية، مجموعة من المسارات التحليلية المتشابهة، **تداخلت فيها العوامل السياسية والدستورية، بأخرى تاريخية، واجتماعية، وايدولوجية، وبيروقراطية، لإثبات الحياد السياسي للمؤسسة العسكرية في الدول الغربية الديمقراطية**، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث لجأ أولا إلى تفكيك النظام الديمقراطي الأمريكي، الذي يتميز بإشراف النخب السياسية المدنية الحائزة على السلطة السياسية، على جميع المؤسسات البيروقراطية والإدارية، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، وهو **إشراف يقننه الدستور، والقانون المهني العسكري**⁴، ومسئود ايدولوجيا ومجتمعيا، من رسوخ قيم الديمقراطية الليبرالية في المجتمع الأمريكي. أما عسكريا فيضمنه النزوع الإرادي للنخب العسكرية الأمريكية للخضوع للسلطة المدنية، في إطار توازن بين النخب المدنية والنخب العسكرية، **يعترف فيه الطرف الأول بكفاءة الثاني**

¹ - Samuel HINTINGTON, *The Soldier and the state : The theory and politics of Civil-Military Relations*, Op.Cit , p. 71.

² - Samuel HINTINGTON, Civilian Control and the Constitution, *The American Science Review*, vol. 50, no 3 (1956), pp. 677—678.

³ - Samuel HINTINGTON, *The Soldier and the state : The theory and politics of Civil-Military Relations*, Op.Cit, p.79.

⁴ - روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر، الطبعة الثانية، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، 2005، ص. 416.

واستقلاليتها، في مقابل خضوع الثاني لرقابة الأول وإدارته، ضمن نسق تحليلي متمحور حول الاحترافية العسكرية، التي ما إن تستقر داخل المؤسسة العسكرية، حتى يتحقق التحكم المدني بالنخب العسكرية، فيترسخ نظام حكم ديمقراطي داخل الدولة، وبدونها يصبح مستقبل الديمقراطية في تقدير **هنتغتون** مظلماً¹. فما هي الشروط والمعايير التي يقوم عليها التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية في الدول الديمقراطية؟

الفقرة الثانية: المضامين التحليلية لنظرية التحكم المدني الموضوعي

ترتكز نظرية التحكم المدني الموضوعي بالمؤسسة العسكرية، على جملة من المفاهيم المؤطرة للتفاعلات السياسية بين النخبتين السياسية والعسكرية، ذات الارتباط الوثيق بالمجتمع وتحولاته القيمية والايولوجية، وبتطور السلطتين التنفيذية والتشريعية في الدولة، التي **تنتج مجتمعة تحكم النخبة المدنية في النخبة العسكرية**، كنمط مستقر للعلاقات المدنية-العسكرية في الدول الديمقراطية الغربية، مصدره المؤسسة العسكرية ذاتها، التي **تخضع طواعية للحكم المدني**²، نتيجة تميزها بـ **"الاحترافية العسكرية"**، كمبدأ نابع من المؤسسة العسكرية، لا يحق للمدنيين تحكما بالمؤسسة العسكرية، إلا بعد تكامله مع مبدأ **الاستقلالية العسكرية** النابع من المؤسسات المدنية³.

لتفكيك ما سبق، أولى **هنتغتون** أهمية قصوى لدراسة المؤسسة العسكرية الغربية من الداخل، بغية استخلاص الخصائص الكبرى المميزة لاحترافياتها العسكرية التي تضمن لها أيضاً الاعتراف باستقلاليتها الوظيفية، ضمن معادلة علنكية تصورها **هنتغتون** كما يلي، **الاحترافية العسكرية تؤدي إلى خضوع المؤسسة العسكرية للنخبة المدنية الحائزة على السلطة السياسية في الدولة، في مقابل ذلك، تضمن للمؤسسة العسكرية اعتراف النخبة المدنية لها بالاستقلالية المهنية والوظيفية**، ضمن إطار قانوني ودستوري يضمن لكل طرف منهما حدود اختصاصاته وأدواره⁴. غير أن الوصول إلى الشكل النهائي للعلاقات المدنية-العسكرية في الدول الديمقراطية، اقتضى من **هنتغتون** رفع اللبس عن مجموعة من القضايا التي تتقاطع فيها الوظيفة السياسية بالوظيفة العسكرية قبل استعراض خصائص **"الاحترافية العسكرية"**

¹ - روبرت دال، **عن الديمقراطية**، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2000، ص. 136.

² - حمزة المصطفى، الجيوش والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية: دراسة مقارنة لدور المؤسسة العسكرية في تونس ومصر وسورية، ضمن الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي العربي، مرجع سابق، ص. 706.

³ - Conseil de l'Europe, **Forces armées et services de sécurité : quel control démocratique ?**, Strasbourg, 2009, p. 154.

⁴ - Samuel HINTINGTON, Civilian Control and the Constitution, Op.Cit, pp. 698-699.

التقاطع الوظيفي السياسي العسكري الأهم، الذي اهتم به **هنتغتون** لإثبات نظرية التحكم المدني الموضوعي بالمؤسسة العسكرية تعلق بالسياسة العسكرية، التي تحتاج في نظره إلى أن تعرف بشكل دقيق، لكونها المجال الذي تعمل الدولة من خلاله على تجنب أي تهديد قد يطل نظامها السياسي المدني، بما في ذلك التهديد الذي يكون مصدره المؤسسة العسكرية نفسها، في الحالة التي تظهر طموحات سياسية، خاصة عند تلقيها لدعم خارجي قصد المساس باستقرار النظام السياسي للدولة¹.

تفاعلا مع ذلك تجد الدولة نفسها أمام تحديين متناقضين في محاولتها لوضع سياستها العسكرية، أولهما حاجة الدولة إلى نظام وظيفي عسكري قادر على مقاومة أي تهديد قد يطل أمن الدولة والمجتمع والنظام السياسي، وثانيهما، مواجهة التهديدات المنبثقة من مختلف الفئات المجتمعية والأيدولوجية والمؤسسية السائدة داخل المجتمع، للخروج من هذا التباين

في هذا الإطار رأى **هنتغتون** أن أي سياسة عسكرية لا يجب أن تعطي الأولوية لأي تحد على حساب الآخر، أي أن الاهتمام ببناء نظام وظيفي عسكري بشكل منعزل عن المجتمع، من شأنه أن يقوي التهديدات التي قد تطل المجتمع فئات منبثقة منه، وكذلك فتوجيه السياسة العسكرية للتهديدات التي قد تأتي من داخل المجتمع دونما الاهتمام بالبناء الوظيفي للمؤسسة الأمنية، قد يجعل من الأخيرة مصدر تهديد لأمن الدولة والنظام السياسي القائم². لهذا أقر **هنتغتون** أن وضع أي سياسة عسكرية ناجحة تتوقف على قدرة الدولة على إحداث توازن بين هذين التحديين، من خلال تأمين فعالية السياسة العسكرية للدولة من جهة، ومن جهة ثانية، تأمين نوع من الاحترام العام لمؤسسات الدولة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، ولقيم المجتمع وبنيتة، بمختلف فئاتها ومكوناتها من جهة أخرى³.

إن السياسة العسكرية الناجحة في نظر **هنتغتون** تقود إلى إرساء تحكم السياسيين بالمؤسسة العسكرية⁴، وخاصة بسلك الضباط، بعد التأكد من نزوج احترافية المؤسسة العسكرية، الذي أولاه أهمية بالغة، وراح يشرح أسباب ومظاهر شيوع المبدأ في الجيوش الغربية، وتنميته أيدولوجيا في ثلاث خصائص أساسية، التي اشترط توفرها في الجيش المحترف، والتي تحقق مجتمعة أعلى مستوى من

¹- Jean JOANNA, La démocratie face à ses militaires : Où en est l'analyse des relations civils-militaires ?, *Revue française de la sociologie*, vol. 48, no 1(2007), p. 136.

²- Samuel HINTINGTON, *The Soldier and the state : The theory and politics of Civil-Military Relations*, Op.Cit, pp. 2-3.

³- Jean JOANNA, La démocratie face à ses militaires : Où en est l'analyse des relations civils-militaires ?, Op.Cit, p. 136.

⁴- Bastien IRRONDELLE, Démocratie, Relations Civilo-Militaires et Efficacité Militaire, *Revue internationale de politique comparée*, vol. 15, no 1 (2008), p.119.

المهنية لدى المؤسسة العسكرية، وبالتبعية تحقق للنخب المدنية أعلى مستوى من التحكم المدني بالنخب العسكرية، وهي:

الخاصية الأولى تتعلق بتنمية الخبرة المهنية لدى المؤسسة العسكرية: والتي تتجلى في اكتساب الضباط لكفاءات عسكرية عالية، سواء داخل نظام التكوين العسكري، أو من خلال تراكم التجارب العسكرية، وفي الحالتين معا يرى **هنتغتون** أن اهتمام الضباط بالشؤون التقنية والفنية الخاصة بالوظيفة العسكرية، من شأنها أن تؤدي إلى تنمية كفاءتهم العسكرية، **وجعلهم بالتالي مدركين لحدود اختصاصهم المهني العسكري، ومبتعدين عن الشأن السياسي**¹.

الخاصية الثانية للاحترافية العسكرية عند هنتغتون، تتعلق بتنمية روح المسؤولية الاجتماعية لدى الضباط العسكريين: وهي خاصية يرتبط تحققها بالخاصية الأولى أي الخبرة المهنية، مع تميزها عنها في ضرورة إدراك الضباط بأن وظيفتهم العسكرية لها هدف أسمى، هو حماية أمن المجتمع². وبالتالي فهي وظيفة ضرورية يقرها المجتمع، ويلح في طلبها، وهي متميزة ومتفردة عن بقية المهن الأخرى، ففي نظر **هنتغتون** أن كلا من الكيميائي والفيزيائي مثلا، لا يستمران في مزاوله مهنتهما إذا كانت مهارتهما المبذولة في المهنة تحدث ضررا بالمجتمع³، بينما المسؤولية المهنية للضباط هي مسؤولية أخلاقية سامية، تفرض عليه بذل مهاراته بإخلاص تجاه أمن وسلامة مجتمعه، وعدم إلحاق الضرر به.

ولتوضيح سمو المهنة العسكرية عن باقي المهن والوظائف الأخرى، قارن **هنتغتون** المهنة العسكرية بمهنة الطبيب، فاعتبر أن كلا من الضابط والطبيب، يعمل لغاية حماية الأفراد والمجتمع من الأخطار المرضية والأمنية التي تصيبه أو تتهدده، غير أن الطبيب يمكنه مزاوله مهنته لتحقيق نفس الهدف، في أي دولة أخرى من الدول، وداخل أي مجتمع من المجتمعات، في حين يزاول الضابط مهنته بشكل حصري، لحماية أمن الدولة والمجتمع اللذين ينتمي إليهما⁴.

الخاصية الثالثة لمهنية الضباط المحترفين عند هنتغتون، تتعلق بالتنظيم البيروقراطي للمؤسسة العسكرية: الذي يتميز بتواجد جهاز عسكري منضبط تنظيميا، في شكل تراتبية هيراركية عمودية، له قواعده الداخلية الخاصة بالترقية الداخلية، وبإدارة الوحدات والمجموعات العسكرية، وهي قواعد لا

¹ - Suzanne C.NIELSEN, Civil-Military Relations : Theory and Military Effectiveness, **Public Administration and Management Review**, vol 10, no 2(2005), p.64

² - نور الدين حفيظي ونورالدين دخان، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 09، العدد 3 (2018)، ص. 458.

³ - Samuel HINTINGTON, **The Soldier and the state : The theory and politics of Civil-Military Relations**, Op.Cit , p.9.

⁴ - Ibid, p. 12.

تتدخل فيها السلطات السياسية المدنية، فتضمن للمؤسسة العسكرية في الآن نفسه تقوية احتراميتها العسكرية، وتجعلها محايدة ومنفصلة عن كل المؤسسات المدنية داخل الدولة، من الناحيتين المادية والأيدولوجية، حيث تدبر شؤونها على أساس الانضباط الكامل، والمنطق العقلاني في الأداء، والمعرفة العلمية¹.

المبدأ الثاني الذي يركز عليه **هنتغتون** في خطه النظري لإثبات نظرية التحكم المدني الموضوعي بالمؤسسة العسكرية، هو **مبدأ استقلالية المؤسسة العسكرية، وهي استقلالية مالية وتديرية**، بحيث تختص المؤسسة العسكرية بإدارة شؤونها العسكرية الصرفة، من حيث التدريب والتكوين، والمهام والأنشطة العسكرية، مع كل ما يتعلق بها من شؤون مالية وإدارية، دون تدخل السلطات المدنية في ذلك.

يعتبر **هنتغتون** أن إعطاء المؤسسة العسكرية الاستقلالية في تدبير الشؤون العسكرية تقوي احترامية الضباط والأفراد، وهي كفيلة ببناء جيش قوي ومتماسك، ومحايد أيدولوجيا، ما يجعله يقع بشكل طوعي تحت مسؤولية الحكام المدنيين²، فالتحدي الكبير الذي يواجه السياسيين يتمثل في ضمان طاعة الجيش بشكل غير مشروط، في نفس الوقت الذي يسمح له بقدر كبير من الاستقلالية في تدبير شؤونه الداخلية، فمبدأ الاستقلالية عند **هنتغتون** يهدف بالأساس إلى تقوية الجانب المهني الاحترافي للجيش، المتعلق بالمهارات والكفايات العسكرية، التي يجب توفرها لدى العسكريين لضمان النجاعة والانتصار في الحرب، فكلما تقوت استقلالية المؤسسة العسكرية، كلما أصبحت المؤسسة العسكرية عقيمة ومحايدة سياسيا³.

إن تنمية احترامية المؤسسة العسكرية، وتخويلها قدرا كافيا من الاستقلالية، كفيل بجعل منتسبيها من مختلف الرتب، وخاصة سلك الضباط، أكثر إحساسا بأهمية وظيفتهم الأمنية، وحسرا على مواجهة أي تهديد قد يطل أمن المجتمع والنظام السياسي للدولة، فأكد **هنتغتون** بهذا الصدد، أن **الاحترافية العسكرية تخلق عند العسكريين إحساسا عقديا بمسؤوليتهم الأمنية عن سلامة الدولة والمجتمع**⁴، وتخلق عندهم شعورا بأنهم وحدة أساسية منفصلة سياسيا عن أبناء الوطن، فتتحول المهنة العسكرية عندهم

¹ - فؤاد إسحاق الخوري، **العسكر والحكم في البلدان العربية**، دار الساقى، لندن، 1990، ص. 48.

² - Samuel HINTINGTON, *The Soldier and the state : The theory and politics of Civil-Military Relations*, Op.Cit, p. 34.

³ - عبد الله فيصل علام، **العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/تموز 1952-يوليو/تموز 2013**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2018، ص. 37.

⁴ - روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، مرجع سابق، ص. 416.

إلى ما يشبه الرسالة¹، وهي رسالة من نوع خاص لأنها تختص بجوهر مهمة الدولة في الدفاع عن المجتمع، ومؤسساته وقيمه، وحقوق أفرادها، فالجندي عند **هنتغتون** يرتبط أخلاقيا ووجدانيا بالدفاع عن وطن واحد، وعن قيم أمة واحدة، إلا إذا كان من المرتزقة، أو كان له انتماءات متعددة، وأن مشاركة الضباط في السياسة هي التي تضع الألغام في طريق مهنتهم، وتحد من كفاءتهم، وتضعف احترافيتهم، وتستبدل قيمها بقيم أخرى غريبة عنها²، وبالتالي يمكن تلخيص التحكم المدني الموضوعي بالمؤسسة العسكرية عند **هنتغتون**، في ثلاثة معايير أساسية:

- تحلي الجيش بمستوى عال من الاحترافية العسكرية، تقوده إلى احترام حدود اختصاصاته المهنية(العسكرية)
- تبعية المؤسسة العسكرية للنخب المدنية، صاحبت الاختصاص الحصري في اتخاذ القرارات الأساسية في السياسة العسكرية والخارجية.
- احترام النخب المدنية لاستقلالية المؤسسة العسكرية.

إذا كان مصدر التحكم المدني الموضوعي بالمؤسسة العسكرية عند **هنتغتون** هو تحكم نابع من المؤسسة العسكرية ذاتها، التي تبتعد عن الشؤون السياسية والمدنية عندما تنضج احترافيتها، أي تصبح أكثر عسكرة على المستويين التنظيمي والقيمي، فتنقاد ذاتيا إلى الابتعاد عن الشؤون السياسية والمدنية، مع ولائها الكامل للنخب السياسية، تصبح أكثر عسكرة، فما هي خصائص ومميزات التحكم المدني الذاتي الذي يروم إلى تمدين المؤسسة العسكرية بدل عسكرتها؟.

الفرع الثاني : التحكم المدني الذاتي

بعدما أصبحت نظرية التحكم المدني الموضوعي، مرجعا أساسيا لدراسة العلاقات المدنية-العسكرية، وأشكال تمرکز السلطة السياسية داخل النظم السياسية الغربية، وموقع المؤسسة العسكرية داخلها، المحتكم إلى مستويات احترافيتها العسكرية، واستقلالها الوظيفي عن باقي المؤسسات المدنية، فعلى العكس من ذلك، سيرى **موريس جانويتس** أن الخصائص التي تميز المؤسسة العسكرية عن باقي المؤسسات المدنية، على مستوى التنظيم الداخلي الصارم، القائم على التراتبية والنظام، تشكل عائقا أمام تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية.

¹- Samuel HINTINGTON, *The Soldier and the state : The theory and politics of Civil-MilitaryRelations*, Op.Cit, pp.7-12

²- Ibid, p. 71.

ففي نظر **جانويتس** يصعب على المجال المدني القائم على تدعيم قيم الحريات الفردية، وحقوق الإنسان، والمفتقد لإجبارية الانضباط والنظام الصارم، أن يتحكم في مؤسسة عسكرية، ذات قيم ومبادئ متعارضة مع قيمه ومبادئه. لتجاوز ذلك طرح نظرية متفقة مع نظرية التحكم المدني الموضوعي في الهدف ألا وهو ضرورة خضوع العسكريين لتحكم النخبة المدنية (الفقرة الأولى)، لكنها متباينة معها في آليات ووسائل الوصول إلى ذلك (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الإطار العام لنظرية التحكم المدني الذاتي بالمؤسسة العسكرية

يعتبر **موريس جانويتس** من أوائل المفكرين الذين وضعوا اللبنة الأولى لعلم الاجتماع العسكري، الذي اهتم على وجه الخصوص بدراسة المؤسسة العسكرية، من حيث بنيتها الداخلية، ومكوناتها الاجتماعية والأيدولوجية، وتوزيع السلطة داخلها، بما في ذلك الخصائص العلائقية التي تربط بين أفرادها على مستوى الجماعة العسكرية، ببعدها التضامني، والتعاضدي، والثقافي الأيدولوجي، وكذلك أنماط التفاعلات التي تربطها بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية الأخرى، أي ما يمكن أن نسميه بأنماط العلاقات والتفاعلات التي تربط المؤسسة العسكرية بمحيطها الاجتماعي والسياسي، ويعتبر كتابه

الجندي المحترف: لوحة اجتماعية وسياسية *The Professional Soldier : Asocial and Political Portrait* الصادر في 1960، أحد أهم المراجع المؤسسة لحقل العلاقات المدنية-العسكرية.

على عكس **هنتغتون**، رأى **جانويتس** أن تنمية احترافية المؤسسة العسكرية، بتحسينها في المجال العسكري وحده فقط، وإبعادها عن كل ما هو مدني سياسي، لا يحقق تحكما مدنيا بالمؤسسة العسكرية¹، معتبرا أن التحكم بالمؤسسة العسكرية، يجب أن يتجاوز المؤسسات المدنية للدولة ليختص به المجتمع، وفق ما أسماه "السيطرة المجتمعية"، التي تتمثل في نظره في الرقابة الاعتيادية التي يمارسها المجتمع على المؤسسة العسكرية، والتي حددها في بعد المصلحة العامة في الوظيفة العسكرية، حيث تختص المؤسسة العسكرية بحماية أمن الدولة والمجتمع، كمصلحة عامة، تقيم نجاعتها وفعاليتها من طرف المجتمع، الذي يخضعها لرقابته، وليس لرقابة السلطة السياسية فحسب، بالمقابل تلتزم الجيوش بالمصلحة العامة بوصفها مبدأ أخلاقيا ومجتمعيا موجهها لسلوكها².

¹ - Albert LEGAULT, Démocratie et transfert de normes : les relations civilo-militaires, *revue Etudes internationales*, vol 32, no 2 (2001), p. 179.

² - محمد عبد الله يونس، العسكريون والثورة: مراجعة في الأدبيات النظرية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر شباب أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة القاهرة، 14-15 يونيو 2011، ص. 4، متوفر على: <https://bit.ly/3rw8zac>

ركز جانويتس على مسألتي التقريب بين المجالين المدني والعسكري، من خلال مد جسر تواصل بين المؤسسة العسكرية ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف الوصول إلى ترسيخ قيم المجتمع وتوقعاته في المؤسسة العسكرية، باعتباره آلية ضامنة لتحقيق التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية، وهو تحكم ذاتي مصدره المؤسسة العسكرية، المستلهمة لقيم المجتمع وعاداته وأعرافه، ففي نظره، كلما اندمج العسكريون في القيم المجتمعية، أصبحوا أكثر قبولاً للخضوع لسلطة المدنيين¹، وأكثر ترفعا عن السياسة والانغماس في صراعاتها المحلية الضيقة².

اختلف جانويتس مع هنتغتون في مسألة إرهاب الفعالية العسكرية إلى الاحترافية العسكرية، حيث أكد على أن الضابط المحترف في القتال ليس فقط بدافع احترافه العسكرية الصرفة، وإنما بدافع الإحساس بتقدير الذات، وبالقيمة الأخلاقية لتضحياته، التي تنبع من تقدير المجتمع لعمله، وبالتالي فهو يقبل الخضوع للنخب المدنية كلما التزمت الأخيرة بقيم المجتمع ومصلحه العليا³، وهنا تبدو نظرية التحكم المدني الذاتي قد استحضرت مسبقاً مقرب الشريعة الاجتماعية لبقيفر وسلاسيك *PFEFFER et SALANCIK*، اللذين اعتبرا أن أحد أهم جوانب التعامل مع البيئة التي تنتمي إليها منظمة ما (المؤسسة العسكرية في حالتنا هذه) هو إدارة الشريعة الاجتماعية، التي توجب عليها الالتزام بالأعراف الاجتماعية القيمة⁴.

وبالتالي فمخالفة العسكريين لأوامر السلطة السياسية، فيما يتعلق بقمع المعارضة السياسية، أو التدخل لصالح الحزب الحاكم مثلاً، لا يعتبر انتهاكاً لمبدأ الاحترافية العسكرية، لأن مخالفة الأوامر المدنية في هاتين الحالتين، مبررة بمخالفة النخب المدنية ذاتها لقيم المجتمع، ومهددة لاستقراره السياسي⁵، الأمر الذي يفسر دفاع جانويتس عن التحكم المدني الذاتي، لأنه نابع من تأثير سوسيولوجيا العسكر بالتحويلات الاجتماعية، نتيجة احتكاكها المستمر بالنخب المدنية⁶.

يرى جانويتس أن المهنة العسكرية للجيش في الدول الديمقراطية، قد عرفت تحولات عميقة، عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك في مسارين متوازيين، يتعلق الأول بالتحويلات الوظيفية التي

¹- Morris JANOWITZ, *The Professional Soldier, A Social and Political Portrait*, Glencoe (Ill), The Free Press, 1960, p. 439 .

²- فؤاد إسحاق الخوري، *العسكر والحكم في البلدان العربية*، مرجع سابق، ص. 48.

³- العربي العربي، العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية: الحدود والإشكالات، مرجع سابق، ص. 20.

⁴- جوزيف سويتزر وآخرين، *إدارة المؤسسات العسكرية: النظرية والتطبيق*، بدون ذكر اسم المترجم، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2016، ص. 62.

⁵- محمد عبد الله يونس، العسكريون والثورة : مراجعة في الأدبيات النظرية، مرجع سابق، ص. 2.

⁶- Jean JOANA et Marc SMYRL, *Civils et Militaires en Démocratie, revue internationale de politique comparée*, vol 15, no 1(2008), p. 9.

شهدتها المهنية العسكرية، التي أصبحت تنحو نحو السلام أكثر من استخدام القوة، فيما تعلق المسار الثاني بتأثير التحولات الاجتماعية في هذه الدول على المؤسسة العسكرية، والتي مست المؤسسة العسكرية في التنظيم العسكري ذاته، وفي صلب قيم المؤسسة العسكرية ومفاهيمها، بعدما **أضحت تميل إلى التمدين أكثر من العسكرية**، مما يفرض في نهاية المطاف اقتراب المؤسسة من هيكل المجتمع المدني، وأعرافه، أو على حد تعبيره "التداخل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني"¹.

تتبنى نظرية التحكم المدني الذاتي عند **جانوويتس** على استحالة ضمان حياد المؤسسة العسكرية تجاه الشأن السياسي، اعتماداً على تنمية احترافيتها العسكرية، ففي نظره **العسكريون مواطنون لهم تفضيلاتهم السياسية، التي لا يمكن الحد منها إلا من خلال تمدين المؤسسة العسكرية**، أي من خلال دمج المؤسسة العسكرية على مستويي التنظيم والقيم المدنية للمجتمع، بهدف الوصول إلى إضفاء سمات خلقية على الممارسة العسكرية، التي تتأسس على مستويات عالية من التبادل المشترك، والتفاعلات المنتظمة بين المجالين المدني والعسكري، بغية الوصول إلى ديمومة حضور قيم المجتمع وتطلعاته داخل المؤسسة العسكرية، باعتباره الرادع الأمثل لتدخلات النخب العسكرية في السياسة².

رأى **جانوويتس** أن المؤسسة العسكرية مؤسسة بيروقراطية، لا تختلف عن باقي المؤسسات البيروقراطية الأخرى داخل الدولة المندمجة في نسيج المجتمع المدني، فدعاها إلى استلهاً طرق الإدارة والتدبير الحديثين من هذه المؤسسات، كآليات قادرة على ضمان اندماج النخب العسكرية ضمن المجتمع المدني، لتبني قيمه وعاداته وأعرافه، وقضاياه، بما في ذلك القضايا والتطلعات السياسية³.

ونتيجة لذلك أكد **جانوويتس أن إبعاد الجيش عن السياسة أمر لا يمكن حدوثه**، وأن التحكم المدني المنبثق من تنمية المهنية العسكرية كذلك مستحيل الحدوث، بما أن العسكر جزء من الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع والدولة، لهذا فالخضوع العسكري للمدني القابل للتحقق على أرض الواقع، هو خضوع عسكري ذاتي المصدر، نابع من المؤسسة العسكرية ذاتها، لكن دافعه لا يتجلى فقط في المهنة العسكرية فحسب، بل في المزيج القيمي المنبثق عند النخب العسكرية، من مهنتها العسكرية ومن انفتاحها على قيم المجتمع، التي ستؤدي في الأخير إلى اندماج العسكريين في المجتمع⁴، الذي سيكون له دور بارز

¹ - Morris JANOWITZ, *The Professional Soldier, A Social and Political Portrait*, Op.Cit, p. 55.

² - حمدي عبد الرحمن وآخرون، **الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2015، ص. 20.

³ - نور الدين حفيظي ونور الدين دخان، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، مرجع سابق، ص. 459.

⁴ - Bernard BOANE, *Classiques des sciences sociales dans le champ militaire, Res Militaris*, vol.1, no 1(2010), p. 11.

في توطين قيم المجتمع المدني وتوقعاته في المؤسسة العسكرية، فيترتب عنه خضوع ذاتيوطوعيللنخب المدنية، كقيمة فضلى في المجتمعات الديمقراطية¹.

الفقرة الثانية: مضامين نظرية التحكم المدني الذاتي

لإثبات نظرية التحكم المدني الذاتي، ينطلق **جانويتس** من التغيير العميق الذي أحدثته التطورات العلمية، والسياسية، والإدارية، والتنظيمية المدنية، في المنظومة القيمية العسكرية، وأيضاً، من التحولات التي عرفها مفهوم استخدام القوة على المستوى الدولي، حيث انطلق من اعتبار المؤسسة العسكرية مؤسسة اجتماعية بالأساس، تحمل على عاتقها هدفاً اجتماعياً أسمى، يتمثل في اختصاصها المنفرد في تأمين أمن وسلامة المجتمع والدولة، وهي في حالة تفاعل مستمر مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، باعتبارها البيئة الطبيعية المحيطة بها، هذا التفاعل نتج عنه تحول كبير في المهنة العسكرية، التي أصبحت تتجه أكثر نحو الخدمات ذات الطابع البوليسي أكثر من العسكري².

لتوضيح رؤيته للتحول الوظيفي في المهنة العسكرية، استند **جانويتس** إلى التحول الكبير الذي أحدثته ظهور السلاح النووي في بداية الحرب الباردة، والذي جعل احتمال اندلاع مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي منعدماً³، وبالتالي **أصبحت القوات المسلحة تصطبغ تدريجياً بخصائص قوات الشرطة**، عندما يجزي إعدادها باضطراب للنزول سريعاً لميدان العمل، وتلتزم باستخدام القدر الأدنى من القوة، في مقابل البحث السريع عن العلاقات الدولية الدبلوماسية، عوضاً السعي وراء تحقيق الانتصار، فأصبحت في نظره مخولة بتأمين الحماية، أكثر من تحقيق الانتصار في الحرب⁴.

لم يحصر **جانويتس** الجانب الوظيفي السابق في أدوار المؤسسة العسكرية في نطاق المهنة العسكرية فقط، بل رأى أنه تحول عام، طال المؤسسة العسكرية في بنيتها التنظيمية والقيمية كذلك، بسبب تأثيرها بالتحولات الاجتماعية الطارئة، التي أصبحت تفرض على المؤسسة العسكرية الاقتراب أكثر من المجتمع المدني، بكل مقوماته السياسية والقيمية والأخلاقية، خاصة في الشق المتعلق بتطور مفهوم المواطنة، الذي بات يفرض على المواطنين التجنيد الإلزامي لنيل شرف الدفاع عن الدولة، في حالة تعرضها للخطر.

¹ - حمدي عبد الرحمن وآخرون، **الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، مرجع سابق، ص. 25.

² - Jean JOANA et Andy SMITH, **Professionnalisation et condition militaire : une comparaison France / Grande-Bretagne**, Centre d'études en sciences sociales de la défense, Paris, 2000, p. 44.

³ - Bernard BOENE, La professionnalisation des armées : Contexte et raisons, Impact fonctionnel et sociopolitique, Op.Cit, p. 650.

⁴ - Morris JANOWITZ, **The Professional Soldier, A Social and Political Portrait**, Op.Cit, p. 80.

لخص جانويتس تأثير المؤسسة العسكرية بالمجتمع المدني في خمسة تحولات أساسية¹:

- **أولاً:** حدوث تغيير في السلطة التنظيمية العسكرية، وهي نقطة انعطاف أساسية شملت الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية، بحيث **تراجع الضبط الصارم في إدارة المؤسسة العسكرية**، المعتمد على الانضباط العسكري، وتنفيذ الأوامر العسكرية. وتم إبداله بتبادل الثقة بشكل أكبر في التعامل والإقناع والإجماع، بين مختلف وحدات ومكونات المؤسسة العسكرية، وهو ما لخصه **جانويتس** في الانتقال من المطالبة الانضباطية الصارمة إلى مراعاة عوامل التأهيل والتحفيز والمبادرة في إدارة المؤسسة العسكرية².

- **ثانياً:** تقليص فوارق التوصيف بين النخب العسكرية والمدنية، باعتبار أن مهام الجيش الجديدة تتطلب انصراف الضابط المحترف إلى التطوير المتواصل لمعارفه ذات الخلفية المدنية، في مجالات الإدارة، والهندسة، والطب³، الناتج عن إدماج الوظيفة العسكرية لوظائف مدنية أخرى.

- **ثالثاً:** تغيير طبيعة تجنيد الضباط، لتشمل عناصر من القاعدة الاجتماعية الأوسع، لتكون أكثر تمثيلاً لفئات المجتمع⁴.

- **رابعاً:** على مستوى المناهج التعليمية، أقر **جانويتس** أن المناهج العسكرية التقليدية تقود إلى تنمية درجة عليا من المهنية العسكرية، لهذا فالنخبة العسكرية لابد أن تكون من العسكريين المحترفين، والمنفتحين على الدراسات والمناهج الحديثة، ذات القدرة على تثبيت احترافية الجيش كثقافة اجتماعية⁵.

- **خامساً:** التربية على العقائد السياسية، يقر **جانويتس** على أن المؤسسة العسكرية الجديدة مؤسسة إدارية هائلة الحجم والأبعاد، تنهض بمسؤوليات متعاضدة باستمرار، تنتظم لتلقين العسكري أفكاراً معينة، حول عدد من الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لاستيفاء الأدوار الجديدة التي كان غير مبال بها من قبل⁶.

¹ - نارسيس سيررا، **الانتقال العسكري الديمقراطي: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**، مرجع سابق، ص. 276.

² - Morris JANOWITZ, **The Professional Soldier, A Social and Political Portrait**, Op.Cit, p. 8.

³ - عبد الوهاب الأفندي، بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية: نحو إطار نظري لمعالجة "إشكالية الدولة المتخندقة"، ضمن الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص. 138.

⁴ - فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص. 31.

⁵ - طيبي غماري، الجندي والدولة والثورات العربية، مرجع سابق، ص. 44.

⁶ - Bernard BOANE, **Classiques des sciences sociales dans le champ militaire**, Op.Cit, pp. 11-12.

أما فيما يتعلق بمستويات التحول التي ستطرأ على المؤسسة العسكرية، فيقر **جانويتس** أولاً بعدم إلغاء مبدأ "الاحترافية العسكرية"، بل إنه دعم المفهوم وحبذه، لكنه أعطاه تعريفاً أوسع من **هنتغتون**، فوصف **المهنية العسكرية بأنها الإتقان في المهنة والتعلق بها، فانتقل من الموقف التقليدي للمهنة العسكرية التي كانت تتمحور حول المحارب البطل، إلى وظيفة تمتلك مواصفات التحديث الإداري**، مقلدة كبريات المؤسسات البيروقراطية ذات الطبيعة غير العسكرية¹. وبالتالي فهي تضمن التحول تدريجياً نحو تمدين الجيش، من خلال إعادة تعريف وقت العمل العسكري، من الساعة الثامنة صباحاً إلى الخامسة مساءً، مثل باقي البيروقراطيات الأخرى، وأيضاً من خلال بث المحاكم المدنية في مجموعة من القضايا الخاصة بحياة العسكريين²، لكن هذه التحولات في نظره، لا تعني التخلي عن الصفات المميزة للعسكريين، ولكن **يصر جانويتس على الضرورة الملحة لإحداث تمازج بينها وبين المعارف والتوجهات التي هي من صلب الإدارة المدنية**، حيث يرى أن فاعلية المؤسسة العسكرية تعتمد على المحافظة على التوازن الملائم بين الفنيين العسكريين، والقادة الأبطال، والمسؤولين عن الإدارة العسكرية³.

أما القضية الجوهرية للتحكم المدني الذاتي عند **جانويتس**، فتتعلق بالتأطير السياسي للتحولات القيمية على مستويي المجتمع والمؤسسة العسكرية، فيؤكد على أن هذه التحولات تجعل من المؤسسة العسكرية قريبة جداً من القضايا السياسية، ومتفاعلة معها، وأن **الرهان على عدم تسييس الجيش لضمان خضوعه للنخب السياسية أمر غير واقعي**، فالعسكر هم إحدى أهم جماعات الضغط في عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية⁴، لهذا من الأفضل ضمان بقاء مؤسسة الجيش مسؤولة ومتجاوبة مع السلطة المدنية، لضمان انشغال الضابط العسكري بالشأن العام مصدر تمدينه، على أن يكون ذلك جزءاً من تدريبه وتكوينه⁵.

يشمل مسار تمدين المؤسسة العسكرية عند **جانويتس** خطوتين رئيسيتين، **الخطوة الأولى تتعلق بالنظر إلى التحكم المدني كمشروع تربوي بيداغوجي**، يهدف إلى نشر ثقافة هيمنة المدني على العسكري، وخدمة العسكري للمدني طواعية، عبر مجموعة من قنوات التفاعل الاجتماعي، التي تقرب

¹ - عبد الوهاب الأفندي، بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية: نحو إطار نظري لمعالجة "إشكالية الدولة المتخلفة"، مرجع سابق، ص. 138.

² - نارسيس سيرا، **الانتقال العسكري الديمقراطي: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**، مرجع سابق، ص. 287.

³ - Jean JOANNA, La démocratie face à ses militaires : Où en est l'analyse des relations civils-militaires ?, Op.Cit, p. 138.

⁴ - فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**، مرجع سابق، ص. 204.

⁵ - عزمي بشارة، **الجيش والسياسة : إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017 ص. 24.

بين الاهتمامات والقيم المدنية-العسكرية، أهمها التجنيد العام الذي يخلق اتصالاً مباشراً بين الحياة العسكرية بكل خصائصها ومكوناتها، والمجتمع بكل أطيافه ومكوناته وتعدداته الاثنية والدينية واللغوية والايديولوجية، وهنا يشجع جانويتس قيام الدولة بفرض التجنيد الإجباري على جميع المواطنين باعتباره قناة للتنشئة الاجتماعية، تتقاسم فيه أعباء الخدمة العسكرية بالتساوي بين أبناء الوطن¹، من خلال ما يعرف بـ "الجيش المواطن"²، كأداة لترسيخ مبدأ المواطنة، الذي مثله جانويتس في مطالب السود في الولايات المتحدة الأمريكية بالانخراط في الجندية إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية كتعبير عن طموحهم في مواطنة كاملة³.

أما الخطوة الثانية فتتعلق بمناهج التعليم والتكوين العسكري: التي اعتبرها جانويتس قنوات تواصل واتصال، تحدث تداخلاً بين القيم المدنية والعسكرية، وهنا دعا إلى إخراج برامج التكوين والتدريب العسكريين من طابعهما العسكري الصرف، إلى طابع يمزج بين المدني والعسكري، فاقترح انفتاح الأكاديميات العسكرية على مؤسسات التكوين والتدريب المدني، كالجامعات والكليات، ليشمل التكوين العسكري، إضافة إلى المضامين العسكرية الصرفة، المتعلقة بالاستراتيجيات، والتكتيكات العسكرية، ومبادئ التخطيط والتنفيذ العسكرية، مضامين ومفاهيم مدنية، كالديمقراطية، والحكم المدني والنظم السياسية...، ليكتمل التكوين الصحيح للجندي، ولوظيفته الأمنية، التي تحقق في دولة ومجتمع ديمقراطيين، ليس لأفراد القوات المسلحة فيهما أي دور سياسي، باستثناء الإدلاء بأصواتهم الانتخابية⁴.

وكخلاصة لكل ما ذكر، أثبتت نظرية التحكم المدني أن على خضوع النخبة العسكرية بشكل طوعي لفوقية النخبة المدنية في الدول الغربية الديمقراطية ناتج عن مسار طويل من تمدين المؤسسة العسكرية. فيما يبقى الاختلاف المسجل بين التحكم المدني الموضوعي عند هنتغتون والتحكم المدني الذاتي عند جانويتس محصور في مجال تفسير آليات الخضوع من جانب العسكريين والتحكم من جانب المدنيين، فالأول وازن بين الخضوع والتحكم، عندما اعتبر أن "الاحترافية العسكرية" هي مصدر الخضوع، واعتراف المدنيين للعسكريين بالاستقلالية المهنية هو مصدر التحكم. بينما سلك الثاني مسلكاً سوسيولوجياً أدمج فيه المؤسسة العسكرية في صلب قيم المجتمع الغربي، الباعثة على الحرية وحقوق الإنسان، معتبراً إياها أدوات ضامنة للتحكم المدني بالنخبة العسكرية، وفي هذا الإطار يثار فضول ذو

¹ - زولتان براني، القوات المسلحة والانتقال السياسي، مجلة سياسات عربية، عدد 22 (2017)، ص. 87.

² - جون ستون، الاستراتيجية العسكرية: سياسة وأسلوب حرب، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص. 93.

³ - أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص. 62.

⁴ - زولتان براني، القوات المسلحة والانتقال السياسي، مرجع سابق، ص. 92.

طبيعة تجريبية، يسائل درجة صدقية النظرية في تجارب الدول الغربية الديمقراطية ذاتها، وفي السياسة الدولية. فكيف يمكن الاستدلال امبريقيا على نجاح نظرية التحكم المدني بالعسكري في بناء علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية في الدول الغربية؟

الفرع الثالث: مناقشة نظرية التحكم المدني

أحدثت نظرية التحكم المدني بشقيها الموضوعي والذاتي، قفزة نوعية في دراسة النظم السياسية، والعلاقات الدولية، خاصة فيما تعلق بالديمقراطية كمفهوم ومبادئ وممارسة، تؤدي في محصلتها إلى ترشيد السلطة السياسية، واستتبها بيد النخب المدنية، بما تحوزه من شرعية تمثيلية مفوضة من المجتمع، وسمو هذه الشرعية داخل الدولة على كافة الشرعيات الأخرى، بما في ذلك شرعية القوة التي تحتكرها المؤسسة العسكرية.

فلما أصبحت نظرية التحكم المدني أحد الأسناد النظرية الرئيسية التي لا غنى عنها في دراسة القضايا المتعلقة بالنظم السياسية وتحولاتها، خاصة فيما يتعلق بالثنائية البحثية الكلاسيكية، السلطوية في مقابل الديمقراطية، أضحت النتائج التجريبية المبهرة التي حققتها النظرية بعد انبعاث الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، التي اقترن نجاح مساراتها، بنجاحها في بناء جيوش ديمقراطية (الفقرة الأولى)، ثم في الدور الذي لعبه التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية في حسم الحرب الباردة لصالح الديمقراطية الأمريكية (الفقرة الثانية) بمثابة قرائن لا محيد عنها في التعاطي مع معالم ازدهار الديمقراطية الغربية.

الفقرة الأولى: انبعاث الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي وبناء جيوش ديمقراطية في أوروبا وأمريكا اللاتينية

إلى حدود أواخر ستينيات القرن الماضي، ساد اعتقاد لدى المنظرين السياسيين للديمقراطية، بأن مجالها الجغرافي أصبح غير قابل للامتداد ليطل دولا أخرى غير الدول الغربية التي رسخت ديمقراطيتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، ثم في الدول التي دخلت مرحلة إصلاح سياسي عميق لنظامها السياسي والاجتماعي، بمساعدة الدول الأولى، والمقصود هنا كل من ألمانيا، وإيطاليا، واليابان.

انشغل المنظرون السياسيون بإبراز مكان نجاح النظم الديمقراطية سياسيا واقتصاديا وتنمويا، التي تبدأ بالنظر إلى الشعب باعتباره الحاكم الفعلي للدولة، لأنه المعني الأول بتعيين أعضاء السلطين

التشريعية والتنفيذية¹، وتنتهي بإقرار مجموعة من المبادئ الضامنة لعقلنة الفعل السياسي، وتضافر الجهود السياسية والاقتصادية لحفظ كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته الأساسية²، عبر الجمع بين سيادة القانون وإرادة سياسية، الذي اهتم **فوكوياما** بتحديد كنهه، فاعتبره قانوناً ليبرالياً³، ثم ضمان المساواة بين أفراد الشعب في أحوالهم الاجتماعية⁴.

لم يهتم الباحثون بتحليل النجاح الذي تحقّقه الديمقراطية في الدول الغربية فحسب، بل انشغلوا في مقابل ذلك، بإبراز معالم فشل النظم السلطوية⁵، فكانت نظرية التحكم المدني واحدة من النظريات التي شخّصت النجاح الباهر الذي تحقّقه النظم الديمقراطية في إدارة السلطة، والاقتصاد، والحقوق والحريات⁶، في مقابل عجز النظم السلطوية عن تحقيق ذلك. وهو ما نعتقد أنه كان يحفز النموذج الثاني للانتقال إلى النموذج الأول، كتمهيد **لانبعاث الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي بداية من انقلاب الجيش البرتغالي على حكومة كايانو في 1974**، وبداية عهد جديد من **الانتشار العالمي للديمقراطية**. بخاصية مميزة هذه المرة، تعلقت بإقحام المؤسسة العسكرية في صلب مسار الانتقال الديمقراطي، بعد نشوء حقل الدراسات الانتقالية، أو ما يعرف بـ "علم الانتقال" *La Transitologie*⁷، الذي سيجعل من العامل العسكري أحد أهم قضايا الانتقال الديمقراطي نجاحاً أو فشلاً.

¹ - ألكسيس دي توكفيل، **الديمقراطية في أمريكا: الجزآن الأول والثاني**، ترجمة مرسى قنديل، عالم الكتب، القاهرة، بدون سنة الطبع، ص. 153.

² - محمد الأحمرى، **الديمقراطية: الجذور وإشكالية التطبيق**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012، ص.ص 200-202.

³ - فرانسيس فوكوياما، **النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية**، ترجمة معين الإمام ومجابه الإمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2016، ص. 514.

⁴ - ألكسيس دي توكفيل، **الديمقراطية في أمريكا: الجزآن الأول والثاني**، مرجع سابق، ص. 15.

⁵ - أهم الباحثين الذين اهتموا بإبراز مظاهر وملابسات فشل الحكم السلطوي، نجد خوان لينز Juan LINZ الذي أصدر مؤلفه الشهير *Régimes totalitaires et autoritaires* في 1975، و ألفريد ستيبان Alfred STEPAN، الذي اهتم بدراسة النظم السلطوية في أمريكا اللاتينية، وخاصة في البرازيل، في كتابه *Authoritarian Brazil: Origins, Policies and Future*، الذي صدر في 1973، بالإضافة إلى أبحاث أخرى، لا يسع المجال لذكرها.

⁶ - Albert LEGAULT, *Démocratie et transfert de normes: les relations civilo-militaires*, Op.Cit, pp 171-174.

⁷ - يعرف مفهوم الترنزيتولوجي *Transitologie* بالبحث في مسارات التغيير التي تطرأ على النظام السياسي، وخاصة الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، تطور هذا الحقل المعرفي السياسي في بداية ثمانينات القرن الماضي، على يد الباحثين Guillermo O'DONNELL و Philippe C. SCHMITTER، اللذان اعتبرا أن مرحلة الانتقال الديمقراطي هي مجال فاصل بين نظام سياسي قائم، وآخر قيد التشكل، عبر فترة زمنية يتم تحديدها لكلا النظامين، لبلوغ نظام سياسي من المفترض أنه مستقر سياسياً واجتماعياً، وفي هذا الإطار، يهتم البحث السياسي في الانتقال الديمقراطي، بالبحث في مسارين متتابعين، مسار الانتقال إلى الديمقراطية، ومسار الانتقال إلى الديمقراطية المرسخة، انظر:

Caroline DUFY et Céline THIRIOT, *Les apories de la Transitologie : Quelques pistes de recherche à la lumière d'exemples Africains et post-soviétiques*, **Revue internationale de politique comparée**, vol. 20, no 3(2013), p. 21.

كانت النظم السياسية السلطوية التي شملها التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي، منقسمة إلى ثلاثة أنماط من الحكم السلطوي، أنظمة الحزب الواحد في الدول الشيوعية، وفي تايلوان والمكسيك، ونمط الحكم العسكري المباشر في معظم دول أمريكا اللاتينية، إضافة إلى اليونان وكوريا الجنوبية، أما النمط الثالث فتكون من ديكتاتوريات فردية، استقرت فيها الزعيم الفرد بالسلطة الشاملة، مثل سالازار (1932-1968) وكايتانو (1968-1974) في البرتغال، وفرانكو في إسبانيا (1936-1975)، وتشاوشيسكو في رومانيا (1965-1989)، وفي هذه الأنماط الثلاثة من الحكم السلطوي اختلفت طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية من نمط لآخر.

ففي نمط الحزب الواحد، احتكرت السلطة من طرف الحزب الشيوعي، الذي سيطر على كافة مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية، بصورة **صعب التفريق فيها التفريق بين الحزب والمؤسسة العسكرية**، فمعظم الضباط كانوا منتمين إلى الحزب في هيكله التنظيمي، وإلى الخلايا والتنظيمات الحزبية الملحقة به، التي كانت خاضعة بدورها لنظام التدرج الهرمي العسكري¹. أما في النظم العسكرية فقد كان **التحكم في السلطة محصورا في الضباط العسكريين** من جنرالات وكولونيلات، الذين كانوا مشرفين على سائر مؤسسات الدولة، من الاقتصاد إلى التربية والتعليم إلى الصحة إلى الشؤون الخارجية والأمنية والعسكرية، حتى بلغ الأمر في بعضها أن جمع الضباط بين الخدمة العسكرية وتولي منصب موازي إداري في الدولة مثل حالة تشيلي².

أما في نمط الديكتاتوريات الفردية، فقد كانت طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية شبيهة بنمطها في النظام العسكري، من حيث حيازة السلطة مجتمعة في يد الحاكم الفرد، بما في ذلك **إشرافه المباشر على القوات المسلحة**، لكن هذا الإشراف تميز بتقسيم السلطة العسكرية، عبر استحداث أكثر من وزارة للدفاع، أي وزارة للقوات البحرية، وأخرى للقوات الجوية، وأخيرة للقوات البرية، وكذلك إقرار علاقة وثيقة بين القوات المسلحة والأمن الداخلي، عبر الاستعانة ببعض الوحدات العسكرية لتغطية الخصائص المطلوب في الحرس الوطني، كما حدث في إسبانيا مثلا³.

لكن رغم اختلاف النظم السلطوية في أنماطها، إلا أنها اتصفت بسمات مشتركة في إدارتها للدولة، أولها الطابع الشمولي لممارسة السلطة، التي تلاها **فشل نزع في إدارة الاقتصاد، وتعطيل في السياسات**

¹- صامويل هنتغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص. 320، وزولتان باراني، **القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي**، مرجع سابق، ص. 529.

²- زولتان باراني، **الجندى والدولة المتغيرة : بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين**، مرجع سابق، ص. 228.

³- المرجع نفسه، ص. 184.

التنموية، وكلها أمور خلقت تدمرا شعبيا ، بفعل تفاقم الأزمات الاجتماعية، الناتجة عن تردي الخدمات الاجتماعية، وتفاقم البطالة، متأثرة بتخصيص موارد مالية كبيرة لإدارة الحكم السلطوي، الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمة الشرعية في هذه الدول¹، خاصة بعد تعطيل الحياة السياسية بإلغاء الأحزاب السياسية، أو تجميد نشاطاتها، وإفراز السياسات الاقتصادية الفاشلة لتفاوت اجتماعي كبير².

شكل الانقلاب العسكري في البرتغال سنة 1974، بقيادة زمرة من الضباط الشباب عرفوا باسم "حركة القوات المسلحة"، الذين أطاحوا بحكومة مارشيلو كاتيانو، حدثا بارزا عند المختصين في دراسات العلاقات المدنية-العسكرية والانتقال الديمقراطي، حيث كان من المعهود في الانقلابات العسكرية قبل ذلك، أنها أداة للتغيير السياسي الهادف إلى التخلص من الحكم المدني وإحلال السلطوية³، لكن العكس هو الذي حدث هذه المرة وإن جاء ذلك بالمصادفة.

اختلف الباحثون في تفسير الأسباب المباشرة للانقلاب، فاعتقد قسم كبير منهم أنه جاء كرد فعل من ضباط الحركة على صدور قانون سمح لرجال الميليشيات (مجننون حولوا إلى ضباط برتب مدنية) الحصول على منافع التقاعد ذاتها التي كانت حكرا فقط على الضباط المحترفين⁴. واعتقد آخرون أنه جاء كرد فعل على تدمير المؤسسة العسكرية من قرار الحكومة مواصلة الحرب الاستعمارية في إفريقيا⁵. بعد نجاح الانقلاب وجد الضباط أنفسهم أمام اصطفاقات مؤيدة وأخرى منوئة لهم، في ظل أوضاع سياسية موسومة باشتداد الصراع بين الأحزاب السياسية الجديدة التأسيس، لم يحسمها سوى بروز تيار عسكري معتدل من داخل الحركة، قام بانقلاب مضاد في 25 نونبر 1975، ثم سلم السلطة إلى قوى سياسية واجتماعية متمتعة بقاعدة شعبية لتؤسس نظاما ديمقراطيا بداية من 1976⁶.

¹- Caroline DUFY et Céline THIRIOT, Les apories de la Transitologie : Quelques pistes de recherche à la lumière d'exemples Africains et post-soviétiques, Op.Cit, pp. 33-34.

²- Graciela DUCATENZEILER et Victoria ITZCOVITZ, La démocratie en Amérique latine, *Revue Internationale de politique comparée*, vol. 18, no 1 (2011), p. 125.

³- René FREGOSI et autres, *Armées et pouvoirs en Amérique latine*, Editions de l'IHEAL, Paris, 2004, p. 216.

⁴- زولتان باراني، *الجندى والدولة المتغيرة : بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين*، مرجع سابق، ص. 198.

⁵- Abou HAYDARA, *L'influence des guerres de libération sur la révolution des œillets*, L'Harmattan, Paris, 2012, pp. 23-24. et :

Fernando Rosas et Maria DO CARMO, La révolution et la démocratie, In: Mémoires d'avril : 1974-2004, trente ans de la révolution des Oeillets au Portugal, *Matériaux pour l'histoire de notre temps*, no 80(2005), p. 12.

⁶- Fernando Rosas et Maria DO CARMO, La révolution et la démocratie, Ibid, pp. 18-22.

مهد نجاح الانقلاب العسكري الأول في البرتغال إلى إطلاق شرارة حركة عالمية نحو الديمقراطية¹، حيث أدى بعد ذلك ببضعة أشهر إلى انقلاب تحالف عسكري-مدني على الحكم البريتوري في اليونان في أواخر 1974، الذي كانت تمثله زمرة من الكولونيلات. تلاه البدء في مسار الانفتاح السياسي في إسبانيا مباشرة بعد وفاة الجنرال فرانكو، في 20 نونبر 1975، لتندلع بعد ذلك، حركة كبيرة للانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وآسيا وصولاً إلى الجمهوريات السوفياتية، في أواخر الثمانينات.

لن نخوض في تراتبية الأحداث التاريخية والسياسية، الخاصة بكل انتقال، لأنها بعيدة عن موضوعنا، ولكننا سنحاول أن نحدد الصفات المشتركة للعلاقات المدنية-العسكرية في عمليات إخضاع المؤسسة العسكرية للحكم المدني في مرحلة التحول الديمقراطي، ففي حالة نظام الحزب الواحد كان التحول الديمقراطي أسهل من النمطين الآخرين، حيث لم يتدخل الجيش لفض المظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح الديمقراطي، وذلك لامتنياز مؤسسة الجيش في هذا النمط بالتماسك، الذي صوِّب بسرّيان التجنيد الإجباري في ظروف تدريبية ومعيشية صعبة، استغل فيها المجندون باعتبارهم يدا عاملة مجانية²، **ما جعلهم يتقاسمون الشعور بخيبة الأمل واليأس من النظم الاشتراكية القائمة**، هذا بالإضافة إلى بروز خلافات حادة بين ضباط الجيش حول استعمال القوة.

أما في حالة النظم العسكرية والديكتاتوريات الفردية، فالتحول الديمقراطي نجح بفعل نفس الأسباب السابقة، إضافة إلى سببين آخرين، **أولهما تعرض جيوش هذه الدول لهزائم عسكرية**، سهلت عملية إخراجهم من السلطة³، كحالة البرازيل مثلاً، فيما تمثل السبب الثاني في تشكل حركة اجتماعية وسياسية معارضة عابرة للانتماءات السياسية، ومتجذرة شعبياً داخل التيارات السياسية الرئيسية، باعتبارها بديلاً مدنياً بمشروع سياسي ديمقراطي واضح، قائم على التمسك بالحكم المدني، وبحقوق الإنسان وحرياته الأساسية⁴، اجتذب إلى صفه فريقاً من النخبة العسكرية، في تعاون ثنائي مدني-عسكري هدف إلى تحقيق الإصلاحات المطلوبة لبناء الدولة المدنية. فتم البدء بإقرار المؤسسات التمثيلية، والفصل بين السلطات، **واعتبار الشعب مصدر السيادة الوطنية**. وفي المجال العسكري جرت عمليات إنشاء

1- صامويل هنتغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق، ص.ص 61-62.

2- زولتان باراني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟**، مرجع سابق، ص. 213.

3- عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**، مرجع سابق، ص. 293.

4- عبد الفتاح ماضي، **الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟**، ضمن **الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص.ص 603-604.

وهيكله وزارة الدفاع، وتحديد دور الرئيس أو الحكومة للإشراف على السياسة الدفاعية، وإقرار الحق في تعيين خبراء مدنيين كمستشارين لوزير الدفاع في المسائل العسكرية والاستراتيجية¹.

اكتنف قبول العسكريين بالحكم المدني خلال مسار الانتقال الديمقراطي ردات فعل ارتدادية، تجلت في المحاولات الانقلابية المضادة للمسار، التي شهدتها اليونان في 1975، وإسبانيا في 1981، والأرجنتين في 1987، المتغذية من الصعوبات التي واجهت بعض التيارات العسكرية المحافظة في التأقلم مع النظام الديمقراطي الوليد، والتي أرجعها *نارسييس سيرا* وزير الدفاع الإسباني (بين 1982 و1991) إلى *طبيعة التكوين العسكري في الأكاديميات العسكرية*، الذي كان لا يزال غير قادر على استلهاهم النموذج المجتمعي العلماني وديمقراطية الأحزاب السياسية².

إلا أن ذلك، لم يثن النخب المدنية عن مواصلة سلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يتطلبها مسار الانتقال من النظم السلطوية إلى النظم الديمقراطية، وصولاً إلى مرحلة الترسخ الديمقراطي، الذي تحقق في هذه الدول بعد توطين دعائم الدولة المدنية، التي يعتبر التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية أحد أركانها الأساسية، الذي رغم اختلاف مسلكيات إقراره من دولة إلى أخرى، إلا أنه لم يخرج عن أحد الإجراءات التالية: *فصل كبار الضباط المسؤولين عن التعذيب والقمع الوحشي أو إحالتهم على التقاعد، ووضع كبار القادة العسكريين تحت السلطة المباشرة لوزراء دفاع مدنيين*، ومنع ضباط الجيش المزاولين للخدمة الفعلية من إبداء التعليقات السياسية، والمشاركة الحزبية³.

وأخيراً، تم تقليص الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية، وحصره في القطاعات المرتبطة بالدفاع الوطني⁴، ولم يكن من الممكن تحقيق ذلك لولا الدعم الخارجي الأمريكي السياسي والاقتصادي لمسار الانتقال الديمقراطي في هذه الدول⁵، والذي كان يتقوى بفضل الانتصارات السياسية والاقتصادية، التي كانت تحققها الأيديولوجية الليبرالية على منازعتها الاشتراكية منذ منتصف فترة السبعينيات.

¹ - زولتان باراني، *الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين*، مرجع سابق، ص. 209.

² - نارسييس سيرا، *الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة*، مرجع سابق، ص. 198.

³ - سيرجيو بيطار وأبراهام لوينثال، *تجارب التحول إلى الديمقراطية: حوارات مع القادة السياسيين*، دار الشروق، القاهرة، 2016، ص. 648-649.

⁴ - عبد الله فيصل علام، من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية-العسكرية في أمريكا اللاتينية، *مجلة المستقبل العربي*، عدد 444 (2016)، ص. 137.

⁵ - لاري داي몬드، *روح الديمقراطية: الكفاح من أجل مجتمعات حرة*، ترجمة عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014، ص. 73-74.

الفقرة الثانية : انتهاء الحرب الباردة بانتصار الديمقراطية الأمريكية دون تخندق دولتها

لم تظهر نظرية التحكم المدني بشقيها الموضوعي والذاتي بمعزل عن التطورات التاريخية التي عرفها النظام السياسي الأمريكي، منذ تأسيس دولة الولايات المتحدة الأمريكية في 1776، و صدور إعلان وثيقة الاستقلال، وخاصة تلكم التي تعلقت بمؤسسة الحقوق والحريات داخل هذه الوثيقة، التي استلهمها الدستور الأمريكي الأول في عام 1787، مروراً بمختلف التعديلات التي شملته في السنوات اللاحقة، لاستيعاب مختلف التحولات السياسية والاقتصادية التي صاحبت تطور هذا النظام. سواء منها الناتجة عن أزمات، ونخص بالذكر هنا أزمة الحرب الأهلية الأمريكية (1861- 1865)، أو الناتجة عن النجاحات الكبرى التي حققتها التجربة الليبرالية-الديمقراطية الأمريكية، لتكوّن جميعها معالم القوة الأمريكية، التي لا تنفصل مظهراتها الخارجية العسكرية والسياسية والاقتصادية عن معالمها الداخلية، المتعلقة بديمقراطية نموذجية تضمن توازن الدولة والمجتمع¹، عبر فعالية أركانها الإجرائية السبعة، التي حددها *روبرت دال* في وجود مسؤولين منتخبين، وانتخابات حرة ونزيهة، وحق الاقتراع العامل الشامل، والحق في الترشح للمناصب الرسمية، وحرية التعبير، ومصادر بديلة للمعلومات، وأخيراً استقلالية الجمعيات².

في ظل هذه المعطيات، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية، وهي ترى في **كيانها النموذج السياسي والاقتصادي الذي يجب أن يسود العالم**، وستتعرّز فرص انتشاره عالمياً بعد انتصارها في الحرب، إلا أن مزاحمة الاتحاد السوفياتي لها في الانتصار، سرعان ما عقّد عمليات تشكل النظام العالمي لما بعد الحرب، الذي شكّل في الأخير بريادة قطبية ثنائية، قطب ليبرالي-ديمقراطي غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقطب اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي. وبالتالي ضياع الحلم الأمريكي في سيادة نموذجها الليبرالي الديمقراطي للعالم أجمع بشكل منفرد³، المستلهم من كل مقومات القوة الأمريكية، ذات الطابع المادي واللامادي، بما في ذلك التراث والتاريخ الأمريكيين، كما أكد ذلك فرانسيس فوكوياما بقوله: "إن إعلان وثيقة الاستقلال والدستور الأمريكيين، لم يشكلوا فقط الأساس الشرعي للنظام السياسي في القارة الأمريكية الشمالية، بل يتمتعان بأهمية بالغة للجنس البشري قاطبة، ويجسدان قيمة كونية تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية"⁴، وهو نفس الموقف الذي دعمه صامويل

¹ - علي جلال معوض، **مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية**، مكتبة الاسكندرية، ومركز الدراسات الاستراتيجية، الاسكندرية، 2019، ص. 21.

² - غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير**، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص. 31.

³ - ضياء الدين سردار وميريل وين ديفيز، **الحلم الأمريكي كابوس العالم**، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2006، ص. 314-316.

⁴ - فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، 2009، ص. 194.

هنتغتون في دفاعه عن عالمية الديمقراطية الأمريكية بقوله: " إن العالمية أو الكونية Universalisme هي أيديولوجية الغرب في مواجهة الثقافات غير الغربية"¹.

أبداً نظام الثنائية القطبية الذي أفرزته نتائج الحرب العالمية الثانية الحلم الأمريكي في الانفراد بقيادة العالم، وتصدير نموذجها الديمقراطي لباقي دول العالم، لكنه لم يثنها عن التثبت بتحقيق الحلم مستقبلاً، فكان ذلك أحد الأسباب الذاتية التي أدخلتها في حرب باردة مع الاتحاد السوفياتي، الذي رأى في نفسه المنقذ للشعوب من الغطرسة الرأسمالية الغربية بزعامة أمريكا².

اتصفت الحرب الباردة استراتيجياً بشتى أنواع التعقيد السياسي والاقتصادي والأيديولوجي والعسكري، لا مجال لتناولها في موضوعنا، فالذي يهمنا في هذه الحرب هو التأطير السياسي للجوانب العسكرية والأيديولوجية، بمعنى أننا لن نهتم بالجانب المادي للقوة العسكرية ولا بقوة التأثير الأيديولوجي في التدخلات العسكرية والاقتصادية، بقدر اهتمامنا بالتوظيف السياسي الداخلي للحرب على مستوى العلاقات المدنية-العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن التنافس العسكري بين القطبين شهد سباقاً محموماً نحو التسليح، وحروباً بالوكالة، أنتجت طفرات هائلة في الصناعات والابتكارات العسكرية، أهمها اكتشاف السلاح النووي، ما جعل الباحثين السياسيين الأمريكيين **يولون اهتماماً بالغاً لدراسة العلاقة بين السياسي والعسكري في هذه الحرب**، فبرز منهم موقفان متعارضان، لكل منهما حججه ومبرراته.

الموقف الأول غارق في الليبرالية، تزعمه عالم الاجتماع **هارولد لاسويل Harold Lasswell** (1902-1978)، الذي وجه رسالة إلى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت قبل دخول الولايات المتحدة الأمريكية للحرب العالمية الثانية، في مقال عنوانه بـ **"الدولة المتخذة The Garrison State"**، أثار فيه **خطر عسكرة المجتمع الأمريكي**، الناجم عن تنامي نفوذ نخبة عسكرية متكونة من مختصين في العنف، سيكون لها اليد العليا في إدارة العنف، على حساب خبراء الحوار والتفاوض، معتبراً ذلك بمثابة تهديد مباشر للديمقراطية الأمريكية، ينبأ بتحولها إلى دولة قمعية، يسودها العنف داخلياً³. ثم ازداد التخوف من تنامي الأدوار السياسية للمؤسسة العسكرية داخل الساحة الأكاديمية الأمريكية في فترة الحرب الباردة، من **مغبة إضعاف المؤسسات السياسية أمام المؤسسة العسكرية**، تحت

¹ - صاموئيل هنتغتون، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوه ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان بنغازي، 1999، ص. 143.

² - شارل كيغلي وشانون بلانطو، **السياسة العالمية : التوجهات والتحوالات (الجزء الأول)**، ترجمة منير بدري وغالب الخالدي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2017، ص. 133.

³ - Harold Lasswell, The Garrison State, *American Journal of sociology*, vol. 46, n° 4(1941), pp. 455-468.

مبرر تواجد الأخيرة في مقدمة المؤسسات البيروقراطية الأمريكية التي تواجه الاتحاد السوفياتي، وأن السماح بذلك، سيؤدي إلى عسكرة سياسية تهدد النظام الديمقراطي الأمريكي¹.

استشعر بعض الرؤساء الأمريكيين الخطر السابق، فجهر به الرئيس دوايت أيزنهاور، عندما حذر في خطاب مغادرته للرئاسة، من تنامي نفوذ المجمع الصناعي-العسكري في حقبة الحرب الباردة، نتيجة توظيف المجمع للخوف المستحوذ على الأمريكيين من تفوق القوة العسكرية السوفياتية، للدفع نحو زيادة الإنفاق العسكري لمواجهتها، ما يتيح له الهيمنة على الاقتصاد، والمس بالحريات العامة².

الموقف الثاني محافظ، تبناه صامويل هنتغتون، دعا من خلاله إلى توفير الثقة والدعم للجيش، ولإستقلاليتة العسكرية، من خلال حشد الموارد اللازمة لبناء قدرات عسكرية فعالة وكافية، حتى يكون الجيش قادرا على مواجهة الخطر السوفياتي، محذرا القادة السياسية من **خطر التدخل في الشؤون الداخلية للجيش أو تسييسها**، عبر انتهاج التحكم الذاتي بالجيش بالتدخل في شؤونه الداخلية، معتبرا أنه سيؤدي إلى زيادة المخاطر على الديمقراطية، مؤكدا أنه إذا لم تشهد الولايات المتحدة الأمريكية تحولا ضروريا نحو المحافظة فإنها ستخسر الحرب الباردة³، والذي مثله في التخلي الجزئي عن الليبرالية الأمريكية، وتبني توجهات محافظة، معتقدا أن أفضل ضمانة لانصياع الجيش للإرادة المدنية في هذا الظرف المضطرب، تكمن في الاحترافية العسكرية للجيش الأمريكي، التي تتضمن عقيدة الانصياع للنظام الدستوري⁴.

بعد انتهاء الحرب الباردة بانتصار النموذج الليبرالي الأمريكي، **أجريت عدة تقييمات للقدرة التفسيرية لنظرية التحكم المدني داخل النظام السياسي الأمريكي** إبان فترة الحرب الباردة، انطلاقا من بدهية الدور الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية في تحقيق الانتصار، وانصب التقييم بشكل مباشر على التوظيف المدني للمؤسسة العسكرية خلال الحرب وآثاره السياسية، وكذلك مستويات خضوع المؤسسة العسكرية للنخب المدنية.

¹- لويل ارتز، الخوف والدولة الحامية، مؤسسة راند للبحث في السياسة العامة، في 26/08/2005، شوهدي في

2020/11/16، متوفر على: <https://bit.ly/3I4077Q>

²- Jean-Loup SAMAAN, Le débat stratégique américain à l'épreuve de présidence Trump, *politique américaine*, no 33(2019), p. 14.

³- عبد الوهاب الأفندي، بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية: نحو إطار نظري لمعالجة "إشكالية الدولة المتخندقة"، مرجع سابق، ص. 136.

⁴- Samuel HINTINGTON, *The Soldier and the state : The theory and politics of Civil-Military Relations*, Op.Cit , pp. 463-466.

وتبعاً لذلك، يمكن القول إن أحد أهم عوامل الانتصار الأمريكي في الحرب يعود إلى التوزيع المحكم للسلطة داخل النظام السياسي الأمريكي، الذي يحتل فيه الرئيس المنتخب بالاقتراع المباشر المنصب الأعلى في هرم السلطة، تخضع له جميع مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية، فيختص بوضع جميع السياسات الحكومية والإشراف على تنفيذها، بما في ذلك السياسة العسكرية، في مقابل ذلك، كان الاتحاد السوفييتي غارقاً في نظام سياسي شمولي تتحكم فيه زمرة عسكرية، تجمع بين المناصب القيادية في الحزب الشيوعي والجيش السوفييتي، لتتحكم في الموارد، ووضع الأولويات الاقتصادية، وتحدد طبيعة خطوات التطور الاجتماعي والثقافي العام¹.

جاء تخوّف لاسويل من تخندق الدولة الليبرالية الأمريكية كرد فعل من التخندق الحقيقي للاتحاد السوفييتي، كما أن مطالبة هنتغتون بتحسين موقع المؤسسة العسكرية، لم يكن يعني الاعتراف بأسبقية العسكري على المدني، بل أراد من ورائه إحداث نوع من زحزحة التصلب السائد لدى الباحثين السياسيين الأمريكيين، إزاء الالتزام التام بمبادئ القيم الليبرالية الأمريكية، حتى في الظروف الخاصة كظرفية الحرب الباردة، التي كانت تقتضي وضع ثقة أكبر في الجيش، وتوسيع مجالات تدخله.

فعلى مستوى الميزانية العسكرية الموجهة لتغطية تكاليف السياسة العسكرية مثلاً، التي توضع من طرف رئيس الدولة، فلا تصبح نافذة إلا بعد نيل تصويت الكونغرس الأمريكي بغرفتيه²، وتخضع للرقابة البرلمانية أثناء التنفيذ، ويتناولها الإعلام والرأي العام بشكل علني، وهي إجراءات ديمقراطية صرفاً، لم تكن تخدم قوة وفعالية المؤسسة العسكرية، في مواجهة دولة تدير أنشطتها العسكرية بسرية تامة³، من هذا المثال نفهم أن دعوة هنتغتون إلى التخلي الجزئي عن قيم الليبرالية الأمريكية وتبني توجهات محافظة كانت تنطوي على تيسير عمل المؤسسة العسكرية لمواجهة القوة العسكرية السوفييتية، وليس فتح المجال أمامها للتدخل في الشؤون السياسية.

انتهت الحرب الباردة بانتصار أمريكي ليبرالي كاسح وعلى جميع الأصعدة، فتح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية للاستفراد ببناء نظام عالمي أحادي القطب بعد 1991، فكان حدثاً مناسباً لبحث القدرة التنبؤية لنظرية التحكم المدني التي ظهرت في عدة نتائج. النتيجة الأولى المتوصل إليها هي أن

¹ - فيليب هانسن، *حنة أرندت: السياسة والتاريخ والمواطنة*، ترجمة خالد عايد أبو هديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص. 237.

² - Maya KANDIL et Aude Emmanuelle FLEURANT, *Etats-Unis: Quelle transition stratégique? La politique de défense sous OBAMA, entre dynamiques internes et évolutions internationales*, Institut de recherche stratégique de l'Ecole militaire (IRSEM), Paris, 2013, p.10.

³ - عبد الرزاق الفارس، *السلاح والخبر: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، 1970-1990*، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص. 92.

الولايات المتحدة الأمريكية انتصرت على الاتحاد السوفياتي من دون أن يتخندق نظامها السياسي ولا الاجتماعي، بل على العكس من ذلك، يمكن تفسير ازدهار الليبرالية الأمريكية في جزء مهم منها، بالتشبه بالتحكم المدني في المؤسسة العسكرية تصديقا لنبوءة *لاسويل*¹، ودحضا لنبوءة *هنتغتون*، بعدما تأكد حفاظ المجتمع الأمريكي على قيمه الليبرالية، دون أي يتنازل عنها ولو جزئيا خلال سير الحرب، وهو ما يفسر رفض الرئيس ايزنهاور لفكرة الرفع من النفقات العسكرية بمبرر الاستعداد الطويل لمواجهة الجيش السوفييتي، بسبب تخوفه من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الاقتصاد الأمريكي، وعسكرة المجتمع².

عدا ذلك الحدث السابق، أبانت نظرية التحكم المدني الموضوعي صدقيتها في تفسير الإدارة المدنية للحرب الباردة في الولايات المتحدة الأمريكية، وولاء المؤسسة العسكرية للقرارات السياسية خلال مختلف مراحل الحرب، وهو ما يفسر نشوة *هنتغتون* المزدوجة بالانتصار الليبرالي، لأنه انتصار لقيم الديمقراطية الليبرالي من جهة، ومن جهة ثانية انتصار لنظرية التحكم المدني، باعتبارها ***النمط النموذجي الذي يجب أن يعم العلاقات المدنية-العسكرية***، فوصف نهاية الحرب الباردة بأنها انتصار عالمي للديمقراطية الليبرالية في جميع أنحاء العالم، وأن البديل الوحيد للشيوعية هو الديمقراطية الليبرالية وأن انهيار الأول نتج عنه عالمية الثاني³.

لكن القدرات التفسيرية الكبيرة التي حققتها نظرية التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية في الدول الغربية الديمقراطية لم تحصنها من الانتقادات، التي تراوحت بين اتهامها بالانشغال المبالغ فيه بـ"الاحترافية العسكرية" كآلية ضامنة للتحكم المدني بالمؤسسة العسكرية، وواقية في نفس الوقت من الانقلابات العسكرية في هذه الدول. فالجيوش وإن لم تتدخل في السلطة السياسية في الدول الديمقراطية، فهي إحدى قوى الضغط على النخبة السياسية، تستمد ثقلها من احترافيتها العسكرية نفسها. أما مسألة منع جيوش هذه الدول من التدخل في السلطة السياسية عن طريق انقلابات عسكرية، فهي مسألة لا ترتبط باحترافية الجيش فقط، بل أساسا بشيوع القيم الليبرالية في مجتمعات هذه الدول، والتي تحول دون الاعتراف بأي سلطة أخرى غير السلطة الديمقراطية⁴، عكس الدول النامية التي عرفت صعود العسكريين إلى السلطة عن طريق انقلابات عسكرية، ففي ظل أي ظروف نجح العسكريون في الهيمنة على السلطة في الدول النامية؟.

¹ - عبد الوهاب الأفندي، بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية: نحو إطار نظري لمعالجة "إشكالية الدولة المتخندقة"، مرجع سابق، ص. 136.

² - جون ستون، *الاستراتيجية العسكرية: سياسة وأسلوب حرب*: مرجع سابق، ص. 25.

³ - صاموئيل هنتغتون، *صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي*، مرجع سابق، ص. 144.

⁴ - جون دان، *قصة الديمقراطية*، ترجمة عبد الإلاه الملاح، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص ص. 149-150.

المطلب الثاني: التأطير النظري للهيمنة العسكرية على السلطة السياسية في الدول النامية

التنظير السياسي للعلاقات المدنية-العسكرية في الدول النامية، لا يمكن أن يبلغ هدفه في فهم وتحليل علاقة المدني بالعسكري، اعتماداً على نظرية التحكم المدني، لكونها نظرية غربية المنشأ والتطور. أما في بيئة الدول النامية المتسمة بعسر الانتقال الديمقراطي، فتبدو الحاجة ملحة لتعميق البحث النظري، حول مقتربات بديلة، تمتلك آليات تفسيرية متلائمة مع الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في هذه الدول منذ حصولها على الاستقلال، ومروراً بمختلف التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت منها، وموقع المؤسسة العسكرية في هذه التحولات، سواء كانت فاعلاً في التحول، أو موضوعاً للتحول.

إن بحثنا في التأطير النظري للدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الدول النامية، التي ينتمي إليها المغرب والجزائر، الموضوع الأساسي لبحثنا، لا نستهدف منه الوصول إلى توصيفات جاهزة للعسكرة السياسية التي تقع فيها معظم الدول النامية، وإنما نبتغي منه تفكيك المتغيرات النازمة لبنية العلاقة بين المدني والعسكري في هذه الدول، وتحديد العوامل المؤثرة فيها، والتنبؤ بتحولاتها المستقبلية، في هذا الإطار برزت لنا نظريتان على قدر كبير من الأهمية، امتلكتا قدرات تحليلية أكثر استيعاباً للهيمنة العسكرية على النخبة المدنية في هذه الدولة (الفرع الأول)، كاشفة عن ردود أفعال مؤيدة وأخرى معارضة، لا يمكننا التقدم في البحث دون مناقشتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مقتربات الفوقية العسكرية في الدول النامية

ضمن جهود البحث السياسي الغربي عموماً، والأمريكي على وجه الخصوص للكشف عن الدور السياسي للجيش خارج بيئة الدولة الغربية، اهتم الباحثون المختصون في دراسات العلاقات المدنية-العسكرية ببحث طبيعة هذه العلاقات في الدول النامية الحديثة الاستقلال، فأقرت جل هذه الدراسات فوقية العسكري على المدني في هذه الدول، رغم الاختلاف البين في المسالك والمؤشرات البحثية المعتمدة بين هذه الدراسات، والتي أمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: **قسم أول** أثبت الفوقية العسكرية من خلال دراسة **تحولات السلطة السياسية في هذه الدول، في علاقتها بالتحولات الاجتماعية والسياسية** التي مرت منها هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال، وهنا برز مقترب الفوقية العسكرية عند صامويل هنتغتون (الفقرة الأولى)، و**قسم ثاني** أقر المقترب في سياق بحثه عن متطلبات التحديث السياسي والتنموي في هذه الدول، نتحدث هنا عن مدرسة التحديث والتنمية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مقترب الفوقية العسكرية عند صامويل هنتغتون

سنوات قليلة بعد انتهائه من تثبيت نظرية التحكم المدني، كأحد أبرز النظريات التي يعتمد عليها في فهم علاقة المدني بالعسكري في الدول الغربية، ومن خلالها فهم بنية الدولة المدنية الغربية، أتم صامويل هنتغتون مشروعه لدراسة العلاقات المدنية-العسكرية خارج البيئة الليبرالية الغربية، فاهتم بدراسة الأدوار السياسية للنخبة العسكرية في الدول النامية، في مؤلفه: *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة* *Political Order in Changing Societies* الصادر في 1968، ضمن السياق العام لدراساته لثحولات السياسة والاجتماعية المصاحبة لمسار عصنة الدولة والمجتمع في هذه الدول، حيث عمق البحث في موضوع السلطة السياسية كمحور لبناء الدولة الوطنية الحديثة الاستقلال، وتفاعلات القوى الاجتماعية والمؤسسات السياسية في عملي اكتساب السلطة وتحولها ضمن نسق تحديتي للدولة، تضطلع فيه المؤسسة العسكرية بقيادة عمليات التحديث السياسي¹.

قدم هنتغتون في مؤلفه النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مقترباً نظرياً متكاملًا، فكك بين ثناياه الدور التدخلية للنخب العسكرية في الشؤون السياسية في الدول النامية، كخاصية تنفرد بها النخب العسكرية في النظم السياسية لهذه الدول، على خلاف نظيرتها في النظم الغربية الديمقراطية، جاعلا من الدور التحديتي والتنموي للمؤسسة العسكرية في بناء الدولة الوطنية المستقلة، مسوغا لاحتلال النخب العسكرية لمركز السلطة السياسية، وفرض وصايتها على سائر المؤسسات السياسية والبيروقراطية الأخرى، ففي نظر هنتغتون لم تعرف الدول النامية المستقلة حديثا خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، مؤسسة ذات تنظيم داخلي حديث، وبنية داخلية متماسكة، تمتلك إرادة تحديثية وتنموية مثل المؤسسة العسكرية، باعتبارها المؤسسة النموذجية الأكثر تنظيما وتماسكا، ومناصرة للتغيير والإصلاح الاجتماعي والسياسي²، فكيف وصلت هذه المؤسسة إلى السلطة؟ وهل أسهم وصولها إلى السلطة في تيسير عمليات التحديث والتنمية في هذه الدول؟.

في بحثه لمسار وصول العسكريين إلى السلطة في الدول النامية، انطلق هنتغتون من لحظة حصول هذه الدول على الاستقلال، فوجد أن النخبة السياسية التي تسلمت السلطة من المستعمر، واحتكرتها بعد ذلك، تكونت من قوى سياسية تقليدية ومحافظة، أعاق موضوع افتقادها للسند الجماهيري إمكانية نجاحها في قيادة عمليات بناء دولة وطنية، ذات مؤسسات سياسية واقتصادية وثقافية عصرية، الأمر الذي عبد الطريق أمام النخبة العسكرية لتتزعزع عملية الإصلاح، بسبب انتساب معظم أفرادها إلى

¹- Mulumbati NGASHA et autres, *Les systèmes politiques en Afrique*, édition Africa, Lubumbashi, 1984, p. 20.

²- صامويل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1993، ص. 229

الطبقة المتوسطة، الطامحة للتغيير والتحديث، حدث ذلك في نظر **هنتغتون**، بسبب تجزئ السلطة في مجتمعات هذه الدول، التي وصفها بأنها "مجتمعات بريتورية"¹، تفتقد للمتحد السياسي، الذي حدد معالمه الكبرى في ثمانية مظاهر:

- 1- اعتراف الشعب بشرعية النظام السياسي.
- 2- اشتراك المواطنين والقادة السياسيين في بناء مؤسسات سياسية قوية.
- 3- وجود بيروقراطيات فاعلة.
- 4- وجود أحزاب سياسية منظمة وفاعلة.
- 5- وجود درجة عالية من المشاركة الشعبية في الشؤون العامة.
- 6- ونشاط شامل للحكومة في المجال الاقتصادي.
- 7- إجراءات مضبوطة تنظم انتقال السلطة.
- 8- أنظمة سارية من الرقابة المدنية على القوات المسلحة².

شكل افتقاد مجتمعات الدول النامية الحديثة للمتحد السياسي، بالنسبة ل**هنتغتون**، بيئة مواتية لبروز أدوار النخبة العسكرية، التي شبه ظهورها في فترة ما بعد تحقيق الاستقلال بظهور الجيش البريتوري³، حيث تميز سلوكها في البداية بالوقوف إلى جانب القوى المحافظة، بعدما أمنت لها احتكار السلطة السياسية، لكن العلاقة بينهما سرعان ما انتابها الصراع، جراء **تماهي الجيش مع الطموحات الإصلاحية للطبقة الوسطى**، الذي قاده في الأخير إلى الإطاحة بالقوى المحافظة من الحكم، عن طريق تنفيذ انقلابات عسكرية، أسقطت حكم القوى التقليدية (الأوليغارشية حسب توصيف **هنتغتون**)، وأقامت محلها حكم النخبة العسكرية. ففي المجتمعات البريتورية كبنية المجتمعات العربية مثلا، في الفترة التي تلت تحقيق

¹ - "المجتمع البريتوري" "Société Prétorienne" حسب هنتغتون، هو المجتمع الذي يسوده التسييس العام لجميع القوى والمؤسسات الاجتماعية، فتقوم كل جماعة بما في وسعها للتأثير، حفاظا على مصالحها، فيدفع الأغنياء الرشوة، ويتمرد الطلاب، ويضرب العمال، ويتظاهر العامة، وينقلب الجيش، مع تميز الجيش بتأثير أكبر عن باقي المؤسسات الأخرى، حيث يحافظ على مكانته المستمرة كمركز للسلطة، داخل هذا المجتمع تنشأ "الدولة البريتورية" "Etat Prétorien"، التي يطلق عليها أيضا بالعربية اسم الدولة الثكنة، التي يقوم نظامها السياسي، من حيث الشكل الظاهر على عناصر الديمقراطية الليبرالية، في ظل واقع سلطوي، يستفرد فيه الجيش بالسلطة، بدعم من النخبة البيروقراطية العليا، من خلال اللجوء إلى القوة، أو التهديد بها، للمزيد من التفاصيل، انظر:

Alain ROUQUIE, Groupes de pression et forces armées en Argentine : la logique de l'État prétorien, *Outre-Mers. Revue d'histoire*, no 244-245(1979), pp. 377-383. et :

Jean-Robert RAVIOT, *Le poutinisme : un système prétorien ?*, Institut français des Relations Internationales « ifri », Paris, 2018, pp 7-8.

² - صامويل هنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سابق، ص. 7.

³ - هو لقب كان يطلق على الحرس العسكري في روما القديمة، الذي امتدت تدخلاته في السياسة إلى التحكم في تنصيب القيصرية وعزلهم.

الاستقلال. فلم يتدخل الجيش في السياسة بسبب ضعف احتراميته، بل لملء الفراغ الناتج عن غياب مؤسسات سياسية قوية وبيروقراطيات فاعلة وقوية، حسب توصيف هنتغتون¹. لكن كيف نظر هنتغتون المشيع بالقيم الليبرالية والحكم المدني، للانقلابات العسكرية في الدول النامية؟ ولنمط السلطة الذي أقامته؟.

أكد هنتغتون أن المؤسسة العسكرية، باعتبارها المؤسسة الأكثر تحديثاً وعصرية، من بين باقي المؤسسات البيروقراطية والسياسية الأخرى في الدول النامية الحديثة الاستقلال، كانت مؤهلة للتدخل في السياسة، عبر إزالة النخب المدنية التقليدية من السلطة، لأن الأخيرة كانت عائقاً أمام تحديث الدولة، فلم يكن أمامها وسائل أخرى غير تدبير انقلابات عسكرية²، وليثبت هنتغتون ولاه لمبدأ الاحترافية العسكرية الذي جعله أداة رئيسية لامتناع الجندي في الدول الديمقراطية عن اللجوء إلى تنفيذ انقلابات عسكرية، فقد أكد على شيوع مبدأ احترافية المؤسسة العسكرية في الدول النامية أيضاً، المتأني من الإرث الاستعماري. لذلك، برّر إقدامها على الانقلاب بأسباب لا تمس بمبدأ الاحترافية العسكرية، وإنما بأسباب تتعلق بضعف البناء المؤسسي لهذه الدول، خاصة على مستوى المؤسسات السياسية التي كانت قيد التشكل، ويكتنف تكوينها إكراهات كبيرة، أهمها الهجانة السياسية المستقرة في بنية المجتمع وكيان الدولة. اللذان تتجاذبهما قوتان أساسيتان، قوة أوليغاريشية قادت عمليات التحرر الوطني، فتسلمت السلطة والحكم من المستعمر، إلا أنها لم تكن مسنودة بتنظيمات سياسية منظمة، وهي في الغالب رافضة لفكرة توسيع المشاركة السياسية، وقوة إصلاحية ممثلة في نخبة الطبقة الوسطى الساعية إلى الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة السياسية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إحلال سلطة الأوليغاريشية بحكم الطبقة الوسطى.

لتحقيق الإصلاح المنشود وجد هنتغتون في بالضباط العسكريين أكثر فئات الطبقة الوسطى حداثة³، لجؤوا في نظره إلى إنهاء السلطة التقليدية عبر تنفيذ انقلابات عسكرية مدعومة جماهيرياً، أوصلتهم في الأخير إلى مركز السلطة السياسية. ففي العالم الأوليغاريشي الجندي راديكالي، وفي عالم الطبقة المتوسطة هو مشارك وحكم، حسب تعبير هنتغتون، وعندما يلوح المجتمع الجماهيري في الأفق، يصبح هو نفسه المحافظ على النظام السياسي⁴، وتنفيذ الانقلاب العسكري هي وسيلته للوصول إلى السلطة وإعمال وصايته على الدولة والمجتمع فيما بعد.

¹- بلال موزاي وعماد لبيد، الجيش البريتوري والانتقال السلطوي في الأنظمة الهجينة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد الثاني، العدد السادس (2020)، ص.ص 84-85.

²- صامويل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص. 205.

³- عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية، مرجع سابق، ص. 58.

⁴- صامويل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص. 231.

اتخذ هنتغتون من التحليل السوسيوسياسي الطبقي مدخلا تنظيريا، ومن الجيش والمجتمع في مصر نموذجا تفسيريا، لإبراز نظرية الفوقية العسكرية كإفراز طبيعي لصيرورة التحولات المجتمعية، وما اكبتها من تحولات سياسية في مجتمعات الدول النامية العربية¹، حيث ربط وصول النخب العسكرية إلى مركز السلطة السياسي في مصر بالتحولات المجتمعية التي مر بها المجتمع المصري آنذاك، والتي أجملها في ست مراحل أساسية:

أولاً: بدء التحضير للانقلاب العسكري منذ عام 1949، بعد تشكل مجموعة الضباط الأحرار، كتنظيم سري داخل الجيش المصري متأثراً بالأفكار الإصلاحية التي تتبناها الطبقة الوسطى، حول الفعالية والشرف والولاء القومي، ومناهضة استئراء الفساد والتخلف، وبقدر ما كان **هنتغتون** موقفاً في التاريخ لبداية تبني المجموعة السرية للأفكار الإصلاحية، فإنه تجاهل ذكر الأسباب الحقيقية لتبنيها لهذه الأفكار، والتي يجمع معظم الباحثين العرب على أنها ترجع إلى **الهزيمة العسكرية العربية في فلسطين أمام جيش الاحتلال الاسرائيلي عام 1948**²، التي بثت حالة من السخط والرغبة في القضاء على الإقطاع والفساد الداخلي وإنشاء جيش قوي لدى جمال عبد الناصر وضباط آخرين.

ثانياً: حصول اندماج بين النخب العسكرية والعناصر المدنية حول ضرورة تغيير النظام السياسي عن طريق تنفيذ انقلاب عسكري، نابع من الانتماء الطبقي للطبقة المتوسطة، ذلك أن المجموعة أوجدت لنفسها سنداً شعبياً قوياً في أبناء الطبقة المتوسطة الأكثر اهتماماً بالإصلاح السياسي.

ثالثاً: تنصيب اللواء محمد نجيب كقائد اعتدالي وتوحيدي للمجموعة الانقلابية، استطاع تذويب الخلافات وتقريب وجهات النظر بين أفراد المجموعة، وتأمين الحشد الشعبي للانقلاب العسكري المزمع تنفيذه.

رابعاً: تنفيذ الانقلاب العسكري في 23 يوليو 1952، بإعلان وصول الضباط الأحرار إلى السلطة وتشكيل مجلس قيادة الثورة بقيادة محمد نجيب بإدارة المرحلة الانتقالية، إلى أن أعلن عن إسقاط النظام الملكي في مصر في 18 يونيو 1953، وإقامة النظام الجمهوري بإعلان محمد نجيب رئيساً للجمهورية، في تشخيص دراماتيكي لسردية هنتغتون حول الانتقال من نظام حكم ملكي تقليدي إلى نظام

¹ - Jean-François DAGUZAN, *Armées et société dans le monde arabe : entre révolte et conservatisme*, Fondation pour la recherche stratégique, Paris, 2013, p. 2.

² - عزمي بشارة، **ثورة مصر: الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص. 30.

حكم بربروتية الطبقة المتوسطة، الذي تتوسط فيه النخب العسكرية كقوة التحريك الجماهيري، فتسقط الملكية على نحو نموذجي من أولئك الذين مدتهم بالدعم من أجل خدمتها¹.

خامسا: تطور الخلافات والانقسامات بين التيار الراديكالي والتيار الاعتدالي بين مجموعة الضباط الأحرار، بعدما سعى التيار الاعتدالي بزعامة محمد نجيب إلى إعادة السلطة للمدنيين وإرجاع الجيش إلى الثكنات²، في مقابل رفض التيار الراديكالي بقيادة جمال عبد الناصر للفكرتين معا.

سادسا: تنفيذ انقلاب تصحيحي في 18 أبريل 1954، بعد الإطاحة بمحمد نجيب من قيادة مجلس قيادة الثورة، وتولي جمال عبد الناصر لمنصبي قائد مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء، وفي 14 نوفمبر 1954، أقدم جمال عبد الناصر على إصدار قرار عزل محمد نجيب ووضعه تحت الإقامة الجبرية، بعدما سبق له التخلص من الجماعات المعارضة له من الشيوعيين والوفد والإخوان المسلمين³.

اتفق الباحث المصري المختص في دراسة المؤسسة العسكرية المصرية **أنور عبد الملك**، مع التحليل الهنتغتونى لسيطرة ضباط الجيش المصري على السلطة السياسية في مصر، التي حولت المجتمع المصري إلى مجتمع معسكر، رغم اختلافه معه حول الحقبة الزمنية التي تمت فيها عملية العسكرية، حيث أرخ لها بين عامي 1952 و1967، وقسم تلك الحقبة إلى ثلاث مراحل حسب تطور مساحات الدور السياسي لمجموعة الضباط الأحرار، حيث استولوا بشكل كامل على جهاز الدولة، وأجروا تغييرات مهمة في هيكل السلطة بين 1952 و1956، ثم احتكروا القرار السياسي بكامله، من خلال السيطرة على الميادين الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية، والتحكم في مجمل الحياة العامة، خاصة بعد نجاحهم في مجابهة التيارات الايديولوجية الأخرى بين 1956 و1961، ليتمكنوا من إحكام سيطرتهم على المواقع الرئيسية في الدولة، مؤلفين الأغلبية العظمى من شاغلي المناصب الرسمية، السياسية والتنفيذية والديبلوماسية وغيرها⁴، ثم يتجاوز **عبد الملك موقف هنتغتون** بتركيزه على الوظائف التحديثية لهؤلاء الضباط أكثر من افتتاح التحولات التي قادتهم إلى الوصول إلى السلطة، مقتربا بشكل كبير من آراء مدرسة التحديث والتنمية حول الوظيفة التدخلية للجيش في السياسة في الدول النامية.

1- صامويل هنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سابق، ص. 206.

2- للاطلاع على حيثيات موقف مختلف التيارين، من الدور السياسي للضباط الأحرار، والديمقراطية، وعودة الحياة، انظر: عزمي بشارة، **ثورة مصر: الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير**، مرجع سابق، ص. 50-56.

3- صامويل هنتغتون، **نظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سابق، ص. 209.

4- أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش: 1952-1973**، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2005، ص. 22-23.

الفقرة الثانية: مقترب الفوقية العسكرية عند مدرسة التحديث والتنمية

برزت مدرسة التحديث والتنمية في السنوات الأولى من ستينيات القرن العشرين، على يد كبار الباحثين في التحديث السياسي والتنمية الاقتصادية، من أمثال **سيمور ليبسيت Seymour LIPSET**، و**والتر روستو Walt ROSTOW**، وآخرين، تركزت أبحاثهم بالنسبة للدول النامية، حول سبل قيادة عمليات التحديث والتنمية في هذه الدول، فأجمعوا على فرضية أن تحقيق التحديث والتنمية في هذه الدول لا يمكن أن يتم إلا من خلال اتباع نفس عمليات التنمية التي تم استخدامها من قبل الدول المتقدمة، أي من خلال التخلي عن الأنماط التقليدية، وتبني النمط السائد في الدول الرأسمالية المتقدمة، أو ما يطلق عليه "النموذج الغربي"¹.

من داخل مدرسة التحديث والتنمية برز تيار اهتم ببحث المؤسسات المؤهلة لقيادة عمليات التحديث والتنمية في هذه الدول، من أمثال **مانفريد هيلبرن Manfred HALPERN**، و**إيدوارد شيلز Edward SHILS**، و**صامويل فاينر Samuel FINER**، الذين أجمعوا على أهلية المؤسسة العسكرية دون غيرها من باقي المؤسسات الأخرى للاضطلاع بدور تحديثي في هذه الدول الحديثة الاستقلال، وقدرتها على حمل مشعل التحديث بما تحوزه من مبادئ حديثة في مجتمعات تهيمن عليها قيم ما قبل الحداثة².

لم يختلف أصحاب هذا التيار مع الفكرة المحورية التي تبنتها المدرسة، حول ضرورة تحديث الدول النامية وفق النهج الغربي، ولا في شروط ومبادئ تحديث هذه الدول كما نظر لها باحثوا المدرسة، حيث اشترطوا ضرورة حصول تحولين أساسيين: الأول، تحول في الحركة الاجتماعية من خلال إدخال تغييرات في طموحات الأفراد، والجماعات، والمجتمعات، والثاني، تحول اقتصادي، لن يتم إلا في حالة تحقيق تنمية اقتصادية قادرة على إحداث تغييرات اقتصادية موازية في قدرات الأفراد، والجماعات، والمجتمعات.

من حيث المبادئ حددت مدرسة التحديث والتنمية ثلاثة مبادئ أساسية يجب أن تفرزها عمليات التحديث السياسي، وهي: **عقلنة السلطة، من خلال استبدال السلطات التقليدية بسلطة سياسية وطنية علمانية منفردة، وتحديث الجهاز البيروقراطي للدولة على أسس متخصصة، تعلي من شأن الكفاءة**

¹ - مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة: مفاهيمها-أبعاده-مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص. 73.

² - عبد الوهاب الأفندي، بين عسكرة السياسة وتمدين الجيش : نحو إطار نظري لمعالجة "إشكالية الدولة المتخندقة"، مرجع سابق، ص.ص 143-144.

الخاصة(قانونية، وعسكرية، وإدارية، وعلمية)، ثم تحفيز المشاركة السياسية في كل مكان من المجتمع، كي يصبح المواطنون منخرطين ومؤثرين في الشؤون الحكومية¹.

العنصر الجديد الذي أدمجه التيار المدافع عن الدور التحديثي للجيش، تجلّى في موضوعة العلاقات المدنية-العسكرية في صلب دراسات عمليات التحديث والتنمية في الدول النامية، بعدما عمد أصحاب هذا التيار إلى بحث فرص نجاح التحديث والتنمية في هذه الدول، بربطها بالعدد الكبير من الانقلابات العسكرية التي انتشرت فيها، والتي أدت إلى قيام عدد كبير من الأنظمة العسكرية فيها. وفي هذا الإطار أجمع أصحاب هذا التيار على أن تدخل النخب العسكرية في المجال السياسي في الدول النامية، مهما اختلفت وسائله، وآلياته، والأحكام التي يمكن أن تطلق عليه، إلا أنه في الأخير كان ضرورة ملحة لقيادة عمليات التنمية السياسية والاقتصادية.

تعتبر المدرسة أن القدرات التنظيمية التي تنطبع بها المؤسسة العسكرية، وتشبع ضباطها بروح وطنية عالية، وأخلاقيات مهنية صارمة، وأنهم من بين قطاعات المجتمع الأكثر تعلماً، وتوجهاً تكنولوجياً²، كلها نقط قوة تؤهل النخب العسكرية لريادة عمليات بناء الدولة والأمة في هذه الدول³. أما من حيث العوامل الأكثر إقناعاً لتبرير تدخل العسكر في السياسية، فقد استند التيار إلى أربع حاجيات رئيسية للدولة والأمة: الأولى ذات طابع قومي، مثل مواجهة التهديد الأجنبي، والثانية مرتبطة بالوطنية متمثلة في حاجة هذه الدول إلى دعم الوحدة الوطنية، التي تتجاوز الخطوط الإثنية والقبلية، وثالثاً حاجة النظام والضبط والتنظيم، ثم حاجيات ذات طابع سوسيو-اقتصادي، تمثلت في الحاجة إلى إصلاح اجتماعي-اقتصادي عاجل⁴، على أن هذه الحاجيات لا يمكن تلبيتها إلا على يد المؤسسة العسكرية، بالنظر لاتصافها بمواصفات تجمع ما بين الروح القومية والوطنية وعقلانية التنظيم والتدخل.

ففي دفاعه عن الدور التحديثي للمؤسسة العسكرية في الدول النامية لم يكتف **هانري هيلبر** بإبراز قدرة الجيش على تحديث الاقتصاد، وتأمين ازدهاره، والتخلص من كل العناصر التقليدية في النظام

¹- تيمونز روبيرتسي وأيمي هايت، *من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي (الجزء الأول)*، ترجمة سمير الشيشكلي، مجلة عالم المعرفة، عدد 309، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004، ص ص 233-234.

²- نزيه الأيوبي، *تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط*، ترجمة أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص 514.

³- Jean Joana, Le pouvoir des militaires, entre pluralisme limité et démocratie, **Association française de science politique**, p 5. consulté le 15/03/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3tLbPMh>

⁴- نزيه الأيوبي، *تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط*، مرجع سابق، ص 514.

السياسي¹، بل ذهب إلى حد تبرير حكم الضباط في الدول العربية التي عرفت انقلابات عسكرية بعد الاستقلال، بأنه استمرار لخلافة إسلامية، قامت على الغزو، تبعها حكم المماليك².

أما **إيدوارد شيلز** فقد اعتبر أن بلوغ الجيش للسلطة في الدولة النامية، من شأنه أن يقودها إلى مسيرة خضراء نحو الديمقراطية³. فيما برر **صامويل فاينر** الوظيفة التنموية للنخب العسكرية، انطلاقاً من الموقع الاجتماعي المتميز الذي تحتله في هذه الدول، حيث قادها وضعها إلى تقاسم قيم الوطنية والالتزام بها، وفي نفس الوقت تواجه إغراء القيادة الاقتصادية، في ظل التخوف من إخراجها من اللعبة السياسية⁴، الواقع الذي حفزها للتدخل في الشأن السياسي وإخضاعه لسيطرتها، ولو حتى عن طريق تنفيذ انقلابات عسكرية على النخب المدنية، التي أثارت جدلاً سياسياً حول الدور التحديثي للجيش الذي دعمه كل من **هنتغتون** ورواد مدرسة التحديث والتنمية.

الفرع الثاني: مناقشة مقترح الفوقية العسكرية

مما لا غرو فيه، أن ظهور مقترح الفوقية العسكرية عند **هنتغتون** ورواد مدرسة **التحديث والتنمية**، اقترن بدراسته تحولات النظم السياسية في الدول النامية، التي استعصى عليها الانخراط في مسار ناجحاً للانتقال الديمقراطي، بالارتكاز على تتبع صيرورة التحولات المجتمعية في هذه الدول كأرضية خصبة لرصد الفرص المتاحة للرفع من وتيرة التنمية السياسية فيها، الأمر الذي جعل المقترح يتجاوز "مبدأ الاحترافية العسكرية" كحاجز معياري وموضوعي ضامن لحياد النخب العسكرية تجاه العمل السياسي في الدول الديمقراطية، فسوغ لها صلاحية التدخل في المجال السياسي أمام النخب العسكرية في الدول النامية في الفترة التي تلت تحقيق الاستقلال الوطني، بمبرر الاحترافية نفسه، الذي أخضع به النخب العسكرية لتحكم ورقابة النخب المدنية في النظم السياسية الليبرالية الديمقراطية.

انطلق التياران من اعتبار المؤسسة العسكرية مؤسسة بيروقراطية أكثر تنظيماً وانضباطاً من باقي المؤسسات السياسية والمجتمعية الأخرى في الدول النامية، ما يؤهلها لقيادة عمليات بناء وتحديث بقية المؤسسات الأخرى، معتمدة على ما تملكه من موارد بشرية وتنظيمية وتكنولوجية⁵. وفي الجانب المتعلق بإصباح "احترافية المؤسسة العسكرية" في هذه الدول بمواصفات تحديثية وتنموية، فتح **هنتغتون**

¹ - Académie de Droit International de la Haye, *Recueil Des Cours 1991*, Boston, 1992, p. 78.

² - عزمي بشارة، *الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية*، مرجع سابق، ص. 50.

³ - Jean Joana, *Le pouvoir des militaires, entre pluralisme limité et démocratie*, Op-Cit, p. 5.

⁴ - Ibid, p. 6.

⁵ - محمد عبد الله يونس، منفعة متبادلة: دور العسكريون في التنمية الاقتصادية وأثره على التحول السياسي، *ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية*، عدد 191 (2013)، منتدى قالة للعلوم السياسية، نشر في 2013/12/04، شوه في 2020/08/23 متوفر على: <https://bit.ly/2UIVc8R>

المجال أمامها لتوسيع وظائفها من المجالات الأمنية والعسكرية، إلى اقتحام المجال السياسي لحيازة السلطة والحكم، في ثنائية تنظيرية تنبني على الكثير من التعارض والتناقض.

إذا كان "مبدأ الاحترافية العسكرية" هو الذي يخضع النخب العسكرية لحكم النخب المدنية في الدول الديمقراطية كاتجاه بدهي للعلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية، فقد وجد *هنتغتون ورواد مدرسة التحديث والتنمية* في المبدأ نفسه مبرر إخضاع النخب المدنية لفوقية النخب العسكرية في الدول التي تعسر انتقالها إلى الديمقراطية، *حين أكد هنتغتون أن الجيش في الدول النامية يستطيع أن يكون متماسكا وببيروقراطيا ومنظما، والضابط قادر على رئاسة الحكومة*، فيما يعجز الفلاح ورجال الدين عن ذلك، معتبرا أن وصاية الجيش على السياسية في الدول النامية تنبني على فرضيتين، أن الجيش فوق السياسة، وأن الجيش يجب أن يتدخل في السياسة لمنع حدوث تغييرات في النظام السياسي¹.

تعرض التياران لانتقادات واسعة مست إصرارهما على شرعية حدوث الانقلابات العسكرية في الدول النامية، التي وصفوها بالانقلابات الإصلاحية²، مبررين إياها بذرائع التحديث والتنمية في هذه الدول، التي اقتضت في نظرهم احتلال النخب العسكرية للسلطة السياسية في فترات بناء الدولة والأمة، على أن تعيد السلطة إلى المدنيين بعد نجاح عمليات التحول التحديثي، وهو ما فندته تجارب هذه الدول، حيث تبين أن الانقلابات العسكرية لم تنتج سوى السلطوية الفردية والعسكرية في نظم الحكم، خاصة بعدما ترسخت كآلية رئيسية للتغيير السياسي، حيث شهدت أفريقيا مثالا في الفترة ما بين 1966 و 1976، أكثر من مئة انقلاب عسكري ومحاولة انقلابية فاشلة، وبحلول عام 1978، كان أكثر من نصف دول القارة واقعا تحت الحكم العسكري³.

تفاعلا مع ما سلف، نفى الباحث **هيربرت هوو Herbert Howe**، الذي اهتم بدراسة الجيوش الأفريقية، إمكانية توفر معايير الاحترافية العسكرية في معظم الجيوش الإفريقية في فترة السبعينات والثمانينات، حيث أكد على أن الجيوش في تلك الفترة لم تكن تقيم الحدود بين المجالين المدني والسياسي، فيتم توظيفها من طرف رئيس الدولة كيفما يشاء، وهو رجل عسكري أيضا، بلغ الرئاسة عن طريق انقلاب عسكري⁴، بل إن **باحثين كشيلىز وفابنر** اللذين كانا من أشد المدافعين عن الدور التحديثي والتنموي للجيش، غيرا موقفهما بعد أن تأكد لهما توطين نظم الحكم العسكري في كل الدول التي حكمها العسكر بعد

¹ - صامويل هنتغتون، *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة*، مرجع سابق، ص. 246.

² - طيبي غماري، *الجندي والدولة والثورات العربية*، مرجع سابق، 2019، ص. 35.

³ - حمدي عبد الرحمن وآخرون، *الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا*، مرجع سابق، ص. 62.

⁴ - Jason WARNER et Kai THALER, *Dynamique et diversité des armées Africaines, Afrique contemporaine*, no 260 (2016), p. 30.

الانقلاب على الحكم المدني، فاعترف **شيلنر** بأن احتكار العسكريين للسلطة في الدول النامية أعاق عملية التحول نحو الديمقراطية في هذه الدول¹، فيما أكد **فاينر** على أن التدخل العسكري في الشؤون السياسية في الدول النامية، اتخذ مجموعة من المظاهر المناقضة للحدثة السياسية، منها: الابتزاز، واستغلال النفوذ، وإزاحة السلطة المدنية أو تقييدها².

إن مقرب الفوقية العسكرية لا يعدو أن يكون **مقربا تبريريا**، صوغ **سياسيا لأهلية النخب العسكرية في الدول النامية لاحتلال السلطة والهيمنة على الحكم**، حيث أدت سيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة إلى نشوء نظم حكم عسكرية، أخضعت جميع الفاعلين المدنيين للسلطة العسكرية، فأسقطت التصور القائل بأن المؤسسة العسكرية في هذه الدول الحديثة الاستقلال أداة للتنمية ووسيلة للوحدة القومية أو الوطنية، خاصة بعد إقدام النخب العسكرية في هذه الدول **على انتهاج سياسات وممارسات مناقضة تماما للخطاب الإصلاحية** الذي كانت تبرر به تدخلها في السياسة عن طريق الانقلابات العسكرية³.

أثبتت الحالة المصرية التي اعتبرها **هنتغتون** حالة نموذجية لإبراز الفوقية العسكرية في الدول النامية، تحول جيشها من جيش مدع للإصلاح إلى جيش رافض للانتقال الديمقراطي والتنمية، بعدما نجح في إقامة ما أسماه **يزيد صايغ** "جمهورية الضباط فوق الدولة"، تسيطر فيها المؤسسة العسكرية على السلطة الفعلية، وعلى أهم المناصب الحكومية، وعلى جزء كبير من الاقتصاد المصري، حيث تحتكر مجموعة من القطاعات الاقتصادية المدنية، وتنافس المدنيين في أخرى، كما تحوز ميزانية عسكرية ضخمة، منفلة عن أي رقابة برلمانية أو مجتمعية، وتتحكم في الإعلام، وفي جل قنوات التنشئة الاجتماعية⁴، وتصد أي محاولة للانتقال الديمقراطي، كان آخرها الانقلاب على الرئيس المدني محمد مرسي في يوليو 2013، الذي كان قد انتخب ديمقراطيا في يونيو 2012، في تأكيد صريح لنفي **خوان لينز Juan LINZ** لأي دور تحديثي الجيش في الدول النامية، معتبرا أن تدخل العسكريين في الشأن السياسي هو السمة الرئيسية للأنظمة السلطوية، تقيد فرص المدنيين في استعادة السلطة السياسية، التي

¹- Jean Joana, Le pouvoir des militaires, entre pluralisme limité et démocratie, Op.Cit, p. 5.

²- ويليام تايلور، **الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط: تحليل للأحداث في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا**، ترجمة أسامة عباس وعمرو بسبوني، دار الوافد الثقافية-ناشرون، بيروت، 2018، ص. 105.

³- فؤاد إسحاق الخوري، **العسكر والحكم في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص. 32.

⁴- يزيد صايغ، **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**، أوراق كارنيغي، بيروت، 2012، ص. 3 و ص. 19-26.

يحتكرها العسكريون بعد إقامة نظم عسكرية سلطوية لا تعترف بحق النخب المدنية في القيام بأدوار سياسية داخل الدولة¹.

إجمالاً، ساد مجال دراسات العلاقات المدنية-العسكرية في فترة الحرب الباردة، اعتقاد كبير بفسوخ مبدأ التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية في الدول الغربية، في مقابل انزياح هذه العلاقات نحو المزيد من الفوقية العسكرية على النخب المدنية في الدول النامية، لكن ذلك لم يحل دون بروز **خلافت جديدة بين العسكريين والمدنيين في الدول الغربية ذاتها، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية** في بيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مست جوهر "مبدأ الاحترافية العسكرية" نفسه، وشككت في مصداقية ضمانه للتحكم المدني في هذه الدول، في مقابل بروز أدوار مهمة للنخب المدنية في الدول النامية، قادتها إلى منافسة العسكريين على حيازة السلطة أحياناً، ومشاركتهم إياها أحياناً أخرى، وهي المعطيات التي شككت في جدوى نظريات ومقتربات دراسات العلاقات المدنية-العسكرية التي سادت الحرب الباردة، في فهم واستيعاب تحولات هذه العلاقات في البيئة الجديدة.

من بين أهم ما سيثار في دراسات العلاقات المدنية-العسكرية في البيئة الجديدة، في الدول الغربية، إشكالية التدخلات العسكرية الخارجية ضمن قوات حفظ السلام، في مدى إمكانية التوفيق فيها بين طموح السياسيين في الحد من شراسة هذه العمليات، وجعلها أداة للحماية، والرغبة الجامحة للعسكريين في خوض هذه الحرب من أجل تحقيق انتصارات حاسمة. أما في الدول النامية فالإشكاليات التي أثّرت تعلقت بالأساس بالدور الذي لعبته المؤسسات العسكرية في تفويض الانتقال الديمقراطي والتنموي في هذه الدول، خاصة بعدما فشلت في الالتحاق بالدول المنتقلة إلى الديمقراطية في الموجة الثالثة. فما هي إذن التحديثات النظرية الجديدة التي همت العلاقات المدنية-العسكرية في كل من الدول الغربية والدول النامية؟ وهل مست جوهر مبدأ الاحترافية العسكرية في الدول الغربية؟ وهل استطاعت فعلاً وضع أطر نظرية مكتملة البناء لفهم دور النخب العسكرية في تفويض الانتقال الديمقراطي في الدول النامية أم بقيت حبيسة قراءات ظاهرية لتفاعلات مدنية-عسكرية يطغى فيها المبطن على الظاهر؟

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية الجديدة في حقل العلاقات المدنية-العسكرية

تأثرت العلاقات المدنية-العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية كما في الدول النامية بحقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، كما كانت متأثرة طبعاً بحقبة الحرب الباردة ذاتها، لكن ما بين الحقتين اختلفت مستويات التأثير وطبيعته. فإبان الحرب كان للقوة العسكرية السوفيتية حضور مباشر في علاقة المدني

¹- Juan J.Linz, **Totalitarian and authoritarian regimes**, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 2000, p. 189.

بالعسكري في الولايات المتحدة الأمريكية، كعدو اجتمعت فيه صفات "عسكرة المجتمع" و"الدولة العسكرية"¹. أما بعد سقوط العدو، وانتصار الايديولوجية الديمقراطية، فكان من المفترض أن تتأثر العلاقات المدنية-العسكرية إيجابياً بهذا الانتصار، فتنحو بشكل أعمق نحو تعزيز تحكم المدني في العسكري، وهو الافتراض الذي أسقطه إقدام بعض الضباط الأمريكيين على عدم الامتثال لبعض القرارات السياسية، وخروجهم للتشكيك في فعاليتها علانية.

بدورها، تأثرت الدول النامية، بالتحويلات الدولية الجديدة التي صاحبت نهاية الحرب الباردة، وخاصة فيما تعلق بدخول العالم مرحلة الانتشار الديمقراطي، الذي زكى موقع النخبة المدنية كمنافس للعسكريين على السلطة بعد زوال الدعم السوفييتي للنخب العسكرية، الذي كان أحد دعائم ترسيخ الحكم العسكري في مجموعة من جمهوريات الدول النامية.

إذن، فما بين التأثير السلبي لبيئة ما بعد الحرب الباردة على علاقة المدني بالعسكري في الدول الغربية، وبين تأثيرها الإيجابي على نفس العلاقة في الدول النامية، سيعرف الحقل التنظيري للعلاقات المدنية-العسكرية في البيئة الجديدة بروز مجموعة من النظريات التحديثية الساعية إلى تجديد فهم علاقة المدني بالعسكري في الدول الديمقراطية(المطلب الأول)، وفي الدول النامية أيضاً (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التحديث التنظيري للعلاقات المدنية-العسكرية في البيئة الأمريكية الجديدة

في الوقت الذي كانت فيه الديمقراطية الأمريكية تفرض قيمها على النظام العالمي، المتعلقة بنشر الحرية وحقوق الإنسان، و ديمقراطية السلطة، وتحرير الاقتصاد، ضمن ما أسماه **فرانسيس فوكوياما** **Francis FUKUYAMA** الثورة الديمقراطية الراهنة في العالم²، عرفت هذه الديمقراطية على المستوى الداخلي نشوب خلافات كبيرة على مستوى العلاقات المدنية-العسكرية، بعد إقدام العسكريين على معارضة بعض قرارات المدنيين، ومجاهرتهم بهذه المعارضة أمام وسائل الإعلام والرأي العام، فبدأ وكأن الديمقراطية الأمريكية بدأت تتآكل من الداخل.

حظيت الخلافات السابقة باهتمام الباحثين في حقل العلاقات المدنية-العسكرية، الذين عاودوا طرح النقاش الأكاديمي حول مدى صلاحية نظرية التحكم المدني لتأطير علاقة المدنيين بالعسكريين في البيئة الجديدة، أثمرت في الأخير بروز اتجاهين تنظيريين، الأول قارب العلاقات المدنية-العسكرية في

¹- Andrew JANOS, Social Science, Communism, and the Dynamics of Political Change, **World Politics**, vol. 44, no 1 (1991), pp. 93-95.

²- فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة فؤاد شاهين وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993، ص. 72.

البيئة الجديدة من منظور قائم على تنافس النخبتين، نتحدث هنا عن **بيتر فيفر** ونظريته عن "انفصال العسكري عن المدني"، التي تعرف أيضا بنظرية الوكالة (الفرع الأول)، أما الثاني فقد قلل من أخطار الخلافات الطارئة، مؤكدا أن علاقة المدني بالعسكري في البيئة الجديدة موسومة بالتعاون، نتحدث هنا عن **ريبيكا شيف** ونظريتها عن التعاون المدني-العسكري (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نظرية الانفصال (نظرية الوكالة) عند بيتر فيفر

رائد هذا الاتجاه هو الباحث الأمريكي **بيتر فيفر Peter FEaver**، الذي تفاعل بحماس بحثي كبير مع المشاكل التي اعترضت الرئيس بيل كلنتون في تعامله مع ضباط البنتاغون، خلال إشرافه على تنفيذ التدخلات الخارجية للسياسة العسكرية الأمريكية في كل من البوسنة والهرسك في 1996، وفي كوسوفو في 1999، وقبلهما الخرجات الصحفية للجنرال **كولن باول Colin POWELL**، عندما كال النقد للرئيس كلنتون وفريقه الرئاسي في العديد من المناسبات.

كان للأحداث الثلاثة الماضية وقع سيئ على فيفر، الذي عاود إثارة نفس التخوف الذي كان قد أثاره قبله هارولد لاسويل، عندما تساءل عن من يحرس الحراس؟ قاصدا بذلك من يحرس النظام المدني الأمريكي من تراجع خضوع العسكريين لأوامر النخب المدنية؟. للإجابة على هذه الإشكالية صاغ فيفر نظرية الوكالة لضبط العلاقات المدنية-العسكرية في الدول الغربية، التي سيتم تناولها من خلال التطرق لملازمات انتهاك العسكري بالمدني الذي برز على الساحة السياسية الأمريكية (الفقرة الأولى)، ولمضامين النظرية (الفقرة الثانية)، ومناقشتها في بيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: بروز انتهاكات بين العسكريين والمدنيين في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة

تعرضت نظرية التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية عند **هنتغتون وجانويتس** لمجموعة من الانتقادات، التي طالت بناءها النظري المتمسم بالمبالغة في الإغلاء من قيمة الجندي الأمريكي، ومن قيم الليبرالية الغربية، بعدما جعلتهما مصدرا للتحكم المدني بالنخب العسكرية، في تجاهل تام، لدراسة احترافية المؤسسات العسكرية الأخرى غير الغربية، والقيم المدنية لدولها، وهو المعطى الذي سيزكي رجاحة المنتقدين، بعد بروز انتهاكات بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية المدنية في فترة حكم الرئيس بيل كلنتون.

إذا كان **هنتغتون** قد أكد على أن التحكم المدني عنصر ثابت ومطلق في النظام الديمقراطي الأمريكي، وهو أحد أبرز مواصفات مهنية الجندي الأمريكي، فإن هذا الحكم المطلق سيطلاله الشك بعد

الصدمات التي ميزت علاقة إدارة الرئيس بيل كلنتون بضباط البنتاغون¹، وخاصة مع رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال **كولن باول Colin POWELL**، في قضية التدخل العسكري الأمريكي في البوسنة، حيث عارض باول استراتيجية "ارفع واضرب"، التي اقترحها الفريق الرئاسي للرئيس كلنتون، بهدف تأمين القوات البرية للتحالف الغربي على الأرض، عبر عمليات قصف جوي تنفذها القوة الجوية الأمريكية²، وهو نفس الموقف الذي تبناه خلفه في المنصب الجنرال **جون شاليكاشفيلي John SHALIKASHVILI**. والأخطر من ذلك أن البنتاغون لم يعارض فقط فكرة الفريق الرئاسي فقط بل امتنع أيضا عن المشاركة في البحث عن استراتيجية بديلة للتدخل، وخرج بعض قادته لانتقاد الفريق الرئاسي بشكل علني أمام وسائل الإعلام، فصرح الجنرال **شاليكاشفيلي** علانية بأن فكرة الفريق الرئاسي فكرة حمقاء، لا تصدر إلا عن مدنيين لا يعرفون شيئا عن مدى تعقد التنسيق بين الطيران والقوات البرية³، وهي بالكاد تكون فكرة سياسة خارجية رخيصة⁴.

أثارت هذه الاحتكاكات تخوف الباحثين الأمريكيين المتخصصين في دراسات العلاقات المدنية-العسكرية، خاصة بعد بروز بعض التباين بين القوانين الضابطة لعلاقات المدنيين بالعسكريين، مع بعض العقائد العسكرية المستشرية عند ضباط البنتاغون، فمثلا، فيما يخص الاستخدام المشترك للقوات البرية والبحرية والجوية، صدر مرسوم عن الكونغرس في 1986، يعرف بقانون **كولد ووتر نيكولس Goldwater-Nichols**، وضع هدف التعاون المشترك بين الفروع الثلاثة للقوات المسلحة الأمريكية، في صدارة صنع السياسة العسكرية الأمريكية وتطور عقيدتها، فجعل من رئيس هيئة الأركان المشتركة سلطة قيادة العمليات العسكرية، بدلا من رؤساء الفروع الثلاثة، فأصبح بحكم منصبه القيادي هو المستشار العسكري للرئيس الأمريكي ولمجلس الأمن القومي ولوزير الدفاع⁵.

¹- Etienne DE DURAND, Les relations civilo-militaires Américaines à l'épreuve de l'Irak : Dualisme fonctionnel et désintégration stratégique, *Revue internationale de politique comparée*, vol. 15, no 1 (2008), pp. 98-100.

²- جون ستون، **الاستراتيجية العسكرية: سياسة وأسلوب حرب**، مرجع سابق، ص. 153.

³- المقصود بالقوات البرية في كلام شاليكاشفيلي هي قوات الأمم المتحدة للحماية **United Nations Protection Force (UNPROFOR)** التي شكلتها الأمم المتحدة من تحالف غربي، كأول قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في كرواتيا، وفي البوسنة والهرسك، خلال حروب يوغوسلافيا، تشكلت القوات في فبراير 1992، وانتهت ولايتها في مارس 1995.

⁴- ديفيد هالبرشتام، **حرب في زمن السلم: بوش، كلنتون والجنرالات**، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، 2003، ص.ص. 582-583.

⁵- بيرت تشايمان، **العقيدة العسكرية "ليل مرجعي"**، ترجمة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص.ص. 72-73.

تعارض انكفاء كل من **باول وشاليكالشفيلي** عن تقديم الاستشارة للفريق الرئاسي **الرئيس كلنتون** مع الموقع الوظيفي الجديد الذي أصبح يحتله رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، في مخالفة للقواعد المعيارية للتحكم المدني في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ذلك قد يجد مبرراته في سيادة مجموعة من العقائد العسكرية السارية المفعول داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية، التي تعتبر مرجعا أساسيا لسلوكياتها. وفي هذا الإطار تستلهم بعض مبادئ استخدام القوة العسكرية في مؤسسة البنتاغون من مبادئ **كاسبر وينبرغر Caspar WEINBERGER** التي شارك باول في وضعها في 1984، والتي حددت استعمال القوات العسكرية الأمريكية في العمليات العسكرية في الخارج، حسب المبادئ التالية¹:

- أن يخدم التدخل العسكري بالأساس المصالح الأمريكية، أو مصالح حلفائها.
- إذا قرر المسؤولون السياسيون الأمريكيون استخدام هذه القوات العسكرية في الخارج، فإن ذلك يجب أن يتم من أجل تحقيق الانتصار في الحرب.
- إذا قرر المسؤولون السياسيون الأمريكيون استخدام هذه القوات العسكرية في الخارج، فيجب تحديد الأهداف السياسية والعسكرية بشكل واضح.
- تقديرات الأهداف وحجم القوات المتدخلة تخضع لتقويم دوري.
- قبل تدخل القوات العسكرية في الخارج، يجب التأكد من دعم المجتمع الأمريكي، وممثليه في الكونغرس لهذا التدخل.
- اللجوء إلى التدخل الخارجي بالقوات المسلحة يجب أن يكون هو آخر الحلول.

إن الخلاف بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة في عهد الرئيس كلنتون، كشف عن عدم تكيف العلاقات المدنية-العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية مع البيئة الجديدة للنظام الدولي، بما تفرضه من ضرورة التساكن بين العقائد العسكرية ومتطلبات السياسة الخارجية الأمريكية²، حيث اعتبر إبداء العسكريين لأراء تخص عمليات عسكرية جارية، بدعوى السعي لتحقيق الانتصار في الحرب ومعارضة موقف السياسيين الداعي إلى انتهاج تدخلات سريعة بالسلاح الجوي لتأمين الحماية على

¹ - Pascal VENNESSON, Les États-Unis et l'Europe face à la guerre : Perceptions et divergences dans l'emploi de la force armée, *Etudes internationales*, vol. 36, no 4 (2005), pp. 538-539.

² - جوزيف هينروتين وآخرون، حرب واستراتيجية: نهج ومفاهيم (الجزء الأول)، مجلة عالم المعرفة، العدد 472، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2019، ص. 71.

الأرض، بمثابة تدخل للعسكريين في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية¹، قوبل بالرفض والتحذير من عدد كبير من الباحثين المختصين في دراسات العلاقا المدنية-العسكرية، نخص بالذكر منهم، كلا من **بيتر فيفر Peter FEAVER** و**راسيل ويغلي Russell WEIGLEY**، اللذين أثارا من جديد جدوى نظرية التحكم المدني في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد نهاية الحرب الباردة، وحيث إننا سنعرض موقف الأول بتدقيق شديد لاحقا، فإننا سنكتفي هنا بعرض موقف الثاني مختصرا.

اعتبر **راسيل ويغلي** أن موقف كولن باول بعدم التدخل عسكريا في البوسنة في مواجهة الرئيس كلينتون، بأنه موقف سياسي أكثر منه عسكري **يفند نظرية التحكم المدني** التي بموجبها السياسي يقرر والعسكري ينفذ، مشيرا إلى أن العلاقات المدنية-العسكرية في النظام السياسي الأمريكي قد شئت تدهورا بعد نهاية الحرب الباردة²، داعيا إلى مراجعة مبدأ المهنية العسكرية حتى يتلاءم مع المعطيات الجديدة، وأهمها، النظر إلى الحرب كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية³.

لا شك أن الاحتكاكات التي وقعت بين **الرئيس كلينتون** وضباط البنتاغون، كان لها وقع كبير على الباحثين المهتمين بدراسة العلاقات المدنية-العسكرية، الذين نقبوا من جديد في مكامن قصور نظرية التحكم المدني، بعدما أعادوا تمحيص الجوانب المتعلقة بـ"مبدأ الاحترافية العسكرية" دونما التشكيك في احترافية الضابط الأمريكي. لكنهم أصرروا على أن عدم قبول الضابط للفوقية المدنية، أو بالأحرى تلكؤه في القبول بها، يستوجب ضرورة إخضاع علاقة المدني بالعسكري لإعادة النظر، **فالتلكؤ قد يكون مصدره المهنية العسكرية نفسها، التي أنتجت الغرور عند الضابط واستصغاره للمدني**، وقد يكون مصدره التردد في اتخاذ قرارات السياسة العسكرية عند السياسيين، خاصة أن مصدر المشكل تعلق بقرار عسكري استراتيجي.

تأخر الرئيس كلنتون كثيرا في تقرير استراتيجية التدخل العسكري في البوسنة بسبب تلكؤ ضباط البنتاغون في بيئة دولية جديدة هو قائدها، ثم تجدد صدامه مرة ثانية مع أحد هؤلاء الضباط، وتحديدا الجنرال **ويسلي كلارك Wesley CLARK**، القائد الأعلى للحلفاء في أوروبا خلال التدخل في كوسوفو، حين أصر الجنرال على استخدام القوة العسكرية، بطرق أشد فعالية لتضييق الخناق على الجيش الصربي، وإحراز تقدم عسكري، في حين أصر الرئيس كلنتون على تقييد العملية البرية، وتأخيرها حتى لا تتعرض

¹- Etienne DE DURAND, Les relations civilo-militaires Américaines à l'épreuve de l'Irak : Dualisme fonctionnel et désintégration stratégique, Op. Cit, p. 99.

²- Peter FEAVER et Lindsay COHN, Armées-Société : Quelle fossé aux Etats-Unis, **Les Champs de Mars**, no 11(2002), p. 333.

³- Pascal VENNESSON, Les États-Unis et l'Europe face à la guerre : Perceptions et divergences dans l'emploi de la force armée, Op.Cit, pp. 543-544.

قوات التحالف للخطر، الأمر الذي رفضه الجنرال كلارك، بشكل علني خلال اللقاءات الدبلوماسية التي جمعت سياسي قوات التحالف¹، الأمر الذي بدا معه، وكأن النظام السياسي والاجتماعي الأمريكي بدأ يفقد أحد أهم أسسه المدنية، وأن المعادلة الضابطة لثنائية العلاقات المدنية-العسكرية وفق تحكم النخبة الأولى في الثانية، بدأت تتأرجح لصالح تحكم النخبة الثانية في الأولى، على غرار ما هو حاصل في الدول النامية، التي تقبع معظمها تحت سيطرة نظم سلطوية عسكرية، الأمر الذي حدا بباحث متخصص في دراسات العلاقات المدنية-العسكرية مثل بيتر فيفر إلى تقديم نظرية الوكالة لتحقيق مبدأ التحكم المدني بالعسكري في البيئة الجديدة، مع اختلاف مضامينها مع نظرية التحكم المدني الكلاسيكية.

الفقرة الثانية: مضامين نظرية الوكالة

صاغ **بيتر فيفر** نظرية الوكالة في سياق انتقاده لنظرية التحكم المدني عند كل من هنتغتون وجانويتس، عندما اعتبر أنها لا تجيب على التحدي الذي يواجه المجتمع الأمريكي على مستوى التحولات التي عرفت العلاقات المدنية-العسكرية بعد نهاية الحرب الباردة، منطلقا من صعوبة تنسيق وظيفة السياسي مع وظيفة العسكري لخدمة المجتمع، فاعتبر أن الظروف السياسية والاجتماعية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية تقتضي ضرورة التوفيق بين وجود جيش بطاقات وإمكانات كافية، وفي نفس الوقت لا يعمل إلا حسب أوامر السلطة المدنية². بعبارة أخرى، حسم **فيفر** الجدل بين ضرورة أن يكون المجتمع في نفس الوقت محميا بالقوات المسلحة ومحميا من هذه القوات، وهو ما اعتقد أنه قابل للتحقق باعتماد نظرية الوكالة.

وضع **بيتر فيفر** شبكة تحليلية لنظرية الوكالة في مقال وكتاب، صدرا له في العام 1996، صدر المقال تحت عنوان : **إشكالية المدني والعسكري: هنتغتون، جانويتس، وسؤال التحكم المدني** *The Civil-Military Problematique : Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control.* والكتاب تحت عنوان: التفويض، المراقبة، والتحكم المدني في العسكري: **نظرية الوكالة والعلاقات المدنية-العسكرية في أمريكا** *Delegation, Monitoring, and Civilian Control of the Military : Agency Theory and American Civil-Military Relations.*

¹- جوزيف سويتز وأخرون، *إدارة المؤسسات العسكرية: النظرية والتطبيق*، مرجع سابق، ص. 60.

²-Hari BUCUR-MARCU et autres, *Introduction à la gestion de défense*, Centre pour le Contrôle Démocratique des Forces Armées – Genève (DCAF), Genève, 2013, p. 29.

أعاد **فيفر** تشخيص نظرية التحكم المدني الكلاسيكية، في سياق بحثه عن تفسير لسلوك بعض ضباط البنتاغون تجاه الفريق الرئاسي للرئيس كلنتون، الذي تميز برفض رأي الفريق الرئاسي تارة، والإحجام عن تقديم استشارات عسكرية له تارة أخرى، فانصب اهتمامه على دراسة الموقف الأمثل الذي يمكن للسياسيين من خلاله مواجهة سلوك عدم الطاعة الصادر عن العسكريين، فأكد أن النخب السياسية في إطار تعاملها مع المؤسسة العسكرية **تجد نفسها أمام تحدي ضمان تنفيذ المؤسسة العسكرية لمهامها تحت إرادة المؤسسات المدنية، خصوصا وأن العميل يمتلك قوة السلاح، الأمر الذي قد يقوده لفرض مشيئته أكثر من الانصياع لإرادة السياسي المقتد لهذه القوة**، فاهتم بالبحث عن البدائل الممكنة لجعل العسكري فعال في أداء مهامه، لكن في حدودها الضيقة، وهي الحدود التي يسطرها السياسي¹.

وظف **فيفر** مبدأ الاستقلالية العسكرية عند **هنتغتون**، ليرز من خلالها وجود فواصل واضحة المعالم بين المجال السياسي، المؤهل شعبيا لوضع برامج عمل كل قطاع بيروقراطي حكومي على حدة، وأن مجموع هذه البرامج يشكل المشروع الحكومي أو الرئاسي الذي حاز المشروعية الشعبية للسلطة، في حين أن المجال العسكري، يبقى قطاعا حكوميا لا يميزه عن بقية القطاعات الأخرى سوى حيازة السلاح، وهي الحيازة التي تؤهل صاحبها لاختراق المجال السياسي للتقرير أو التأثير فيه، أو لرفض قراراته وتوجيهاته.

عرّف **فيفر** العلاقة بين المدنيين العسكريين بأنها تفاعل استراتيجي لتفويض السلطة²، يجري في ترتيب هرمي³، ولضبط هذا التفاعل تجاوز أدوات التحليل السياسي لصوغ نظرية بديلة للتحكم المدني، **وانفتح على العلوم الاقتصادية وخاصة علم الاقتصاد الجزئي، فيما يتعلق بشروط تحسين المردودية الإنتاجية للعامل ضمن التزامات مهنية مفروضة على العامل والمشغل في نفس الوقت**، على أساس تحديد العوامل التي يمكن الاستناد عليها لتحسين إنتاجية العامل، وجعله أكثر انضباطا لاستراتيجية صاحب المقولة وأهدافه الإنتاجية، في مقابل التحفيزات المادية والمهنية التي يوفرها صاحب العمل، من هذا المنطلق حاول **فيفر** التركيز على طبيعة العلاقة التي تربط بين النخب المدنية والنخب العسكرية، مقرا أنها علاقة وظيفية مماثلة للعلاقة التي تربط بين المشغل أي صاحب العمل، الذي اعتبره فيفر "الموكل"، والعامل أو الموظف الذي أطلق عليه اسم "الوكيل" أو "العميل"⁴.

¹- Peter FEAVER, The Civil-Military Problematique : Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control, *Armed Forces and Society*, vol. 23, no 2 (1996), p. 149.

²- Ibid, p. 64.

³- حمدي عبد الرحمن وآخرون، *الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا*، مرجع سابق، ص. 35.

⁴- Peter Feaver, *Armed Servants : Agency, Oversight, and Civil-Military Relations*, Op.Cit, pp. 59-60.

جوهر العلاقة بين الموكل والوكيل يتمثل في انتداب الموكل للوكيل لأداء مهمة معينة مقابل أجر معلوم، ويكون التحدي هو ضمان أن يؤدي الموظف عمله على أفضل وجه، من خلال حزمة من التحفيزات المقدمة له لتحسين مردوديته الإنتاجية، من هذا المنطلق حاول **فيهر** دراسة العلاقة القائمة بين النخب المدنية والنخب العسكرية، فلاحظ أن هذه العلاقة تركز على درجتين من التوكيل:

1 - يوكل الشعب السلطة السياسية لنخب سياسية منتخبة لإدارة شؤون البلاد.

2- تؤكل السلطة السياسية المنتخبة المؤسسات العسكرية والأمنية وظائف حفظ الأمن¹.

درس **فيهر** هذين المستويين من التوكيل اعتماداً على نمط التفاعلات القائمة بين النخب المدنية والنخب العسكرية، من منظور مؤسسي يعتمد الترتيب الهرمي لتدرج السلطة، بحيث تحتل النخبة المدنية قمة الهرم وترتب المؤسسة العسكرية في مرتبة أقل منها، حسب ما سماه فيهر بـ "الفوقية المدنية"²، مع ما يكتنف هذا الترتيب من **عوائق تواصلية بين النخبتين، ترتبط أساساً بإشكالية السرية في المؤسسات العسكرية والأمنية**، كمعطى موضوعي قد يعيق خضوع المؤسسة العسكرية للنخب المدنية. أما القضية الجوهرية لعلاقة المدني بالعسكري عند **فيهر** فتعلقت بتحديد مستويات خضوع المؤسسة العسكرية للنخب المدنية، هل هو خضوع مطلق مستمد من الترتيب الهرمي لأطراف الوكالة؟، وبالتالي يتحقق التحكم المدني في المؤسسة العسكرية فقط من خلال هذا المعطى؟. أم أن العائق التواصلية بين أطراف الوكالة المتمثل في طغيان السرية المعلوماتية عند النخب العسكرية يؤدي إلى ترنح هذه الأخيرة عن تنفيذ الأوامر المدنية ذات الصبغة السياسية؟

للإجابة عن كل هذه الإشكاليات، قام **فيهر** بتحليل العلاقات المدنية-العسكرية حسب وحدتين أساسيتين، وحدة مصغرة ترتبط بالأنماط التفاعلية بين النخبتين بالاعتماد على الخصائص الداخلية للدولة، وهي خصائص مؤسسية صرفة، ووحدة أشمل تدرج العوامل الخارجية، وتربطها بالوحدة المصغرة لتكوين ما يسميه بهيكلية التحكم المدني³.

فيما يتعلق بالوحدة المصغرة للتحليل التي مثّلها فيهر في المكون الخارجي للعلاقات المدنية-العسكرية، أي في التهديدات الخارجية، فانطلق من مجموعة من الوسائل المستخلصة من نظرية

¹ - عبد الوهاب الأفندي، بين عسكرة السياسة وتمدين الجيش: نحو إطار نظري لمعالجة "إشكالية الدولة المتخندقة"، مرجع سابق، ص ص. 140-139.

² - Jean JOANA et Marc SMYRL, Civils et militaires en démocratie, Op.Cit, p. 10.

³ - Peter FEAVER, The Civil-Military Problematique : Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control, Op.Cit, p. 408-420.

التحكم المدني عند كل من *هنتغتون وجانويتس*، أهمها الحوافز المخولة للمؤسسة العسكرية، كالميزانيات ونظام الترقيات واستقلالية المهنة العسكرية، إلا أنه أكد على ضرورة إشراف النخب المدنية على هذه الحوافز بشكل مؤسسي، حتى تخول حق تقييم الميزانية ونظام الترقي، والإشراف عليهما بشكل مباشر¹.

النقطة المثيرة للاهتمام في نظرية *فيهر*، تتعلق بطرق ووسائل العقاب المتاحة أمام النخب المدنية، لمعاقبة المؤسسة العسكرية في حالة عدم انصياعها للأوامر المدنية، إما عصياناً أو تقصيراً في التنفيذ، وهل بالإمكان إقرار هذا العقاب وتنفيذه مدنياً؟، في هذا الإطار أكد أن للتحكم المدني تكلفة سياسية واجتماعية، تفرض على النخب المدنية المجازفة بفرض عقوبات وغرامات على العسكري، إذا ما واجهت تقصيراً أو عصياناً من طرفه في تنفيذ أوامر السلطة التنفيذية، على اعتبار أن مصدر التفويض هنا هو المجتمع، الذي فوض للسلطة التنفيذية صيانة أمنه واستقراره، فوكلت هذه الأخيرة للمؤسسة العسكرية وظيفية تحقيق الأمن والاستقرار، حسب توجيهات محددة، تتخذ شكل أوامر وتوجيهات مدنية للنخب العسكرية، حسب ما تقتضيه الظروف الأمنية، وأن أي إخلال بهذه الأوامر يعتبر إخلالاً بشروط الوكالة المحددة سلفاً بين الطرفين، ما يحتم على الطرف المتضرر، أي النخب المدنية *معاقبة وتغريم المؤسسة العسكرية، حسب ما تقدره من عقوبات وغرامات ملائمة لحجم العصيان أو التقصير*، لأن النخب المدنية بدورها ستخضع للمحاسبة والمساءلة أمام المجتمع عن هذا العصيان أو التقصير²، لهذا لا يحق للعسكريين عصيان أوامر المدنيين، حتى ولو اختلفوا معها³.

فيما يتعلق بالوحدة الثانية لتحليل العلاقات المدنية العسكرية عند *فيهر*، أي الوحدة الأشمل، فهي تستجمع كل معطيات الوحدة المصغرة المشار إليها من قبل، مع العوامل الخارجية لتشكل ما يسميه هيكلية العلاقات المدنية-العسكرية، على أن للعوامل الخارجية دوراً مؤثراً في هذه العلاقات، فيؤكد أنه في حالة تعرض الأمن القومي للدولة لتهديد خارجي، يتقلص حجم ومستوى العقاب والتغريم الذي قد يفرض على المؤسسة العسكرية، كما أن استحضار العوامل الخارجية قد يكون في مصلحة المؤسسة العسكرية، التي تفسر عصيان الأوامر المدنية، أو التقصير في تنفيذها، بترجيح قراءتها لحجم التهديدات الخارجية التي يتعرض لها الأمن القومي للدولة، وأن الأمر المدني غير المطاع متسم بضعف النخب المدنية في قراءة حجم التهديد الخارجي لضعف تكوينها العسكري⁴.

¹- Peter FEAVER et Lindsay COHN, Armée-Société : Quelle fossé aux Etats-Unis ?, Op.Cit, pp. 334-335.

²- Peter FEAVER, The Civil-Military Problematique : Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control, Op.Cit, p. 153-154.

³- زولتان باراني، *الجندى والدولة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين*، مرجع سابق، ص. 51.

⁴- نارسيس سيررا، *الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة*، مرجع سابق، ص. 298.

إن تشابك العوامل الداخلية بالعوامل الخارجية في نظرية فيفر، تؤهل النخب المدنية للتنبؤ مستقبلا برود أفعال المؤسسة العسكرية، تجاه الأوامر المدنية الموجهة إليها، وبالتالي توقع العقاب في حالة عدم الإذعان، وتباعد الهوة بين ما يطلبه المدنيون من العسكريين ومع ما يرغب العسكريون في عمله، وخلاصته أن أزمة التحكم المدني تتميز بتزامن موقف التحكم المدني مع موقف آخر قوامه ازدياد عدم التنفيذ العسكري من طرف النخب العسكرية¹، لهذا طرح فيفر مبدأ التحكم المدني الحيوي بديلا لنظرية التحكم المدني.

الفقرة الثالثة : مناقشة النظرية

جسد تفاعل فيفر السريع مع قضية تحرش ضباط البنتاغون بالسياسيين في اللحظات الأولى لانتشاء الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق انتصارها التاريخي على الاتحاد السوفييتي، وإعلانها عن بداية نظام دولي جديد، شرعن استعمال القوة العسكرية لحماية المدنيين، والوقف الفوري لانتهاكات حقوق الإنسان في دولة أخرى²، الذي يعرف بـ "مبدأ التدخل الإنساني"، الذي احتوى أيضا "مبدأ التدخل الديمقراطي"، بعد صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "أجندة لأجل السلام" في 1992، وتأكيد الأمين العام في 1993، بأن الديمقراطية حلم عالمي، والصلة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان يجب أن تصبح جزءا من القانون النافذ، وأنه في حالة فشل الدول في الدفاع عن ديمقراطيتها داخليا، فعلى الأمم المتحدة واجب أخلاقي للتدخل وتعويض النقص الذي تحدثه الأنظمة غير الديمقراطية³.

وحيث إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقف وراء كل هذه التطورات السياسية والقانونية، فإن جيشها كان المعني الأول **بالتدخل العسكري في عمليات الأمم المتحدة للتدخل الإنساني**، وللتدخلات الرامية إلى حماية الديمقراطية أو فرضها، وهي تدخلات لم يكن هدفها الأساسي دائما كسب الحرب كما يفهمها الضباط الأمريكيون، بل كان الهدف منها في كثير من المرات تأمين الحماية للمدنيين، أو إنهاء الخصم لإرغامه على الدخول في مفاوضات لحل الأزمة، كما وصف الرئيس كلنتون أهداف التدخل العسكري الأمريكي في يوغوسلافيا، بأنه قصف عسكري لحماية المصالح الأمريكية ولصيانة السلام العالمي⁴.

¹ - المرجع نفسه.

² - منصور أبو همود الشيباني، **الديمقراطية في القانون الدولي بين المشروعية والقوة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص. 101.

³ - المرجع نفسه، ص. 130.

⁴ - بلال علي النصور ورضوان محمد المجالي، **الوجيز في القانون الدولي الإنساني ما بين الاعتبارات القانونية والسياسية جوانب نظرية وتطبيقية: دراسة بعض النماذج الدولية المعاصرة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص. 234.

لتجاوز الخلافات التي طرأت على العلاقات بين النخبتين المدنية والعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لم تعد نظرية التحكم المدني الكلاسيكية قادرة على استيعابها وتفسيرها، ما سترتب عنه من اتساع الفجوات بين النخبتين المدنية والعسكرية، تكون لها تداعيات على استقرار السلطة السياسية، وتقوض مبادئ الديمقراطية. اهتدى **فيهر** إلى طرح مفهوم جديد للتحكم المدني أطلق عليه اسم "**التحكم الحيوي**" **Assertive control**، الذي يقوم على تحديد مجالات التداخل بين التحكم المدني والمهنية العسكرية، من خلال الوقوف على القضايا التي غالبا ما تثير أزمات وخلافات بين المدنيين والعسكريين¹،

يؤكد **فيهر** أن الموضوعات الخلافية التي سعت نظريات التحكم المدني الكلاسيكية إلى تجاوزها، كانت محصورة في حجم الميزانية العسكرية، وعدد القوات وتركيباتها، وطبيعة التجنيد، غير أن التطورات السياسية والعسكرية اللاحقة لما بعد نهاية الحرب الباردة شهدت اتساع القضايا الخلافية بين النخبتين، لتصل إلى القضايا المتعلقة بشروط تحقيق **تحكم مدني عملياتي**، أي **على العمليات العسكرية في طور إنجازها**، من حيث أهدافها العسكرية، والقيود المدنية المفروضة على حجم القوة العسكرية المستخدمة ونوعها².

ففي اعتقاد **فيهر** أن هذا الجيل الثاني من القضايا الخلافية، هو العنصر المحدد الفعلي للتحكم المدني في المؤسسة العسكرية، لأن أي **استفراد عسكري في تحديد حجم القوة المستخدمة**، ونوعها وأهدافها العسكرية بعيدا عن الرقابة المدنية، سيؤدي إلى تضخيم المهنة العسكرية، لتنفلت من حيز مهم من الرقابة المدنية، لهذا اقترح فيهر تدخل النخب العسكرية (الموكل) في بعض المهمات المتعلقة باستراتيجية التدخل العسكري، كالتخطيط وإجراء العمليات العسكرية فقط³.

تفاعلا مع ذلك، حث **فيهر** على ضرورة مراجعة مبدأ الاستقلالية العسكرية، حسب المفهوم الذي ستحدده النخب المدنية للمبدأ، ففي حالة انكفاء المؤسسة العسكرية عن تقديم بدائل عسكرية للتدخل العسكري، مثل حالة البوسنة يعدّ تقصيرا عسكريا في تنفيذ القرار المدني، يثبت أن استماتة المؤسسة العسكرية في تحصين استقلاليتها تجاه التحكم المدني في المسائل المتعلقة بالتدخل العسكري قد حولها إلى جماعة ضغط، خاصة عندما لجأت إلى تصريح قرارها الرافض للمقترح المدني علانية أمام الصحافة،

¹ - Peter Feaver, *Armed Servants : Agency, Oversight, and Civil-Military Relations*, Op.Cit, p. 220.

² - Ibid, p.418

³ - جوزيف هينروتين وآخرون، حرب واستراتيجية: نهج ومفاهيم (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص. 73.

بتصريحات صادرة عن قادتها العسكريين (الجنرال كولن باول والجنرال شاليكاشفيلي)، مستغلة دعم بعض النخب المدنية من السلطة التشريعية لمواقفها المتعارضة مع موقف الإدارة المدنية¹.

لهذا اقترح **فيفر** تقليص مبدأ استقلالية المؤسسة العسكرية حسب ما تحدده النخب المدنية، وحصر المهنية العسكرية في التنفيذ السليم لقرارات النخب المدنية، التي يجب أن توسع من رقابتها على المؤسسة العسكرية لتشمل العمليات العسكرية²، من حيث تحديد طبيعتها، وحجم القوات المستخدمة فيها، والأهداف التي يجب أن تحققها، لأن المؤسسة العسكرية موكلة للتدخل العسكري حسب الشروط والأهداف التي حددها صاحب الوكالة الذي هو المؤسسة المدنية، فحسب **فيفر** العسكري يقيم حجم المجازفة والمدني يحكم عليه³.

انتقد **فيفر** في تأكيده على أحقية التقدير المدني في ترجيح الاختيار الناجح من باقي الاختيارات الموضوعة للتدخل الخارجي بالقوة العسكرية، لأنه تجاهل موقفين متأصلين في عقلية التجمع العسكري الأمريكي: أولهما رفضه لفكرة التحول لقوة شرطة على غرار ما كان يطلبه **جانويتس**، وثانياً دفاعه عن مجال الاستقلالية في القرار العسكري، وفي هذا الإطار عارض **ريتشارد بيتس** نظرية التحكم المدني الحيوي عند **فيفر**، معتبراً أنه على رأس قائمة الموضوعات التي يقيمها الضباط الأمريكيون ويدافعون عنها باعتبارها من اختصاصاتهم الأصيلة، هي الاستقلالية بالشأن العسكري الداخلي على المستوى العملي والتكتيكي، وكلها أمور تعطيهم الحق في إرسال القوات للمشاركة في عمليات عسكرية من دون تدخل مدني في القرار⁴، وهو نفس الموقف الذي دافعت عن شموليته **ديبورا أفانت Deborah AVANT**، عندما أكدت على قدرة العسكريين على عرقلة الضغوط السياسية، إذا كانت خصائص الأنظمة السياسية تمنحهم استقلالاً حقيقياً، كما هو الحال مع القوات المسلحة الأمريكية، بسبب المنافسة التاريخية بين الرئيس والكونغرس حول الشؤون العسكرية⁵، وهي منافسة لا تلغي مجالات كبرى للتعاون والتوافق بين المدنيين والعسكريين. فكيف يؤسس لهذا التعاون؟ وما هي معالمه الكبرى؟

الفرع الثاني : نظرية التوافق المدني-العسكري عند ريبیکا شيف

سعت **ريبیکا شيف Rebecca SCHIFF** إلى إخراج العلاقات المدنية-العسكرية في الدول الغربية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، من منطق التحكم المدني، الذي أنتج خلافات عديدة بين

¹ - نارسيس سيرا، الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، مرجع سابق، ص. 299.

² - Jean JOANA, *Les armées contemporaines*, Presses de Sciences-PO, Paris, 2012, pp. 71-97.

³ - Peter Feaver, *Armed Servants : Agency, Oversight, and Civil-Military Relations*, Op.Cit, p.153

⁴ - نارسيس سيرا، الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، مرجع سابق، ص. 304.

⁵ - جوزيف هينروتين وآخرون، حرب واستراتيجية: نهج ومفاهيم (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص. 72.

النخب المدنية والعسكرية، تمحورت أسبابها الرئيسة حولتقديرات الطرفين للحدود الفاصلة بين المجال العسكري الصروفوحدود تدخل النخب المدنية فيه، ففي نقط التماس هذه تبرز ملابسات خضوع العسكريين وطاقاتهم للأوامر المدنية.

لتجاوز المشاكل السابقة، تطرح **شيف** نظرية التوافق والتعاون بين النخبتين لبناء علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية تدمج المجتمع في تحديد أشكالها الرئيسية (الفقرة الأولى)، لتتنظم في أربعة قضايا رئيسية ذات ضوابط ثلاثية الأطراف تشكل شبكة التفاعلات التوافقية بين المدنيين والعسكريين التي تقترحها النظرية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مضمون نظرية التوافق المدني-العسكري

طرح **شيف** نظرية التوافق في مقال نشر لها في مجلة القوات المسلحة والمجتمع (Armed Forces and Society) في 1995، تحت عنوان: *مراجعة العلاقات المدنية-العسكرية: نظرية التوافق* *Civil-Military Relations Reconsidered : A Theory of Concordance, Armed Forces and Society*، ولم تطرح إطارها النظري المتكامل إلا في 2009، بين ثنايا مؤلفها: *العسكري والسياسات المحلية: نظرية التوافق في العلاقات المدنية العسكرية : The Military and Domestic Politics : A Concordance Theory of Civil-Military Relations*.

تطرح هذه النظرية مفهوما جديدا لتحليل العلاقات المدنية-العسكرية، يتجاوز حسب صاحبه القصور النظري الذي اعتري نظرية التحكم المدني الكلاسيكية، بشقيها الموضوعي والذاتي، حيث رأت أن **هنتغتون** كان مبالغا في تركيزه على المؤسسة العسكرية لضمان خضوع ضباطها للسلطة المدنية، دون استحضاره للعوامل الثقافية والقيم التي يمتلكها المواطنون تجاه المؤسسة العسكرية، ما أنتج في الأخير إحداث قطيعة وانفصال بين المؤسسة العسكرية وبقية المؤسسات المدنية والاجتماعية¹. في الوقت الذي رأت فيه أن **جانويتس** كان مبالغا بدوره في التأكيد على ضرورة تمدين المؤسسة العسكرية للحيلولة دون تدخلها في الحياة السياسية، باعتباره أداة توجه التدخل العسكري في السياسة نحو خدمة المصالح الكبرى للدولة.

ومنه نتبين أن **شيف** وعلى غرار **فيغر**، قد انطلقت في بناء نظرية التوافق من الانتقادات التي وجهتها إلى نظرية التحكم المدني، لطرح نظرية بديلة لنظرية التحكم المدني الكلاسيكية، ذات خصوصيات قائمة على الفصل بين المؤسسة العسكرية وبقية المؤسسات المدنية والمجتمعية الأخرى،

¹ - Sabine MANNITZ, "The Democratic Soldier" : Comparing Concepts and Practices in Europe, a Centre security development and the rule of law (DCAF), London, 2013, pp. 16-17.

حسب منظور بنائي جديد، يعتمد التعاون بين هذه الأطراف لتحقيق المصالح الكبرى للدولة¹، من خلال تحقيق هدفين أساسيين: أولهما إعادة النظر في المؤسسات والظروف الثقافية التي تحيط بعلاقات الجيش بالنظام السياسي والاجتماعي، باعتبارها مانعا أو معززا للتدخل العسكري في السياسة، وثانيهما أن وجود اتفاق عام بين الشركاء الثلاثة من شأنه أن يعزز نبوءة ضعف تدخل الجيش في الشؤون الداخلية للدولة².

تؤكد شيف أن دراسة العلاقات المدنية-العسكرية يجب أن تنطلق من تحديد أطراف هذه العلاقات، والتي حددتها في ثلاثة أطراف: هي النخب السياسية والمواطنون (المجتمع) والنخب العسكرية، أما مجالات التفاعل بين هذا الثالوث، فقد حصرتها الباحثة في أربعة مؤشرات رئيسية هي: 1- التركيبة الاجتماعية لسلك الضباط 2- عملية صنع القرار السياسي داخل الدولة 3- نمط التجنيد العسكري 4- الطراز العسكري³ بغض النظر عن وجود فواصل مؤسساتية بين المؤسسة العسكرية وباقي الأطراف الأخرى من عدمها، أي أن الباحثة حاولت تجاهل الإطار المؤسسي الذي خيم على معظم الدراسات القبلية في هذا المجال، ليس من باب الإهمال بل من باب اعتقادها بأن توافق الأطراف حول المؤشرات الأربعة قادر على إذابة كل الفواصل المؤسسية بينها بمقتضى الشراكة التي تجمعهم، حيث أكدت على أن المستوى العالي للتكامل بين المؤسسة العسكرية وباقي أجزاء المجتمع يمثل أحد النماذج المقبولة للعلاقات المدنية-العسكرية⁴.

تدمج شيف المعطيات الثقافية الخاصة بالدولة ضمن الظروف الفعلية التي تحدد شكل التوافق بين الشركاء الثلاثة عند تحديد شكل العلاقة القائمة بينهم، الذي يتخذ طابعا انفصاليا يفصل المؤسسة العسكرية عن بقية المؤسسات الأخرى، أو طابعا متكاملا تندمج فيه المؤسسة العسكرية مع باقي المؤسسات المدنية والمجتمعية الأخرى، ومن بين هذه المعطيات الثقافية تستحضر الباحثة التركيب التاريخي للمجتمع، وتنوعه العرقي والديني، وكل القضايا الأخرى المؤثرة في ثقافته، باعتبارها قيما ورموزا تتجاوز رؤية الدولة لدور المؤسسة العسكرية، إلى إدراك المؤسسة العسكرية لدورها في الدولة⁵.

إذا كانت جل نظريات العلاقات المدنية العسكرية تؤكد على فوقية المؤسسات السياسية المدنية، وتحكما في المؤسسة العسكرية، فإن نظرية التوافق تتجاوز هذا المنظور الذي تعتبره تقليديا، إلى التأكيد

¹- Léon SAMPANA, La démilitarisation paradoxale du pouvoir politique au Burkina Faso, *Champs de Mars*, no 28(2015), p. 36.

²- العربي العربي، العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية: الحدود والإشكاليات، مرجع سابق، ص. 26.

³- Rebecca SCHIFF, *The Military and Domestic Politics : A Concordance Theory of Civil-Military Relations*, Routledge, New York, 2009, p. 13.

⁴- Rebecca SCHIFF, *Civil-Military Relations Reconsidered : A Theory of Concordance*, *Armed Forces and Society*, vol. 22, no 1(1995), pp. 7-24.

⁵ - حمدي عبد الرحمن وآخرون، *الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا*، مرجع سابق، ص. 37.

على قدرة الشركاء الثلاثة على تجاوز التحكم المدني، بكل ما يثيره من إشكاليات تطبيقية مرتبطة أساسا بالاختصاصات، من خلال أعمال آليات الحوار والتوفيق وتسوية الخلافات، المستندة إلى القيم والأهداف المشتركة بين الشركاء، للوصول إلى اتفاق إيجابي يضمن تعاونهم في المؤشرات الأربعة المحددة سابقا.

أما من حيث الغرض من تجاوز مسألة الفوقية المدنية عند شيف وتسليمها بسلامة أي نمط للعلاقات المدنية-العسكرية سواء كان انفصالا أو اتصالا أو أي نمط آخر، فالمهم عندها هو ضمان عدم تدخل المؤسسة العسكرية في السياسية، بغض النظر عن المستوى الديمقراطي الذي بلغته الدولة، فالصين حسب شيف أصبحت دولة ضابطة للعلاقات المدنية-العسكرية على نحو يضمن الاستقرار، وعدم تدخل النخب العسكرية في السياسة على الرغم من أنها لا تعتبر دولة ديمقراطية¹.

الفقرة الثانية : مناقشة النظرية

إن تمحيص البحث في البناء النظري لنظرية التوافق عند شيف، يبين أن الباحثة قد اعتمدت كثيرا على الأطر النظرية لعلم الاجتماع العسكري لإثبات مساحات الالتقاء بين المدنيين والعسكريين التي تسميها بمجالات التوافق، التي استمدتها بالأساس من تأكيد جانوييتس على عدم انعزال المؤسسة العسكرية عن المجتمع، وأنها جانب متكامل معه ومعتمد عليه²، لهذا يبدو جليا أن مناقشة النظرية يجب أن تنصب على المؤشرات الأربعة للتوافق التي حددت شيف خصائصا كما يلي :

1- التركيبة الاجتماعية لسلك الضباط

ترى شيف أن هذه التركيبة يجب أن تعكس حجم التنوع الثقافي السائد في المجتمع، بما في ذلك التنوع العرقي والديني والخصوصيات العرفية والعادات والتقاليد، وما يخلفه من قيم ومواقف مجتمعية تجاه القضايا الأساسية، ومنها القضايا العسكرية، لهذا يكمن التوافق الأول بين النخب السياسية والنخب العسكرية والمجتمع، حول جعل المؤسسة العسكرية مرآة تعكس تمثيلا متنوعا يشمل كل الأطياف التي يتكون منها المجتمع، على غرار ما هو حاصل في الدول الديمقراطية، التي تعكس فيها التركيبة الاجتماعية لضباط الجيش مختلف الاختلافات والحساسيات الموجودة في الدولة³.

¹- عبد الوهاب الأفندي، بين عسكرة السياسة وتمدين الجيش: نحو إطار نظري لمعالجة "إشكالية الدولة المتخلفة"، مرجع سابق، ص. 140.

²- أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع السياسي: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية، دار التضامن للطباعة، القاهرة، 1980، ص. 95.

³- Albert LEGAULT, Démocratie et transfert de normes : les relations civilo-militaires, Op.Cit, p. 186.

رغم أن شيف لا تعتبر النظر إلى البنية السوسيولوجية للجيش باعتبارها مختبرا اجتماعيا كشرط مسبق لتحقيق التوافق، بحيث تترك للثقافة وسياقات التطور التاريخي الخاص بكل دولة مسؤولية تحديد التركيبة الاجتماعية لضباط المؤسسة العسكرية، إلا أن الباحثة قد استندت في مقاربتها لقضايا الاندماج الاجتماعي داخل البنية الاجتماعية للجيش على أبحاث علم الاجتماع العسكري من جهة، ومن جهة ثانية على نظرية الفوقية العسكرية في الدول النامية عند هنتغتون، خاصة في الشق المتعلق بالبحث في الأصول الاجتماعية لضباط المؤسسة العسكرية، الذين قادوا انقلابات عسكرية في الدول النامية المستقلة، بالتركيز على انتمائهم إلى الطبقة الوسطى¹، ثم كيف مضمون هذا المؤشر مع التحولات السياسية الدولية الجديدة، لتصل إلى نتيجة حاسمة، مفادها قدرة معظم جيوش العالم حاليا على احتواء جميع فئات المجتمع الذي يكونها.

2- عملية صنع القرار السياسي داخل الدولة

في هذا المستوى لا يشمل التوافق شكل النظام السياسي والحكومة، بل يركز على تحديد القنوات الحكومية الساهرة على تحديد احتياجات المؤسسة العسكرية، بما في ذلك الميزانية العسكرية والحاجيات التسلحية والموارد البشرية، التي تحدد غالبا من طرف السلطة التنفيذية حسب الموارد المتوفرة للدولة، وتصبح نافذة بعد التصويت عليها من طرف البرلمان.

يتطلب التوافق في هذه المرحلة إشراك النخب العسكرية في دراسة الحاجيات والميزانية قبل إقرارها والتصويت عليها، مع إطلاعها على الإكراهات المالية التي تواجهها الحكومة، والتي تجعلها غير قادرة على الاستجابة لكل حاجيات المؤسسة العسكرية²، ليدرك الشركاء الثلاثة أن الاستجابة الكلية للحاجيات العسكرية ستكون لها آثار سلبية على قطاعات اجتماعية أخرى، وبالتالي على الخدمات المقدمة للمواطن، بما في ذلك الجندي العسكري باعتباره مواطنا بالأساس³. يلاحظ هنا أيضا أن أفكار شيف تتقاطع حتى مع بعض مبادئ التحكم المدني الموضوعي عند هنتغتون، في الجزء المتعلق بضرورة حرص المؤسسة العسكرية المحترفة على عدم استنزاف الموارد الاقتصادية للمجتمع، عبر المبالغة في تقدير الأخطار الأمنية، الذي يؤمن من خلال الرقابة التنفيذية والبرلمانية على الميزانية العسكرية.

¹ - أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع السياسي: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية، مرجع سابق، ص. 312.

² - حمدي عبد الرحمن وآخرون، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، مرجع سابق، ص. 40.

³ - Sabine MANNITZ, "The Democratic Soldier" : Comparing Concepts and Practices in Europe, Op.Cit, p. 16.

3- نمط التجنيد العسكري

على هذا المستوى، يحدث توافق ثلاثي يحدد آلية اختيار الجنود وضباط المؤسسة العسكرية، أي نمط التجنيد الصالح للمؤسسة العسكرية والمجتمع والدولة، والاختيارات هنا تنحصر إما في نمط التجنيد الإجمالي الذي لا يكون في الغالب موضوع توافق بين الأطراف الثلاثة، لأنه ينبنى على إجبار المواطنين على الانضمام للخدمة العسكرية، بينما يحصل التوافق في الغالب حول نمط التجنيد الاختياري¹، الذي يلعب فيه المجتمع والدولة دورا بارزا، من خلال تنمية إحساس المواطنين بنبل الخدمة العسكرية، وجسامة التضحية المقدمة للمجتمع والدولة عبرها²، ما يعني أن شيف تبنت بشكل غير مباشر الدعوات السياسية والمجتمعية، التي تعالت في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، للقطع مع نمط التجنيد الإجمالي، لكنها لم تعلن موقفها بشكل مباشر، وإنما من خلال ترجيح إمكانية توافق الشركاء الثلاثة على نمط التجنيد الاختياري، ونفي إمكانية التوافق على النمط الإجمالي.

4- الطراز العسكري

المقصود به المظاهر الخارجية للمؤسسة العسكرية، من قبل الزي العسكري الرسمي، وضرورة الالتزام به وتقديره، وكل ما يتعلق بالعوامل النفسية الداخلية المتعلقة بالعقيدة القتالية للمؤسسة العسكرية، وهي عوامل حاسمة في تحديد المظهر الخارجي لأفراد المؤسسة العسكرية ضمن محيطهم الاجتماعي، فكلما تحسنت الروح المعنوية للجنود والضباط وإيمانهم بعقيدتهم القتالية وشرفهم العسكري تقوت فعاليتهم العسكرية، بمعنى آخر يرتبط الطراز العسكري بالعناصر البشرية والثقافية للقوات المسلحة، في ارتباطها بالمظاهر التي يبدو عليها أعضاء القوات المسلحة³.

وبالتالي يكون الطراز العسكري بمثابة أسلوب يتعارف عليه أعضاء المؤسسة العسكرية كأقران مميزين عن غيرهم من النخب والأفراد الآخرين⁴، وعلى هذا المستوى، ترسم الحدود الفاصلة بين المؤسسة العسكرية وباقي المجتمع، وتحدد مجمل العلاقة التي تربط العسكريين بالمواطنين وبالمجال

¹ - العربي العربي، العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية: الحدود والإشكاليات، مرجع سابق، ص. 26.

² - Rebecca SCHIFF, *The Military and Domestic Politics : A Concordance Theory of Civil-Military Relations*, Op.Cit, pp. 32-49.

³ - حمدي عبد الرحمن وآخرون، *الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا*، مرجع سابق، ص. 41.

⁴ - عزمي بشارة، *الجيش والسياسة : إشكاليات نظرية ونماذج عربية*، مرجع سابق، ص. 81-83.

السياسي، حيث يعكس المظهر تلبية مصالح المؤسسة العسكرية من جهة، ومن جهة ثانية، تكريس مدنية الدولة والسياسة¹.

عموما، ركزت **شيف** على ضرورة توسيع تحليل العلاقات المدنية-العسكرية بإدراج المواطنين فيه، بشكل معياري يهدف إلى تقريب القيم والمواقف بين المؤسسة العسكرية والمجتمع، لأن أي تطبيق للعلاقات المدنية-العسكرية في ظل الديمقراطية، يستوجب تقاربا إلى حد ما للقيم التي يعتنقها المواطنون والمحترفون العسكريون، ولو أنها لن تتطابق بشكل كلي، وليس هدفا لها أن يحصل التطابق الكلي **فشييف** وقبلها **فيهر** رأيا أن تعزيز المهنية العسكرية حسب المفهوم الهنتغوني يعزز الشعور بالعزلة عند المجموعة العسكرية، وبالتالي تنامي رغبتها في فرض مواقفها، خاصة وأنها تعتبر نفسها حامية لقيم تفقد وزنها في سياق تطور المجتمع، ومع تنامي هذا الشعور تتنامى فرص التدخل العسكري في السياسة لاستعادة القيم، وهو نفس الموقف الذي دافع عنه **روبرت دال** بتأكيدِه على أن التحكم المدني بالقوات المسلحة قد يواجه خطرا حتى في الدول الديمقراطية، في حالة اتساع الفجوة الاجتماعية والسيكولوجية بين العسكريين المحترفين والمدنيين²، وإذا كان هذا الاحتمال قائما في الدول الديمقراطية التي تجتمع فيها مبادئ التحكم المدني، والتوافق المدني العسكري، فما هي طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في الدول النامية عموما في بيئة ما بعد الحرب الباردة؟ وفي دول الشرق الأوسط على وجه الخصوص؟

المطلب الثاني: التجديد النظري للعلاقات المدنية العسكرية في الدول النامية

اهتم العديد من الباحثين بالأدوار السياسية للعسكريين في الدول النامية فبيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة، سعيا منهم للوقوف على أسباب عسر الانتقال الديمقراطي في هذه الدول، الذي ارتبط في جزء كبير منه بهيمنة النخب العسكرية على مركز السلطة السياسية، وإعاقتها لكل المبادرات المدنية الرامية للتحديث السياسي والتنموي، في تعارض تام مع نظرية الفوقية العسكرية في هذه الدول، التي رأت على امتداد حوالي نصف قرن في النخب العسكرية فاعلا رئيسيا مؤهلا لقيادة مسيرة التحديث السياسي والاقتصادي في هذه الدول، فلم ينتج عن قيادته في الأخير، سوى أنظمة حكم سلطوية قابضة تحت الحكم العسكري المباشر في دول، وحكم عسكري من وراء ستار مدني في دول أخرى.

لقد أعاد فشل الدول النامية في اللحاق بالموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي، النقاش الأكاديمي حول الأدوار السياسية للنخب العسكرية في هذه الدول، بالموازاة مع بروز قوى مدنية في هذه الدول، حاملة

¹- هاني سليمان، **العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص. 30.

²- روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، مرجع سابق، ص. 416.

لمشاريع الحكم المدني الديمقراطي، وساعية إلى توظيف البيئة الدولية الجديدة الدافعة نحو الديمقراطية لصالحها. وبالتالي تعزيز موقفها فيمنافسة النخب المدنية على السلطة السياسية، كما رأت ذلك نظرية التنافس المدني-العسكري في الدول النامية(الفرع الأول)، التي كانت أحد المرجعيات الأساسية التي تفاعلت مع مقتربات أخرى ألهمتجميعها البحث السياسي في الأدوار السياسية للعسكريين في المنطقة العربية، بعد اندلاع موجة الربيع العربي في 2011 (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نظرية التنافس المدني-العسكري لأريل كرواسون وديفيد كوهين

نجح كل من *أريل كرواسون Aurel CROISSANT* و *ديفيد كوهين David KUEHN*، في تقديم نظرية التنافس بين النخبتين المدنية والعسكرية في هذه الدول النامية، في الحقبة التي تلت نهاية الحرب الباردة، عندما اعتبر أن الطابع السياسي العام لهذه الدول، تتجاذه قوتان نخبيتان، الأولى مدنية واقعة تحت السيطرة العسكرية ساعية للانتقال الديمقراطي، والثانية عسكرية محتكرة للسلطة السياسية، ومتشبثة بها.

الطابع العام الذي يحكم العلاقة بين النخبتين، يتميز بالتنافس الدائم حول اكتساب السلطة السياسية، توظف فيه كل نخبة عوامل داخلية وأخرى خارجية، لقلب ميزان القوى لصالحها، ليثمر في بعض الدول مجموعة الإصلاحات السياسية، أهمها توسيع مجال المشاركة السياسية، فيما بقيت دول أخرى تحت وقع تضيق العسكريين لانتقال السلطة إلى النخب المدنية¹، ضمن مسار متسم بسيادة الانقلابات العسكرية، والانقلابات العسكرية المضادة كآلية لانتقال السلطة، لهذا سنتطرق أولا إلى مضامين النظرية(الفقرة الأولى)، على أن نناقشها بعد ذلك مباشرة(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مضامين نظرية التنافس

اهتم كل من أوريل كرواسون Aurel CROISSANT وديفيد كوهين David KUEHN بالبحث في العلاقات المدنية-العسكرية في الدول النامية، فجاء مقالهما المشترك التحكم المدني في الجيش والديمقراطية: منظور مفاهيمي ونظري *Civilian Control of the Military and Democracy : Conceptual and Theoretical Perspective*، الصادر ضمن مؤلف جماعي في 2010، حاملا لنظرية أطرت العلاقات المدنية-العسكرية في الدول التي تعاني من نقص في

¹ - نجاح 17 من دولة إفريقية في إجراء انتخابات مستمرة ومنتظمة، منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، من أصل 30 دولة كانت قد أعلنت دخولها في مراحل انتقالية لتحقيق الانتقال الديمقراطي، انظر: أحمد إمام خشاب، *إعادة اختبار نموذج الانتقال: هل تكفي الانتخابات وحدها لتحقيق التحول الديمقراطي في أفريقيا؟*، مجلس تنمية البحث العلمي الاجتماعي في أفريقيا(CODERSIA)، دكار، 2015، ص. 9.

الديمقراطية، والتي تتميز وضعيتها السياسية بتنافس محتدم على السلطة السياسية بين النخب المدنية والمؤسسة العسكرية، وهو التنافس الذي تحدد نتائجه مسار التحول الديمقراطي في هذه الدول، فشكّلت تفاعلات النخبتين المدنية والعسكرية داخله الموضوع الرئيسي لنظرية التنافس المدني-العسكري، فما هي طبيعة هذا التنافس؟ وما هي تداعياته على مسار الانتقال الديمقراطي في الدول النامية؟

يؤكد الباحثان أنه كلما تعززت السيطرة المدنية على الحياة السياسية إلاوتيسر التحول الديمقراطي، وبالمقابل كلما تعززت سيطرة النخب العسكرية على الحياة السياسية إلا وضعفت فرص التحول الديمقراطي لصالح تعزيز الحكم السلطوي، فالتنافس بين المدنيين والعسكريين يتجاوز وضعية النظام السياسي للدولة حالياً، إلى رسم شكل هذا النظام مستقبلاً¹، لهذا حدد الباحثان خمسة مجالات رئيسية يتجسد فيها التنافس بين النخبتين، وهي متعلقة بتجنيد النخب، ووضع السياسة العامة، والأمن الداخلي، والدفاع الوطني، والتنظيم العسكري²، معتبرين أن النخبة التي تتحكم في هذه المجالات تحدد طبيعة النظام ومستقبل نجاح الانتقال الديمقراطي فيه.

يرى الباحثان أن السيطرة المدنية على المجالات الخمسة والتقرير فيها دون أي تأثير أو ضغط من المؤسسة العسكرية، تتحقق عندما تتمكن النخبة المدنية من الاختيار بحرية في السياسات العمومية، بما في ذلك السياسات ذات الشأن العسكري، بحيث لا تملك المؤسسة العسكرية سلطة اتخاذ القرار خارج المساحات التي حددها لها المدنيون³، هذه السيطرة إن تحققت تسرع مسار الانتقال الديمقراطي، بالمقابل يمكن للمؤسسة العسكرية تفويض هذه السيطرة، من خلال مجموعة من الآليات المؤسسية وغير المؤسسية.

بالنسبة للآليات المؤسسية، وقف الباحثان على حالة تعظيم مكانة المؤسسة العسكرية في دساتير الدول النامية، ما جعل الأخيرة تواجه المدنيين بالحصانة الدستورية التي تحوزها، والتأثير على قراراتهم في المجالات الخمسة، بمبرر تطبيق أحكام الدستور، فعند أي تصادم بين الطرفين، تروج المؤسسة العسكرية لنفسها بكونها المؤسسة الوطنية الحريضة على تطبيق الدستور⁴، أما من حيث الآليات

¹ Aurel CROISSANT and David KUEHN, conceptualising civil-military relations in emerging democracies, *European Political Science (EPS)*, no 10 (2011), p. 139.

² Ibid.

³ - مهند مصطفى، العسكر ودوره في التحول-العسر والتعثر الديمقراطي، ثلاث حالات دراسة، ضمن *الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي*، مرجع سابق، ص. 546.

⁴ Aurel CROISSANT and David KUEHN, conceptualising civil-military relations in emerging democracies, Op.Cit, p. 40.

غير المؤسسية، فتتمثل حسب الباحثين في تهديد العسكريين للنخب المدنية بالتدخل المباشر للضغط على الحكومة، أو حتى في صورة انقلاب عسكري ينهي الحكم المدني¹.

في ظل الوضعية السابقة، يؤكد الباحثان أن النخب المدنية تلجأ إلى مأسسة السيطرة على المؤسسة العسكرية من خلال تطوير مجموعة من الاستراتيجيات، تبدأ بإنشاء تنظيمات شبه عسكرية (مليشيات) للحد من تدخل الضباط العسكريين في النشاطات السياسية، وتنتهي بانتهاج خمس استراتيجيات أخرى، تهدف إلى إبعاد النخب العسكرية عن السلطة السياسية، أولها: إرضاء الضباط العسكريين بامتيازات مالية، في شكل ترقيات، وتحسين الخدمات الاجتماعية التي يستفيدون منها، وثانيها: الرصد والمتابعة للضباط العسكريين من خلال الانفتاح أكثر على جهاز المخابرات لرصد وتتبع نشاط الضباط، وثالثها: تعيين الضباط العسكريين في مناصب القيادة داخل المؤسسة العسكرية اعتماداً على عامل الولاء للنخب المدنية، ورابعها: التنشئة السياسية للعسكريين من خلال تمدين التكوينات والتدريب المقدمة في الثكنات العسكرية، وخامسها: مكافأة الامتثال ومعاقبة عدم الطاعة من بين الضباط العسكريين².

تطرق الباحثان لمجموعة من العوامل الهيكلية التي تحيط بالعلاقات بين المدنيين والعسكريين، وقسمها إلى نوعين: عوامل خارجة عن المؤسسة العسكرية military-exogenous factors، تشمل تحديد طبيعة النظام السابق، وحجم الامتيازات التي كان يوفرها للمؤسسة العسكرية، ومستويات تدخلها في النشاط السياسي، وعوامل داخلية خاصة بالمؤسسة العسكرية military-endogenous factors، تشمل على الخصوص الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية، ومستوى الانضباط المحقق داخله، واحترام التدرج الوظيفي والأقدمية والانصياع للأوامر، ثم التماسك الداخلي للمؤسسة العسكرية والموقف الاقتصادي للمؤسسة العسكرية على مستوى الميزانية العسكرية، والأنشطة الاقتصادية التي تمارسها ضمن ما يعرف بـ"الدور التنموي للجيش في الدول النامية"³.

تؤثر طبيعة العوامل السابقة بشدة في العلاقات المدنية-العسكرية داخل النظام السياسي للدول النامية، لأنها تحدد مقدار الدعم الشعبي الذي يحوزه النظام المدني الحاكم، والتوافق الحاصل داخل النظام السياسي على الديمقراطية والحكم المدني ونشاط المجتمع المدني، وإدراك كل الفاعلين في النظام لحجم التهديد الخارجي والداخلي لأمن الدولة والمجتمع.

¹ - حمدي عبد الرحمن وآخرون، *الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا*، مرجع سابق، ص. 48.

² - Aurel CROISSANT and David KUEHN and others, *Democratization and Civilian Control in Asia*, Palgrave Macmillan, New York, 2013, pp. 21-41, Google Books, accessed on 17/08/2020, at : <https://bit.ly/3e5pwAB>

³ - Aurel CROISSANT and David KUEHN, *Reforming Civil-Military Relations in New Democracies : Democratic Control and Military Effectiveness in Comparative Perspectives*, Springer International Publishing, Cham (Switzerland), 2017, p. 4.

تتحقق السيطرة المدنية على النخب العسكرية عند الباحثين عندما تتمكن النخب المدنية من التقرير في المجالات الخمسة دون مساءلة أو تشكيك من العسكريين، لكن تحقيق هذا النوع من السيطرة في الديمقراطيات الناشئة تتخذ شكل عملية تدريجية ممتدة في الزمن، تتكون من مرحلتين حاسمتين¹:

المرحلة الأولى: تنشغل فيها النخب المدنية بتأمين عدم حدوث انقلابات عسكرية من خلال توظيف استراتيجيات فرض السيطرة المدنية، التي ستمكنها في هذه المرحلة من السيطرة على مجالي تجنيد النخب والسياسة العامة.

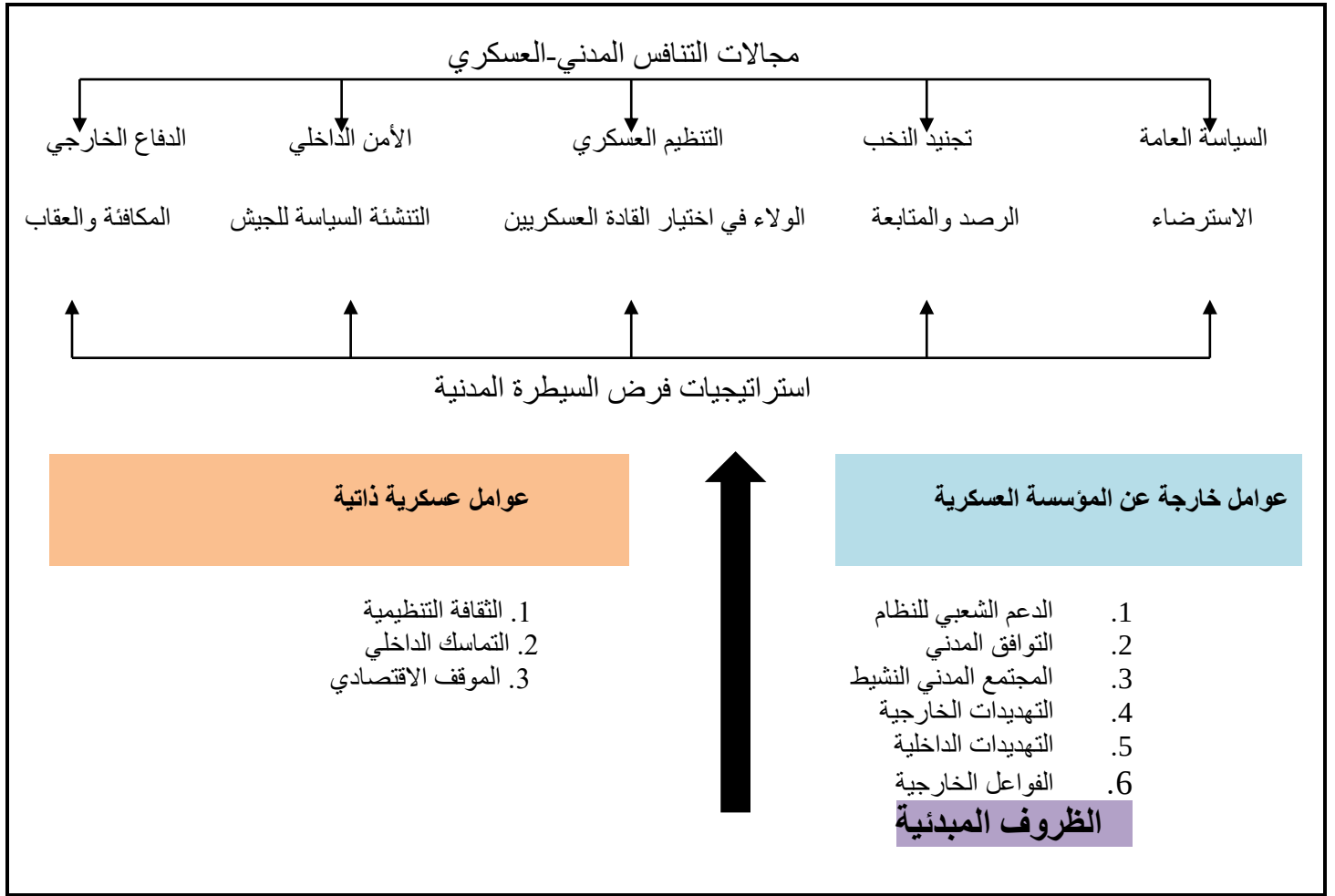
المرحلة الثانية: تشمل توزيع مجالات السيطرة المدنية لتشمل المجالات الثلاثة الباقية، أي الأمن الداخلي، والدفاع الخارجي، والتنظيم العسكري، لكن قبل ذلك، يجب حل مشاكل المرحلة الأولى، وهو ما نعتقد أنه يثير نقاشاً حول التفاعلات المثالية بين العوامل والاستراتيجيات التي حددها الباحثان لبلوغ النخب المدنية مرحلة فرض السيطرة المدنية. فما هي خصائص هذه التفاعلات؟ وكيف توظف فيها استراتيجيات السيطرة المدنية؟

الفقرة الثانية: مناقشة النظرية

انطلاقاً من اعتقاد الباحثين بأن بلوغ مرحلة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، تتم من خلال تفاعل العوامل العسكرية والعوامل الخارجية عن المؤسسة العسكرية حول مجالات التنافس الخمسة، فقد عملنا على وضع خطاطة توضيحية مبسطة للبنية التفاعلية للتنافس المدني-العسكري في الدول النامية وفق الشكل التالي:

¹ - أحمد محسن، *العلاقات المدنية-العسكرية في الديمقراطيات الناشئة*، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، 2018، ص.

شكل 2: عوامل واستراتيجيات فرض السيطرة المدنية حسب نظرية التنافس المدني-العسكري



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التوصيفات الواردة عند أوريل كرواسون ودافيك كوهين

Aurel CROISSANT and David KUEHN and others, Reforming Civil-Military Relations in New Democracies, pp. 1-22

نستنتج من الشكل التوضيحي أعلاه، أن استراتيجية فرض السيطرة المدنية حسب آراء الباحثين، هي فعل سياسي تختص به النخب السياسية، حسب تقديراتها لموقف النخب العسكرية من السياسة، المستمدة من قراءتها السياسية للعوامل الداخلية المرتبطة بالمؤسسة العسكرية، والعوامل الخارجة عن المؤسسة العسكرية، فمثلا، في حالة وجود تهديدات خارجية، يسهل على النخب المدنية التدخل في التنظيم العسكري لهيكليته وتجديد نخبه، تحت ذريعة مواجهة التهديدات الخارجية¹، وهي فرصة لاختيار القادة

¹ - يقدم مايكل داش *Micheal DESCH*، مقتربا دقيقا يتعلق بدور التهديدات الأمنية في استقرار العلاقات المدنية العسكرية، حيث قسم التهديدات الأمنية إلى نوعين، داخلية وخارجية، فاستنتج أن العلاقات المدنية-العسكرية في هذه الدول، تكون مستقرة عندما ترتفع حدة التهديدات الخارجية مقارنة بالتهديدات الداخلية، في مقابل ذلك، تتدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية للدولة، عندما ترتفع حدة التهديدات الداخلية أمام التهديدات الخارجية، انظر:

Albert LEGAULT, Démocratie et transfert de normes : les relations civilo-militaires, Op.Cit, p.p 175-176.

العسكريين الأكثر امتثالاً للنخب المدنية، خاصة وأن التهديدات الأمنية الخارجية غالباً ما تصاحب بدعم شعبي للنظام السياسي.

يصعب على النخب السياسية فرض سيطرتها على المؤسسة العسكرية، في الحالة التي تكون فيها للأخيرة امتدادات في المجال الاقتصادي، خاصة عندما يمتد للنشاطات الاقتصادية المدنية، فتصبح المؤسسة العسكرية منافسة للفاعلين الاقتصاديين المدنيين، فيقوي ذلك من احتمالات تدخل نخبها في المجال السياسي، بدافع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في البداية، ثم يتوسع مع مرور الوقت للتحكم في السياسات الاقتصادية للدولة، ومن خلاله التحكم في السياسات العامة. وفي هذا المسار تتعقد الاختيارات الاستراتيجية الناجحة أمام النخب المدنية، بحيث تشهد العلاقات المدنية-العسكرية تنافساً حقيقياً، **يوجب على النخب المدنية الاتكال على الدعم الشعبي والقوى الخارجية الداعمة للحكم الديمقراطي، وانهاج استراتيجية الاسترضاء،** من خلال تحسين الامتيازات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية، وأهمها الميزانية العسكرية، في مقابل توقيف التوسع الاقتصادي للجيش، وإخضاع قادته للرقابة والمتابعة ومعاينة عدم الممثلين منهم¹.

وحيث إن انتهاج استراتيجيات للسيطرة المدنية في الدول الحديثة العهد بالديمقراطية، شأن داخلي تتجاذبه النخبتين المدنية والعسكرية، يوجه الباحثان النخب المدنية للرهان على العوامل الخارجة عن المؤسسة العسكرية، **وأهمها الاعتماد على الدعم الشعبي للنظام السياسي المدني، والتوافق المدني على مدنية الدولة،** واستغلال المساحات المتاحة أمام المجتمع المدني، وأنشطته السياسية التوعوية والمؤثرة للسيطرة على مجالات السياسات العامة، وتجنيب النخب المدنية الحزبية والتكنوقراطية، لاحتلال المناصب الحساسة في الدولة، والقيام بإصلاحات سياسية تشمل المؤسسة العسكرية، لحصر اختصاصها في تحقيق الأمن الخارجي².

ولتحقيق ما سبق، اعتمد الباحثان على الاستراتيجيات الاسترضائية التي تلجأ إليها النخب المدنية أحياناً لدفع النخب العسكرية للقبول بمدنية الدولة، ورصد وتتبع النشاط السياسي للضباط، ومعاينة كل من تثبت في حقه التطاول على اختصاصات المدنيين، حيث يلاحظ في هذا الإطار، تقليل الباحثين من دور الأدوار الخارجية في دعم الحكم المدني في الدول الحديثة العهد بالديمقراطية، بعدما عمداً إلى ترتيب دعم الفواعل الخارجية في المرتبة الأخيرة ضمن العوامل المساعدة على تحقيق السيطرة المدنية الخارجة عن المؤسسة العسكرية، ولم يتم الاعتماد عليها بشكل كبير في تحليل مسار فرض السيطرة المدنية، مع أن هذا

¹- Aurel CROISSANT and David KUEHN and others, *Democratization and Civilian Control in Asia*, Op.Cit, pp. 45-52.

²- Ibid, pp. 42-56.

العامل كان له دور حاسم في تيسير الانفتاح على الديمقراطية في الدول النامية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، خاصة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في دعم النخب المدنية والضغط على النخب العسكرية للقبول بالحكم المدني في العديد من الدول النامية، وخاصة منها الآسيوية موضوع دراسة الباحثين، وهذا ما نعتقد أنه أحد مواطن القصور الأساسية في النظرية.

عدا عدم إيلاء الدور الخارجي الأهمية التي لعبها في فرض الانفتاح الديمقراطي في الدول النامية الآسيوية، نجح الباحثان في توصيف مستويات الديمقراطية في خمس دول آسيوية اعتمادا على ترجيح قدرة كل من النخب المدنية والنخب العسكرية في صناعة القرار السياسي داخل الدولة حسب ما الشكل التالي:

الشكل 3 : قدرة اتخاذ القرار بين المدنيين والعسكريين في تايلاند، الفلبين، إندونيسيا، تايوان، كوريا الجنوبية

في دراسة منشورة عام 2012.

تايلاند	الفلبين	أندونيسيا	تايوان	كوريا الجنوبية	
					تجنيد النخب
					السياسة العامة
					الأمن الداخلي
					الدفاع الخارجي
					التنظيم العسكري
لوحة المفاتيح:  العسكريون يسيطرون على صناعة القرار.  وجود حدود أمام المدنيين في صناعة القرار.  سيطرة المدنيين على صناعة القرار.					

المصدر: أحمد محسن، العلاقات المدنية-العسكرية في الديمقراطيات الناشئة، ص. 10.

إن ترجيح الباحثين لسيطرة المدنيين على صناعة القرار السياسي في كوريا الجنوبية وتايوان، اللتين تؤكد جل مؤشرات قياس الديمقراطية أنهما نجحتا في الانتقال الديمقراطي بفضل الدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي¹، فيما لا زال التنافس المدني-العسكري لم يحسم في أندونيسيا التي لم يحسم بعد فيها المدنيون سيطرتهم الكاملة على القرارات المتعلقة بتنظيم المؤسسة العسكرية ذاتها، وبالأمن الداخلي، والدفاع الخارجي، رغم نجاح الدولة في إقرار الانتقال الديمقراطي في 1998، وهو ما تنبه له أيضا **زولتان باراني** في تناوله للنواقص التي لا تزال تواجه السيطرة المدنية، والتي حددها في بقاء قائد القوات المسلحة مسؤولا أمام الرئيس مباشرة، لا أمام وزير الدفاع، واستمرار مشاركة القوات المسلحة الوطنية الأندونيسية في الاقتصاد الوطني، وكذلك احتفاظ شريحة عليا من الضباط بدور مهيم في صوغ سياسة الدفاع الوطني²، فيما يبقى الانتقال الديمقراطي في الفلبين محفوا بالمخاطر نتيجة ترشح الجيش بين دعم الانتقال الديمقراطي تارة، واستمراره في منافسة النخب المدنية على السلطة تارة أخرى³.

لعل الأمر المثير في نظرية **كرواسون وكوهين** هو تحذيرهما من هشاشة الانتقال الديمقراطي في تايلاند، بسبب ضعف السيطرة المدنية فيها، حيث لاحظا أن الجيش مازال يحتفظ بسيطرته على الأمن الداخلي، والدفاع الخارجي، والتنظيم العسكري، فستتان بعد ذلك كانتا كافيتين لإثبات نبوءة الباحثين، حيث وقع انقلاب عسكري مدعوم من الملك على الحكومة المدنية في 2014، قضى على الانتقال الديمقراطي في هذا البلد، وأدخله في مسلسل طويل من السخط المدني على سيطرة الملك والجيش على السلطة، كان آخرها اندلاع احتجاجات حاشدة في العاصمة بانكوك في شتبر 2020، مطالبة بإصلاح النظام الملكي وإبعاد الجيش عن السياسة، وعودة المسار الديمقراطي⁴.

إن الطابع التنافسي الذي يخيم على العلاقات المدنية-العسكرية في الدول النامية منذ نهاية الحرب الباردة، طال فقط الدول التي دخلت مسار الانتقال الديمقراطي في هذه الحقبة، وكانت معظمها من الدول الآسيوية، بينما بقيت معظم الدول الإفريقية والعربية قابعة تحت سيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة، باستثناءات محدودة جدا، تمثلت عربيا في اندلاع الحراك الشعبي العربي في 2011، الذي طمح إلى

¹ - يان تيوريل، **محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغيير أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)**، ترجمة خليل الحاج صالح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص. 91.

² - زولتان باراني، **الجندى والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين**، مرجع سابق، ص. 317.

³ - عبد الفتاح ماضي، **الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة**، مرجع سابق، ص. 84.

⁴ - Sophie BOISSEAU DU ROCHER, **Manifestations en Thaïlande : La jeunesse face au système, Lettre du Centre Asie**, Institut français des relations internationales, no 85 (2020), p. 1.

اللاحق بالدول المنتقلة إلى الديمقراطية، بعد النجاح في التخلص من النظم السياسية السلطوية، التي كان الجيش أحد دعائم حفاظها على السلطة، ما جعل البحث السياسي الذي انصب على دراسة الحراك العربي ينكب في جزء كبير منه على دراسة العلاقات المدنية-العسكرية في هذه الدول. فما هي المتحركات والضوابط النازمة لعلاقة المدني بالعسكري في العالم العربي؟

الفرع الثاني: مقاربات العلاقات المدنية العسكرية في الدول العربية

واكب اندلاع ثورات الربيع العربي في 2011، توجيه اهتمام الباحثين المختصين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع السياسي، وغيرها من العلوم ذات الصلة، إلى دراسة النظم السياسية والاجتماعية في الدول العربية، في محاولة منهم لتفكيك بنية الثورات العربية، والعوامل المغذية لها، والفاعلين الأساسيين في إنجاحها أو إفشالها، فبرزت في هذا الإطار المؤسسة العسكرية كقوة فاعلة، كان لها دور حاسم في تحديد مصير الحراك الشعبي في كل دولة عربية على حدة.

إذا كان الدور البارز الذي لعبته النخب العسكرية خلال ثورات الربيع العربي، هو الذي ألهم الباحثين إلى دراسة العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية، إلى معاودة التنقيب في حيثياتها التاريخية والمؤسسية، بغية تفسير الأدوار السياسية للعسكريين في هذه الدول، بهدف فهم مجريات الربيع العربي، والتنبؤ بمستقبل الإصلاحات السياسية التي يرفعها، فإن باحثاً كمهران كامرافا اهتم بدراسة هذه العلاقات قبل اندلاع ثورات الربيع العربي، عندما صاغ مقتربا تفسيريا للعلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية في سياق دراسته للنظم السياسية لهذه الدول (الفقرة الأولى)، بينما توصل زولتان باراني إلى صياغة مقترب تفسيري لأدوار الجيش من الثورة في الدول العربية في سياق الحراك العربي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مقارنة مهرا ن كامرافا

يعتبر الباحث الأمريكي من أصل إيراني **مهرا ن كامرافا Mehran KAMRAVA** واحدا من الباحثين المتخصصين في دراسة النظم السياسية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذين استندوا على دراسة متغيرات العلاقات المدنية-العسكرية، باعتبارها محددات جوهرية لفهم طبيعة النظام السياسي السائد في هذه الدول، وكانت دراسته للمهنية العسكرية في الشرق الأوسط، التي صدرت في مقال، أطلق عليها اسم : **الاحترافية والعلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East**، صنف فيه جيوش دول الشرق الأوسط حسب وضعيتهم داخل النسق السياسي لكل دولة، اعتمادا على رصد نقط التماس بين الوظائف الأمنية وخاصة

وظيفة الأمن الخارجي، والأدوار السياسية للنخب العسكرية التي تنافس فيها النخب المدنية، أو تقصيدها منها بشكل تام، بعد فرض هيمنتها على مركز القرار السياسي.

انطلق **كامرافا** في مشروعه لفحص مسلكيات تدخل النخب العسكرية العربية في الحياة السياسية، من التسليم بضعف احترافية المؤسسة العسكرية العربية، مرجعا ذلك إلى سياق دعم الاحترافية العسكرية في هذه الدول، معتبرا أنه لم ينبع من نفس العوامل التي تنبع منها احترافية المؤسسة العسكرية في الدول الديمقراطية، التي ارتبطت بالتحويلات السياسية والاجتماعية التي تطورت على إثرها الدولة والأمة في الغرب، فكان لها دور محوري في تحولات وظائف وأدوار المؤسسة العسكرية أيضا. بينما تنبع الاحترافية العسكرية في الدول العربية من رغبة النخب السياسية، بما فيها تلك القادمة من المؤسسة العسكرية، والتي تنظر لها باعتبارها أداة تحميها من وقوع حدوث انقلابات عسكرية عليها¹، ما أنتج في الأخيرة احترافية عسكرية ضعيفة، بقيت محصورة في الجانب التقني، المتمثل في تزويد المؤسسة العسكرية بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، والتدريب الفني، وإضفاء الطابع الرسمي على إجراءات التوظيف والترقية²، دون أن تطل الجانب العقدي للنخب العسكرية، ولا إدماج دور المجتمع في فرض رقابة مدنية على النخب العسكرية، وهو ما عزز في الأخير التطلعات السياسية للعسكريين.

صنف **كامرافا** المؤسسات العسكرية في الدول العربية إلى ثلاثة أصناف، وذلك حسب الدور السياسي الذي تلعبه هذه المؤسسة، المستمد من العوامل التاريخية التي صاحبت تشكل الدول العربية بعد الاستقلال، معتقدا أن العلاقات المدنية-العسكرية في دول المنطقة **تتغذى من الظروف التاريخية التي نشأت في ظلها الدولة والمؤسسة العسكرية بعد الاستقلال**. وهذه الأصناف الثلاثة هي: الضباط السياسيين المستبدين، و الملكيات المؤسسة على القبلية، والجيش ذات التبعية المزدوجة³. حدد **كامرافا** لكل صنف خصائصه الذاتية والموضوعية الخاصة، أوردها كما يلي:

أولا: صنف الضباط السياسيين المستبدين:

وجد هذا الصنف في الدول العربية حسب **كامرافا** نتيجة تحول طرأ على نظام عسكري سابق، تأثر بتراكم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة والمجتمع والمحيط الخارجي الدولي والإقليمي، استطاعت عبره بعض النظم العسكرية في الدول العربية **تكييف حكمها العسكري مع التحولات**

¹- Mehran KAMRAVA, Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East, *Political Science Quarterly*, vol. 115 no 1(2000), 67-91.

²- Ibid.

³- Bard KARTVEIT and Maria GABRIELSEN JUMBERT, *Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review*, CHR MICHELSEN INSTITUTE (CMI), Bergen (Norway), 2014, p. 6.

الجارية، لتتمظهر في شكل مدني بخلفية عسكرية، سعى الحاكم خلالها إلى تمدين أجهزة الدولة خوفا من انقلاب المؤسسة العسكرية عليه¹، وبالتالي، فالنظام السياسي الذي خرج من رحم المؤسسة العسكرية أصبح مع مرور الوقت أكثر تخوفا من هذه المؤسسة.

عمليا، يمكن فهم هذا الصنف في مصر، وسوريا، والجزائر، وليبيا في فترة القذافي، وموريتانيا، واليمن خلال حكم عبد الله صالح، حيث إن المؤسسة العسكرية التي أنشأت النظام السياسي، لا تشارك في السياسة إلا بقدر معين في الممارسة السياسية، رغم أنها تحوز السلطة السياسية الحقيقية بشكل شبه مطلق، **فتمارسها من خلال عدة قنوات، أهمها مؤسسة الرئاسة**، التي تربطها بها علاقة رمزية متميزة، بما أن منصب الرئيس يحتله عسكري سابق بثوب مدني، أو حاكم مدني أوصلته المؤسسة العسكرية إلى السلطة، ويعتبر كل طرف مصدر قوة للآخر، ما يخول للجيش التدخل في قرارات الرئيس من خلال سلطة الفيتو، والرئيس لا يمكنه التخلي عن المؤسسة العسكرية التي تحمي نظامه².

تتحدد علاقة الضباط المستبدين (النخبة العسكرية) بمؤسسة الرئاسة في الدول العربية حسب **كامرافا**، في التأثير الكبير للمؤسسة العسكرية في القرار السياسي لمؤسسة الرئاسة، الذي حولها فعليا إلى حكومة موازية، تقرر وتوجه السياسات الداخلية والخارجية للدولة، بالرغم من أن تصريح القرارات يأخذ مظهرا مدنيا، عندما تنفذ حكومات ذات تمثيل مدني معين، لكنها مرتبهة بالكامل إلى سمو القرار العسكري الذي لا تعلوه أي سلطة في الدولة، تزيد من تعاضده وجود مصالح اقتصادية كبيرة لهذه المؤسسة داخل الدولة³، تديرها في منافسة مع القطاع الخاص، وفي أحيان أخرى من خلال الاستحواذ على مشاريع وقطاعات اقتصادية معينة، ناهيك عن تمتعها بميزانية عسكرية ضخمة، وبأذرع فكرية، ومؤسسات إعلامية ضخمة، تعمل جميعها على تبرير الهيمنة العسكرية على السلطة وترغب فيها، بهدف أدلجة المجتمع عسكريا⁴، عبر الترويج الكثيف للحكم الديمقراطي من خلفية الحاكم العسكري⁵، ما **يجعل الجيش هو السلطة الفعلية داخل الدولة**، بحيث تمتد سلطته من المجال العسكري إلى الهيمنة على باقي المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

¹- Mehran KAMRAVA, Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East, Op.Cit, pp. 70-75.

²- طيبي غماري، **الجندى والدولة والثورات العربي**، مرجع سابق، ص. 47.

³- محمد جمال باروت وآخرون، **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، منشور على بوك غوغل (book google)، شوهد في 2020/12/13، متوفر على: <https://bit.ly/3rBJEQJ>

⁴- خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص. 143.

⁵- يزيد صايع، **جمهورية الضباط الأحرار في مصر**، مرجع سابق، ص.ص 11-16.

ثانياً: صنف الملكيات القبلية

رأى كامرافاً أن الملكيات العربية تعتمد شكلاً خاصاً من العلاقات المدنية-العسكرية، يعتمد على هيكله القوات المسلحة اعتماداً على الولاء القبلي، الذي كان يسميه نزيه الأيوبي من قبل "المجمع العسكري القبلي"¹، بحيث تحرص المؤسسة الملكية على تكوين القوات المسلحة، وخاصة صنف الضباط من القبائل الموالية لها². ويفصل الباحث في هذا الصنف بين النظم الملكية في الخليج، التي تتألف مؤسساتها العسكرية من قوات صغيرة الحجم، تدعم من خلال الاعتماد على المرتزقة، وما يسميه "الملكيات المدنية" في الأردن والمغرب، التي تتوفر على جيوش كبيرة، تتمتع باستقلالية كبيرة، وتوفر للضباط الأعلى درجة امتيازات اقتصادية كبيرة مقابل ولائهم للنظام³.

وحيث إن النظام القبلي السائد داخل هذه النظم يشهد بدوره تعقيدات في بنيته الاجتماعية والاقتصادية، التي تفرز في الأخير قبائل موالية للنظام الملكي، وأخرى منافسة له أو حتى متعادلة معه، فإن عملية هيكله الجيش حسب الولاء القبلي للنظام الملكي ليست أمراً يسيراً، فهي تقوم على توازن يراعي الأخطار الأمنية من جهة، ومن جهة ثانية الاستقرار القبلي داخل المجتمع، بحيث تعتمد الهيكله أساساً على القبائل الموالية في المراكز القيادية للجيش، مع تطعيم الجيش بأفراد من القبائل الأخرى، في مراكز غير مؤثرة بهدف استمالتهم، والحد من منافستهم أو حتى عدائهم، لتسهيل التحكم فيهم مؤسسياً. ولخلق نوع من التوازن في عمليات التوظيف العسكري. **على أن أولوية الجيش في هذه الملكيات، هو تأمين حماية السلطة المدنية للعائلة الحاكمة**، ويعتمد في تسيير العلاقات المدنية-العسكرية في هذه النظم على البعدين الاتني والمناطقى، بعيداً عن مبدأ الاحترافية العسكرية الذي يميز العلاقات المدنية-العسكرية في الدول الغربية⁴.

ثالثاً: الجيوش ذات التبعية المزدوجة

يشمل هذا الصنف الدول التي ترتبط جيوشها بولاءات أديولوجية⁵، وعقائدية⁶، أكثر منها قبلية، وتشمل على الخصوص الجمهوريات العربية، مثل مصر إبان حكم جمال عبد الناصر، وحزب البعث في

¹ - نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص. 552.

² - Bard KARTVEIT and Maria GABRIELSEN JUMBERT, **Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review**, Op.Cit, p. 6.

³ - Mehran KAMRAVA, **Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East**, Op.Cit, pp. 90-91.

⁴ - محمد جمال باروت وآخرون، **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، مرجع سابق.

⁵ - علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، (بدون ذكر الناشر)، 2005، ص. 142.

⁶ - عزمي بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، مرجع سابق، ص. 30.

العراق وسوريا، وحزب جبهة التحرير في الجزائر، والنظام الجماهيري الهجين الذي أنشأه القذافي في ليبيا. ففي هذه الدول استلهم نظام الحكم من تجربة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي والجمهوريات التي كانت تابعة له، بحيث يهيمن الحزب الوحيد الذي تتمركز فيه السلطة المطلقة، على كل أجهزة الدولة بما في ذلك الجهاز العسكري، ضمن مشروع أيديولوجي خاص، يهدف إلى أدلجة أجهزة الدولة وخاصة الجهاز العسكري¹، وتشمل عملية الأدلجة المؤسسة العسكرية في عمليات التكوين والتدريب، من خلال برنامج للتلقين تدعم صورة النظام لدى الضباط والجنود، وأيضاً من خلال مد الجسور بين الحياة السياسية والحياة العسكرية، التي تلقت جميعها ضمن الحزب الحاكم، الذي تتلاشى على مستواه جميع الفروق والخصائص المؤسسية، بحيث يجمع القادة الضباط بين عضويتهم في الحزب الحاكم، وفي المناصب القيادية للمؤسسة العسكرية، وفق ثنائية حكم الحزب/العسكر².

يتطور المنظور العسكري للنظام داخل هذا الصنف حسب **كامرافا** ليتجاوز المؤسسة العسكرية، إلى تأسيس مليشيات مؤدلجة، تتكون من متطوعين، يبدون ولاء أيديولوجيا قويا، وارتباطا عاطفيا بالحاكم والنظام، تعمل بالموازاة مع الجيش على حماية النظام من التهديدات المحلية، التي يكون مصدرها الحركية الفكرية والسياسية للمجتمع المدني، أو التهديدات التي قد يكون مصدرها الجيش النظامي ذاته³. وفي هذا الصنف يتحول الجيش والمليشيات المرتبطة بالنظام الحاكم، إلى قوة عسكرية تفرض رقابة شديدة على المجتمع، بكل مؤسساته ونشاطاته بهدف تأمين الحكم، وقمع أي حركة إصلاحية قد تطالب بإصلاح النظام السياسي والمشاركة السياسية مهما كان مصدرها.

وكمثال على وجهة رأي **كامرافا** نورد تجربة في إنشاء النظام الحاكم في العراق للمليشيات المسلحة في العراق، حيث تأسست مليشيا "الحرس القومي" على يد حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في فبراير 1963، حين كان عدد البعثيين من قادة الجيش والضباط قليلا جدا لا يتيح للحزب السيطرة الكاملة على الجيش العراقي، وهو جهاز عسكري مسلح غير نظامي، لم يكن يخضع للترتيبات والضوابط العسكرية، وتكونت قيادته من شخصيات سياسية وأخرى عسكرية، فتعاضد دور "الحرس القومي" وأصبح يتدخل في شؤون الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى⁴، وبعد انقلاب 1968 أسست القيادات البعثية مليشيا "الجيش الشعبي"، واتخذتها أداة للتطويع القسري خارج إطار الدولة والقانون،

¹ - علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، مرجع سابق، ص. 307.

² - نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص. 533.

³ - Mehran KAMRAVA, **rofessionalization and Civil-Military Relations in the Middle East**, Op.Cit, pp. 82-86.

⁴ - علي عبد الهادي المعموري، الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبدل الإثني، ضمن **الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص. 361.

بهدف إخضاع المجتمع بجميع أطيافه للسلطة الحاكمة¹. فيما عرف العراق منذ سقوط نظام صدام حسين في 2003، تشكل عدد كبير من الميليشيات انتظم فصيلها الشيعي في تنظيم موحد أطلق عليه اسم "الحشد الشعبي" تلبية لدعوة أصدرتها المرجعية الشيعية بقيادة المرجع الشيعي الأعلى في العراق علي السيستاني في 2014².

عموماً، إذا كان **كامرافا** قد استنتج في الأخير أن معظم الدول العربية قد فشلت في تنمية الاحترافية العسكرية لدى نخبها العسكرية للحيلولة دون تدخلها في السياسية، قد أدى في الأخير إلى تغلغل المؤسسة العسكرية في شؤون الدولة والمجتمع وإن كان بدرجات متفاوتة، فإن التصنيف الذي قدمه الباحث للجيش العربية حسب مستوى التدخل في الشأن السياسي، كان متداولاً من قبل، وإن بشكل متفرق، فلم يأت المقتربتصور جديد يقارب دور الجيش في السياسة في الدول العربية، وإنما عمد إلى وضع قالب تحليلي مستمد من نتائج باحثين آخرين.

وكمثال على ذلك، استمد **كامرافا** صنف الضباط المستبدين والجيش ذات التبعية المزدوجة، من مراحل وخصائص هيمنة العسكر على السلطة في الدول العربية التي وضعها **خلدون حسن النقيب**³، ولم يزلها **كامرافا** سوى بعض التوضيحات المستحدثة، كإبراز دور الميليشيات مثلاً في فرض السلطة، كما أن مجمل الأصناف الثلاثة وبمختلف خصائصها، يحتويها تصنيف سابق للجيش العربية حسب مستوى التدخل السياسي، كان قد وضعه الباحث **عبد الإله بلقزيز**، عندما صنف الجيش العربية حسب موقفها من السياسة في ثلاثة أصناف، هي: جيش السلطة، وسلطة الجيش، والجيش الأهلي، وفيها احتوى صنف جيش السلطة صنف جيوش الملكيات القبلية عند **كامرافا**، حيث تستولي السلطة الملكية على الجيش، وتحوله إلى أداة تحت إمرتها، تحتازه حيازة تملك، ثم تحوّر نصابه في الكيان الوطني فتعيد تعريفه خارج وظيفته الأصلية⁴، فيما يحتوي صنف سلطة الجيش عند **بلقزيز** صنف الضباط المستبدين والجيش ذات التبعية المزدوجة، عندما تحول الجيش إلى سلطة، أي إلى نخبة سياسية حاكمة، أقامت عسكرة سياسية ومجتمعية شديدة الوطأة في الكثير من الدول العربية⁵.

¹- حمدي بشير علي، **العنف المقدس: النفوذ الاقتصادي للميليشيات والأمن الإقليمي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص. 61.

²- أحمد عدلي، **الجيش الموازية: ميليشيا "الحشد الشعبي في العراق"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، في 2021/04/16، شوهد في 2021/04/17، متوفر على: <https://bit.ly/3vwbi5u>

³- خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، مرجع سابق، ص. 143-144.

⁴- أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص. 21-22.

⁵- المرجع نفسه، ص. 22-23.

نتج عن الطابع التعميمي لمقترح **كامرافا** بعض القصور في فهم سلوك النخبة العسكرية العربية تجاه النظام السياسي، في أوقات الاضطراب الاجتماعي، وهذا ما تبين خلال الحراك العربي في 2011، التي أدت أحداثها إلى بروز انقسامات عميقة داخل الجيوش ذات التبعية المزدوجة، في ليبيا واليمن، ولتدارك هذا النقص برز مقترح **زولتان باراني** الهادف إلى الجمع بين فهم الموقع السياسي للجيش في النظام السياسي القائم، والتنبؤ بردات فعل الجيش تجاه النظام في حالة تعرضه لثورة شعبية تهدف إلى إسقاطه، فكيف يحسم الجيش في الدول العربية موقفه من النظام السياسي والمجتمع في حالة اندلاع ثورة شعبية، تتبنى مطلب إسقاط النظام القائم وإحلاله بنظام ديمقراطي؟

الفقرة الثانية: مقترح زولتان باراني

اهتم **زولتان باراني Zoltan BARANY** بدراسة موقف الجيوش العربية من الثورات العربية التي اندلعت في 2011، في محاولة منه لوضع إطار نظري شامل متعلق بموقف الجيش من الثورة، يلهم الخبراء من الأمنيين والعسكريين والباحثين السياسيين إلى التنبؤ بحدوث الثورة من جهة، ومن جهة ثانية بتوقع ردات فعل الجيوش من هذه الثورة، انطلاقاً من دراسة العلاقات المدنية-العسكرية داخل الدولة، وفق مؤشرات جديدة تعتمد التحليل السياسي إلى جانب القياس الكمي للمؤشرات السياسية، وهو ما طرحه بشكل مفصل في مؤلفه: **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟ How Armies Respond to Revolutions and Why ?** الصادر في 2016.

أكد **باراني** أن الخبراء بمن فيهم خبراء الأجهزة الاستخباراتية في الدول الغربية، قد فشلوا في التنبؤ باندلاع الثورات العربية سنة 2011، وتفاجؤوا باندلاعها، وبموقف الجيش منها، ثم بالانهيار السريع لأنظمة الحكم، التي كان يعتقد أنها تمتلك قدرات كبيرة من الرسوخ في الحكم، كنظام حسني مبارك في مصر، وزين العابدين بن علي في تونس، والقذافي في ليبيا، وعبد الله صالح في اليمن، وهو ما يوجب حسب **باراني** وضع منهجية علمية لتجاوز النقائص التي اعترضت الفشل بالتنبؤ، وتمكن الباحثين والخبراء من توقع ردات فعل الأجهزة العسكرية والأمنية في حالات مستقبلية مماثلة¹.

¹ - وجب التأكيد في هذا الإطار أن زولتان باراني لم يكن سابقاً لطرح الإشكالية الأولى المتعلقة بعدم قدرة الباحثين والخبراء على التنبؤ باندلاع الحراك العربي، فمن باب إنصاف البحث العلمي السياسي العربي، وجب التأكيد أن الباحث المصري أحمد تهامي عبد الحي كان سابقاً لطرح هذه الإشكالية، فور اندلاع الحراك العربي، عندما تساءل عن قصور العلوم الاجتماعية في التنبؤ باندلاع الحراك الثوري العربي قبل باراني، في مقال نشره في 2011، بعنوان : لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية ؟، رغم أن الأخير ركز على دراسة متغيري النظم السلطوية العربية التي قامت ثورات الربيع العربي، والدراسات الثورية، ولم يدمج الجيش كأداة رئيسية في معالجته للإشكالية، انظر: أحمد تهامي عبد الحي، لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية ؟، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 186 (2011)، ص.ص 46-49.

أقر **باراني** في البداية بأن دراسة العلاقات المدنية-العسكرية في المنطقة العربية تتميز بصعوبة شديدة، خاصة في محورها المتعلقة بالجيش، كبنية مؤسسية محاطة بالكثير من السرية والتعتيم، في كل ما يتعلق بالخصوصيات الداخلية للمؤسسة، من الميزانية إلى التسليح العسكري إلى التنظيم الهرمي للمؤسسة، بحيث إن المعطيات والإحصائيات المتعلقة بذلك نادرة جداً¹، ولا تتجاوز في معظمها مقدار ما تسمح به هذه المؤسسة والنظام السياسي بإخراجه للعموم، لهذا فأى دراسة تشمل الجيش في المنطقة العربية تتجاوز التعقيدات المنهجية والنظرية التي يتميز بها حقل دراسات العلاقات المدنية-العسكرية، إلى تعقيدات ثانية مصدرها الافتقار إلى المعطيات التي يمكن الاستناد إليها في الدراسة²، وخير دليل يورده **باراني** هو الاعتقاد الذي ساد في الأوساط السياسية قبل اندلاع الثورات العربية، بأن المؤسسة العسكرية في هذه الدول أداة مكرسة بشكل كامل لخدمة الأنظمة القائمة، فلم يعتقد الكثيرون بأن تلك الجيوش قد تعصي زعماءها السياسيين³.

عالج **باراني** موقف الجيوش العربية من الثورات العربية، من خلال تحديد موقف الجيش في كل ثورة على حدة، اعتماداً على تحليل الخلفيات الاقتصادية، والانتروبولوجية، والتاريخية، التي تحيط علاقته بالمجتمع وبالنظام السياسي الذي يعمل تحت إشرافه، انطلاقاً من فرضيتين أساسيتين:

- استجابة القوات المسلحة من عدمها في أي دولة لأي انتفاضة شعبية، هي أمر جوهري لنجاح أو فشل الانتفاضة.
- إمكانية تخمين واع أو توقع بثقة كبيرة نمط استجابة جيش ما نحو ثورة أو انتفاضة شعبية رهين بتوفر معرفة عميقة بهذا الجيش وعلاقته بالدولة والمجتمع⁴.
- ثم قسم **باراني** جيوش البلدان التي شهدت ثورات عربية في 2011، حسب موقفها من النظام السياسي والثورة الشعبية إلى أربع فئات هي :
- الجيوش التي وقفت مع الثوار: حالي تونس ومصر.
- الجيوش التي حافظت على الوضع القائم أي انحازت إلى النظام السياسي ضد المتظاهرين: حالي البحرين وسوريا.
- الجيوش التي انقسمت حول دعم الثورة: حالي اليمن وليبيا.
- جيوش الملكيات العربية: جيوش معزولة بشكل تام عن الحراك السياسي في مجتمعاتها⁵.

¹ - فؤاد الأغا، علم الاجتماع العسكري، مرجع سابق، ص. 13.

² - طيبي غماري، الجندي والدولة والثورات العربية، مرجع سابق، ص. 50.

³ - زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، مرجع سابق، ص. 228.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 19.

⁵ - المرجع نفسه، ص. 230.

حسب باراني تحكم في موقف الجيوش من الاستجابة للمتظاهرين لإنجاح الثورة، أو الاستجابة لقمع الثورة، وترسيخ النظام القائم، مجموعة من العوامل التفسيرية، تطرق لها بتدقيق شديد، قبل أن يلغي عددا كبيرا منها، حين ظهر له أنها عوامل غير مؤثرة في قرار الجيش من الثورة، واحتفظ بستة عوامل أساسية حاملة لقياسات عددية، لخصها الجدول التالي:

شكل 4: العوامل المؤثرة في قرارات الجيش تجاه الثورات حسب زولتان باراني

العوامل	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
العسكرية						
1- التماسك الداخلي للجيش	2	2	5	5	0	5
2- الانقسامات العرقية والدينية والقبلية والمناطقية	0	0	6	6	0	6
3- الجنود المحترفون مقابل المجندين إجباريا	5	5	2	2	5	3
4- رؤية الجنرالات لشرعية النظام	5	4	3	4	6	5
المتعلقة بالدولة						
1- تعامل النظام مع الجيش	4	3	5	2	3	5
المجتمعية						
1- حجم وطبيعة وتكوين المظاهرات	5	5	4	2	3	5
الخارجية						
1- احتمالية التدخل الأجنبي	0	0	4	2	2	4

مفتاح التقويم العددي:

صفر = غير مهم على الإطلاق أو ليس عاملا يستحق النظر

1 - ذو أهمية طفيفة أو هامشية	4 - مهم
2 - ذو أهمية ضئيلة	5 - مهم جد
3 - مهم إلى حد ما	6 - عامل حاسم أو ذو أهمية

المصدر: زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، ص.ص: 280-283

نستنتج من جدول تقويم العوامل المؤثرة في قرار الجيش من الثورة زمن الثورات العربية، ما

يلي:

عامل التماسك الداخلي للجيش كانت له أهمية بالغة التأثير في قرار الجيش من الثورة في حالات ليبيا واليمن وسوريا، لأن الجنود في كثير من الأحيان انضموا إلى المتظاهرين، وواجهوا الأجهزة الأمنية الأخرى، وكانت له أهمية ضئيلة في حالي مصر وتونس، وكان عملا غير مهم على الإطلاق في حالة البحرين، التي يتألف معظم جيشها من الطائفة السنية، فتولى مواجهة المتظاهرين الشيعة، في حين أثر عامل الانقسامات القبلية والعرقية والمناطقية بشكل كبير في موقف الجيش من الثورة. أما العامل العسكري الثالث الذي أثر في قرار الضباط من الثورة، فتعلق بالتباين الحاصل بين جيش محترف مكون من المتطوعين، وآخر مكون من المجندين إجباريا، حيث كان عاملا في تحديد موقف الجيش في حالات تونس ومصر والبحرين، كان عاملا مهما في تحديد موقف الجيش، وكان العامل مهم إلى حد ما في حالي اليمن وليبيا، التي لم يعرف الجيش فيهما تجنيدا إجباريا حقيقيا، بسبب فرضه وإغائه من حين إلى آخر، ومهم في حالة سوريا التي يتكون جيشها من المجندين إجباريا، بينما كان العامل المتعلق برؤية الجنرالات لشرعية النظام عاملا مهما في معظم الحالات، وحاسما في البحرين، ومهما جدا في الحالة السورية.

من حيث العوامل المتعلقة بالدولة، اعتبر *باراني* عامل تعامل النظام مع الجيش أقل العوامل تأثيرا في موقف الجيش، باستثناء حالة ليبيا، وبشكل أقل في تونس حيث كان النظام غالبا ما يتجاهل الجيش، أما في سوريا فقد كان الجيش مددلا، باعتباره العصب الرئيسي لبقاء النظام¹، وبصفة عامة فأى نظام سياسي يعمل على بقائه حتى في حالة قيام ثورة شعبية ضده، يأمر الجيش بقمع المظاهرات.

أما العوامل المتعلقة بالمجتمع فمن المعلوم أن حجم المظاهرات، وتمثيلها لمختلف الشرائح والايديولوجيات والأطياف والهويات الفرعية داخل المجتمع، هي عوامل حاسمة في تحديد موقف الجيش من الثورة، فالقادة العسكريون يحددون موقفهم بالتموقع مع الثوار أو النظام السياسي، حسب عدد المتظاهرين، والتوسع الجغرافي للمظاهرات²، ومدى تمثيل المتظاهرين لمختلف أطياف المجتمع. وقد كان هذا العامل محددا لانحياز الجيش للثوار في تونس ومصر وليبيا واليمن، ومحددا لوقوف الجيش في صف النظام السياسي في البحرين وسوريا، التي لم تتسع فيها المظاهرات لتشمل جميع الأطياف المجتمعية.

¹- زولتان باراني، *كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا*، المرجع نفسه، ص. 278.

²- زولتان باراني، موقف الجيوش من الثورات، *مجلة سياسات عربية*، العدد 4 (2013)، ص. 103.

فيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية، قلل *باراني* من أهميتها في تحديد موقف الجيش من الثورات العربية، حيث استبعد فكرة تأثير موقف الجيش من الثورات بتدخلات عسكرية دولية مباشرة، باستثناء الحالة الليبية التي تقاطعت فيها مصالح قادة الجيش مع المصالح المتعددة الأطراف للمصالح الخارجية في الإطاحة بنظام القذافي، أما قوات درع الجزيرة التي أنشأها مجلس التعاون الخليجي للتدخل في البحرين إبان اندلاع المظاهرات، فلم يصنفها *باراني* كتدخل عسكري خارجي معتبرا أنها لم تكن موجهة لقمع المتظاهرين، بقدر ما كانت تهدف إلى طمأننة حكام المملكة وضمان استقرار وضعهم¹.

بعد دراسة شبكة المتغيرات المؤثرة في موقف الجيش من الثورة، اهتدى *باراني* إلى دراسة مدى سهولة أو صعوبة توقع ردة فعل الجيش، خلال المراحل الزمنية التي تقطعها الثورة والتي قسمها إلى ثلاث مراحل زمنية: المرحلة الأولى تغطي ثلاثة أشهر قبل اندلاع المظاهرات الكبرى التي بدأت بها الثورة، والمرحلة الثانية تغطي فترة أسبوع واحد بعد اندلاع المظاهرة الكبرى الأولى، والمرحلة الثالثة تغطي ثلاث أسابيع بعد بدء الأزمة بين المتظاهرين والنظام السياسي².

وكخلاصة للتوقعات، أكد *باراني* أن توقع موقف الجيش المصري من الضغط الشعبي المطالب برحيل نظام مبارك والانتصار للثورة، هو التوقع الأقل صعوبة، حيث أشار إلى أن توقع الموقف كان عسيرا قبل ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة، بسبب وجود خلافات بين قادة الجيش وقادة الأجهزة الأمنية الداخلية التابعة لنظام مبارك، لكن بعد مرور أسبوع من اندلاع المظاهرات وخاصة بعد "موقعة الجمل"³، فكان من المنطقي توقع أن قادة الجيش لن يأمرؤا جنودهم بإطلاق النار على المتظاهرين، خوفا من الحجم الكبير للمظاهرات وتراجع شرعية النظام في نفوس الضباط، وفعلا بعد ثلاثة أشهر كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد سيطر على البلاد بعد تنحي مبارك⁴. أما في الحالة التونسية فالتوقع لم يكن صعبا في المراحل الثلاثة للثورة، وذلك راجع إلى التهميش الذي لقيه الجيش من نظام بنعلي، وكان سببا رئيسيا في

¹ - زولتان باراني، *كيف تستجيب الجيوش؟ ولماذا؟*، مرجع سابق، ص. 287.

² - المرجع نفسه، ص. 292.

³ - موقعة الجمل هي عبارة عن هجوم بالجمال والبغال والخيول يشبه معارك العصور الوسطى، نفذه مجرمون خطرون في مصر يطلق عليهم اسم "البلطجية"، في 2 فبراير 2011، بهدف الانقضاض على المتظاهرين في ميدان التحرير في القاهرة أثناء ثورة 25 يناير، لإرغامهم على إخلاء الميدان حيث كانوا يعتصمون. وجهت تهمة الإعداد لموقعة الجمل لـ 25 متهما، جلهم من رموز نظام مبارك، بدأت محاكمتهم في شتنبر 2011، وانتهت ببراءة جميع المتهمين في أكتوبر 2012، انظر:

إسلام مسعد، "موقعة الجمل" بمصر في ذكراها الثالثة.. 14 قتيلا و1500 مصاب بلا جاني، *صحيفة رأي اليوم*، 2014/02/02، شوه في 2020/08/13، متوفر على: <https://bit.ly/3271SAX>

⁴ - دهونت سيدريك، مراجعة كتاب: الثورات والمؤسسة العسكرية في الربيع العربي، *مجلة رواق عربي*، العدد 25 (2020)، ص. 62.

احتدام شدة خلافات الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى¹. نفس الشيء ينطبق على الحالات الليبية واليمنية والسورية والبحرينية، حيث كان من السهل التنبؤ بانقسام الجيش في ليبيا واليمن إلى تيارين، تيار موال للنظام وتيار موال للثوار، بسبب سمو الانتماءات القبلية والهويات المنطقية داخل الجيشين، وكذلك قرار الجيش السوري الذي يهمن عليه العلويون، بدعم نظام بشار الأسد إلى آخر المطاف، مع احتمال انشقاق الضباط السنة عاجلاً أو آجلاً والانضمام للمعارضة، نفس الشيء ينطبق على الجيش البحريني الذي يهمن عليه ضباط سنة كأذرع أمنية للنظام الملكي السني الذي كان في مواجهة ثورة شيعية².

على الرغم من البناء النظري المتكامل لمقترح *باراني* للتنبؤ بموقف الجيوش العربية من النظام السياسي أو الثورة الشعبية، في أوقات الاضطراب الاجتماعي في الدول العربية، لكنه مع ذلك عانى من قصور منهجي وتحليلي، فعلى المستوى المنهجي، يصعب الاعتماد على المعاملات القياسية والمتأرجحة بين 0 و6، لقياس عوامل متعلقة بالتنظيم الداخلي للمؤسسة العسكرية، وبالعلاقتها بالدولة، التي وصفها في بداية مؤلفه بأنها محفوفة بالسرية في الدول العربية، لهذا فمن الصعوبة بما كان قياس التماسك الداخلي للجيش، وتعامل النظام مع الجيش مثلاً، بمعاملات عديدة في بيئة تكتنفها سرية مطلقة، ناهيك عن أنه لم يوظف هذا القياس الكمي لفهم موقف الجيش وردات فعله من الثورة، فاقصر فقط على التنبؤ بموقف الجيش من الثورة إما بدعم النظام السياسي القائم، أو دعم الثوار أو الانشقاق.

على المستوى التحليلي اهتم *باراني* بالتنبؤ بردات فعل الجيش من الثورة بأثر رجعي، علماً أن التنبؤ يخضع لضغط الظاهرة الاجتماعية وتعقدها³، ولا يخضع لمقارنات سابقة، وبهذا يمكن القول إن النتائج التي توصل إليها *باراني* في مقاربته، كانت مجرد حصيلة شاملة لما شهدته ثورات الربيع العربي في 2011⁴، وإعادة ترتيب للوقائع والأحداث التي صاحبت موقف الجيش منها، كما أن التنبؤ بأثر رجعي لموقف الجيش، لا يمكن له أن يحدد موقف الجيش في وضعيات مستقبلية مماثلة، الذي تحدده متغيرات

¹- يتفق ويليام تايلور مع باراني في أن موقف الجيش التونسي من النظام تأسس على التهميش الذي طاله مقارنة بأجهزة الأمن الداخلي خلال فترة حكم الرئيس بن علي، لكنه توسع بشكل دقيق في جرد مستويات التهميش، التي وجد أنها خلقت عند الجيش هدفاً لإعادة التوازن أمام الأجهزة الأمنية، ما كانت لتحقيقه إلا من خلال استغلال الثورة على بن علي، وكمثال على ذلك التهميش الذي طالها، ذكر تايلور أنها عانت من ضعف تعدادها البشري، وإعدادها التقني والتدريبي، حيث عرفت مستويات متدنية من التجنيد، ونقص كبير في المعدات والأسلحة، في الوقت الذي كانت تعرف فيه أجهزة الأمن الداخلي سخاء في التوظيف، ووفرة في الأجهزة والمعدات، وتمتع ضباطها بامتيازات وأجور تفوق ما يحصل عليها نظراؤهم في الجيش، انظر:

ويليام تايلور، *الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط*، مرجع سابق، ص.ص 173-174.

²- زولتان باراني، *كيف تستجيب الجيوش؟ ولماذا؟*، مرجع سابق، ص.ص 293-296.

³- إبراهيم أبراش، *المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية*، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 35.

⁴- طيبي غماري، *الجندي والدولة والثورات العربية*، مرجع سابق، ص. 52.

حسب معطياتها الآنية لا الماضية، فيما انتقد المقترح بشدة بخصوص إصرار *باراني* على تجاهل المتغيرات الخارجية، باستثناء الحالة الليبية في حين أن معظم الدراسات التي أجريت فيما بعد على الثورات العربية، أثبتت أن العامل الخارجي حدد بشكل كبير موقف الجيش من النظام السياسي¹.

إجمالاً، لم يخرج الإطار العام للتجديد التنظيري للعلاقات المدنية-العسكرية في بيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة، عن ضرورة حماية مبدأ "التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية" في الدول الغربية، باعتباره أحد أهم المبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم الديمقراطي، الذي أريد له أن يشيع في العالم، من دون أن يعاني من أي اهتزازات قد تطاله، وتأثراً بهذا المشروع العالمي للديمقراطية، تدعّم موقف النخب السياسية المدنية أمام نظيرتها العسكرية في العديد من الدول النامية، بعدما رفعها من منزلة الخاضع إلى منزلة المنافس على السلطة، فكان بدهياً أن تعاد قراءة العلاقات المدنية-العسكرية في هذه الدول حسب هذه التحولات الجديدة، التي امتدت إلى الدول العربية خلال حراك الربيع العربي في 2011، الذي تدخلت فيه النخب العسكرية بقوة، فتمكنت من إجهاضه في معظم الدول، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن واقع علاقة الجيش بالنخبة المدنية في كل من المغرب والجزائر، موضوع هذا البحث، فكيف تنتظم علاقة الطرفين على مستوى أجهزة الدولة التنفيذية والبرلمانية، وكذلك على مستوى هيئات ومنظمات المجتمع المدني؟ وقبل ذلك كله كيف تهيكل المؤسسة العسكرية في البلدين على مستوى الهيكل التنظيمي والسوسيولوجي.

¹ - عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، *مجلة سياسات عربية*، العدد 36 (2019)، ص.ص 13-17.

خلاصة الفصل الأول

حاولنا في هذا الفصل تقديم دراسة نظرية مفصلة لمختلف النظريات والمقتربات التي توطر العلاقات المدنية-العسكرية، في تساكُن مع التقسيم الثنائي الذي تتفرع إليه هذه النظريات، فرع أول يقيم الموقع الحيادي للجيش من السياسة في الدول الغربية، باعتباره ركنا أساسيا من أركان بناء الدولة الديمقراطية الغربية. أما الفرع الثاني فتعلق بالدور التدخلّي للجيش في السياسة في الدول النامية، الذي انتهى باحتكاره للسلطة السياسية مباشرة بعد نجاحه في عسكريتها، والنأي بها بعيدا عن النخبة المدنية.

وقد سعينا من خلال هذا المدخل النظري إلى الارتباط بالعنوان العام الذي يوطر بحثنا "جدلية العلاقات المدنية-العسكرية والانتقال الديمقراطي والتنمية في المغرب والجزائر: دراسة مقارنة"، بمعنى أن ما تم عرضه في هذا الفصل هو بمثابة فرش تأسيسي لباقي فصول البحث، حيث لا يستقيم بحث علاقة المدني بالعسكري تأثيرا وتأثرا من دون الاستناد على هذا الزاد النظري المرشد للبحث.

لهذا الغرض تتبعنا تطور نظريات العلاقات المدنية-العسكرية منذ نشأة النظرية الأم، أي نظرية التحكم المدني بالعسكري في شقيها الموضوعي *عند هنتغتون* والذاتي *عند جانويتس*، مروراً بمختلف التحديثات التي أدخلت عليها، وكذلك النظريات المناقضة لها، أي نظرية الفوقية العسكرية، ومختلف التحديثات، التي أريد لها وبها تفسير الأدوار التدخلية للنخب العسكرية في الشأن السياسي في الدول النامية. فتبين بأننا إزاء نظريات ذات مفاهيم وأبنية شديدة التعقيد، وإن كانت تتقاطع في الهدف النهائي، حيث تسعى في الدول الديمقراطية الغربية إلى تفسير آليات ومسلكيات تحكم المدني في العسكري، وعوامل قبول الثاني الخضوع للأول طواعية، وتعزيز شروط التحكم والخضوع لضمان استقرار الدولة الديمقراطية في الحاضر والمستقبل، كما تهدف في الدول النامية إلى تفكيك العوامل والظروف التي جعلت العسكري يحتكر سلطة سياسية هي في الأصل اختصاص أصيل للمدني، والبحث في فرص استعادة الأخير لسلطته.

انطلاقاً من يقيننا بأن الاختلافات وحتى التناقضات بين نظريات العلاقات المدنية-العسكرية تعود في الأساس إلى المنظور، ما يعني أن هذه النظريات وإن بدت مختلفة ومتباينة، فيمكن التوفيق بينها، وبالتالي لا يوجد في منظورنا تناقض بين نظرية التحكم المدني الموضوعي *لهنتغتون*، والتحكم المدني الذاتي *لجانويتس*، وكذلك نظرية الوكالة *لفيفر*، ونظرية التوافق *لشيف*، ففي الوقت الذي اهتم فيه *هنتغتون* بتفسير خضوع الجيش للسلطة المدنية في الدول الغربية، انطلاقاً من منطلق وظيفي، يرتبط بالاحترافية العسكرية لجيوش هذه الدول، التي لا تقتصر عمليات تنميتها على الجوانب التقنية للمهنية العسكرية فحسب، المتعلقة بتنمية الخبرة العسكرية، والفعالية القتالية والاستراتيجية، وإنما ذات تأثير

جوهري على علاقة الجيش بالنظام السياسي المدني القائم في هذه الدول، التي تنتظم في شكل علاقة نموذجية متمثلة في تحكم النخبة المدنية في النخبة العسكرية، وهذا ما دفع **جانويتس** إلى التعامل مع الجيش من منطلق مدني واضح، لا يتجاوز الاحترافية العسكرية التقنية، وإنما يضبط مخرجاتها النازمة لعلاقة الجيش بالدولة المدنية، من منطلق أن دمج القيم العسكرية للجيش في القيم المدنية للدولة والمجتمعيؤدي إلى تمدين جميع جوانب الشأن العسكري، فيقود في الأخير إلى انصياح النخبة العسكرية ذاتيا لفوقية النخبة المدنية.

أما **فيغر** فرغم المسلك العقلاني الصارم الذي سلكه في ضبط خضوع الجيش للسلطة المدنية، من منطلق فرض شرعية توزيع السلطة السياسية من مصدرها الأصلي الذي هو الشعب، وصولاً إلى طابعها الوظيفي المحدد لاختصاصات الجيش، فقد وجدناه داعماً للبعد السياسي للاحترافية العسكرية على حساب الاستقلالية العسكرية، أما **شيف** التي حاولت مد حدود تحليل موقع الجيش في الدولة، ليشمل مجال المواطنة، الناتجة عن تفاعل ثلاثي أطرافه هي الدولة والجيش والمجتمع، ينتظم بطريقة جدلية (Governmentalization)، حيث ينتج عن تعاون الدولة المدنية مع المؤسسة العسكرية تحت ضمانة المجتمع، تلاشي أسباب التنافس بين الطرفين، فتخضع المؤسسة العسكرية للحكم المدني ذاتياً وموضوعياً، ويعاد إنتاج هذا الخضوع بشكل منتظم ومضطرد.

عنصر التوفيق ثابت أيضاً بين النظريات المؤطرة لدور الجيش التدخل في الدول النامية، خاصة وأن المؤسسين لنظرية الفوقية العسكرية في هذه الدول في مدرسة التحديث والتنموية، والعصرنة السياسية والتنموية عند **هنتغتون**، اتفقوا على حاجة هذه الدول في المرحلة التي تلت تحقيق الاستقلال إلى مؤسسة وطنية متشعبة بقيم ومبادئ الحداثة الغربية، على مستوى تنظيمها الداخلي المحكم، الذي يجمع بين السلاسة والصرامة في إصدار القرار وبلوغه إلى الأجهزة التنفيذية، ثم تنفيذه بشكل جيد من طرف الأخيرة، فوجدوا أن المؤسسة العسكرية هي الوحيدة التي تتوفر فيها هذه الشروط، وبالتالي أهليتها المنفردة لريادة عمليات التحديث والعصرنة السياسية والتنموية في الدول النامية، مدعومة بطابعها التنظيمي الحديث والمنضبط، ودوافعها الإصلاحية.

تكمن الإشكالية الكبرى التي واجه بها هؤلاء الباحثين مسألة دعم الدور التدخل للجيش في آلية التدخل، التي اتفقوا على أنها اقتضت، في بيئة الحكم التقليدية التي كانت تميز هذه الدول، استعانة الجيش بشرعية السلاح التي يحوزها لتنفيذ انقلابات عسكرية على النخبة المدنية التقليدية التي ورثت السلطة من المستعمر الغربي. وأمام فشل الجيش في تحقيق التحديث السياسي والتنموي المأمول برز طموح سياسي للنخب المدنية لاستعادة السلطة السياسية في بعض الدول الآسيوية والإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة،

فتحول التنظير السياسي في هذه الدول إلى الاهتمام بتفسير مقومات ومجالات التنافس بين النخبة المدنية والعسكرية في هذه الدول، وبحث الفرص والمسلكتيات المتاحة للنخبة المدنية لاسترداد السلطة السياسية.

وفي هذا الاتجاه كانت نظرية التنافس المدني-العسكري لأوريل كرواسون وديفيد كوهين أكثر صرامة وتوفيقاً في تشخيص التنافس ومجالاته ونتائجه، أما التفسير النظري لدور الجيش في الدول العربية، فإنه وإن اختلف في مؤشرات البحوث، ومعاييره التحليلية، التي ركزت على الطابع التقليدي التاريخي والديني، والقبلي، لنمط السلطة السياسية القائم في هذه الدول، والذي يتغذى من هواجس أمنية تصرف خطابياً بشكل مؤمن، يجعل خروج الجيش من السلطة والسياسة أمراً مستحيل الحدوث في الأمد القريب على الأقل، فموقفه الداعم لاستمرارية النظم الملكية أمر ثابت، فيما يرتبط تغيير موقفه من دعم النظام السياسي المتعسكر في جل الجمهوريات العربية، إلى دعم النخب المدنية الساعية وراء الإصلاح السياسي بمسألة المساس بمصالحه الاقتصادية والسياسية.

الفصل الثاني: التنظيم المعياري للعلاقات المدنية-العسكرية في المغرب والجزائر

تتميز العلاقات المدنية-العسكرية في كل من المغرب والجزائر بطابعها الملتبس والمعقد، يمتزج فيها الإرث التاريخي بالطابع التحديثي للدولة الوطنية عبر مختلف مراحل البناء التي مرت منها، مع ما واكبهما من علاقات متباينة بين المدني والعسكري، اتسمت في الجزائر بالتعاون في مرحلة التنافس على السلطة، إبان الفترة الاستعمارية، وباحتكار العسكريين للسلطة السياسية بعد تحقيق الاستقلال. في حين استفاد المغرب من انصهار النخبة العسكرية في جب النخبة المدنية خلال فترة المقاومة، وفي القيادة الملكية لعمليات بناء الدولة المستقلة، لكبح الطموح السياسي للعسكريين، الذي لم يبرز إلا متأخرا خلال فترة السبعينيات، متأثرا بنجاح موجة الانقلابات العسكرية في الدولة الإفريقية والعربية.

لهذا، فإحدى أهم المعايير التشخيصية لمستوى التنمية السياسية والاقتصادية الذي يبلغها نظام سياسي معين، ترتبط بتشخيص وتقييم بنية العلاقات المدنية-العسكرية داخل هذا النظام، وهي مدخل أساسي ليس فقط لتشخيص الواقع الحالي للنظام، بل وللتنبؤ بتحولاته المستقبلية، وفق فرضيتين أساسيتين، الأولى تؤكد على أنه كلما تقدمت الإصلاحات السياسية داخل الدولة، إلا وتوسعت دائرة إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، وتوفرت الشروط الأساسية لتوطين نظام ديمقراطي ناضج، والفرضية الثانية هي الفرضية العكسية للأولى، وتقر أنه كلما تمددت صلاحيات المؤسسة العسكرية لتطال المجالات المدنية السياسية والاقتصادية، تقوت فرص ترسيخ السلطوية في النظام السياسي، وفقدت المؤسسة العسكرية مهنتها، وتحولت من مؤسسة بيروقراطية وطنية مخولة بأسمى وظيفة داخل الدولة، وهي وظيفة الدفاع عن أمن المجتمع والدولة، إلى طغمة عسكرية مغتصبة للسلطة السياسية.

لكن ما بين الاعتراف بالاحترافية العسكرية لجيش ما في الدول النامية، بما تتضمنه من إقرار خضوعه للتحكم المدني، كشرط جوهري ميسر للانتقال الديمقراطي والتنموي، ونفيها عنيهكل ما يستتبعها بدهيا من هيمنة العسكري على المدني، كواقع سياسي معسر للانتقال الديمقراطي والتنموي تواجه الباحث في العلاقات المدنية-العسكرية، وخاصة في الدول النامية إشكالية النهج والمسالك البحثية التي يمكن سلكها لإثبات إحدى الفرضيتين، والبرهنة عليه سياسيا، وعلى سبيل المثال عانت هذه الدراسات في المنطقة العربية من قصور كبير في النهج والمسلوك، بعدما خيم عليها الطابع الاستعجالي بالخوض في التبرير السياسي المفعم بمشاعر قومية وإيديولوجية جياشة لتوصيفات جاهزة لشرعة هيمنة العسكريين على السلطة، بدل الاستدلال عليها بحثيا، وفي هذا الإطار وجد الباحث أن أغلب دراسات العلاقات

المدنية-العسكرية على قلتها في الدول العربية قد استندت على نهج ومسالك نظريات التحكم المدني¹، لأنها النظرية الوحيدة التي توصلت إلى وضع نهج معياري لدراسة علاقة المدني بالعسكري، نجح في تحديد ميلان ميزان القوى بين المدني والعسكري داخل العلاقة الرابطة بينهما، وتفسير عمق هذه العلاقة، في مرجعياتها الثقافية والتاريخية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وفي نتائجها الكبرى المرتبطة بالانتقال الديمقراطي والتنمية.

لهذا، فبهدف سبر أغوار علاقة المدني بالعسكري في بيئتين متباينتين سياسيا وايدولوجيا، كالمغرب والجزائر، اعتمد الباحث على النهج والمسالك المعيارية لنظريات التحكم المدني، لكن وفق مؤشرات تم اختيارها بعناية بالغة، لتحقيق هدف مزدوج، يجمع بين تقديم فهم كاف للعلاقة في الدولتين، وكذلك تيسير مقارنة أدوار الأدوار السياسية للعسكريين فيهما، وهو ما يتطلب تفكيك البناء الداخلي للمؤسسة العسكرية في الدولتين(المبحث الأول)، لكونه آلية لازمة لضبط مكان القوة الداخلية في كل مؤسسة عسكرية منهما، لا باعتبارها قوة عسكرية منعزلة، وإنما باعتبارها عاملا محددًا لمستويات الخضوع للرقابة المدنية(المبحث الثاني).

المبحث الأول: البناء الداخلي للمؤسسة العسكرية في المغرب والجزائر

لا يهتم حقل دراسات العلاقات المدنية-العسكرية بطبيعة النظام السياسي للدولة، جمهوريا كان أو ملكيا، وإنما يهتم بدراسة العلاقة بين أهم طرفين مؤثرين في السلطة السياسية للدولة الحديثة، طرف مدني يتكون من مختلف المنظمات السياسية المدنية صاحبة الشرعية الحصرية في التنافس على السلطة السياسية، من الأحزاب السياسية إلى النقابات العمالية، والمجتمع المدني، في مقابل طرف ثان يتكون من المؤسسة العسكرية، التي تجمع في قوتها بين صلابة التنظيم الهيراركي والتعاقد القوي بين أعضائها، لكن هذا لا يعني أن العلاقة بين الطرفين منعزلة عن المجتمع، بل على العكس من ذلك، هي علاقة متفاعلة باستمرار مع بيئتها الاجتماعية، التي غالبا ما كان لها دور بارز في ترجيح كفة أحد الطرفين في تنافسهما على السلطة السياسية.

وفق هذا الطرح، تنتظم علاقة المدني بالعسكري في كل من المغرب والجزائر، ضمن النسق العام لبناء السلطة وتوزيعها داخل الدولة، وهو ما لا يمكن ضبطه بحثيا إلا من خلال تمطيط البحث بشكل جدلي، بين مجموعة من الحقول والمجالات والتخصصات المعرفية، كالدراسات الدستورية،

¹- أوردنا عبارة "نظريات التحكم المدني" بصيغة الجمع قاصدين بها نظرية التحكم المدني الكلاسيكية، ومختلف التحديثات التي أدخلت عليها، التي كونت في الأخير نهجا معياريا واضح المعالم، يمكن الاسترشاد به لدراسة العلاقات المدنية-العسكرية.

والاستراتيجية، والعسكرية، والإدارية، والاجتماعية، والتنمية...، حيث لا تبرز الماهية الحقيقية للدور السياسي للنخب العسكرية ومساحته في الدولتين إلا من خلال رصد نتائج التفاعلات والاحتكاكات الجارية بين الطرفين، والمرصدة بين هذه الحقول في مؤشرات محددة، اقتضت في موضوعنا البدء بتفكيك البناء الهيكلي للمؤسسة العسكرية في الدولتين، على مستوى خصائص التنظيم العسكري (المطلب الأول)، ومميزات التركيبة الاجتماعية لسلك الضباط والجنود في المؤسستين (المطلب الثاني).

المطلب الأول: خصائص التنظيم العسكري للدولتين

يرتبط التنظيم العسكري بكل الجوانب الداخلية للمؤسسة العسكرية، من قبيل ثقافتها التنظيمية، وتماسكها الداخلي، وموقفها الاقتصادي، الذي يشمل حجم ميزانيتها، ومصادر تمويلها، وما تديره من مشروعات عسكرية وغير عسكرية، بالإضافة إلى تعدادها البشري وتجهيزها التسليحي، وهو يتأثر بعوامل عسكرية صرفة، سواء منها النابعة من المؤسسة العسكرية ذاتها، كالتدريب والتكوين العسكري، وأخرى ذات مصدر تفاعلي ناتج عن مدى تأثير المؤسسة العسكرية بمؤسسات ومواقف عسكرية أخرى.

لهذا تتداخل عدة عوامل عسكرية في تحديد مكان القوة والضعف في البناء التنظيمي للمؤسسة العسكرية، لا ترتبط فقط بهيكلها التنظيمي باعتبارها مؤسسة بيروقراطية يفترض أنها نموذجية التنظيم والعقلنة، وإنما يرتبط أيضا بكل ما تتوفر عليه بنيته التنظيمية من مؤهلات عسكرية بشرية وتجهيزية. وحيث إنه يصعب على الباحث في الجيشين المغربي والجزائري، الحصول على المادة الأولية الضرورية لدراسة جميع المؤشرات المرتبطة بالتنظيم العسكري، بسبب الطابع السري الذي يخيم على الجيشين، فإننا سنركز بحثنا على المؤشرات التي تمكنا من الحصول على بيانات مهمة حولها، من نظير التنظيم الهيكلي للجيشين وتعداداه وعتاده (الفرع الأول)، وخبرته الحربية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التنظيم الهيكلي للجيشين وتعداداه وعتاده

لا يدخل التنظيم الهيكلي للجيش المحترف وتعداداه وتجهيزه ضمن مجال الاستقلالية العسكرية، بل يدخل ضمن الثقافة التنظيمية العسكرية، التي يحدث من خلالها تجاوب المؤسسة العسكرية مع المؤسسات السياسية¹، عبر تنظيم سلسلة القيادة في الجيش ونطاق مسؤولية المؤسسات السياسية عن القوات المسلحة، في زمن السلم وحالات الطوارئ، وحالة الحرب كذلك. فيكون رئيس الدولة قائدا أعلى للجيش، ويكون وزير الدفاع (شخصية مدنية) مسؤولا عن عمل الجيش اليومي، وكوضع مثالي يدمج وزير الدفاع في بنية الحكومة، التي تتولى الدفاع عن مصالح الجيش المشروعة، في التجنيد والتجهيز العسكريين.

¹ - جوزيف هينروتين، حرب واستراتيجية: نهوج ومفاهيم (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص. 72.

تبعاً لذلك، يمكن القول إن التنظيم الهيكلي للجيشين المغربي والجزائري على مستوى مركز سلسلة القيادة، ينضبط لعامل قيادة رئيس الدولة للقيادة العليا للجيش، ويتباين في مسألة الإشراف الوزاري على الجيش، إضافة إلى تباينات أخرى مرتبطة بتنظيم الفرق والوحدات العسكرية (الفقرة الأولى)، فيما يبقى حجم التعداد والعتاد مرهون للبيئة الداخلية للتفاعل المدني-العسكري على مستوى مركز سلسلة القيادة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التنظيم الهيكلي للجيشين

يتميز التنظيم الهيكلي للجيشين المغربي والجزائري، بالجمع بين الطابع التقليدي المستمد من التقاليد العسكرية العريقة التي عرفها التاريخ الإسلامي، وبين المبادئ الحديثة للتنظيم العسكري، المستمدة من الإرث الاستعماري الفرنسي، ومن خصوصيات ذاتية ارتبطت بظروف تكوين الدولة والجيش بعد الحصول على الاستقلال (أولاً)، فيما تبقى مستويات التعداد والعتاد رهينة للقرار المدني-العسكري على مستوى مركز سلسلة قيادة الجيش، ضمن تقديرات ترتبط بالحاجيات الدفاعية المتأثرة بدورها بحجم التهديدات الخارجية (ثانياً).

أولاً: القوات المسلحة الملكية المغربية

يطلق على الجيش المغربي اسم "القوات المسلحة الملكية المغربية"، وهو مؤسسة عسكرية أنشأها الملك الراحل محمد الخامس في 25 يونيو 1956، بعد مرور أقل من عشرة أيام فقط على إعلان استقلال المغرب عن الاستعمار الفرنسي¹، تمزج في تكوينها بين الطابعين **الحداثي والتقليدي**، حيث تنهال في الكثير من مظاهرها الخارجية، وأساليب إدارتها وتنظيمها، من التقاليد العسكرية التاريخية التي توارثتها جيوش الدول التي تعاقبت على حكم المغرب، إضافة إلى مختلف مراحل التحديث والإصلاح التي مرت بها.

في الجانب التحديثي تتبع القوات المسلحة الملكية المغربية النموذج الفرنسي في تنظيمها الهيكلي العام²، مزودة ببعض التنقيحات التنظيمية المستمدة من خصائص التنظيم العسكري السائد في الدول العربية³، ومن بعض خصوصيات التنظيم الإداري للملكة المغربية، فمن حيث التأثير بالتنظيم العسكري الفرنسي، يتكون الجيش المغربي من ثلاثة فروع أساسية، هي: القوات البرية، التي تعرف في المغرب

¹ - أنشأت **القوات المسلحة الملكية** بمقتضى الظهير الملكي رقم 1.56.13 الصادر في 25 يونيو 1956.

² - زولتان باراني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟**، مرجع سابق، ص. 171.

³ - فؤاد إسحاق الخوري، **العسكر والحكم في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص.ص 49-50.

باسم "الجيش"، والقوات الجوية، والقوات البحرية، تنضاف إلى هذه الفروع الرئيسية، ثلاثة فروع أخرى مكملة للبنية الهيكلية للقوات المسلحة الملكية، وهي: الحرس الملكي، والدرك الملكي، والقوات المساعدة.

يرأس البنية التنظيمية الداخلية للقوات المسلحة الملكية، على مستوى التسلسل الهراري، رئيس لأركان القوات المسلحة تحت إشراف مباشر للملك، يطلق عليه اسم "المفتش العام للقوات المسلحة الملكية"¹، الذي يشغل في نفس الوقت منصب قائد المنطقة العسكرية الجنوبية، ومشرفا في نفس الوقت على القوات البرية، وكذلك على القوات الجوية الملكية المغربية، التي يرأسها جنرال في منصب المفتش العام للقوات الجوية، وعلى القوات البحرية الملكية المغربية، التي يرأسها أميرال في منصب المفتش العام للبحرية الملكية.

فيما يخص الفروع الثانوية للقوات المسلحة الملكية المغربية، فهي تتمتع بطابع خاص، من حيث التبعية لرئاسة أركان الجيش، حيث إن القوات المساعدة، التي تنقسم مفتشيتها العامة إلى شطرين، شطر الشمال وشرط الجنوب. يتكون كل شطر منهما من مجموعة من الوحدات المتنقلة، ووحدات الحرس الإقليمي، والمخزن الإداري والوحدات الخاصة، تحت قيادة مفتش عام للقوات المساعدة. إلا أنه رغم خضوع أفرادها للنظام العسكري، من حيث التكوين والترقي، إلا أنها تزاوّل مهامها إلى جانب السلطة المحلية، مضطلة بمهام حفظ النظام، والأمن العام، وحراسة إدارات الدولة، كالمقاطعات والعمالات، تحت وصاية وزارة الداخلية².

أما وحدة الحرس الملكي، التي يؤرخ الخبير في دراسة المؤسسة العسكرية المغربية محمد شقير لأصولها التاريخية، بأنها تعود إلى فترة تأسيس الدولة الإدريسية، وتحديدًا للحرس الذي اختاره المولى إدريس الثاني بعناية ليحيط به نفسه، مرورًا بالحرس الأسود المرموق الذي أنشأه السلطان المرابطي يوسف بن تاشفين في 1088م كحارس شخصي له، وتطور تنظيمه عبر مختلف الدول التي تعاقبت على حكم المغرب منذ ذلك الوقت، فأطلق عليه اسم "الحرس الشريف" خلال الحقبة الاستعمارية قبل أن يطلق عليه اسم الحرس الملكي بعد الاستقلال³. أما من حيث الوظائف التي تختص بها قوات الحرس الملكي، فهي تشمل تأمين الحماية للمنشآت والأضرحة والرموز الخاصة بالملك، وتوفير الحراسة لمختلف

¹- Omar BENDOUROU, *Le pouvoir exécutif au Maroc depuis l'indépendance*, Doctorat d'Etat en droit public, Université Paris1, 1986, p. 282.

²- حسب الفصل الأول من الظهير بمثابة قانون رقم 1.72.533، الصادر في 4 أبريل 1973، المتعلق بالنظام الأساسي الخاص برجال القوات المساعدة، والمادة 3 من ظهير 1.17.71، الصادر في 15 فبراير 2018، المتعلق بإعادة تنظيم القوات المساعدة، وتحديد النظام الأساسي الخاص بأفرادها، الناسخ للظهير السابق.

³- محمد شقير، الحرس الملكي يزاوج بين الوظيفة العسكرية والمهام البروتوكولية، *موقع هسبريس*، في 2017/05/17، شوهد في 2020/12/13، في <https://bit.ly/3zVxBRW>

الأنشطة والاحتفالات الملكية، وفي الجانب التنظيمي يشرف قائد عسكري رفيع المستوى على قوات الحرس الملكي، يتم اختياره بعناية خاصة من طرف الملك، لأنه سيقود الجهاز العسكري الأساسي الملصق بالمؤسسة الملكية التصاقا وثيقا¹.

الدرك الملكي هو قوة عسكرية وأمنية في ذات الوقت، لديها قواتها البحرية والجوية الخاصة بها، مجهزة تجهيزا جيدا، تشبه نظيرتها الفرنسية في العديد من النواحي التنظيمية، بما في ذلك الاسم، تأسست في 1957، بمقتضى الظهير الملكي رقم 1.75.79 المؤرخ في 29 أبريل 1957. وتتمركز قواتها في المناطق القروية وشبه الحضرية التي تتميز بكثافة سكانية صغيرة، وتمارس وظائفها الأمنية باعتبارها قوة عمومية مكلفة بالسهر على الأمن العام والمحافظة على النظام وتنفيذ القوانين، عبر مجموعة من الوحدات والفرق، أهمها: التدخل السريع، والسلامة الطرقية، والفرق العلمية والتقنية...، من خلال تبعية التسخير لكل من وزير الداخلية لمباشرة السلطة الإدارية، ووزير العدل لمباشرة الشرطة القضائية² (الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة حاليا³). أما وظائفها العسكرية فتمارسها باعتبارها جزءا من القوات المسلحة الملكية، وتنطبق عليها المقترضات العامة للقوانين والضوابط العسكرية، تحت أوامر وزير الدفاع الوطني (قائد الدرك بعد إلغاء وزارة الدفاع في 1972)⁴.

أصبح جهاز الدرك الملكي فاعلا محوريا في العلاقات المدنية-العسكرية في المغرب، منذ أن خول اختصاص مراقبة جميع قطاعات القوات المسلحة الملكية منذ 1972، بما فيها الثكنات العسكرية، وكذلك مراقبة الوحدات العسكرية في تنقلاتها في الصحراء، وفي باقي التراب الوطني، من خلال تتبع تحرك الأرتال والوحدات المتنقلة، وإنجاز تقارير يومية عن الجيش ورفعها إلى قيادة الدرك. وفي هذا الإطار تبرز وحدة الدرك الحربي المختصة بشكل حصري في مراقبة ورصد أي خرق لقانون القضاء العسكري داخل الثكنات والقواعد العسكرية المغربية، ومرافقة وحماية الوحدات العسكرية خلال تنقلاتها، ولعل هذا ما جعل **زولتان باراني** يصف تبعية الجيش المغربي للدرك الملكي في قوله أنه "إذا أراد أحد القادة العسكريين تحريك قافلة من المركبات العسكرية فإنه يحتاج إلى الحصول على إذن من قائد

¹ - الظهير الملكي رقم 1-63-230 الصادر في 9 نونبر 1963، المتعلق بتأسيس الحرس الملكي، نص الفصل الأول منه: "الحرس الملكي هيئة من جيشنا الملكي، موضوعة مباشرة وبصفة خاصة، تحت سلطة جنابنا العالي بالله، وتجري عليها مع مراعاة المقترضات بعده، الظهائر الشريفة، والأنظمة المطبقة على القوات المسلحة الملكية."

² - الفصل الثالث من الظهير الشريف رقم 1.57.280، الصادر في 14 يناير 1958، المنظم لاختصاصات مصلحة الدرك الملكي.

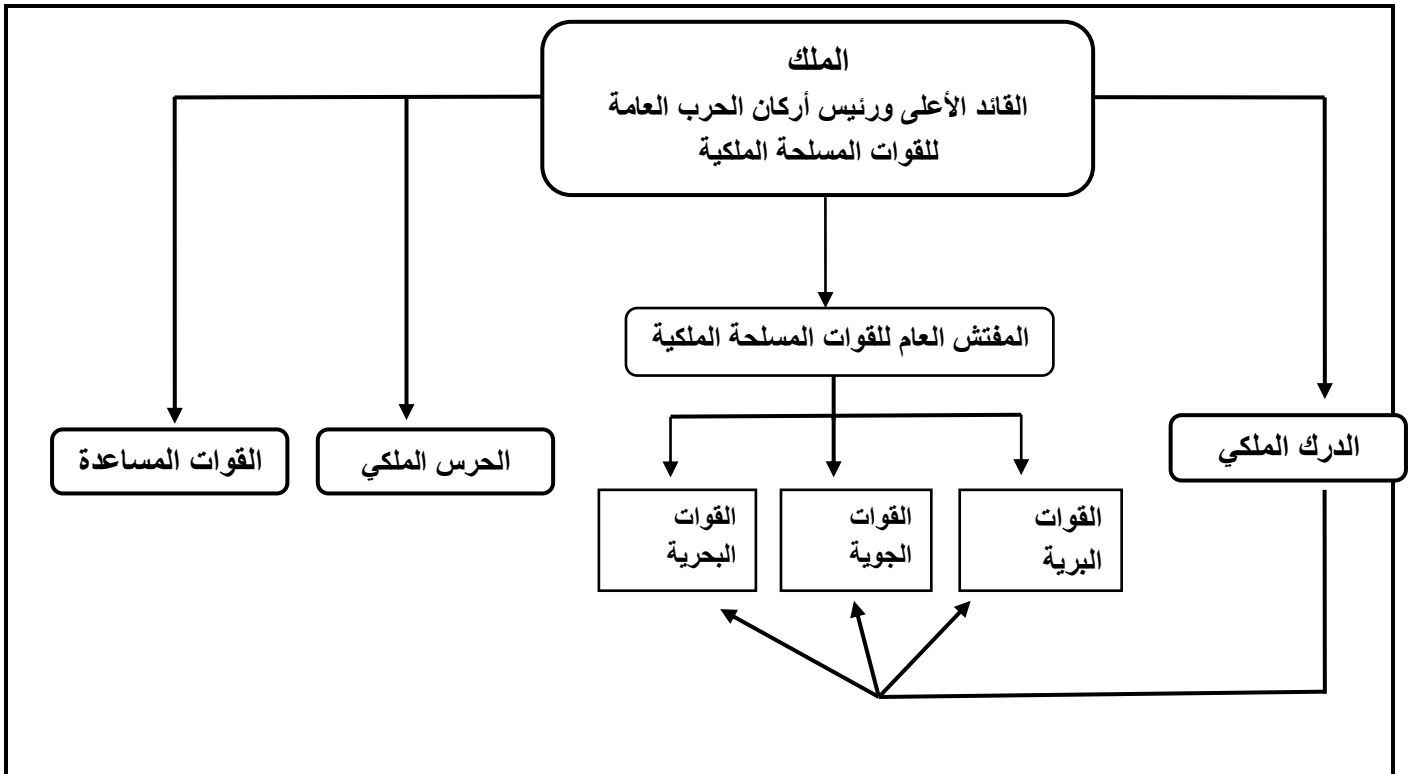
³ - الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.17.75 الصادر في 30 غشت 2017 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة، **الجريدة الرسمية المغربية**، عدد 6605، بتاريخ 18 شتنبر 2017.

⁴ - الفصل الثالث من الظهير الشريف رقم 1.57.280، الصادر في 14 يناير 1958، المنظم لاختصاصات مصلحة الدرك الملكي.

الدرك"¹، وهو ما يفسر تمتيع ضباط الدرك الحربي وضباط الصف والدركيين باختصاص الشرطة القضائية العسكرية، لدى المحكمة العسكرية².

مكننا استعراض وحدات المؤسسة العسكرية المغربية، وهيكلها التنظيمي الداخلي، من توضيح تفاعلات البنية العسكرية الداخلية لهذه المؤسسة، مع البنية المدنية المتحركة فيها من الخارج حسب الخطاطة التالية:

الشكل 4: خطاطة توضيحية للهيكل العام للقوات المسلحة الملكية



المصدر: من إعداد الباحث

¹ - زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش؟ ولماذا؟، مرجع سابق، ص. 272.

² - حسب المادة 40 من الظهير الشريف رقم 1.14.187 الصادر في 10 دجنبر 2014، المتعلق بتنفيذ القانون رقم 108.13 الخاص بالقضاء العسكري، التي نصت على: تضم الشرطة القضائية العسكرية بالإضافة إلى الوكيل العام للملك لدى المحكمة العسكرية ونوابه ووكيل الملك ونوابه وقاضي التحقيق العسكري، بصفتهم ضباطا سامين للشرطة القضائية:

أولاً : ضباط وضباط الصف وقادة فرق الدرك الملكي ثانياً.

ثانياً : رؤساء المراكز العسكرية.

ثالثاً : الضباط الإداريين المحلفين بمختلف مصالح الجيش.

رابعاً : ضباط الدرك الحربي وضباط الصف والدركيين العاملين تحت إمرتهم، في الحالات المنصوص عليها في المادة 149 من هذا القانون.

وكاستنتاج عام، يحتفظ الملك في المغرب بسلطة الإشراف الشخصي على جميع فروع المؤسسة العسكرية في المغرب، يساعده في ذلك التنظيم الهيكلي للمؤسسة العسكرية الذي يسمح له بالإشراف على المؤسسة العسكرية من أعلى الهيكل التنظيمي، ومن أسفله. فمن أعلى الهيكل التنظيمي يشرف الملك على الشؤون الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية، المتعلقة بالسلح والتجنيد، والترقية، وتقدير الأخطار والتهديدات، ووضع الخطط العسكرية بمساعدة المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، فيما يشرف على تتبع أنشطة المؤسسة العسكرية في الثكنات والأكاديميات العسكرية عبر قائد الدرك الملكي، وهذه هي السمة البارزة للتنظيم الهيكلي للمؤسسة العسكرية المغربية. فما هي السمات البارزة للتنظيم الهيكلي للمؤسسة العسكرية الجزائرية؟

ثانيا: الجيش الوطني الشعبي الجزائري

الجيش الجزائري ذو طبيعة خاصة من حيث ظروف النشأة والتطور، حيث نشأ لأول مرة كقوة عسكرية شعبية مختصة في قيادة وإدارة الشق العسكري من الثورة الجزائرية في 1954، أطلق عليها اسم "جيش التحرير الوطني"، قبل أن يتحول إلى "الجيش الوطني الشعبي" في 9 شتنبر 1962، في خضم المالبسات الأولى للصراع على السلطة في الجزائر المستقلة، التي يستعصى فيها الحسم بين تاريخ ظهور الدولة وتاريخ ظهور جيش التحرير الوطني¹.

ورث الجيش الوطني الشعبي تنظيمه الهيكلي العام من التطور المؤسسي الذي مر به جيش التحرير الوطني عبر ثلاثة محطات رئيسية: المحطة الأولى تمثلت في الاجتماع الذي أكمل الإعداد لإعلان الثورة الجزائرية، الذي عقده زعماء الحركة الوطنية الجزائرية في 23 أكتوبر 1954، وفيه تمت تسمية المنظمة الثورية بـ "جيش التحرير الوطني"، وتقسيم نفوذه الترابي على خمسة مناطق². فيما تمثلت المحطة الثانية في مؤتمر الصمام في 1956، الذي نظم قوات جيش التحرير الوطني، باستحداث 16 هيئة عسكرية، منظمة بشكل هرمي صعودا من المجاهدين إلى الفيلق، كما أقر الرتب العسكرية، والشارات والنياشين والإجازات³. وبرزت المحطة الثالثة بمناسبة إنشاء هيئة الأركان العامة للجيش على الحدود المغربية والتونسية في 1960، تحت قيادة العقيد هواري بومدين، الذي كان قائدا لجيش الحدود على الحدود المغربية، حيث أحدثت خمس مصالح رئيسية، يترأسها ضباط عسكريون خاضعون للإشراف

¹- Abdelkader YEFSAH, L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992, *Revue du monde musulman et de la Méditerranée*, vol. 65, no1(1992), p.81.

²- ادريس خضير، *البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)*، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص. 76.

³- منير صالح، *تطور تنظيم جيش التحرير الوطني والاستراتيجية العسكرية الفرنسية المضادة (1956-1958)*، *مجلة تاريخ المغرب العربي*، عدد 6، المجلد 3 (مارس 2017)، ص.ص 381-382.

المباشر لقائد الأركان، هي: مصلحة الاستعلامات، مصلحة العتاد والتسلح، مصلحة التدريب، ومصلحة المحاكم العسكرية، والمركز التقني لهيئة الأركان العامة¹.

يتمثل امتداد الماضي في الحاضر بشكل بين في التنظيم الهيكلي للجيش الوطني الشعبي، فمن حيث التقسيم الترابي، تقسم فروعه العسكرية الرئيسية الممثلة في القوات البرية والقوات الجوية والقوات البحرية، وقوات الدفاع الجوي عن الإقليم، والحرس الجمهوري، وقوات النخبة والدرك الوطني، مقسمة إلى ست مناطق، المناطق الخمس الأولى مستمدة من التقسيم الترابي لجيش التحرير، حيث لم تعرف فترة الاستقلال سوى إضافة منطقة سادسة ومقرها مدينة تامنراست لتعويض القاعدتين الشرقية والغربية في تنظيم جيش التحرير. أما تنظيمياً فتتفرع كل منطقة عسكرية إلى قطاعات ترابية محلية²، وتخضع جميع فروع الجيش الوطني الشعبي للإشراف المباشر لقيادة هيئة الأركان، التي يرأسها قائد الأركان نائب وزير الدفاع الوطني، وحيث إن القوات البرية والجوية والبحرية هي قوات عسكرية بامتياز، ولا تثير أي نقاش على هذا المستوى، فقد ارتأينا على غرار ما قمنا به بالنسبة للجيش المغربي أن نتعرف أكثر عن الفروع الأخرى المكملة للتنظيم الهيكلي للجيش الوطني الشعبي، بالتركيز على طبيعتها العسكرية، ونخص بالذكر قوات الدرك الوطني، والحرس الجمهوري، ثم مؤسسات التصنيع العسكري.

الدرك الوطني الجزائري: تأسس في 23 غشت 1962، بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 62-19³، وعلى غرار الدرك الملكي المغربي يصنف الدرك الوطني الجزائري كقوة عسكرية⁴، فهو جزء لا يتجزأ من الجيش الوطني الجزائري⁵، مكلف بالسهل على الحفاظ على النظام العام وتطبيق القوانين، من خلال تأمين البلاد والمواطن ومكافحة الجريمة، وحراسة الحدود، عبر كامل التراب الجزائري، وخاصة في

¹- جمال بلفرد، جيش التحرير الوطني على الحدود: بين الاحتراف العسكري والتشنج السياسي 1960-1962، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، العدد 1، المجلد 6 (يناير 2021)، ص.ص 1104-1105.

²- المواد من 1 إلى 7 من المرسوم رقم 84-358، المؤرخ في 28 نونبر 1984، المنظم للنواحي العسكرية في الجزائر.

³- شرف شهنار، *مؤسسة الدرك الوطني*، رسالة دكتوراة في علوم القانون العام، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، السنة الجامعية 2019-2020، ص.ص 13-14.

⁴- تصنف قوات الدرك والأمن الوطني ضمن القوات شبه عسكرية (forces paramilitaires) وليس ضمن القوات العسكرية، حسب معظم مراكز الأبحاث الدولية المتخصصة، وفي هذا الإطار صنف مركز جنيف لحوكمة المجال الأمني، (Centre de Genève pour la gouvernance du secteur de la sécurité)، قوات الدرك والأمن الوطني، كقوات شبه عسكرية، لأنها تجمع بين الوظائف المدنية والعسكرية في نفس الوقت:

- الوظائف المدنية : من خلال امتلاك سلطة الحفاظ على النظام العام كقوات مدنية.

- الوظائف العسكرية : من خلال امتلاك أفرادها لتكوين وكفاءات في التكتيك العسكري.

Le Centre pour la gouvernance du secteur de la sécurité, *Les gendarmeries et la police de type constabulaire*, Genève, 2019, p.p 2-4.

⁵- حسب المادة 2 من المرسوم الرئاسي 09-143، المتعلق بمهام الدرك الوطني وتنظيمه، الصادر في 2009.

المناطق الريفية وشبه الحضرية وعلى طرق المواصلات والحدود، كما يتولى ممارسة مهام الشرطة القضائية والشرطة الإدارية والشرطة العسكرية¹.

من حيث الهيكل التنظيمي، يرأس الدرك الوطني الجزائري قائد الدرك الوطني، في إطار تنظيم مركزي يضم قيادة الدرك ومفتشية الدرك وفرقة البحث والتحري، وفرق وأقسام متخصصة أخرى. وآخر إقليمي يتضمن الفرق الإقليمية للدرك، حيث تقاد كل فرقة إقليمية من طرف ضابط صف، يتولى تنفيذ المهام المنوطة بالدرك الوطني عبر الإقليم الإداري للبلدية، أو لعدة بلديات، للاضطلاع بمهام الضابطة القضائية والضابطة الإدارية، والضابطة العسكرية، ثم الحراسة العامة للإقليم وجمع الاستعلامات².

الحرس الجمهوري الجزائري: وعلى غرار الحرس الجمهوري في فرنسا، والحرس الجمهوري في باقي الجمهوريات العربية، عرفت الجزائر تأسيس قوات الحرس الجمهوري في 1963، وهو وحدة عسكرية تابعة للجيش الوطني الشعبي الجزائري، ويدخل ضمن عداد القوات البرية الجزائرية. أصبح لايتلقى الأوامر والتعليمات إلا من رئيس الجمهورية منذ التغيير الذي أحدثه الرئيس الجزائري بوتفليقة على مستوى رئاسة أركان الحرس الجمهوري في 2006³. يمارس الحرس وظيفة حماية النظام الجمهوري الجزائري، بكافة مؤسساته ومنشآته ورموزه، لهذا تمتد صلاحياتها من حراسة القصور ومراكز القيادة، إلى حراسة مجلس الشعب والمحكمة الدستورية ومجلس الأمة أثناء الحرب، كما يتولى المرافقة والتشريفات لرئيس الجمهورية والسلطات السامية للدولة والشخصيات الأجنبية من ضيوف الجزائر⁴. على مستوى الهيكل التنظيمي يتولى قيادة الحرس الجمهوري، قائد الحرس الجمهوري، الذي يرأس هيئة أركان الحرس الجمهوري، هو ضابط برتبة لواء أو فريق، يشرف على خمسة مصالح رئيسية، تتعلق بالحماية والحراسة، والتدخل، والمرافقة والتشريفات، ووحدات الإسناد، والفوج الخاص للتدخل، وعدة مصالح إدارية وتقنية أخرى.

مؤسسات التصنيع العسكري: اتجهت الجزائر خلال فترة السبعينات إلى اقتحام هذا المجال في خضم التوجه الصناعي الذي اختاره الرئيس بومدين للبلاد، لكن بأهداف محدودة كانت تتجلى في السعي

¹ - تنظم مهام الشرطة القضائية والإدارية للدرك الوطني الجزائري تواليا حسب المادتين 8 و 9 من المرسوم الرئاسي 09-143، المتعلق بمهام الدرك الوطني وتنظيمه، في حين تنظم مهام الشرطة العسكرية حسب المادة 45 من قانون القضاء العسكري، رقم 71-28 المؤرخ في 22 أبريل 1971.

² - Benoit HABERBUSH, Renseignement et guerre d'Algérie, le rôle de la gendarmerie mobile, *revue histoire des armées*, n° 247 (2007), pp. 60-69.

³ - انظر المرسوم الرئاسي لخاص بقرارات الإعفاء والتعيين في رئاسة الحرس الجمهوري، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، العدد 46، في 16 يوليوز 2006، ص. 29.

⁴ - Samar SMATI, Changement à la tête de la Garde républicaine et de la Marine nationale, *Algerie-Watch*, le 13/12/2009, consulté le 23/09/2019, disponible sur : <https://bit.ly/3p8nypk>

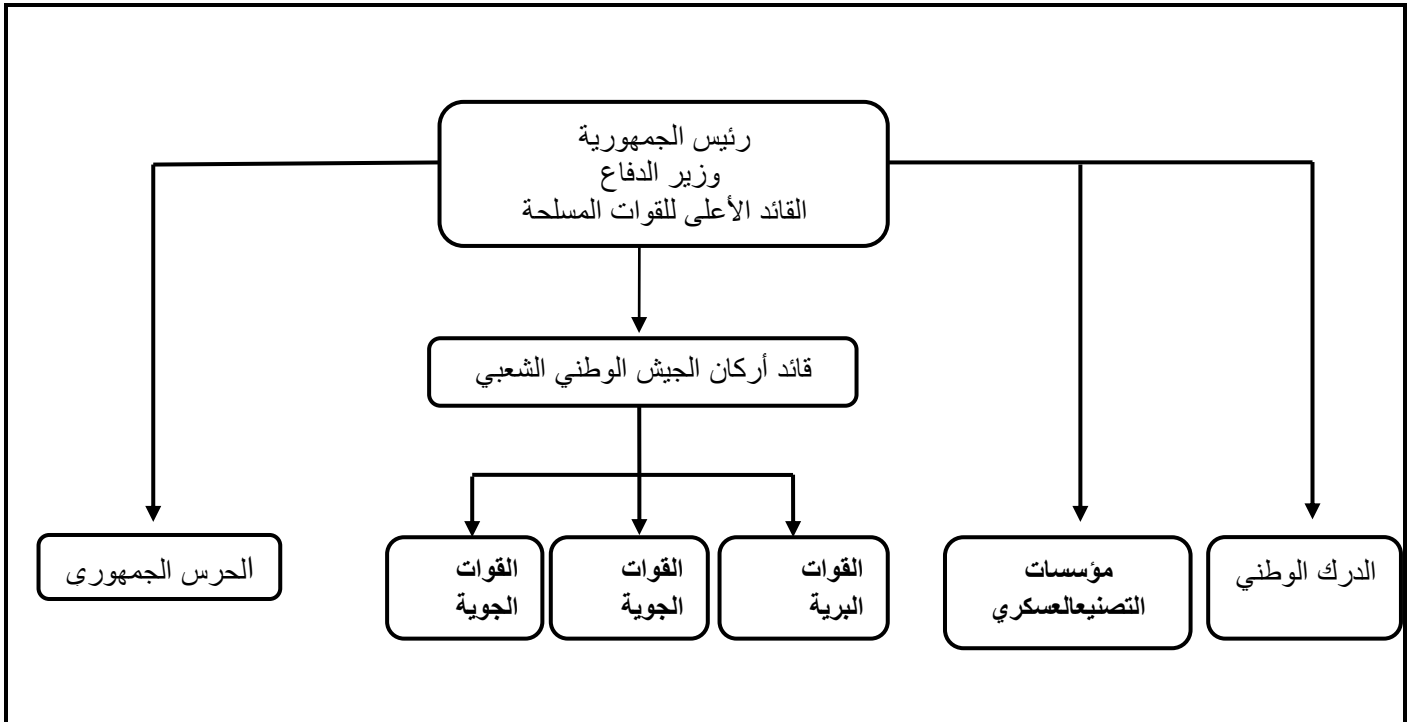
لتلبية حاجيات الجيش من الذخيرة والأسلحة الخفيفة، وبقيت محصورة خلال فترة الثمانينات في صناعة بعض الزوارق السريعة بترخيص من الشركة البريطانية بروك مارين (Brooke Marine) لصناعة السفن، وبناء سفن صغيرة للحماية، وسفن صيد، فضلا عن سفن صغيرة للإنزال، وصناعة الذخيرة¹. وتطورت مع بداية التسعينيات بإنشاء مجموعة متلاحقة من المؤسسات العسكرية الخاصة بالتصنيع العسكري، مثل مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة (ERIS) التي أنشأت في 1990، ومؤسسة تجديد عتاد الطيران (ERMA) في 1992، ومؤسسة تجديد عتاد الجيش (ECA) في 1993، وأخيرا المؤسسة العسكرية للمواد المتفجرة (ONEX) في 1996، التي كلفها المرسوم الرئاسي 440-96 المؤرخ في 9 دجنبر 1996، بالقيام بالدراسات والتطوير والاستيراد والتصدير والصناعة والتسويق للمواد المتفجرة، حسب برامج عامة تصادق عليها السلطة الوصية².

جرت عملية إصلاح كبيرة للمؤسسات الصناعية العسكرية الجزائرية في 2008، بصدر القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري، التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 102-08، حيث أصبحت المؤسسات السالفة الذكر متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وموضوعة تحت وصاية وزير الدفاع³. فيما شهدت الجزائر في العام الموالي لصدر المرسوم تأسيس مؤسسات جديدة أخرى في مجال الصناعة العسكرية، أهمها، مؤسسة صناعة الطائرات، ومؤسسة القاعدة المركزية للإمداد، ومؤسسة قاعدة المنظومات الاليكترونية بسيدي بلعباس، ومؤسسة تطوير صناعة السيارات بـ"تيارت"، ومؤسسة الإنجازات الصناعية بـ"سريانة"، ومجمع ترقية الصناعة الميكانيكية⁴.

قادنا البحث في التنظيم الهيكلي للمؤسسة العسكرية الجزائرية إلى التوصل إلى الخطاطة التنظيمية لسلسلة القيادة للجيش الوطني الشعبي الجزائري حسب مايلي:

-
- ¹ - عبد النور بن عنتر، *الدور الاقتصادي للجيش الجزائري*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021، ص. 3.
 - ² - عبد الحميد حشاني، *المؤسسة العسكرية ذات الطابع الصناعي والتجاري*، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، فرع الدولة ومؤسساتها، جامعة الجزائر، 2008، ص. 46-47.
 - ³ - المرسوم رقم 102-08، القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري، المؤرخ في 26 مارس 2008، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، العدد 17، 30 مارس 2008، ص. 3.
 - ⁴ - أمال صخر، *الصناعة العسكرية الجزائرية ودورها في الاقتصاد الوطني*، رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يونيو 2019، ص. 61-68.

الشكل 5: خطاطة توضيحية للهيكل التنظيمي الداخلي للقوات المسلحة الجزائرية



المصدر: من إنجاز الباحث

كاستنتاج عام، يتشابه التنظيم الهيكلي للمؤسسة العسكرية الجزائرية على مستوى تنظيم سلسلة القيادة مع مختلف الأنماط السائدة في تنظيم المؤسسات العسكرية في الجمهوريات العربية، التي تأثرت بتجربة الضباط الأحرار في مصر، وبالاحتكاك بالتجربة السوفياتية في تنظيم الجيش، حيث يستحوذ رئيس الدولة الآتي من المؤسسة العسكرية على القرار العسكري داخل الجيش، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة. لكن في التجربة الجزائرية كان الاستحواذ أكثر فاعلية عندما كان يرأس الجمهورية ضابط عسكري، الذي كان يجمع بين رئاسة الدولة وقيادة القوات المسلحة العسكرية في نفس الوقت. لكن بعد وصول شخصيات مدنية إلى رئاسة الجمهورية أصبح الإشراف الرئاسي أقل فاعلية، لأن التنظيم الهيكلي للجيش الجزائري وضع أساسا ليكون العسكريون رؤساء للجمهورية.

ثالثا : التعداد البشري والعتاد العسكري

بقدر ما يتيسر التوصل إلى تعداد مستويات التجنيد في الجيشين، نظرا لورودها في قوانين المالية في الدولتين بالنسبة لتجنيد صنفيا لضباط وضباط الصف، ونظرا للطابع الشعبي الذي تحظى به عملية تجنيد الجنود. لكن الصعوبة تثار في التوصل إلى إحصائيات مضبوطة حول التسليح العسكري في الدولتين، لأنها تحظى بسرية تامة في البلدين إسوة بما هو حاصل في معظم الدول العربية، ولا يتم تسريب معطياتها إلا في حدود ما تقرره المؤسسة العسكرية ذاتها، حيث يصعب على الباحثين والمختصين

والمجتمع المدني في الدولتين الحصول على معلومات كافية حول مستويات التجهيز والتسلح في الدولتين، إلا من خلال الاستعانة بوسيلتين اثنتين، الأولى تتعلق بتتبع صفقات التسلح التي تبرمها الدولتان، في منبعها الأصلي، أي في الدولة المصدرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول الغربية، ذات الرقابة الشديدة على صفقات التسلح التي تبرمها مع الدول الأخرى، كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وألمانيا...، التي لا يمكن لسلطتها التنفيذية إبرام عقود التسلح إلا بعد نيل الموافقة البرلمانية، أما الوسيلة الثانية فتتعلق بالجوء إلى مراكز البحث والدراسات المختصة في تتبع صفقات التسلح العسكري، مثل **معهد ستوكهولم للسلام الدولي** *Institut international de recherche sur la paix de Stockholm*، ومركز

غلوبال فير بوور *Global fire power*

سنعتمد في موضوعنا المتعلق بتبيان القدرات البشرية والتسلحية للجيشين المغربي والجزائري على إحصائيات مركز **غلوبال فير بوور**، نظرا لتمييز قاعدة بياناته بتدقيق مفصلوتحيين سنوي، ومنه استخرجنا الجداول الإحصائية الأربعة الخاصة بالتعداد والعتاد العسكري للدولتين في عام 2021، المتعلقة بالتعداد البشري (جدول 1)، وقدرات القوات البرية (جدول 2)، ثم قدرات القوات الجوية (جدول 3)، وأخيرا قدرات القوات البحرية (جدول 4)، حسب ما يلي:

1. التعداد البشري

جدول 1: جدول إحصائي للمؤشرات البشرية للمؤهلات البشرية للجيشين المغربي والجزائري في 2021

المؤشرات بالنسبة	المغرب	الجزائر
مجموع العسكريين	310 000	130 000
عدد السكان الذين يبلغون سن التجنيد العسكري سنويا	609 385	683 784
عدد المقبولين في الخدمة العسكرية	14 509 155	17 532 934
قوات الاحتياط	150 000	150 000
قوات شبه عسكرية	50 000	190 000

المصدر: ¹Global fire power : Comparaison des forces militaires de l'Algérie et du Maroc (2021)

¹- Global fire power, *Comparaison des forces militaires de l'Algérie et du Maroc (2021)*, consulté le 12/01/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3vSV0QI>

تتميز القوات المسلحة الملكية بمستوى تجنيد جد مرتفع، على مستوى مختلف أصناف التجنيد من الضباط إلى ضباط الصف إلى الجنود، حيث بلغ تعداد الجيش المغربي في 2021 حوالي 310 000 جندي، ليصنف في المركز الثامن عشر عالميا من حيث التعداد البشري للجيش¹، في حين تتخفف معدلات التجنيد في الجزائر الذي يبلغ مجموع التعداد البشري للجيش فيها حوالي 130 000 جندي، مصنفة بذلك في المركز الخامس والثلاثين عالميا، فيما يتقارب الجيشان في عدد قوات الاحتياط، والقوات شبه عسكرية، فيما يزخر العمق الديمغرافي للجيشين المغربي والجزائري بوفرة الطاقات البشرية المؤهلة لولوج المؤسسة العسكرية، فيكفي هنا أن نشير إلى أن عدد الشباب الذين يبلغون سن التجنيد العسكري سنويا، يضاعف التعداد الإجمالي للجيش المغربي بمرة واحدة، وبخمس مرات التعداد الإجمالي للجيش الجزائري.

2. القوات البرية

جدول 2: القدرات العسكرية التي تتوفر عليها القوات البرية المغربية والجزائرية في 2021

المؤشرات	المغرب	الجزائر
عدد الدبابات	3033	2024
عدد المدرعات المصفحة	8000	7000
عدد المدافع الأوتوماتيكية	510	324
عدد المدافع المقطورة	156	396
عدد حاملات الصواريخ	144	300

المصدر: ²Global fire power : Comparaison des forces militaires de l'Algérie et du Maroc (2021)

¹ - Le Maroc 55ème puissance en militaire au rang mondial, *challenge*, le 21/01/2021, consulté le 24/01/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3Mz35na>

² - Global fire power, *Comparaison des forces militaires de l'Algérie et du Maroc (2021)*, Op.Cit.

نستخلص من الجدول أعلاه تفوق الجيش المغربي على نظيره الجزائري في مجال القوات البرية، حيث يتفوق الجيش المغربي على نظيره الجزائري في العتاد العسكري الحاسم في الحروب البرية، والمتعلق أساسا بعدد الدبابات والمدركات المصفحة والمدافع الأوتوماتيكية¹، بينما تتفوق القوات البرية الجزائرية على نظيرتها المغربية في عدد المدافع المقطورة (أي المجرورة) وعدد حاملات الصواريخ، مما يؤكد أن القوات البرية هي القوة الضاربة في الجيش المغربي.

3. القوات الجوية

جدول 3: القدرات العسكرية التي تتوفر عليها القوات الجوية المغربية والجزائرية

المؤشرات	المغرب	الجزائر
عدد الطائرات الحربية	249	551
عدد الطائرات المقاتلة	83	102
عدد طائرات الهجوم الأرضي	00	22
عدد طائرات النقل العسكري	29	60
عدد طائرات التدريب	67	87
طائرات المهام الخاصة	4	9
عدد طائرات الهليكوبتر	64	268

المصدر: ²Global fire power : Comparaison des forces militaires de l'Algérie et du Maroc (2021)

يبين الجدول أعلاه تفوق الجيش الجزائري على نظيره المغربي في التسليح العسكري الخاص بالقوات الجوية، في جميع مؤشرات الممتدة من عدد الطائرات الحربية والمقاتلة إلى عدد طائرات

¹ - Kaoutar CHAAT, Puissance militaire : Le Maroc améliore sa position au classement 2022, *l'Opinion*, le 19/01/2022, consulté le 24/01/2022, disponible sur : <https://bit.ly/3pQ8EE2>

² - Global fire power, *Comparaison des forces militaires de l'Algérie et du Maroc (2021)*, Op.Cit.

الهيلكوبتر، مما يؤكد أن الجيش الجزائري يعتمد أساسا على فرع القوات الجوية. حاول المغرب في السنين الأخيرة تجاوز التفوق الجزائري في مجال القوات الجوية من خلال الاعتماد على تقوية ترسانته العسكرية الجوية بالطائرات العسكرية المسيرة عن بعد DRONES ، التي أصبحت أكثر حسما في الحروب الكلاسيكية¹.

4. القوات البحرية

جدول 4 : القدرات العسكرية التي تتوفر على القوات البحرية المغربية والجزائرية

المؤشرات بالنسبة	المغرب	الجزائر
أسطول السفن البحرية	121	201
عدد الفرقاطات	6	8
عدد الغواصات	0	8
عدد سفن الكورفيت Corvette	1	10
عدد الزوارق الدورية	22	65
عدد المطارات العسكرية	67	87

المصدر: ²Global fire power : Comparaison des forces militaires de l'Algérie et du Maroc (2021)

يبين الجدول أعلاه تفوق الجيش الجزائري على الجيش المغربي فيما يخص الترسانة العسكرية الخاصة بالقوات البحرية، في جميع مؤشراتهما، لكن مع ذلك تثبت الدراسات العسكرية والاستراتيجية

¹ - اقتنى المغرب في النصف الثاني من 2020، 12 طائرة مسيرة عن بعد من Bayraktar TB-2 التركية، وثلاثة طائرات Harfang الإسرائيلية، كما وقع المغرب في شهر نونبر 2021، صفقة مع إسرائيل للتزود بطائرات kamikaze-HAROP المتطورة، انظر:

L'Opinion, Armement : *le Maroc s'équipe de drones kamikazes israéliens pour 22 millions de dollars*, le 30/11/2021, consulté le 01/12/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3Fd6Smc>

² - Global fire power, *Comparaison des forces militaires de l'Algérie et du Maroc (2021)*, Op.Cit.

محدودية القوات البحرية في حسم الحروب، أو حتى الاعتماد عليها بشكل أساسي في تأمين الحدود الخارجية، ليبقى أن الجيش المغربي يعتمد أساسا في قواته العسكرية على القوات البرية في حين تعتمد الجزائر على القوات الجوية¹.

عموما، يتوفر الجيشان المغربي والجزائري على ترسانة عسكرية مهمة جدا، ذات مؤهلات بشرية وقدرات تسليحية فائقة، تفسر في المجال الاستراتيجي بارتفاع منسوب القوة لدى البلدين، الذي يوفر لهما مستويات مرتفعة من الحماية ضد أي تهديدات أو أخطار قد تعترض أمنهما القومي الخارجي، لكن هذا المستوى المرتفع من القوة العسكرية يثير توجسا لدى الباحثين في مجال العلاقات المدنية-العسكرية، من إمكانية استثماره من طرف المؤسسة العسكرية داخليا، عبر التدخل في الشأن السياسي بشكل مباشر، أو من خلال تعزيز موقعها كقوة ضاغطة لتأمين مصالحها الذاتية، ولو على حساب الديمقراطية والتنمية، خاصة إذا ما غاب عن مسار اكتساب الخبرة العسكرية الدفاعية والقتالية للجيشين توجيه الاهتمام الكلي للشأن العسكري، والاحتكاك بالجيش ذات المرجعية الديمقراطية، المؤمنة بالخضوع الطوعي للنخب المدنية، وهو ما سنسعى للتأكد منه بالنسبة للجيشين المغربي والجزائري من خلال الإجابة عن السؤال التالي: كيف وعبر أية تجارب عسكرية تطور مسار اكتساب الخبرة العسكرية القتالية والدفاعية في الجيشين المغربي والجزائري؟

الفرع الثالث: التجارب الحربية والقتالية للجيشين

لا ترتبط فعالية الجيوش الحديثة بمستويات التجنيد والتسلح فقط، بل ترتبط بشكل وثيق بما راكمته من تجارب قتالية تتأتى من الحروب التي خاضها، ومن التدريبات والمناورات العسكرية التي شاركت فيها مع جيوش أخرى، وأيضا من وراء المشاركة ضمن قوات حفظ السلام الدولي، فكل هذه العوامل الثلاثة بقدر ما تسهم في تقوية خبرة الجيش في الشأن العسكري، فإنها تساهم بشكل مباشر في تعزيز احترافيته العسكرية، التي تحصنه أيضا من التدخل في المعترك السياسي².

يتشابه الجيشان المغربي والجزائري في تجاربهما المكتسبة من الحروب المباشرة، خاصة وأن أولى حرب خاضها الجيشان كانت ضد بعضها البعض (الفقرة الأولى)، لكنهما يختلفان جذريا على مستوى طبيعة التعاون العسكري الدولي لكل منهما (الفقرة الثانية)، وفي مستويات المشاركة ضمن قوات حفظ السلام الدولي التابعة للأمم المتحدة (الفقرة الثالثة).

¹ - نسيم بهلول، *التوترات الكامنة: واقع التوازن العسكري في المنطقة المغاربية*، المركز العربي للبحوث والدراسات، في 2015/10/18، شوه في 2019/09/23، متوفر على: <https://bit.ly/30MjyS2>

² - عبد الفتاح ماضي، *الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة*، مرجع سابق، ص.63.

الفقرة الأولى: الحروب المباشرة

يقسم عالم السياسة الأمريكي **كولن جراي Colin S.Gray** الحرب العسكرية إلى نوعين أساسيين: حرب نظامية، يتم الاشتباك فيها بين قوات نظامية خاصة بالدول، وحروب غير نظامية يخوضها طرفان، أحدهما من الجيوش النظامية للدول. والثاني من قوات غير نظامية، تعود لكيانات سياسية غير حكومية¹، فما هي الخبرات القتالية التي راكمها الجيش المغربي والجزائري في خوض هذان النوعان من الحرب؟.

في نطاق الحروب النظامية، يتقاطع الجيشان في التجربة الحربية الأولى التي خاضها، ذلك أنها تمثلت في المواجهة الحربية التي دارت بينهما خلال "حرب الصحراء" عام 1963، والتي كان التفوق فيها في الغالب حليف الجيش المغربي، الذي كان أكثر تنظيماً وتجهيزاً، في وقت كان مايزال فيه الجيش الجزائري مكوناً من بعض مقاتلي جيش التحرير الوطني، ذوا تجهيز ضعيف وتنظيم أقل احترافية رغم تدعيمهم بقوات كوبية وأخرى بلغارية². بعد ذلك خاض الجيش الجزائري الحرب العربية-الإسرائيلية لعام 1967، و حرب الاستنزاف العربية-الإسرائيلية، التي انتهجها جمال عبد الناصر بعد هزيمة 1967، التي هدفت إلى تفويض القوة العسكرية الإسرائيلية في سيناء واستنزاف مقدراتها، من خلال تنفيذ هجمات نوعية بأعداد قليلة من القوات، سعياً لإلحاق أكبر قدر من الخسائر بالجيش الإسرائيلي، وقد شارك الجيش الجزائري في هذه الحرب إلى غاية انسحاب اللواء الرابع الجزائري منها في شتنبر 1970³، بعدها ولأول مرة خاض الجيشان جنباً إلى جنب الحرب العربية-الإسرائيلية الثالثة التي تعرف باسم "حرب أكتوبر 1973"، حيث شارك الجيش المغربي بلواء مشاة على الجبهة السورية بمنطقة الجولان، والجيش الجزائري بلواء مدرع على الجبهة المصرية بسيناء⁴.

عرفت فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة انكفاء الجيش الجزائري عن التدخل العسكري لدعم القضايا العربية، فيما واصل الجيش المغربي اصطفاؤه إلى جانب هذه القضايا، فتدخل لتحرير الكويت من

¹- Colin S.GRAY, *War Peace and International Relations : An Introduction to Strategic History*, Routledge, New York, 2007, p. 245.

²- Georgina NAGY, La naissance des états dans le territoire Maghrébin : la guerre des sables entre le Maroc et l'Algérie, *revue Etudes sur la région méditerrané*, no 23(2014), p. 83.

³- جمال ورتي، مساهمة الجيش الجزائري في الحروب العربية-الإسرائيلية: وجه مجهول من قيمة هذه المساهمة، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 29 (يونيو 2008)، ص. 229.

⁴- محمد علي عبودي، جامعة الدول العربية والصراع الإسرائيلي: من تأسيس الجامعة إلى مؤتمر مدريد، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص. 547.

الغزو العراقي ولحماية الأمن السعودي خلال "حرب الخليج الثانية" في 1990، بحوالي 1200 جندي¹، ضمن تحالف دولي تكون من جيوش 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

على مستوى الحروب غير النظامية، فبالإضافة إلى التدخلات الاعتيادية للجيشين في مواجهة الحركات الإرهابية المتشددة، وعصابات التجارة الدولية في المخدرات والهجرة الدولية، التي تنشط بدينامية كبيرة في المنطقة المغاربية. خاض الجيش الجزائري مجموعة من الحروب لكبح جماح مجموعة من التمردات الداخلية التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال، والتي كانت تبرز في الغالب في إطار الصراع على السلطة بعد الحصول على الاستقلال، أهمها تمرد منطقة القبائل، الذي بدأه الاتحاد الديمقراطي للثورة الاشتراكية، بقيادة كل من كريم بلقاسم والعقيد محند ولد الحاج في يوليو 1963، وجبهة القوى الاشتراكية في شتنبر 1963، تحت قيادة حسين آيت أحمد والعقيد دهيليس، والكثير من ضباط جيش التحرير المنتمين لمنطقة القبائل، تلاها بعد ذلك تمرد العقيد محمد شعباني الذي أنشأ اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة في 1964، وحظي بدعم كل من آيت أحمد ومحمد بوضياف².

المظهر البارز للحروب غير النظامية التي خاضها الجيش الجزائري تمثل في النزاع الداخلي المسلح الذي نشب في الجزائر بداية من 1992، بين الجيش والتيارات الإسلامية المتشددة التي استقرت بأعالي الجبال، تعبيراً عن رفضها لإقدام الجيش على إلغاء الانتخابات البرلمانية التي فازت بها جبهة الإنقاذ الإسلامي، وهي الحرب التي مازالت ماثرة نقاش أكاديمي حول ملابساتها وخسائرها الإنسانية³، رغم توظيفها السياسي من طرف النخبة العسكرية في تجديد شرعية هيمنتها على الدولة حسب ما سنراه لاحقاً.

تجربة الحروب غير النظامية في خبرة الجيش المغربي، ذات طابع ثنائي، تجمع بين التدخل على الحدود المغربية، والتدخل خارج الحدود، تجلّى التدخل على الحدود في "حرب الصحراء"، التي واجه فيها الجيش جبهة البوليساريو في الفترة الممتدة ما بين 1975-1992. أما المظهر الخارجي فتتمثل في تدخل الجيش المغربي ضمن "التحالف العربي في اليمن"، بقيادة السعودية في مارس 2015، في مواجهة جماعة الحوثي، كاستمرار لالتزام المغرب بالدفاع عن أمن منطقة الخليج العربي⁴، رغم أنه أعلن انسحابه من الحرب في 2018، لأسباب لايسعها موضوع بحثنا.

¹ - سعيد الصديقي، *الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص. 3.

² - رابح لونيسي، *الجزائر في دوامة الصراع على السلطة بين العسكريين والسياسيين*، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص. 85-79.

³ - حبيب سويدي، *الحرب القذرة: شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992-2000*، ترجمة روز مخلوف، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2003، ص. 202-203.

⁴ - إحسان الحافظي، المغرب و"عاصفة الحزم" : تحولات في العقيدة العسكرية، *مجلة سياسات عربية*، العدد 14 (2015)، ص. 96-97.

الفقرة الثانية: التعاون العسكري الدولي للجيشين

ينشط الجيشان المغربي والجزائري داخل شبكة كبيرة من التعاون العسكري الدولي، تشكل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا، والملوكيات العربية وتونس، والكثير من الدول الأفريقية المحور الأساسي للشراكات العسكرية الاستراتيجية بالنسبة للمغرب، فيما يشكل المحور الروسي-الصيني العمق الاستراتيجي للشراكات العسكرية الجزائرية، وبدرجة أقل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبعض الجمهوريات العربية والأفريقية. وحيث تتعدد مواضيع وقضايا هذه الشراكات بين التزود بالعتاد العسكري، والبحث والتكوين العسكريين، والعمل الاستخباراتي، والمناورات الميدانية.

وفي هذا الإطار احتكمت الشراكات العسكرية للجيشين في الماضي إلى التمايز الأيديولوجي الذي خيم على التحالفات والتكتلات العسكرية الدولية للدولتين بين المعسكرين الليبرالي والاشتراكي، وفي الحاضر إلى الإفراز العدائي لهذا التمايز، حيث ساهم تبني المغرب للنموذج الليبرالي الغربي في بناء الدولة المغربية بعد الاستقلال، في انصهاره ضمن هذا القطب على مستوى شتى مجالات التعاون، الذي أثمر شراكة عسكرية مغربية-غربية وثيقة، وفي هذا الإطار لابد من استحضار تدخل الجيش المغربي في الزاير (الكونغو الديمقراطية حاليا) في 1978، الذي وصفه الملك الراحل الحسن الثاني بأنه يهدف إلى حماية المصالح الغربية والأوروبية¹، وكذلك مناورات "الأسد الإفريقي" التي يحتضنها المغرب سنويا منذ 2007، وتجري بين القوات المسلحة الأمريكية والقيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا "أفريكوم United States Africa Command"، وتشارك فيها دول أخرى، فعلى سبيل المثال، شاركت جيوش كل من المملكة المتحدة والبرازيل وكندا وتونس والسنغال وهولندا وإيطاليا إضافة إلى الحلف الأطلسي ومراقبين عسكريين من 30 بلدا في مناورات 2021².

السمة البارزة للتعاون العسكري المغربي-الغربي يمكن تلمسها في الشراكة التي تربط الجيش المغربي بحلف شمال الأطلسي (NATO)، حيث كان المغرب من أوائل الدول المتوسطية الخمس التي انخرطت في الاستراتيجية المتوسطية للحلف في 1994، المسماة "حوار المتوسط" للحوار والتعاون الأمني بين الحلف وسبعة دول جنوب المتوسط³، التي تتخذ طابعا فرديا يتم على شكل "الحلف +1"، أي

¹ سعيد الصديقي، *صنع السياسة الخارجية المغربية*، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاجتماعية، وجدة، 2002، ص. 315.

² للمزيد من التفاصيل عن مناورات 2021، انظر:

Commandement des Etats-Unis pour l'Afrique, *Lion d'Afrique 21*, consulté 23/07/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3Jb6Ey2>

³ مصطفى علوي، *الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي*، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص. 37.

مجموع دول الحلف زائد الدولة المعنية في إطار الشراكة، وطابعا جماعيا يتم على شكل "الحلف + 7"، أي مجموع دول الحلف زائد الدول المتوسطة السبع المنخرطة في الحوار، للتشاور حول القضايا والاهتمامات الأمنية المشتركة¹.

في إطار تقييم الشراكة العسكرية للمغرب مع حلف شمال الأطلسي، وجب القول إنها شراكة عميقة، بدأت بمشاركة الجيش المغربي بوحدات عسكرية إلى جانب قوات الحلف في عمليات إدارة النزاعات المسلحة في أوروبا، بدءا بالمشاركة ضمن قوات حفظ الاستقرار في البوسنة والهرسك (SFOR) في 1995، ثم المشاركة في قوات حفظ السلام في كوسوفو (KFOR) في 1999، حيث شارك الجيش المغربي في هذه العمليات بما مجموعه 2200 فردا من العسكريين وقوات الشرطة، نهضوا بمهام تقديم المساعدات الإنسانية والمساعدة في حفظ السلام الدولي².

أثمرت الشراكة العسكرية للمغرب مع حلف شمال الأطلسي تمتيع الحلف للمغرب بموقع "حليف رئيسي من خارج الحلف Allié majeur hors-OTAN" في 2004³، جعله يحظى بمكانة متميزة في الجانب المتعلق بالتدريب والتكوين العسكري، اللذين يشرف عليهما الحلف، حيث ساهم الحلف في تدريب وتكوين مجموعة من الضباط المغاربة، فمثلا في 2018، استفاد 160 ضابطا مغربيا من المشاركة في خمسة أنشطة تدريبية من تنظيم الحلف، كما تم في نفس العام تنظيم مجموعة من التدريبات الميدانية المشتركة⁴.

بالنسبة للجزائر، فهي وإن اصطفت إلى جانب القطب الاشتراكي إبان الحرب الباردة، الشيء الذي عمق تعاونها العسكري مع كل من الاتحاد السوفياتي والصين آنذاك، فقد سارعت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي إلى تنويع شركائها العسكريين، بالانفتاح أكثر على الدول الغربية، فأصبحت تتعاون مع الجيوش الفرنسية والأمريكية والإسبانية، بالتزامن مع حفاظها على متانة تعاونها العسكري مع المحور الروسي-الصيني، كمحور أرحب للتعاون العسكري الجزائري، ينهال تاريخيا من العملية الكبرى التي

¹ - مصطفى علوي سيف، *استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2008، ص. 18.

² - Axel AUGÉ, *Les opérations de paix du Maroc : un axe majeur de la politique extérieure du pays*, Observatoire Boutros-Ghali du maintien de la paix 2019, Bruxelles, 2019, p. 5.

³ - Ibid, p. 6.

⁴ - يوسف هناني، 25 سنة من التعاون بين المغرب وحلف شمال الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي، *موقع جريدة الاتحاد الاشتراكي*، في 25/01/2019، شوهد في 30/07/2019، في: <https://bit.ly/3wNEL7O>

نفذها الخبراء الروس على الأراضي الجزائرية في 1963، لنزع الألغام ، حين أبطلوا مفعول 1,5 مليون لغم، ودمروا 600 كلم من الحواجز والموانع التي خلفتها حرب التحرير الجزائرية¹.

بعد ذلك،نما التعاون العسكري الروسي-الجزائري بمعزل عن مختلف التحولات التي شهدتها البلدان، حيث أصبح الجيش الجزائري مجهزة بشكل شبه كامل بالسلح الروسي، ويعتمد بشكل كبير في تقوية خبرته على الشراكة الروسية في مجالات التدريب والتكوين والمناورات المشتركة، غير أن النجاح الذي يحققه الجيش الجزائري في الجانب التقني من الشراكة العسكرية الروسية في مجال التسلح، الذي كان آخرها إبرام صفقة ضخمة بين الجانبين في 2006، لتوريد الجزائر بمجموعة من الدبابات، والطائرات، والصواريخ، والسفن الحربية بقيمة 7,5 مليار دولار²، وكذلك في مجالات التدريب والتكوين، لم ينعكس إيجابا على الاحترافية العسكرية للجيش الجزائري في بعدها السياسي، الذي يستهدف في حالة الاحتكاك بالجيوش الديمقراطية القبول الطوعي بسمو الحكم المدني، وذلك راجع لافتقار المؤسسة العسكرية الروسية لمبادئ وقيم التحكم المدني، حتى أن فريقا من الباحثين أنكر وجود مفهوم للعلاقات المدنية-العسكرية في روسيا³.

في الجانب المتعلق بشراكة الجزائر العسكرية بحلف شمال الأطلسي، انضمت الجزائر إلى استراتيجية الحلف "حوار المتوسط" في عام 2000، كسابع دولة من جنوب المتوسط تنخرط في الاستراتيجية، رغبة منها في الاستفادة من خبرة الحلف في مسار تحديث ودعم احترافية الجيش الجزائري، وتعزيز الثقة بين الطرفين، وتكثيف التعاون في مجال الاستعلامات⁴، إلا أن الوقائع على الأرض أثبتت أن الشراكة انحصرت أساسا في تبادل الخبرات التقنية، والمعلومات والخرائط، وتعاون بحري ذو مظهر وحيد يتجلى في الرسو الدوري لسفن الحلف في الموانئ الجزائرية، لتنفيذ مناورات بحرية مشتركة. وكدليل على ضعف الشراكة العسكرية للجزائر مع الحلف أبدى الأخير تحفظا شديدا من

¹ - حسين بهاز، قراءة في جدلية العلاقات الاستراتيجية الجزائرية-الروسية على ضوء التحديات الأمنية الراهنة، ص.387،

مقال منشور بموقع جامعة ورقلة (الجزائر)، شوهذ في 2019/08/09، متوفر على : <https://bit.ly/3slnp3E>

² - شريفة كلاخ، العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 1 (2017)، ص. 121.

³ - Albert LEGAULT et autres, *Le triangle Russie/Etats-Unis/Chine: un seul lit pour trois ?*, Les Presses de l'Université Laval Sainte-Foy, 2004, p. 15.

⁴ - محمود شرقي، التوجهات الجديدة لحلف شمال الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 8 (يناير 2014)، ص. 13.

ارتفاع مستويات التسلح العسكري الجزائرية، ما جعله يطالب روسيا في ماي 2021، بالتوقف عن تزويد الجزائر بالأسلحة الأكثر حداثة، وعن دعم صناعتها العسكرية، لأنهما تهددان أمن أعضاء الحلف¹.

الفقرة الثالثة: المشاركة ضمن قوات حفظ السلام الدولي

يمتلك الجيش المغربي تجارب رائدة في المشاركة ضمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام الدولي، على عكس الجيش الجزائري القليل المشاركة في هذه القوات، لأسباب غالبا ما يتم تفسيرها بالعقيدة العسكرية للجيش الجزائري التي تمنعه من القتال خارج الحدود الجزائرية²، فيما تمحورت مشاركة الجيش المغربي ضمن القوات الأممية حول مسوغين اثنين، يرتبط المسوغ الأول بالرغبة في المساهمة في عمليات حفظ السلام والعمل الإنساني عبر العالم، في حين ارتبط المسوغ الثاني بتقديم الدعم العسكري لحلفائه العسكريين، على أن التفسير الصحيح لدوافع وأهداف مشاركة الجيش المغربي ضمن هذه القوات، لا يفهم إلا ضمن تداخل المسوغين وامتزاجهما.

تبعاً لذلك، أرسل المغرب أول تجريدة عسكرية إلى الخارج في 1960 إلى الزاير ضمن قوات الأمم المتحدة التي تكلفت بالمساهمة في ضمان إحلال السلام، والتقليص من الخسائر الكارثية للحرب الأهلية التي شهدتها هذا البلد، قبل أن يعاود إرسال تجريدة عسكرية أخرى إلى نفس البلد ما بين 1977 و1978، هذه المرة بهدف الحفاظ على الوحدة الترابية للزاير في مواجهة التمرد الذي شهده إقليم شابا. كما شارك الجنود المغاربة في قوات الأمم المتحدة لإقرار السلام في كل من الصومال في 1995، والبوسنة والهرسك في 1996، وكوسوفو 1999، والكونغو الديمقراطية في 2001، وساحل العاج في 2004، ومازال المغرب مشاركا حاليا في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في كل من الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، بما مجموعه 1707 فردا من العسكريين وأفراد الشرطة، محتلا بذلك المرتبة 12 ضمن البلدان الأكثر مساهمة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، في مقابل ذلك تتكفى الجزائر عن المساهمة في هذه القوات منذ 1989³.

قلصت العقيدة العسكرية للجيش الجزائري القائمة على الامتناع عن التدخل العسكري خارج الحدود الجزائرية، من مساهمته ضمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام الدولي، ذلك أن الجزائر متشبثة بعدم استخدام القوات المسلحة إلا إذا اضطرتها الظروف لذلك، دفاعا عن نفسها ضد أي هجوم أجنبي

¹- سالم سالمين النعيمي، الجزائر وحلف الناتو!، موقع *إيلانف*، في 2021/05/04، شوهده في نفس اليوم، في <https://bit.ly/3wTFqVj>

²- رياض صيداوي، *صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص. 116-117.

³- Nation unies : *Maintien de la paix, Classements des Pays contributeurs en soldats et policiers jusqu'au 31 Avril 2021*, disponible sur : <https://bit.ly/3xmmMXk>

مسلح¹، يستهدف المساس بسيادتها الإقليمية، أو مصالحها القومية، أو دفعا للتهديد الذي تستشعر أنه يهدد مصالحها، إذا تعذر دفعه بالأدوات السلمية للسياسة الخارجية²، وهي العقيدة التي تمت دسترتها في المادة 25 من دستور 1989، التي نصت على "امتناع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها"، وتم الاحتفاظ بها في الدساتير اللاحقة، فوردت في المادة 26 من دستور 1996، والمادة 29 من دستور 2016، وفي الفقرة الأولى من المادة 31 من دستور 2020.

بالرغم من تقييد الفقرة الأولى من المادة 31 من الدستور الجزائري لعام 2020 للعقيدة العسكرية الجزائرية في الجانب الدفاعي، إلا أن الدستور الجديد جاء ببعض التغييرات الجوهرية في العقيدة العسكرية، حملتها الفقرة الثالثة من نفس المادة 31 التي فتحت باب مشاركة الجيش الجزائري ضمن قوات حفظ السلام، بطلب من الأمم المتحدة، أو الاتحاد الإفريقي أو الجامعة العربية³، وهو ما أثار جدلا سياسيا واسعا في الجزائر، بين قوى المعارضة التي اعتبرت أن الفقرة تفتح باب مشاركة الجيش في قوات حفظ السلام تمهيدا لإقامة قواعد عسكرية أجنبية في البلاد، فيما دافع رئيس لجنة مراجع الدستور عن الفقرة، معتبرا أن فتح مشاركة الجيش الجزائري محدد في إطار عمليات حفظ السلام الأممية فقط، وهي مقيدة بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان⁴، في إشارة منه إلى الفقرة 2 من المادة 91، التي تلزم الرئيس بالحصول على أغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان قبل التقرير في إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن.

عطفا على ما سبق، يصنف الجيش الجزائري ضمن الجيوش ذات المشاركة المحدودة ضمن عمليات حفظ السلام الأممية على مستويي عدد المشاركات وحجم القوات المشارك بها، حيث شارك في هذه العمليات لأول مرة في أنغولا في 1989، بـ 57 ملاحظا عسكريا، وبعدها في هايتي في 1990، بـ 32 ملاحظا من العسكريين وقوات الشرطة، على أن أكبر مشاركة عسكرية للجيش الجزائري كانت في

¹ - Bastien ALEX et autres, *Observatoire géopolitique des enjeux des changements climatiques en termes de sécurité et de défense : Prospective Afrique du Nord*, rapport de Ministère des armées française, Direction générale des relations internationales et de la stratégie, Paris, 2018, p. 29.

² - حوسين بلخيريات، التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري، *مجلة دراسات وأبحاث*، مجلد 10، عدد 3 (2018)، ص. 199.

³ - نصت الفقرة الثالثة من المادة 31 من دستور 2020، على : يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، أن تشارك في حفظ السلام.

⁴ - علي ياحي، تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود : فتيل معركة المعارضة والسلطة، *اندبندنت عربي*، في 2020/09/26، شوهده في 2020/09/30، في: <https://bit.ly/2TLvQGI>

كمبوديا في 1991، عندما انضم 228 ملاحظا عسكريا وشرطيا جزائريا إلى قوات حفظ السلام هناك، بالتزامن مع مشاركته في الكونغو الديمقراطية في نفس العام بـ 51 ملاحظا عسكريا¹.

بصفة عامة، أثبتت الدراسة المؤسسية على مستوى سلسلة القيادة والتجارب الحربية والقتالية للجيشين المغربي والجزائري، تفوق مصادر الاحترافية العسكرية للجيش المغربي على نظيره الجزائري، ما يجعل الأول أكثر تقبلا للتحكم المدني بالمؤسسة العسكرية، والثاني أكثر تشبها بالدفاع عن استقلاليتها التامة تجاه المؤسسات والنخب المدنية، ولعل هذا هو أحد مفاتيح فهم العقيدة العسكرية الانكفائية للجيش الجزائري تجاه التدخلات العسكرية الخارجية، بما في ذلك المشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي كان أحد أهداف صانعيها منع احتكاك الجيش الجزائري مع الجيوش المؤمنة بأسبقية المدني على العسكري في الديمقراطية، وانسجاما مع هذا الاستنتاج المحوري يثار سؤال آخر مرتبط بهذه المرة بدراسة البنية السوسيولوجية للجيشين، مفاده كيف تنتظم البنية السوسيولوجية للجيشين المغربي والجزائري؟ وما مدى تأثيرها في تعزيز احترافية الجيشين أو إضعافها؟

المطلب الثاني: البنية السوسيولوجية للمؤسسة العسكرية

ارتبط الانخراط في الجيش في المجتمعات العربية بالطبقة الوسطى منذ تحقيق الاستقلال، وخاصة الريفية منها. التيكان أفرادها أكثر إقبالا على التجنيد في صفوف الجيش في مختلف أسلاكه، من الضباط إلى ضباط الصف إلى الجنود، باعتباره وسيلة للترقي الاجتماعي²، فلم يشذ كل من المغرب والجزائر عن هذه القاعدة العامة، خاصة بعد التوسع الذي عرفته الطبقة الوسطى في البلدين في خضم تطور بنية الدولتين، التي اعتمدت بدورها على الأبناء المتعلمين من هذه الطبقة لشغل المناصب الإدارية والبيروقراطية، فارتفع عدد الشباب الملتحقين بالكليات العسكرية من أبنائها، وازدادت نسبتهم بين الضباط.

توافق ارتفاع عدد الضباط من أبناء الطبقة الوسطى في الجيشين المغربي والجزائري مع بروز نخبة ثانية داخل الجيش، يمكن أن نطلق عليها اسم "نخبة النخبة" من الضباط، التي تمكنت من فرض هيمنتها على المناصب المسؤولة داخل الجيش، التي وإن اختلف تركيبها الاجتماعية بين الجيشين، حسب ما ستكشف عنه سوسيولوجيا النخبة العسكرية في الجيشين (الفرع الأول)، فإن هيمنتها على المؤسسة العسكرية لم تتأثر بسياسات التجنيد والنوع الاجتماعي السارية داخل الجيشين (الفرع الثاني).

¹ - فتحي شفيق، مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلام لمنظمة الأمم المتحدة، موقع *جزايرس*، شوهد في

2020/08/18، متوفر على: <https://bit.ly/3ebXXVZ>

² - عزمي بشار، *الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية*، مرجع سابق، 77.

الفرع الأول: سوسيولوجيا النخبة العسكرية في الجيشين

عرفت البنية الاجتماعية للجيشين المغربي والجزائري بروز نخبة عسكرية من الضباط استطاعت فرض سيطرتها على الجيش، باحتلالها للمناصب القيادية فيه، وتحكمها في وضع شروط عملية بلوغ هذه النخبة، لا تولي اهتماما لمعايير الكفاءة ودرجات التعليم، بقدر ما تهتم بمعايير وشروط الانتساب إلى النخبة، والتي تركز أساسا على الانتماء الطبقي لسلك الضباط.

تطورت النخبة العسكرية في المغرب عبر مختلف مراحل البناء والتطور التي مرت منها القوات المسلحة الملكية، ولم تستقر بنيتها ذات التكوين العمودي، الذي تتداخل فيه عوامل الانتماء الطبقي والعائلي بعوامل التكوين العسكري إلا بعد 1972 (الفقرة الأولى)، بينما تكونت النخبة العسكرية في الجزائر في خضم الصراع الداخلي الذي عرفه الجيش الجزائري بين فئتي الضباط الوطنيين والضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي في أواخر حرب التحرير (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التكوين العمودي للنخبة العسكرية المغربية

ينتمي الجنود وضباط الصف في القوات المسلحة الملكية إلى كل الطبقات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع المغربي، بتمثيل فسيقائي يمتد لمختلف المناطق والجهات والأقاليم، حيث يمثلون عينة مهمة من السكان المغاربة، لكن هذا التمثيل المناطقي والمجتمعي لم يمنع هذه العينة من الخضوع لسيطرة مجموعة صغيرة من الضباط تشكل ما يعرف بـ "النخبة العسكرية المغربية"¹، التي تحمل الخصائص التالية:

- **النخبة العسكرية المغربية تخرجت من نفس الأكاديمية العسكرية:** أي الأكاديمية العسكرية بمكناس²، ما جعلها تشكل مجموعة متجانسة ومندمجة، بفعل خضوعها لنفس التكوين والتدريب العسكريين، وبما في ذلك تمثل الجانب الروحي والعقدي من التكوين العسكري، القائم على الجمع بين الانضباط العسكري والولاء السياسي والشخصي للمؤسسة الملكية.

- **نخبة قريبة من الملك:** فالملك هو المتحكم الأساسي في تحديد وتصنيف مكونات النخبة العسكرية المغربية، من حيث اختصاصه في تولية الرتب والترقية العسكرية، ومن حيث مدى الحظوة التي يتمتع بها

¹- Jean-jacques REGNIER et Jean-Claude SANTUCCI, *Armée pouvoir et légitimité au Maroc*, Annuaire de l'Afrique du Nord, éditions du CNRS, Paris, 1972, p. 140.

²- Pierre VERMEREN, La formation des élites Marocaines : miroir de la mondialisation ?, *Le Télémaque*, no 39(2011), pp. 54-55.

واسماعيل فائز، النخبة العسكرية والنسق السياسي المغربي، *موقع العمق*، 2016/10/29، شوه في 2019/01/25، متوفر على: <https://bit.ly/3qfcV3e>

هؤلاء الضباط التي غالبا ما وصفت بـ"الزواج الأبيض" بين الملك والنخبة العسكرية المغربية¹، كما يتخذ نمط القرب من الملك داخل النخبة العسكرية المغربية نمطين آخرين، الأول متعلق بالقرابة العائلية المباشرة مع الملك، التي تضمن لبعض أفراد الأسرة الملكية مكانة متميزة داخل النخبة العسكرية، مثل ترقية أخت الملك الأميرة للامريم – رئيسة جمعية الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية- إلى رتبة كولونيل ماجور في 2003، وترقية الأمير مولاي رشيد (أخ الملك) إلى رتبة جنرال دو بريكاد في 2000. وهو النمط مستمد من تاريخ الدولة العلوية ذاتها، التي غالبا ما استعان فيها السلاطين بأقربائهم في تحمل الأعباء العسكرية². أما النمط الثاني من القرب من الملك، فيتم من خلال رابطة الدراسة أو من خلال تكوين رابطة شخصية مع الملك، مثل علاقة القرابة القوية التي كانت تجمع بين المرحوم الحسن الثاني والجنرال المدبوح³.

- **نخبة ذات طابع عائلي مترابط ومتصاهر:** يطغى التشابك المصاهرتي على النخبة العسكرية المغربية، حيث تتقارب مكونات هذه النخبة في شكل مصاهرات عائلية، لا يسع المجال للتطرق إليها بتفصيل كبير عبر مختلف الحقب الزمنية التي تطورت خلالها، لهذا فعلى سبيل المثال سيتم التركيز على أهم المصاهرات التي تميزت بها خلال الحقبة الانتقالية بين الملكين الحسن الثاني ومحمد السادس، كحالة الجنرال حسني بنسليمان صهر عباس الجراري مستشار الملكين الحسن الثاني ومحمد السادس، والأخير بدوره هو صهر ادريس البصري وزير الداخلية السابق، وصهر محمد حصاد الذي شغل منصب وزير الداخلية في عهد الملك محمد السادس، ثم حالات الجنرال محمد الزيان، صهر الجنرال عبد العزيز بناني المفتش العام السابق للقوات المسلحة الملكية، والجنرال محمد بلشير صهر الكولونيل بنخرابة، والجنرال بلمقدم صهر فؤاد عالي الهمة مستشار الملك محمد السادس، والجنرالين بن عاشر سور الله وعبد القادر القادري صهري محمد المديوري الحارس الشخصي للملك الحسن الثاني⁴.

¹-Thierry DESRUS, L'emprise de la monarchie marocaine entre fin du droit d'inventaire et déploiement de la « technocratie palatiale », *revue L'année du Maghreb*, no 3(2007), p. 235.

²- مصطفى الشابي، *النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995، ص. 80.

³- سعد الدين إبراهيم، *الملل والنحل والأعراف: هموم الأقليات في العالم العربي (الجزء الأول)*، دار ابن رشد، القاهرة، 2018، ص. 280.

⁴- محمد شقير، محمد شقير، *النخبة السياسية وامتيازات السلطة بالمغرب*، دفاتر وجهة نظر، العدد 19، الدار البيضاء، 2012، ص. 52.

وبالتالي، فالانتماء إلى النخبة العسكرية المغربية، لا يتم من خلال الحصول فقط على شهادة عليا، وتكوين عسكري رفيع، وإنما من خلال الانتماء لأحد العائلات المعروفة داخل النخبة العسكرية المغربية، أو من خلال القرب من الملك، أو من خلال الخدمات التي يؤديها أعضاء هذه النخبة للمؤسسة الملكية¹.

ارتباطا بذلك، عمل الملك محمد السادس على قيادة حملة واسعة لتشبيب النخبة العسكرية المغربية في عام 2017، بدأها في شهر يناير بتعيين الجنرال عبد الفتاح الوراق في منصب المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، خلفا للجنرال بوشعيب عروب الذي أحيل على التقاعد، تبعها في نفس العام بإعفاء 43 ضابطا عسكريا ساميا برتب لواء وعميد وكولونيل ماجور، وذلك في مختلف مواقع المسؤولية داخل الهرم التنظيمي للمؤسسة العسكرية، وكذا في مختلف أطراف التوزيع الجغرافي للوحدات العسكرية، وخاصة المنطقة العسكرية الجنوبية²، وختمها في نهاية العام بتعيين الجنرال محمد هرمو قائدا للدرك خلفا للجنرال حسني بنسليمان، الذي أحيل على التقاعد بعدما أمضى 44 عاما في منصب قائد الدرك الملكي، إلا أنه وإن لم تتضح بعد البنية الاجتماعية للنخبة العسكرية الجديدة، فمن المفترض نظريا على الأقل، ألا تخرج عن التركيبة الاجتماعية للنخبة القديمة.

في جانب آخر مرتبط بالطابع النخبوي للمؤسسة العسكرية المغربية خلال المراحل الأولى لتأسيس القوات المسلحة الملكية، أثار **جون واتربوري John WATERBURY** قضية سيطرة الضباط المغاربة العائدين من الجيش الفرنسي والإسباني على القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية الناشئة، بعد قيادتهم لعملية تكوينها منذ تأسيسها في 1956³، الأمر الذي سمح لهم بتشكيل الجيش حسب تصورهم⁴، رغم الحرص الذي أبداه الملك محمد الخامس وولي عهده آنذاك الأمير مولاي الحسن والجنرال الكتاني على تجنب كل ما من شأنه أن يثير الغيرة ويوقظ الحساسيات بين هؤلاء الضباط والضباط الوطنيين

¹ - المرجع نفسه، ص. 24-33.

² - محمد شقير، **النخب العسكرية المغربية: نحو التجديد والتشبيب**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مارس 2020، ص. 8.

³ - يتعلق الأمر بمجموعة من الضباط المغاربة العائدين من الجيشين الفرنسي والإسباني، أهمهم : الجنرال حمو الكتاني والضباط محمد أمزيان ومحمد أوفقيير وادريس بن عمر وأحمد النمشي الذين عينهم محمد الخامس على رأس اللجنة العسكرية التي ستشرف على تأسيس الجيش المغربي، ثم الكولونيل مولاي أحمد العلوي والقبطان عبد السلام بن عمرو والقبطان بن كيران، الذين أسندت لهم قيادة الجيش المغربي، بعدما خاطبهم جلالته قائلا: "ابتداء من اليوم فقد أصبحت تحت قيادتي، وسيكون قائدكم الأعلى عادلا ورحيما، لكنه لا يقبل أي إخلال بواجبات الامتثال والانقياد والأدب، ويتعين احترام المرؤوسين لرؤسائهم، فأنتم أمل جلالته السلطان وأمل الشعب وأمل الأمة المغربية ويقتضي عليكم الواجب أن تكونوا أهلا لهذه الأمل". انظر:

عبد الحق الميرني، **الجيش المغربي عبر التاريخ**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997، ص. 353.

⁴ - جون واتربوري، **الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم وآخرون، الطبعة الثالثة، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، 2013، ص. 283.

الشباب في الجيش¹، غير أن تتبع تطور البنية النخبوية للجيش المغربي حسب تكوينها العمودي المحدد سابقا، وإن لم يفند بشكل قطعي رأي واتروري، فإنه على الأقل يحصره في مدة زمنية محدودة، تمتد من تاريخ تأسيس الجيش المغربي، إلى حدود المحاولتين الانقلابيتين في 1971 و1972، اللتين أدخلتا الجيش المغربي في مسار من الإصلاحات قضت على ثنائية الضباط الوطنيين والضباط العائدين من الجيش الفرنسي والإسباني، والتي كان من نتائجها تشكل البنية النخبوية العمودية التي احتوت الطرفين إلى جانب الضباط الجدد، وفق معالم جديدة جمعت بين التكوين العسكري الأكاديمي، والقرب من الملك، والارتباط فيما بينها بأواصر القرابة والمصاهرة.

الفقرة الثانية: ثنائية الضباط الوطنيين والضباط الفارين من الجيش الفرنسي داخل النخبة العسكرية الجزائرية

تتميز البنية السوسولوجية للجيش الجزائري بانصهار مختلف مكونات الشعب الإثنية والقبلية والمناطقية فيها، والذي يمكن التحقق منه في التوازن المحكم لعمليات توزيع الرتب العسكرية وتشكيلات قادة الفرق والقطاعات، نتيجة انتهاج فلسفة تدريب وتكوين هادفة إلى انصهار الجميع في هذا الوعاء القومي²، وهي فلسفة وإن حققت الانسجام للجيش الجزائري على مستوى قاعدة الجيش، فإنها كانت تدار في قمة الجيش من طرف نخبة غير متجانسة ذات تكوين نخبوي ثنائي التركيب، متكون من تيار وطني يشمل قادة جيش التحرير الوطني الذين تصدوا للمستعمر الفرنسي، وهيكلوا البناء الأولي لجيش التحرير الوطني. وتيار ثاني متكون من الجنود الجزائريين الذين كانوا مجندين في الجيش الفرنسي، فهربوا منه بعد اندلاع الثورة الجزائرية، والتحقوا بجيش التحرير، هذا التيار يعرف في الأدبيات السياسية والشعبية الجزائرية باسم "الجنود الفارين من الجيش الفرنسي" DAF كاختصار لـ « Les Déserteurs de l'armée française »³.

لقد وظف العقيد هواري بومدين قائد جيش الحدود- "الجنود الفارين من الجيش الفرنسي" في الإشراف على الجيش بعد ترؤسه لهيئة الأركان بعد إنشائها في 1960، حيث وجد فيهم كتلة مفيدة تتحرك

¹ - المرجع نفسه.

² - أحمد علي أوغلو، *الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي*، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص. 5.

³ - هم مجموعة من الجنود والضباط الجزائريين الذين كانوا منخرطين في الجيش الفرنسي، وفروا منه بداية من 1956، للالتحاق بجيش التحرير الوطني على الحدود المغربية والتونسية، بدوافع وطنية وأخرى انتهازية، وأضاف بعض الباحثين دوافع أخرى ارتبطت بفرنسا نفسها، عندما اعتبروا أنها سهلت فرار الجنود الجزائريين من جيشها خاصة بعد 1958، بهدف تحضير فئة الضباط منهم للإشراف على الجيش الجزائري المستقبلي لإدامة السيطرة الفرنسية في الجزائر، انظر: عبد الحميد براهيم، *في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص. 32-31.

لخدمة طموحاته¹، فاستعان بهم في إسقاط الحكومة المؤقتة في 1962، وفي الانقلاب على الرئيس أحمد بنبلة في 1965، ثم وضعهم على رأس الجيش بعد إفشال المحاولة الانقلابية التي نفذها العقيد طاهر زبيري عليه في 1967، التي استعملها بومدين في التخلص من القادة العسكريين التاريخيين، الذين كانوا يتمتعون بشرعية تاريخية، وعوضهم بالقادة العسكريين الفارين من الجيش الفرنسي، على غرار : خالد نزار، والعربي بلخير، وعبد المالك غنايزية، والعقيد شابو، والعقيد إيدير، ومحمد العماري...².

ما تزال قضية "الجنود الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي" محاطة بالكثير من الغموض واللبس في تاريخ بناء الدولة في الجزائر، خاصة في النطاق المتعلق بالطموح السياسي لهذه الفئة، ذلك أن الباحث والوزير الأول الجزائري السابق عبد الحميد براهيمي دافع عن أطروحة قائلة بأن فرار جزء كبير منهم من الجيش الفرنسي والانضمام إلى الجيش الجزائري، كان مخططا فرنسيا للسيطرة على الجيش الجزائري بعد الاستقلال³، مثبتا صدقية أطروحته بتقلد حوالي 400 ضابط فار من الجيش الفرنسي للمناصب الكبرى داخل وزارة الدفاع الجزائرية بعد تحقيق الاستقلال، ثم بالصعود الكبير لهؤلاء الضباط خلال الولاية الثانية للرئيس الشاذلي بن جديد، الذي أوصلهم إلى أهم المناصب القيادية في الجيش في أواخر الثمانينات، عندما عين الجنرال مصطفى شلوفي أمينا عاما لوزارة الدفاع في 1986، والجنرال خالد نزار رئيسا للأركان في 1989، قبل أن يخلفه في المنصب الجنرال عبد المالك قنايزية، بعدما عين الأول وزيرا للدفاع في 1990⁴.

احتدم التقاطب الثنائي بين التيارين داخل الجيش الجزائري، بعد اندلاع الحراك الجزائري في بداية 2019، بعد عودة "تيار الفارين من الجيش الفرنسي" إلى مسرح الأحداث، ممثلا في الجنرال محمد مدين المعروف باسم "الجنرال توفيق"، رئيس المخابرات الجزائرية (1990-2015)، والجنرال خالد نزار رئيس أركان الجيش (1988-1990) ووزير الدفاع (1990-1993). فالأول أدين بالسجن في بداية

¹- Abdelkader YEFSAH, L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992, *revue du monde musulman et de la Méditerranée*, vol 65, no 1(1992), p. 80.

²- نوري دريس، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من الايديولوجيا الشعبية إلى الدولة النيوباترمونيالية، *مجلة سياسات عربية*، العدد 35 (2018)، ص. 33.

³- دافع عبد الحميد براهيمي عن هذه الفكرة، انطلاقا من حضوره لقاء عقد بمنطقة قرن الحفاية في ماي 1959، جمع مجموعة من الضباط "الفارين من الجيش الجزائري" بمجموعة من الضباط الشباب الذين تكونوا في الأكاديميات العربية خصص لمناقشة مستقبل الجيش الجزائري، حيث تدخل سليمان هوفمان " أحد الجنود الفارين من الجيش الفرنسي" قائلا: "نحن الضباط السابقين في الجيش الفرنسي، وأنتم الضباط المتخرجين من الأكاديميات العسكرية العربية، نشغل أحسن المواقع، ومحضرون أحسن من أي غيرنا، لفرض أنفسنا، وأخذ قيادة الجيش الجزائري بعد الاستقلال، نظرا لاحترافتنا وخبرتنا وكفاءتنا"، انظر:

عبد الحميد براهيمي، *في أصل الأزمة الجزائرية 1957-1999*، مرجع سابق، ص. 34.

⁴- المرجع نفسه، ص. 34 و117.

الحراك بتهمة التآمر من أجل المساس بسلطة الجيش، والتآمر ضد سلطة الدولة، و تمت تبرئته في فبراير 2021، فيما عاد الثاني إلى الجزائر في يناير 2021، بعدما كان قد فر منها بعد إدانته غيابيا بالسجن عشرين عاما في نهاية 2019. وذلك ضمن تسوية بين التيارات النافذة داخل المؤسسة العسكرية، ما كان لها أن تتم لولا رحيل قائد الأركان الجنرال القايد صالح متزعم التيار الوطني من الضباط¹، وهو ما تأكد بعد إقرار عملية كبيرة لإنهاء مهام 39 ضابطا من الذين كانوا مقربين منه من مناصب المسؤولية في القوات البرية والجوية والبحرية، وقوات الدرك، ما بين فبراير ويوليوز 2020².

وبالتالي يستنتج وجود اختلاف بين الجيشين المغربي والجزائري في تكوينهما النخبوي، حيث تتصف النخبة العسكرية المغربية بالاستقرار والثبات في التكوين وفرض السيطرة على المؤسسة العسكرية، بينما تتميز النخبة العسكرية في الجزائر بالانقسام والتنافس فيما بينها، حيث يمكننا الحديث عن نخبة (تيارات) عسكرية متنافسة فيما بينها لإحكام السيطرة على المؤسسة العسكرية، بدل الحديث عن نخبة واحدة منسجمة، مظهرها الشائع متمثل في ثنائية الضباط الوطنيين والضباط الفارين من الجيش الفرنسي، اللذان غالبا ما كانت خلافتهم تحسم لصالح الفارين من الجيش الفرنسي، كما حدث خلال الحراك الجزائري الأخير، لكن هذا لا ينف إمكانية وجود تيار نخبوي آخر داخل العلبة السوداء للتنافس، أو بالأحرى تيارات أخرى لم يتم الكشف عنها وعن أهدافها بعد. وفي هذا الإطار لابد من الكشف عن التأثير الذي أحدثه التكوين النخبوي للمؤسسة العسكرية في الجيشين في باقي مكونات البنية السوسولوجية للجيش، الموجه بالسؤال التالي: كيف يدير الجيشان المغربي والجزائري سياستهما الخاصة بالتجنيد والنوع الاجتماعي؟

الفرع الثاني: سياسات التجنيد العسكري والنوع الاجتماعي

تتمثل خصائص البنية الاجتماعية للمؤسسة العسكرية في التكوين الاجتماعي الطبقي والجنسوي لمنتسبيها من مختلف الأسلاك والرتب العسكرية، من الجنود وضباط الصف إلى الضباط، والتي يكون لها تأثير مباشر على التضامن الحاصل بينهم في مختلف مستويات التنظيم الهيكلي للمؤسسة، وأيضا في العلاقة التي تربط المؤسسة بباقي المؤسسات المدنية الأخرى.

فإذا كانت النخبة العسكرية داخل الجيش المغربي ذات طابع نخبوي متجانس، يشكل انتماءها إلى نفس الطبقة الاجتماعية أحد أهم عوامل التجانس، فإنها منقسمة في الجيش الجزائري في أعلى هرم التنظيم

¹ - صابر بليدي، عودة خالد نزار صفقة لدعم التسويات داخل النظام الجزائري، *صحيفة العرب*، عدد 11920، الأربعاء 2012/12/23، ص. 1.

² - بلقاسم القطعة، *دور الجيش المتغير في المشهد السياسي الجزائري: من صعود بوتفليقة إلى رئاسة تبون*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020، ص.ص 10-11.

العسكري، لهذا تبدو مسألة تحديد الخصائص الإجمالية للجيشين مشروطة ببحث تكوينهما الاجتماعي في مختلف مستويات الهرم التنظيمي للجيشين، التي تبرز في السياسة التي يتبعها الجيشان في عملية التجنيد العسكري (الفقرة الأولى)، والنوع الاجتماعي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: نمط التجنيد العسكري

التجنيد العسكري هو أحد الموضوعات الاستشكالية داخل النسق العسكري لأي جيش، ارتبط في الماضي – أواخر سبعينيات القرن الماضي- بالتطور الهائل الذي حصل في ميدان التكنولوجيا العسكرية، خاصة بعد اكتشاف السلاح النووي، وتطور أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها وأصنافها، التي كان من نتائجها أن أصبح الاعتماد على القوات الجوية أحد أهم التحولات الاستراتيجية التي اتسمت بها جيوش الدول المتقدمة، على حساب القوات البرية التي فقدت أولويتها، وبالتالي لم تعد هنالك حاجة شديدة إلى الأعداد الكبيرة من الجنود المشاة، وأنظمة القتال التقليدية. في مقابل ذلك، ازداد الطلب على المختصين التقنيين الأكفاء في مجال التكنولوجيا القتالية¹، الأمر الذي جعل معظم جيوش العالم تتخلى عن التجنيد الإجباري، وتعوضه بالتجنيد الاختياري، وهو الاختيار الذي زكي حديثاً، بعد تطور مبدأ الاستنكاف الضميري عن الخدمة العسكرية في خضم الدعوات والمطالب الحقوقية الرافضة لنظام التجنيد الإجباري العام²، التي انتهت بالاعتراف به كحق من حقوق الإنسان، مشتق من الحق في حرية الفكر والوجدان والدين (حسب المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)³.

تفاعلاً مع التطورين السابقين ألغت الولايات المتحدة الأمريكية التجنيد الإلزامي في سبعينيات القرن الماضي، وعوضته بالتجنيد التطوعي، وتبعته بعد ذلك معظم الدول الغربية، وهو الإلغاء الذي استند على ثلاثة مبررات رئيسية: تعلق المبرر الأول بالكفاءة العسكرية، ذلك أن القوات المحترفة هي التي تستطيع تشغيل المعدات العسكرية بكفاءة كبيرة⁴. أما الثاني، فتعلق بمشاكل تعبئة قوات الاحتياط التي

¹ - أحمد إبراهيم خضر، *علم الاجتماع السياسي: التحليل السوسبولوجي لنسق السلطة العسكرية*، مرجع سابق، ص. 59.

² - تدل عبارة الاستنكاف الضميري « Conscientious objection » على عدم رغبة المرء في أداء الخدمة العسكرية لإرضاء ضميره، ومصطلح الضمير المرادف لـ « Conscientious » في اللغة الانجليزية، عرفه قاموس أوسفورد الوجيز في الطبعة الثانية عشر على أنه "وازع المرء الذي يفرق به بين الصواب والخطأ"، ومنذ مطلع القرن العشرين استخدمت عبارة « Conscientious objection » في اللغة الإنجليزية، في سياق رفض أداء الخدمة العسكرية، وهي تعني ضمناً " رفض أو الاستنكاف عن أداء الخدمة العسكرية ".

³ - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *الاستنكاف الضميري عن الخدمة العسكرية*، جنيف، 2014، ص. 7.

⁴ - Martial FAUCAULT et Bastien IRONDELLE, La Transformation des politiques de recrutement des forces armées au Royaume-Uni et aux Etats-Unis, *Gouvernement et action publique*, vol.2, no 4(2013), pp. 636-637.

يفرزها التجنيد الإجباري، على مستوى الإمداد والتموين¹، خاصة في حالة الطوارئ التي تتطلب تحضير وحدات عسكرية في وقت وجيز. أما المبرر الثالث فتعلق بهدر مبالغ مالية باهظة في تدريب وتكوين جميع البالغين سن التجنيد العسكري، كان من الأخرى اعتمادها لتجنيد وتدريب الشباب المتطوع في الخدمة العسكرية، الذي يسهل إعداده للتحرك في أي وقت².

في اتجاه مخالف للرأي السابق، واصل زولتان باراني الدفاع عن نمط التجنيد الإلزامي بنفس المبررات التي دافع بها **موريس جانوييس** عن هذا النمط، فاعتبر أنه يحقق تقاسم عبء الخدمة العسكرية بالتساوي بين أبناء الوطن من جهة، ومن جهة ثانية لتمييز القيم المدنية بين الجنود المتطوعين (المحترفين) والجنود الإلزاميين، فالمتطوعون اختاروا المهنة بأنفسهم خارج دوافع تمثيل الجماعة التي ينتمون إليها، في حين أن الإلزاميين يأتون من كافة أطراف المجتمع، مما يرجح رفض الإلزاميين للنخب السياسية التي لا يعدها المجتمع شرعية، ولأوامر الضباط المخالفة للقانون والدستور، وهي سلوكات مرغوب فيها من طرف العسكريين لصون الديمقراطية³.

تبعاً لذلك، تعتمد كل من الجزائر والمغرب نظاماً مزدوجاً للتجنيد العسكري، يمزج بين نمطي التجنيد التطوعي والتجنيد الإجباري، حيث يعتمدان التجنيد التطوعي عبر فتح باب المشاركة في مباريات التوظيف في مختلف أسلاك القوات المسلحة، ضباطاً وضباط صف وجنود، أمام المواطنين الراغبين في ذلك، الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة، فيتلقون تكويناً داخل الأكاديميات العسكرية، ومراكز التدريب والتكوين العسكري. أما نظام التجنيد الإجباري، الذي يلزم جميع المواطنين بأداء الخدمة العسكرية حسب شروط محددة، فتعتمده الدولتان موازاة مع سريان التجنيد التطوعي.

لقد اعتمد المغرب نظام التجنيد الإجباري لأول مرة في 1966، بموجب مرسوم ملكي بمثابة قانون، تعلق بإحداث وتنظيم الخدمة العسكرية⁴، الذي ألزم الذكور من الشباب المغربي (الفصل 1 من المرسوم)، بأداء الخدمة العسكرية الإجبارية، عند بلوغهم سن 18 عاماً⁵، ولمدة 18 شهراً، يمكن أن تشمل عند الاقتضاء فترة للتكوين التقني والمهني. واعتبر المرسوم أداءهم للخدمة العسكرية شرطاً أساسياً لقبولهم في مناصب الإدارة، والوظيفة العمومية⁶، غير أن الفقرة الثانية من الفصل 1 من المرسوم جاءت باستثناءات واسعة، وتأجيلات مؤقتة لحالات العجز البدني أو التحمل العائلي أو متابعة الدراسة إلى

¹- أحمد إبراهيم خضر، **علم الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية**، مرجع سابق، ص. 60.

²- المرجع نفسه، ص. 66.

³- زولتان باراني، القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي، **مجلة سياسات عربية**، العدد 24 (2017)، ص. 88.

⁴- مرسوم ملكي رقم 137.66 بتاريخ 9 يونيو 1966، بمثابة قانون يتعلق بإحداث وتنظيم الخدمة العسكرية.

⁵- الفصل 4 من المرسوم الملكي رقم مرسوم ملكي رقم 137.66 بتاريخ 9 يونيو 1966.

⁶- الفصل 2 من المرسوم الملكي السابق.

جانب حالات أخرى. عمليا، لم تكن الدولة المغربية حريصة بشكل كبير على تطبيق قانون الخدمة العسكرية، خاصة بعدما وسع المرسوم المنظم لها مسألة تحمل الخدمة العسكرية من المهام العسكرية الصرفة إلى المهام المدنية في مراكز التكوين المهني والتقني، فأفرغها من إمكانية تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في تكوين المواطن المغربي تكوينا أساسيا يستطيع معه أن يقوم بواجب الدفاع عن حوزة وطنه في جميع الظروف وبصورة فعالة، وتقوية روح الامتثال ومزايا الإخلاص والإيثار والتضحية في سبيل القضايا التي تتجاوز المصالح الفردية إلى المصالح العليا للأمة، فلما استحالت تحقيق هذه الأهداف، وبدا أن تطور الجيش المغربي تجاوز مسألة الاعتماد على المجندين الإلزاميين، تم إلغاء الخدمة في غشت 2006، بقرار ملكي¹.

قررت الحكومة المغربية العودة إلى نظام الخدمة العسكرية الإلزامية في غشت 2018، بموجب القانون رقم 44-18، الذي أصبح ساري النفاذ بعد صدور الظهير الشريف 1.19.03 في 23 يناير 2019، المتعلق بتنفيذ القانون رقم 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية، الذي حددت المادة 4 منه مدة الخدمة العسكرية في 12 شهرا، واجبة في بعد بلوغ 19 عاما، وإلى حدود 25 عاما، ونصت المادة 5 على إدماج المجندين بعد إنهائهم للخدمة العسكرية في جيش الاحتياط المغربي. وقد تميزت التعديلات التي حملها قانون الخدمة العسكرية الجديد بإضفاء طابع عسكري صرف على الخدمة في الباب الثالث من القانون المعنون بالحقوق والواجبات، والذي تم إقرار خضوع المجندين خلال فترة التدريب إلى القوانين والأنظمة العسكرية (المادة 6)، وتغطية احتياجاتهم وفق الشروط الجارية على العسكريين بالقوات المسلحة الملكية (المادة 9)، وسريان نفس النظام المعمول به بالنسبة للعسكريين على المجندين خلال فترة أداء الخدمة العسكرية (المادة 10).

أما في الجزائر فيطلق على التجنيد الإلزامي اسم "الخدمة الوطنية"، أقرت قانونيا لأول مرة في أبريل 1968²، وعمليا تم تجنيد أول دفعة في أبريل 1969، ولم يصدر القانون المنظم للخدمة الوطنية إلا في 1974، بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 74-103، الذي أكدت مادته الأولى على أن الخدمة الوطنية إلزامية بالنسبة لجميع الأشخاص المتمتعين بالجنسية الجزائرية، المكملين لـ 19 عاما، وتقضى في مدة سنتين حسب المادة 3، في حين وسعت المادة الثانية من القانون من مجالات قضاء الخدمة الوطنية من

¹- أرجع رأي غير راجح مسألة إلغاء الخدمة العسكرية إلى تخوف المغرب من اختراق الجماعات الإرهابية للجيش المغربي وتدريب عناصره بمنشآته وعتاده، خاصة بعد أن كشف تفكيك خلية المهدي الإرهابية في قبل صدور قرار الإلغاء عن انضمام عسكريين للخلية، انظر:

محمود معروف، مخاوف في المغرب إثر تفكيك شبكة إسلامية مسلحة "اخترقت" الجيش وضمت عسكريين في الخدمة، *جريدة القدس العربي*، العدد 5351، 2006/08/11، ص. 9.

²- الأمر الرئاسي رقم 68-82 المؤرخ في 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن سن الخدمة الوطنية المعدل والمتمم.

الطابع العسكري الصرف إلى المساهمة في سير القطاعات الاقتصادية والإدارية¹. وبالتالي يكون التجنيد العسكري الإجباري في الجزائر مشوبا بنقص الجمع بين قضاء المهام العسكرية والمهام المدنية على غرار قانون الخدمة العسكرية الأول في المغرب، الشيء الذي يعطل إمكانية تحقيق أهدافه في التكوين الشمولي للمواطنين لتحمل أعباء الدفاع عن الوطن.

لتجاوز القصور أعلاه طرأ تعديل جوهري على قانون الخدمة الوطنية، في غشت 2014، بصور القانون رقم 14-06، المتعلق بالخدمة الوطنية، الذي حددت المادة 1 منه أهدافها في القيام بمهام عسكرية صرفة متعلقة بمشاركة المواطنين في الدفاع الوطني لتلبية حاجات الجيش الوطني الشعبي، كما استتنت المادة 2 من القانون المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والإدارية من الخدمة الوطنية، فأصبح قضاء الخدمة الوطنية محصورا في مجال تأدية المهام المخولة للجيش الوطني الشعبي بموجب الدستور، والتي تتعلق بالمحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية وكذا الحفاظ على وحدة البلاد وسلامتها الترابي. أما في الجانب التنظيمي، فقد حددت المادة 3 من القانون السن الإلزامي للانخراط في الخدمة الوطنية في 19 سنة كاملة، وقلصت المادة 5 من القانون مدة الخدمة العسكرية إلى 12 شهرا.

الفقرة الثانية: النوع الاجتماعي أو السياسة الجندرية داخل الجيشين

لم تكن الجيوش في يوم من الأيام خارج النقاشات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، بل كانت موضوعا للجدل حول الهوية الجندرية لأفرادها، وأساسا حول قضايا المساواة بين المرأة والرجل داخل المؤسسة العسكرية، وإدماج أحرار الجنس والعابرين جنسيا داخل المؤسسة العسكرية، فإذا كانت بعض جيوش الدول الديمقراطية قد قطعت أشواطا كبيرة في مسألة إدماج المرأة في الجيش، ببلوغها أكبر مناصب القيادة العسكرية، وتسير في اتجاه تعزيز المساواة الوظيفية والقيادية بينها وبين الرجل، ضمن إطار عام مرتبط بسيادة مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع داخل القوات المسلحة²، مع إحاطة هذه المساواة بحماية صارمة للمرأة من حيث خصوصياتها البيولوجية، لحمايتها من التحرش، والعنصرية، والعنف والتخويف، والاستغلال الجنسي³.

¹ - نصت المادة 2، الأمر الرئاسي رقم 74-103، المتعلق بالخدمة الوطنية لعام 1974: "تشتمل الخدمة الوطنية على المساهمة الفعلية والكاملة لجميع المواطنين في انجاز الأهداف العليا للثورة، والأهداف ذات الفائدة الوطنية والمتعلقة بسير مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية وكذلك باحتياجات الدفاع الوطني".

² - Ian LEIGH et Hans BORN, *Manuel sur les droits de l'homme et les libertés fondamentales du personnel des forces armées*, Centre d'études en sciences sociales de la défense, Paris, 2009, p. 186.

³ - BastickMEGAN, *Intégrer le genre dans le contrôle interne des forces armées*, Genève : Centre pour le Contrôle Démocratique des Forces Armées (DCAF), 2014, p.p 11-12.

إن الطابع المحافظ للمجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمعين المغربي والجزائري بصفة خاصة، تجعل من قضايا النوع الاجتماعي داخل الجيشين منحصرة في قضية إدماج المرأة داخل المؤسسة العسكرية، والمناصب القيادية التي يمكنها بلوغها، كواقع مؤسسي متأثر بواقع اجتماعي وسم بالمحافظة الثقافية، لكنه رغم ذلك يتقاطع في الكثير من سماته مع منظور مجتمعات أخرى للدور العسكري للمرأة، بما في ذلك مجتمعات بعض الدول الغربية، وهو المنظور الذي لخصه الباحث المتخصص في دراسة النوع الاجتماعي في الحروب **جوشوا غولدستين Joshua Goldstein**، بقوله إنه "في أي مجتمع يتعرض للحرب، يختص فيه الرجال بالمهام الحربية، ويوجه فيه النساء إلى المهام المساعدة للمهام الحربية، وذلك تحت دوافع اجتماعية بعيدة عن الاختلافات البيولوجية بين ثنائية الرجل/المرأة"¹، مختلفا بذلك عن نظرية الهيمنة الذكورية على النظام الاجتماعي عند **بيير بورديو Pierre BOURDIEU** الذي يرى أنها تميز العلاقات القائمة بين الأفراد في مختلف العالم الاجتماعي، بما في ذلك الحقل السياسي (أو السلطة السياسية)، كتراكم مكثف لعملية شرعنة الهيمنة الذكورية المتأتية من تأصيلها في طبيعة بيولوجية، التي هي في الوقت نفسه بناء اجتماعي مطبوع²، يبرز في المجال العسكري من خلال تحمل الرجل مهام ممارسة العنف كتكليف اجتماعي من جهة، ومن جهة ثانية كتعظيم لقيم الذكورية، التي تدفعه للبحث عن المجد والتميز في المجال العام، موظفا بعض أشكال الشجاعة التي تتطلبها الجيوش أو قوى الشرطة³، على عكس المرأة التي تتعرض للإكراه المزدوج (Double Bind) عند بلوغها للسلطة، حيث تعرض نفسها لخسارة الصفات الملزمة للأنوثة إذا ما تصرفت مثل الرجال، وتظهر عاجزة غير متكيفة مع الوضع عندما تتصرف كباقى النساء.

لتحديد مكانة المرأة في الجيشين المغربي والجزائري، سنعتمد تصور **جوشوا غولدستين، الذي** يوظف مكانة المرأة في الجيش اعتمادا على الفوارق المكتسبة بين الذكور والإناث، التي رغم تميزها بالتجذر في كل الثقافات إلا أنها قابلة للتغيير مع مرور الوقت، حيث يمكن تحسين ما للمرأة من أدوار ومسؤوليات وفرص وامتنيازات بالتزامن مع تكسير القيود المفروضة عليها داخل كل ثقافة مجتمعية⁴، مبتعدين في ذلك عن نظرية الهيمنة الذكورية التي تعتقد بفسوخ المركزية الذكورية وثباتها داخل النظام الاجتماعي في كل حقوله ومجالاته، رافضة تحويل عبء المسؤولية من الرجال إلى النساء.

¹ - Luc CAPDEVILA, *Femmes, armée et éducation dans la guerre d'Algérie: L'expérience du service de formation des jeunes en Algérie*, Presses universitaires de Rennes, Rennes, 2017, p. 3.

² - بيير بورديو، *الهيمنة الذكورية*، ترجمة سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص. 46.

³ - المرجع نفسه، ص. 86.

⁴ - صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، *إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ*، نيويورك، 2012، ص. 2.

سنبداً التنقيب عن الأدوار العسكرية للمرأة في الجيشين المغربي والجزائري انطلاقاً من حقبة المقاومة الوطنية للمستعمر الفرنسي، معتقدين أن الهوية الجندرية للجيشين في صورتها الحالية، متأثرة بما انطبع به البناء الجندري للجيشين إبان تلك الفترة، حيث تحملت المرأة أدواراً عسكرية متنوعة، بين حمل السلاح ونقله من مكان لآخر، اعتباراً لسهولة مرورها من حواجز المراقبة التي كانت تقيّمها سلطات الاستعمار، إلى المشاركة العسكرية المباشرة في بعض العمليات الفدائية، وإسعاف الجرحى من المقاومين¹، وتتبع حركة القوات المعادية وتبليغ أخبارها للفدائيين عبر قن خاص²، لكن هذه الأدوار على أهميتها تبقى محدودة من حيث الكم والكيف إذا ما قورنت بالأدوار القتالية والفدائية التي تصدى لها الرجال في مواجهة الجيش الفرنسي.

من حيث نماذج النساء المقاومات في جيشي تحرير البلدين، يمكن الإشارة في المغرب إلى السيدة "فايدة الحسن" في الشمال، التي كانت تعمل على نقل أخبار الجنود الإسبان إلى أعضاء المقاومة المسلحة، و"الحاجة فاطمة الملقية" التي ترأست شبكة المقاومة بين الرباط وسلا، والشهيدة "فاطمة بنت علال" التي سقطت شهيدة في معركة "واد زم" في 20 غشت 1955، والسيدة "يامنة إقبال" في خنيفرة، والسيدة "أمينة البرحيلية" في وجدة³، وغيرهن كثيرات. أما في الجزائر فقد برزت في البدايات الأولى للغزو الفرنسي المقاومة "فاطمة السيد أحمد" التي اشتهرت باسم "لاله فاطمة نسومر"، التي تقدمت الصفوف الأمامية للمقاومة الجزائرية للغزو الفرنسي، ووافتها المنية مسجونة عند الفرنسيين. أما خلال فترة الثورة الجزائرية فقد برز ضمن جيش التحرير الشعبي كل من "جميلة بوحيرد" و"زهرة ظريف" و"حسيبة بن بوعلي"، وبلغت نسبة النساء من مجموع مجاهدي جيش التحرير الجزائري حوالي 43%⁴.

بعد تحقيق الاستقلال، تم تهميش دور النساء في الجيشين، حيث منعت المرأة بشكل مطلق من التجنيد العسكري، ولم يسمح لها بالانخراط في الجيش إلا بعد سنوات، فاكتمل الجيشان طابعاً ذكورياً بامتياز، كما عانت النساء المجاهدات في جيش تحرير البلدين من معاملة تمييزية مقارنة بالرجال، بعدما

¹ - محمد سليمان، أدوار المرأة وإسهاماتها في مواجهة الاحتلال الأجنبي: منطقة الأطلس المتوسط المغربي نموذجاً، *مجلة كان التاريخية*، العدد 46، (2019)، ص. 124، و دالية غانم-يزيك، *المرأة في معترك الرجال: الطريق نحو المساواة في الجيش الجزائري*، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 2015، ص. 2.

² - Assia Benadada, Les femmes dans le mouvement nationaliste marocain, *revue Clio. Femmes, Genre, Histoire*, n° 9 (1999), p. 69.

³ - مارية دادي، النساء المغربيات ومقاومة الاستعمار الأجنبي: المرأة بعين بني مطهر نموذجاً، *موقع الباحثة مارية دادي*، نشر في 2008/04/11، شوهده في 2020/07/12، متوفر على: <https://bit.ly/3xvxU4r>

⁴ - دالية غانم-يزيك، *المرأة في معترك الرجال: الطريق نحو المساواة في الجيش الجزائري*، مرجع سابق، ص. 3.

حرمت المجاهدات والمقاومات من الاستفادة من الامتيازات التي خصصت للمجاهدين، مثل المعاشات التقاعدية، والأولوية في التوظيف والتدريب، والقروض والإسكان وبدلات الأرض¹.

تمايز مسار إدماج المرأة المغربية في الجيش عن نظيرتها الجزائرية، من حيث تاريخ بدايته إلى خصائصه الاندماجية، فقد سمح للمرأة المغربية الالتحاق بالجيش في وقت مبكر وذلك في 1963²، أما من حيث تأهيل بيئة الجيش لتطويع اندماج المرأة فيها، فقد تجندت المرأة بداية في القوات الجوية، في مهام الطب والتمريض والمساعدة الاجتماعية، والإدارية والتقنية، قبل أن تجند بعد ذلك للقيام بنفس المهام في القوات البرية والبحرية، ضمن سيرورة تميزت بتوسيع مكانة المرأة الجندية كما وكيفا. في الجانب الكمي ارتفع عدد العسكريات في مختلف الرتب إلى ما يقارب الستة آلاف عسكرية ما يمثل حوالي 3% من مجموع جنود الجيش المغربي³. وكيفا احتلت المرأة الجندية المغربية مراتب عسكرية متقدمة، حيث تتراأس اليوم الكولونيل ماجور الأميرة للامريم المصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية بعد مسار طويل من الترقى العسكري، ويرتب معها في نفس الرتبة العسكرية أربع نساء أخريات، و18 نساء في رتبة كولونيل، كما تتوفر القوات الجوية المغربية على امرأة ربان لمقاتلة حربية، وأخرى ربان لطائرة حمل العتاد والفيالق⁴.

فتحت المادة 11 من القانون المتعلق بتحديد كفاءات تطبيق أحكام قانون للخدمة العسكرية رقم 44.18، الصادر في يناير 2019، المجال أمام المرأة للانخراط بشكل اختياري في الخدمة العسكرية الإجبارية، وهي السنة التي شهدت استقبال الأكاديمية العسكرية الملكية بمكناس-التي تخرج منها جل القادة العسكريين المغاربة- لأول فوج لإعداد الضباط النساء.

على عكس الجيش المغربي، تميز مسار إدماج المرأة في الجيش الجزائري، بالتردد والتأرجح بين القبول والرفض، حيث سمح لها بالتجنيد حتى 1978، وقن تجنيدها فقط في فئتي الضباط وضباط الصف، ثم أعيد منعها من التجنيد العسكري بصفة كلية مرة ثانية في عام 1986، وهو المنع الذي استمر حوالي 15 عاما، إلى أن صدر مرسوم رئاسي في 2001، سمح للمرأة مرة ثانية بالتجنيد العسكري، استُئنف بصدر مرسوم رئاسي رقم 06-02 المتعلق بالنظام الأساسي للعسكريين الصادر في فبراير

¹- Gilbert MEYNIER, *Les femmes dans l'ALN/FLN, dans « Les hommes et les femmes en guerre d'Algérie*, Edition Autrement, Paris, 2003, p. 309.

²- ولد الشيخ سيدنا محمد، *الملك الحسن الثاني ملك التحدي*، دار نشر المعرفة، الرباط، 2000، ص. 404.

³- Laurent LAGNEAU, Maroc : Le service militaire fait un tabac chez les jeunes femmes, Zone militaire opex360, le 11/06/2019, consulté le 20/02/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3KzqGCB>

⁴- فاطمة عاشور، نساء الجيش المغربي: مسيرة تاريخية رائدة وتقدم مستمر، *موقع لهاماك*، 2017/07/17، شوهد في <https://bit.ly/3hZBoWb> في: 2019/08/18

2006، الذي جاء بإجراءات إضافية لتعزيز مكانة المرأة داخل الجيش من حيث التجنيد والتدريب والترقية والحقوق والواجبات ودائماً ضمن المهام غير القتالية¹، أهمها التأكيد على المساواة القانونية بين المرأة والرجل داخل الجيش، التي فتحت الباب أمام المرأة العسكرية الجزائرية للتقدم في بعض الرتب العسكرية المهمة، مثل ترقية السيدة "فاطمة الزهراء عرجون" إلى رتبة عميد عام 2009، وترقية ثلاث سيدات أخريات إلى رتبة جنرال (لواء) عام 2017².

عموماً، يمكن القول إن قضية تحقيق الاندماج الجندي داخل الجيشين هي معركة مستمرة، تتجاوز جزئية قبول إدماج المرأة في الجيشين، ضمن القيود الشرطية المفروضة، والقيود النفسية والاجتماعية المترسخة في المخيال الاجتماعي للدولتين، إلى توفير ضمانات قانونية ترتبط بالمساواة بين المرأة والرجل العسكريين في الترقى والقيادة في مختلف أسلاك ووحدات الجيش، وأخرى أكثر أهمية ترتبط بتمديد قيم المؤسستين العسكريتين، وفق أنماط تكوينية وبيداغوجية وثقافية، تعطي من قيم المساواة والاعتراف بالدور الاجتماعي الوظيفي للمرأة والقبول بالقيادة النسوية، لإخراجها من رحم المنظور الأبوي الذكوري الذي ساهم في تحجيم أدوارها بمبرر تكوينها الفيزيولوجي والبيولوجي، الذي يبعدها مثلاً عن فرق المشاة والمدفعية الميدانية، ومن المشاركة في القتال، ومن تولي قيادة العمليات العسكرية، ومن الوصول إلى مناصب مركز القيادة العسكرية³. لذلك تبقى نماذج النساء الناجحات في الجيشين المشار إليها أعلاه، تبقى محدودة جداً وذات طابع ترويجي، أكثر منه اعترافاً بالمساواة الجنسانية في السياسة العسكرية للدولتين، في ظل واقع متسم بهيمنة شبه مطلقة للرجل في مجال صناعة القرارات الاستراتيجية في البلدين، والإشراف على تنفيذها، وأهمها قرارات السياسة العسكرية.

وبالتالي، فالطابع العام للتنظيم الهيكلي للجيشين المغربي والجزائري، يتميز بنيانه العسكري الصرف بصلابة البناء والتنظيم المستمدة من هيكلية كبار الجيوش عالمياً، فيما يعاني على مستوى مركز القيادة من غياب النخبة المدنية، التي يعتبر حضورها في جيوش الدول الغربية أمراً ضرورياً، والأكثر من ذلك أن التحكم في هذا المركز يؤول إليها، الشيء الذي يبين أن خلافاً كبيراً يعتلي سلسلة القيادة العسكرية في البلدين، خاصة وأنه على مستواه تدار جماعة بشرية كبيرة العدد، وقوية التسليح، وترسانة هائلة من الأسلحة ذات تكلفة باهظة. أما فيما يتعلق بالتكوين النخبوي للجيشين فهي تنهال في الوقت نفسه

¹ - المواد 20، 52، 97 و 98، من الأمر الرئاسي 02-06، الخاص بالنظام العام للأشخاص العسكريين، الصادر في 2006/02/28

² - دالية غانم-يزيك، أهلاً بالمرأة في الجيش ولكن...، مركز مالكوم كيركارنيغي للشرق الأوسط، 2018/03/09، شوهد في 2019/08/18، متوفر على: <https://bit.ly/2T2Yu5M>

³ - داليا غانم ودينا عرقجي، المرأة في القوات العربية المسلحة، المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأمريكية، بيروت، 2020، ص. 7.

من تاريخ تشكل الجيش قبل الاستقلال في الجزائر، التي عرفت صعود "الجنود الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي"، وفي المغرب من الإصلاحات التي طالت المؤسسة العسكرية بعد 1972، فيما تتأثر التركيبة السوسولوجية للجيشين بالطابع التقليدي والمحافظة لمجتمع البلدين، وكلها عوامل أدت إلى إضعاف الحضور المدني في التنظيم الهيكلي للجيشين على مستوى سلسلة القيادة، وهو ما يثير إشكالية مركزية في دراسات العلاقات المدنية-العسكرية في الدولتين، تتعلق بمدى فعالية الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية.

المبحث الثاني: الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية

تندرج الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية ضمن الشروط الجوهرية لتحقيق التحكم المدني بالعسكريين، وتلعب دورا حاسما في التحقق من سريانه داخل الدولة، خاصة وأنه على مستوياتها المختلفة تتجسد القيم السياسية والقانونية النازمة للفوقية المدنية أو العسكرية داخل النظام السياسي والاجتماعي، فلا تثبت الأولى إلا في حالة تحصين الدستور والقانون لسمو مكانة النخب المدنية باعتبارها صاحبة الاختصاص الحصري في إدارة أجهزة الجيش والشرطة وقطاع المخابرات، واختيار النمط المناسب لتنظيم القطاع الأمني¹، بهدف حصر نشاط العسكريين في شؤونهم المهنية، بعيدا عن التدخل في الحياة السياسية، وهو هدف مشوب بالضبابية وعدم الوضوح في كل من المغرب والجزائر، وجب تفكيكهما.

إن خصوصيات الجيشين التاريخية والتنظيمية ودرجة التجهيز والقوة التي بلغها، لا تعفي نظريا على الأقل النخب المدنية في الدولتين من مراقبة المؤسسة العسكرية، وحققها الشرعي في التدخل لكبح الطموح السياسي لضباطها، كلما ظهرت إرهاباته الأولى. وللتأكد من ذلك عمليا وجب تفحص حدود الاختصاصات التي تتيحها البنية الدستورية والقانونية في الدولتين لقضية إخضاع الجيش للرقابة التنفيذية (المطلب الأول)، والبرلمانية (المطلب الثاني)، ثم المجتمعية (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الرقابة التنفيذية

تختص السلطة التنفيذية بإعمال الرقابة على المؤسسة العسكرية انطلاقا من تصورين عام وخاص، ففي إطار التصور العام تراقب السلطة التنفيذية المؤسسة العسكرية، ضمن مسؤولياتها العامة عن ضمان السير الجيد لمختلف مؤسسات الدولة، وأجهزتها البيروقراطية والإدارية المختلفة، وذلك بهدف التأكد من قيام الجيش بالمهام والأدوار المنوطة به حسب ما هو محدد دستوريا وقانونيا. أما التصور الخاص، فتعكسه العلاقة المضطربة التي تحكم المسؤولين عن السلطة التنفيذية بالنخب العسكرية، التي

¹ Plamen PANTEV et autres, **Les relations civilo-militaires et le contrôle démocratique du secteur de la sécurité**, Faculté de Défense G.S Rakovsky, Sofia(Bulgarie), 2005, p. 12.

تتداخل فيها مواصفات التقدير لأدوارهم السامية في الدفاع عن الأمن القومي والمجتمعي للدولة، والريب من اقتحامهم للمجال السياسي.

لهذا تسعى الرقابة التنفيذية على المؤسسة العسكرية إلى ضمان قيام العسكريين بوظائفهم العسكرية ضمن الحدود التي وضعها الدستور والقوانين المنظمة للوظيفة العسكرية، التي يضعها في الحالتين المغربية والجزائرية التحصين الدستوري لموقع المؤسسة العسكرية (الفرع الأول)، وتعزيز الاختصاصات الدستورية والقانونية الرقابية المتاحة لرئيس الدولة في الشأن العسكري (الفرع الثاني) في مقابل إضعاف نظيرتها الحكومة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مأسسة موقع المؤسسة العسكرية

يسود شبه في إجماع في أغلب الأبحاث والدراسات التي كانت المؤسسة العسكرية المغربية أو الجزائرية أو هما معا موضوعا لها، في الاعتراف بالاحترافية العسكرية الوظيفية للجيش المغربي، بفضل حياده تجاه الشأن السياسي، في مقابل الاعتراف بغياب الاحترافية العسكرية عن الجيش الجزائري، بسبب هيمنته على الحياة السياسية في الجزائر¹، لكن أغلب هذه الأحكام توصل إليها أصحابها بالتركيز على بحث السلوك السياسي للضباط، دون الاسترشاد بالمعايير المؤسسية، التي لا تتنافى مع ظاهر السلوك السياسي، ولكنها ذات قدرة على إعطائه تفسيراً أعمق، بامتداد أطول في الزمن.

وانطلاقاً من عملية الفحص الأولي لموقع المؤسسة العسكرية في مختلف الدساتير التي عرفها كل من المغرب والجزائر وجود اختلاف جوهري في الموقع الدستوري فهو محصن ومميز ويسمو على موقع النخب السياسية في الجزائر (الفقرة الأولى)، ومحدد للوظيفة الدفاعية في المغرب (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التحصين الدستوري لموقع المؤسسة العسكرية الجزائرية

حصنت معظم الدساتير التي عرفت الجزائر موقع المؤسسة العسكرية منذ صدور أول دستور لها في 1963، باعتبارها مؤسسة تسمو على باقي المؤسسات المدنية في الدولة، المستمدة من دسترة الإرث الثوري لجيش التحرير كشرعية تاريخية داعمة للفوقية العسكرية، خاصة بعد أن أقر الدستور نظام الحزب الواحد، أي حزب جبهة التحرير الوطني، وتشكيل النظام السياسي على أساس ثنائي للحكم (الحزب والجيش)، مع وصاية الثاني على الأول²، كما أكدت ذلك الفقرة 11 من مقدمة دستور 1963،

¹- Jean-François DAGUZAN, MAGHREB, Les armées en politique : des trajectoires divergentes, *Confluences Méditerranée*, no 29 (1999), p.26, 29 et 31.

²- عبد الله حمودي، *وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي*، دار توبقال للنشر، الرباط، 1998، ص.

التي نصت على "أن الجيش الوطني الشعبي الذي كان بالأمس جيش التحرير الوطني، هو بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير القومي، من ثمة سيظل هذا الجيش مسهما في خدمة الشعب، ساهرا على النشاط السياسي داخل إطار الحزب، عاملا على تشييد الأنظمة الجديدة الاقتصادية منها والاجتماعية"، وتجلت الوصاية بوضوح في عدم الفصل بين الأدوار الدفاعية والسياسية للجيش¹، التي غالبا ما فسرت في الدراسات الدستورية الجزائرية باختلاف الجيش الجزائري عن بقية جيوش الدول الأخرى، بحيث يحتفظ لنفسه بحق المشاركة في الحياة السياسية وجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب مهمته الدفاعية².

بدوره حصن دستور 1976، فوقية المؤسسة العسكرية على رأس النظام السياسي الجزائري، عندما ربط الفصل السادس منه المخصص للجيش، بين الوظائف الدفاعية المنوطة بالجيش، وبين الدور التنموي الذي قام به بعد الاستقلال، وكذا دوره في تشييد الاشتراكية، إضافة إلى تعزيز مكانة المجاهدين وأولي الحق من ذويهم داخل النظامين الاجتماعي والسياسي للدولة³، عندما أقرت المادة 85 منه، حق الحماية الخاصة لهم من طرف الدولة، وجعلت هذا الحق فرضا على الدولة والمجتمع⁴، ليحافظ بعد ذلك التعديل الدستوري لعام 1988، على نفس الفوقية العسكرية التي أقرها دستور 1976.

جاء الدستور الجزائري لعام 1989، في ظرفية سياسية واجتماعية صعبة خيمت على النظام السياسي الجزائري، بعد اندلاع مظاهرات حاشدة في معظم المدن الجزائرية منددة بالفساد، ومطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، فكان الجيش في قلب الاتهامات بالفساد وموضوع المطالبات بالإصلاح، وفي محاولة لتجاوز الأزمة، أقر الدستور الجديد التعددية السياسية بديلا لنظام الحزب الواحد، كأول انفتاح سياسي تشهده الجزائر منذ استقلالها، في الشق المتعلق بأدوار المؤسسة العسكرية المستهدف الرئيسي في الاحتجاجات، حرص الدستور على الاقتصار على تحديد وظائفها العسكرية والدفاعية، كمؤسسة بيروقراطية ذات وظائف عسكرية وأمنية، حددتها المادة 24 منه، التي نصت على: "تنظيم الطاقة الدفاعية للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق

¹- حسب المادة 8 من الدستور الجزائري لعام 1963.

²- أحمد سويقات، دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر، ص. 420، موقع جامعة ورغلة (الجزائر)، شوه في 2019/11/18، متوفر على: <https://bit.ly/3svRpdp>

³- حسب المادة 82 من الدستور الجزائري لعام 1976.

⁴- نصت المادة 85 من دستور 1976: يحظى المجاهدون وأولو الحق من ذويهم بحماية خاصة من طرف الدولة. ضمان الحقوق الخاصة بالمجاهدين وأولي الحق من ذويهم، والحفاظ على كرامتهم، فرض على الدولة والمجتمع".

أملاكها البحرية"، وبالتالي قطع الدستور الجديد -ظرفيا- مع دسترة الشرعية الثورية المحصنة للفوقية العسكرية داخل النظام السياسي الجزائري.

كرست التعديلات اللاحقة في دساتير 1996 و 2002 و 2008، حصانة المؤسسة العسكرية، ودعمت حصانتها أكثر في الأمر الرئاسي المتعلق بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة في الجزائر، الصادر في فبراير 2006، الذي خصص الفصل السادس منه للجيش تحت عنوان: **"إجراءات تجسيد عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"**¹، فأكد في المادة 45 على عدم جواز الشروع في أي متابعة بصورة فردية أو جماعية، في حق أفراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية، بجميع أسلاكها، فيما نصت المادة 46 على المعاقبة بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية، كل من يستعمل، من خلال تصريحاته أو كتاباته أو أي عمل آخر جراح المأساة الوطنية، أو يعتد بها للمساس بمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أو لإضعاف الدولة، أو للإضرار بكرامة أعوانها الذين خدموها بشرف².

أما دستور 2016، فقد استعاد مسألة تحصين فوقية المؤسسة العسكرية عبر إعادة دسترة شرعيتها الثورية، بتضخيم ومدح أكبر من ذي قبل، حين تضمنت ديباجته: **"إن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك، ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر خارجي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه"**.

يلاحظ في هذه الفقرة أن الدستور الجزائري قد عزز من الشرعية التاريخية للمؤسسة العسكرية، بإضافة رافد شرعي ثاني لها، مصدره موقف الجيش في التصدي للإرهاب خلال الحرب الأهلية الجزائرية، التي كان الجيش طرفا رئيسيا فيها بعد 1992، على مستويين الاندلاع والإدارة العملية في مواجهة التيارات الإسلامية المتشددة³.

¹ - بلقاسم القطعة، **دور الجيش المتغير في المشهد السياسي الجزائري : من صعود بوتفليقة إلى رئاسة تبون**، مرجع سابق، ص. 4.

² - أمر رئاسي رقم 06-01، مؤرخ في 27 فبراير 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 11، 2006/02/28.

³ - سعيد بن محمد الحمودي، **الحرية بلا ثورة**، الطبعة الثانية، دار مدارك للنشر، دبي، 2015، ص ص 81-82.

بالنسبة لدستور 2020 الذي جاء في سياق ضغط الحراك الثوري الذي اندلع في فبراير 2019، فلم يخرج عن الإطار الذي رسمه دستور 2016 لموقع المؤسسة العسكرية، حيث حافظ في ديباجته على دسترة الشرعية الثورية للمؤسسة العسكرية، برافديها التحرري ومقاومة الإرهاب، دون الاكتراث إلى مطالب الحراك الشعبي المنادية بتمديد نظام الحكم بإبعاد الجيش على السلطة، ليتأكد أن دسترة الشرعية التاريخية في هذا الظرف المضطرب جاء ليثبت تشبث المؤسسة العسكرية بموقعها الفوقي الذي يلعب النخب المدنية، وعدم استعدادها للتنازل عنه حتى وإن كان ذلك مطلباً شعبياً.

الفقرة الثانية: مأسسة الاحترافية العسكرية الوظيفية في المغرب

حرصت كل الدساتير المغربية منذ صدور أول دستور في 1962، على تجنب التطرق للمؤسسة العسكرية خارج الأدوار العسكرية والدفاعية المنوطة بها، باعتبارها مؤسسة محترفة ذات اختصاص وظيفي أمني صرف، تمارسه تحت سلطة الملك. فلم تمنح الدساتير المغربية المتعاقبة أي امتيازات خاصة، أو حصانات مؤسسية للمؤسسة العسكرية، وذلك بهدف إبقائها خارج المجال السياسي، لهذا لا نجد أي إشارة للمؤسسة العسكرية في كل الدساتير المغربية المتعاقبة سوى في المواد المتعلقة بقيادة الملك للمؤسسة العسكرية، أو في حقه في التعيين في الوظائف العسكرية¹.

بدورها حرصت المراسيم الملكية المتعلقة بتنظيم السياسة الدفاعية للمملكة، تجنب التطرق للمؤسسة العسكرية خارج إطار الوظائف العسكرية الصرفة، هكذا نظم المرسوم الملكي المتعلق بتحديد اختصاصات رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية لعام 1967، في الاختصاصات المتعلقة بالتنظيم العسكري للمملكة، والمهام المسندة للقوات المسلحة الملكية وتنظيمها العام، وتجهيزها وتوزيعها، وتعيين شروط استخدام القوات المسلحة الملكية في حالة السلم، وفي حالة القيام بعمليات عسكرية²، وذلك دون إصباح المؤسسة العسكرية المغربية بأي شرعية تاريخية، أو تخويلها أي امتيازات خارج نطاق الوظيفة التي تقوم بها، بما في ذلك نظام الأجور الذي يكافئ بالنسبة للمسيرين العامين المساعدين، والمفتشين العامين للقوات المسلحة الملكية التعويضات والمنافع المقررة لنواب كتاب الدولة في الأنظمة المدنية المعمول بها³.

¹ - المادة 30 في الدساتير المغربية 1962، و1966، و1970، و1972، و1992، و1996، والمادة 53 من دستور 2011.
² - الفصل الأول من المرسوم الملكي رقم 1.188.66 المتعلق بتحديد اختصاصات رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية، الصادر في 5 شتنبر 1967، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 2863 (13 شتنبر 1967)، ص. 2081.
³ - الفصل الثاني من المرسوم الملكي رقم 1.201.66 المتعلق بتحديد حالة المسير العام والمسيرين العامين المساعدين والمفتشين العامين بالقوات المسلحة الملكية، الصادر في 5 شتنبر 1967، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 2863 (13 شتنبر 1967)، ص. 2083.

تأكد لنا مما سبق أن تمتيع المؤسسة العسكرية في الجزائر بالحصانة الدستورية يتنافى مع الشروط المتعارف عليها في الرقابة التنفيذية الديمقراطية على المؤسسة العسكرية، مما قد يعيق رقابة رئيس الجمهورية عليها. فيما يعزز غياب الامتياز الدستوري في الحالة المغربية من فرص نجاح الرقابة التنفيذية التي ينفذها رئيس الدولة على المؤسسة العسكرية.

الفرع الثاني: إشراف رئيس الدولة على السياسة العسكرية

رغم الاختلاف البين بين النظامين السياسيين المغربي والجزائري، إلا أنهما يشتركان في عملية البناء المعياري للسلطة السياسية على مستوى رئاسة الدولة، الذي يستلهمانه من تجربة الجمهورية الفرنسية الخامسة، على مستوى الاختصاصات الدستورية والقانونية لرئيس الدولة، وقنوات ممارستها. لكن ذلك يطرح إشكاليات بنيوية في مجال الإشراف على المؤسسة العسكرية في كل من المغرب والجزائر، بفعل توسع نفوذ الملك في هذا المجال، في مقابل تقييد الإشراف الرئاسي في الجزائر، بقيود نابعة من الدستور والقوانين المنظمة لمراقبة المؤسسة العسكرية (الفقرة الأولى)، وهو ما يعكسه واقع الممارسة السياسية لإشراف رئيس الدولة على المؤسسة العسكرية في البلدين (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الاختصاصات والقيود المؤسسية لإشراف رئيس الدولة على المؤسسة العسكرية

يختص الملك في النظام السياسي المغربي بالإشراف الحصري على المؤسسة العسكرية المستمد من اختصاصه في الإشراف على السياسة العسكرية، التي تدخل ضمن المجال المحفوظ للملك، منذ تأسيس الدولة المغربية الحديثة، أما الإشراف الرئاسي على المؤسسة العسكرية وإن بدا أنه مصان مؤسسياً بنصوص الدستور والقوانين المنظمة للسياسة العسكرية، إلا أنه مشوب بقيود مستقرة في نفس الدستور والقوانين ذاتها.

تجسد الإشراف الملكي على المؤسسة العسكرية في الدستور المغربي 2011، في كون هو القائد الأعلى للقوات المسلحة يملك سلطة حصرية للتعيين في الوظائف العسكرية، إلا إذا أراد تفويض هذا الحق لغيره بإرادته الفردية¹، كما يرأس الملك المجلس الأعلى للأمن، كهيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير الأزمات، والسهر على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة²، من خلال هذين الفصلين نلاحظ أن الدستور المغربي يضع المؤسسة تحت السلطة المباشرة للملك.

¹ - الفصل 53 من الدستور المغربي 2011.

² - الفصل 54 من الدستور المغربي 2011. (لم يتم إنشاء هذا المجلس إلى حدود كتابة هذه البحث)

تدعيما لذلك، أكد الفصل 49 من دستور 2011، على جعل القضايا المتعلقة بالمجال العسكري ضمن القضايا التي يتداول فيها المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، والتي حددها في مشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري، وفي حالتي إعلان الحرب وإعلان الحصار، لهذا نلاحظ أن كل القضايا العسكرية والدفاعية تدخل دستوريا ضمن الاختصاصات المحفوظة للملك، وهي قضايا ترتبط بالسياسة العسكرية، رغم تقييد الفصل 55 من الدستور لاختصاص الملك في توقيعها بضرورة صدور قانون من البرلمان بشأنها. من جهة ثانية كرست المراسيم الملكية المتعلقة بالسياسة الدفاعية من السلطة الإشرافية للملك على المؤسسة العسكرية، حيث يعود للملك حق اتخاذ مقررات متعلقة بالتسيير العام والتسيير العسكري للدفاع¹، وكونه يشغل في نفس الوقت منصب رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية، فهو المسؤول عن التنظيم العسكري، وتحديد المهام المسندة للقوات المسلحة، وشروط استخدام هذه القوات في حالة السلم، كما في حالة تنفيذ عمليات عسكرية، ويحدد مقررات استخدام القوات المسلحة على الصعيد الوطني، وفي نطاق العمل المشترك للدول الحليفة²، ومنه نتبين علو سلطات الملك في الإشراف على المؤسسة العسكرية المغربية، وهو إشراف يجمع بين الطابع التنظيمي المستمد من الدستور والطابع التنظيمي-المؤسسي المستمد من المراسيم المنظمة للسياسة الدفاعية المغربية، لتكون النتيجة النهائية هي سيطرة الملك على المؤسسة العسكرية، النابعة من سيطرته على السياسة العسكرية³.

في الحالة الجزائرية، يشغل رئيس الجمهورية في دستور 2020 منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الجزائرية، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني، له حق التقرير في إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين في كل غرفة من غرفتي البرلمان، كما يعود له الحق في التقرير في السياسة الخارجية وتوجيهها⁴، ويرأس المجلس الأعلى للأمن، ويحدد كيفية تنظيم المجلس الأعلى وسير عمله⁵، ويعود له حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية⁶.

يتجلى الإشراف المؤسسي لرئيس الجمهورية في الجزائر على المؤسسة العسكرية من سلطته في إعلان حالة الطوارئ والحصار والاستثناء، فحالتي الطوارئ والحصار يعلنها الرئيس لمدة ثلاثين يوما

¹- الفصل الثاني من المرسوم الملكي رقم 1.185.66 المتعلق بتنظيم الدفاع عن المملكة، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 2863 (1967)، ص. 2081.

²- الفصلان الأول والثاني من المرسوم الملكي رقم 1.188.66 المتعلق بتحديد اختصاصات رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية، مرجع سابق، ص. 2082.

³- إبراهيم اسعدي، *إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغربية: نحو إيجاد مقاربة واقعية*، المركز المغربي لتحليل السياسات، الرباط، 2020، ص. 14.

⁴- المادة 91 من الدستور الجزائري 2020.

⁵- المادة 208 من الدستور الجزائري 2020.

⁶- المادة 92 من الدستور الجزائري 2020.

بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن الذي يرأسه، واستشارة بعض النخب المدنية المحددة¹، فيما يعود له الحق في إعلان حالة الاستثناء لمدة 60 يوما إذا ما كانت الدولة معرضة لخطر داهم، أو يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها، أو سلامة ترابها².

رغم اعتراف الدستور لرئيس الجمهورية بقيادة المؤسسة العسكرية، وشمول اختصاصاته لأهم القضايا المرتبطة مباشرة بالسياسة العسكرية والمؤسسة العسكرية، لكن ذلك لم يعن تحصيناً لشراف الرئيس على المؤسسة العسكرية الجزائرية، ذلك أن نصوصاً أخرى في الدستور نفسه تقيد من سلطات الرئيس في الإشراف على المؤسسة العسكرية، خاصة من النصوص المتعلقة بإيلاء الجيش مكانة متميزة في الدستور (المشار إليها سابقاً)، فلا يعقل أن يشرف الرئيس باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، على تنظيم المؤسسة العسكرية ومراقبة شؤونها، وهي الحاملة لشرعية تاريخية يقرها الدستور في ديباجته، فلا تجعل الجيش فوق سلطة الرئيس فقط بل فوق الشعب أيضاً، والمستمدة من عبارة: **"...ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر خارجي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه"**.

نستنتج مما سبق أن حالة المؤسسة العسكرية الجزائرية تتوفر فيها جميع مواصفات الحالة النموذجية لنظرية التنافس المدني-العسكري عند **أوريل كرواسون ودافيك كوهين**، ففي الجانب المتعلق بتقييد السيطرة المدنية الناتج عن تعطيل المؤسسة العسكرية لسلطة المدنيين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنظيم العسكري، والدفاع الوطني، والأمن الداخلي، والسياسة العامة، وتجنيد النخب، متذرة بالحصانات الدستورية الممنوحة لها³، تجسد بوضوح في القرارات الرئاسية المتعلقة بالسياسة العسكرية، التي تحرص دائماً على توسيع سلطات المؤسسة العسكرية في السياسة العسكرية، وكمثال على ذلك، تكليف رئيس أركان الجيش في 2011 بقيادة وإدارة وتنسيق عمليات مكافحة الإرهاب والتخريب على مجموع امتداد التراب الوطني⁴، رغم أن الجيش كان متهما بارتكاب جرائم قتل وتنفيذ اعتقالات تعسفية واختفاءات قسرية خلال الحرب الأهلية الجزائرية، فلو كنا أمام حالة طبيعية للتحكم المدني، لجعل الرئيس من نفسه مشرفاً على إدارة وتنسيق هذه العمليات بدل تفويضها لجيش حامل لكل هذه الاتهامات.

¹ - المادة 97 من الدستور الجزائري 2020.

² - المادة 98 من الدستور الجزائري 2020.

³ - حمدي عبد الرحمن وآخرون، **الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، مرجع سابق، ص. 48.

⁴ - المادة الثانية من المرسوم الرئاسي رقم 11-90 المتعلق باستخدام وتجنيد الجيش الوطني الشعبي في إطار مكافحة الإرهاب والتخريب، الصادر في فبراير 2011، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 12 (2011)، ص. 6.

الفقرة الثانية: واقع الممارسة السياسية للإشراف الرئاسي على المؤسسة العسكرية

إن اقتصار البحث في الإشراف الرئاسي على المؤسسة العسكرية في كل من المغرب والجزائر على الجانب المؤسسي الدستوري والقانوني من شأنه أن يقود إلى تحليل سطحي للرقابة التنفيذية على المؤسسة العسكرية، ذلك أن قيادة الملك للمؤسسة العسكرية المغربية، هو محصلة لتراكمات سياسية وحضارية وتاريخية صاحبت تطور نظام الحكم الملكي في المغرب، عبر المراحل التاريخية الطويلة التي قطعها، أثرت في الأخير تولى الملك سلطة التعيين والإشراف المباشر على قطاعي الأمن والدفاع¹، كما أن القيود المفروضة على إشراف الرئيس الجزائري على المؤسسة العسكرية، من المؤسسة العسكرية نفسها، هي محصلة لتراكمات تاريخية وسياسية ميزت مسار بناء الدولة في الجزائر.

عمليا، يتجلى الإشراف الملكي على المؤسسة العسكرية المغربية في جميع مظاهر الممارسة والتنظيم في قطاع الجيش، كوضعية كرسها النظام الملكي مستفيدا من شرعية دستورية وتنظيمية، تجعل القطاع الأمني عموما، شأننا محفوظا للملك²، يشرف عليه من الخارج باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، المكلف بسياسة الدفاع الوطني³، ومن الداخل باعتباره رئيسا لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية⁴، فيشرف على كل الجوانب التنظيمية والتدريبية والعملياتية للجيش. فأنثرت شكوك كثيرة حول ولاء النخبة العسكرية للملك بعد إقدام عناصر منها على تنفيذ محاولتين انقلابيتين في 1971 و 1972، وهما المحاولتان اللتان قادتا الملك الحسن الثاني، إلى إعادة النظر في أساليب إشرافه على الجيش، حيث عمد إلى إلغاء وزارة الدفاع في غشت 1972، ثم تولى مهام وزير الدفاع بصفة شخصية، كما قام الملك بإنشاء إدارة الدفاع الوطني (Etat-major)، التي أوكل تسييرها إلى كاتب عام تحت سلطته المباشرة⁵، كما أزال الملك القادة العسكريين من مراكز القوى في الدولة، وجعل الجيش تابعا للدرك الملكي⁶، وتولى بنفسه تسيير الجيش، من خلال الإجراءات التالية:

- تخصيصه لجزء من وقته وبرنامج عمله للاهتمام شخصيا بتدبير الشؤون العسكرية، وزيارة الحاميات والوحدات والأكاديميات العسكرية.

¹ - محمد معتمد، *النظام السياسي الدستوري المغربي*، مؤسسة إيزيس للنشر، الدار البيضاء، 1992، ص. 129.

² - إحسان الحافظي، الجيش والملكية والنخبة السياسية في المغرب: البنية والسلوك، *مجلة سياسات عربية*، العدد 25 (2017)، ص. 27.

³ - مرسوم ملكي رقم 1.185.66 المتعلق بتنظيم الدفاع عن المملكة، الصادر في 5 شتنبر 1967، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 2863 (1967)، ص. 2081.

⁴ - الفصل 4 من المرسوم الملكي رقم 1.185.66 المتعلق بتنظيم الدفاع عن المملكة، المرجع نفسه.

⁵ - الظهير الشريف رقم 1.07.203 الصادر في 21 غشت 1972، المتعلق بإحداث إدارة الدفاع الوطني وتعيين الكاتب العام لهذه الإدارة، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 3123، 6 شتنبر 1972، ص. 2263.

⁶ - زولتان باراني، *كيف تستجيب الجيوش؟ ولماذا؟*، مرجع سابق، ص. 272.

- ترأسه شخصيا أو ولي عهده مراسيم تخرج وأداء القسم الخاصة بالضباط وضباط الصف المتخرجين من الأكاديميات العسكرية.
- انفراده بالترقية العسكرية لكبار الضباط العسكريين.
- إشرافه على وضع الخطط العسكرية والأمر بتنفيذها¹.

إن السمات الرئيسية التي تميز الإشراف الملكي على المؤسسة العسكرية، التي أسس لها الملك الحسن الثاني بعد 1972، صار على نهجها الملك محمد السادس ودعمها بإجراء آخر مواز ذو طابع مدني، تمثل في تعيين الملك لشخصية مدنية قريبة منه في منصب مدير المخابرات العسكرية التي تعرف في المغرب باسم الإدارة العامة للدراسات والمستندات²، ويطلق عليها اختصارا باسم "لادجيد" (DGED)، يتعلق الأمر بالسيد محمد ياسين المنصوري، أحد زملاء دراسة الملك في المدرسة المولوية، الذي عين على رأس المديرية في 2005، ولا يزال مديرا لها إلى حدود اليوم، خاصة وأنه نجح في إدارة المديرية التي تمكنت تحت قيادته من تفكيك معظم الخلايا الإرهابية التي كانت تستهدف المملكة، خاصة تلكم التي كانت مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قبل 2014، وعدد كبير من الخلايا الإرهابية التي ارتبطت بـ"تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" المكنى "داعش" سواء منها التي كانت تنشط في الداخل المغربي³، أو التي كانت تنشط في الدول الأوروبية كألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإسبانيا⁴.

أما في الجزائر، فتبدو عملية البث السياسي في الرقابة الرئاسية على المؤسسة العسكرية أمرا معقدا يصعب تفكيك شفراته، إلا باستحضار أطروحة **هوارى عدي** حول تقسيم السلطة في الجزائر، التي يرى أنها منقسمة إلى مستويين، سلطة فعلية خفية في يد الجيش، وسلطة ظاهرة في يد المسؤولين المدنيين

¹- محمد شقير، **المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبلية إلى العصرية**، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2008، ص. 142.

²- تأسست الإدارة العامة للدراسات والمستندات عام 1973، كجزء من خطة الحسن الثاني لإعادة بسط تحكمه في المؤسسة العسكرية، حين أنيطت لها مهمة مراقبة عمل الجيش، تعاقب على إدارتها إلى حدود 2005 ثلاث مدراء، كل منهم برتبة جنرال، وهم الجنرال أحمد الدليمي (1973-1983)، والجنرال عبد الحق القادري (2001-1983)، والجنرال أحمد الحرشي (2005-2001)، وهي جهاز أمني-عسكري جد حساس يزواج بين مهمة مراقبة الجيش، وتوفير الحماية الاستخباراتية للمملكة على الصعيد الخارجي، لاستباق الأحداث التي تتوجس منها المملكة، سواء تعلق الأمر بتهديد الوحدة الترابية للمملكة، أو بالخلايا الإرهابية التي تستهدف أمن المملكة وأمن حلفائها من الدول الأخرى.

³- بلغ عدد الخلايا المعلن عن تفكيكها ما بين يناير 2014 وأكتوبر 2020 حوالي 65 خلية، انظر:

مكافحة الإرهاب: كرونولوجيا عمليات تفكيك الخلايا الإرهابية في المغرب خلال العقد الأخير، **موقع القناة الثانية المغربية** 2M، 2020/10/25، شوه في 2012/12/13، على: <https://bit.ly/3gQB9wQ>

⁴- أهمها، مساعدة الأجهزة الأمنية الفرنسية في الوصول إلى عبد الرحمن أباعود في 19 نونبر 2015، المتهم بكونه العقل المدبر لهجمات باريس في 13 نونبر 2015، انظر:

المعينين في مختلف المناصب السياسية¹، ومنه يمكن القول على أن الاختصاصات الدستورية التي تخول للرئيس الإشراف على المؤسسة العسكرية، يدحضها الواقع العملي، الذي يثبت أن الجيش هو من يراقب رئيس الجمهورية ومختلف الفاعلين السياسيين، بعدما تحول قادته إلى أمناء أو مؤتمنين على الوطنية وعلى الدولة²، تحكموا في مختلف المراحل السياسية التي مرت منها الدولة في الجزائر منذ استقلالها في 1962، وصولاً إلى مواجهة الحراك الشعبي في بداية عام 2019، وانتخاب الرئيس عبد المجيد تبون في أواخر العام نفسه، مروراً بإعلان التعددية الحزبية في 1989، وتوقيف المسار الانتخابي وإجبار الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة في 1992، وتنحية الرئيس اليمين زروال من الرئاسة والمجيء بعبد العزيز بوتفليقة إلى منصب الرئاسة في 1999، هذا الأخير الذي حاول إحداث نوع من التوازن في علاقة الرئيس بمؤسسة الجيش عندما أصدر "الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية" في 2005، وهي المبادرة التي مكنته من الحد نسبياً من سلطة الجيش، فتدعمت مكانة مؤسسة الرئاسة بعد ذلك، بعد قيام الرئيس بوتفليقة بحل دائرة الاستعلام والأمن ومصلحة أمن الدولة القوية، واستبدالها بمديرية المصالح الأمنية لتقليص نفوذها السياسية³، لكن كل ذلك لم يسمح له ببناء سلطة مدنية تخضع لها المؤسسة العسكرية، لكون إصلاح الجيش والمؤسسات الأمنية في الجزائر يتطلب في الأساس "إصلاح الدولة نفسها"⁴.

وكخلاصة لهذا الفرع، توجد المؤسسة العسكرية الجزائرية عملياً فوق الدولة بكل مؤسساتها وأجهزتها، بما في ذلك رئيس الجمهورية، مدعومة بأطروحة الباحث محمد حربي عندما اعتبر أنه على عكس جيوش العالم فإن هذا الجيش لم تصنعه دولة، بل هو الذي صنع دولته⁵، وبالتالي فكون الملك هو المشرف الحقيقي على المؤسسة العسكرية المغربية، والجيش الجزائري هو المشرف الحقيقي على مؤسسة الرئاسة في الجزائر التي تمارس إشرافاً سورياً على المؤسسة العسكرية، فما هي إذن حدود أدوار النخبة السياسية في مراقبة المؤسسة العسكرية من الجانب التنفيذي؟

¹ Lahouari ADDI, Les partis politiques en Algérie, Op.Cit, p.p 145-160.

انظروا أيضاً:

دريس نوري، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من الأيديولوجية الشعبوية إلى الدولة النيوباترمونية، مرجع سابق، ص. 28.

² Lahouari ADDI, L'armée, la nation et l'Etat en Algérie, *Confluences en Méditerranée*, no 29(1999), pp. 39-46.

³ - إبراهيم اسعيد، إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية: نحو إيجاد مقاربة واقعية، مرجع سابق، ص. 11.

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - محمد حربي، *جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع*، ترجمة كميل قبصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص. 105.

الفرع الثالث: حدود النخبة السياسية في الرقابة التنفيذية على المؤسسة العسكرية

نقصد بالنخبة السياسية في هذه الحالة الحكومة المنتخبة، والفرق الاستشارية المعاونة لها في الشأن العسكري، باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل في الإشراف التنفيذي على المؤسسة العسكرية، حسب شروط مبدأ التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية المعمول به في الدول الديمقراطية الغربية. فالتسليم بالرقابة الملكية على المؤسسة العسكرية في المغرب، والرقابة الرئاسية الشكلية في الجزائر، أمر لا يمنعنا من تفكيك أدوار النخب السياسية الحكومية في الدولتين في مراقبة المؤسسة العسكرية.

ففي المغرب لا تمارس الحكومة المنتخبة أي رقابة على المؤسسة العسكرية وجهاز الدرك الوطني، بمختلف فروعهم وتشكيلاتهم، رغم أن دستور 2011، يتحدث عن تداول مجلس الحكومة تحت رئاسة رئيس الحكومة في القضايا والنصوص المتعلقة بالسياسات العمومية¹، التي من المفترض أن تكون السياسة العسكرية أحد مكوناتها، إلا أن تصور النظام السياسي لموقع السياسة العسكرية ضمن السياسات العمومية يستند أكثر إلى مرسومي تنظيم الدفاع الوطني وتحديد اختصاصات رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية الصادران في 1967، واللذان أبعدا الحكومة بشكل شبه كلي عن ممارسة أي دور في السياسة العسكرية، التي تتصف بالتالي بأنها سياسية غير عمومية بكل ما تعنيه سياسة عمومية من معنى²، مما يعني أن المؤسسة العسكرية شبه منفصلة من الرقابة المدنية التنفيذية، حيث لا تندرج القطاعات الأمنية ضمن السياسات العمومية التي تعكس عملية صنع قرار واضحة، وتحليلا للقرارات الحكومية.

أما في الجزائر فالاختصاصات الدستورية المنوطة برئيس الحكومة لا تشمل تدخله في السياسية العسكرية، التي يمكن عبرها المرور لمراقبة المؤسسة العسكرية، فكونه منسقا ومراقبا لعمل الحكومة، وموزعا للصلاحيات بين أعضاء الحكومة³، لا يمكنه تنسيق شؤون السياسة العسكرية مع وزير الدفاع، أو توزيع مهامها معه، لأن وزير الدفاع هو نفسه رئيس الجمهورية، ما يعني أن المؤسسة العسكرية الجزائرية منفصلة بشكل كلي عن الرقابة السياسية التنفيذية.

فيما يتعلق بدور وزير الدفاع داخل الحكومة، عرفت التجربة المغربية إعادة الملك منصب وزير الدفاع إلى التشكيلة الحكومية منذ 1997، بعدما كان قد ألغي في 1972، لكن بضوابط جديدة أفرغت المنصب من مواصفات الإشراف على قطاع حكومي التي تتميز بها بقية الوزارات، بعدما اتخذ تنظيميا صفة وزير منتدب لدى رئيس الحكومة مكلف بالدفاع الوطني، يوظف كإطار لتفويض الملك لرئيس

¹ - الفصل 92 من الدستور المغربي 2011.

² - ابراهيم اسعيد، *واقع وآفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021، ص. 6.

³ - المادة 112 من الدستور الجزائري 2020.

الحكومة كي يمارس تحت سلطته مهام واختصاصات وزير الدفاع¹. حيث أبانت مختلف التجارب الحكومية الستة التي تشكلت في المغرب منذ ذلك الوقت، أن الحضور السياسي لهذا المنصب في الحكومة هو حضور سيادي، يتم اختيار شاغله من بين الشخصيات السامية في الدولة، التي ليس لها أي انتماء حزبي أو عسكري²، تتكلف بمهمة التدبير الإداري للقطاع العسكري، وحضور جلسات البرلمان لتقديم الميزانية الحكومية المخصصة لقطاع الدفاع الوطني.

أما في الجزائر فقد كان الحضور الحكومي في وزارة الدفاع التي تقع تحت الاختصاص الحصري لرئيس الجمهورية، الذي يشغل في نفس الوقت منصب وزير الدفاع، يتمثل في منصب حكومي يشغله وزير منتدب لدى وزير الدفاع³، قبل إقدام الرئيس بوتفليقة على إلغاء هذا المنصب في شتنبر 2013، وتعيينه بمنصب نائب وزير الدفاع⁴، الذي عين فيه الفريق أحمد قايد صالح رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الجزائري آنذاك، فحول ممارسة صلاحيات سياسية وعسكرية واسعة، بعدما حاز عضوية الحكومة، وفوض له جزء كبير من صلاحيات وزير الدفاع. كحق تمثيل الوزارة في اجتماعات الحكومة، واقتراح مخططات التحويل والترقية والتعيين في مختلف المناصب العسكرية، وتمثيل الوزارة في اللقاءات المتعلقة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية حول الأسلحة المختلفة، والاتصالات السلوكية واللاسلكية والفضاء والأجهزة الحساسة⁵، وهو المنصب الذي ألغاه الرئيس تبون بشكل ضمني، بعد خلوه من التشكيلة الحكومية التي عينها في 2 يناير 2020.

تكشف التجربة الجزائرية غيابا تاما للحكومة في الشؤون العسكرية، حيث إنه إما تمثل المؤسسة العسكرية بشكل مباشر وبواسطة أحد قادتها في الحكومة، أو يلغى المنصب الحكومي المكلف بالدفاع الوطني، فتصبح المؤسسة العسكرية بكل أنشطتها وممارستها خارج الاختصاص الحكومي، صورته الأساسية غياب مخاطب حكومي معني بالشؤون العسكرية.

إذن، يمكن القول إن الرقابة التنفيذية على المؤسسة العسكرية في التجربة الجزائرية تتميز برقابة عكسية تمارسها المؤسسة العسكرية على مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة، باعتبارها المؤسسة الحائزة فعليا على السلطة السياسية إثباتا لأطروحة هوارى عدي. في حين تتميز الرقابة التنفيذية الحكومية على

¹ - سعيد الصديقي، تطور الجيش المغربي : عهدان ونهج واحد، مرجع سابق، ص. 6.

² - تعاقب وزيران على شغل المنصب، المرحوم عبد الرحمان السباعي من 1997 إلى أن توفي في 2010/10/22، فخلفه عبد اللطيف لودي في 2010/12/2، الذي ما يزال شاغلا للمنصب إلى حدود اليوم.

³ - في فترة حكم الرئيس بوتفليقة (1999-2019)، أبرز من شغل هذا المنصب هو اللواء عبد المالك قنايزية رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي خلال الفترة (1993-1990)، الذي عين وزيرا منتدبا لدى وزير الدفاع منذ 2005 إلى 2013.

⁴ - المرسوم الرئاسي رقم 13-317، المؤرخ في 16 شتنبر 2013، يحدد مهام نائب وزير الدفاع الوطني وصلاحياته، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، العدد 46، 2013/09/22، ص.ص 8-9.

⁵ - انظر المادة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 13-317 المحدد أعلاه.

المؤسسة العسكرية في المغرب بهامش مدني ضعيف تحدد مساحته حسب الاختصاصات العسكرية التي يفوضها الملك لرئيس الحكومة عن طريق الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالدفاع الوطني، والتي ما تزال منحصرة في اختصاص الإشراف الإداري على المؤسسة العسكرية، وتقديم ميزانية الدفاع أمام البرلمان، فيما يبقى الملك هو المحتكر الفعلي للإشراف على القوات المسلحة الملكية، مما يعني أن الرقابة السياسية التنفيذية على المؤسسة العسكرية شبه منعدمة في الجزائر وذات هامش جد محدود في المغرب، فهل تعوض الرقابة البرلمانية انفلات المؤسسة العسكرية من الرقابة السياسية التنفيذية في البلدين؟

المطلب الثاني: الرقابة البرلمانية

تشكل الرقابة البرلمانية القطب الثاني الذي تنفذ منه النخب السياسية المنتخبة لممارسة دورها الرقابي على المؤسسة العسكرية، وقد يكون هذا القطب أكثر فعالية في كل من المغرب والجزائر لتعويض ضعفها الرقابي السياسي المسجل على المستوى التنفيذي، بسبب هيمنة رئيس الدولة في البلدين على الإشراف التنفيذي على الجيش في مختلف مسالكه وأنشطته.

يتيح النظام البرلماني المغربي والجزائري للنخب السياسية البرلمانية ممارسة حقها الرقابي على المؤسسة العسكرية، دون أن يضمن لها النجاح في دورها الرقابي، بفعل اتساع مجال القيود المفروضة على هذه النخب في مختلف القنوات المتاحة أمامها لمراقبة المؤسسة العسكرية، سواء تعلق الأمر بمراقبة المؤسسة العسكرية ضمن الرقابة الاعتيادية على السياسة العسكرية باعتبارها سياسة عمومية (الفرع الأول)، أو تعلق الأمر بالرقابة التشريعية والرقابة البرلمانية على الميزانية (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الرقابة البرلمانية الاعتيادية على السياسة العسكرية من زاوية مراقبة السياسات العمومية

تتعلق الرقابة الاعتيادية على السياسات العمومية بصلب الوظيفة الرقابية للبرلمان على نشاط السلطة التنفيذية، والتي تشمل حتى السياسات الأمنية والعسكرية في التجارب الديمقراطية، غير أن الأمر يبدو مختلفا في كل من المغرب والجزائر، اللتين لا تنطبق على سياستهما العسكرية المواصفات الكاملة للسياسة العمومية، بفعل ضعف أدوار الحكومة في مجال السياسة العسكرية، واستفادة الفاعلين الأساسيين في السياسة العسكرية من حصانات اعتبارية دينية وتاريخية ومؤسسية تقيهم من المساءلة البرلمانية، التي تمارس في هوامش محدودة من أنشطة هذه السياسية.

لا يخرج الهامش المتوفر لدى النخب البرلمانية لمراقبة المؤسسة العسكرية في الدولتين عن الإطار العام الذي تراقب من خلاله السياسات العمومية، وبالتالي لا سبيل أمامها سوى النفاذ لمراقبتها إلا من

خلال باعتبار السياسة العسكرية سياسة عمومية(الفقرة الأولى)، تقيم فعاليتها الخارجية على الصعيد البرلماني انطلاقا الاختصاصات المتاحة للأخير لمراقبة تدخل القوات العسكرية في الخارج(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الرقابة على السياسة العسكرية باعتبارها سياسة عمومية

تجدر الإشارة بداية، إلى أن تناولنا للرقابة البرلمانية على السياسة العسكرية في كل من المغرب والجزائر، ينطلق من إدراك بدهي لعدم التسليم بالفعالية المطلقة لهذه الرقابة على المؤسسة العسكرية، كما هي سارية المفعول في النظم الديمقراطية، التي تمارس فيها السلطة التمثيلية رقابة شبه مطلقة على كافة سياسات الدولة، بما فيها السياسات الأمنية والعسكرية¹، لكن هذا لا يمنعنا من تحقيق هدفنا في الكشف عن جدوى هذه الرقابة في الدولتين، وتبيان آلياتها وطرق ممارستها، ومستويات قصورها في البرلمانين، وذلك من خلال الاقتراب أكثر من المتحكمات البرلمانية في العلاقات المدنية-العسكرية في الدولتين.

لأتحدد الرقابة البرلمانية على السياسة العسكرية فقط في الضوابط الدستورية والقانونية، لكنها تتجلى أكثر في سلوكات وتصرفات الفاعلين البرلمانين تجاه المؤسسة العسكرية، خاصة اللجان البرلمانية الخاصة بالدفاع في تعاطيها مع قضايا المؤسسة العسكرية على مستوى الخبرة العسكرية والموارد المادية المرصدة للمؤسسة، وكذلك مدى الإرادة السياسية للبرلمانين واللجان المختصة بمراقبة الشؤون العسكرية².

خول الدستور للبرلمان في المغرب والجزائر اختصاص ممارسة الرقابة البرلمانية على مختلف أنشطة السلطة التنفيذية، التي تدخل ضمن تقييم السياسات العامة أو العمومية للحكومة³، ومراقبة عملها⁴، فتندرج مراقبة المؤسسة العسكرية في البلدين ضمن المراقبة البرلمانية للسياسات العمومية، من منظور يعتبر المؤسسة العسكرية فاعلا تنفيذيا للسياسة العسكرية، التي تطل مختلف الأنشطة الأمنية ذات الطابع الدفاعي والعسكري المنوطة بالمؤسسة، مع تسجيل اختلاف جوهري يميز مراقبة السياسة السياسية

¹- Plamen PANTEV et autres, *Les Relations Civilo-Militaires et le Contrôle Démocratique du Secteur de la Sécurité*, Op.Cit, p.p 20-21.

²- Batien IRONDELLE et autres, *Evaluation du Contrôle Parlementaire des Forces Armées en Europe*, Institut de Recherche Stratégique de l'école Militaire, Paris, 2008, p. 8.

³- حددت المستشارية المكلفة بمتابعة مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بمجلس المستشارين المغربي ياسمين الصالحي، الفرق بين مفهومي السياسة العامة والسياسات العمومية، عندما اعتبرت أن إعداد السياسات العمومية "بصيغة الجمع" مجال يسمح فيه بتدخل عدد من الفاعلين الاجتماعيين إلى جانب الفاعل الحكومي الرسمي، لكن إعداد السياسة العامة "بصيغة المفرد" يبقى شأنًا "دولتيًا" خاصا بالسلطة التنفيذية للدولة، لا يسمح فيه لغيرها من السلطات إلا بالتفعيل، انظر: ياسمين الصالحي، مفهوم السياسة العامة والسياسات العمومية والسياسات القطاعية في ضوء دستور 2011، ص. 3، شوهده

في 2020/12/14، متوفر على: <https://bit.ly/3lryugi>

⁴- الفقرة الأولى من الفصل 70 من الدستور المغربي 2011، والمادة 115 من الدستور الجزائري 2020.

العسكرية في البلدين عن غيرها من السياسات الحكومية الأخرى مراعاة للطابع السري الذي يخيم على جوانب كثيرة من هذه السياسة، كصفقات التسليح العسكري، والأنشطة العسكرية على حدود الدولة، والتعاون الاستخباراتي في المجال العسكري، وغيرها من الأنشطة العسكرية والدفاعية الأخرى.

فيما يخص الآليات المتاحة للبرلمان لمراقبة السياسة العسكرية في الدولتين، فهي مستمدة ومنظمة من الناحية الدستورية ووفق القانون الداخلي للبرلمان في كل منهما، من نفس الآليات المتاحة أمام البرلمان لمراقبة السياسات العمومية الأخرى، التي تتمثل في حق السؤال والاستجواب، والاطلاع على المعلومات، وحق إجراء تحقيق عن طريق تشكيل لجان برلمانية للتحقيق، وحق إقرار الميزانية العامة، وحق سحب الثقة من الحكومة، وحق تلقي العرائض والشكاوي من المواطنين، والاستفسار عنها، بهدف إجبار الحكومة على تبرير تصرفاتها وقراراتها في الشأن العسكري أمام الشعب، التي تتم أجزائها من خلال الآليات الخمس التي يراقب من خلالها البرلمان السياسات العامة للحكومة، وهي: آلية المناقشة السنوية للسياسات العمومية¹، والجلسة الشهرية أمام البرلمان لمناقشة السياسات العمومية²، وآلية اللجان النيابية الاستطلاعية، التي تسمى في الدستور المغربي اللجان النيابية لتقصي الحقائق في المغرب³، وفي الدستور الجزائري لجان التحقيق⁴، وآلية الأسئلة الشفوية أو الكتابية⁵.

أما من حيث الآلية البرلمانية المختصة فقط بمراقبة السياسة فهي تتمثل في اللجان الدائمة للبرلمان، حيث يتكون البرلمان المغربي على مستوى مجلس النواب ومجلس المستشارين من لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج، ولجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج، المختصتين بمراقبة الشؤون العسكرية من حيث الوظائف والأنشطة، والتعاون العسكري الخارجي، وقضايا الأمن القومي المغربي. أما لجان مراقبة الإنفاق العسكري فهي تشمل في الحالة المغربية لجنة مراقبة المالية العامة، ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. أما في الجزائر فهي تتكون من لجنة الدفاع الوطني باعتبارها لجنة دائمة في المجلس الوطني الشعبي، ومجلس الأمة، تختصان بمراقبة الشؤون العسكرية، في حين تراقب الشؤون المالية المتعلقة

¹ - حسب الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور المغربي 2011، والمادة 158 من الدستور الجزائري 2020.

² - حسب الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور المغربي 2011، والمادة 160 من الدستور الجزائري 2020.

³ - حسب الفصل 67 من الدستور المغربي.

⁴ - حسب المادة 159 من الدستور الجزائري 2020.

⁵ - حسب الفقرتين 1 و2 من الفصل 100 من الدستور المغربي 2011، والمادة 158 من الدستور الجزائري 2020.

بالإنفاق العسكري داخل المجلس الوطني الشعبي من خلال لجنة المالية والميزانية، وفي مجلس الأمة الجزائري من خلال لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية¹.

نظريا، من شأن الآليات الرقابية السالفة الذكر أن تعزز الدور الرقابي للنخب البرلمانية في كل من المغرب والجزائر على السياسة العسكرية، إلا أن إحاطتها بقيود دستورية وأخرى سياسية أسهمت جميعها في إضعاف الرقابة البرلمانية على الشؤون العسكرية في الدولتين، فمن الناحية الدستورية تصطدم الآليات الرقابية بقيد الاختصاص الدستوري المنفرد لرئيس الدولة بالسياسة العسكرية كما عرضناه سابقا، كما تتأثر أيضا بالقيود الدستوري على تمثيل الأمة، ففي المغرب تأثرت الممارسة البرلمانية بصفة عامة، بتقويض سلطة تمثيل الأمة في الدساتير المغربية المتعاقبة لما قبل دستور 2011، حينما حصرت هذه السلطة في شخص الملك -بصفته الممثل الأسمى للأمة- الذي يمتلك جميع صفات هذه السيادة وخصائصها، ما جعل البرلمان في درجة ثانية، لا ينفرد بتمثيل الأمة وحده، ولا يملك سلطة التشريع منفردا²، وهو الأمر الذي حاول دستور 2011 تجاوزه عندما أحدث نوعا من التوازن في تمثيل الأمة، عندما أعاد للبرلمان سلطة التمثيل الأسمى للأمة، مع احتفاظ الملك بصفة الممثل الأسمى للدولة باعتباره رئيسا لها³.

خول مبدأ السيادة للأمة في دستور 2011، الذي تمارسه باليتين رئيسيتين، آلية مباشرة تتمثل في الاستفتاء، وأخرى غير مباشرة متمثلة في انتخاب ممثلين عن الشعب، من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة⁴، للنخبة البرلمانية تعزيز أدوارها الرقابية على السياسات العمومية، باستثناء السياسة العسكرية التي قيدت الرقابة البرلمانية عليها بقيدين دستوريين، الأول يتمثل في حصر صلاحيات "العقيدة الأمنية" في مؤسسة دستورية هي المجلس الأعلى للأمن⁵، والثاني قيد الحق في الوصول إلى المعلومة عندما

¹ - آلية اللجان الدائمة للبرلمان ينظم تكوينها، واختصاصاتها، وآليات اشتغالها، النظام الداخلي للبرلمان، حيث تنظم في القانون الداخلي لمجلس الأمة الجزائري لـ 2017، في المواد من 15 إلى 45، وفي القانون الداخلي لمجلس النواب المغربي لـ 2017، في المواد من 81 إلى 113، يمكنها الدستور الجزائري حتى من حق الاستماع لأي عضو من أعضاء الحكومة حسب المادة 157 منه، ووسع الدستور المغربي من صلاحياتها الرقابية عندما أعطاه حق الاستماع إلى مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، بحضور الوزراء المعنيون، حسب المادة 102 منه.

² - إحسان الحافظي، *السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة وأدوار النخب السياسية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020، ص. 212.

³ - الفصل 42 من الدستور المغربي 2011.

⁴ - الفصل 2 من الدستور المغربي 2011.

⁵ - حسب الفصل 54 من الدستور المغربي 2011.

يتعلق الأمر بالدفاع الوطني وحماية الأمن¹، وهي قيود تبين بجلاء ضعف الرقابة البرلمانية على السياسة العسكرية في المغرب.

أما في الجزائر، فإذا كان الدستور قد اختص رئيس الجمهورية بالسياسة العسكرية باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزيرا للدفاع، وممثلا لوحدة الأمة²، المعطى الذي يصعب من الرقابة البرلمانية على السياسة العسكرية، بفعل قيدين دستوريين، الأول متعلق بتقييد حق الحصول على المعلومة في الشؤون المتعلقة بالأمن الوطني³، والثاني متعلق باحتكار المجلس الأعلى للأمن للسياسة الأمنية⁴، لنستنتج مما سبق أن الجانب التنظيمي للرقابة البرلمانية على السياسة العسكرية في الجزائر، يعكس ضعف هذه الرقابة، خاصة بأن تضاف إليها قيود سياسية عملية مرتبطة بكون المؤسسة العسكرية هي الفاعل المهيمن في صنع السياسة العامة الأمنية، فهي من تعمل على صياغة مقترحاتها، وهي من تلغي أو تعدل السياسات القائمة وفق مصالحها وأهدافها⁵. لتوصل إلى نتيجة مفادها انفلات السياسة العسكرية من الرقابة البرلمانية في كل من المغرب والجزائر، بمعنى آخر فالمؤسسة العسكرية تتبوأ منصب المشرف الحقيقي على السلطة التشريعية في الجزائر، من خلال تحكمها في المشهد الحزبي وقواعد اللعبة الانتخابية، فيما يشكل الدور المهيمن للملك في المغرب على السياسات الأمنية عبر ترأس المجلس الأعلى للأمن، واحتكار المعلومات العسكرية باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، إبعادا للنخب السياسية البرلمانية عن مراقبة المؤسسة العسكرية.

الفقرة الثانية: الرقابة البرلمانية على تدخل القوات العسكرية بالخارج

لا تكتمل دراسة الرقابة البرلمانية على المؤسسة العسكرية في شقها الاعتيادي من دون دراسة وظيفة البرلمان في مراقبة تدخل الجيش في الخارج، منظورا إليها من زاوية الحصول على موافقة برلمانية مسبقة على كل قرار باستخدام القوة العسكرية في الخارج، ثم صلاحية البرلمان في تقرير إنهاء التدخل العسكري الخارجي، سواء تعلق الأمر بتدخل عسكري للقيام بعمليات حربية، أو للمساهمة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام الدولي. وهنا لابد من الإشارة إلى نموذج الرقابة القومية على استخدام القوة العسكرية في الخارج السائد في الدول الاسكندنافية وألمانيا وإيطاليا، التي تفرض الموافقة البرلمانية المسبقة على كل قرار باستخدام القوة العسكرية خارجيا، إضافة إلى صلاحية البرلمان في التحقيق

¹ - حسب الفقرة الثانية من الفصل 28 من الدستور المغربي 2011.

² - حسب المادة 84 من الدستور الجزائري 2020.

³ - حسب المادة 55 من الدستور الجزائري 2020.

⁴ - حسب المادة 208 من الدستور الجزائري 2020.

⁵ - نعيمة خطير، السياسة العامة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات السيادية والرهانات الإقليمية، *مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية*، العدد 2 (2019)، ص. 68.

والمناقشة في المسائل الأمنية-العسكرية ووظائف ومهام أفرادها خلال سير العمليات الميدانية في الخارج¹، لكن الأمر يبدو مختلفا تماما في المغرب والجزائر.

ففيما يخص تدخل القوات المسلحة في الخارج، تتميز التجربة المغربية باستفراد الملك بالتقرير في تدخل القوات المسلحة الملكية المغربية في الخارج، سواء في إطار عمليات عسكرية أو قوات حفظ السلام الدولي، وذلك باعتباره قائدا أعلى للقوات المسلحة الملكية²، ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية المسؤول عن تحديد التوجيهات والخطط والمقررات المتعلقة باستخدام القوات المسلحة في نطاق العمل المشترك للدول الحليفة³، وتعيين شروط استخدام هذه القوات في حالة القيام بعمليات عسكرية⁴، دونما الحاجة إلى أخذ رأي البرلمان أو موافقته، مع تسجيل أنه إذا جاء التدخل العسكري الخارجي بعد اتخاذ قرار إشهار الحرب داخل المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، وبالتالي فهو ملزم فقط بإحاطة البرلمان علما بإشهار الحرب⁵، دون أن يترتب على ذلك إطلاع البرلمان على سير العمليات العسكرية المرتبطة بالحرب، التي تبقى اختصاصا حصريا للملك.

وكمثال على ذلك، جاء قرار مشاركة المغرب ضمن قوات ضمن التحالف العربي في اليمن، في العملية التي أطلق عليها اسم "عاصفة الحزم"، عن طريق بيان لوزارة الخارجية المغربية صدر في 25 مارس 2015، دون أن يخصص ولو اجتماع شكلي للجنة الدفاع في البرلمان المغربي، وهو الإجراء الذي انتقده أستاذ القانون الدستوري عمر بن دورو عندما اعتبر أن قرار مشاركة المغرب في الحرب باليمن، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، يعتبر "إشهارا للحرب" ينظمه الفصل 99 من دستور 2011، مؤكدا أن الدولة المغربية "لم تلتزم بمنطوق الدستور"⁶.

أما جزائريا، فإن تدخلات القوات المسلحة في الخارج كانت تقيدها العقيدة العسكرية الجزائرية ذاتها من قبل، والتي كانت تحرم على الجيش التدخل في عمليات عسكرية في الخارج منذ 1989، ولم تتغير هذه العقيدة إلا مع صدور دستور 2020، الذي فتح باب مشاركة الجيش في الخارج فقط ضمن

¹- Bastien IRONDELLE, Olivier ROZENBERGR et d'autres, *Evolution du contrôle parlementaire des forces armées en Europe*, Op.Cit, pp. 28-29.

²- الفصل 53 من الدستور المغربي 2011.

³- الفصل 2 من المرسوم الملكي رقم 1.188.66 المتعلق بتحديد اختصاصات رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية، الصادر في 5 شتنبر 1967، مرجع سابق.

⁴- الفصل 1 من نفس المرسوم السابق.

⁵- الفصل 99 من الدستور المغربي 2011.

⁶- محمود معروف، مشاركة المغرب في "عاصفة الحزم" تثير تساؤلات مكتومة، *موقع سويس انفو*، 2015/04/17، شوهد في 2020/12/23، متوفر على: <https://bit.ly/3kQ9Jsn>

قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام الدولي، فقيدتها على غرار حالة "إعلان الحرب"¹، بضرورة الحصول على مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان²، وهو القيد الذي لا يلغي الاختصاص البرلماني في الجانب المتعلق بـ "إعلان الحرب"، لكنه يثير الشك في كل ما يتعلق بمنح الاختصاص للبرلمان للتقرير في المشاركة من عدمها في القوات الأممية، النابع من الحرص الذي تبديه المؤسسة العسكرية الجزائرية لتقييد الرقابة البرلمانية على أنشطتها، وهذا ما دفع الباحث **عربي بومدين** إلى التشكيك في إمكانية تغيير النص الدستوري الجديد لإرادة المؤسسة العسكرية في المشاركة في القوات الأممية إن هي ابتغت ذلك، عندما أكد على أن القيد الدستوري الجديد جاء في خضم تغيير العقيدة العسكرية الجزائرية، التي لم يشارك البرلمان في مناقشتها، مؤكداً على أن الأمر "يبدو وكأن البرلمان مؤسسة هامشية في الحياة السياسية الجزائرية، على الرغم من أن التحول في العقيدة العسكرية سينتج عنه لا محال مزيداً من الأعباء المالية الدفاعية"³.

وأخيراً، يسجل احتفاظ الملك في المغرب بدوره المركزي في التقرير في مشاركة الجيش المغربي في عمليات عسكرية في الخارج، بعيداً عن رقابة البرلمان، بينما لا يطال القيد البرلماني على قرار الرئيس "إعلان الحرب" في الجزائر مسألة مشاركة الجيش في الخارج ضمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي يبقى قراراً أحادياً للجيش، فما مدى فعالية الرقابة البرلمانية في مراقبة التشريعات والميزانية ذات الطابع العسكري؟.

الفرع الثاني: الرقابة التشريعية والرقابة على الميزانية العسكرية

تجمع السلطة البرلمانية في أدوارها الرقابية على مختلف القطاعات الحكومية بين سلطتي التشريع ومراقبة الميزانية، ما يعني أن الرقابة البرلمانية على المؤسسة العسكرية في المغرب والجزائر يجب أن تولي الاهتمام لمراقبة التشريعات الخاصة بالمجال العسكري من جهة، ومن جهة ثانية لمراقبة الميزانية العسكرية في طوري الوضع والتنفيذ.

لكن بما أننا بصدد دراسة قطاع ذو مكانة خاصة وحساسية متميزة داخل الدولة، فإن اكتشاف الدور الرقابي الذي تمارسه السلطة المدنية السياسية في هذا المجال في الدولتين، سيكشف بشكل كبير جداً طبيعة العلاقة التي تربط بين النخبة المدنية والعسكرية في الدولتين، عند استوضح مدى فعالية الرقابة التشريعية (الفقرة الأولى)، والتعامل البرلماني مع الميزانية العسكرية (الفقرة الثانية).

¹ - المادة 100 من الدستور الجزائري 2020.

² - الفقرة الثانية من المادة 91 من الدستور الجزائري 2020.

³ - عربي بومدين، التعديل الدستوري في الجزائر والرقابة على القوات المسلحة، **مركز توازن**: مؤشر العلاقات العسكرية- المدنية العربية، 2021، ص. 2.

الفقرة الأولى: الرقابة التشريعية

تندرج الرقابة التشريعية على السياسة العسكرية ضمن العمليات الديمقراطية، التي تتطلب وجود مؤسسات أمنية -وخاصة المؤسسة العسكرية في حالتنا هذه- تضبط ممارستها لمهامها وفق متحكمات شرعية، ذات مصدر دستوري بالمقام الأول، وقانونية في المقام الثاني، متمثلة في مجموعة القوانين الخاصة بالشؤون العسكرية الصادرة عن المؤسسة التشريعية، لتحقيق التوازن المطلوب بين الديمقراطية ووجود مؤسسات أمنية متخصصة، تقوم الجوانب العملية فيه وهيئات الرقابة عليه، على أساس مبدأ الحكم الرشيد، وتوفير الأمن والعدالة للمواطنين¹.

تختص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ولجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج، بمجلسي البرلمان المغربي ببث التشريعات التي تحمل صبغة أمنية وعسكرية، تقابلها في التجربة البرلمانية الجزائرية لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات، ولجنة الدفاع الوطني في غرفتي البرلمان، على أن الاختصاص التشريعي للبرلمان في مجال السياسة العسكرية أحيط بقيود دستورية في البلدين، حيث حصر الدستور المغربي في تقييد الاختصاص التشريعي للبرلمان في الشؤون العسكرية في مجالين فقط: مجال متعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين، ومجال متعلق بنظام مصالح وقوات حفظ الأمن²، في حين حصر الدستور الجزائري الاختصاص التشريعي للبرلمان في الشؤون العسكرية في مجال واحد متعلق بالقواعد العامة المتعلقة بالدفاع الوطني³.

يؤدي استقراء النصوص الدستورية الخاصة بالرقابة البرلمانية التشريعية على السياسة العسكرية، من حيث تحديد الاختصاصات، والقيود المفروضة عليها، باستحضار الضوابط السياسية المتحكمة في الممارسة التشريعية، التي تتميز بتكبير الرقابة التشريعية على السياسة العسكرية في البلدين، حيث تتميز بفعالية ضعيفة في المغرب، وضعيفة جدا في الجزائر، ويرتبط ضعفها أساسا بسيطرة التشريع الحكومي (مشاريع القوانين) على مقترحات القوانين، في تمثل واضح لفكرة الفقيه الدستوري الفرنسي **روبير كوليار Robert COLLIARD** الذي اعتبر المبادرة بالقوانين هي الحكم، ومن يملك حق

¹ - دورنالد فريديريك وأرنولد ليتهود، *المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين*، ترجمة ياسين نور الدين السيد، مركز

جنيف للرقابة على القوات المسلحة، جنيف 2007، ص. 1.

² - حسب الفصل 71 من دستور 2011.

³ - حسب الفقرة 27 من المادة 139 من الدستور الجزائري.

الاقتراح هو الذي يحكم¹، حيث إن جل القوانين المرتبطة بالشؤون العسكرية التي تصدر عن البرلمانين المغربي والجزائري، تأتي في صيغة مشاريع قوانين مقدمة من طرف الحكومة.

للاقتراب أكبر من مراقبة التشريع العسكري في الدولتين سنتطرق لتجربة قانون القضاء العسكري في البرلمانين، فمن المعلوم أن هذا القانون يعنى بشكل عام بتحديد المحاكم العسكرية والمهام والصلاحيات المخولة لها، وكذا أجهزتها ومساطر التقاضي أمامها، فهو القانون الذي يحدد العقوبات والجرائم العسكرية، من خلال الجمع بين قانون تنظيم القضاء العسكري، وأصول المحاكمات الجزائية، وقانون العقوبات والجرائم العسكرية².

ففي المغرب اشتغلت ثلاثة قطاعات حكومية ممثلة في إدارة الدفاع الوطني ووزارة العدل والحريات والأمانة العامة للحكومة على إعداد قانون العدل العسكري الجديد في 2013، لمراجعة قانون القضاء العسكري الذي يعود تاريخ صدوره إلى عام 1956³، فجاء القانون مشكلا من 223 مادة بنيت من خلال المناقشات، وطرأت عليها تعديلات خلال سلك مسطرة المناقشة والتصويت بين مجلسي البرلمان، كما أخذ مسار تحضير هذا القانون بالتوصيات التي رفعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن القضاء العسكري إلى الملك في مارس 2013⁴.

أما في الجزائر فقد صدر أول قانون للقضاء العسكري في غشت 1964، بمقتضى صدور القانون رقم 242/64 المتضمن قانون القضاء العسكري⁵، الذي تم وعدل بعد ذلك في أبريل 1971، قبل خضوعه لتعديل مهم، لكنه غير شامل في 2018. قدم القانون المعدل للبرلمان حاملا اسم قانون العدالة العسكرية رقم 18-14⁶، في 335 مادة من طرف وزير العلاقات مع البرلمان نيابة عن نائب وزير الدفاع على المجلس الشعبي الوطني، الذي أحاله على لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بالمجلس الشعبي الوطني⁷، التي عقدت عدة اجتماعات لدراسة مشروع القانون، استمعت بدورها لكل من

¹- Philippe ARDANT et Bertrand MATHIEU, *Institutions politiques et droit constitutionnel*, Librairie générale de droit et de jurisprudence L.G.D.J, 9^{ème} édition, Paris, 1997, p. 72.

²- سامي الخوري، *قانون القضاء العسكري: بحث وتحليل*، دار صادر للمنشورات الحقوقية، بيروت، 2000، ص. 11.

³- أول قانون للعدل العسكري في المغرب صدر بموجب ظهير شريف رقم 1.56.270، في نونبر 1956، الجريدة الرسمية، العدد 2313، 15 مارس 1957.

⁴- إحسان الحافظي، *السياسات الأمنية في المغرب*، مرجع سابق، ص. 229.

⁵- صدر أول قانون للقضاء العسكري في الجزائر بموجب القانون رقم 64/242، في 22 غشت 1964.

⁶- صدر قانون العدالة العسكرية رقم 18-14 في 29 يوليوز 2018، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، رقم 47، 1 غشت 2018.

⁷- أبو الفضل محمد بهلولي، تعديلات قانون القضاء العسكري بالجزائر تحدث ثورة قانونية وإجرائية، *مجلة دراسات في الوظيفة العامة*، العدد 6 (2019)، ص. 23.

وزير العلاقات مع البرلمان ووزارة الدفاع الوطني ممثلة في مدير القضاء العسكري (ضابط عسكري برتبة لواء).

لتقييم سلوك البرلمان في الرقابة على قانون القضاء العسكري في كل من المغرب والجزائر، اعتمدنا على أهم الملاحظات والتعديلات التي أثارها البرلمان أثناء مناقشة القانونيين، ففي الجزائر دافعت السلطة الحكومية المعنية عن أن القانون جاء ليتماشى مع التطور الحاصل في المنظومة التشريعية، ويواكب التغيرات التي أقرها التعديل الدستوري في 2016، لمواصلة مسار الإصلاحات السياسية الهادفة إلى تعزيز مقومات الحكم الرشيد وتأسيس دولة الحق والقانون، عبر تكريس حق المتقاضين في محاكمة عادلة عبر احترام القواعد والمقاييس التي يجب أن تحكم مختلف مراحل المتابعة والمحاكمة في المواد الجزائية¹، هكذا، ركزت التعديلات البرلمانية أثناء المناقشة على الجوانب الشكلية أكثر من التعمق في مضمون القانون، بعدما شملت حوالي 24 مادة تعلق بتحيين وتغيير بعض المصطلحات الجديدة²، أما الإصلاحات الثلاثة الأساسية التي جاء بها القانون، فتجلت في إقرار حق التقاضي على درجتين³، انسجاما مع المادة 160 من الدستور الجزائري 2016، واستثناء جرائم المس بأمن الدولة المرتكبة من طرف مدنيين من اختصاص المحاكم العسكرية، وتقديمهم للمحاكمة أمام القضاء العادي، وخضوع قرارات المحكمة العسكرية لرقابة المحكمة العليا⁴، وهي الإصلاحات التي جاءت في صلب مسودة مشروع القانون المقدم للبرلمان، وقوبلت من طرف معظم البرلمانين بالإشادة والتثمين والتأييد بالقانون وبالمؤسسة العسكرية أكثر من مناقشته وتدقيق مضامينه، كما هو مثبت في الجلسة العلنية لمناقشة القانون، والأكثر من ذلك أن عددا كبيرا من النواب المتدخلين ربطوا صدور القانون بتنمية احترافية المؤسسة العسكرية الجزائرية⁵.

أما في التجربة المغربية، فقد تجاوزت التعديلات البرلمانية الجوانب الشكلية من القانون إلى تعديل بعض المضامين الجوهرية فيه، عندما ركز النواب البرلمانين على مناقشة وتعديل مواد القانون المتعلقة باختصاص المحكمة العسكرية، وضمانات المحاكمة العادلة أمامها، في المقتضيات القاضية بإلغاء محاكم الجيوش، وإمكانية إحالة القضايا المعروضة على المحكمة العسكرية على المحاكم العادية في حالة

¹ - كلمة السيد وزير العلاقات مع البرلمان في الجلسة العلنية لمناقشة مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 71-28، المتضمن قانون القضاء العسكري، المجلس الوطني الشعبي، *الجريدة الرسمية للمناقشات*، رقم 71، في 2018/06/21، ص. 4.

² - التعديلات الشكلية مثبتة في ملحق التقرير التمهيدي عن مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 71-28، المتضمن قانون القضاء العسكري، المرجع نفسه، ص. 2- 45.

³ - المادة 3 مكرر والمادة 5 من قانون العدل العسكري 18-14، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، مرجع سابق.

⁴ - المواد 10 و 14 و 211 من قانون العدل العسكري 18-14، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، المرجع نفسه.

⁵ - انظر : المجلس الشعبي الوطني الجزائري، *الجريدة الرسمية للمناقشات*، مرجع سابق، ص. 6-46.

الارتباط بين القضايا، وفصل المدنيين عن قضايا العسكريين في حالة المساهمة أو المشاركة في الأفعال المرتكبة¹، حيث دافع النواب خلال مناقشتهم للقانون على ضرورة ملاءمة أحكامه مع مبادئ باريس²، في إشارة مهمة إلى تحلي النواب البرلمانيين بقدر مهم من الخبرة في المسائل العسكرية لإنجاح رقابتهم على السياسة العسكرية، التي يصر عليها الباحثون المختصون في دراسة العلاقات المدنية-العسكرية³، وهذا ما يفسر احتدام النقاش بين نواب الأغلبية والمعارضة حول عقوبة الإعدام أثناء مناقشة القانون، حيث دافع نواب المعارضة عن ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام في القانون المقدم واستبدالها بعقوبة الحبس المؤبد، مدعين موقفهم بانخراط المغرب في تنزيل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وأهمها الحق في الحياة التي يصونها دستور 2011، وهو التعديل الذي قبلته فرق الأغلبية، ووافق عليه مجلس النواب في 23 يوليوز 2014⁴.

عموما، تتميز الرقابة التشريعية على السياسة العسكرية بفعالية أكبر في البرلمان المغربي مقارنة مع البرلمان الجزائري، فرغم الثقل الملكي في المغرب والثقل الرئاسي في الجزائر للقوانين ذات الطبيعة العسكرية المقدمة أمام البرلمانين، إلا أنه مع ذلك، أثبت استقرار النقاشات البرلمانية لقانون القضاء العسكري في تجربتين معاً، استغلال البرلمانين في المغرب لبعض الجوانب الإصلاحية التي جاء بها دستور 2011، لتعزيز حضورهم في نقاش هذا النوع من القوانين واقتراح تعديلات عليها، خاصة في جوانبها المرتبطة بحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي سبق وأن عكسه السلوك البرلماني في تجربة قانون الحصانة العسكرية رقم 01.12 الصادر في 2012⁵، الذي قدمته الوزارة المكلفة بالدفاع الوطني أمام البرلمان للمناقشة والتصويت، متشبثة بمشروع القانون كما هو، في مقابل ذلك تمسك النواب بضرورة

¹ - تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمجلس النواب المغربي، حول مشروع قانون رقم 108.13، دورة أكتوبر 2014، ص. 4.

² - جاءت مبادئ باريس في تقرير المقرر الخاص للجنة الفرعية المعنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان السيد إيمانويل ديكو، التي قدمها أمام لجنة حقوق الإنسان في 2006/01/13، تحت عنوان " الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسألة استقلال القضاء وإقامة العدل والإفلات من العقاب: مسألة إقامة العدل عن طريق المحاكم العسكرية"، والتي لم توص بالغاء المحاكم العسكرية، ولكن ربطت وجودها بضرورة احترام خمس مبادئ أساسية:

- حصر اختصاص المحاكم العسكرية في الجرائم العسكرية.
- ضرورة استقلال المحكمة العسكرية واندماجها في المنظومة القضائية الوطنية.
- إعطاء الضمانات للحق في الدفاع وفي محاكمة عادلة ومنصفة.
- حق الضحايا في المطالبة بتحريك الدعوى العمومية والتنصيب فيها كطرف مدني.
- حق الطعن في مقررات وأحكام هذه المؤسسة.

للمزيد من التفاصيل، انظر: التقرير كاملا الرقم E/CN.4/2006/58، المنشور في موقع وثائق الأمم المتحدة.

³ - زولتان باراني، *الجندى والدولة المتغيرة*، مرجع سابق، ص. 55.

⁴ - مروان وهبي، اختصاصات المحكمة العسكرية على ضوء القانون 108.13، *القانونية المغربية*، 2019، ص. 23.

⁵ - صدر القانون بموجب ظهير شريف رقم 1.12.33 في شتنبر 2012، بتنفيذ القانون رقم 01.12 المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية، *الجريدة الرسمية المغربية*، العدد 6085 (2012).

مراجعة بعض نصوصه، خاصة المادتين 7 و 8 منه¹، الأمر أدى بفرق المعارضة إلى طلب إحالة القانون على المجلس الوطني لحقوق الإنسان لدراسة مدى ملاءمته لمبادئ حقوق الإنسان وبنود دستور 2011، هذا الأخير اعترض على الفصول الخلافية بين الحكومة والبرلمان، وخاصة المادتين 7 و 8 من القانون، معتبرا أنها تنطوي على حصانة مطلقة للعسكريين، مقترحا تقييدها ضمانا للسير العادي لقواعد العدالة²، الأمر الذي حفز النواب إلى التشبث بتعديل القانون، من حيث الشكل في العديد من الفصول، ومن حيث المضمون في المادتين السالفتي الذكر.

عطفا على كل ما ذكر، لقد تفاعلت السلطة الحكومية المغربية المختصة بشكل إيجابي مع التعديلات المقترحة فعدلت القانون قبل التصويت عليه، باستبدال مبدأ عدم المساءلة الجنائية للعسكريين الواردة في المادة 7 بصيغة قانونية كرست الحماية القانونية الوظيفية للعسكريين، فأصبحت صياغة المادة 7 على الشكل التالي: "يتمتع بحماية الدولة العسكريون بالقوات المسلحة الملكية الذين يقومون بتنفيذ للأوامر التي تلقوها من رؤسائهم التسلسليين، بالمهام القانونية المنوطة بهم داخل التراب الوطني، وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية سارية المفعول"، والتنصيص على إمكانية اختصاص محاكم غير مغربية للنظر في المخالفات التي يرتكبها العسكريون أثناء العمليات خارج التراب الوطني في حالة وجود اتفاقية أو معاهدة أو بروتوكول انضم إليه المغرب أو صادق عليه ونشر بصفة قانونية، وهو الأمر الذي عكسه النص الجديد للمادة 8، التي أصبحت تنص على ما يلي: "تظل المحاكم المغربية المختصة وحدها مؤهلة للنظر في المخالفات التي يرتكبها، أثناء العمليات خارج التراب الوطني، العسكريون وكذا المستخدمون المدنيون ذوو الجنسية المغربية الموضوعين تحت إمرتهم، وذلك ما لم ينص على خلاف ذلك في الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي انضمت إليها المملكة أو صادقت عليها و تم نشرها في الجريدة الرسمية".

الفقرة الثانية: الرقابة البرلمانية على الميزانية العسكرية

تعتبر المراقبة البرلمانية للميزانية العسكرية آلية مهمة لتأمين التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية في الدول الديمقراطية، وأداة لقياس مدى خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية في الدول القابعة تحت وطأة عسر الانتقال إلى الديمقراطية، وهي تجد مرجعيتها الأساسية في السردية الغربية القائلة "لا

¹ نصت المادة 7 من القانون 01.12 على أنه " لا يسأل جنائيا العسكريون بالقوات المسلحة الملكية الذين يقومون بتنفيذ للأوامر التي تلقوها من رؤسائهم التسلسليين في إطار عملية عسكرية تجري داخل التراب الوطني، بمهمتهم بطريقة عادية، أما المادة 8 فقد نصت على "تظل المحاكم المغربية وحدها مختصة للنظر في المخالفات التي يرتكبها، أثناء العمليات خارج التراب الوطني، العسكريون وكذا المستخدمون المدنيون المغاربة الموضوعين تحت إمرتهم، وذلك ما لم ينص على خلاف ذلك في الاتفاقيات التي انضمت إليها المملكة أو صادقت عليها أو تم نشرها".

² إحسان الحافظي، *السياسات الأمنية في المغرب*، مرجع سابق، ص. 226.

ضرائب بدون تمثيل¹، بما معناه أنه إذا كانت أجهزة قطاع الأمن تستخدم جزء هاماً من الموارد المالية للدولة، فيحق للبرلمانيين مراقبة استخدام هذه الموارد بفعالية وكفاءة².

يلج معظم الباحثين في دراسة الأدوار السياسية للعسكريين على ضرورة تفعيل الرقابة البرلمانية على الميزانية العسكرية، في مختلف المراحل التي تمر منها هذه الميزانية، من الوضع إلى التنفيذ، لكونها تخول لممثلي الأمة الاطلاع على التكاليف المالية المخصصة للإنفاق العسكري، ومجالات وكيفية صرف هذا الإنفاق، سواء تعلق الأمر بنفقات الموارد البشرية العاملة في المؤسسة العسكرية وتجهيزاتها الوظيفية، أو بنفقات الاستثمار في السياسة العسكرية، المرتبط بالإنفاق العسكري على التجهيز والعتاد والبناء المخصص للمؤسسة العسكرية³.

يفرض تقييم فعالية المراقبة البرلمانية للميزانية العسكرية تتبع سلوك تعاطي البرلمان مع الميزانية العسكرية داخل الميزانية السنوية للدولة، خلال وضع وإقرار قانون المالية داخل البرلمان، ومتابعة التنفيذ العملي لمختلف عمليات صرف هذه الميزانية فيما بعد. وهنا من الواجب التذكير بأن عملية تتبع المراقبة البرلمانية للميزانية العسكرية في المغرب والجزائر، خاصة خلال مرحلة صرف الميزانية، تواجه بصعوبات منهجية مرتبطة بالطابع السري الذي يخيم على الإنفاق العسكري في الدولتين.

تبدأ المراقبة البرلمانية على الميزانية العسكرية خلال وضع الحكومة لقانون المالية أمام البرلمان، الذي يودع في الحالة المغربية بالأسبقية لدى مجلس النواب، ويصدر بالتصويت من قبل البرلمان⁴، وفي الحالة الجزائرية يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوماً من تاريخ إيداعهم من طرف الحكومة⁵. كرس المشرع الدستوري للسلطة التنفيذية نفوذها في مجال السلطة المالية في كل من المغرب والجزائر، ففي الأول تعتبر الوظيفة المالية للحكومة من الاختصاصات التقليدية التي نصت عليها مختلف الدساتير المغربية، فالحكومة هي التي تحضر القانون المالي والتعديلات البرلمانية على

¹ - السيد أبو داود، *الأمة في مواجهة الاستبداد: خبرات ثورة 25 يناير 2011*، مكتبة جريدة الورد، القاهرة، 2015، ص ص. 182-181.

² - نورة الحفيان، *الرقابة البرلمانية على القطاعات الأمنية والعسكرية: تجارب مقارنة*، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، 2021، ص. 3.

³ - Hans BORN et autres, *Contrôle et Orientation : La Pertinence du Contrôle Parlementaire pour le Secteur de la Sécurité*, Genève Centre pour le Contrôle Démocratique des Forces Armées DCAF, Genève, 2014, p. 38-39.

⁴ - الفصل 75 من الدستور المغربي 2011.

⁵ - الفصل 146 من الدستوري الجزائري 2020.

القانون مقيدة بالمادتين 33 و34 من القانون التنظيمي للمالية¹، المكرستين في المادة 77 من الدستور، بنصها على أن "المقترحات والتعديلات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان ترفض إذا كان قبولها يؤدي بالنسبة للقانون المالي إما إلى تخفيض الموارد العمومية، وإما إلى إحداث تكليف عمومي أو الزيادة في تكليف موجود".

أما في الجزائر فتحتكر الحكومة وضع قانون المالية، بمقتضى المادة 44 من القانون التنظيمي للمالية رقم 16-12، التي نصت على أن المبادرة بسن قوانين المالية لا يشارك فيها البرلمان بل اختصاص أصيل للحكومة²، فيما قيدت المادة 147 من الدستور الجزائري تعاطي البرلمان مع قانون المالية، حين نصت على أنه "لا يقبل أي اقتراح قانون أو تعديل قانون يقدمه أعضاء البرلمان، يكون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية أو زيادة النفقات العمومية...".

تستمد الرقابة البرلمانية على الميزانية العسكرية آلياتها ومساطرهما في كل من المغرب والجزائر من الآليات والمساطر المتاحة للرقابة البرلمانية على المالية العامة، أما في جانب القيود المفروضة عليها، فهي تقع تحت نفس القيود المفروضة على الرقابة البرلمانية على المالية العامة، إضافة إلى قيدين سياسيين، يرتبط الأول بالسرية والحفاظ على الأمن القومي الذي يخيم على الميزانية العسكرية في الدولتين، خاصة في جانبها المتعلق بالاستثمار في المجال العسكري.

صنفت منظمة الشفافية الدولية في تقرير لها مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2015، كلا من المغرب والجزائر ضمن دول الدول العربية التي تعرف ضعفا كبيرا على مستوى الرقابة البرلمانية على ميزانية الدفاع، وحددت لهذا الضعف ثلاثة مؤشرات أساسية:

- ✓ لا يتم نشر الميزانيات : أكد تقرير المنظمة على أن هذه الدول لم تنشر ميزانية الدفاع، أو قدمت فقط أرقاما غامضة أو إجمالية للغاية.
- ✓ الرقابة البرلمانية ضعيفة : حيث لم يتوفر أي دليل على أن اللجان البرلمانية الخاصة بالدفاع، يمكن أن تؤثر تأثيرا ملموسا على اتخاذ القرارات المتعلقة بالدفاع، حيث لا يتم توفير معلومات مفصلة عن ميزانية الدفاع لهذه اللجان.

¹ - نجيب جيري، الوظيفة الرقابية للبرلمان في دستور 2011 : من رقابة الحكومة إلى رقابة الحكامة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 25-26 (2015)، ص. 51.

² - عبد العزيز عزة، الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24 (2017)، ص. 220.

✓ لا يتم توفير معلومات مفيدة عن الإنفاق السري في هذه الدول : حيث لا يتم الإعلان في هذه الدول عن النسب المخصصة للبنود السرية في الدفاع والأمن¹.

ففي المغرب، لا تنشر الحكومة تفاصيل ميزانية الدفاع ومخصصاتها، ولا يتم الإعلان التفصيلي عن المخصصات المالية لبنود ميزانية الدفاع، التي وصفها الباحث محمد سعدي بالبنود السرية في نفقات الدفاع²، حيث لا يتم توفير معلومات دقيقة حولها، باستثناء ميزانية 2013، التي قدمت خلالها الحكومة أمام مجلس النواب، في إطار مناقشة مشروع القانون المالي، بعض تفاصيل وزارة الدفاع، التي نشرت وسائل الإعلام بعض أرقامها المالية، وهو ما أدى بمجموعة من البرلمانيين الأعضاء في لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج، خلال جلسة مناقشة ميزانية الدفاع، إلى مطالبة الحكومة في شخص الوزير المنتدب المكلف بالدفاع الوطني، بضرورة الرفع من هذه الميزانية³. أما من حيث التفاعل البرلماني مع ميزانية الدفاع وباقي الميزانيات الأمنية، فقد أصبح من تقاليد البرلمان المغربي بغرفتيه أن يتم التصديق على ميزانية الدفاع الوطني بالإجماع من دون مناقشة فعلية أو اقتراحات بتغيير المخصصات أو الأولويات⁴، وكأمثلة على ذلك، نورد تدخل رئيس لجنة الخارجية والدفاع الوطني خلال جلسة مناقشة الميزانية الفرعية للدفاع السالفة الذكر (2013)، حيث عبر عن "استعداد المؤسسة التشريعية للتصويت، ومن دون أي تحفظ على موازنة الدفاع كيفما كان حجمها وعلا عدد أرقامها"، مضيفاً: "نريد أن نطمئنكم مسبقاً باسم مجلس النواب ولجنة الخارجية على أننا منخرطون معكم في هذه الموازنة لتزكيته وطلب المزيد"⁵.

أما في الجزائر التي لا تنشر تفاصيل ميزانية الدفاع ولا مخصصاتها، حيث يصعب إيجاد أرقام دقيقة ومعروفة تخص الدفاع والأمن، بما أن السلطات المختصة تنكفئ عن تقديم أرقام دقيقة عن الدفاع الوطني، فلا تعلن عن النسبة المخصصة للبنود الرسمية لنفقات الدفاع في ميزانية الدولة، بسبب سيادة سياسات السرية والتكتم المؤسسي عن كل ما يخص قضايا الأمن والدفاع وتسييرهما. فعلى الرغم من وجود

¹ - منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الأمن: النتائج الإقليمية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2015، ص. 3.

² - محمد سعدي، إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة، مجلة سياسات عربية، العدد 24 (2017)، ص. 77.

³ - لطيفة العروسني، الوزير المغربي المكلف بإدارة الدفاع: موازنة الجيش حافظت على استقرارها ونائبة معارضة تنتقد تعذر رفعها وتعهده أمراً مقلداً، جريدة الشرق الأوسط، في 2013/11/10، شوهده في 2020/09/15، متوفر على: <https://bit.ly/2XIM7h8>

⁴ - إحسان الحافظي، السياسات الأمنية في المغرب، مرجع سابق، ص. 233-237.

⁵ - لطيفة العروسني، الوزير المغربي المكلف بإدارة الدفاع: موازنة الجيش حافظت على استقرارها ونائبة معارضة تنتقد تعذر رفعها وتعهده أمراً مقلداً، مرجع سابق.

لجنتين للدفاع الوطني بكل من مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني تختصان بكل المسائل المتعلقة بالدفاع الوطني، فإن دورهما في الرقابة والمساءلة ضعيف جداً¹، متأثرين بسريان حالة من التوافق السياسي بين مجمل الكتل النيابية والقوى السياسية على استبعاد موازنات الجيش والإنفاق العسكري من النقاش²، لهذا صنف تقرير منظمة الشفافية الدولية الجزائر ضمن الدول التي لا تخضع موازنات الدفاع والجيش فيها لشفافية أو رقابة برلمانية تسمح بمساءلة السياسات الدفاعية بفعل وجود توافق بين السلطة والعسكريين على استثناء ميزانية الجيش والدفاع من الرقابة البرلمانية والتدقيق المالي³.

إجمالاً، الرقابة البرلمانية التي يمارسها النواب المغاربة والجزائريون على السياسة الدفاعية التي تنتفذها الحكومة، على الرغم من أنها تنبني ظاهرياً على آليات تتيح فرص ممارستها، إلا أنها تبقى محدودة النطاق على المستوى العملي، بسبب تأثيرها بعوامل دستورية وسياسية وتاريخية، وأخرى مهنية ترتبط بافتقار النواب المنتخبين للخبرة والاهتمام بالشؤون العسكرية، وكلها عوامل تساهم فعلياً في تقييد استخدام البرلمانين للسلطات والآليات المخولة لهم في هذا الشأن، لكن هذا الحكم العام، لا يمكنه أن يخفي بعض المواقف الجريئة التي أبان عنها بعض النواب البرلمانين خلال مناقشتهم لميزانية الدولة، ومنها مواقف البرلماني المغربي عن حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي المعارض، الذي دعا إلى مناقشة ميزانية الدفاع لعام 2020 داخل البرلمان المغربي وإلى إحداث لجنة برلمانية خاصة بذلك، معللاً ذلك بأن الميزانية ارتفعت بـ 4,5% من الناتج الداخلي الخام وهو ما يستدعي مناقشة هذه الميزانية، دونما الكشف عن أسرار الأمن القومي المغربي، قائلاً: "هل نحن مهددون بحرب؟، وهل هذه الميزانية معقولة؟ وإن كانت كذلك ألا يجب أن تكون عندنا استراتيجية واضحة للتصنيع العسكري لنخلق فرصاً للشغل"⁴، فاتحاً المجال أمام المجتمع المدني للتفاعل مع القضايا العسكرية.

المطلب الثالث: الرقابة المجتمعية

يمثل المجتمع في مجال الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية في الدول الديمقراطية (وأحياناً حتى في الدول غير الديمقراطية) كل من جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، فتتنشط الجمعيات والمنظمات في مجال توفير المقر المؤسسي لخبراء دفاع مستقلين، الذين يمكن

¹ - محمد سعدي، إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي، مرجع سابق، ص. 75.

² - عثمان لحياي، موازنة الدفاع الجزائرية: 10,3 مليار دولار ممنوعة مناقشتها، **العربي الجديد**، 2018/11/01، شوهد في <https://bit.ly/3Dp9Inq> 2020/12/13، متوفر على:

³ - محمد سعدي، إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي، مرجع سابق، ص. 75.

⁴ - نور الهدى بوعجاج، بلافريج يطالب بمناقشة ميزانية الدفاع بعد أن بلغ حجمها 4.5% من الناتج الداخلي الخام في مالية 2020 **موقع لكم**، 2019/10/30، شوهد في 2019/11/12، متوفر على: <https://bit.ly/3jpbLQ>

أن يكونوا عاملين لدى مراكز تفكير (Thinks tanks)، أو لدى مؤسسات بحثية أو جامعات، يعدون البحوث المتصلة بسياسات في الشأن العسكري والقضايا الأمنية، فتتضافر جهود هذه المنظمات مع وسائل الإعلام في مهمة مراقبة الجيش نيابة عن المجتمع، شرط توفر بيئة سياسية حرة، تسمح لهما بالتحقيق والبحث في القضايا المتعلقة بالأمن القومي والدفاع، وتقديم التقارير فيها، في إطار خال من القيود السياسية والعسكرية، وذلك بغية المساهمة في تقدم النقاش العمومي والوعي المجتمعي بقضايا الأمن والدفاع.

وحيث إن البيئة السياسية لكل من المغرب والجزائر لا تتوفر فيها بعد كل شروط الحرية والانفتاح التي تذكى الرقابة المجتمعية على المؤسسة العسكرية على غرار ما هو سائد في الدول الديمقراطية، فإن هذا لا يعني استيكان المنظمات المجتمعية ووسائل الإعلام في الدولتين لهذا الواقع، بل هناك محاولات من طرف المجتمع المدني في الدولتين لتنمية اهتمامه بالقضايا العسكرية عبر ممارسة دور رقابي على المؤسسة العسكرية، وإن في قضايا ذات طابع مناسباتي (الفرع الأول)، فيما تعيق النصوص الدستورية والقوانين المهنية المنظمة للمهنة الإعلامية والصحفية في الدولتين من إمكانية تطور رقابة وسائل الإعلام للمؤسسة العسكرية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: رقابة المجتمع المدني

تتميز الرقابة المجتمعية في الديمقراطيات الغربية بطابعها المستقل عن الدولة، حيث تنشط ضمن الميدان الذي حدده جون إهرنبرغ *John EHRENBURG* لنشاط المجتمع المدني، المتميز بالاستقلال عن الهيئة السياسية وسلطة الدولة من جهة، وعن المصلحة الذاتية وإملاءات المصالح الاقتصادية من جهة أخرى¹، وذلك بهدف فتح نقاش علني بخصوص الموضوعات المتصلة بالأمن والدفاع، علما أن معظم جيوش العالم تحرص على عدم تثقيف الشعوب بهذه الموضوعات، فيبدو اهتمام منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بهذه الموضوعات مهمة ضرورية لملء فراغ مضر بالدولة الديمقراطية، وهي الفكرة التي تتوافق مع نشوء نظرية "الميدان العام الفكري" عند *يورغن هابرماس Jurgen HABERMAS*، يمكن الناس من تبادل وجهات النظر بحرية لبناء رأي عام، وإقامة مبادئ الشرعية من خلال الحد من

¹ - جون إهرنبرغ، *المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة*، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص. 441.

جبروت المسكين بالسلطة¹، خاصة عندما تنبيري هذه المنظمات إلى متابعة مدى احترام حقوق الإنسان ودولة القانون داخل المؤسسة العسكرية، ومتابعة قضايا المساواة الإثنية والجنسية بين العسكريين².

سنركز في تناولنا للرقابة المجتمعية على المؤسسة العسكرية في كل من المغرب والجزائر على أدوار جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، من خلال رصد الفرص التي يتيحها دستور البلدين لتفعيل هذه الرقابة، وكذلك تقييم مدى فعالية ممارستها على أرض الواقع. تستمد رقابة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية شرعيتها الدستورية في مراقبة المؤسسة العسكرية في المغرب من اعتراف الدستور بحق تأسيس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وحققها في ممارسة أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون، إضافة إلى منحها صفة الشريك الديمقراطي، الذي يحق له إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وكذا في تفعيلها وتقييمها³، أما فيما يخص الصحافة فحرية الصحافة مضمونة في الدستور المغربي، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية⁴.

بينما ينتاب الدستور الجزائري نوع من الضبابية في مسألة تحفيز الرقابة المجتمعية على المؤسسة العسكرية، تستشف في الغموض الذي يكتنف علاقة الدولة بالمجتمع المدني، عندما نص على أن "تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية"⁵، حيث لم ترد الإشارة بالتخصيص إلى المنظمات غير الحكومية أو جمعيات المجتمع المدني، باعتبارهما ممثلين مؤسسيين عن المجتمع المدني، كما سكت الدستور عن توضيح أدوار هؤلاء الفاعلين وعلاقتها بالدولة، وأسند توضيح ذلك إلى القانون، وكان المشرع يقصد القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات المدنية الصادر في 12 يناير 2012، الذي يتسم بتضييق السلطات على الجمعيات من التأسيس إلى ممارسة أنشطتها، الأمر الذي يشكل أدوار المجتمع المدني في مراقبة السياسات العمومية بصفة عامة، والسياسات الأمنية والدفاعية بصفة خاصة، تجسده المادة 39 من القانون، التي اختصت الإدارة بحق تعليق نشاط أي جمعية أو حلها في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية⁶، وحيث إن القضايا المتعلقة بالمؤسسة العسكرية تعتبر شأنا سياديا محصنا داخليا فممارسة جمعيات المجتمع المدني الرقابة عليها يبدو أمرا في

¹ - المرجع نفسه، ص. 411.

² - Plamen PANTEV et autres, *Les Relations Civilo-Militaires et le Contrôle Démocratique du Secteur de la Sécurité*, Op.Cit, p. 61.

³ - الفصل 12 من دستور 2011.

⁴ - الفقرة الأولى من الفصل 28 من دستور 2011

⁵ - المادة 10 من الدستور الجزائري 2020.

⁶ - القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، العدد 2، بتاريخ 15 يناير 2012، ص.

غاية الصعوبة. أما فيما يخص رقابة وسائل الإعلام للمؤسسة العسكرية، فيمكن استنباطها من ضمان الدستور حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، والاعتراف لها بالحق في الوصول إلى مصادر المعلومات في إطار احترام القانون¹.

وفيما يتعلق بتقييم سلوك هيئات المجتمع المدني في ممارسة الرقابة على المؤسسة العسكرية، يلاحظ ضعف اهتمام الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بالشؤون العسكرية والدفاعية في كلتا الدولتين، مع تميز فعالية هذه الهيئات في المغرب مقارنة مع نظيرتها في الجزائر، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية والعسكرية التي لها علاقة بحقوق الإنسان، مع تسجيل أن هذا الاهتمام يطغى عليه الطابع المناسب، الذي نقصد به توجه هذه الهيئات إلى ممارسة الرقابة على قوانين وقضايا عسكرية تأتي في سياقات ظرفية خاصة، نستدل عليها بالرقابة التي مارستها هيئات المجتمع المدني على قانون الضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين في 2012، وعلى قانون الخدمة العسكرية في 2018.

فقد تفاعلت هيئات المجتمع المدني في المغرب بشكل إيجابي مع تقديم الحكومة لمشروع القانون المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين في القوات المسلحة الملكية رقم 01.12، حين عبرت العديد من جمعيات المجتمع المدني عن رفضها لبعض مضامين هذا القانون بمجرد تقديمه أمام البرلمان في 2012، حيث انتظمت أكثر من 18 منظمة حقوقية في إطار ائتلاف مدني اعتبر أن القانون يكرس الإفلات من العقاب، فطالب الحكومة والبرلمان بـ "عدم شرعة قواعد الإفلات من العقاب"، حاثا إياهما على إدخال تعديلات عميقة على مشروع القانون، حتى لا يتحول إلى أداة لتحسين العسكريين إزاء مساءلتهم جنائيا²، وهو الأمر الذي دعم موقف البرلمانيين عند مناقشة مشروع القانون، ومكنهم من تعديل المادتين 7 و 8 منه، حسب ما رأيناه سابقا.

وفي موقف آخر، أثار تقديم الحكومة لقانون الخدمة العسكرية 44.18 في أكتوبر 2018، نقاشا مجتمعيا حول قضية عودة التجنيد الإجباري للشباب الذي جاء بها القانون، خاصة بعد تشكل "التجمع الشبابي ضد الخدمة العسكرية" الذي دعا إلى رفض الخدمة العسكرية لعدة أسباب، أهمها: عدم الوضوح التام من قبل الحكومة لأهدافه الحقيقية، والسرعة التشريعية التي تم التعامل بها مع القانون بخلاف قوانين

¹ - المادة 54 من الدستور الجزائري 2020.

² - أنس سعدون، حصانة العسكريين بالمغرب : مسار قانون مثير للجدل، *المفكرة القانونية*، 2016/11/17، شوهد في <https://bit.ly/3gYmLTi>، 2020/05/14، على:

أخرى أكثر أهمية لا تزال في رفوف البرلمان، كما أن مشروع القانون لم يرد في أي برنامج انتخابي، ولا في البرنامج الحكومي الذي صوت عليه البرلمان¹.

انتقدت العديد من هيئات المجتمع المدني مشروع القانون السابق، وفي مقدمتهم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي اعتبرت أن مضامينه تتنافى مع "حرية الفكر والضمير والوجدان"، ودعت إلى الاعتراف بالحق في الاستئناف الضميري عن الخدمة العسكرية في القانون المغربي، والالتزام بتوفير الحماية التشريعية للمستنكفين ضميريا على أساس المعتقدات المذهبية أو الإنسانية².

وفي الجزائر، ظلت العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة السياسية متميزة بالتبعية منذ الاستقلال، بسبب عدم ثقة السلطة بمنظوماته فهي تراها مصدر تهديد لها، مما جعلها منظمات مراقبة ومقيدة، ونتيجة لذلك ظلت فعالية المجتمع المدني في الجزائر ضعيفة جدا ودورها محدودا³، خاصة في مراقبة الشؤون الأمنية والدفاعية، حيث يمكن وصف سلوك المجتمع المدني في هذا الإطار بأنه مجتمع مدني منقاد وليس مجتمعا مدنيا قائدا⁴، إذ يخفت نشاطه تجاه القضايا المتعلقة بالمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية، وهو ما توصلنا له بعدما استعصى علينا إيجاد ردود أفعال لمنظمات المجتمع المدني على أشد القضايا العسكرية إثارة للجدل في الجزائر، كقضايا التجنيد الإجباري، ومحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، والارتفاع الكبير في ميزانية الدفاع، رغم استغراقنا وقتا طويلا في تتبع هذا الموضوع في مختلف المراجع الورقية والإلكترونية التي نتوفر عليها، ليبرز دور هيئات المجتمع المدني في الحراك الثوري لعام 2019، كأبرز مثال لتعاطي مع المؤسسة العسكرية.

أعاد الحراك الشعبي في الجزائر لعام 2019، بعض الاعتبار للأدوار الرقابية لمنظمات المجتمع المدني بعدما حررها من إجبارية القبول بفوقية الحاكمين الفعليين أي النخب العسكرية، وضرورة الابتعاد عن الشأن السياسي الخاضع لإشراف ومراقبة هؤلاء الحاكمين⁵، متأثرة برفع المتظاهرين لشعار "يتنحوا كاع"، وبعدها رفض محاولة المؤسسة العسكرية انتهاج إدارة عسكرية للدولة على غرار النموذج المصري بعد تنحية الرئيس محمد مرسي في 2013، بعدما رفع المتظاهرون شعارات: "دولة مدنية

¹ - إسماعيل حمودي، *العودة إلى الخدمة العسكرية: الدواعي والتحديات*، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2018، ص. 8

² - يوسف لخضر، جمعية تنادي بالاعتراف بالحق في الاستئناف عن التجنيد، *جريدة هسبريس الإلكترونية*، 2018/09/14،

شوهده في 2020/05/14، على: <https://bit.ly/3n317RO>

³ - محمد مجدان، المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد السابع، العدد 13 (2020)، ص.ص 99-100.

⁴ - نصر الدين بن طيفور، أي دور للمجتمع المدني في تسيير الشؤون العامة؟، *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، المجلد 6، العدد 1 (2011)، ص. 47.

⁵ - Jean-Noël FERRE, Les limites d'une démocratisation par la société civile en Afrique du Nord, *HAL archives-ouvertes*, 11/12/2007, p. 12, disponible sur : <https://bit.ly/3DPexGY>

ماشي عسكرية"، و"آسف، آسف، قايد صالح الشعب ماشي جايج"، و"قايد صالح أنت ضد إرادة الشعب"، و"مطلبنا واحد: رحيل كل العصابة"¹.

قادت التحركات السابقة التحركات العديد من منظمات المجتمع المدني إلى تنظيم "الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني لدعم الحراك الشعبي والمساهمة في حل الأزمة" بالجزائر العاصمة في 15 يونيو 2019، التي شاركت فيها العشرات من هيئات المجتمع المدني، أهمها تحالف النقابات الحرة، والمنتدى الوطني للتغيير، وتحالف المجتمع المدني (يضم العديد من الجمعيات والمنظمات الحقوقية). انتقدت هذه المنظمات ما أسموه بعملية "القفز من فوق المجتمع المدني" الذي لجأت إليه السلطة الحاكمة، التي سعت إلى خلق تجمعين مرشحين لأن يصبحا حزبين للسلطة: "نداء الوطن" بقيادة نزيه بن رمضان وهو مستشار الرئاسة، و"المسار الجديد" بقيادة منذر بouden المنتمي إلى حزب "التجمع الوطني الديمقراطي"، الذي يقوده أحمد أويحي، رئيس الوزراء السابق أيام بوتفليقة، والمحكوم بالسجن حالياً لإدانته في قضايا الفساد والرشوة².

على سبيل الحصر، لا يمارس المجتمع المدني في المغرب والجزائر دوره الرقابي على المؤسسة العسكرية كما هو متعارف عليه في الدول التي تنضبط فيها المؤسسة العسكرية للتحكم المدني، ويرجع ذلك إلى نجاح النظام السياسي الجزائري في إبعاد منظمات المجتمع المدني عن كل ما يتعلق بالسياسات الأمنية والعسكرية، فيما يرتبط في المغرب بطغيان الهاجس الحقوقي على انشغالات منظمات المجتمع المدني، التي تتدخل بشكل مناسبي في القضايا العسكرية، وبالضبط عندما تستشعر خطورتها على منظمة حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق المدنية والسياسية. فهل الرقابة الإعلامية على المؤسسة العسكرية في الدولتين أفضل حال من رقابة المجتمع المدني؟.

الفرع الثاني: الرقابة الإعلامية على المؤسسة العسكرية

تتمتع وسائل الإعلام في الديمقراطيات الغربية بحرية التقصي وإعداد التقارير عن مختلف مؤسسات الدولة الرسمية، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، اضطلاعا بأدوارها في تتبع مختلف فروع ممارسة السلطة في الدولة، ونظرا لخطورة العمل الصحفي في مجال تتبع أنشطة المؤسسة العسكرية، الذي يرتبط جزء كبير منه بالأمن القومي للدولة، فيجب على الصحفيين التحلي بالمهنية الصحفية في نقل

¹ - Luiz MARTINEZ et Rasmus Alenius BOSERUP, *Perspectives pour la démocratie et les droits humains en Algérie*, édition EuroMed Droits, Bruxelles, 2021, pp. 6-7.

² - رفيق خوري، حرا شعبي عنيد وأقنعة مدنية للعسكر، *الندبندنت عربية*، 2021/03/26، شوهد في 2021/03/27، متوفر على : <https://bit.ly/3yKzi2U>

أخبار المؤسسة العسكرية، في تقاريرهم المعدة حولها، عبر توخي الحقيقة والصدق والدقة في نقل الخبر¹، خاصة وأن أخبارهم ذات تأثير كبير في الرأي العام الوطني والدولي، يصبحون بفضلها مصدرا مهما للمعلومات المتعلقة بالشؤون العسكرية، متولون مهمة مراقبة المؤسسة العسكرية نيابة عن المجتمع²، في مقابل ذلك يجب على الدولة توفير الحماية للصحفيين المشتغلين في هذا المجال واجبا على الدولة، لأنه يختبر مقدار حرصها على تنمية حرية التعبير، والحق في الوصول إلى المعلومة، كما يجب على المؤسسة العسكرية إعطاء الإمكان الكافي للصحفيين للوصول إلى المؤسسة العسكرية، شريطة عدم تعريض الأسرار العسكرية للخطر، ليستفيد في الأخير من الأخبار المتداولة حول المؤسسة العسكرية، كل من الحكومة، والبرلمان، والأكاديميين والباحثين، والخبراء في المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمجتمع، والمؤسسة العسكرية ذاتها، التي تضمن بقاءها كجزء مقدر من المجتمع عبر الأخبار التي يتداولها المجتمع عنها.

تستمد وسائل الإعلام حريتها في تتبع أخبار المؤسسة العسكرية في أي دولة بما هو متوفر من حقوق دستورية لصيانة حرية الصحافة والحق في الحصول على المعلومات بصفة عامة، ومن حجم القيود الموضوعية أمام هذين الحقين، ففي المغرب عزز دستور 2011 عندما أكد على منع تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبليّة³، مما يعني أن انفتاح الصحافة في المغرب على تناول قضايا المؤسسة العسكرية مباح بنص الدستور، لكنه مقيد في الحصول على المعلومات بمقتضى الحق في الحصول على المعلومات، الذي يلزم الإدارات العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، بإطلاع المواطنين على المعلومات التي تحوزها، لكن ليس بشكل مطلق، حيث قيد الحصول على المعلومة بقانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي⁴، ومنه نلاحظ أن العمل الصحفي في مراقبة أنشطة المؤسسة العسكرية المغربية، قد يواجه برفض انفتاح المؤسسة على وسائل الإعلام، بمبرر حماية الدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، باعتبارهما أهم قيدين على الحق في الحصول على المعلومة، كما أن قانون الصحافة والنشر في المغرب نفسه يقيم حق الصحفيين في الحصول على المعلومات التي تكتسي طابع السرية، إلى جانب المعلومات المتعلقة بحماية

¹- Plamen PANTEV et autres, *Les relations civilo-militaires et le contrôle démocratique de secteur de la sécurité*, Op.Cit, p. 21.

²- زولتان باراني، *الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين*، مرجع سابق، ص.ص 68-69.

³- الفصل 28 من الدستور المغربي 2011.

⁴- الفصل 27 من الدستور المغربي 2011.

كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي¹، مما يعني أن نشاط الصحافة المغربية في تتبع الأنشطة العسكرية محفوف بمخاطر تضعف الدور الرقابي الإعلامي على المؤسسة العسكرية.

أما في الجزائر فحرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية مضمونة²، والحق في الوصول إلى المعلومات العسكرية تتجاوزه تناقضات دستورية وقانونية بينة، ففي الوقت الذي أكدت فيه المادة 55 من دستور 2020 على تمتيع كل المواطنين بالحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق والإحصائيات، والحصول عليها وتداولها، فإن الفقرة الثانية من نفس المادة قد حرمت ممارسة هذا الحق عندما تكون هذه المعلومات ماسة بمقتضيات الأمن الوطني، مما يعطي للمؤسسة العسكرية و باقي الأجهزة الأمنية صلاحية تكييف الأخبار الصحفية حول المؤسسة العسكرية من مساسها بالأمن الوطني من عدمه، خاصة وأن قانون الإعلام يمنع الصحفي من الوصول إلى مصدر الخبر، عندما يتعلق الخبر بسر الدفاع الوطني، وبالمساس بأمن الدولة/أو السيادة الوطنية³. الأخطر من ذلك هو ما تشير إليه المادة 79 من الدستور، التي توجب على كل مواطن حماية استقلال البلاد، وسيادتها، وسلامة ترابها الوطني، ووحدة شعبها، وجميع رموز الدولة، ثم تقرر الحماية بالعقاب القانوني على الخيانة والتجسس، وهو ما من شأنه تقييد العمل الصحفي في تتبع المؤسسة العسكرية، لأن أي خبر لا يرضي المؤسسة العسكرية، يمكن تكييفه بعدم احترام رموز الدولة التي تعتبر المؤسسة العسكرية أهمها بنص الدستور ذاته، أو بالتجسس على المؤسسة العسكرية، وفي كلتا الحالتين يمكن تقديم الصحفي للمتابعة القضائية.

عموما تقييد الرقابة الصحفية على المؤسسة العسكرية في كل من المغرب والجزائر بقيود دستورية وقانونية جد متشددة في الجزائر ومتشددة في المغرب، وهذا ما يفسر ابتعاد الصحفيين عن تتبع القضايا المرتبطة بالمؤسسة العسكرية في البلدين خوفا من المتابعات القضائية، التي يسجل السجل القضائي والحقوق غيابها في المغرب، بسبب انكفاء الصحفيين عن الاهتمام بقضايا الجيش، فيا تعرف الجزائر محاكمات مستمرة لصحفيين أعدوا تقارير عن الفساد في الجيش الجزائري، ونشروها على الخصوص في الصحافة الإلكترونية، حيث توبعوا بتهم "الإهانة"، أو "القذف"، أو "التشهير" بالجيش، كما حدث للصحفي المستقل محمد تاملت الذي أدين في يوليو 2016 بسنتين نافذتين وغرامة مالية، بسبب رسائل نشرها على شبكة الفيس بوك وعلى مدونته الخاصة، حول الفساد واستغلال النفوذ المستشري في الحكومة والجيش، بعدما تمت متابعته بجنح الإهانة من أجل المساس بالشرف، والإخلال

¹ - المادة 6 من الظهير الشريف رقم 1.16.122 الصادر في 10 غشت 2016، المتعلق بتنفيذ القانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 6491 (2016)، ص. 5967.

² - المادة 54 من الدستور الجزائري 2020.

³ - المادة 84 من القانون التنظيمي رقم 05-12 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012، المتعلق بالإعلام.

بالاحترام الواجب للقضاة، والموظفين العموميين، والضباط، والقادة، وعناصر القوات العمومية¹، وفي زمن الحراك الجزائري حوكم على الصحفي الإلكتروني سعيد بودور في 24 نونبر 2020، بالسجن لمدة عام وبغرامة مالية، بتهم "إهانة هيئة نظامية" و "القذف" و "التهديد بالتشهير" (بالجيش)، متعلقة بمنشورات على الفايس بوك تنتقد رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي السابق أحمد قايد صالح².

عدا ذلك، لا ترقى المتابعة الصحفية بأنواعها الثلاثة المكتوبة والمسموعة والمرئية للمؤسسة العسكرية في كل من المغرب والجزائر إلى مستوى ممارسة رقابة إعلامية على المؤسسة العسكرية، حيث يبتعد اهتمامها عن القضايا التي تشكل العمود الفقري للرقابة الإعلامية على الجيش، مثل الميزانية العسكرية، والبنية النخبوية للجيش، والنشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية، ومستويات تأثير وتأثر المؤسسة العسكرية بالتحويلات السياسية والاقتصادية الجارية،... لينحصر اهتمامها في تغطية الاستعراضات العسكرية التي ينظمها الجيشان في مناسبات خاصة: كالأعياد الوطنية، وأداء القسم وتخرج الأفواج الجديدة من الأكاديميات العسكرية، ومشاركتهما في تداريب ومناورات خارجية مصاحبة بتغطية إعلامية، وتدخلاتهما العسكرية الميدانية (مثل تدخل الجيش المغربي لتحرير معبر الكركرات في 13 نونبر 2020، وتدخل الجيش لملاحقة الجماعات المتشددة، كان آخرها التدخل في قجاجة بعين الدفلي في فبراير 2021)، أو تفاعلا مع صدور تقارير التسلح العسكري التي تصدر عن مراكز الأبحاث والدراسات المختصة، والتي غالبا ما يتم تناولها من زاوية نظر تنافسية، تعمل صحافة كل دولة منهما على إبراز مكامن قوتها العسكرية البشرية والتسلحية بالمقارنة مع الدولة الأخرى.

وكخلاصة عامة، لا توفر البنية الحالية للعلاقات المدنية-العسكرية في كل من المغرب والجزائر سبل اضطلاع النخبة المدنية السياسية والمجتمعية بمهمتها في مراقبة النخبة العسكرية، الأمر الذي يفسر بشكل كبير الطابع الفوقي للنخبة العسكرية على النخبة المدنية في الجزائر، واتساع المسافة بين النخبة المدنية والعسكرية في المغرب، ضمن مساحة يشغلها الملك بشكل منفرد، فكيف تأثر إذن مسار الانتقال الديمقراطي والتنموي بهذا الوضع الملتبس للعلاقات المدنية-العسكرية في البلدين.

¹- عدنان بوشعيب، حرية التعبير والإعلام في الجزائر بين النص والتطبيق، ضمن حرية التعبير يف الدول المغاربية : تنافر بين النصوص القانونية والممارسة القضائية، المنظمة الدولية لدعم الإعلام، وجمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية، 2018، ص. 37، شوهده في 2020/02/09، متوفر على : <https://bit.ly/3HcMan4>

²- مركز منا لحقوق الإنسان، الحكم على صحفي جزائري بالسجن لمدة عام بتهمة "إهانة هيئة نظامية"، 2020/08/27، شوهده في 2020/08/29، متوفر على : <https://bit.ly/3H4Fjfk>

خلاصة الفصل الثاني

حاولت في هذا الفصل البحث في البنية الداخلية للمؤسسة العسكرية المغربية والجزائرية، وفي مدى تغلغل النخبة المدنية السياسية والمجتمعية في مراقبة هذه البنية، وهو كما رأينا بمثابة تطبيق إمبريقي للمسارات البحثية التفصيلية التي خلص إليها الفصل الأول في دراسة علاقة المدني بالعسكري داخل الدولة، والتي تجمع ما بين فحص المؤهلات العسكرية، والتكوين السوسيولوجي للمؤسسة العسكرية، خاصة على الصعيد النخبوي والجندي، لاستنباط مدى فعالية الرقابة المدنية السياسية والمجتمعية على المؤسسة والسياسة العسكريتين.

انسجاما مع المقاربتين البنيوية والثقافية المتبعة في البحث، والقائلة في هذا المجال بأن فهم علاقة الجيش بالسياسة في دولة ما، يقتضي أولا فحص المؤسسة العسكرية، باعتبارها بنية مؤسسية، وبنية اجتماعية، قبل بحث التفاعل المدني العسكري باعتباره تجسيدا للقانون، وأحدث هنا على وجه التحديد عن القانون الدستوري، والقوانين العسكرية، والقوانين المنظمة للرقابة السياسية والمجتمعية على السياسات العامة، والسياسات العمومية، باعتبارها المسلك الوحيد المتاح لنفوذ النخب المدنية لمراقبة النخبة العسكرية، مع يقيننا التام بأن مجال القانون في هذا الموضوع لا يعمل في فراغ تاريخي، ولا يوجد مستقلا عن التنافس القائم بين قوة شرعية وشرعية القوة، فهو بمثابة نظام معياري متوغل في التفاعل المدني العسكري داخل الدولة، وجب استنطاقه، وتعزيزه بالتأثير السياسي كلما بدا لنا أنه عاجز عن ضبط علاقة النخبة المدنية بالعسكرية في كل من المغرب والجزائر.

تبين للباحث من خلال دراسة البنية الداخلية للمؤسسة العسكرية المغربية والجزائر على مستوى القيادة والتعداد والعتاد، أن كلتا المؤسستين تتوفر على مؤهلات بشرية وتسليحية كبيرة جدا، تخضع للإدارة المنفردة للمؤسسة العسكرية في الجزائر، وللإدارة الملكية في المغرب، وفي كلتا الحالتين لا يسمح للنخبة السياسية بالاقتراب من مراقبة هذه المؤهلات، على مستوى سلسلة القيادة، ومما يزيد من عزلة النخبة السياسية في هذا المجال، ذلك الطابع الراسخ للتكوين النخبوي للنخبة العسكرية المسيطرة، التي تتميز في المغرب بهيمنة نخبة عسكرية قريبة للملك على المستوى الشخصي، وفي الجزائر بتحكم نخبة عسكرية مرتبطة بالضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي خلال حرب التحرير، اللتان رسختا تجانس البنية الاجتماعية لسلك الضباط، على مستويي تكريس الهيمنة الذكورية داخل تكوينه الجندي، وتكريس هوية عسكرية موحدة، تسمو على كل ما يتعلق بالهويات الفرعية للضباط، استجابة للحذر الشديد الذي رافق التنبؤ بتشرذم سلك الضباط على أساس قبلي عربي-أمازيغي في الفترات الأولى للحصول على الاستقلال.

أدى نجاح النخبة العسكرية في الجزائر، والمؤسسة الملكية في المغرب، في بناء مؤسسة عسكرية متجانسة، ومتعاضدة، ببلوغ ما أسماه عزمي بشارة بـ"أخوية رفقاء السلاح"، إلى استقواء النخبة العسكرية على النخبة المدنية، ليس فقط خلال الصراع السياسي الذي قام بين النخبتين خلال مختلف مراحل بناء الدولة والأمة بعد تحقيق الاستقلال، وإنما امتد الأمر في الجزائر إلى دسترة فوقية المؤسسة العسكرية على الدولة والأمة والنخبة المدنية، كامتياز دستوري كرّس في جل الدساتير الجزائرية، باعتبارها سليفة جيش التحرير الوطني الجزائري، أو بمعنى آخر خلق لها شرعية تاريخية تسمو على باقي الشرعيات السياسية الأخرى، تدعمت في الإصلاحيين الدستوريين لـ 2016 و 2020 بدسترة شرعية ثانية، استمدتها المشرع الدستوري مما اعتبره دورا رائدا للجيش في مكافحة الإرهاب خلال "العشرية السوداء".

أما في الحالة المغربية، فرغم تكريس الدستور لطابع محترف للمؤسسة العسكرية، بنأيه عن الاعتراف لها بأي امتياز دستوري على غرار باقي الجيوش المحترفة، فإن الفهم القويم للتنظيم القانوني لعلاقة النخبة العسكرية بالنخبة المدنية، يوجد على هامش الدستور، وبالضبط في المراسيم الملكية لتنظيم السياسة الدفاعية الصادرة في 1967، والتي كرست هيمنة الملك على المؤسسة العسكرية، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، ورئيس الأركان العامة للجيش، يشرف على التسيير العام والعسكري للسياسة العسكرية، من داخل اللجنة العليا للدفاع الوطني سابقا، والمجلس الأعلى للأمن حسب دستور 2011.

بناء على التصور القانوني القائم في الدولتين، الذي يعلي من مكانة الجيش في الجزائر، ومن مكانة الملك في مراقبة الجيش في المغرب، غدت عملية إخضاع المؤسسة العسكرية لرقابة النخب المدنية أمرا عصي الحدوث، ففي جانبها التنفيذي، توصل البحث إلى انفلات المؤسسة العسكرية من الرقابة السياسية التنفيذية، حيث لا تدرج السياسة العسكرية ضمن الاختصاصات الدستورية للوزير الأول الجزائري، ولا رئيس الحكومة المغربي، وهي بالتالي ليس جزءا من السياسة العامة للحكومة في الدولتين، ولا يمكن اعتبارها بمثابة سياسة عمومية بالمعنى المتعارف عليه للسياسة العمومية، التي تتحمل الحكومة مسؤولية في إقرارها ولا في تنفيذها، أما في جانب الرقابة السياسية البرلمانية فهي ذات فعالية محدودة في الدولتين، بسبب غلبة المراسيم الملكية والمراسيم الرئاسية في التشريعات العسكرية في كل من المغرب والجزائر، فيما يبقى الاعتماد على آليتي المساءلة الشفوية والكتابية، ولجان تقصي الحقائق شبه منعدمة في البلدين، بينما ينشط الدور البرلماني بشكل معتبر في المغرب، في المجال التشريعي، كلما تعلق الأمر بمناقشة وصياغة قوانين عسكرية ذات تأثير مباشر على حقوق الإنسان والحريات العامة في المغرب، فيما تتفاعل النخب البرلمانية بشكل محتشم مع نفس هذه القوانين في الجزائر، أما فيما يخص

الرقابة البرلمانية على الميزانية العسكرية، التي يفترض أنها المجال الحيوي الذي يتيح للنخب البرلمانية تنمية رقابتها على المؤسسة العسكرية، فغالبا ما يتم التصويت عليها بالإجماع في الدولتين.

في الجانب المتعلق بالرقابة المجتمعية، فلم يكن مفاجئا لنا التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها محدودية الدور المجتمعي في مراقبة المؤسسة العسكرية في الدولتين، المتأنية أساسا من الصعوبات التي تعترض النخب المدنية الوصول إلى المعلومة العسكرية من جهة، ومن جهة ثانية في غلبة القرار الرسمي على نشاط هذه النخب في المجال العسكري، مع وجود تفاوت نسبي لصالح النخب المجتمعية المغربية، ذلك أن الجيش في الحالة الجزائرية كان قد نجح سابقا في عسكرية المجتمع الجزائري، عبر التحكم في هيئات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، التي يقتصر دورها على تصريح الخطاب الرسمي للجيش، أما في الحالة المغربية، فإن هيمنة الخطاب الرسمي في تغطية المجتمع المدني ووسائل الإعلام للشأن العسكري، لا ينفي نشاط بعض الجمعيات والمراكز الحقوقية المهتمة بحقوق الإنسان وحياته الأساسية في مراقبة الشأن العسكري كلما كان له تأثير على المنظمة الحقوقية، وهو ما سجلناه في الضغط البارز الذي مارسه هذه الجمعيات على الحكومة والبرلمان، بعد رفضها لمشروع القانون المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين، فلعبت دورا هاما في تعديل بعض مواده، خاصة منها المتعلقة باستبدال مبدأ عدم المساءلة الجنائية للعسكريين بقواعد قانونية أخرى كرسست بدورها الحماية القانونية للعسكريين من المساءلة الجنائية عن الجنايات والجرح التي قد يرتكبونها أثناء مزالة وظيفتهم العسكرية، داخل التراب الوطني وخارجه.

خلاصة القسم الأول

سعيًا من خلال هذا القسم، إلى تشريح الطبيعة المعقدة للعلاقات المدنية-العسكرية في المغرب والجزائر، واسترشدنا في ذلك بوجهة نظر تقوم على بحث هذه العلاقات من زاوية "ما هو كائن" و"ما ينبغي أن يكون"، التي وظفناها من خلال استعراض الوضع النموذجي للعلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية كما نظر لها في الدول الغربية الديمقراطية، والتي أسقطنا أطرها التحليلية المعيارية على واقع العلاقات في البلدين، مسترشدين بحمولة نظرية حاولت بدورها تفسير علاقة المدني بالعسكري في البلدين، لا باعتبارهما دولتين ناميتين وعربيتين، فتوصلنا إلى النتائج التالية:

- إذا كانت الاحترافية العسكرية بحمولتها التقنية والسياسية، هي أساس التحكم المدني بالعسكري في الدول الغربية، فإن الحديث عن احترافية الجيش الجزائري، لا تعدو أن تشمل الجانب التقني منها، بكل ما يستتبعه من تنمية القدرات والمهارات، والخبرات والتجارب العسكرية، دون أن تقتصر بالجانب السياسي الذي يشمل خضوع الجيش للتحكم المدني، بكل ما يعنيه من تعزيز الرقابة المدنية على الجيش بكل أنواعها ومتطلباتها. أما في الحالة المغربية، فيمكن القول على أن احترافية الجيش المغربي تتمثل في الجانب التقني، ونصف الجانب السياسي، ذلك أنه جيش عال المهنية، كفاءة وتدريبًا، وخبرة وتجارب عسكرية، بما تحتوي من مشاركات عملياتية وتدارب خارجية، إلى جانب جيوش الدول الغربية، وهو في نفس الوقت جيش محايد تجاه الشأن السياسي، لكنه رغم ذلك غير خاضع للنخبة المدنية، وهو ما يفسر ضعف رقابة هذه النخبة عليه.

- أما في سياق مناقشة مسألة تمدين الجيش المغربي والجزائري، من خلال تمدين قيمه العسكرية عبر دمجها في قيم المجتمع، فالأمر هنا غير وارد تمامًا، ببساطة لأن مشروع التمدين يتطلب وجود دولة ومجتمع متمدينين أصلاً، بمعنى آخر ذووا رصيد مهم من القيم الحداثية والديمقراطية، والحال أنها شروط مفقودة في تجربة الدولة والمجتمع في البلدين، فكل من الدولة والمجتمع في الجزائر يقبع تحت عسكرة سياسية ومجتمعية، تفتك بكل مشاريع بناء الدولة المدنية وتحديث المجتمع. أما في المغرب فرغم انفتاح الدولة والمجتمع على القيم الليبرالية، إلا أنه كلما تعلق الأمر بممارسة السلطة السياسية، إلا وتم استحضار الدولة الدينية الإسلامية (إمارة المؤمنين)، لتغيب الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية على مستوى الدولة والمجتمع، بعيداً عن المبادئ والقيم الليبرالية التي تقوم على ذلك الفصل.

تبين من خلال الفصلين الأول والثاني أن ضعف الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية في المغرب، بقدر ما يعكسها بشكل تجريبي التنظيم البنيوي الدستوري والقانوني لعلاقة الجيش بالنخب المدنية، فيمكن فهمها نظرياً، من خلال الأطر التحليلية لنظرية التنافس المدني-العسكري في الدول النامية،

وهو تنافس يشمل في الحالة المغربية مجالي السياسة العامة، والتنظيم العسكري، انتهاء إلى إخراج النخبة المدنية منهما، وكذلك من خلال مقترح **كامراف**، الذي يقر بخضوع الجيش في النظم الملكية العربية إلى سلطة الملك لا سلطة الحكومة والبرلمان، ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة عند مقترح **باراني**، الذي تنبأ باستماتة الجيوش في الملكيات العربية في الدفاع عن النظم الملكية في حالة مواجهة الأخيرة لثورات وحركات مدنية.

أما حالة الجيش الجزائري، المنفلت بشكل مطلق عن الرقابة المدنية بكل صنوفها وآلياتها، فلم تكن النتيجة المتوصل إليها بمفاجئة، حيث كان من الممكن استقراؤها نظريا بالعودة إلى نظرية الفوقية العسكرية عند هنتغتون وعند رواد التنمية والتحديث في الدول النامية، التي شخّصت صعود النخبة العسكرية لمركز السلطة السياسية في الدول النامية، باعتبارها قوة تحديثية ترفض الانصياع للقوى المدنية، التي تراها بمثابة قوى تقليدية ورجعية. والنتيجة نفسها يمكن الوصول إليها بتطبيق الأطر النظرية لمقتربي **كامراف** و**باراني** على حالة الجيش الجزائري، فالأول صنف الجيش الجزائري ضمن الجيوش العربية ذوي التبعية المزدوجة، حيث سبق أن جمع ضباط الجيش الجزائري بين عضويتهم في الحزب الحاكم (حزب جبهة التحرير الوطني)، وفي المناصب القيادية للمؤسسة العسكرية، فأسسوا لما يمكن أن نسميه بـ"الرقابة العكسية"، يتدخل فيها الجيش لمراقبة النخبة المدنية، باعتباره صاحب السلطة السياسية، يتدخل بكل قوته لو أد أي اضطراب سياسي قد يطالها حسب **باراني**، سواء كان مصدره ثورة شعبية، أو حراك مدني.

القسم الثاني:
المؤسسة العسكرية و سؤال
الانتقال الديمقراطي والتنمية في
المغرب والجزائر

توصل القسم الأول من البحث إلى نتيجة أساسية مفادها أن التعميم السياسي القائل بضعف الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية في المغرب، وبانفلات المؤسسة العسكرية من الرقابة المدنية بشكل مطلق في الجزائر، لا يمكن فهمه فقط في إطار التفاعل السياسي المدني-العسكري في البلدين، وإنما من خلال تدقيق البحث في جوانبه البنيوية النازمة لعلاقة النخبتين، وخاصة منها البنيوية الدستورية والقانونية، وهو بالضبط ما تم إثباته، فيما تقتضي هذه النتيجة توسيع مجال بحثها في انعكاساتها على بنية السلطة السياسية في البلدين.

مما لا جدال فيه، أن البنية الحالية للسلطة السياسية في الجزائر، تتميز باحتكارها من طرف النخبة العسكرية، التي تفرض وصايتها على الدولة والأمة، والنابع من هيمنتها على مركز السلطة السياسي، الذي يتيح لها التحكم في المشهد السياسي والمجتمعي والاقتصادي والثقافي، وفي مختلف الفاعلين فيه، بما في ذلك مؤسسة رئاسة الجمهورية، والأحزاب السياسية، والنفابات العمالية، ومعظم هيئات المجتمع المدني، وهو احتكار ممتد في الزمن، يختلف في تأريخه الزمني، ووقعه السياسي عن نمط الحكم العسكري المتعارف عليه في الدول النامية، ذلك أن صعود العسكريين للسلطة في هذه الدول تأخر إلى ما بعد تحقيق الاستقلال، بينما برز الدور السياسي للنخبة العسكرية الجزائرية خلال الحقبة الكولونيالية، ثم تطور خلال فترة الاستقلال.

فيما يخص بنية السلطة السياسية الحالية في المغرب، فهي بدورها تخضع لفوقية الإشراف الملكي، وهي إن امتلكت غطاءها الشرعي من شريعات متخيلة تاريخية ودينية، إلا أن واقعها السياسي، قد أثبت أنها اكتسبت خصائصها الأساسية في الفترة التي تلت الاستقلال، وبالضبط في دستور 1962، الذي نجحت فيه الملكية في حسم صراعها مع المكونات السياسية للحركة الوطنية، حول طبيعة الحكم، وشكل النظام السياسي الذي سيقام في المغرب عادة الاستقلال، حسب طرحها الخاص للقضيتين، القائم على إقامة ملكية غير مقيدة السلطات، يسود فيها الملك ويحكم، وهو بالضبط ما أقامه النظام الدستوري، فأسقط معه طرح الحركة الوطنية، التي كانت تطمح لإقامة ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم¹.

إذا ربطنا احتكار الجيش للسلطة السياسية الفعلية في الجزائر، وخضوع هذه السلطة لإشراف ملكي فوقي؛ بانفلات الجيش عن الرقابة المدنية في الجزائر، وبضعفها في المغرب، أمكننا تقديم استنتاج أولي حول الرقابة العكسية التي يقيمها الجيش في الجزائر على النشاط السياسي وحركة المجتمع في

¹ - سعيد خمري، *روح الدستور: الإصلاح: السلطة والشرعية بالمغرب*، منشورات دفاتر سياسية، ومطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2012، ص.ص. 52-53.

الدولة، دافعا إياهما إلى المزيد من العسكرية، وسيطرة الملك على المؤسسة العسكرية، المتأتية من كون الجيش كان حاميا للطرح الملكي في صراعه مع قادة الحركة الوطنية.

تستدعي هذه النتيجة الجلية في حقل الدراسات المدنية-العسكرية، بحثا إضافيا ذا طبيعة سياسية خالصة، ينصب على تفكيك التفاعل السياسي بين النخبتين، وبينها وبين باقي الفرقاء الآخرين ضمن النمط القائم للسلطة السياسية في البلدين، وذلك في المراحل الفارقة في مسار تطور الدولة والنظام السياسي في البلدين، بما في ذلك المرحلة الكولونيالية، بغية الوصول إلى ضبط محكم لمدى تأثير المخرجات الدورية للتفاعل السياسي المدني-العسكري على تحديث السلطة السياسية في البلدين، في طرح جدي يسائل أيضا حقيقة الإرادة السياسية للتحديث السياسي فيهما معا. بيد أن هذه الإشكالية ليست سوى واحدة من زمرة مشاكل متعددة، ينبغي التعامل معها في بحث قضية الدور التدخل للـجيش في السياسة في البلدين، وفي هذا القسم نَقدم في فصلين، أبرز إشكاليتين مرتبطتين بهذا الدور التدخل، معتقدين أنهما تجملان باقي الإشكاليات الأخرى المرتبطة بالدور التدخل للـجيش في السياسة في البلدين:

- **الأول:** يناقش إشكالية عسر الانتقال الديمقراطي في المغرب والجزائر، منظورا إليها من زاوية تدخل الجيش في السياسة، في مرحلتين حاسمتين، تشمل المرحلة الأولى، تفكيك ما أسماه بـ "الاضطرابات الكبرى للصراع على السلطة السياسية" الذي عاشه البلدان بعد حصولهما على الاستقلال، وقد كان ذا طبيعة ثنائية مدني/عسكري في الجزائر، بينما اتخذ طابعا ثلاثي الأطراف ملكي/مدني/عسكري في المغرب، أسس لمنطق تغالبي في حيازة السلطة، بحيث تخضع لهيمنة الطرف الأقوى: كان هو الملكية في المغرب، والجيش في الجزائر، في ظل وجود تحركات ارتدادية للأطراف المنهزمة، لكنهما بقيتا عصيتين عن تغيير الأمر الواقع. فكانت السمة البارزة لهذه المرحلة هو استحالة التأسيس لمسار حقيقي للانتقال الديمقراطي، الذي يتطلب التوافق بين النخب السياسية والمجتمعية، وتحييد النخبة العسكرية، في جل عمليات التغيير السياسي المقررة. وفي ظل هذا الوضع كان لزاما علينا إعادة تتبع أدوار النخبة العسكرية في مجريات الصراع، وفي نتائجه. فيما تميزت المرحلة الثانية باستقرار نمط السلطة السياسي، عسكرية في الجزائر، وملكية في المغرب، وهو ما استوجب بحث فرص الانتقال الديمقراطي في الوضع الجديد، منظورا إليه دائما، من زاوية موقف النخبة العسكرية من دعوات التغيير السياسي، ومن التحركات المجتمعية الساعية لدمقرطة السلطة السياسية في البلدين.

- **الثاني:** يتناول العطل التنموي الاقتصادي والاجتماعي في البلدين، باعتباره انعكاسا طبيعيا للعطل الديمقراطي الناتج عن تدخلات الجيش في السلطة والسياسة في البلدين، لهذا، ونظرا لشساعة هذه الإشكالية، التي يطال بحثها الأدوار الاقتصادية والتنموية للجيش، سواء منها الإيجابية أو السلبية، في

الاختيارات الاقتصادية والتنموية الكبرى، المرتبطة بعمليات تحديث المؤسسات والقطاعات الإنتاجية، ووضع الاختيارات الايديولوجية المتعلقة بالسياسات العمومية لإعادة توزيع ثمار الإنتاج، بما يعود بالنفع على رفاه المجتمع، وهو ما نراه مشروعا بحثيا مستقبليا. وبما أننا نهدف في هذا الفصل إلى ربط العطل التنموي في المغرب والجزائر بالتدخلات السياسية للجيش، فقد كان لزاما علينا إيجاد مؤشرات بحثية تجريبية، تتجسد فيها بوضوح عملية الربط، فاهتدينا إلى بحث أهم مؤشر اقتصادي مجسد لقوة تأثير الجيش على السياسات العمومية، ألا وهو الإنفاق العسكري، من زاوية تأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في البلدين، والمعبر عنها بالإنفاق الاجتماعي. ومن هذا المنظور، لا بد من الاعتراف أن الدولتين تعرفان على الصعيد الداخلي ارتفاعا كبيرا في حجم الإنفاق العسكري، في مقابل انخفاض حجم الإنفاق الاجتماعي، وهو ما يجسد بوضوح تأخر تصنيف الدولتين في سلم التنمية الاجتماعية والبشرية، المستمد من ضعف البنيات الأساسية لقطاعات الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، وهو ما تجلّى بوضوح في التداعيات السيوسو-اقتصادية لأزمة كوفيد-19، ومحدودية استجابة الدولتين لهذه التداعيات. أما على الصعيد الخارجي، فانسجاما مع ربط ارتفاع الإنفاق العسكري في الدولتين بحالة العداء السياسي المستقر بينهما، الذي فسّر فقط في إطار مواجهة التكلفة المالية لسباق التسلح العسكري المحموم بين البلدين، لكن يمكن تفسير تداعياته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا في حجم النمو الاقتصادي الكبير المهدر بين البلدين، بسبب ضعف التعاون بينهما، والذي يهدر نسبة مهمة من النمو الاقتصادي كفيّلة بتحسين التنمية الاجتماعية في البلدين لو أحسن استغلالها.

الفصل الأول: العلاقات-المدينة العسكرية ومسار الانتقال الديمقراطي في البلدين

ارتبط الانتقال الديمقراطي في المغرب والجزائر، بعمليات التحديث السياسي التي عرفها البلدان في الفترة التي تلت حصولهما على الاستقلال، حيث اعتبر أنذاك أن الانتقال إلى الديمقراطية في البلدين سيتأتى بشكل آلي بعد نجاح عمليات التحديث السياسي، التي سعت إلى التحولات السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية نحو العصرية، وفق مهج توحى إحداث انتقال سلس من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث، يستلهم النموذج الغربي في ثلاثة أبعاد رئيسية.

البعد الأول تقني: ارتبط بالكيان الأكبر الذي يحتوي باقي الكيانات الفرعية الأخرى الذي هو الدولة، والتي سعت عمليات التحديث إلى نقلها من طبيعتها التقليدية إلى طابع حديث، عبر تطوير التقنيات السياسية، ونظام الحكم، لاسيما في الشق المرتبط بتنمية المراقبة العملية للسلطة السياسية، كشرط أساسي لإرساء "الدولة الوطنية"، التي يبرز فيها بشكل واضح المحتوى الاجتماعي والسياسي لسلطة الدولة. أما **البعد الثاني فقد ارتبط بتوطيد الدولة**، باعتبارها التعبير الأسمى عن الطريقة التي ينظم فيها المجتمع نفسه، بغية الوصول إلى مرحلة الاستيعاب الاجتماعي للدولة باعتبارها تعبير عن الذات الجماعية والحضارية التي ينطوي عليها البعد الثالث.

وبتعبير أدق: قصد بالتحديث السياسي في الدول النامية -ومنها المغرب والجزائر- استبدال عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية: الدينية والعائلية والعرقية بسلطة سياسية وطنية علمانية وعقلانية عبر توجيه مسار بناء الدولة حسب ما أسماه **جيمس كولمان James COLEMAN** بالتحولات البنيوية والثقافية في الأنساق السياسية للمجتمعات، لتمييز البنية السياسية، وعلمنة الثقافة السياسية، بغية تعزيز قدرة النسق السياسي على التمييز بين الوظائف السياسية الجديدة، وتطوير بنى متخصصة داخل الدولة لتنفيذ هذه الوظائف¹.

لقد جاء إنشاء الجيش في الدولتين في صلب عملية التحديث، باعتباره بنية متخصصة في صون الأمن الخارجي للدولة والمجتمع، لكن عملية التحديث في هذا المجال حفت بالنكسات كبيرة، بدءا من الملابس الشائكة التي شابت ميلاد الجيشين، والتي تجلت أساسا في ميلادهما من نواة الجماعات المسلحة التي قادت المقاومة المسلحة ضد المستعمر الفرنسي، مع ما صاحب هذه الجماعات من انقسامات وصراعات حول السلطة السياسية فيما بينها من جهة، وفيما بينهما وبين الجماعات السياسية، التي قادت النضال السياسي من جهة أخرى.

¹- Philip STEINER, Les Foundations de James S.COLEMAN : Une introduction, *revue française de sociologie*, vol. 44, no 2(2003), p. 224.

لما كان الجيش في الدولتين أحد الأطراف التي تصارعت على السلطة قبيل تحقيق الاستقلال وبعيده، أمكن القول أن التحديث السياسي المأمول سيرتهن في جزء غير يسير منه لدور الجيش، فإما أن يخرط في عمليات التحديث السياسي، وينضبط لمبادئها، فيحدد عن السياسة ويقبل التوقيع تحت سلطة النخب المدنية السياسية، أو يتدخل في العملية السياسية فيعيق عمليات الانتقال تارة، ويكيفها حسب إرادته في تولي السلطة تارة أخرى، تنتهي في الحالتين معا بإزاحة عمليات الانتقال الديمقراطي والتنموي عن مسارها الصحيح.

كشف تتبعنا الأولي للمسار الانتقالي في البلدين عن راحة الأطروحة الثانية أمام الأولى، حيث اصطبغت عمليات التحديث السياسي في البلدين، ببروز لافت للأدوار السياسية للجيش، لاسيما بعدما نجح في وقت مبكر في تخليص مركز السلطة السياسية من النخبة المدنية وإرساء هيمنته عليه في الجزائر. فيما تكالفت محاولاته المتكررة في المغرب بالفشل، لكن ليس بسبب قوة النخبة السياسية وإنما بسبب قوة ودهاء المؤسسة الملكية، التي تمكنت من فرض هيمنتها على السلطة السياسية وإخضاع الجميع إليها مدنيين وعسكريين. وفي مجمل الحالتين تأكد نزوح مسار الانتقال الديمقراطي عن سكوته الصحيحة ووقوعه في العطل. فما هي السمات البارزة للعطل الديمقراطي المرتبط بدور المؤسسة العسكرية في البلدين؟.

تقتضي الإجابة على هذا السؤال الإشكالي، تمحيص مسار الانتقال السياسي في البلدين، للكشف عن معيقاته التي ارتبطت بالجيش في مرحلتين أساسيتين: مرحلة أولى ارتبطت بالميلاد المبكر للصراع على السلطة السياسية بين النخبة المدنية والعسكرية قبيل الاستقلال وبعيده(المبحث الأول)، ومرحلة ثانية تعلقت بدور في الجيش تعطيل المسار الانتقالي بعد استقرار شكل السلطة السياسية(المبحث الثاني).

المبحث الأول: الصراع المدني-العسكري في فترة الاضطرابات الكبرى حول حيازة السلطة

شكل احتلال فرنسا للجزائر في 1830م، بداية لمسلسل بسط نفوذها الاستعماري على دول المغرب العربي، فرضت الحماية على تونس، وتدخلت في موريتانيا في 1881، ونجحت في فرض الحماية على وسط المغرب في مارس 1912، الذي أخضع شماله للاحتلال الإسباني في 1913، نتيجة التفاهم الاستعماري الفرنسي الإسباني، الذي جسده توقيع المعاهدة الفرنسية الإسبانية في نونبر 1912¹، فيما جاء الاحتلال الإسباني للصحراء المغربية في 1884، بشكل رمزي وهامشي، ولم يصبح ساري المفعول إلا بعد ثلاثينيات القرن الماضي².

¹ - ميكل مرتين، *الاستعمار الإسباني في المغرب (1860-1956)*، ترجمة عبد العزيز الودي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988، ص. 20

² - جرمان عياش، *دراسات في تاريخ المغرب*، مكتبة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986، ص. 311.

لم يستكن الشعب المغربي والجزائري للاستعمار كواقع سياسي جديد، سعى إلى فرض تحولات عميقة في البنية السوسيو-سياسية والسوسيو-اقتصادية للشعبين بذرائع تحديثية، لم يستطع إخفاء أهدافه الحقيقية، التي كانت اقتصادية بالأساس، فانتظمت نخبة سياسية في البلدين، خرجت معظمها من رحم الاستعمار، تكويناً وتنشئة سياسية، انتهجت العمل السياسي بهدف إصلاح نظام الحماية أولاً ثم سعياً وراء الاستقلال في مرحلة تالية، وفي هذه المرحلة بالذات ظهرت نخبة عسكرية قادت العمل المسلح ضد المستعمر، مما جعل لطيف النخبوي للمقاومة الوطنية يتشكل وفق طابع ثنائي أحدهما سياسي والآخر عسكري، سعى كل منهما لفرض إرادته على حركة المقاومة (المطلب الأول)، كمقدمة لفرض سلطته على الدولة المستقلة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الميلاد المبكر للدور السياسي للجيش في حقبة المقاومة الوطنية

تستمد الدولة الوطنية في المغرب والجزائر شكلها الحالي، على صعيد الكثير من مقوماتها وخصائص الاشتغال السياسي، من الصراع الذي اندلع بين النخبة السياسية والعسكرية داخل الحركة الوطنية خلال مواجهة المستعمر الأجنبي، بعدما سعت إلى كل نخبة منهما إلى فرض سلطتها على العمل النضالي، وتوجيهه حسب ما يخدم أهدافها المرحلية ثم المستقبلية، لاسيما بعد دخول المقاومة الوطنية أطوارها الأخيرة، مع بروز الملامح الأولى لقرب الحصول على الاستقلال.

اختلفت حدة الصراعات التي نشبت بين النخبة المدنية والعسكرية داخل حركة المقاومة الوطنية بين المغرب والجزائر، إلا أن الاختلاف في حدة الصراع، لا ينفي عدم التماثل في قيام الصراع ولا في أهدافه، التي تمحورت حول اكتساب سلطة اتخاذ القرار داخل الحركة الوطنية. فتميزت تجربة الحركة الوطنية المغربية بحدة أقل في الصراع بين النخبتين في البداية، ثم تعمق متأثراً بالتطورات السياسية والعسكرية التي مهدت للاستقلال (الفرع الأول)، فيما تميزت العلاقة بين السياسيين والعسكريين داخل جبهة التحرير الجزائرية بصراعات عميقة حول سلطة اتخاذ القرار (الفرع الثاني).

الفرع الأول: علاقة المدني بالعسكري داخل الحركة الوطنية المغربية: من التوافق إلى الاضطراب

كان الزخم السياسي سمة بارزة للمقاومة المغربية للاحتلالين الفرنسي والإسباني، إذا ما استثنينا "حرب الريف" الملحمة الثورية العسكرية التي قادها جيش محمد بن عبد الكريم الخطابي ضد الاحتلال الإسباني بين 1920 و1927. غير ذلك فقد انفردت النخبة السياسية بقيادة الحركة الوطنية في إدارة المفاوضات السياسية مع المستعمر، التي اهتمت في البداية بإصلاح نظام الحماية قبل أن تجعل من الحصول على الاستقلال هدفها الأساسي قبيل اندلاع ثورة الملك والشعب (الفقرة الأولى)، التي استدعت تطوير مقاومة مسلحة لتحمل أعباء العمل العسكري، لكن ما إن انتظمت هذه المقاومة وبدأت في تنفيذ

عملياتها ضد المستعمر، حتى سطع نجم نخبتها العسكرية التي دخلت في صراع مع السياسيين حول أولويات المقاومة بين السياسي والعسكري (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: القيادة السياسية للحركة الوطنية قبل 1953

بدأت المقاومة الوطنية المغربية للاحتلالين الفرنسي والإسباني عسكرية، اعتمدت المقاومة المسلحة والاتصالات السرية، ولم تنتهج الأسلوب السياسي إلا ابتداء من 1930، كرد فعل على انتهاج فرنسا للسياسة البربرية، بعد تمكنها من إخماد المقاومات المسلحة الأولى¹، فلم تجد النخبة السياسية المغربية آنذاك بدا من تبني النضال السياسي، الذي وصفه المقاوم عبد الله كنون بأنه كان الخيار الوحيد الممكن في ذلك الوقت²، فتبلورت إجراءاته في تأسيس أول حزب سياسي مغربي في 1934، أطلق عليه اسم "كتلة العمل الوطني" التي انبثقت منها الأحزاب السياسية المغربية الأولى³. وفي منطقة الاحتلال الإسباني تأسس حزب الإصلاح الوطني في تطوان في 1936، وفي المنطقة الدولية تأسس حزب الوحدة المغربية في طنجة في 1937، فيما توسعت وثيرة تأسيس الأحزاب السياسية في منطقة الاحتلال الفرنسي، بعد تأسيس أحزاب الأحرار المستقلين، والحركة القومية، والحزب الوطني لتحقيق المطالب في 1937، الذي تحول إلى حزب الاستقلال في 1944، وفي نفس العام تأسس حزب الشورى والاستقلال، وبعده الحزب الشيوعي المغربي في 1946.

تكشف كرونولوجيا تأسيس الأحزاب المغربية في مختلف المناطق المغربية سواء التي كانت خاضعة للاحتلال الفرنسي أو الإسباني، وكذلك مدينة طنجة الدولية، عن هيمنة حركة سياسية مدنية مناهضة للاستعمار، انتظمت في شكل تنظيمات حزبية بإيديولوجيات ومرجعيات متعددة، تصدت في البداية للمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي لنظام الحماية، قبل تزعم المطالبة بالاستقلال الوطني بعد ذلك⁴. فكانت محطة إعلان الحركة الوطنية عن وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944، دليلا على أولوية النضال السياسي على النضال العسكري في قيادة الحركة الوطنية، وهو الأمر الذي يمكن أن نثبتته بشكل دقيق في القيادة المدنية لثورة الملك والشعب المسلحة، التي اندلعت في غشت 1953.

تفاعلت الحركة الوطنية مع إقدام سلطات الاحتلال الفرنسي على نفي الملك محمد الخامس في 20 غشت 1953 إلى جزيرة كورسيكا، بإحداث تحول جذري في خطها النضالي، الذي انتقل تدريجيا من العمل

¹- محمد بنجلون، معالم الكفاح الوطني والمقاومة في سبيل الاستقلال والوحدة، ضمن أعمال الندوة العلمية : المقاومة

المغربية ضد الاستعمار 1904-1955: الجذور والتجليات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، 1997، ص. 30.

²- عبد الله كنون، صفحات من تاريخ المقاومة، مجلة المقاومة وجيش التحرير، العدد 4 (1982)، ص. 12.

³- محمد أديب السلاوي، الأحزاب السياسية المغربية 1934-2014، مطابع الرباط نت، الرباط، 2015، ص. 25.

⁴- محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية : من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، 1996، ص. 55.

السياسي المدافع عن مشروعية الاستقلال الوطني إلى تبني النضال المسلح، وهو تحول لم يكن من السهل اللجوء إليه، نظرا لإيمان معظم التنظيمات السياسية آنذاك بأولوية النضال السياسي واستبعاد العمل المسلح¹، الذي وظف بعد إقراره، بتحريك منظمات سرية للعمل المسلح انطلاقا من مدينة الدار البيضاء، وصولا إلى باقي المدن الأخرى في الشمال والجنوب، ثم التمدد في اتجاه القرى والمداشر.

من مظاهر سيطرة المدني على العسكري في هذه المرحلة، تشكيل المدنيين للتنظيمات العسكرية والفدائية، وقيادتهم لها، لتجاوز مسألة افتقار الحركة الوطنية لعسكريين خبراء، ومحترفين في العمل المسلح، وهو ما يمكن تلمسه بوضوح في التركيبة المدنية للمنظمة الفدائية التي عرفت باسم "منظمة اليد السوداء" التي تأسست في فاس على يد **بوسعيد التلمساني** (الملقب بالسعيد) في أواخر غشت 1953²، والتي ضمت أفرادا مدنيين اختاروا العمل الفدائي، بينهم أطباء وصيادلة وأئمة وتجار وحرفيين...، لم يكن لهم أي تكوين عسكري مسبق. وتنطبق الصفة نفسها على "المنظمة السرية" التي تأسست في 1951، في درب السلطان بالدار البيضاء على يد **محمد الزرقطوني وعبد الله الصنهاجي**، وكذلك "المنظمة الحسنية" التي تأسست على يد **ابراهيم الروداني** في 1952، و"منظمة أبطال الحرية" التي تأسست بدرب الكبير بالدار البيضاء على يد السيد **خيور عبد الرحيم** في 1953، و"منظمة أبطال الأطلس" التي تأسست بتيط مليل على يد **الأخوين الخدير امبارك وحسن** في 1954³، حيث بقيت هذه المنظمات خاضعة بالكامل لتوجهات قادة الحركة الوطنية التي كانت ترى في هذه الفترة أن دور العمل المسلح ينحصر بالمقام الأول في تحسين شروط النضال السياسي.

تبعا لذلك، تبنت الحركة الوطنية تنسيق نشاط العمل العسكري، الذي كانت عملياته تنفذ في الغالب بقرار سياسي، تتولاه النخب السياسية للحركة الوطنية، بالمشاركة فيه وتأطيره ميدانيا، وفي ظل هذه الهيمنة السياسية على المقاومة المسلحة، كان من المستحيل تقريبا إنشاء جهاز عسكري منظم على قواعد عسكرية مضبوطة، وتحت قيادة عسكرية ذات بناء تراتبي، حيث بقي العمل العسكري كدرع شعبي ثوري مؤطر مدنيا، وغالبا ما شهد تصعيدا كبيرا بعد كل فشل أو بروز خلافات في المفاوضات السياسية مع المستعمر الفرنسي.

¹ - أحمد زياد، معالم المقاومة بالدار البيضاء، *مجلة المقاومة وجيش التحرير*، العدد 7 (1984)، ص. 61

² - للاطلاع على أعضاء المنظمة التي تشكلت من مدنيين اختاروا العمل الفدائي ومختلف العمليات التي نفذتها انظر:

عمر المشاشتي، أضواء على اليد السوداء بفاس، *مجلة المقاومة وجيش التحرير*، العدد 4 (1982)، ص. 34-38.

³ - محمد زروق، جوانب من الحركة الوطنية خلال الخمسينات: مقارنة تحليلية للمقاومة المسلحة، ضمن *أعمال الندوة العلمية: المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955: الجذور والتجليات*، مرجع سابق، ص. 301-302.

عطفا على ما سبق، لم يكن اللجوء إلى المقاومة العسكرية في هذه الفترة، إلا بهدف دعم المقاومة السياسية المطالبة بالاستقلال الوطني، وقد كان قادة الحركة الوطنية أكثر إدراكا لهذا المعطى أثناء إدارتها للمفاوضات الدبلوماسية مع المستعمر الفرنسي، وهو ما يمكن استخلاصه من قول علال الفاسي: "إن كل الأعمال التي قام بها إذاك (الشعب المغربي فيما يخص الحركات المسلحة) لم تكن إلا إعدادا لمعنوية الشعب وتهيئته لتجديد الكفاح بصورة جديدة غير الصورة التي اعتادها يوم كان لكل فرد بندقية، ولكل قبيلة قائد مغوار"¹، قاصدا بذلك أن اللجوء إلى الكفاح السياسي كان خيارا مثاليا لتجربة المقاومة المغربية، فيما بقي دور المقاومة المسلحة محصورا في تحسين شروطه الواقعية في مواجهة المستعمر، لكن هذا الوضع سرعان ما سيعرف تحولا عميقا بعد تأسيس جيش التحرير المغربي، الذي عزز الدور السياسي لقيادته العسكرية.

الفقرة الثانية: إشكالية المدني والعسكري في نشأة جيش التحرير المغربي

يواجه البحث التاريخي في مسألة جيش التحرير المغربي صعوبات عدة، تتعلق باللبس الذي اكتنف مساره، وملابسات تأسيسه، وأساليب قيادته، وكذلك طبيعة العلاقة التي كانت تربط قيادته بالحركة الوطنية التي كانت تمثل البعد السياسي للمقاومة الوطنية، وهو لبس زكاه تباين شهادات قادة الجيش والحركة معاً، سواء المكتوبة منها أو المحكية شفها. ومن المفيد التذكير هنا أن البحث في علاقة النخب المدنية بالنخب العسكرية وفق مبدأ الأولوية (أولوية السياسي أو العسكري)، من شأنه أن يرشدنا إلى تفكيك طبيعة هذه العلاقة في فترة الاستقلال، خاصة وأن هيمنة النخب العسكرية على السلطة في فترة الاستقلال في معظم الدول النامية جاءت كامتداد طبيعي لهيمنة نخبته على النخبة السياسية إبان فترة مقاومة الاستعمار.

من الثابت في الدراسات التاريخية والسياسية، أن المجاهدين الذين انتهجوا العمل المسلح بدؤوا إعداد خلايا مسلحة سرية، والبحث عن تسليحها من خارج الوطن في أواخر 1954، بالتزامن مع إعداد مقرات للتدريب العسكري، انطلاقاً من المنطقة الخليفية بالشمال²، التي كانت خاضعة للنفوذ الإسباني، ومنها انطلقت عمليات جيش التحرير في فاتح أكتوبر 1955، باستهداف مراكز الفرنسيين وثكناتهم في إيموزار مرموشة، وفي مراكز أكنول وتيزي ويسلي وبوزنيب وبلوطة³، وهو اليوم الذي يؤرخ للتأسيس

¹ - علال الفاسي، *الحركات الاستقلالية في المغرب العربي*، دار الطباعة المغربية، تطوان، بدون سنة الطبع، ص. 127.

² - الغالي العراقي، *البيان.. والبرهان: التوضيح المستفاد حول كتاب ذاكرة نضال وجهاد*، منشورات الاتحاد الاشتراكي، الرباط، 2006، ص. 165.

³ - المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، الذكرى 54 لانطلاق عمليات جيش التحرير بشمال المملكة معلمة وضاعة في سجل الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال، 2019/09/02، شوهد في 2019/09/10، متوفر على: <https://bit.ly/3z9rqtl>

الرسمي لجيش التحرير المغربي، بمبادرة من إحدى عشرة شخصية، في مقدمتها **عباس لمساعد** و**عبد الله الصنهاجي** و**عبد الكريم الخطيب** و**محمد بن سعيد آيت ايدير** و**الفقيه البصري** و**سعيد بونعيلات**¹. لكن هذا الصورة المبهمة في عملية ميلاد جيش التحرير المغربي، والتي توصف فيها العمليات العسكرية باعتبارها محطات منشئة للجيش، فيما تحاط فيها غرفة إدارة هذه العمليات بغموض كبير. فكيف يمكن تفكيك هذا الغموض كلياً، أو حتى جزئياً، بالبحث في أدوار النخبة السياسية والعسكرية في تأسيس هذا الجيش؟

إن تركيز البحث على المصادر التاريخية قلما ينفعنا في تفكيك علاقة السياسي والعسكري في إنشاء جيش التحرير المغربي، سواء في تفاصيل نشأته، أو أساليب إدارته، فمذكرات زعماء الجيش المنشورة لا تسعنا في ذلك، بل تزيد الأمور تعقيداً نظراً لتعدد الروايات المتعلقة بالتركيبة البشرية للجيش، والمناطق التي كان ينشط فيها، ومستويات التنسيق بين وحداته في هذه المناطق، وللتحقق من هذه الموضوعات التفصيلية، يجد الباحث نفسه أمام روايتين اثنتين، تؤسسان لمسارين مختلفين، يحقق سبر أغوارهما في نفس الوقت التحقق من طبيعة العلاقة التي ربطت بين المدنيين والعسكريين داخل جيش التحرير الوطني من النشأة إلى المواجهة.

تعتبر الرواية الأولى وجود علاقة مؤسسية بين جيش التحرير والحركة الوطنية، حيث ترى أن الحركة هي التي أسست الجيش، أما الرواية الثانية فتنتفي وجود هذه العلاقة، وترى أن جيش التحرير تأسس على يد رجال البوادي والقرى بعيداً عن الحركة الوطنية.

دافع عن الرواية الأولى قادة جيش التحرير الذين كانوا منتسبين إلى الحركة الوطنية، أي ذوي المرجعية السياسية على غرار **سعيد بونعيلات**، الذي أكد أن تأسيس جيش التحرير جاء بمبادرة من الحركة الوطنية، حيث قال: "أن فكرة تأسيس جيش التحرير والأهداف التي وضعناها كانت في الدار البيضاء بقرار من قيادة حركة المقاومة المسلحة، وذلك بعد الحصار الذي ضربته قوات الاستعمار على الدار البيضاء"²، ودافع عن هذه الرواية أيضاً المقاوم الغالي العراقي عندما أكد أنه: "إذا انطلقنا من أساس تكوين جيش التحرير، أي من طبيئته الأصلية، سنجد أن أكثر المشاركين في تأسيسه هم أصلاً من المسؤولين الحقيقيين ومن العناصر الأساسية لخلايا المقاومة المسلحة للحركة الوطنية"³، ودعم هذه

¹- Mounia BENNANI-CHRAIBI, *Partis politiques et protestations au Maroc(1934-2020)*, Presses Universitaires de Rennes, Rennes, 2021, pp. 76-77.

²- عزيز الساطوري، *اسعيد بونعيلات: مسار مقوم*، مؤسسة محمد الزرقطوني للثقافة والأبحاث، الدار البيضاء، 2005، ص. 61.

³- الغالي العراقي، *ذاكرة نضال وجهاد: حديث عن سنوات التحرير والجمر والغبار*، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، ص. 200.

الرواية المؤرخ **عبد الهادي بوطالب**، عندما اعتبر أن جيش التحرير المغربي تناسل من رحم الكفاح الوطني السياسي، وضم في صفوفه استقاليين وشوريين (نسبة إلى حزب الشوري والاستقلال)¹.

يستند أصحاب الرواية الأولى، إلى ما يمكن أن نسميه بـ"البعد المكاني" في تكوين الجيش، معتبرين أن مدينة الدار البيضاء كانت نقطة انطلاق الخلايا السرية التي مهدت لتأسيس الجيش، وهو الطرح الذي دافع عنه المؤرخ **عبد الحق المريني**²، إلا أن شكوكا موضوعية تثار حول هذه الرواية، خاصة في الجزئية المتعلقة بكون مدينة الدار البيضاء مثلت نقطة الانطلاق في تأسيس جيش التحرير، ومن الثابت تاريخيا أن الدار البيضاء كانت معقلا للحركة الوطنية السياسية التي لا تؤمن بالعمل المسلح³، وخير مثال على ذلك، أنه عندما تمكن عبد الله الصنهاجي بمعية بعض رفاقه من تكوين منظمة سرية، أطلقوا عليها اسم "درب السلطان" -عرفت كذلك باسم "اتحاد الجنوب" - بدون علم قادة حزب الاستقلال، فبادر قادة الحزب بمجرد توصلهم بالخبر إلى بعث قياديين من الحزب للاجتماع مع مجلس المنظمة، لإبلاغهم أمر حزب الاستقلال بحل هذه المنظمة بعد الاجتماع مباشرة⁴، وهو القرار الذي استجاب له عبد الله الصنهاجي فورا، ليتضح مدى تركيز الحركة الوطنية في الدار البيضاء في تلك الفترة على العمل السياسي واستبعاد العمل المسلح، على أن إثبات صحة هذه الرؤية يثبت بالتبعية أولوية القرار السياسي على العمل العسكري في المطالبة بالاستقلال.

أما الرواية الثانية فتدافع عن فكرة تأسيس جيش التحرير المغربي على يد الشعب في القرى والبادي، بعيدا عن الحركة الوطنية التي كانت أكثر اقتناعا بالعمل السياسي، كما يدافع عن ذلك الباحث **محمد زنيبر** الذي رأى أن تشكل جيش التحرير المغربي تم بعيدا عن النخبة السياسية، مدعيا أن النخبة السياسية استنفذت طاقتها النضالية التي كانت مبنية على المشروعية، فكانت عاجزة عن انتهاج العنف والعمل المسلح⁵. وحسب هذه الرواية فقد كانت منطقة الريف الشرقي مركز انطلاق جيش التحرير المغربي، في مركزين لقيادة الجيش، الأول بالناظور ووالآخر بتطوان، وفيهما تكونت الخلايا السرية الأولى لميلاد جيش التحرير ما بين 1951 و 1952، انطلاقا من منطقتي اكزناية وإموزار مرموشة، أما بخصوص قيادة الجيش في تطوان والناظور، فقد تكونت في غالبها من قادة كانوا جنودا أو قادة حاربوا

¹ عبد الهادي بوطالب، *نصف قرن في السياسة*، منشورات الزمن، الرباط، 2001، ص. 62.

² عبد الحق المريني، *الجيش المغربي عبر التاريخ*، مرجع سابق، ص. 344.

³ جون واتربوري، *الملكية والنخبة السياسية المغربية*، مرجع سابق، ص. 234.

⁴ عبد الله الصنهاجي، *مذكرات في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير 1947-1956*، مطبعة فضالة، المحمدية، 1987، ص. 99.

⁵ محمد زنيبر، *معجزة المقاومة من إرادة الشعب*، مجلة المقاومة وجيش التحرير، العدد 7 (1984)، ص.ص 62-63.

تحت إمرة محمد بن عبد الكريم الخطابي¹، فعهد بقيادة مركز الناظور إلى كل من عباس لمساودي وعبد الله الصنهاجي، للقيام بمهمة التنسيق بين قبائل الريف الجنوبية، والأطلس المتوسط وآيت يزناسن في المغرب الشرقي. أما في تطوان فقد تكونت "لجنة الثورة" بقيادة عبد الكريم الخطيب التي تولت الاتصال بالوكلاء وممولي الجيش خارج المغرب، من أمثال عبد اللطيف بنجلون بطنجة، وعبد الرحمان اليوسفي بفرنسا، وعبد الخالق الطوريس بتطوان، وعبد الكبير الفاسي بمدرود وغيرهم².

كشف تضارب آراء الروائتين حول الظروف السياسية التي مهدت لتأسيس جيش التحرير المغربي، والتي استقيت من آراء المقاومين والمؤرخين عن اضطراب العلاقة بين سياسيي الحركة الوطنية، وعسكريي جيش التحرير المغربي، بعد بروز خلافات واضحة بين الطرفين حول المفاوضات الممهدة للاستقلال مع الجانب الفرنسي، ثم موقف كل طرف من نشاط جيش التحرير بعد إعلان الاستقلال. حيث دافع السياسيون عن ضرورة وقف العمل العسكري ضد المستعمر الفرنسي، فيما كان القادة العسكريون أكثر حماساً لمواصلة العمل المسلح إلى غاية تحقيق الاستقلال الكامل للتراب الوطني، بتحريره كلية من الوجود الفرنسي والإسباني، وهو الخلاف الذي اغتيل في ظروفه قائد جيش التحرير المغربي عباس لمساودي.

الفقرة الثالثة: "اغتيال قائد جيش التحرير عباس لمساودي" في خضم الصراع السياسي-العسكري المبكر حول السلطة

لا يخل السرد التاريخي الموجز الذي قدمناه حول تأثير العوامل السياسية والعسكرية في تأسيس جيش التحرير من قضية جوهرية ترتبط بموضوع بحثنا، يتعلق الأمر بالمشكلة التي برزت بين السياسيين والعسكريين قبيل الحصول على الاستقلال، والتي أدت إلى "اغتيال عباس لمساودي" قائد جيش التحرير، واتهام الزعيم السياسي المهدي بنبركة بالتخطيط لعملية الاغتيال، ضمن مخططات الأخير لجعل حزب الاستقلال التنظيم السياسي الوحيد في المغرب المستقل، فلم يتردد في دفع الحزب إلى صراع دموي ضد المقاومة وجيش التحرير، وصد المنظمات السرية الأخرى، حسب رواية جون واتربروري³. فكان صراعه مع عباس لمساودي المظهر البارز لتحقيق هدفه الذي كان يستوجب التخلص من التباين النخبوي الثنائي الذي أفرزته الساحة السياسية المغربية بعد الاستقلال، حين تكونت من القادة السياسيين لحزب الاستقلال، وعلى رأسهم المهدي بن بركة، الذين خاضوا مفاوضات إيكس ليبان Aix-les-Bains الممهدة للاستقلال، وقادة جيش التحرير وعلى رأسهم عباس لمساودي، الذين خاضوا حرب التحرير المسلحة ضد

¹ - محمد لخوجة، *جيش التحرير المغربي 1951-1956 ... ومنكرات للتاريخ أم للتمويه*، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2007، ص. 150.

² - عبد الحق المريني، *الجيش المغربي عبر التاريخ*، مرجع سابق، ص. 349.

³ - جون واتربروري، *الملكية والنخبة السياسية المغربية*، مرجع سابق، ص. 239.

المستعمر الفرنسي¹، وهو ما يمكن استخلاصه من مقارنة موقف كل واحد منهما تجاه الآخر حسب التصور الذي يراه مناسباً لتحقيق الاستقلال.

كان عباس لماسادي قد قام بتكوين مركز للقيادة العامة لجيش التحرير بأكنول في ربيع 1956، وأصبح زعيماً لها يآتمر كل القادة بأوامره ويفاوض باسمهم كل الجهات، كانت عداوته كبيرة للأحزاب المغربية وخاصة حزب الاستقلال، فطيلة أيام الحرب التحريرية، حاول لماسادي منع اتصال الأحزاب السياسية بجيش التحرير في الجبال، كما يروي ذلك **المقاوم عبد الله الوكوتي** بقوله: "كان الشغل الشاغل لعباس هو تحطيم حزب الاستقلال الذي كان ناقماً عليه"²، لأنه كان يعتبره حزباً مهدداً للسلطات الاستعمارية، وكل ما يهدف إليه هو التحكم في مغرب ما بعد الاستقلال، ولعله تبنى هذا الموقف انطلاقاً من ماضي علاقاته بالمهدي بنبركة، عندما طلب منه سابقاً تمويل ودعم جيش التحرير، فكان جواب الأخير: "أنهم (أي حزب الاستقلال) سياسيون لا ثوريون"³.

كانت لبنبركة رؤية مغايرة لتوجهات لماسادي وبعض قيادات جيش التحرير، فحاول استغلال ظرفية المفاوضات في إيكس ليبان، لفرض الأمر الواقع على جيش التحرير، وجره إلى إعطاء موقف مساند لهذه المفاوضات. حدث ذلك بعد فشل زيارته للقيادة المركزية للجيش بتطوان، بهدف ثنيها عن مواقفها الداعمة للكفاح المسلح ومعارضة المفاوضات. ويروي المقاوم **الغالي العراقي** في مذكراته أن بنبركة كانت له رغبة ملحة في عقد اجتماع مع القيادة المركزية لجيش التحرير، لمناقشة تطورات الأوضاع والمستجدات التي طفت على الساحة قبيل إنهاء مفاوضات إيكس ليبان، تحضيراً لإعلان الاستقلال، والتي كانت تقتضي في نظره وقف جيش التحرير لعملياته العسكرية إلى حين إنهاء المفاوضات مع الاستعمار الفرنسي، وطلب من الجيش وقف العمل العسكري⁴، قائلاً: "...كلانا يعمل من أجل الاستقلال... لكن تبقى هناك الترتيبات، وهذه تحتاج إلى مفاوضات... وتتطلب الوقت"⁵.

في خضم التباين السابق تعمقت حدة الخلافات بين الرجلين، وفي إطارها سيعرف تاريخ جيش التحرير المغربي، والدولة المغربية الحديثة العهد بالاستقلال واحدة من أكثر الأحداث غموضاً في تاريخهما، تمثلت في "اغتيال عباس لماسادي" -قائد جيش التحرير في مدينة فاس في 27 يونيو 1956- والذي اتهمت فيها شخصيات وجهات داخلية وخارجية، فإذا ما استثنينا الجهات الخارجية التي تمثلت في

¹ - عبد الغني برادة، **مواقف الأحزاب السياسية المغربية من المسألة الديمقراطية: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نموذجاً**، مطبعة الكرامة، الرباط، 2005، ص. 25.

² - محمد لخوجة، **جيش التحرير المغربي 1951-1956 ... ومذكرات للتاريخ أم للتنويه**، مرجع سابق، ص. 160.

³ - بنعبد الله الوكوتي، **معركتنا ضد الحزب الوحيد**، منشورات إفريقيا، الرباط، 2000، ص. 76.

⁴ - الغالي العراقي، **ذاكرة نضال وجهاد: حديث عن سنوات التحرير والجمهر والغبار**، مرجع سابق، ص. 177.

⁵ - المرجع نفسه، ص. 174.

المخابرات الفرنسية، فإن الذين اتهموا باغتيال لمساعد على المستوى الداخلي يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى شملت أعضاء في جيش التحرير مثل الفقيه محمد البصري واسعيد آيت يدر وعبد الكريم الخطيب، أما الفئة الثانية فقد شملت قادة حزب الاستقلال وعلى رأسهم المهدي بنبركة، فيما تكون الفئة الثالثة من الموقف الذي تبناه المحجوبي أحرسان، الذي اتهم كل من الفقيه البصري وبنبركة باغتيال لمساعد¹.

ولأن تتبع أثر الاتهامات الموجهة لكل من المخابرات الفرنسية ولأعضاء جيش التحرير، لن تكون مفيدة لنا في موضوع دراسة علاقة المدني والعسكري في جيش التحرير المغربي، على عكس تتبع أثر الاتهامات الموجهة لحزب الاستقلال بصفة عامة والمهدي بنبركة بصفة خاصة، لكونها قادرة على تحقيق هدفنا في كشف خصائص العلاقات المدنية-العسكرية في هذه الفترة بالذات، وفي سبيل ذلك سنسترد بوجهتي نظر قدمهما مؤرخان لتاريخ جيش التحرير المغربي، هما **محمد لخوجة وزكي مبارك**.

قارن **محمد لخوجة** بين شخصية بنبركة ولمساعد ومساريهما، فوجد أنهما يتكاملان إلى درجة التطابق: فبعد تتبعه للجانب التعليمي والتوجه النضالي، وجد أن لمساعد قدم من البداية بعدما كان قد تابع مسارا تعليميا تقليديا. أما بنبركة فقدم من ضاحية المدينة، واتبع مسارا تعليميا عصريا. تقاطع الرجلان في تبنيهما لثقافة ثورية، وهي ثقافة برزت في صفات الصرامة والاندفاع والانضباط التي ميزت الرجلين، ليستخلص أن شخصتي الرجلين كانتا متكاملتين من حيث التكوين والكاريزما والعلاقة مع المحيط²، وبالتالي لا يمكن لأي منهما أن يفكر في اغتيال الآخر، لينفي بذلك تهمة قتل بنبركة للمساعد، مدعما رأيه بفرضية إمكانية **التقاء الرجلين فعلا على مشروع واحد، فكيف ستكون الصورة؟**، وهنا بالضبط ينبري الأستاذ **لخوجة** لوصف الطرف الثالث، بأنه كان متربصا بالزعيمين لإفشال مشروع الالتقاء بينهما، وهو الذي تستر على عملية الاغتيال³.

بالنسبة **لزكي مبارك** فقد اعتمد على التناقض الثابت في موقف الرجلين من وقف نشاط جيش التحرير، وخضوعه لحزب الاستقلال، الذي كان هدفا لزيارة كل من بنبركة والفقيه البصري وبنسعيد آيت يدير لقادة جيش التحرير بالناظور، وهو ما رفضه لمساعد، الذي كان يصر على عدم التعامل والتعاون مع بنبركة، ويستشهد زكي مبارك على تناقض الرجلين بالخلاف الذي وقع بينهما خلال اجتماع للحركة

¹- Mounia BENNANI-CHRAIBI, *Partis politiques et protestations au Maroc(1934-2020)*, Op.Cit, p. 98.

²- مداخلة محمد لخوجة في ندوة "عباس لمساعد: الرجل، العمل والمصير"، *جريدة العالم الأمازيغي*، العدد 111 (2009)، ص. 6.

³- محمد لخوجة، *جيش التحرير المغربي 1951-1956 ... ومذكرات للتاريخ أم للتمويه*، مرجع سابق، ص. 168.

الوطنية في مدريد، حين أخرج لمساعد بنبركة من الاجتماع، وهذه الأحداث ترجح حسب زكي مبارك اتهام بن بركة باغتيال لمساعد دون الجزم بذلك¹. فيما دعم رأيه بتحليل شخصية بنبركة، فاعتبر أنه كان صاحب طموح جمهوري منذ 1952، كان يهدف لتحقيقه بشكل متدرج عبر تبني مسارين أحدهما عسكري وآخر سياسي، ففي المسار العسكري كان يعمل على أن تتوفر له قوة عسكرية، فيكون قد وجدها في جيش التحرير. ومسار سياسي تمثل في بسط سيطرته على أهم شخصيات الحركة الوطنية التي يمكن أن تقف حجرا عاثرا أمام مشروعه، مثل علال الفاسي، بلافريج، لهذا يدافع زكي مبارك عن اتهامه لبنبركة باغتيال لمساعد، لكنه يفترض أن الاغتيال جاء صدفة، في خضم توضيح الأول للثاني أن مشروعيهما يتقاطعان في نفس الأهداف².

ليس مهما لبحثنا التحقق من مدى مسؤولية بنبركة عنالتخطيط لعملية اغتيال لمساعد من عدمها، بقدر ما ساعدنا البحث في ملابسات النقاش الذي دار حول قضية الاغتيال بين الذين اتهموا بنبركة والذين نفوا التهمة عنه، في الكشف عن الوجه الحقيقي للصراع الذي دار بين النخبة السياسية والعسكرية داخل حركة المقاومة المغربية، والذي بلغ مستويات جد متقدمة بتخطيط وتنفيذ عمليات الاغتيال السياسي للمساعد، ومنه نعتقد أن صراعا مماثلا قام في الحالة الجزائرية، ولعله اتخذ أبعادا وتطورات أكبر زحما بسبب اشتداد الصراع المدني/العسكري في اللحظة الأولى لإعلان الثورة الجزائرية. فما هي ملابسات قيام الصراع السياسي-العسكري داخل جبهة التحرير الجزائرية؟ وكيف تمكن العسكريون من فرض هيمنتهم على الجبهة؟.

الفرع الثاني: صراع القيادة بين السياسي والعسكري داخل جبهة التحرير الجزائرية

تميز النضال التحرري في الجزائر بزخم عسكري كبير، انبثق من العنف المسلح المبالغ فيه الذي واجه به الجيش الفرنسي جبهة التحرير الجزائرية، مما انعكس بشكل متسارع على توجهات النخبة القيادية للجبهة، التي تجاذبها تياران رئيسيان: تيار سياسي رأى أحقيته في إدارة المقاومة الوطنية سياسيا وعسكريا، وتيار عسكري بنى رؤيته على أن الأسبقية للعمل العسكري الميداني على العمل السياسي، على أن الأسبقية لا تقتصر فقط في مواجهة الجيش الفرنسي، وإنما كذلك يجب أن تتضبط لها جبهة التحرير الوطني، فيخضع تنظيمها لسيطرة النخب العسكرية، وحسب هذا التيار، من يقاتل في الميدان هو صاحب الأولوية في تحديد الاختيارات السياسية³.

¹ - مداخلة زكي مبارك في ندوة "عباس لمساعد: الرجل، العمل والمصير"، مرجع سابق، ص. 6.

² - المرجع نفسه.

¹ - Thomas SERRES, Fin de règne en Algérie : La question de l'avènement d'un pouvoir civil, *Questions internationales*, no 81(2016), p. 68.

إن اشتداد حدة الصراع بين المدنيين والعسكريين داخل جبهة التحرير الوطني، أعطى صورة أنذاك على أن التيار الذي سيحسم الصراع لفائدته لن يتمكن فقط من رسم الخط النضال التحرري، وإنما سيحدد شكل الدولة المستقلة ونظامها السياسي، لهذا يمكن التمييز بين مرحلتين تاريخيتين فارقتين في تاريخ الصراع، المرحلة الأولى امتدت بين 1954 و1956، وتميزت ببروز الصراع وميلان كفة النخب المدنية (الفقرة الأولى)، والفترة الثانية امتدت ما بين 1957 و1962، التي تميزت بحسم النخب العسكرية لهيمنتها على جبهة التحرير الوطني (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تبلور دور العسكريين داخل بيئة النضال السياسي التحرري بين 1954-1956

على عكس باقي حركات التحرر الوطني التي ولدت من رحم تنظيمات سياسية، وجمعت في هيكلها بين العمل السياسي السري والعمل العسكري التابع له، ولدت جبهة التحرير الوطني الجزائرية في 22 يونيو 1954، على يد شتات تنظيمات سرية كان يخيم عليها طابع الخلاف والفرقة، ولم تستطع في البداية بلورة تنظيم هيكلية لحركة وطنية تحررية، خاصة بعد المسارعة إلى إعلان عن تأسيس جبهة التحرير الوطني في نفس اليوم الذي أعلن فيه عن انطلاق الثورة، دون الاهتمام بمسألة التنسيق والتنظيم المسبقين لنشأة الحركة، والتوثق من وجود إجماع على ضرورة تحقيق هدف أني متمثل في تفجير الثورة¹.

جاء الإعلان عن تفجير الثورة الجزائرية، وتأسيس جبهة التحرير الوطني لتحقيق أهداف سياسية تمثلت في: تحقيق الاستقلال الوطني لإقامة الدولة الجزائرية، والديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، واحترام الحريات الأساسية من دون تمييز عرقي أو طائفي². لكن ما بين تسطير هذه الأهداف وتحقيقها عمليا، سيتحكم في مسار تطور جبهة التحرير الوطني صراع قوي وثابت بين النخب المدنية والنخب العسكرية، تجددت أسبابه وقضاياه عبر مختلف مراحل التطور التي مرت منها الجبهة، لاسيما في مرحلة الزخم الثوري (أولا)، وفي مؤتمر الصومام في 1956 (ثانيا).

أولا: بروز أدوار نخبة عسكرية في خضم انطلاق المقاومة السياسية للاستعمار الفرنسي

على غرار التجربة المغربية، ولدت الحركة الوطنية الجزائرية من رحم المقاومة السياسية، التي تمثلت في تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا في فرنسا في دجنبر 1924، كفرع من الحزب الشيوعي

¹- محمد حربي، *الجزائر 1962-1954: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع*، ترجمة كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1973، ص. 109.

²- محمد العربي الزبيري، *الثورة الجزائرية في عامها الأول*، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص. 252.

الفرنسي، اهتم بالدفاع عن مصالح العمال الأفارقة المادية والاجتماعية¹، بعدما تأسس على يد مجموعة من العمال الجزائريين والمغاربة والتونسيين بفرنسا، الذين كانوا ينشطون في الحزب الشوعي الفرنسي، مثل الحاج علي عبد القادر ومصالي الحاج وأحمد بغلول، وفي مارس 1926 حول الحزب نشاطه إلى المجال السياسي الصرف، فتزعم الدفاع عن حقوق سكان منطقة شمال إفريقيا، بعد الإعلان الرسمي في يونيو 1926، عن تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا، برئاسة علي عبد القادر وتولي مصالي الحاج منصب الأمين العام للحزب²، وضع الحزب بيانا تضمن المطالب العاجلة والموحدة لكل من المغرب والجزائر وتونس، والعمل على تحقيقها باتباع كافة الوسائل، كالصحافة والاجتماعات العامة والملصقات، وغيرها من النشاطات التي تؤدي في النهاية إلى التحرر.

تزامن تولي مصالي الحاج قيادة حزب نجم شمال إفريقيا في 1927، مع انسحاب الأعضاء التونسيين والمغاربة، فتحول إلى حزب جزائري حاولت السلطات الفرنسية الحد منه، بممارسة الضغط على أنشطته³، انتهت بإصدار حكم قضائي بحله في نونبر 1929⁴، لم يستطع وقف نشاط الحزب الذي قدم في يناير 1930، عرضا أمام عصبة الأمم، عرض فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الجزائر في ظل الاحتلال، منددا بالتعسف الفرنسي على الجزائر⁵، وواصل الحزب نضاله السياسي معتمدا في التعريف بمشروعه السياسي على "جريدة الأمة" التي أنشأها في 1930⁶. ولمواجهة الضغوطات الفرنسية وتعزيز النشاط السياسي للحزب، لجأ أعضاؤه إلى تأسيس حزب جديد ليحل محل الحزب القديم، في مارس 1934، أطلقوا عليه اسم "حزب نجم شمال إفريقيا المجيد"، ببرنامج سياسي لا يختلف عن البرنامج الذي تأسس لأجله "حزب نجم شمال إفريقيا"، المتعلق بتحقيق الاستقلال وجراء الاستعمار الفرنسي، وتكوين جيش وطني⁷. ولمواجهة النجاحات الجماهيرية التي حققها الحزب الجديد، لجأت السلطات الفرنسية إلى حل الحزب في 26 يناير 1937، فأسس قاداته حزبا جديدا أطلقوا عليه اسم "حزب الشعب الجزائري"

¹- عبد الوهاب بن خليف، *تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال*، دار طليطلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 151.

²- محمد شوب، *الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) : دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية*، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، السنة الجامعية 2014-2015، ص. 15.

³- علال الفاسي، *الحركات الاستقلالية في المغرب العربي*، مرجع سابق، ص. 13.

⁴- Slimane CHIKH, *L'Algérie en armes ou Le temps des certitudes*, Economica, Paris, 1981, p. 56.

⁵- عبد الوهاب بن خليف، *تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال*، مرجع سابق، ص. 151.

⁶- محمد شوب، *الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) : دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية*، مرجع سابق، ص. 21.

⁷- Slimane CHIKH, *L'Algérie en armes ou Le temps des certitudes*, Op.Cit, p. 56.

تأسس "حزب الشعب الجزائري" في 11 مارس 1937، بقيادة مصالي الحاج وبم شروع سياسي تحرري، رفع شعار "لا انفصال لا اندماج لكن تحرر"¹، أما من حيث المطالب التي جاء بها مشروع الحزب، فتمحورت حول تشكيل حكومة وبرلمان جزائريين مستقلين عن سلطات الاحتلال الفرنسي، الأمر الذي لقي تجاوبا كبيرا من النخب السياسية المدنية على اختلاف مشاربها الفكرية والأيدولوجية²، واجهت فرنسا انتشار أفكاره ومطالبه وزيادة إصداراته بإصدار قرار بحله في 26 شتنبر 1939، وزجت بزعيمة مصالي الحاج في السجن، والحكم عليه بالأشغال الشاقة.

بعد سبع سنوات من حل "حزب الشعب الجزائري" نشأت "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" في دجنبر 1946، كامتداد لحزب الشعب الجزائري المحصور³، بعد مجازر 8 ماي 1945⁴، حيث ساهم إطلاق سراح مصالي الحاج في أكتوبر 1946، في عقد قادة حزب الشعب الجزائري اجتماعا في دجنبر 1946، بالجزائر العاصمة، بحثوا فيه إعادة العمل بالحزب تحت اسم جديد وهو "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" مع الحفاظ على "حزب الشعب" كجناح سياسي سري نشيط، وفي 1947 أنشأت حركة المنظمة الخاصة شبه العسكرية، التي اضطلعت بمهمة الإعداد للثورة المسلحة من خلال تجنيد الشباب، وتدريبهم على القتال والتسليح وإنشاء خلايا عبر التراب الجزائري⁵، ولما اكتشفت فرنسا هذه المنظمة قامت بتفكيكها، فكون الناجون منها "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" ضمن مجموعات ثورية أخرى، أهمها "المجموعة 9" التي انبثقت عنها جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني⁶، لكن ما هي ملابسات الانفتاح على العمل العسكري داخل "حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" ومنظمتها السرية "حزب الشعب الجمهوري"؟

تقود الإجابة عن هذا السؤال إلى كشف الغطاء عن مجموعة من الحقائق التاريخية التي شابها الغموض من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، بسبب قفز بعض المؤرخين عليها، أو إدخال بعض

¹ Ibid, p. 60.

² محمد حربي، *الجزائر 1962-1954: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع*، مرجع سابق، ص. 34.

³ Gilbert MEYNIER, *L'Algérie et les Algériens sous le système colonial. Approche Historico-historiographique*, revue *Insaniyat*, no 65-66(2014), p. 64.

⁴ وصف سعد الله أبو القاسم ملابسات مجازر 8 ماي 1945، بأن حزب الشعب الجزائري دعا الشعب الجزائري إلى التظاهر في 8 ماي 1945، تزامنا مع يوم استسلام ألمانيا الذي أنهى الحرب العالمية الثانية في أوروبا، فأجج العنف الذي واجه به الجيش والشرطة الفرنسيين المظاهرات، وحولها إلى هيجان شعبي في مدينتي سطيف وقالمة، أدت إلى مقتل حوالي 45 000 شخصا حسب تقديرات حزب الشعب الجزائري. انظر: سعد الله أبو القاسم، *الحركة الوطنية الجزائرية (الجزء الثالث)*، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الرابعة، بيروت، 1992، ص. 227-257.

⁵ Gilbert MEYNIER, *L'Algérie et les Algériens sous le système colonial*, Op.Cit, p. 65.

⁶ الطاهر سعود، أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، ضمن *الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي*، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، 2019، ص. 792.

اللمسات عليها بغية تنميقها للحفاظ على صورة القائد الكبير لمصالي الحاج، حسب ما يراه المؤرخ محمد حربي¹، الذي لجأ - في سبيل كشف ظروف نشأة العمل المسلح داخل الحركة الوطنية الجزائرية، المتمثل إنشاء "المنظمة الخاصة" كجناح عسكري مكلف بالإعداد للثورة المسلحة- إلى تبيان مواقف قادة الحركة الوطنية في مؤتمر 15 فبراير 1947 في بوزريعة.

أكد حربي أن مصالي الحاج كان على الدوام معتقدا بأن "الاستقلال يؤخذ عنوة ولا يعطى"²، ولم يكن مقتنعا بضرورة انتهاج العمل العسكري آنذاك، حيث رأى أن إنشاء المنظمة الخاصة كمنظمة شبه عسكرية في ذلك الوقت أمر سابق لأوانه³، على عكس الحسين آيت أحمد (الذي تولى إلى جانب كل من الأمين دباغين وبوقادوم مهمة إنشاء المنظمة الخاصة ووضع برنامج عملها) الذي كان أكثر إيمانا بضرورة تأسيس المنظمة الخاصة في ذلك الوقت، عندما أكد أن الجزائر توجد في وضع ثوري، وأن الحزب في حاجة إلى ذراع عسكري، يعمل كهيئة أركان للثورة، وشبكة زمر مسلحة تبدأ العمل بناء على أمر اللجنة القيادية⁴.

حدث تنافس كبير بين أعضاء "المنظمة الخاصة" وباقي الأعضاء السياسيين في "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"، حول أساليب التوفيق بين النشاط السياسي والعمل المسلح، الذي يمكن القول أنه كان بمثابة الاحتكاك الأول بين التيار السياسي والعسكري في الحركة الوطنية الجزائرية، خاصة وأنه تمحور حول النقط الأساسية التي يتداخل فيها العمل السياسي بالعسكري، ونقصد به ضرورة الفصل بين الحركة و"المنظمة الخاصة" ثم قضيتي التسليح والتجنيد. لتستغل بعدها "المنظمة الخاصة" الأزمة التي مر بها كل من "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" و"حزب الشعب الجزائري" الناشط سريا، في الفترة الممتدة بين 1950 و1953، نتيجة تباين مواقف قادة الحزبين من المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 1951 ضمن الجبهة الانتخابية⁵، ومن المشاركة في الانتخابات البلدية لعام 1953، وكلها

¹ - محمد حربي، *الجزائر 1954-1962: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع*، مرجع سابق، ص. 44.

² - المرجع نفسه.

³ - مصطفى سعداوي، *المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1947-1954)*، رسالة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم عبد الله، الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص. 56.

⁴ - محمد العربي الزبيري، *تاريخ الجزائر المعاصرة (الجزء الأول)*، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص. 153.

⁵ - الجبهة الانتخابية الموحدة مشروع سياسي انتخابي سعى إلى تحقيقه كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهيئة العلماء لتوحيد مشاركة الهيئات السياسية الجزائرية في الانتخابات التشريعية التي تقرر تنظيمها في يونيو 1951، في سبيل ذلك عرضا عرضا على حركة انتصار الحريات الديمقراطية الانضمام إلى الجبهة والمشاركة في الانتخابات بعد الاستجابة لقائمة من الشروط، أهمها: حل حزب الشعب المحذور، وإدانة العمل الثوري، والتراجع عن كل عمل مقدم أمام هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية، ووقف كل علاقة مع حزب الدستور الجديد التونسي وحزب الاستقلال المغربي.

عوامل أدت إلى نشوب صراع محتدم حول القيادة السياسية بين ثلاثة تيارات رئيسية هي: المركزيون والناشطون في مواجهة المصاليين¹.

كان من نتائج الصراع السابق انقسام "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" في يوليو 1954، وتولي المجموعة 22 من المنظمة الخاصة، المدعومة بممثلي الحركة في القاهرة، ومنطقة القبائل، إشهار تأسيس جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني كذراع عسكري للجبهة، وذلك في 23 و 24 أكتوبر 1954، وإعلان تفجير الثورة الجزائرية في أول نونبر من نفس العام²، بانطلاق العمل المسلح ضد المستعمر الفرنسي. لتثبت بالتالي الوقائع التاريخية أن تأسيس منظمات الثورة الجزائرية، واتخاذ القرار الثوري داخلها، كلها إجراءات وممارسات اتخذت ونفذت من طرف التيار العسكري الذي كان يتمثل آنذاك في "المنظمة الخاصة".

اكتملت سيطرة التيار العسكري على الحركة الوطنية الجزائرية، بإقرار أهم مبدأين للثورة الجزائرية، وهما اللامركزية في الكفاح المسلح الذي قضبت ترك حرية إدارة العمل العسكري لكل ولاية، ثم أولوية الداخل على الخارج الذي حرم اتخاذ أي قرار ضمن جبهة التحرير الوطني دون الرجوع إلى القادة العسكريين الذين يقاتلون على الأرض³. هذان المبدآن أسسا لما سمي فيما بعد بأولوية العسكري على السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، فحولها إلى غطاء سياسي محاط بثوار منتظمين داخل جيش التحرير، المقاتل فيه يجمع بين العضوية في الجبهة والجيش، وبالتالي اختلاط الأدوار السياسية بالأدوار العسكرية، خاصة وأن معظم مؤسسي جبهة التحرير كانوا قادة لأقاليم عسكرية، مما يعني أن القرار العسكري داخل جبهة التحرير كان يسمو على القرار السياسي ويلغيه في حالة التعارض، باستثناء مؤتمر الصومام، الذي نجح فيه التيار السياسي في أخذ زمام القرار الثوري داخل الجبهة والجيش.

¹ - المركزيون نسبة إلى أعضاء اللجنة المركزية الذين تولوا إدارة الحركة إلى حدود مارس 1954، والناشطون هم الأعضاء السابقون في المنظمة الخاصة، والمصاليون هو الاسم الذي أطلق على التيار التابع لمصالي الحاج داخل الحركة، انظر: محمد حربي، *الجزائر 1954-1962: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع*، مرجع سابق، ص. 87-93.

² - شيخ بوشخي، *الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص. 270.

³ - محمد بوضياف، *التحضير لأول نوفمبر 1954*، دار النعمان للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص. 68.

ثانياً: مؤتمر الصومام لعام 1956 وإقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري داخل جبهة التحرير الوطني

عقد مؤتمر الصومام لجبهة التحرير الوطني، في الفترة الممتدة من 13 إلى 20 غشت 1956¹، فكان محطة تاريخية فارقة في حياة جبهة التحرير الوطني والعلاقات المدنية-العسكرية داخلها، حيث انتهى المؤتمر إلى تنظيم جبهة التحرير ومؤسساتها من أعلى أجهزة القيادة إلى اللجان الشعبية، وتنظيم قوات جيش التحرير من حيث الهيئات المسؤولة، والتراتبية الإدارية، والرتب العسكرية، كما فتح المؤتمر الباب أمام التحاق تيارات وطنية أخرى بالجبهة، لتساهم في قيادة الثورة لتحقيق هدفها الأسمى وهو الاستقلال².

رغم النجاحات التنظيمية التي حققها المؤتمر، إلا أن مخرجاته السياسية عمقت الخلافات القائمة بين أعضاء جبهة التحرير، خاصة بين تيارتي النضال السياسي والنضال المسلح، خاصة في إفرازها المتعلق بتنظيم هيتي إدارة الثورة، وهما المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كهيئة لها الحق في وضع السياسات العامة للثورة، ثم لجنة التنسيق والتنفيذ باعتبارها هيئة عليا مخولة بضبط وتنسيق العمليات في الولايات الست³، ومسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة العسكرية والسياسية والديبلوماسية، وجميع القادة العسكريين مسؤولون بصورة مباشرة أمامها⁴. فيما دار الخلاف الأكثر حدة حول المبدأ اللذان أقرهما المؤتمر لتأطير عمل جبهة التحرير وجيش التحرير، وهما مبدأ: أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج⁵.

رأى الداعمون لمبدأ أولوية السياسي على العسكري أنه جاء في سياق التخوف من التداخل بين المهام السياسية والعسكرية داخل الجبهة والجيش في بداية الثورة، خاصة وأن رئيس كل ولاية من الولايات الست كان في نفس الوقت سياسياً وعسكرياً، لكن هذا التبرير لم يمنع العديد من القادة العسكريين من التعبير عن رفضهم للمبدأ، وفي مقدمتهم علي كافي الذي اعتبر أن الذين أقروه هدفوا إلى القضاء على الثوريين الحقيقيين قادة جيش التحرير الوطني، لتكريس فكرة التفاوض مع سلطات الاحتلال الفرنسي،

¹- أطلق على المؤتمر اسم "مؤتمر الصومام" نسبة إلى واد الصومام الذي يقع على جانب قرية إيفري التابعة لولاية بجاية التي عقد بها المؤتمر.

²- إبراهيم لونيسي، *الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962*، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص. 40.

³- شيخ بوشياخي، *الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962*، مرجع سابق، ص. 275.

⁴- بسام العسلي، *جبهة التحرير الوطني الجزائري*، الطبعة الثالثة، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1990، ص. 26.

⁵- إبراهيم لونيسي، *الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962*، مرجع سابق، ص. 43.

معللا رأيه، بأن تزامن إقرار المبدأ مع فتح باب جبهة التحرير لانخراط سياسيين محترفين تحت غطاء الوحدة الوطنية، إنما هدف إلى إعادة الثورة تدريجيا إلى الكفاح السياسي ومواصلة طريق التفاوض¹.

إن اتهام مخرجات مؤتمر الصومام بالاستسلام للتفاوض مع الجانب الفرنسي، في إقرار أولوية السياسي على العسكري، يمكن إبطاله بالرجوع إلى بيان تفجير الثورة نفسه، لنجد أنه كان يتضمن المبدأ²، وقد اكتفى المؤتمر فقط بتوضيحه في البرنامج السياسي الذي أقره، وهو الرأي الذي أكدته فيما بعد **سعد دحلب**، عندما رأى أن المؤتمر حدد بشكل تام الأهداف السياسية والعسكرية المذكورة في إعلان الفاتح من نوفمبر 1954، من خلال التخطيط الواضح لعلاقات جيش التحرير الوطني مع التنظيم السياسي (جبهة التحرير الوطني)، وعمله في أوساط الشعب³، مضيفا أن مشكلة جبهة التحرير كانت سياسية، وعلى ضوء الأهداف السياسية كان العمل العسكري يتوقف أو يتواصل⁴.

إن تتبع حجج وتبريرات الفريق المؤيد لإقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري، والفريق الرافض له، جعلتنا نعتقد بوجاهة الفريق المؤيد، لأن المبدأ مستلهم من بيان إعلان الثورة في ركنه المتعلق بالآليات النضالية التي جمعت بين السياسي والعسكري، وأعلنت من سلطة السياسي على العسكري في قيادة التفاوض مع السلطات الفرنسية، وهو تقدير وجيه سعى إلى جعل العمل العسكري أداة لتحسين شروط التفاوض لتحقيق المطالب المرفوعة للسلطات الفرنسية⁵، حيث بدا جليا أن الانتصار العسكري على واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم كان يعد من باب المستحيل تقريبا.

¹ - مختار سالمي، اغتيال "عبارن مضان" وجهمنوحوها لصراعها السلطة في مؤسسات الثورة الجزائرية، *مجلة الحكمة للدراسات التاريخية*، المجلد 6، العدد 15 (2018)، ص. 38.

² - ورد مبدأ أولوية السياسي المتضمن لأهمية المفاوضات مع الجانب الفرنسي في بيان تفجير الثورة في الأول نونبر 1954، في المحور المتعلق بوسائل الكفاح، عندما أشار إلى ما يلي:

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم، وتحديدًا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعدنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، انظر:

بسام العسيلي، **الله أكبر.. وانطلقت ثورة الجزائر**، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت، 1986، ص. 98-99.

³ - سعد دحلب، **المهمة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص. 29.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 31.

¹ - صيغت المطالب في بيان الفاتح من نوفمبر 1954 كما يلي :

² - الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

³ - فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

لقد خُصص مؤتمر الصومام إلى تنظيم الحركة الوطنية الجزائرية على أسس سياسية واضحة، وضعت سلطة إدارة العمل الثوري بشقيه السياسي والعسكري بيد التيار السياسي المؤهل لقيادة عمليات التفاوض مع الجانب الفرنسي لتحقيق الأهداف المرحلية للثورة الجزائرية، في أفق الدخول في مفاوضات الاستقلال، لكن خضوع التيار العسكري للأولوية السياسية لم يدم سوى عاما واحدا، قبل أن يستعيد التيار العسكري سيطرته على جبهة التحرير الوطني، خاصة وأنه كان يرى في نفسه الطرف الوحيد المؤهل لقيادة جبهة التحرير الوطني.

الفقرة الثانية: مسلسل حسم أولوية العسكري على السياسي داخل جبهة التحرير الوطني

لم ينتظر التيار العسكري داخل جبهة التحرير الوطني الجزائرية طويلا لاستعادة هيمنته على الجبهة، والتحكم في الشأن الثوري السياسي والعسكري داخلها، خاصة بعد الرفض الذي أبداه بعض قادة الخارج لمخرجات مؤتمر الصومام، وفي مقدمتهم أحمد بن بلة، الذي دخل في صراع ثنائي مع مهندس المؤتمر عaban رمضان، متهما إياه بمحاولة الاستفراد بالثورة. وقد تزامن الصراع مع تكثيف الجانب الفرنسي لحصاره على العاصمة الجزائر في مطلع 1957، ما اضطر معه أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المغادرة إلى تونس، وهناك بدأت الاضطرابات الكبرى بين أعضائها، خاصة بعد أن أصبح عaban رمضان أكثر معارضة للتيار العسكري، وللقادة التاريخيين بالخارج، فدفع حياته مقابل ذلك، حين اغتيل في المغرب في 1957، في عملية خطط لها ونفذها التيار العسكري، الذي نجح في إسقاط أولوية السياسي على العسكري بمجرد تخلصه من عaban رمضان(أولا)، معززا من موقعه على رأس السلطة داخل مؤسسات الثورة بعد تمكنهم من إسقاط الحكومة المؤقتة في صائفة 1962 (ثانيا).

4 - خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

أولاً: "اغتيال عبان رمضان" في العام 1957¹

لعب المقاوم عبان رمضان أدواراً بارزة داخل جبهة التحرير الوطني منذ التحاقه بها، فأُسندت له مهمة الإعداد لمؤتمر الصومام، الذي أوصله إلى قيادة الحركة والجيش بعد ذلك، وهي القيادة التي لم تدم سوى عاماً ونصف، حيث دبر الجناح العسكري داخل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية التي انتخبت في القاهرة في غشت 1957، عملية اغتيال بشع له في المغرب في 27 دجنبر 1957، ما تزال ملابساتها ماثرة النقاش والبحث، ليس فقط بسبب تداعياتها الظرفية على قيادة الحركة والجيش آنذاك، وإنما لتداعياتها الكبيرة على شكل النظام السياسي للدولة الجزائرية المستقلة فيما بعد.

أجمع معظم الباحثين وشهادات العديد من المقاومين أن عملية اغتيال عبان رمضان ارتبطت بشكل مباشر بالمرجات السياسية لمؤتمر الصومام، الذي بقدر ما عاد له الفضل في تزويد جبهة التحرير الوطني بإطار عقائدي ومؤسسي²، فإن مخرجاته كانت ماثرة خلاف قادة جبهة التحرير، حول مسألتين مترابطتين: تعلقت المسألة الأولى بالتركيزية الضمنية لعبان رمضان كقائد لجبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين³، والمسألة الثانية لتمكنه من إقرار مبدأي أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، لتنظيم اتخاذ القرار داخل الجبهة والجيش، وهو ما حتم علينا تتبع هذه المواقف ليس بغرض تفكيك ملابسات عملية الاغتيال، وإنما بغية الوقوف على حيثيات أكبر تنافس سياسي-عسكري في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، امتدت تداعياته لتحديد شكل الدولة والنظام السياسي بعد الاستقلال. وجدنا أن هذه المواقف تجاذبها رأيان، أرجع الأول تزعم عبان لعملية إقرار مبادئ الثورة إلى رغبته في الاستفراد بقيادة

¹ - عبان رمضان : من مواليد 20 يونيو 1920، بقرية عزوزة بولاية تيزي وزو، نشأ في أسرة متوسطة الحال، نال شهادة البكالوريا بثانوية البلدية عام 1941، واشتغل بعدها مباشرة ككاتب عام لبلدية شلغوم العيد. تمتجنده في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية برتبة ضابط صف، وبعد نهاية الحرب التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري، فكان من الأعضاء المؤسسين للمنظمة الخاصة، ومسؤولاً عن نشاطها في العديد من ولايات الوطن كسطيف ووهران، حيث شارك في مظاهرات 8 ماي 1945، وألقت السلطات الفرنسية القبض عليه عام 1950، وحكمت عليه بالسجن لمدة 6 سنوات بفرنسا، بتهمة المساس بأمن الدولة، لكنها لم ترحله إلى فرنسا إلا في 1953، لكنه عاد إلى الجزائر في 1954، ليلتحق مباشرة بالثورة، حيث كلف بتنظيم شبكة المناضلين بالعاصمة الجزائر. برز نجم عبان رمضان بعد لعبه لدور محوري في إعداد وثائق مؤتمر الصومام، فكان صاحب فكرة مبدأي أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري، وانتخبه المؤتمر عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، وأعيد انتخابه في الثانية التي تم انتخابها في القاهرة في غشت 1957، تحت تأثير هيمنة الجناح العسكري على السياسي، وهي الهيمنة التي اكتملت بعد فرض الأول على الثاني التراجع على مبادئ مؤتمر الصومام، بإقرار أولوية العسكري على السياسي، وأولوية الخارج على الداخل، ثم التخلص من دعاة الأولوية المدنية، وعلى رأسهم عبان رمضان الذي دبرت عملية اغتياله في المغرب في 26 دجنبر 1957.

² - سليمان الشيخ، *الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين: دراسة حول تاريخ الجزائر*، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص. 430.

³ - معمري خالفه، *عبان رمضان*، ترجمة زينب زخروف، منشورات ثالة الأبيار، الجزائر، 2008، ص. 384.

الجهة¹، في حين رأى الثاني -وهو الغالب- أن حرص الرجل على أولوية السياسي، كان نابعا من تشبعه بقيم القومية الجزائرية.

أكد الفريق الأول أن شروع عبان رمضان في الإعداد لمؤتمر الصومام كان ينطوي على إزالة كل العراقيل الموضوعية أمامه لتولي قيادة الثورة، وهكذا استطاع إزاحة القادة التاريخيين الذين أعدوا العمل المسلح في الداخل وراحوا يناضلون سياسيا في الخارج، بإقرار مبدأ أولوية الداخل على الخارج. وفي الداخل كان أمام عبان قادة الولايات ونوابهم، الذين استمدوا قوتهم من الإشراف على جيش التحرير، ومن مشروعية انتمائهم إلى المنظمة الخاصة التي فجرت الثورة، وقد تفوق عليهم بإقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري².

حاول بعض المدافعين عن الرأي الأول من أمثال *زيدان زبيحة*، ربط الخلافات حول المخرجات بالحقل الذاتي لصراع الأشخاص وتنافس الزمر على القيادة الثورية³، بعيدا عن أي أسباب أخرى ذات طابع ايديولوجي أو مذهبي، وهو في اعتقادنا تحليل سطحي للخلافات، ذلك أن مسألة التنافس على الزعامة كانت سمة ثابتة داخل الحركة الوطنية الجزائرية، ومقررات مؤتمر الصومام ليست استثناء في هذا الإطار، لكن وقف التحليل عند هذا الحد لا يسعفنا في فهم تصورات الرجل للمرحلة الثورية ولشكل الدولة والنظام السياسي بعد تحقيق الاستقلال، وهو ما يرجح في تقديرنا الرأي الثاني.

لا ينفي الرأي الثاني كون عملية الاغتيال جاءت في إطار التنافس على الزعامة داخل منظمات الثورة الجزائرية (الجهة والحزب)، لكنه يتعمق أكثر في بحث ملاسبات هذه الزعامة من خلال وضعها في سياقها السياسي، وذلك لبحث الدوافع السياسية والايديولوجية التي استقى منها عبان رمضان معتقداته حول أولوية السياسي على العسكري، خاصة وأنه كان عسكريا ثوريا وسياسيا في نفس الوقت، فمن أين استمد أطروحته لترجيح كفة السياسي على العسكري في بيئة كانت ظروفها مهية لأولوية الثاني على الأول؟ وما هي الحدود الزمنية التي وضعها لأطروحته؟ بمعنى آخر كيف استطاع عبان رمضان التنبؤ بأن تحكم العسكريين في جبهة التحرير الوطني سيقودهم إلى الهيمنة على النظام السياسي للدولة الجزائرية المستقلة؟ شكلت أعمال الباحثين الذين اهتموا بالإجابة عن هذه الأسئلة الرأي الثاني لمقاربة اغتيال عبان رمضان سياسيا.

¹- محمد عباس، *خصومات تاريخية*، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص. 173.

²- صالح بلحاج، *أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965*، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص. 13.

³- زيدان زبيحة، *جبهة التحرير الوطني: جنود الأزمّة*، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 37.

انطلق أصحاب الرأي الثاني من مقاربة الصراع على الزعامة من خلال وضعها في إطارها الثنائي السياسي-العسكري ، وفي هذا الإطار، برز اتهام علي كافي لعبان رمضان بأنه كان يهدف من وراء إقرار أولوية السياسي على العسكري إلى القضاء على جيش التحرير، وتكريس فكرة التفاوض ومسألة السياسيين المعتدلين الذين فتح لهم باب الانضمام للثورة، فأصبح هناك من يقول أنا من جيش التحرير، والآخر يقول أنا من جبهة التحرير¹، وهو الاتهام الذي فنّده الباحث *ابراهيم لونيسي* الذي رفض فكرة نزاع الثورية عن عبان رمضان في رده على علي كافي، عندما ذكره بأن العربي بن مهيدي كان ثوريا حقيقيا، لكنه سعى إلى تكريس نفس المبدأ²، لهذا لا يمكن تفسير دفاع عبان على أولوية السياسي بأنه تخلى عن دوره العسكري للتفرغ للعمل السياسي، فالثابت أن عبان وعلى غرار باقي أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام اهتموا بالعمل العسكري والسياسي في نفس الوقت.

من أجل تدقيق البحث في الصراع الذي خاضه عبان في مواجهة النخبة العسكرية، لا بد من التذكير بأن مقررات مؤتمر الصومام كانت قد ووجهت بالرفض من طرف العديد من النخب العسكرية، سواء التي حضرت المؤتمر، أو التي لم تتمكن من حضور المؤتمر، ناهيك عن الرفض الكبير لقوى الخارج التي تزعمها كل من ابن بلة وبوضياف. رغم أن هذا الرفض لم يمنع لجنة التنسيق والتنفيذ من بسط سلطتها على جميع التنظيمات والولايات³، بحيث تصرفت كحكومة للثورة واشتغلت بشكل متجانس، فكانت تصدر القرارات الهامة بشكل جماعي، فلماذا حمل عبان رمضان وحده مخرجات مؤتمر الصومام؟، ربما لأنه الوحيد من بين السياسيين الذي كان يخوض صراعا معلنا مع التيار العسكري، أو ربما بسبب ما أثير حول الأسباب المباشرة لعملية الاغتيال، التي ارتبطت بكشف التيار العسكري لمحاولة عبان تشكيل وحدة عسكرية في الولاية الأولى، لتحقيق التوازن مع العسكريين الذين كانوا يستمدون قوتهم من الوحدات العسكرية التي تقف وراءهم⁴.

تضاربت آراء الباحثين والمهتمين في تحديد الأيدلوجية السياسية لعبان، والتي يستمد منها تشبته بأولوية السياسي على العسكري داخل حركة المقاومة الجزائرية، فرأى البعض أنه كان ماركسيا أو على الأقل لديه بعض القناعات الماركسية، مستشهدين على ذلك بمبادرته ربط الاتصال بزعيم الحزب

¹- علي كافي، *مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962*، الطبعة الثانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص.ص 129-135.

²- ابراهيم لونيسي، *الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962*، مرجع سابق، ص. 53.

³- صالح بلحاج، *أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1962*، مرجع سابق، ص. 15.

⁴- محمد عباس، *خصومات تاريخية*، مرجع سابق، ص.ص 173-174.

الشيوعي الجزائري الدكتور هجرس، في حين رأي البعض الآخر أنه كان لائكيا، ووصفه فريق ثالث بأنه كان ملحداً¹، وهو ما لا يمكن إثباته استنادا إلى المصادر التاريخية المتوفرة.

في اتجاه آخر أكثر أهمية نجح **محمد حربي** في تفكيك التوجهات السياسية لعبان استنادا لمشاريعه السياسية، بعيدا عن طابعه الشخصي، فتوصل إلى أنه كان حاملا لنزعة قومية معتدلة في الثورة، دفعته إلى التفكير في تشكيل قوة قومية خارج جبهة التحرير في 1955، لكنه لم ينتقل بهذا التصور إلى حيز التنفيذ²، فتصدى لمهمة تسييس عمق ثورة شعبية³، كانت توجد في حالة قطيعة مع حركة وطنية رافضة للبيرالية والفردية، فالمطالب الديمقراطية آنذاك لم تكن تتجاوب مع طموحات الجماهير الاجتماعية، ولم تكن سوى أداة لكشف تناقضات المستعمر الفرنسي⁴، وهو ما جعل عبان أسير قواعد ومبادئ سياسية تفوق إمكانيات العمل المتاحة، فكانت مهمته شبه مستحيلة في مواجهة زعماء عسكريين ذوي طموح سياسي ملهم.

في الجانب المتعلق بحوثيات اغتيال عبان رمضان، لا بد من الإشارة إلى أن عمل لجنة التنسيق والتنفيذ تميز في بدايته بنوع من الوفاق الجماعي في القيادة بين الأعضاء الخمسة، كانت تتخلله بعض لحظات غضب العسكريين داخل اللجنة (كريم بلقاسم وبن مهدي) من "تظاهر عبان بالزعامة" التي أرجعها سعد دحلب إلى تقدمه على باقي الأعضاء في سرعة الملاحظة والبث والتقرير في القضايا المطروحة، بلا تردد ولا تخرج من العواقب⁵، لكن، وبعد اضطرار أعضائها الأربعة لمغادرة الجزائر بعد محاصرة الجيش الفرنسي للجزائر العاصمة عقب إضراب الأيام الثمانية، الذي شهد استشهاد بن مهدي، طفت خلافات عميقة بين عبان رمضان والتيار العسكري داخل جبهة التحرير الوطني.

بعد مغادرة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ للجزائر برزت شبكة جديدة من التحالفات داخل الجبهة في سياق الصراع على الزعامة دائما، مظهرها البارز حلف العسكريين الذي شكله كريم بلقاسم للقضاء على عبان رمضان، فالأول الذي كان بمثابة قائد جيش التحرير، كان شديد الانزعاج من الدور الريادي لعبان بعد مؤتمر الصومام، ومن الانتقادات التي يكيلها للقادة العسكريين في الولاية الخامسة⁶، عندما

¹ - معمري خالفه، **عبان رمضان**، مرجع سابق، ص.ص 387-388.

² - محمد حربي، **الجزائر 1962-1954 : جبهة التحرير الأسطورة والواقع**، مرجع سابق، ص. 163.

³ - المرجع نفسه، ص. 173.

⁴ - محمد حربي، **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص. 128.

⁵ - سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل الاستقلال**، مرجع سابق، ص. 42.

⁶ - معمري خالفه، **عبان رمضان**، مرجع سابق، ص. 445.

كان يصفهم بالاقطاعيين والديكتاتوريين¹، وزادت جرأته في انتقاد التيار العسكري في إحدى اجتماعات لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس، عندما صرخ ضاربا يديه على الطاولة: " يجب أن يسبق الفكر السلاح، وإلا فإن هذه الثورة ستعود علينا وعلى شعبنا بالوبال"²، في مقابل ذلك كان بلقاسم يحذر من استمراره في مهاجمة القادة العسكريين. في هذا الجو المشحون، والموسوم بالتفرقة، انعقد بالقاهرة المجلس الوطني للثورة الجزائرية في غشت 1957، استطاع بلقاسم من تكوين حلف قوي من العسكريين في مواجهة عبان، ليختتم المؤتمر الذي تم في شكل اجتماع كواليس بين العسكريين للتقرير، واجتماع رسمي حضره الجميع للمصادقة³، بإقرار ألا أولوية للسياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج، كما رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تسعة أعضاء، خمسة منهم عسكريين⁴.

لم تتوفر في لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة شروط العمل الجماعي، بعدما طغى عليها توجه العسكريين الذين أصبحوا أصحاب السلطة داخل اللجنة، وخاصة الحلف الثلاثي الذي يعرف في الأدبيات السياسية الجزائرية باسم "الباءات الثلاث" (بلقاسم، ابن طوبال وبوصوف)، الذين عمدوا إلى إقصاء عبان رمضان من تسيير الشؤون الهامة في الجبهة، فراح عبان رمضان يسلط هجماته الكلامية على العسكريين متوعدا إياهم بأنه سيعود إلى الداخل ليظهر بأساليبهم أمام المقاتلين⁵. في الوقت الذي كان الحلف الثلاثي عازما على إحكام قبضته على جبهة التحرير، فوجهوا إليه إنذارا أخيرا بوساطة القادة السياسيين الثلاثة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، لكنها لم تستطع ثنيه عن مواصلة التصدي للعسكريين، فلجؤوا في الأخير إلى تدبير عملية اغتياله⁶، التي حسمت جدلية الصراع بين السياسي والعسكري في الجزائر قبل الاستقلال، بتفوق الثاني على الأول⁷، مباشرة بعد مقتل عبان رمضان، ونشأت كنمط حكم بعد

¹ مختار سالمى، اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع على السلطة في مؤسسات الثورة الجزائرية، *مجلة الحكمة للدراسات التاريخية*، المجلد 6، العدد 15 (2018)، ص. 39.

² حسونة المصباحي، حظ عاثر للثوريين الأنقياء، *جريدة الشرق الأوسط*، العدد 8847 (17 فبراير 2003)، شوهد في <https://bit.ly/3AH8SRj> على: 2020/06/22

³ صالح بلحاج، *أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1962*، مرجع سابق، ص. 17.

⁴ القادة العسكريون: هم قادة الولايات الخمس: محمود الشريف، ابن طوبال، كريم بلقاسم، عمر أوعمران، عبد الحفيظ بوصوف، أما القادة السياسيون فهم: عبان رمضان، فرحات عباس، لامين دباغين، عبد الحميد مهري.

⁵ صالح بلحاج، *أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1962*، مرجع سابق، ص. 21.

⁶ تباينت الروايات حول ملابسات اغتيال عبان رمضان، لتبقى رواية المؤرخ محمد حربي أكثر قبولا وصدقية في الأبحاث الأكاديمية، حيث أكد أن عملية اغتيال عبان رمضان، جاءت بتدبير من القادة العسكريين داخل جبهة التنسيق والتنفيذ، الذين استرجوه إلى مدينة تطوان المغربية في 27 دجنبر 1957، ونفذوا عملية اغتياله في نفس اليوم، بعدما كانوا قد وجهوا له تهمة تدبير عملية تصفية القادة العسكريين رفقة الرائد حاج علي، وبعدها رتبوا سيناريو مينة عبان المجيدة، لإقناع الناس بأنه استشهد في ساحة المعركة، انظر:

محمد حربي، *الجزائر 1954-1962: جبهة التحرير الأسطورة والواقع*، مرجع سابق، ص. 171-173.

⁷ نوري دريس، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر من الأيديولوجيا الشعبية إلى الدولة النيوباترومونالية، مرجع سابق، ص. 31.

تحقيق الاستقلال في إطار تحالف العقيد بومدين مع السياسي بنبله لحيازة السلطة سوية منذ أزمة صائفة 1962.

ثانيا: انقلاب بومدين على الحكومة المؤقتة في صيف 1962 و ترسيخ الفوقية العسكرية

أحدثت عملية اغتيال عبان رمضان تحولا جذريا في قيادة جبهة التحرير الوطني التي افتقدت للتوجهات السياسية، وحلت محلها روابط المصالح الشخصية بين جماعات عسكرية غير قادرة على ابتكار استراتيجية متماسكة لإدارة النضال السياسي والعسكري في مواجهة المستعمر الفرنسي، ووضع تصور سياسي مستقبلي للدولة المستقلة، فانصب اهتمامها على توحيد جيش التحرير الوطني، بأهداف متباينة بين كريم بلقاسم من جهة، والثنائي بوصوف وابن طوبال من جهة ثانية، ليتم في أبريل 1957 اعتماد مقترح بلقاسم القاضي بخلق لجنة تنظيم عسكرية، بشقين متوازنين، لجنة التنظيم العسكرية الشرقية بقيادة العقيد محمدي السعيد، ولجنة التنظيم العسكرية الغربية بقيادة العقيد هوارى بومدين، لكن رغم ذلك فشل التنظيم الجديد للجيش في إحراز نتائج ميدانية ملموسة، بالموازاة مع اشتداد التنافس حول الزعامة داخل الجبهة بين السياسيين والعسكريين، فزادت وضعية جبهة التحرير تعقيدا بعد وصول الجنرال شارل دو كول إلى رئاسة الجمهورية الخامسة بفرنسا في ماي 1957.

دفعت المعطيات السابقة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في 9 شتنبر 1957، إلى تشكيل أول حكومة مؤقتة للثورة الجزائرية، مثل فيها الجيش بالثلاثي بقاسم وابن طوبال وبوصوف، الذين شكلوا مركز القيادة داخل الحكومة¹، التي أريد لها أن تكون مسؤولة أمامهم، فيما جاء إسناد رئاستها إلى فرحات عباس في إطار التوازن الذي كان قائما بين الثلاثي، والذي بمقتضاه لا يسمح أي منهم للآخر بتولي رئاسة الحكومة المؤقتة.

خضعت الحكومة المؤقتة لوصاية العسكريين الذين أصبحوا يسيطرون على قراراتها وتوجهاتها، وفشلت في الاضطلاع بالمهام التي قامت لأجلها، حيث غاب التجانس بين أعضائها، خاصة العسكريين منهم، فتعرضت لمحاولة انقلاب عسكري، دبرها العقيد محمد لعموري بمساعدة العديد من الضباط في نونبر 1958، كما شهدت بنية جيش التحرير في هذه الفترة دخول مكونيين عسكريين جديدين، هما الضباط الشباب المكونين في الأكاديميات العسكرية العربية، والجنود الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي الذين التحقوا بجيش التحرير في المغرب وتونس²، وكلها عوامل جعلت من العسكريين بمثابة المتحكم الوحيد في الثورة، التي أصبحت تدار وفق مبدأ أولوية العسكري على السياسي داخل الجبهة، ليس

¹ - محمد حربي، *الجزائر 1954-1962 : جبهة التحرير الأسطورة والواقع*، مرجع سابق، ص. 186.

² - الطاهر سعود، *أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر*، مرجع سابق، ص. 798.

باعتباره خيارا ثوريا فقط، وإنما باعتباره خيارا سياسيا تحتل فيه النخب العسكرية موقع المقرر والمهيمن في كل القرارات الثورية¹.

تفاقت الخلافات داخل الحكومة المؤقتة بين الثلاثي العسكري(بلقاسم وابن طوبال وبوصوف) الطامح لحيازة السلطة داخل جبهة التحرير الوطني والذي لن يتأتى إلا من خلال ترأس الحكومة المؤقتة، وبلغ الخلاف أوجهه في بداية عام 1959، بعد حادثة مقتل السياسي عميرة علاوة في القاهرة بمكتب رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، واتهام السياسي لمين دباغين لكل من فرحات عباس وبوصوف بتنفيذ عملية اغتيال علاوة كرد فعل على اتهاماته المتكررة للحكومة المؤقتة بالعجز عن إيجاد الحلول للمشاكل العويصة التي كانت تعاني منها الثورة².

استغل كريم بلقاسم هذه الأزمة ليسعى إلى الوصول إلى رئاسة الحكومة المؤقتة، متذعرا بأنه الوحيد المتبقي من القادة التاريخيين الذين أشعلوا فتيل الثورة، فلما فشل في تحقيق مبتغاه لجأ إلى إقناع بوصوف وابن طوبال بضرورة خفض نشاط الحكومة المؤقتة معتبرا أن الانقسامات الحاصلة داخلها مصدرها السياسيين فرحات عباس ولمين دباغين، فطالب الثلاثي العسكري من الوزراء السياسيين التخلي عن السلطة لصالحهم، وهو الطلب الذي رفضه الوزراء، لكنهم فوضوهم صلاحية جمع القادة العسكريين للتحكيم في قضية الصراعات داخل الحكومة.

استدعي عشرة قادة عسكريين للبحث في الخلافات القائمة، واستغرقت اجتماعاتهم مئة وعشرة أيام بين صيف وخريف 1959، انتهت بتعيين مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية، أغلبية أعضائه من جيش التحرير الوطني، أنيطت به مهمة النظر في مشروعي البرنامج والنظام الداخلي، وتقديم حلول للمشكلات العسكرية وتعيين الحكومة³. أخفق اجتماع المجلس الوطني الجديد الذي استغرق ثلاثة وثلاثين يوما(من 1959/12/16 إلى 1960/01/18) في وضع نظام داخلي يرسي حدودا واضحة بين الجبهة والجيش، لخلق شروط تثبيت سلطة مدنية، بعدما ثبت موقع المجلس الوطني للثورة كجهاز قيادي لجبهة التحرير، ومكلف في نفس الوقت بتعيين الحكومة المؤقتة، فلما كان المجلس الوطني للثورة خاضعا لسيطرة العسكريين فقد انبثقت الحكومة المؤقتة الجديدة أيضا من جيش التحرير⁴.

¹ - فوزي قاسي وعربي بومدين، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري، *مجلة سياسات عربية*، العدد 19 (2016)، ص. 57.

² - رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، *مجلة إنسانيات/Insaniyat*، عدد 25-26 (2004)، شوهذ في 2021/05/18، على: <https://bit.ly/3maluu2>

³ - الطاهر سعود، أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، مرجع سابق، ص. 797.

⁴ - Lahouari ADDI, Sociologie politique d'un populisme autoritaire, *Confluences Méditerranée*, no 81(2012), p. 28.

في المسألة المتعلقة بقيادة جيش التحرير، ألغى المجلس الوطني وزارة القوات المسلحة، وعوضها بلجنة بيوزارية يترأسها الثلاثي (بلقاسم وبوصوف وابن طوبال) لقيادة جيش التحرير عبر هيئة أركان عامة أسندت قيادتها إلى العقيد هواري بومدين، فكان لهذا التعديل تداعيات مستقبلية على النخبة العسكرية داخل الثورة، حيث أدى إلى بروز خلافتان ثنائية عسكرية-عسكرية، بين القادة العسكريين التاريخيين أعضاء اللجنة البيوزارية في الحكومة المؤقتة الجديدة التي ترأسها بن يوسف بن خدة في غشت 1961، و قادة هيئة الأركان العامة المرابطة على الحدود المغربية والتونسية.

دارت الخلافات حول قضيتين أساسيتين: القضية الأولى تعلق برغبة قيادة الأركان في وضع سيطرتها على جيش الولايات الداخلية من خلال توحيدها مع الجيش الخارجي المرابط على الحدود المغربية والتونسية، وهي الرغبة التي كانت ترفضها الحكومة المؤقتة، وأكدتها عندما طالبت من جيش ولايات الداخل قطع علاقاته مع جيش الحدود. وأما القضية الثانية فتعلقت برفض هيئة الأركان العامة المشاركة في المفاوضات الممهدة للاستقلال (المفاوضات التي انطلقت في مدينة إيفيان Evian الفرنسية 20 ماي 1961)¹، والتي كانت تباشرها الحكومة المؤقتة من السلطات الفرنسية، فبلغ النزاع بين الهيئتين أشده مع مطلع 1962، عندما قررت الحكومة بسط سلطتها الكاملة على الجيش، لكن من دون أن تكون مالكة لوسائل تحقيق ذلك، في مقابل ذلك جعلت هيئة الأركان العامة من نفسها هيئة موازية للحكومة المؤقتة تنشط في العديد من قضايا الداخل وتقيم علاقات دبلوماسية مع بعض الدول مثل كوبا².

عموما، تشابه مسار تشكل الحركة الوطنية وقيادة العمل التحرري في كل من المغرب والجزائر في أوجه عديدة سياسية وعسكرية، بما في ذلك الخلافات التي ظهرت بين النخبة السياسية والعسكرية، خاصة بعد انتقال العمل الثوري المسلح من شكله الشعبي غير المنظم إلى تأسيس جيش للتحرير الوطني، ذو تنظيم هيكلي وقيادة منظمة وتعاقد بين أفرادها، وهي عوامل استندت عليها النخبة العسكرية في منافسة النخبة السياسية على قيادة العمل الثوري، مستغلة ضعف الانسجام الداخلي للأخيرة، بسبب تعدد المرجعيات السياسية والفكرية والأيدولوجية، وحتى الاثنيتي والمناطقية داخلها، دخل الطرفان في صراع مرير على سلطة القيادة، تشبث فيه الطرف السياسي بأولوية السياسي على العسكري، في مقابل تشبث الطرف العسكري بأولوية العسكري على السياسي، فكان لهذا الصراع الثنائي دور بارز في تحديد شكل دولة ما بعد الاستقلال على مستوى حيازة السلطة السياسية التي ستتأثر عمليات انتقالها ببرز ظاهرة الانقلابات العسكرية فيما بعد.

¹- رضا مالك، *الجزائر في إيفيان: المفاوضات السرية 1956-1962*، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003، ص. 160.

²- محمد حربي، *الجزائر 1954-1962 : جبهة التحرير الأسطورة والواقع*، مرجع سابق، ص. 239.

المطلب الثاني: العسكريون والسلطة السياسية بعد تحقيق الاستقلال

من أكثر مظاهر الشبه في الصراع بين السياسيين والعسكريين بين المغرب والجزائر، ارتفاع حدته بالتزامن مع البدء في المفاوضات الممهدة للاستقلال، وبلوغه الذروة قبيل انتهاء المفاوضات وإعلان الاستقلال، بحيث يمكن أن نسمي هذه المرحلة بمرحلة حسم السلطة في الدولة الوليدة. وهكذا عاش المغرب صيفا عصيبا بعد توقيع معاهدة الاستقلال من الاستعمار الفرنسي في 2 مارس 1956، وإلغاء الحماية الإسبانية على شمال إفريقيا في 7 أبريل، بعد نشوب صراع كبير بين السياسيين والعسكريين حول مسألة وقف العمل العسكري المسلح، انتهى باغتيال قائد جيش التحرير، فيما توجه جزء كبير من قيادته إلى مواصلة العمل المسلح لتحرير الجنوب المغربي من الاحتلال الإسباني، أما في الجزائر فقد شهدت مرحلة انتهاء مفاوضات إيفيان الثانية مع الجانب الفرنسي في مارس 1962، وإعلان استقلال الجزائر في 5 يوليوز 1962، اشتداد حدة الصراع بين السياسيين والعسكريين طيلة صيف 1962، تحول في أوقات منه إلى مواجهات مسلحة مباشرة.

إن التشابه المائل في صراع السياسيين والعسكريين على السلطة في المغرب والجزائر قبيل تحقيق الاستقلال، قطع من إمكانية استمراره لما بعد تحقيق الاستقلال في المغرب بروز دور الملك الساعي لفرض فوقيته على النخبتين السياسية والعسكرية (الفرع الأول)، فيما استمر الصراع في الجزائر إلى ما بعد تحقيق الاستقلال (الفرع الثاني).

الفرع الأول: بروز الدور الملكي المهيمن على الجيش كبديل للصراع الثنائي السياسي/العسكري على السلطة في المغرب

خلفت قيادة النخبة السياسية الوطنية بزعامة حزب الاستقلال للمفاوضات الممهدة للاستقلال مع الجانب الفرنسي، وقيادة النخبة العسكرية للعمل المسلح داخليا ضد قوات ومصالح المستعمر اعتقادا لدى الطرفين بأن السلطة السياسية في المغرب المستقل ستعود إلى إحداها، مع ميلان الكفة لصالح حزب الاستقلال الذي كان يستقوي بامتداده في العمق المغربي بحوالي مليون عضو في شتى أنحاء التراب المغربي، وبقدرته على توظيف جيش التحرير المغربي كقوة ضغط لصالحه¹.

في ظل الوضع السابق، عرفت الساحة السياسية في المغرب المستقل بروز دور قوي للملك، الذي أخذ يقيم سلطته على سائر المؤسسات والمنظمات السياسية والاجتماعية، حيث اهتم في المجال العسكري بلم شمل جميع القوى والتنظيمات والخلايا العسكرية داخل جيش وطني واحد، أطلق عليه اسم "القوات

¹ - بيبير فيرموريين، *تاريخ المغرب منذ الاستقلال*، مرجع سابق، ص. 42.

المسلحة الملكية"، التي استند عليها في تعزيز سلطته على منافسيه، خاصة بعدما استطاع احتواء جيش التحرير الوطني داخل القوات المسلحة الملكية (الفقرة الأولى)، وكبح الطموح السياسي للضباط العسكريين بعد فشل محاولتي الانقلاب في 1971 و1972 (الفقرة الثانية)، مستفيدا كذلك من انصراف الجيش للاهتمام بحرب الصحراء التي اندلعت في مواجهة الجزائر والبوليساريو في 1976 (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: حل عقدة جيش التحرير

لم يتأت للملكية إحكام سيطرتها بسهولة على المجال العسكري في المغرب المستقل، حيث أنه رغم إصرارها إلى تأسيس القوات المسلحة الملكية في 25 يونيو 1956، إلا أن التأسيس لم يكن سوى إعلانا عن انطلاق مسار طويل لتنظيم وتوحيد المجال العسكري، فدعوة الملك ضباط وجنود جيش التحرير حل جيشهم والانضمام إلى الجيش الجديد، لم تلق ترحيبا من جميع مكونات جيش التحرير، بل كانت سببا في بروز انقسامات حادة بين قادة الجيش: بين الذين لبوا النداء وانظموا إلى القوات المسلحة الملكية، وبين الذين رفضوا الانضمام بمبررات مختلفة، كضرورة بقاء جيش التحرير حتى تحرير كامل التراب المغربي¹، أو رفض الاندماج في جيش يشرف على تنظيمه ضباط مغاربة كانوا منخرطين في الجيش الفرنسي، لم يمض وقت طويل على مشاركتهم في قمع جيش التحرير².

هدف الملك من وراء الإسراع بتأسيس القوات المسلحة الملكية، إلى تحقيق غايتين مترابطتين: التحكم والإشراف على الجيش الناشئ، ثم احتكار العنف الشرعي في دولة ناشئة، وفي بيئة يغلب عليها التنافس على السلطة بين حلفاء قادوا بالأمس القريب عمليات التحرر الوطني³، ونقصد هنا ثلاثة أطراف رئيسية تتجاذبها أهداف متباينة: المؤسسة الملكية، التي سعت إلى إعادة ترتيب النظام السياسي المغربي، وفق تدرج تراتبي للسلطة، تحتل فيه قمة هرم السلطة، مسنودة بشرعيتها التاريخية والدينية، وحزب الاستقلال قائد الحركة الوطنية، ممثلا في قاداته التاريخيين وفي مقدمتهم علال الفاسي والمهدي بنبركة، الطامحين لتثبيت مكانتهم في الدولة التي ساهموا بنضالاتهم ومفاوضاتهم في الحصول على استقلالها، ثم جيش التحرير المغربي الذي رفض طيف مهم منه فكرة الحصول على "الاستقلال المنقوص"، وتشبث بمواصلة الكفاح المسلح إلى غاية تحرير كامل التراب الوطني من الاحتلالين الفرنسي والإسباني⁴. فيما

¹ - جيل بيرو، جيل بيرو، صديقنا الملك، ترجمة ميشيل خوري، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2002، ص. 40.

² - أحمد جديرة، التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987، ص. 96.

³ - سمية الرزوقي، الاستثناء المغربي: جذب وجيش وقصر، ترجمة أسامة إسبر، موقع جيلية، في 10/12/2015، شوهده

في 03/05/2019، متوفر على: <https://bit.ly/3GMz5jH>

⁴ - المهدي بنونة، أبطال بلا مجد: فشل ثورة 1963-1973، ترجمة علي آيت احما، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2005، ص. 13.

رأى بعض الباحثين من أمثال **المصري فتحي** الديب أن طموح جيش التحرير المغربي كان يتجاوز تحرير المغرب إلى تحقيق التحرير الكامل لكل دول المغرب العربي¹.

تكلف **ولي العهد الأمير الحسن** بإدارة وتنظيم القوات المسلحة الملكية منذ نشأتها، فكان حريصا كل الحرص على حل جيش التحرير ودمجه في القوات المسلحة الملكية، وانتهج من أجل ذلك استراتيجيات مختلفة تراوحت بين الدمج والإخضاع. ففي بداية الأمر لجأ إلى استراتيجية دمج جيش التحرير في القوات المسلحة الملكية²، تمثلت في فتح الباب أمامه للانضمام إلى القوات المسلحة الملكية منذ اللحظات الأولى لإنشاء الأخيرة، أثمرت انضمام حوالي 5000 جندي من جيش التحرير الذي كان مرابطا في مراكز بني وراين وتزي وسلي وأكنون، ولتوضيح هذه الاستراتيجية خاطب **الملك محمد الخامس** قادة الجنود المنظمين، بعد استقبالهم في القصر الملكي قائلا: "إنكم معشر رؤساء جيش التحرير وقادته من خيرة الأبناء العاملين، فإن الجيش الملكي الذي يضمكم إلى حضيرته فإنما يضم أبطالاً، سيعتزون به كما يعتز بهم، وسيؤدون في صفوفه مهمتهم في حماية الوطن والذود عن كيانه خير تأدية، عليكم أن تكونوا داخل الجيش لحمة واحدة، فتعملوا فيه متحدين متضامنين"³، فكان لهذا الخطاب أثر عميق في قسم مهم من قادة جيش التحرير المغربي الذين قرروا التخلي عن العمليات العسكرية، فسلموا أسلحتهم وانخرطوا في القوات المسلحة الملكية نزولا عند رغبة الملك، في مقابل ذلك تشكل تيار آخر من قادة جيش التحرير، رفض دعوة الملك، متشبثا بمواصلة الكفاح المسلح لتحرير كل التراب المغربي، ومن أبرز قاداته إبراهيم الترنيتي المعروف باسم "النمري" وبنحو وادريس بوبكر والجلبي وبنسعيد آيت يدر وبوراس والفقيه البصري، الذين عملوا على إعادة تنظيم جيش التحرير في صيغته الجديدة، والذي عرف باسم "جيش تحرير الجنوب".

انقسم جيش التحرير في الجنوب إلى قيادتين منفصلتين، الأولى في أرفود بقيادة بوراس، والثانية في كوليمين، تكونت قيادتها من بنحو وادريس بوبكر والجلبي وبنسعيد، فزادت هذه الأخيرة من ضغطها على المواقع العسكرية الفرنسية والإسبانية الموجودة في جنوب المغرب، واستغلت هجوم قبيلة آيت باعمران على مواقع إسبانية، وتمكنها من الاستيلاء على مدينة سيدي إفني في 23 نونبر 1957، فكثفت بدورها من هجماتها على الجيش الإسباني في الصحراء، في كل من طانطان والسمارة وواد الذهب

¹ - محمد سعيد آيت يدير، **جيش التحرير المغربي**، ص. 34، الصيغة المكتوبة لشهادة المقاوم محمد بن سعيد آيت يدير في برنامج شاهد على العصر على قناة الجزيرة القطرية، في أبريل-ماي 2010، نشرت على موقع نور للكتب في

2019/03/08، شوهدت في 2021/01/22، متوفر على: <https://bit.ly/3aSSnT>

² - الحسن الثاني، **ذاكرة ملك**، الطبعة الثانية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، 1993، ص. 31

³ - عبد الحق الميريني، **الجيش المغربي عبر التاريخ**، مرجع سابق، ص. 363.

والعيون والداخلة، وصولاً إلى الحدود الموريتانية¹. دفع هذا الانتصار الملك إلى انتهاج استراتيجية الإخضاع في تعامله مع جيش التحرير، وخاصة بعدما تبين له أن الجيش سائر نحو المزيد من التطور على مستوى التعداد والعتاد، وبكفي أن نشير هنا إلى أن **المهدي بنونة** أشار إلى أن عدد أفراد جيش التحرير في ذلك الوقت، كان يفوق عدد أفراد القوات المسلحة الملكية².

استغل **ولي العهد الأمير الحسن** إقدام فرنسا وإسبانيا على تنفيذ عملية انتقامية لردع جيش التحرير في الجنوب وإرغامه على مغادرة معاقله، فتدخل كوسيط بين الطرفين لفرض الهدنة بينهما، حتى يتسنى له تحقيق رغبته في إخضاع جيش التحرير التي كانت تراوده منذ تأسيس القوات المسلحة الملكية³. ففي يناير 1958، شارك فيها 10 آلاف جندي إسباني، و6 آلاف جندي فرنسي، إضافة إلى قوات الطيران من الدوليتين، أطلقت فرنسا على العملية اسم "عملية المسح والتنحية" وسمتها إسبانيا عملية "الإعصار".

دامت العملية حوالي خمسة عشر يوماً، وتميزت بشتى مظاهر القسوة والوحشية من جانب الجيشين الفرنسي والإسباني، حين تفننت الطائرات الحربية في إبادة الماشية مصدر عيش الساكنة، وفرضت على وحدات جيش التحرير العزلة، قاطعة عليهم خطوط الدعم والإمداد العسكري والغذائي. وأمام هذا الوضع العسكري الصعب، استسلم جزء من جيش التحرير، وتمكن جزء آخر منه من الفرار والتخفي، فيما التحق جزء كبير منهم بالقوات المسلحة الملكية⁴، وبالتالي اقترب ولي العهد آنذاك من تحقيق هدفه في حل جيش التحرير، وتجميع القوات العسكرية المغربية في جيش محترف وموحد، ولتمتين قبضته على الحلفاء السياسيين لجيش التحرير، بادر الملك إلى دعوة ببنبركة وأنصاره إلى تشكيل الحكومة، وهي الدعوة التي انبثقت عنها حكومة عبد الله إبراهيم في 24 دجنبر 1958.

أضعف انتصار الجيشين الفرنسي والإسباني جيش التحرير وفكك بنيته التنظيمية والتسليحية، لكنه رغم ذلك لم ينجح في إنهاء وجوده بشكل نهائي، حيث تحالف قادته الناجون من الهجوم مع التيار المنفصل عن حزب الاستقلال (بنبركة وبوعبيد واليوسف...)، فأسسوا حزباً سياسياً جديداً أطلقوا عليه اسم "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" في شتنبر 1959، ما عني أن بقايا قادة جيش التحرير أصبحوا أكثر انخراطاً في العمل السياسي، وقربيين من القطع مع نشاطهم العسكري، وفعلاً بحلول 1960، لم يبق من جيش التحرير إلا بعض الخلايا المتناثرة في البلاد، فلجأ بعض أفرادها إلى "السعي وراء الكسب الذاتي أو مصالح

¹ - محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة: أفكار وممارسة: الكتاب الثالث**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2010، ص. 123-124.

² - المهدي بنونة، **أبطال بلا مجد: فشل ثورة 1963-1973**، مرجع سابق، ص. 20.

³ - محمد سعيد آيت يدير، **جيش التحرير المغربي**، مرجع سابق، ص. 45.

⁴ - جيل بيرو، **صديقنا الملك**، مرجع سابق، ص. 48.

مرتبطة بروابط عائلية أو سياسية أو قبلية"¹. ليتم الإعلان الرسمي عن تحقيق رغبة ولي العهد بعد الإعلان عن حل جيش التحرير في 18 مارس 1960، بعد اندماج عناصره في القوات المسلحة الملكية.

أولا: فشل محاولتي الانقلاب العسكري في 1971 و1972

عندما يتم التأريخ لحل جيش التحرير المغربي في الجنوب في عام 1960، فإن رغبة ولي العهد آنذاك الأمير الحسنفي جعل القوات المسلحة الملكية جيشا وطنيا موحدالم تتحقق كاملة، ذلكأنه وبالموازاة مع نجاح سياسة الأمير في توسيع قاعدة القوات المسلحة الملكية، باحتواء معظم تيارات جيش التحرير التي عارضت مخرجات مفاوضات إيكس ليبان Aix-les-Bains، بمبرر رفض "الاستقلال المنقوص"، فقد تم تسجيل بروز صراع آخر على السلطة بين الملكية والمعارضة اليسارية بقيادة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

تأثرت البنية الداخلية للقوات المسلحة الملكية بالصراع الثنائي الدائر حول السلطة السياسية، فانقسم منتسبوها إلى ثلاث فئات، في تمثل تام للانقسام الذي عرفه المجتمع المغربي من نفس الصراع، فئة الملكيين الذين لم يتوقعوا أبدا وجود من يريد إزاحة الملك، وفئة الغافلين اللامبالين بمجريات الشأن السياسي، وفئة صغيرة من "المتسيسين" الذين كانوا يكونون كراهية صامتة للطبقة الحاكمة².

إن البحث في أسباب وحيثيات الانقسام المضر للعسكريين، وخاصة صنف الضباط داخل القوات المسلحة الملكية، بين من هو مؤيد للملك وخاضع لحكمه، ومن هو كاره له ولحكمه، وآخر غير مبال لحكم الملك ولا لرغبة خصومه في الحكم، هو المدخل الرئيسي لفهم الأبعاد السياسية لمحاولتي الانقلاب العسكري اللتين تعرض لهما الملك الحسن الثاني في بداية السبعينيات، أما المبالغة في التركيز على التفاصيل الميدانية للمحاولتين فلا نراه مجديا كثيرا في تأصيل إشكاليتي العسكرة والتمدين في الحالة المغربية. وفي هذا الإطارأبانت معظم الدراسات فيما بعد، أن التيار الذي كان كاره للملك ولحكمه، كان متأثرا بالنموذج العسكري الناصري في مصر، فسعى إلى إسقاط النظام الملكي وإقامة نظام جمهوري عسكري³.

ففي المحاولة الانقلابية الفاشلة لعام 1971، برزت التباينات بين الطغمة العسكرية القائدة للانقلاب العسكري إبان تنفيذه، ممثلة في كل من الجنرال محمد مدبوح، الذي كان يوصف بأنه "رئيس بيت الملك

¹ - عبد الله كيك، تجاوزات جيش التحرير الجنوبي في سوس من خلال الروايات والشهادات 1956-1960، مطبعة الرباط نيت، الرباط، 2011، ص. 16

² - أحمد المرزوقي، ترميمات: الزنزنة رقم 10، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2009، ص. 24.

³ - الحاج ساسوي، مراجعة كتاب الحسن الثاني: الملك المظلوم، صفحات من التاريخ السياسي المغربي خلال عهد الحسن الثاني (1961-1999)، مجلة سطور، العدد 5 (2017)، ص.ص 262-263.

العسكري"، أي: السيد الحقيقي للجيش¹، لكن تدمره من الفساد الاقتصادي والإداري المستفحل في معظم أجهزة الدولة حسب معظم الروايات التاريخية، جعله يغير موقفه من الملكية خاصة بعد توصله ببعض ملفاته من سيناتور أمريكي أثناء سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية للإعداد لزيارة الملك لها². أما الكولونيل امحمد اعبابو مدير المدرسة العسكرية بهرمومو، الضابط الذي يجمع بين الكفاءة والصرامة وصاحب طموح ملتهب في الذهاب بعيدا في تسليق سلايم السلطة، مدعوم بشخصيته القوية التي تتصف بالجرأة والمخاطرة، والتي أجاد في تفكيكها الضابط سعيد العنبري على لسان الضابط محمد الرايس، عندما ذكر أن: " العمل مع اعبابو يشبه لعبة بوكر، فإما الصعود إلى القمة أو السقوط إلى الهاوية"³.

شكل تباين طموح المجموعة العسكرية المنقلبة أحد الأسباب الرئيسية لفشل الانقلاب الذي أكدت كل الشهادات حوله، أنه كان يسير بخطى حثيثة نحو إسقاط النظام الملكي في المغرب، لولا سطوع خلافات بين اعبابو ومدبوح أثناء سير العملية الانقلابية، ففي الوقت الذي حدد فيه مدبوح بمعية الضباط العشرة المكونين للمجموعة المنقلبة، هدفها في إقامة نظام عسكري على غرار باقي الأنظمة العسكرية التي انتشرت في الدول العربية آنذاك، أي عبر تنفيذ "انقلاب أبيض" يتنازل فيه الملك الحسن الثاني عن العرش دون تعريضه للأذى، وذلك في اجتماعها الذي عقدته في غابة المعمورة ساعات قبل تنفيذ المحاولة الانقلابية، هذا الاجتماع الذي وصفه جيل بيرو بأنه كان بمثابة "اجتماع مجلس الثورة"⁴، أبان اعبابو عن رغبة جامحة في إنهاء حياة الملك الحسن الثاني.

جسد مشهد اللقاء الأول والأخير بين شركاء الانقلاب العسكري في اللحظة التي كان يسير فيها نحو النجاح أفضل تفسير لدور تباين أهداف المجموعة المنقلبة في فشل المحاولة الانقلابية، فبعدما نجح اعبابو رفقة الضباط وضباط الصف والتلاميذ القادمين جميعا من المدرسة العسكرية بهرمومو في اقتحام القصر الملكي في 10 يوليوز 1971 (يوم احتفال الملك الحسن الثاني بعيد ميلاده 42)، بعد إسرارهم في إطلاق الرصاص في كل الاتجاهات محدثين صخباً وفوضى عارمة في ساحة القصر الملكي، وكان الرصاص يصيب كل من غامر أو ارتبك من الحاضرين. حضر مدبوح غاضبا لمعاقبة اعبابو على "حمام الدم" الذي أحدثته، وعلى عدم احترامه للاتفاق المبرم بينهما، والذي كان يقتضي تنفيذ "انقلاب أبيض"، فاستشاط اعبابو غيضا من مدبوح لأنه لم يحدد مكان تواجد الحسن الثاني كما كان يقضي الاتفاق بينهما،

¹ - جيل بيرو، *صديقنا الملك*، مرجع سابق، ص. 132.

² - المرجع نفسه، ص. 136.

³ - محمد الرايس، *ذهاب وإياب إلى الجحيم، مذكرات محمد الرايس*، ترجمة عبد الحميد جماهري، الطبعة الأولى، منشورات الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، 2000، ص. 13.

⁴ - جيل بيرو، *صديقنا الملك*، مرجع سابق، ص. 143.

وبعد تبادل الاتهامات بينهما بالخيانة، أمر اعبابو من ضابطين اثنين إطلاق النار على مدبوح، فأسقطاه قتيلا¹.

انتهى الخلاف الذي نشب بين أهم قائدين للزمرة المنقلبة بمقتل الجنرال مدبوح العقل المدبر للانقلاب، فكان ذلك سببا رئيسيا في فشل اعبابو في إيجاد الملك داخل القصر، والذي تؤكد جل الروايات أنه كان مختبئا في مكان ما في القصر برفقة الجنرال أوفقير². ثم انصرف باقي الجنرالات المشاركين في الانقلاب إلى مناطقهم العسكرية لتثبيت سلطة "مجلس الثورة" بعد الإعلان عن نجاح الانقلاب عبر الإذاعة الوطنية، في بلاغ مسجل جاء فيه: "الجيش، الجيش استولى على السلطة، اليقظة، اليقظة، الشعب مع جيشه في السلطة"، عهد جديد قد بزغ³.

فشلت المحاولة الانقلابية في لحظات حاسمة من قرب نجاحها بفضل تدخل الجنرال البشير البوهالي الماجور العام للقوات المسلحة الملكية لإرغام اعبابو على وقف الانقلاب، فتبادل الطرفان إطلاق النار بينهما انتهى بوفاتهما معا، وبفشل أخطر محاولة للإطاحة بالنظام الملكي في المغرب، والتي كان من تداعياتها الآنية توسيع المهام العسكرية للجنرال أوفقير، بعد تعيينه وزيرا للدفاع وقائدا عاما للقوات المسلحة الملكية، مكلفا بإعادة ترتيب المؤسسة العسكرية بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، لكنه وبدل إعادة ترتيب المؤسسة، أعاد ترتيب محاولة انقلابية ثانية بعد مرور عام وسبعة أيام فقط على المحاولة الانقلابية الأولى. فكيف تم ذلك؟ وكيف تدخل الملك لإعادة ترتيب خضوع الجيش له بعد نجاحه في إفشال المحاولة الانقلابية الجديدة؟

أما المحاولة الانقلابية الثانية، فقد تم تنفيذها في 16 غشت 1972، على يد ست طائرات حربية انطلقت من القاعدة الجوية بالقنيطرة لاعتراض الطائرة الملكية القادمة من إسبانيا وقصفتها في الجو فوق المياه الإقليمية المغربية، سعيا إلى قتل الملك ومرافقيه وإسقاطهم في البحر. من حيث تحديد طبيعة الزمرة العسكرية التي خططت للمحاولة الانقلابية الجديدة، والهدف من ورائها، وإن تضاربت الآراء والشهادات حول هذين النقطتين، فإن الرأي الغالب في مختلف الشهادات والآراء، أن وزير الدفاع محمد أوفقير هو الذي خطط للمحاولة، رفقة قائد قاعدة القنيطرة الجوية الكولونيل محمد أمقران، والرائد الوافي كويرة. أما من حيث الهدف الذي وضعوه للانقلاب، فلم يكن يتمثل في إسقاط النظام الملكي، وإنما هدف حسب رواية

¹- ذكر هذه الرواية ضابطان شاركا في الانقلاب، هما محمد الرايس الذي سرد تفاصيلها، وأحمد المرزوقي الذي ذكرها دون أن ينفى فرضية مدبوح برصاصات طائشة، انظر :

محمد الرايس، *ذهاب وإياب إلى الجحيم، مذكرات محمد الرايس*، مرجع سابق، ص ص. 28-32.

أحمد المرزوقي، *تازممارت الزنزانة رقم 10*، مرجع سابق، ص ص. 33-34.

²- محمد الرايس، *ذهاب وإياب إلى الجحيم*، مرجع سابق، ص. 63.

³- جيل بيرو، *صديقنا الملك*، مرجع سابق، ص. 153.

أولى أكدها الملك الحسن الثاني نفسه، إلى استغلال الدستور في تأطير حالة فراغ منصب الملك، بالإعلان عن تشكيل مجلس للوصاية، حائزة على السلطة الفعلية، يمارسها من وراء تعيين الأمير الصغير سيدي محمد ملكاً¹. أما *واتر بوري* فقد ذكر رواية ثانية لهدف الانقلابيين، اعتمد فيها على شهادة الكولونيل أمقران أمام المحكمة، حيث أكد على أن محاولة اغتيال الملك كانت ترمي إلى إقامة مجلس ثوري، وإزالة الملكية، وأن لائحة أعضاء هذا المجلس كانت تضم كبار الضباط المغاربة².

فشل الطيارون المنقلبون في إسقاط طائرة الملك في الجو، في موقف لم يثر دهشة المختصين في الطيران فقط، بل أثار دهشة الملك نفسه، الذي تشكك في قدرات ربانة القوات الجوية المغربية، بعدما أخفقوا في إصابة طائرة مدنية كانت على مسافة قصيرة منهم، كما فشلوا في تعقبه رغم قصفهم للمطار وللقرى الملكي بالصخيرات، لتنتهي المحاولة بالفشل وإلقاء القبض على الطيارين المشاركين في العملية. فيما انتهى الأمر بمدير الانقلاب أوفقيير بالانتحار داخل القصر الملكي³، أو بقتله على يد الكولونيل الدليمي⁴، وهما روايتان تتجاذبان نهاية أوفقيير.

بعد فشل المحاولة الانقلابية الجديدة، وباستحضار المحاولة الأولى، شرع الحسن الثاني في إعادة هيكلة إشرافه على القوات المسلحة الملكية، بهدف التحكم في ضباطها، وضبط نشاطهم، ولتحقيق ذلك قام بإلغاء منصب وزير الدفاع والماجور العام داخل مؤسسة الجيش⁵، وضم اختصاصاتها لاختصاصات الملك، باعتباره القائد الأعلى ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، وتبعاً لذلك تم إنشاء إدارة الدفاع الوطني، التي سترث المصالح الإدارية المركزية لوزارة الدفاع سابقاً، وسيتولى كاتب عام تحت سلطة الملك تسيير هذه الإدارة⁶. بالموازاة مع ذلك لجأ الحسن الثاني إلى استمالة الأحزاب السياسية، وخاصة المعارضة منها بدعوتها إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تعد لإجراء الانتخابات⁷. وبعد ذلك بأربع سنوات، استغل الملك نشوب حرب جديدة في الصحراء في مواجهة الجزائر وموريتانيا، فكلف الجيش بالإدارة الميدانية لقضية الصحراء.

¹ - الحسن الثاني، *ذاكرة ملك*، مرجع سابق، ص. 96.

² - جون واطر بوري، *الملكية والنخبة السياسية المغربية*، مرجع سابق، ص. 449.

³ - جيل بيرو، *صديقنا الملك*، مرجع سابق، ص. 186.

⁴ - الحسن الثاني، *ذاكرة ملك*، مرجع سابق، ص. 99.

⁵ - أمينة المسعودي، *الوزراء في النظام السياسي المغربي 1955-1992: الأصول-المنافذ-المآل*، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001، ص. 37.

⁶ - سعيد الصديقي، *تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد*، مرجع سابق، ص. 6.

⁷ - Khadija MOHSEN-FINAN, Changement se cap et transition politique au Maroc et en Tunisie, *Pouvoirs*, no 145(2013), p. 106.

ثانيا : انصراف الجيش للاهتمام بحرب الصحراء

تصادف شروع الملك في إعادة هيكلة وتنظيم القوات المسلحة الملكية المغربية بعد المحاولتين الانقلابيتين مع اندلاع الحرب في الصحراء المغربية، التي تواجعت فيها القوات المغربية مع كل من الجيش الجزائري أولا، ثم مع جبهة البوليساريو ثانيا، وذلك ابتداء من يناير 1976. وقد اندلعت الحرب المغربية الجزائرية الثانية على إثر توغل جنود الجيش الجزائري إلى داخل التراب المغربي في الجنوب، فجرت مواجهة عسكرية بين الجيشين في "معركة أمغالا"، انتهت بمحاصرة الجنود المغربية للجنود الجزائريين وضرب طوق أمني عليهم بمنطقة أمغالا، تم الإفراج عنهم بعد الوساطة المصرية¹.

أما حرب المغرب مع البوليساريو، فقد اندلعت عقب إعلان إسبانيا انسحابها النهائي من الصحراء المغربية في مارس 1976، واستعادة المغرب للصحراء. بعدما شنت قوات البوليساريو هجمات على مراكز متعددة من الصحراء المغربية انطلاقا من تندوف في الجزائر مستفيدة من وصول عسكريين جزائريين لتدريب مقاتلي البوليساريو على حرب العصابات². ودارت حرب ضروس بين الطرفين، في معارك كلثة زمور، وبئر انزران، والمحبس وغيرها من المعارك، التي حسمها الجيش المغربي ببناء جدار وقائي من الرمال ما بين 1981 و1982، يتجه من الجنوب إلى الشمال على طول مآت الكيلومترات، أفقد البوليساريو المبادرة الهجومية، وباتت عملياتها تزداد تقلصا وانحسارا، في الوقت الذي ترسخت صورة المؤسسة الملكية كحامية للحدود الوطنية لدى الرأي العام المغربي³.

أفرزت الحرب تحولا نوعيا في الانتشار الترابي لوحدات الجيش المغربي، حيث انتقلت أهم وحدات الجيش المتحركة إلى الجنوب، استجابة لضرورة عسكرية وجد فيها الملك فرصة للتخفيف من التوتر الذي يسود علاقته بقيادة الأركان، ووسيلة لإبعاد الجيش وضباطه عن الحياة السياسية، وفي مقابل ذلك وجد ضباط الجيش في الحرب وسيلة لرد الاعتبار للجيش بعد محاولات الزج به في أتون السياسة: التي انتهت بإعدام وسجن الكثير من أفرادهم. وفي هذه الفترة برز الضابط أحمد الدليمي، الذي عين قائدا على المنطقة العسكرية الجنوبية منذ غشت 1974، فأبان عن خبرة استراتيجية كبيرة في توجيه العمليات العسكرية وإدارتها، بما في ذلك ربط شبكات اتصالات مع الدول الحليفة للمغرب بهدف الحصول على الدعم اللوجستي⁴.

¹ - علال أزهري، *الصحراء المغربية: الوحدة والتجزئة في المغرب العربي*، دار الخطابي للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1988، ص. 61.

² - بيبير فيرمورين، *تاريخ المغرب منذ الاستقلال*، مرجع سابق، ص. 145.

³ - محمد شقير، *المؤسسة العسكرية بالمغرب : من القبلية إلى العصرية*، مرجع سابق، ص. 149.

⁴ - بيبير فيرمورين، *تاريخ المغرب منذ الاستقلال*، مرجع سابق، ص. 148.

عززت حرب الصحراء من هيمنة المؤسسة الملكية على المؤسسة العسكرية، بعدما أصبحت الأخيرة أكثر اهتماما بشأنها الداخلي، بكل ما تشمله من الإعداد التدريبي والتكويني والتسليحي إلى الاعتناء بالأوضاع السوسيو-اقتصادية لأفرادها، خاصة وأن هاجس الحرب بقي مسيطرًا على السياسة العسكرية المغربية، رغم توصل المغرب والبوليساريو إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في 1991، حيث أبانت مجريات الأحداث أن إدارة قضية الصحراء المغربية، لم تعد ترتبط بالمغرب والبوليساريو فقط، وإنما بالدور المحوري الذي تلعبه الجزائر في القضية، والذي يتجاوز مسألة تقديم الدعم العسكري لقوات البوليساريو إلى كونها طرفًا رئيسيًا في القضية ذي دوافع معاداة المصالح المغربية، وتبذل مجهودات كبيرة في سياسته العسكرية تسليحًا وإعدادًا، لتحقيق التفوق العسكري على الجيش المغربي، الذي أصبح مهتمًا بقوات البوليساريو من جهة، وبالتفوق على الجيش الجزائري من جهة ثانية¹.

وبالتالي يمكن القول أن الحياة السياسية المغربية في فترة ما بعد الاستقلال، قد شهدت امتداد صراع النخبة السياسية والعسكرية الذي بدأ في السنين الأخيرة من عمر الاستعمار، لكن بمتغيرات جديدة، أهمها بروز الدور الملكي، الذي تسيد المجال العسكري، ووظفه لصالحه لتسيد المجال السياسي. لكن، وبسبب وثوقيته المطلقة في نخبته العسكرية، كان المرحوم الحسن الثاني قريبًا من فقدان حياته، وكان النظام الملكي أقرب إلى السقوط، على يد هذه النخبة في مناسبتين متتاليتين، لم ينجيه منهما سوى حسن القدر. ليبدأ الملك بعدها مسارًا جديدًا لإعادة هيكلة علاقته بالمؤسسة العسكرية، ضمن عبرها الولاء المطلق للنخبة العسكرية له، على عكس ما عرفه الصراع بين النخبة المدنية والعسكرية في الجزائر المستقلة، الذي تميز بحسم التيار العسكري للسلطة السياسية بعد تأمين هيمنته على رأس النظام السياسي، فعبر أية استراتيجيات ووسائل استطاعت النخبة العسكرية إقامة سيطرتها على النظام السياسي بعد تحقيق الاستقلال في الجزائر؟

الفرع الثاني: من الشراكة المدنية-العسكرية إلى استفراد العسكريين بالسلطة في الجزائر المستقلة

كان من نتائج خروج لجنة التنفيذ والتنسيق داخل جبهة التحرير الجزائرية من العاصمة الجزائر إلى تونس في 1957، حدوث تغييرات جوهرية في صف القادة العسكريين في المناطق العسكرية الخمس، وعلى مستوى جيش الحدود، خاصة من جانب الحدود المغربية، التي عرفت تثبيت النخبة العسكرية

¹- Aomar BAGHZOUZ, Le Maghreb, Le Sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité, *OpenEdition Journals*, le 23/03/2007, consulté le 05/03/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3vO5Yus>

التقليدية لنخبة عسكرية شابة بقيادة العقيد هواري بومدين، بعد عمليات التصعيد في الترقى التي حظي بها من طرف عبد الحفيظ بوصوف¹.

هيا انصراف العسكريين التقليديين إلى المشاركة في الحكومات الثلاثة التي عرفت جبهة التحرير ما بين 1958 و1962، وقيادة المفاوضات الممهدة للاستقلال مع الجانب الفرنسي، الظروف المناسبة لبومدين للهيمنة على السلطة بمجرد إعلان الاستقلال، لكن افتقاده للشرعية التاريخية في مواجهة النخب السياسية والعسكرية الأخرى، جعله يختار الدخول في شراكة مع طيف سياسي محدد، ممثل في الزعيم التاريخي أحمد بن بلة لاحتكار السلطة السياسية بعد الاستقلال (الفقرة الأولى)، في أفق إخراج الحليف السياسي من السلطة بمجرد أن تنهيا له الظروف لذلك (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: ولادة نظام سياسي على أساس شراكة مدنية-عسكرية (تحالف ابن بلة-بومدين)

مما لا شك فيه أن الصراع حول السلطة داخل جبهة التحرير الوطني الجزائرية كان يحسم دائما لفائدة التيار العسكري منذ اغتيال عبان رمضان، لكن مسألة حسم العسكريين للسلطة في الدولة المستقلة، تعبير غير دقيق في معناه رغم صحة مبناه، فالقول الصائب هو حسم جيش الحدود بقيادته العسكرية الشابة التي كان يمثلها العقيد بومدين للسلطة السياسية، بعدما دخل في شراكة مع تيار سياسي حائز على شرعية تاريخية، أملت مستجدات الصراع على السلطة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان في صيف 1962، والذي يعرف في الأدبيات الجزائرية بـ "صائفة 1962"، التي تؤرخ للحظة تاريخية فاصلة في تاريخ الجزائر، أرست معالم الدولة المستقلة وشكل النظام السياسي.

تداخلت تراتبية الأحداث داخل جبهة التحرير في حسم هيئة الأركان العامة استحواذا على السلطة قبيل إعلان الاستقلال، ذلك، أنه لما أعلنت الحكومة المؤقتة عن اتفاقها مع الجانب الفرنسي على وقف إطلاق النار في مارس 1962، بعد توقيع اتفاقيات إيفيان، رفضت هيئة الأركان العامة الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفرنسي، ودخلت في صراع مع الحكومة المؤقتة حول تنظيم السلطات في البداية، ثم حول السلطة في الجزائر المستقلة²، بعدما بدت الملامح الأولى للحصول على الاستقلال.

¹- Mustapha BOUGOUBA, *Du capitaine Lamoricière à la République bananieère*, Publibook des Ecrivains, Paris, 2009, p. 68.

²- ابراهيم لونيسي، *الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية*، مرجع سابق، ص. 96.

قبل تناول أزمة صائفة 1962، التي رسخت الفوقية العسكرية وأقامت التحكم العسكري في السياسي في الجزائر المستقلة حسب وصف محمد حشماوي¹، لا بد من العودة إلى مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في مدينة طرابلس الليبية ما بين ماي/يونيو 1962، والذي كان مكلفا بانتخاب قيادة سياسية لجبهة التحرير منضوية في جهاز مؤسسي أطلق عليه اسم "المكتب السياسي"، وكذلك المصادقة على مشروع برنامج يكون بمثابة المرجع الأساسي للخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة الجزائرية المستقلة².

صاحب عملية انتخاب المكتب السياسي ارتفاع حدة التوترات بين التحالف السياسي-العسكري والحكومة المؤقتة، بعدما سعى التحالف إلى فرض هيمنته على المكتب السياسي، وإقصاء الحكومة المؤقتة والعسكريين التقليديين منه، ما أدى إلى انسحاب أعضاء الحكومة المؤقتة من المؤتمر، ومعها قسم كبير من أعضاء المجلس الوطني للثورة، تمهيدا لبداية مسار جديد للتقاطب السياسي، مال ميزان القوى فيه في البداية لصالح الحكومة المؤقتة، التي حظي موقفها تأييدا من ولايات الداخل، بحيث قامت بإقالة هيئة الأركان العامة في 30 يونيو، بدعوى قيامها بأعمال لا شرعية بين الولايات، وتبنيها لحملة دعائية عنيفة ضد الحكومة المؤقتة³.

رفضت هيئة الأركان العامة قرار الإقالة، معتبرة أن مثل هذا القرار لا يدخل ضمن اختصاصات الحكومة المؤقتة، وإنما من اختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكرد فعل على ذلك، أصدرت في 2 يوليو قرارا للضباط والجنود بالبقاء في مناصبهم، استعدادا لدخول الجزائر، فردت الحكومة المؤقتة عليها بدخول أعضائها إلى الجزائر في اليوم الموالي، لكن هذا لم يمنع وحدات قيادة الأركان العامة من البدء في التوغل إلى داخل الجزائر، خاصة بعد تشكل "تحالف تلمسان" الذي ضم إلى جانب كل من ابن بلة وهيئة الأركان العامة، كل من الولاية الأولى والخامسة، وهو التحالف الذي تمكن من إسقاط الحكومة المؤقتة، والاستيلاء على السلطة⁴.

استعان التحالف في استيلائه على السلطة بالتنظيم العسكري القوي والمنضبط لجيش الحدود الذي كان يدين لبومدين بالطاعة، وعلى وجه الخصوص تياره المتكون من الجنود الجزائريين الفارين من

¹ - Mohammed HACHEMAOUI, Performances du jeu politique en Algérie, *Politique étrangère*, no 2 (2009), p.p 310-311.

² - حكيمة شتواج، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، *مجلة دراسات حول الجزائر والعالم*، مجلد 2، العدد 5 (2016)، ص. 151.

³ - Benyoucef BEN KHEDA, *L'Algérie à l'Indépendance : La Crise de 1962*, Dahleb Editions, Alger, 1997, p. 23.

⁴ - نوري دريس، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر من الأيديولوجيا الشعبية إلى الدولة النيوباترونيالية، مرجع سابق، ص. 32.

الجيش الفرنسي، والذين سبق وأن أدمجهم بومدين في الجيش. وأما على المستوى السياسي، فقد اعتمد التحالف على المكتب السياسي لجهة التحرير الذي شكّل عنوة في مؤتمر طرابلس بزعامة أحمد ابن بلة بعد انسحاب الحكومة المؤقتة¹.

تكشف المراجع التاريخية أن انقلاب هيئة الأركان العامة على المؤسسات الشرعية للثورة الجزائرية التي كانت تتمثل في الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة²، جاء بأمر من ابن بلة في 3 غشت 1962، أي بعد مرور شهر فقط على إعلان استقلال الجزائر في 5 يوليوز 1962³، حين طلب من جيش الحدود التقدم لاحتلال الجزائر العاصمة، فدارت مواجهات مسلحة دامية بينها وبين القوى العسكرية الداعمة للحكومة المؤقتة، أسقطت أكثر من ألف ضحية⁴، أوقفها توصل الطرفين إلى اتفاق لإنهاء الاقتتال، والسماح لقوات بومدين وابن بلة بالدخول إلى العاصمة الجزائر في 13 غشت 1962، لتنصيب المكتب السياسي وتشكيل المجلس التأسيسي في 20 شتنبر 1962⁵، والذي أعلن في نفس اليوم ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

تلا عملية الإعلان عن ميلاد الجمهورية الجزائرية بستة أيام تنصيب ابن بلة رئيسا للحكومة، وهو المنصب الذي أهله لينتخب في 15 أكتوبر 1963 رئيسا للجمهورية، بدعم مباشر من هيئة الأركان العامة، التي كانت قد سيطرت على أهم المناصب الوزارية في حكومة ابن بلة، وأهمها تعيين بومدين وزيرا للدفاع وقائدا للجيش الوطني الشعبي، في مقابل استبعاد باقي القادة التاريخيين للثورة من مركز السلطة في الدولة المستقلة، خاصة الثلاثي بلقاسم وابن طوبال وبوصوف.

كشفت عمليات انتقال السلطة في الجزائر من المرحلة الثورية إلى مرحلة الحصول على الاستقلال، على أن الذين وصلوا إلى السلطة في لحظة النصر لم يكونوا هم الذين ساهموا ماديا أكثر من غيرهم في النضال من أجل الاستقلال، وأن الذين كانوا قد اهتموا بصنع نموذج دولتي (نسبة إلى الدولة)،

¹- حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، مرجع سابق، ص.ص 154-155.

²- نوري دريس، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر من الأيديولوجيا الشعبية إلى الدولة النيوباترمونيالية، مرجع سابق، ص. 177.

³- جاء استقلال الجزائر وموريتانيا قبله، ضمن السياسة الجديدة للرئيس الفرنسي شارل ديغول بشأن المستعمرات في 1958، بعد تصاعد مطالب الاستقلال في مؤتمر باندونغ (المؤتمر الآسيوي-الأفريقي الذي أسست حركة عدم الانحياز على نتائجه) في 18 أبريل 1955، و مخلفات هزيمة فرنسا في حرب الهند الصينية (1945-1955) على الأوضاع الداخلية في فرنسا، حيث دعي لاستفتاء جميع أقاليم الاستعمار الفرنسي حول الحكم الذاتي أو الاستقلال الفوري، فصوت الموريتانيون في 1958 لصالح الحكم الذاتي.

⁴- راجح لونيسي، *الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين*، مرجع سابق، ص 66.

⁵- لخضر سعيداني، التطور السياسي والعسكري للثورة: التحديات والمؤسسات 1962/1956، *مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية*، العدد 2 (2020)، ص. 49.

هم الذين حسموا الصراع على السلطة لصالحهم بشقيها السياسي والعسكري. الأمر هنا ينطبق على هواري بومدين، الذي وضعه عبد الحفيظ بوصوف على رأس الجبهة الغربية لجيش التحرير، بعدما أقام بها تنظيمًا محكمًا عسكريًا وبيروقراطيًا واستخباراتيًا¹، لم يساعد فقط بومدين في تعزيز تحالفه مع السياسيين لاقتسام السلطة في الدولة الوليدة، وإنما هيأ له المجال للتخلص من الحليف السياسي مستقبلاً، والاستفراد باحتكار السلطة السياسية.

الفقرة الثانية : انقلاب هواري بومدين على الرئيس ابن بلة وإقامة النظام العسكري

لم يستطع تحالف بومدين-ابن بلة المنتصر في مسار طويل ومتشعب للصراع على السلطة، من تأمين الاستقرار السياسي لحكمه، بعد بروز تيارات وتحالفات أخرى حملت السلاح في مواجهة التحالف، تزعّمها رفاق نضال التحرر الوطني بالأمس، بالتزامن مع بروز صراعات بين طرفي التحالف، لم تخرج عن طموح كل طرف منهما في التخلص من حليفه والاستفراد باحتكار السلطة.

وظف كل طرف من التحالف الثنائي استراتيجياته الخاصة لحسم الصراع لصالحه، فقد ركز بومدين على وحدة الجيش، واستغلال التمردات التي شهدتها مناطق مختلفة من الدولة لإنهاك ابن بلة واحتوائه فيما بعد، فيما ركز الأخير على تقوية حزب جبهة التحرير الوطني، وإضعاف نفوذ الجيش الوطني الشعبي، عبر كسب الدعم الشعبي والخارجي لنظامه السياسي². لتبين مجريات الأحداث المتعاقبة للصراع فيما بعد، أنه في الوقت الذي كانت تحقق فيه استراتيجيات بومدين أهدافها على الأرض، كانت خطط ابن بلة تنهال وتفتش واحدة بعد أخرى، وذلك راجع لتفطن بومدين لأهداف ابن بلة البعيدة المدى³، فأسقطها تواليًا، وعلى جميع الأصعدة.

فعلى صعيد تقوية الدعم الخارجي، اعتمد ابن بلة على وزير خارجيته محمد خميستي ذو الكفاءة الدبلوماسية العالية لكسب الدعم الخارجي لنظامه السياسي، فاصطدم باغتياله على يد رجل قيل أنه مختل عقليًا في بلاغ رسمي. أما على الصعيد الشعبي فقد اعتمد على خطابات شعبية، وظف فيها العروبة والإسلام والعدالة الاجتماعية لكسب التأييد المجتمعي لمشاريعه في بناء الدولة والاقتصاد⁴، فواجهه بومدين

¹ - محمد حربي، *الجزائر 1954-1962: جبهة التحرير الأسطورة والواقع*، مرجع سابق، ص. 182.

² - رابح لونيبي، *الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين*، مرجع سابق، ص. 91.

³ - المرجع نفسه، ص. 93.

⁴ - ناصر الدين سعيدي، *المسألة الثقافية في الجزائر: النخب - الهوية - اللغة (دراسة تاريخية نقدية)*، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، 2021، ص.ص 216-218.

بانتهاج خطاب أكثر تقدمية يدمج الإسلام والعروبة إلى جانب الاشتراكية العلمية ضمن الهوية الوطنية الجزائرية الجامعة¹.

أما على صعيد تقوية حزب جبهة التحرير أمام الجيش، ففي الوقت الذي حاول فيه ابن بلة إضعاف نفوذ قادة الجيش الوطني الشعبي، عبر إنشاء "مليشيات شعبية" خاضعة لسلطة الحزب، بمبرر حماية مكاسب الثورة ضد الثورة المضادة²، فإنه قد فشل في تحقيق مراده بعد تعيينه لأحد الموالين لبومدين على رأس هذه المليشيات، غير أن الخطأ الجسيم الذي اقترفه ابن بلة في صراعه مع بومدين تعلق بإقدامه على دفع العقيد شعباني بشكل غير مباشر إلى طرح قضية الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي بغية زرع البلبلة داخل الجيش، فلم يستطع استكمال خطته خوفا من تقارب شعباني مع جمال عبد الناصر، لينقلب سريعا عليه مساهما في مؤامرة حيكمت لإبعاده عن الجيش، والتي انتهت بإصدار حكم إعدامه في شتبر 1964، مقترفا بذلك أكبر خطأ في حياته السياسية، جعله يضع نفسه وجها لوجه في مواجهة بومدين³.

لم يكن تحالف الجيش مع تيار ابن بلة تحالفا استراتيجيا، بقدر ما كان تكتيكا مرحليا لأن طموح بومدين كان يتجاوز مسألة القبول باقتسام السلطة مع طرف سياسي، إلى ضرورة الاستفراد بمركز السلطة في الجزائر المستقلة، فكان ابن بلة بالنسبة إليه مجرد وسيلة وظفها للوصول إلى السلطة، وهو توظيف لم يكن خفيا عن الأخير، الذي خطط بدوره للقضاء على طموحات بومدين، إلا أن التحكم القوي لبومدين بالجيش، وتكوينه لشبكات كبيرة من الولاءات داخله وداخل النخبة السياسية الجزائرية، كان عاملا مساعدا له في الكشف المسبق لخطط ابن بلة. وكان آخرها مخططه للتخلص من حلفاء بومدين من الوزراء ورؤساء المؤسسات الأمنية والإدارية، ثارة بتقليص اختصاصاتهم وثارة أخرى بإقالتهم من مناصبهم، كان أهمها محاولته سحب حقيبة وزارة الخارجية من عبد العزيز بوتفليقة حليف بومدين الوفي، فرد الأخير بتنفيذ انقلاب عسكري على الأول في 19 يونيو 1965⁴، معلنا عن إسقاط حكم أول رئيس مدني منتخب شعبيا في الجزائر المستقلة، وقيام نظام عسكري سيتحكم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر إلى الآن، مستعينا بالإرث الثوري لجيش التحرير الوطني، في تبرير انقلابه، بعدما اتهم ابن بلة بالزيف عن المسار الثوري، ووصف انقلابه بـ"التصحيح الثوري"⁵.

¹- المنصف وناس، *الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي*، سراس للنشر، تونس، 1995، ص. 141.

²- صالح بلحاج، *أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965*، مرجع سابق، ص. 166.

³- رابح لونيسي، *الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين*، مرجع سابق، ص. 90.

⁴- بنجامين ستورا، *تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988*، م، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، مرجع سابق، ص. 37-38.

⁵- خالد عمر بن قفة، *المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية*، منشورات دار الشروق، الجزائر، 2000، ص. 231.

إذن، إذا كان مقتل عبان رمضان قد أسس لميلاد الفوقية العسكرية في الجزائر، وانقلاب تحالف بومدين-بنبلة على الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، أسس لميلاد الحكم العسكري في الجزائر عام 1962، فإن انقلاب ما سمي بـ"التصحيح الثوري" على ابن بلة قد أسس لميلاد ما سيعرف بعد ذلك بالشرعية الثورية المحتكرة من طرف الجيش الوطني الشعبي الوريث الشرعي لجيش التحرير الوطني، كمصدر أساسي لصون هيمنة النخبة العسكرية على السلطة في الجزائر.

إجمالاً، تشابه السياق العام للصراع على السلطة بين النخبة السياسية والعسكرية في المغرب والجزائر كواقع سياسي وتاريخي ميز نشاط المقاومة الوطنية للاستعمار في الدولتين، مع تسجيل فروقات بين البلدين تعلق بميلان ميزان القوى بين طرفي الصراع، حيث تميز في الحالة المغربية على الدوام برجحان كفة النخبة السياسية على النخبة العسكرية، فيما اتسم الصراع في الجزائر بغلبة كفة العسكريين على السياسيين.

أما في مرحلة الاستقلال، فقد اختلف شكل الصراع وأهدافه ونتائجه في البلدين، ففي الوقت الذي كان يدور في الجزائر حول السلطة السياسية، التي حسمها التيار العسكري لصالحه، انحصر الصراع في المغرب على تعزيز الموقع السياسي للنخبة السياسية والعسكرية بعد سطوع الدور الملكي القوي مباشرة بعد تحقيق الاستقلال، والذي استطاع حسم السلطة السياسية لصالحه، والحفاظ عليها بعد قطع مسار شائك بمحاولات انقلابية، كانت تستهدف إسقاط الملك من رأس السلطة السياسية، انتهت باحتواء الملك للجيش، والاستناد عليه في تأمين حيازته للسلطة السياسية، فما بين استحواد النخبة العسكرية على السلطة السياسية في الجزائر، وخضوعها لإشراف الملك في المغرب، كيف انعكست عمليتا الاستحواذ والإشراف على موقع النخبة السياسية داخل النظام السياسي؟ أو بمعنى آخر كيف ساهمت عملية الاستحواذ في تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟، وإلى أي حد ساهمت عملية الإشراف الملكي في تبطئه في المغرب؟

المبحث الثاني: الجيش وتعرش الانتقال الديمقراطي في مرحلة استقرار السلطة السياسية

ننطلق في تقييمنا لواقع العلاقات المدنية-العسكرية على الانتقال الديمقراطي في المغرب والجزائر، من مقترح صامويل هنتغتون حول الأنماط الثلاثة للتحوّل في النظام السياسي للدولة، المعتبرة في: التحوّل الذي تلعب فيه النخبة الحاكمة الدور الرئيسي في التحوّل بعيداً عن تأثير قوى المعارضة، والإحلال، الذي يتحقق فيه التحوّل بمبادرة من المعارضة نتيجة تصاعد قوتها، ثم الإحلال التحويلي الذي يحدث نتيجة حدوث توازن بين قوى المعارضة والنخبة الحاكمة بطريقة توافقية¹.

راع اعتمادنا على الطرح الهنتغوني في بحث الانتقال الديمقراطي في المغرب والجزائر، ذلك التوجه العام الذي طغى على الدراسات الديمقراطية بعد نهاية الحرب الباردة، الذي تنبأ بإمكانية حدوث تمدد جديد للديمقراطية نحو الدول النامية². وحيث يشترط في إنجاح أي مسار انتقالي تأمين ولاء النخبة العسكرية للمدنية، فإن الأمر يبدو مستبعداً في البيئة السياسية المغربية والجزائرية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، لذلك فإننا من هذا المنظور نتناول دور هذه البيئة من جانب علاقة النخبة السياسية بالنخبة العسكرية في تقويض الانتقال الديمقراطي (المطلب الأول)، وتحديدًا على مدى تمكن النخبة السياسية من توظيف الواقع الجديد لاستعادة مكانتها على رأس السلطة السياسية في البلدين (المطلب الثاني).

المطلب الأول: البيئة الحالية للعلاقات المدنية-العسكرية وتقويض الانتقال الديمقراطي في البلدين

يختلف الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في تعطيل الانتقال الديمقراطي بين الحالتين المغربية والجزائرية، حيث أدى احتلال الجيش الجزائري لمركز السلطة السياسية في فترة سابقة لتحقيق الاستقلال الوطني، إلى توفير مناخ ملائم لإقامة حكم بريتوري في الجزائر، أوجد لنفسه المساحات المناسبة لتدعيم مركزه على السلطة، خاصة بعد تمكنه من إخراج النخب السياسية المدنية من مركز السلطة الفعلي في وقت مبكر بعد الاستعانة بها لتجميل الواجهة السياسية للنظام البريتوري.

أما في الحالة المغربية، فلا يلعب الجيش دوراً مباشراً في تقويض الانتقال الديمقراطي، بما أنه يوجد خارج مركز السلطة السياسية التي يشرف عليه الملك، لكن موقعه الخاضع للملك دون النخب السياسية المدنية يسهم في تعطيل الانتقال الديمقراطي، وبالتالي إذا كان الجيش يعيق الانتقال الديمقراطي بشكل مباشر في الجزائر (الفرع الثاني)، فإنه يعيقه بشكل غير مباشر في المغرب (الفرع الأول).

¹ - صامويل هنتغتون، *الموجة الثالثة: التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*، مرجع سابق، ص. 179-241.

² - Michel DOBRY, Les processus de transition à la démocratie, *Cultures et Conflits*, no17(1995), pp. 3-8.

الفرع الأول: في التجربة المغربية

غالبا ما نظر لمسألة الهيمنة الملكية على القوات المسلحة الملكية من باب اتقاء تدخلات نخبة هذه القوات في الشأن السياسي، تفاديا لإعاقة مسار الانتقال الديمقراطي، وقليل ما تم التطرق إلى الإعاقة الكامنة في المسار من زاوية الإشراف الملكي نفسه، فالمعيار الأساسي المستقى من الديمقراطيات الموطدة والانتقالات الناجحة، خاصة في النظم الملكية منها، يرهن التحكم في المؤسسة العسكرية بالنخبة السياسية المنتخبة ديمقراطيا¹.

فيما تكمن أحد أهم أسباب تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي في المغرب في إشكالية استفراد الملك بالإشراف على المؤسسة العسكرية بدلا من الحكومة المنتخبة(الفقرة الأولى)، والتي أثبتنا شقها البنيوي في ضعف الرقابة المؤسسية السياسية على المؤسسة العسكرية السياسية الدفاعية، فيما يتجلى واقعها السياسي في التوظيف الملكي للجيش في مواجهة المعارضة السياسية والاضطرابات الاجتماعية(الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: إشكالية الهيمنة الملكية على المؤسسة العسكرية في النسق الانتقالي المغربي

تحظى تجربة الإصلاحات السياسية والاجتماعية في المغرب، بإشادة وتقدير كبيرين على مستوى البحث السياسي في قضايا الديمقراطية في العالم العربي، فغالبا ما يتم النظر للتجربة المغربية باعتبارها تجربة رائدة على المستوى العربي، وقد تعزز ذلك بعد وصول الملك محمد السادس إلى الحكم، واختياره الدخول في مسار الإصلاحات ذات البعد الديمقراطي، بدأه بفتح ورش العدالة الانتقالية، بعد تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة في يناير 2004، بهدف تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإرساء مقومات المصالحة². وتبعها بإصلاح مدونة الأسرة في 2006 لتعزيز حماية حقوق المرأة، وحقوق الطفل، وتقوية موقع المجتمع المدني، وتعزيز حقوق الإنسان³، وأهمها تأمين التغيير السياسي للحكومات

¹- في التجارب الدولية المقارنة، تيسر الانتقال الديمقراطي في إسبانيا بعد قيادة الملك لعملية الإصلاح العسكري التي انتهت بإصدار قانون (LODNOM)، والمرسوم الملكي الخاص بتنظيم وزارة الدفاع في 1984، منحا للحكومة اختصاص صياغة السياسيتين الدفاعية والعسكرية وتطبيقها، انظر:

ناريسيس سيرا، الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، مرجع سابق، ص. 239.
بينما تعسر الانتقال الديمقراطي في تايلاند، بسبب تأييد الملك للانقلابات العسكرية المتوالية التي تنفذها المؤسسة الملكية على الحكومات المدنية، أهمها انقلابي 2006 و2014، انظر:

Eugénie MERIEAU, Comprendre l'instabilité politique Thaïlandaise : Constitutionnalisme et coups d'état, *Politique étrangère*, no 3 (2014), pp. 146-147.

²- عبد الكريم عبد اللاوي، *تجربة العدالة الانتقالية في المغرب*، سلسلة أطروحات جامعية، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، 2013، ص. 141.

³- John HURSH, En marche vers la démocratie au Maroc ?, *ASPJ Afrique & Francophonie*, vol. 1, no 3(2010), p. 66.

المتعاقبة عبر انتخابات دورية منتظمة، تتوفر فيها معايير مقبولة من الشفافية والنزاهة، ولعل هذا ما دفع الباحثة **تمرا كوفمان ويت Tamara Cofman WITES**، إلى اعتبار أنه لو قدر للإسلام أن يتعايش مع الديمقراطية جنبا إلى جنب، فإن ذلك سيحدث في المغرب¹.

لكن هذا الإثراء الذي تلقاه التجربة الديمقراطية في المغرب، ترتبط أساسا بتقييم إصلاحات سياسية جزئية، لا تكون مجتمعة مسارا حقيقيا للانتقال الديمقراطي، بسبب افتقادها لمجموعة من الشروط والمعايير المرتبطة بالمسار الانتقالي الناجح، وأهمها خضوع المؤسسة العسكرية للحكومة المنتخبة شعبيا، ولعل هذا ما جعل **مارينا أوتاوي Marina OTTAWAY** و**ميشل دن Michèle DUNNE**، تؤكدان على أن عملية الإصلاح السياسي في المغرب لم تندرج ضمن مشروع للانتقال الديمقراطي، وإنما تهدف إلى خلق بيئة أكثر ليبرالية، ونظام حكم أفضل، وهي ناجحة في هذين المجالين إلى مدى معين².

وتبعاً لذلك، لا ينطبق على العلاقات المدنية-العسكرية في المغرب وصف الديمقراطية، التي تقوم على أساس التحكم المدني بالعسكري، كضمانة لخروج النخبة العسكرية من السلطة السياسية، لكنها في نفس الوقت محاطة بمفارقات قلما توجد في تجارب أخرى غيره، ذلك أن الهدف من التحكم المدني محقق بالكامل، والجيش يوجد خارج السلطة السياسية³، فعلى مستوى التفاعلات المؤسسية والسياسية، تثار إشكالية التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية في المغرب على مستوى شخص الملك، الذي يتحكم من زاويتين في الجيش، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، أي بصفته السياسية كرئيس للدولة، ثم باعتباره رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية، أي بصفته العسكرية لا السياسية.

في الحالتين السابقتين يبقى التحكم المدني في المؤسسة العسكرية المغربية، في حاجة إلى تكاثف المزيد من الجهود البحثية لتفكيك إشكالياته، خاصة عندما يقترن بالانتقال الديمقراطي، والحالة هذه، فإذا كان الملك يشرف على الجيش بصفته شخصية عسكرية، فلا مجال للحديث عن التحكم المدني الذي يتحقق بتحكم السياسي في العسكري لا العسكري في العسكري، أما إذا كان يتحكم في المؤسسة العسكرية بصفته السياسية كرئيس الدولة، فعلى هذا المستوى أيضا يؤدي التحكم الملكي إلى تعطيل الانتقال الديمقراطي لا إلى تيسيره، لأن التحكم المدني حسب المعايير الديمقراطية يجب أن تضطلع به النخب السياسية المنتخبة ديمقراطيا.

¹ - Ibid, p. 76.

² - مارينا أوتاوي وميشل دن، **الأنظمة الحاكمة و"مأزق الملك" في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي**، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، واشنطن، 2007، ص. 16.

³ - Brahim Saidy, La politique de défense Marocaine : articulation de l'interne et de l'externe, **MAGHREB-MACHREK**, vol. 4, no 202(2009), pp. 115-131.

لتبيان ما سبق، سنلجأ إلى المواصفات السياسية للتحكم المدني بالمؤسسة العسكرية في مسار الانتقال الديمقراطي، والتي يجمع منظرو الانتقال الديمقراطي على وجوب توفرها، وأهمها أن تمارس الرقابة المدنية من طرف سياسيين مدنيين منتخبين ديمقراطياً، كما هو محدد عند روبرت دال *Robert DAHL*، حين أكد على "أن السياسيين الذين يتحكمون بالجيش والشرطة، يجب أن يكونوا بأنفسهم خاضعين للعملية الديمقراطية"¹، أي أن حصولهم على السلطة السياسية للتحكم في المؤسسة العسكرية، يجب أن يكون عبر تفويض شعبي، ممثل في الانتخابات الديمقراطية، حيث لا تهتم العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية فقط بالتحكم المدني، وإنما بصفات النخبة التي تمارسه، درءاً لتداخل السياسات السلطوية بوسائل ديمقراطية².

لهذا نجد أن تجربة التحكم الملكي بالمؤسسة العسكرية في المغرب، والتي لا تسمح للنخبة السياسية بممارسة دورها في الإشراف على المؤسسة العسكرية تنفيذياً وتشريعياً، عندما تقارب من منظور براديغمات الانتقال الديمقراطي، لا يمكن أن تصنف إلا ضمن معوقات الانتقال الديمقراطي، فرئيس الحكومة المغربية لا يملك سلطة فعلية على القوات المسلحة³، رغم أن إقرار سلطة الحكومة على المؤسسات الأمنية كانت إحدى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي شددت على أهمية دسترتها⁴.

ففي ظل عدم تكريس الاختصاص الحكومي في وضع وتنفيذ السياسة العسكرية، حتى تضطلع عبره الحكومة بدورها في مراقبة المؤسسة العسكرية، تبقى السياسة العسكرية خارج مجال السياسات العمومية، أو على الأقل لا يمكن تعريفها بأنها سياسية عمومية، فالسياسة العسكرية المغربية في رأي الباحثة *بسمة كودماني Bassma KODMANI* ذات مفهوم ملكي للأمن، يعتبر أن السبب الأساسي لوجود القطاع الأمني-العسكري هو حماية المؤسسة الملكية⁵، وهو نفس الرأي الذي تبناه قبله *وليام زارتمان William ZARTMAN* عندما وصف الجيش المغربي بجيش الملك⁶، يدين له بالولاء الشخصي والسياسي⁷، وأنه جزء من النظام الحاكم دون أن يكون طرفاً في النظام السياسي¹.

¹ - روبرت دال، *الديمقراطية ونقادها*، مرجع سابق، ص. 408.

² - زولتان باراني، *الجندى والدولة المتغيرة : بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين*، مرجع سابق، ص. 54.

³ - إبراهيم اسعيد، *إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية: نحو إيجاد مقاربة واقعية*، مرجع سابق، ص. 14.

⁴ - أحمد بوز، الملك ورئيس الحكومة: حدود التغيير في الدستور المغربي الجديد، ضمن *تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب*، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2015، ص. 46.

⁵ - إبراهيم اسعيد، *إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية: نحو إيجاد مقاربة واقعية*، مرجع سابق، ص. 14.

⁶ - سعيد الصديقي، *تطور الجيش المغربي : عهدان ونهج واحد*، مرجع سابق، ص. 8.

⁷ - محمد الإدريسي، *الممارسة الملكية للسلطة*، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2014-2015، ص. 169-171.

نستنتج من توصيفات وتشخيصات الباحثين السابقة أن هيمنة الملك على المؤسسة العسكرية، وحؤولها دون فتح المجال للنخب السياسية المدنية لممارسة حقها الطبيعي في التحكم في المؤسسة العسكرية هو أحد معوقات الانتقال الديمقراطي في المغرب، الذي كانت قد تفتنت له هيئة الإنصاف والمصالحة سابقا، عندما أوصت بضرورة تحميل الحكومة مسؤولية حفظ الأمن، وحماية الديمقراطية، وتعزيز مراقبة البرلمان لقطاع الأمن²، دون أن تجد التوصية طريقها للنفاذ في دستور 2011، الذي كرس هيمنة الملك على السياسات الأمنية والعسكرية، كتكريس لعائق ديمقراطي، ذو وجه إجرائي متعلق بالتوظيف الملكي للمؤسسة العسكرية في مواجهة المعارضة السياسية والاضطرابات الاجتماعية.

الفقرة الثانية: التوظيف الملكي للجيش في مواجهة المعارضة السياسية والاضطرابات الاجتماعية

استندت المؤسسة الملكية على المؤسسة العسكرية في إقامة هيمنتها على السلطة السياسية في الدولة المغربية المستقلة، وتأمين استمرارية هذه الهيمنة عبر مختلف المراحل التي قطعتها الملكية في ترسيخ أركانها، وضمان استمراريتها، والتي ووجهت في أوقات معينة باندفاع خصومها من القوى السياسية والاجتماعية المناوئة لها، ساعية لوضع قدمها داخل مركز السلطة السياسية. الأمر يتعلق أساسا بالتيارات السياسية المعارضة، وبالقوى الاجتماعية التي لجأت للانتفاض والحراك، وتدخل الجيش لقمعها.

اتصف التوظيف الملكي للجيش في عهد المرحوم الحسن الثاني بطابعه المزدوج، الجامع بين مواجهة المعارضة السياسية والاضطرابات الاجتماعية، فيما تميز التوظيف الملكي للجيش في عهد الملك محمد السادس بطابع أحادي، اقتصر على مواجهة الاضطرابات الاجتماعية، بعدما مثن الانفراج السياسي في علاقة النظام الملكي بالمعارضة السياسية، الذي بدأه والده في السنين الأخيرة من حكمه بتعيين زعيم المعارضة عبد الرحمان اليوسفي رئيسا للوزراء، والذي لعب دورا أساسيا في تأمين الانتقال السلس للسلطة للملك محمد السادس بعد وفاة الحسن الثاني في 23 يوليوز 1999³.

مباشرة بعد تأسيسه للقوات المسلحة الملكية المغربية، شرع ولي العهد الأمير الحسن آنذاك في مواجهة خصومه معتمدا على ولاء النخبة العسكرية له، وهكذا اعتمد على الجنرال أوفقيير في قمع تمرد العامل عدي أوبيهي في 1957، ثم قاد بعد ذلك إلى جانب الجنرال أوفقيير عملية قمع انتفاضة الريف في 1958⁴، والتي قامت كرد فعل على تهيش المناطق الريفية¹، فيما تعامل معها ولي العهد وفقا لحساسية

¹ - إحسان الحافظي، الجيش والملكية والنخبة السياسية في المغرب : البنية والسلوك، مرجع سابق، ص. 28.

² - ادريس بلماحي، *الحكامة الأمنية في مسلسل العدالة الانتقالية، ضمن العدالة الانتقالية في السياقات العربية*، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2014، ص. 101.

³ - ميلود عضراوي، *ميثاق التغيير: برنامج إصلاح سياسي متكامل*، الدار العالمية للثقافة، الدار البيضاء، 2004، ص. 16.

⁴ - بيبير فيرمورين، *تاريخ المغرب منذ الاستقلال*، مرجع سابق، ص. 80.

خاصة، كانت تقتضي في نظره وقف انتفاضتها قبل التمدد أكثر في أقاليم الشمال، فالمنطقة كانت تاريخيا مهد إعلان محمد بن عبد الكريم الخطابي قيام جمهورية الريف²، وظرفيا كانت ما تزال واقعة تحت نفوذ جيش التحرير المغربي³.

أما فيما يتعلق بقضية اختطاف المهدي بنبركة بباريس، واغتياله هناك على يد كبار ضباط الجيش المغربي في ليلة 30/29 أكتوبر 1965، فهي تظل واحدة من أهم الأسرار التي لم يكشف عن حقيقتها، ذلك أنه في الوقت الذي يرجح فيه قيام الجنرالين أوفقيير والدليمي بتنفيذ عملية الاختطاف والاعتقال ونقل الجثة للمغرب، كما أكد ذلك رجل المخابرات المغربية أحمد البخاري، في قوله "أن بنبركة اقتيد إلى دار في النواحي الباريسية، حيث عذب حتى الموت، ليلة 30/29 أكتوبر بأيدي الجنرالين أوفقيير والدليمي"، وأكد أن جثمانه نقل إلى المغرب في الليلة الموالية، عبر مطار أورلي، على متن طائرة عسكرية مغربية⁴، فيما كان المرحوم الحسن الثاني حريصا على نفي علاقته بقضية الاعتقال، مرجحا إمكانية تنفيذها من طرف الجنرال أوفقيير بدافع كرهه للقادة السياسيين⁵.

في الشق المتعلق باستعانة المرحوم الحسن الثاني بالجيش لقمع الانتفاضات الشعبية، يمكن الانطلاق من مظاهرات الدار البيضاء في مارس 1965، التي سببها صدور مذكرة من وزارة التربية الوطنية تحد من الانتقال إلى السلك الثاني من التعليم الثانوي (حسب معيار السن)، فعرفت شوارع الدار البيضاء في 23 مارس اندلاع مظاهرة تلاميذية كبرى، انضم إليها آلاف الآباء، والعاطلون عن العمل من الشباب، وغيرهم من الفقراء والمهمشين، فانقلبت المظاهرات إلى عصيان بعد حرق الحافلات والأبنك، ومخاطر الشرطة، فيما تولى الجنرال أوفقيير مهمة استعادة التحكم بزمام الأمور في المدينة، موقعا مئات القتلى⁶.

أما فيما يتعلق بتوظيف الجيش لقمع انتفاضات شعبية جاءت في فترات لاحقة لاستئجاب النظام الملكي، فيمكن أن نشير إلى انتفاضة 1984، التي تعرف باسم "انتفاضة الخبز" و"انتفاضة الجوع"

¹- عبد الرحيم العطري، *الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي*، دفاثر وجهة نظر، الرباط، 2008، ص. 109.

²- عمرو الشوبكي وآخرون، *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-سورية-الأردن)*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص. 129.

³- بيبير فيرمورين، *تاريخ المغرب منذ الاستقلال*، مرجع سابق، ص. 92-93.

⁴- المرجع نفسه.

⁵- الحسن الثاني، *ذاكرة ملك*، مرجع سابق، ص. 69-70.

⁶- بيبير فيرمورين، *تاريخ المغرب منذ الاستقلال*، مرجع سابق، ص. 88.

و"انتفاضة التلاميذ"¹، اندلعت في منتصف يناير في عدد كبير من المدن المغربية، أهمها تطوان والناظور والحسيمة ووجدة، احتجاجا على غلاء المعيشة، وسوء الأحوال السياسية والسوسيو-اقتصادية، وتدخل الجيش لقمعها²، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى، واعتقال آلاف المتظاهرين. ثم انتفاضة فاس التي اندلعت بالتزامن مع الإضراب العام الذي دعت إليه نقابتا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT)، والاتحاد العام للشغالين في المغرب (UGTM) في 14 دجنبر 1990، فلما تطور حجم المظاهرات التي شارك فيها حوالي 200 ألف شخص، ووجهت بالعنف من طرف قوات الشرطة، تدخلت وحدات عسكرية من الجيش لفض الانتفاضة³، انتهى تدخلها بمقتل حوالي 42 ضحية⁴، حسب تقدير اللجنة البرلمانية للتحقيق في الأحداث، بعدما كانت الحكومة قد صرحت بمقتل 23 فردا فقط، لتكشف هيئة الإنصاف والمصالحة في 2004، أن عدد المتوفين في أحداث فاس قد بلغ 109 شخصا، دفن أغلبهم بمقبرة باب الكيسة بفاس⁵.

فيما يخص توظيف الملك محمد السادس للجيش في قمع الانتفاضات الشعبية، يمكن الإشارة إلى انتفاضتي سيدي إفني في 2008، والعيون في 2010، وحراك الريف 2017، وفي هذه الانتفاضات الثلاث لم يتدخل الجيش بشكل مباشرة، وإنما تم الاكتفاء فقط بتدخل القوات المساعدة المغربية ضمن القوات العمومية. وحيث أن القوات المساعدة المغربية تصنف كقوة شبه عسكرية فإن مشاركتها ضمن القوات العمومية لفض الاحتجاجات تثير إشكالية إصدار الأمر بالتدخل لهذه القوات، حيث أن سلطة اتخاذ القرار بفض الاحتجاجات تتخذ من طرف وزير الداخلية أو الولايات والعمال، الذين لا يشمل اختصاصهم تحريك القوات المساعدة، وفي هذا الصدد أثير في حالة سيدي إفني أن ياسين المنصوري المدير العام للدراسات وحفظ المستندات المعروفة (المخابرات العسكرية) قد عارض تدخل القوات المساعدة في حق المواطنين المحتجين والمتظاهرين، لكون هذه القوات تعتبر نظاميا قوات شبه عسكرية، أي أنها محسوبة على جسم القوات المسلحة الملكية، رغم أنها إداريا تبقى تابعة لوزارة الداخلية⁶.

¹ - خميس حزام والي، *إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص. 79.

² - عبد الرحيم العطري، *الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي*، مرجع سابق، ص. 111.

³ - Abderrahmane RACHIK, *Nouveaux mouvements sociaux et protestations au Maroc*, Institut Royal des Etudes Stratégiques, Rabat, 2010, p. 23.

⁴ - تقرير اللجنة البرلمانية للتحقيق في أحداث فاس وطنجة 1990، نشر في *جريدة البيان* يوم 15 أبريل 1992.

⁵ - يوسف الدحماني، 14 دجنبر 1990.. حين أمطر الجيش المحتجين بالرصاص في مدينة فاس (وثائقي)، *موقع يا بلادي*، 2019/09/21، شوهد في 2019/09/27، متوفر على: <https://bit.ly/32JaHBv>

⁶ - الحسين يزي، رئيس " لادجيد " غاضب من تدخل القوات المساعدة في أحداث سيدي إفني، *موقع هسبريس*، 2008/06/26، شوهد في 2021/01/29، متوفر على: <https://bit.ly/32ZGqhy>

إن الذي ميز التاريخ الطويل للتعاطي السياسي والاستراتيجي للنظام الملكي مع الدولة والأمة في المغرب، هو اتخاذه لموقع الساهر على حمايتهما، والضامن لاستمراريتهما، وهو الموقع الذي يتطلب منه الاستناد على قوات صلبة تابعة له، تتمثل في المؤسسة العسكرية التي يوظفها في القيام بأدوارها الوظيفية الاعتيادية، إضافة إلى تأمين الحماية والاستمرارية للنظام الملكي ضد خصومه السياسيين والاجتماعيين، لكن هذا التوظيف وإن كان يحقق أهدافه الاستراتيجية والأمنية، فإنه يتعارض مع شروط بناء نظام سياسي ديمقراطي، تخضع فيه المؤسسة العسكرية بشكل كلي للنخبة السياسية المنتخبة ديمقراطيا، وتتخذ فيه موقعا محايدا تجاه الصراعات التي تقوم بين الفرقاء السياسيين والاجتماعيين، ولا تتدخل في أي اضطراب سياسي أو اجتماعي إلا إذا كان فيه تهديد مباشر للدولة أو المجتمع أو النظام السياسي، فما هي خصوصيات الانتقال الديمقراطي المعطل نتيجة لتدخل الجيش في السلطة السياسية في الجزائر؟

الفرع الثاني: التجربة الجزائرية

تعطيل الانتقال الديمقراطي هو الحالة الطبيعية التي تنتج عن إقامة النظم العسكرية كحالة النظام الجزائري، باعتبارها نظاما سلطوية تناهض النموذج الديمقراطي في إدارة السلطة السياسية، القائم على مبدأ التمثيل السياسي الذي تتبع فيه السلطة من مصدرها الشرعي الذي هو الشعب، فيما تنتهج هذه النظم العنف والشمولية في اكتساب السلطة وتصريفها، حيث تكتسبها عن طريق الانقلابات العسكرية موظفة قوة السلاح، وتصرفها بعيدا عن الرقابة الشعبية.

لا يفهم تعطيل الجيش للانتقال الديمقراطي في الجزائر في أحداث ومحطات معينة، وإنما في البنية الكلية لتعطيل الانتقال الديمقراطي النابع من الحكم العسكري ذاته، والذي تتعارض مقوماته وآليات اشتغاله مع النمط الديمقراطي. وهكذا يمكن القول أن الانتقال الديمقراطي في الجزائر تعطل في اللحظة التي تأسس فيها الحكم البريتوري كأمر واقع (الفقرة الأولى)، مستندا على شرعية تاريخية تتعارض مع الشرعية الديمقراطية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى : مؤسسة الحكم البريتوري

تشكل ظاهرة عسكرية سياسية في الجزائر تطبيقا نموذجيا لظاهرة انتشار الحكم البريتوري في الجمهوريات العربية بعد الاستقلال، والتي تأثرت نخبتها العسكرية بالنمط الناصري الذي أوصل الجيش المصري إلى السلطة في 1952، وقد اعتقد آنذاك بأن دور الجيش محدود في الزمن، وسيقتصر على الإشراف على تأطير عمليات تحديث الدولة والأمة، ثم يعيد السلطة إلى النخبة السياسية لمواصلة عمليات البناء الديمقراطي للدولة. إلا أن هذا الاعتقاد بني على الكثير من الطوباوية، أسقطها لجوء النخبة العسكرية إلى تدعيم سيطرتها على السلطة، وكبح كل منافذ منافستها عليها، وأهمها المنافذ الديمقراطية.

وفي إطار ذلك، تتميز ظاهرة العسكرية السياسية في الجزائر عن نظرائها في الجمهوريات العربية، بنشأتها المبكرة التي سبقت نشوء الدولة الوطنية الجزائرية ذاتها، وتحول قاداتها إلى مستأمنين على الوطنية (dépositaires du nationalisme) وعلى الدولة الوليدة¹. بعدما وضعوا لأنفسهم قواعد تجعل الوصول إلى السلطة وإدارتها خارج ضوابط النمط الديمقراطي، وتضمن لهم بالتالي احتكار السلطة خارج إطار التداول الديمقراطي، وتمكنهم في نفس الوقت من تقويض جهود النخب السياسية المدنية في المنافسة على السلطة السياسية.

فيما يتعلق بآلية الوصول إلى السلطة، لجأت النخبة العسكرية الجزائرية، على غرار باقي تجارب الحكم البريتوري العربية، إلى الانقلابات العسكرية كوسيلة للوصول إلى السلطة السياسية، فقد شهدت الجزائر شتى أنواع الانقلابات العسكرية، الناجحة والفاشلة والبيضاء، فبعد نجاح بومدين في التخلص من حليفه السياسي ابن بلة عبر الانقلاب عليه في 1965، فشل قائد الأركان العامة للجيش الوطني الطاهر الزبيري في الوصول إلى السلطة في دجنبر 1967، بعد إحباط انقلابه العسكري على بومدين، ففر هاربا إلى الخارج للالتحاق بقوى المعارضة².

أما من حيث الانقلابات العسكرية البيضاء التي تتميز بتنحية الحاكم دون الحاجة إلى إدخال تغييرات جذرية في النخبة العسكرية الممسكة بالسلطة، فيمكن الاستدلال بعمليتي إخراج النخبة العسكرية للرئيسين الشاذلي بن جديد، واليمين زروال من الحكم، فحينما قرر العسكريون إلغاء المسار الانتخابي في 1991، حضروا أيضا لإقالة الرئيس بن جديد³، فيما جاء إعلان الرئيس اليمين زروال عن إجراء انتخابات رئاسية قبل انتهاء عهده الرئاسية في شتنبر 1998، تحت ضغط المؤسسة العسكرية، ردا على رفضه الموافقة على الاتفاق الذي ظل ساريا بين قوات الأمن العسكري والجيش الإسلامي للإنقاذ⁴.

الآلية الثانية التي لجأت إليها الزمرة العسكرية المنقلبة لتدعيم حكمها في الجزائر، تمثلت في الحكم عن طريق لجان عسكرية، ذات طابع ثوري، اتخذت شكل حكومات مخولة بإدارة شؤون الدولة عقب تعطيل الدستور والمؤسسات السياسية بعد نجاح الانقلاب العسكري، وهكذا حكم بومدين عن طريق رئاسة مجلس

¹- Lahouari ADDI, L'Armée, la nation et l'Etat en Algérie, Op.Cit, pp. 39-46.

²- رابح لونيسي، رابح لونيسي، *الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين*، مرجع سابق، ص.ص 151-154.

³- Mohammed SAMRAOUI, *Chronique des années de sang Algérie : Comment les services secret ont manipulé les groupes islamiques ?*, Editions Denoël, Paris, 2003, pp. 127-140.

⁴- Lahouari ADDI, La guerre continue en Algérie, *Le Monde diplomatique*, Avril 2001, consulté le 17/03/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3ai32Kx>

الثورة عقب الإطاحة بابن بلة، وقد ضم في عضويته نخبا عسكرية وأخرى مدنية، لكن الغلبة داخل المجلس كانت دائما لفائدة العسكريين¹.

استمر بومدين في حكم الجمهورية عن طريق رئاسة المجلس الثوري إلى حدود عام 1976، حيث انتخب شعبيا لرئاسة الجمهورية الجزائرية، ووفق نفس الآلية شكلت النخبة العسكرية التي أرغمت بن جديد على الاستقالة في 1992، مجلسا أعلى للدولة تتكون من خمس شخصيات لإدارة شؤون الدولة، من بينها شخصية واحدة عسكرية، ولكن بثقل كبير جدا، مثلها الجنرال القوي خالد نزار². فيما امتنعت النخبة العسكرية عن اللجوء إلى الحكم عن طريق لجان عسكرية عقب الإطاحة باليمين زروال، بسبب تكييفها للنظام البريتوري مع التحولات السياسية الداخلية والخارجية التي عرفت الجزائر آنذاك، والتي أنتجت في الأخير نمط الحكم البريتوري من وراء ستار مدني.

دفعت النخبة العسكرية في الجزائر إلى تمدين واجهة النظام العسكري، بعدما حملت مسؤولية الحرب والفشل الاقتصادي والسياسي، اللذين صاحبا إغائها للمسار الانتخابي في 1992، والذي خلف خسائر في الأرواح، وتفككا في النسيج المجتمعي الجزائري. وللخروج من هذا المأزق لجأ العسكريون لتكليف هيمنتهم على السلطة مع الأحداث الجارية³، بوضع نخب مدنية في واجهة السلطة السياسية، مع الاستمرار في ممارسة السلطة الحقيقية وراء هذه النخب، حسب ما عرف في الأدبيات الجزائرية بـ "الحكم العسكري من وراء ستار مدني"⁴، فوق اختيارهم على عبد العزيز بوتفليقة لتولي الرئاسة في 1999، باعتباره وزيرا سابقا للخارجية، فأمنوا له البقاء في الحكم حتى بعد مرضه، وأحلوا محله عبد المجيد تبون في دجنبر 2019، لمواجهة الحراك الشعبي الذي اندلع من جديد في فبراير من نفس العام، ولتوضيح عملية اختيار العسكريين للحكام المدنيين في الجزائر، يمكن الاستشهاد بحالة رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام، الذي صرح علانية في 1993، بـ "أن الجيش هو من أتى بي وأنا باق، إلا إذا أراد الجيش غير ذلك"⁵، فمن أين يستمد الجيش الجزائري شرعيته في الهيمنة على السلطة السياسية في الجزائر؟

¹ - فدوى مرابط، *السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي: دراسة قانونية مقارنة*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص. 43.

² - عزمي بشارة، *الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية*، مرجع سابق، ص.

³ - فوزية قاسي وعربي بومدين، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر مرجع سابق، ص. 60.

⁴ - ناصر الدين سعيدوني، *المسألة الثقافية في الجزائر: النخب - الهوية - اللغة (دراسة تاريخية نقدية)*، مرجع سابق، ص. 271.

⁵ - رابح لونيسي، علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد 29، (2011)، ص. 63.

الفقرة الثانية: إحلال الشرعية التاريخية محل الشرعية الديمقراطية لتبرير الهيمنة البريتورية على السلطة

أدمجت المؤسسة العسكرية الجزائرية مجموعة مقومات تاريخية لشرعنة سيطرتها على السلطة السياسية، باعتبارها الفاعل السياسي الوحيد الذي يمتلك حقا حصريا في ممارسة السلطة، ومخولا بفرض الوصاية وضبط حدود مسؤوليات النخب السياسية المدنية¹، من أحزاب سياسية، وهيئات بيروقراطية، ومنظمات المجتمع المدني. وهكذا ابتدعت مفهوم "الشرعية التاريخية"، كأهم مقوم تعتمد عليه لفرض سيطرتها، فأعطته حمولة ايديولوجية لا تنافسها في حيازتها أي مؤسسة أخرى داخل الدولة والمجتمع، رغم التباين التاريخي في تحديد المقصود بـ "الشرعية التاريخية"، هل هي المنظمة الخاصة التي خططت لتفجير الثورة؟ أو مجموعة الاثنتين والعشرين داخل المنظمة الخاصة؟، أو مجموعة التسعة من بين مجموعة الاثنتين والعشرين؟، أم أن الأمر يتعلق بتشكيل جيش التحرير الوطني في 1956؟، أو بانقلابه على الحكومة المؤقتة في 1962؟.

إن تتبع شهادات المؤرخين والشهود والباحثين لتحديد مضمون "الشرعية التاريخية"، قادتنا إلى الاعتقاد بأنها تتمثل في كل هذه الأحداث والمحطات والأشخاص السابق ذكرها، شريطة انتظامها مجتمعة أو منعزلة في مقاومة المستعمر الفرنسي مقاومة عسكرية، رغم اللبس الكبير الذي اكتنف احتكار جيش الحدود بقيادة بومدين للسلطة داخل جيش التحرير الوطني، وداخل الدولة المستقلة، وهو الذي التحق معظم أفرادها بالثورة فيما بعد، ولم يعرف كثير من أعضائه حرب التحرير²، وهو ما جعل **فرنسوا جيز** *François Géze* يؤكد على أن الشرعية التي يستند عليها الجيش الجزائري لإحكام قبضته على السلطة السياسية قد تمت مصادرتها من جانب أقلية تحكمت في السلطة بعد الاستقلال -قاصدا بذلك جيش الحدود- الذي وظف التاريخ الرسمي الجزائري لمحو وإخفاء أدوار النضال السياسي في تحرير الجزائر، قاصرا إياه على النضال الثوري المسلح³.

في سبيل توضيح أعمق لمفهوم الشرعية التاريخية للجيش في احتكار السلطة وإبطال الفعل الديمقراطي، يرى **رابح لونيسي** أن "الشرعية التاريخية" التي حازها قادة جيش التحرير بعد تحقيق الاستقلال، نابعة من كون الجيش هو الذي حرر البلاد، وهو من تولى قاداته السلطة بعد تحقيق الاستقلال، وهما العاملان اللذان رسخا في أذهان الجزائريين عموما أن الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش

¹ - منصور لخضاري، الجيش وتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1988-1992)، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 465 (2017)، ص. 75.

² - رابح لونيسي، علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص. 69.

³ - François Géze, Armée et nation en Algérie : L'Irrémédiable divorce ?, *revue Hérodote*, no116(2005), p. 176.

التحرير الوطني¹. ويختلف معه **محمد حليم ليمام** عندما أكد أن ترسيخ أحقية احتكار النخب العسكرية للسلطة في الحالة الجزائرية نابع من سلك تنشئة سياسية قائمة على ترسيخ أحقية احتكار النخب العسكرية للسلطة في المخيال الاجتماعي الجزائري² Imaginaire social Algérien، من خلال التركيز على إرث الحركة الوطنية الجزائرية وثورة التحرير في قلب هذا المخيال بإيجابياته وسلبياته³، بغية تكريس المقاومة المسلحة التي تزعمها جيش التحرير الوطني إبان حقبة الثورة الجزائرية كمرجعية عامة للعقل السياسي الجزائري، تستوطن اعتراف المجتمع الجزائري للنخبة العسكرية بالشرعية التاريخية، لهذا يبدو حضور حرب التحرير في الخطاب والممارسة السياسية، كامتداد للماضي في الحاضر، يؤمن للعسكريين الوصاية على الدولة والأمة، في مقابل استصغار النخب المدنية والتشكيك في قدراتها على إدارة السلطة والحكم، واتهام مشاريعها الإصلاحية إن وجدت، بالتآمر على الدولة والأمة، ولعل هذا بالضبط ما دفع **ويليام زرتمان Willian ZARTMAN**، إلى التأكيد على أن السياسة في الجزائر ذات طابع ثوري، تنتظم فقط وفق شرعية البرامج والجماعات والرموز الثورية التي تجتمع في المؤسسة العسكرية وحدها⁴.

يشوب التأريخ للشرعية التاريخية للجيش في احتكار السلطة عند زرتمان ولونيسي نوع من القصور، حيث أنهما اعتمدا في توصيف الشرعية التاريخية للجيش انطلاقا من مصادر تشكلها - أي المؤسسة العسكرية - دونما التطرق إلى شرطي التوافق والموافقة اللذين يكملان بناءها، واللذان يعودان إلى المجتمع الجزائري الذي له الحق في أن يوافق أو لا يوافق على نظام معطى له، حيث يجب على الشرعية أن تكون مشتقة منه ومؤسسة على وفاق مجتمعي⁵، وهو ما لا يمكن أن يتحقق خارج العمليات الديمقراطية للتنافس على السلطة، لهذا كان ليمام موفقا في تحليله للجوء النخبة العسكرية إلى ترسيخ هيمنتها على السلطة، عبر فرض شرعيتها التاريخية في مختلف مصادر التنشئة السياسية في الجزائر، لكن هذا لا يعني استسلام القوى السياسية والاجتماعية في الجزائر لتأثير هذه المصادر، خاصة بعد تحرك الشعب ضد احتكار الجيش للسلطة في 1989، و2019.

¹ - راجح لونيسي، علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع نفسه.

² - عرف محمد عابد الجابري المخيال الاجتماعي بأنه عبارة عن شبكة من الرموز والمعابير، يتم فيها وبها تأويل الأشياء والظواهر، فهو كـ "المنظار" نرى من خلاله "حقيقة الأشياء" ونعطيها معنى، ففي نظره أن كل مجتمع ينشئ لنفسه مجموعة منظمة من التصورات والتمثلات، أي مخيالا، من خلاله يعيد المجتمع إنتاج نفسه، مخيال يقوم، بالخصوص، بجعل الجماعة تتعرف بواسطته على نفسها، ويوزع الهويات والأدوار، ويعبر عن الحاجيات الجماعية والأهداف المنشودة. محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي، الطبعة 7، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص 14-15.

³ - محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال**، مرجع سابق، ص. 118.

⁴ - Willian ZARTMAN, L'Armée dans la politique Algérienne, *Annuaire de l'Afrique de Nord*, CRESM / CNRS, Paris, 1967, p. 266.

⁵ - جوران ثربورن، **أيدولوجية السلطة وسلطة الأيدولوجية**، ترجمة إلياس مرقص، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص. 133.

تعيق الهيمنة العسكرية على السلطة في الجزائر المستندة على "الشرعية التاريخية" فرص الانتقال إلى الديمقراطية، خاصة وأن هذه الشرعية تهدف إلى خلق ممارسات اجتماعية وسياسية منافية للمعايير الديمقراطية، فهي تسعى إلى دفع المجتمع للاعتراف بأحادية النظام السياسي، عبر انتهاج تنشئة اجتماعية وسياسية قائمة على أحادية الفكر والثقافة والرأي والقرار والتنظيم، تنظر إلى المجتمع الجزائري كأنه فرد واحد له رأي واحد، أي رفض فكرة وجود تناقضات داخل المجتمع، والتي تعتبر المجال الخصب لانتشار الفكر والممارسة الديمقراطية، فأى طرح مناقض للنظام البريتوري القائم يعتبر محاولة لإثارة الفتنة في المجتمع¹، فتصبح "الشرعية التاريخية" أداة لتعبئة الناس للحكم البريتوري، لكن ليس عبر إشراكهم في الحكم، وإنما من خلال تأمين خضوعهم للأمر الواقع، وبالتالي يلغى مبدأ التمثيل الذي تقوم عليه الممارسة الديمقراطية، ويعوض في الجزائر بمبدأ الخضوع للأمر الواقع الذي يفرضه العسكريون بواسطة صفات أيديولوجية/سياسية نابعة من حزب جبهة التحرير، وأخرى تنظيمية مصدرها الجيش والمؤسسات البيروقراطية².

عموما، يشكل الموقع الذي تحتله المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي في كل من المغرب والجزائر عائقا أمام إمكانية تحقيق الانتقال الديمقراطي في البلدين، رغم تفاوت تأثير هذا الموقع بينهما، ودرجة الانفتاح السياسي التي بلغها كل منهما، فكون الجيش هو المحتكر الفعلي للسلطة السياسية في الجزائر، يبقى نجاح الانتقال الديمقراطي مرتبطا أساسا بتنازله عن السلطة، وهو سيناريو صعب الحدوث على المدى القريب والمتوسط، في ظل تشبث الجيش بشرعيته التاريخية في احتكار السلطة السياسية الفعلية، بينما يبدو الأمر أقل صعوبة في المغرب الذي قطع أشواطاً مهمة من الإصلاح السياسي، قد يتعزز تراكمها بإصلاح السياسات الأمنية والعسكرية بوضعها تحت سلطة ومسؤولية النخب السياسية. لكن ما بين صعوبة تنازل الجيش عن السلطة في الجزائر وإمكانية تنازل الملك عن الإشراف على المؤسسة العسكرية لصالح النخب السياسية في المغرب، لا بد من فهم موقف النخب السياسية والمجتمعية ذاتها من احتكار العسكريين للسلطة في الجزائر، ومن هيمنة الملك على المؤسسة العسكرية في المغرب، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال التالي: كيف تعاملت النخب المدنية السياسية والمجتمعية في مطالبتها الإصلاحية مع الموقع الذي تحتله المؤسسة العسكرية في النظامين السياسيين الجزائري والمغربي؟

المطلب الثاني: الجيش موضوعا لمطالب الإصلاح الديمقراطي

عندما يتفاقم فشل الهيئات والمؤسسات السياسية الوضائية (الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمجتمع المدني) في تحقيق الإصلاحات السياسية، ينقاد الشعب بنفسه للمطالبة بالإصلاح السياسي،

¹ - رابح لونيبي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، مرجع سابق، ص. 70.
² - نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية : السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص. 411-412.

ووسيلته الأساسية لتحقيق ذلك هي الاحتجاجات الشعبية، والتي تتخذ شكل حراك شعبي قد يتطور إلى ثورة شعبية. من هذا المنطلق عرف كل من المغرب والجزائر مجموعة كبيرة من الحركات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح السياسي الممهد للانتقال الديمقراطي.

فإذا كانت الاحتجاجات أحداثا تجريبية، فإن دراسة الباحث لظواهر وقضايا هذه الاحتجاجات يكتنفه الكثير من الحذر، فأى احتجاج شعبي يعبر في مظهره العامة إما عن إعاقة التحديث السياسي والمجتمعي في الدولة، أو عن فشل السياسات التنموية. وبالتركيز على موضوعنا رفعت الاحتجاجات الشعبية في الجزائر مطالب صريحة لتمدين نظام الحكم البريتوري (الفرع الأول)، بينما بقي موضوع الجيش ملتبسا في الحركة الاحتجاجية في المغرب (الفرع الثاني)، فيما تبدو مطالب تمدين الجيش في البلدين وكأنها نابعة من الطابع النيوباترومونالي لممارسة السلطة السياسية الذي يحتل فيه الجيش موقعا فعالا في البلدين (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مطالب تمدين نظام الحكم البريتوري في الجزائر

إن تمكن المؤسسة العسكرية من إقامة نظام سلطوي عسكري في الجزائر كأمر واقع، لا تعن أن المجتمع الجزائري قد استسلم طوعية وقبل الخضوع إراديا لهذا النظام، بل ظلت الحركية المدنية للقوى السياسية والمجتمعية تدافع حسب القدرات المتوفرة لديها، والظروف السياسية المتاحة أمامها عن حقوقها التي كانت تتعطل أو تنتهك بسبب إفرازات السياسات العسكرية، التي غالبا ما غدت شتى مظاهر الفساد والزبونية، وقد ردت عليها الحركية السياسية للمجتمع بأشكال متعددة، بدءا من الإضراب الجماهيري العام إلى العصيان المدني إلى الاحتجاجات الجماهيرية في الشارع¹، لكننا لن نهتم بدراسة هذه الاحتجاجات في بنيتها الكلية، وإنما بالتركيز على موقع الجيش في مطالبها الإصلاحية، التي رفعت في الحراك الشعبي لعام 1988 (الفقرة الأولى)، و لعام 2019 (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الحراك الشعبي لعام 1988

عرفت الجزائر في 5 أكتوبر 1988، حراكا شعبيا، تبلور في شكل احتجاجات جماهيرية اندلعت في الجزائر العاصمة، وامتدت لتشمل معظم المدن الجزائرية الكبرى، وهو ما يجعلنا مطالبين بتركيز البحث في هذا الحراك الشعبي، بهدف تفكيك أسبابه وحيثياته ذات العلاقة المباشرة بالمؤسسة العسكرية، على مستويي مطالب المحتجين وتعامل المؤسسة العسكرية معها، خاصة وأن البعض قد وصف الحراك

¹- Olivier GUILMAIN, *Observatoire des mutations politiques dans le monde arabe : Quelle société civile dans l'espace arabe ?*, Institut de Relations Internationales et Stratégiques, Paris, 2014, p. 8

بأنه امتداد لموجة الانتقال الديمقراطي التي اكتسحت الجمهوريات السوفياتية السابقة في نهاية الثمانينات، وأنه كان سابقا للحراك العربي في 2011، ومنهم المؤرخ **محمد ارزقي** الذي أكد بأن حراك 1988 كان " بمثابة الربيع الجزائري الذي جاء متقدما بعقود على الربيع العربي، ومتزامنا مع ربيع أوروبا الشرقية، وخاصة بولونيا"¹.

بدأت الإرهاصات الأولى الممهدة لاندلاع الحراك بتتديد نقابة الشركة الوطنية للسيارات الصناعية التي تعرف باسم "شركة سوناكوم" في لقاء نظمته في 25 شتنبر 1988، بالفساد المستشري في الدولة وبيع رموز الدولة²، وقد تزامن ذلك مع تدهور الأوضاع المعيشية للشعب الجزائري، التي أفرزت تفاوتاً طبقياً كبيراً، منذ انتهاج الدولة لسياسات تقشفية في 1986، لمواجهة انهيار أسعار البترول التي أضعفت عائدات الدولة من العملة الصعبة، وأدت سياسات ترشيد النفقات الاجتماعية، والواردات، وميزانية الدولة، إلى حدوث نقص في المواد الأساسية في السوق الجزائري، فارتفعت معه الهجرة القروية، وتعمقت أزمة السكن الحضري، وبرزت أزمات البطالة والسكن والتعليم، وازدادت خيبة الأمل الشعبية من النموذج الايديولوجي الاشتراكي، وكلها ظروف جعلت من الشباب قوة انفجارية محتملة³، ففي عام 1986 أصبح نحو 72% من السكان النشطين الباحثين عن العمل في الجزائر شباباً تقل أعمارهم عن 25 عاماً⁴.

من حيث التطور في زخم الحراك، ففي 4 أكتوبر 1988، حدثت مناوشات بأحياء عدة بالعاصمة الجزائرية، لتنفجر الأحداث في اليوم الموالي، عندما اعترضت مجموعة من الشباب وسط حي "باب الوادي" الشعبي في العاصمة الجزائر حافلة، وأضرموا فيها النار بعد إنزال ركابها، معلنين عن توسع الاحتجاجات في اتجاه شوارع العاصمة، بعد أن انضم إليها المعطلون عن العمل والفقراء، ثم توسعت المظاهرات في اليوم التالي لتمتد إلى بقية أحياء العاصمة، وإلى باقي الولايات الجزائرية الأخرى.

إن الذي يهمننا بشكل أكبر في الحراك هو جانبه السياسي، الذي تتمثل فيه ثنائية السياسي المحتج والعسكري موضوع الاحتجاج، وصاحب السلطة في إدارة الاحتجاج، وفي هذا الإطار لا بد من التأكيد على أن عدداً مهماً من الباحثين كان قد طرح فرضية افتعال السلطة الحاكمة للحراك ضمن صراع على السلطة قائم بين أجنحة المؤسسة العسكرية، من أمثال **هوارى عدي** الذي اكتفى بطرح الفرضية دون

¹- موقع الجزيرة الإلكتروني، أكتوبر 1988 .. ربيع الجزائر الذي أنهى الأحادية، في 2017/05/15، شوه في

على: <https://bit.ly/3onKzTJ>، 2021/04/23

²- إبراهيم أحمد البدوي وآخرون، **السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، 2017، ص. 275.

³- بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، مرجع سابق، ص. 112.

⁴- المرجع نفسه، ص. 111.

إيلائها أهمية كبرى في التحليل¹، فيما أسهب عبد الحميد براهيم الذي كان يشغل منصب رئيس الحكومة آنذاك في تفكيك كل تفاصيلها وحيثياتها، في سياق تحليله لما أسماه بالمشاريع الخفية للطامعين في السلطة قبيل اندلاع الحراك، وقد أكد على أن الرئيس بن جديد كان قد فقد آنذاك الكثير من شعبيته، وأحيطت حوله وحول فريقه الرئاسي فضائح فساد، فضلا عن أنه اعتبر مسؤولا عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية²، وهي الأسباب التي جعلته مجرد مرشح لتولي فترة رئاسية ثالثة، مدعوما من جنرالين كبيرين، هما العربي بلخير ومحمد مدين، وحيث يقتضي الوصول إلى الرئاسة السيطرة على مؤتمر حزب جبهة التحرير الذي كان سيحدد المرشح الرئاسي للانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في نونبر 1988، فتم الحديث عن إمكانية ترشيح الحزب لشخصية مدنية لتولي منصب الرئاسة، فيما تكون جناح آخر داخل المؤسسة العسكرية كان يرغب في الوصول إلى الرئاسة بزعامه الجنرال مصطفى بلوصيف الذي عين رئيسا للأركان العامة للجيش في 1984³.

أكد براهيم أن الوضعية السابقة قادت الرئيس بن جديد والجنرالات الداعمين إلى تفجير الحراك، مستندا إلى جملة من الحجج، أهمها:

- استدعاء الرئيس بن جديد جنرالين إلى مكتبه في يونيو 1988، ليطلب منهما تمثيل الجيش في مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني بحوالي 800 ضابط من الذين يمتلكون الاستعداد للوقوف في وجه أي محاولة ترمي لاختيار غيره مرشحا للرئاسة.
- كان الرئيس بن جديد والجنرالات الداعمين له واعين بتفاقم التوترات الاقتصادية والاجتماعية، فاختراروا 5 أكتوبر لافتعال مظاهرات مؤطرة وتحت السيطرة، لتحاكي انفجار اجتماعي عفوي من المحتمل أن يحمل نتائج كارثية على النظام الحاكم مستقبلا.
- استقرار الرئيس بن جديد بمدينة وهران من يونيو إلى شهر شتنبر 1988، وكانت هي المرة الأولى التي يقضي فيها الرئيس هذه المدة الزمنية الطويلة خارج العاصمة الجزائر طيلة عشر سنوات قضاها في منصب الرئاسة.
- خطاب الرئيس في 19 شتنبر 1988 الذي اتهم فيه حزب جبهة التحرير الوطني الذي هو نفسه أمينه العام، والحكومة التي يعينها هو بنفسه، بأنهما منعاه من العمل وأعاقتا مسعاه السياسي، وأنه مقدم على تغييرات مهمة لإنقاذ الوطن⁴.

¹ - Lahouari ADDI, L'Armée, la nation et l'Etat en Algérie, Op.Cit, p. 32.

² - عبد الحميد براهيم، في أصل الأزمة الجزائرية، مرجع سابق، ص. 189.

³ - المرجع نفسه، ص. 183-188.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 190-192.

لذلك، سواء تم إثبات أو نفي فرضية وقوف الرئيس بن جديد والجنرالات الداعمين له وراء افتعال حراك 5 أكتوبر، فإن تصاعد زخم الاحتجاجات وتمددتها في معظم المدن الجزائرية، وارتفاع سقف مطالبها من تحسين الأوضاع المعيشية إلى المطالبة بالإصلاح السياسي على أساس الانتقال الديمقراطي، تكون الأوضاع الداخلية للنظام السياسي قد تجاوزت بكثير حدود ما خطط له (في حالة إثبات الفرضية طبعا). أو أنها نتجت في الأصل عن حركية مجتمع مناهض للفساد وتدهور أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية نمت في ظل الحكم العسكري، وبات الحل الذي يطالب به الشعب للخروج من الأزمة هو إنهاء هذا النظام والانفتاح على الحكم الديمقراطي.

أرغم نجاح الحراك في تعبئة فئات عريضة من الشعب النظام العسكري إلى إدخال تعديلات جوهرية في نظام الحكم، حيث تم توسيع صلاحيات المجلس الوطني الشعبي في مراقبة الحكومة، وصلاحيات الرئيس في تعيين وزرائه. غير أن التعديلات الكبرى التي فرضها الحراك هي التي حملها دستور 1989، والذي أقر التعددية السياسية والقطع من نظام الحزب الواحد، وفتح باب الحق في إنشاء الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، وجمعيات المجتمع المدني، والصحف والجرائد المستقلة، وتم الاعتراف آنذاك على أن الدستور الجديد قد قطع نهائيا مع النظام القائم منذ الحصول على الاستقلال، خاصة وأنه قد سكت عن تحديد الأدوار السياسية للجيش¹.

بدأت الإصلاحات التي حملها الدستور الجزائري الجديد وكأنها تمهيد لخروج العسكريين من مركز السلطة السياسي متأثرة بضغط الشارع، لكن اتضح فيما بعد أن التعددية التي تم إقرارها لم ترم في النهاية إلا إلى إدامة احتكار النخبة العسكرية للسلطة²، وهو ما تأكد عمليا بعدما عمدت المؤسسة العسكرية إلى تدجين الأحزاب السياسية، وتحويلها إلى لجان مساندة للسلطة العسكرية، أو وسائل لإضفاء الشرعية على قراراتها³. فلم يطل التحول السلطة السياسية في جوهرها، بما أنها ظلت محتكرة من طرف العسكريين، وإنما اتخذ مسارا ممنهجا لتفريخ الأحزاب السياسية دون تمكينها من المنافسة على السلطة، حسب ما يعرف في الأدبيات السياسية الجزائرية بـ"ديمقراطية الواجهة"⁴، ذلك أنه إذا كانت التعددية

¹-Fouad MAAROUFI, *Le Grand Maghreb : Recréation des institutions politiques dans les années quatre vingt*, Thèse d'obtention de la Maitresse en Sciences Politiques, Ecole des Etudes Supérieures et de la recherche, Université d'Ottawa, 1994, p. 31.

²- حسين مرزود، *الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010، أطروحة دكتوراه*، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012، ص.ص 313-316.

³- صالح زباني، *الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، مجلة دفاتر السياسة والقانون*، عدد خاص (أبريل 2011)، ص. 323.

⁴- عبد الحميد براهيم، *في أصل الدولة الجزائرية 1957-1999*، مرجع سابق، ص. 207.

السياسية تيسر في النظم الديمقراطية عملية التداول السلمي على السلطة، فإنها لم تحقق في الجزائر سوى تجميل السلطة العسكرية المحكرة للعسكريين بتتقيحات مدنية شكلية وهامشية¹.

اتضحت هشاشة الإصلاحات السياسية المعتمدة بشكل جلي بعد تدخل الجيش في تغيير مسار أول عملية سياسية نابعة من إقرار التعددية السياسية، يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية التي جرت في يونيو 1990، والتي تمكن خلالها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفوز بـ 853 بلدية من أصل 1539 بلدية، والانتخابات التشريعية التي جرت في دجنبر 1991، التي واصل فيها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ تصدره المشهد السياسي الجزائري، بعد فوزه بالطور الأول من الانتخابات بـ 188 مقعدا من أصل 228، وتخوف النظام العسكري من فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واعتبره تهديدا حقيقيا للسلطة التي يحتكرها، فتدخل وأطاح بالرئيس الشاذلي بن جديد في 11 يناير 1992 حين أجبره على الاستقالة²، وأعلن بعدها بيوم واحد وقف العملية الديمقراطية وإلغاء المرحلة الثانية منها قبل موعد تنظيمها بخمسة أيام، كي لا يحصل الإسلاميون على أغلبية البرلمان.

بعد إلغائه لنتائج الانتخابات أسند الجيش الحكم إلى "المجلس الأعلى للدولة" الذي أنشأه آنذاك، فكان هذا التدخل بمثابة الإعاقة الحقيقية التي اعترضت عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، وأدخلها في حرب أهلية مدمرة استمرت عقد التسعينات بكامله، راح ضحيتها حوالي 150 ألف قتيل، إضافة إلى آلاف المختفين ومئات آلاف الأرامل واليتامى والجرحى والمرحلين³. وقع كل ذلك بسبب رفض المؤسسة العسكرية الخروج من السلطة السياسية، والسماح ببدء إصلاحات سياسية، وهو الرفض نفسه الذي واجهته به الحراك الشعبي في 2019.

الفقرة الثانية: الحراك الشعبي لعام 2019

اعتقد معظم المهتمين والباحثين بالشأن السياسي الجزائري، بأن الأخير الذي شكل استثناء إبان اندلاع الحراك العربي في 2011، ستنقى عصية أمام ظهور الحركات الاحتجاجية، معللين ذلك بترسخ حالة العسكرة السياسية داخل المجتمع ثارة، وثارة أخرباختلاف الأوضاع السياسية الداخلية عن أوضاع الدول التي وصلها الحراك، خاصة فيما تعلق بالمخلفات المؤلمة لحراك 1988، وبالعشرية السوداء التي أعقبته⁴، ناهيك عن تحسن الأوضاع السوسيو-اقتصادية للمجتمع الجزائري بعد انتهاج سياسات اقتصادية

¹- Abdelkader YEFSAH, L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992, *revue du monde musulman et de Méditerranée*, no 65 (1992), p. 87.

²- François GEZE, Armée et nation en Algérie : L'irrémissible divorce ?, Op.Cit, pp 189-191

³- حبيب سويدية، *الحرب القذرة: شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري*، مرجع سابق، ص. 205.

⁴- نبيل كريبش، إشكالية التغيير السياسي في الجزائر، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 59 (2020)، ص. 249.

واجتماعية داعمة للتوظيف وللقدرة الشرائية، نتيجة تحسن مالية الدولة، بعد ارتفاع مواردها المالية المتأتية من الارتفاع الكبير لأسعار البترول في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2014، حيث بلغ احتياط البلد من العملة الصعبة حوالي 200 مليار دولار في 2013¹، استغل النظام العسكري قسطا منها في الرفع من معدل التوظيف العمومي، والرفع من أجور الموظفين، وتوسيع رقعة المستفيدين من السكن الاجتماعي، وتوسيع البنيات التحتية للدولة (توسيع الطرق السيارة، وشبكة الترامواي في مراكز المدن الكبرى، وبناء السدود المائية...) ².

من جانبها اعتقدت النخبة العسكرية المسككة بالسلطة - من وراء حجاب مدني كان يمثلها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة - أن الظروف السياسية والسوسيو-اقتصادية السالفة الذكر، بقدر ما جنبتها تداعيات الربيع العربي في 2011، ستبقى على الدوام عناصر داعمة لاستقرارها السياسي، متجاهلة الرغبة في الانتقال إلى الديمقراطية، كطموح مستقر لدى شعوب الدولة السلطوية، قد يمر بفترات كمون لكن لا بد له من أن ينتظم في أي شكل من أشكال التنظيم الشعبي في النضال من أجل الديمقراطية³. والذي رأى فيه **كبيرمو أدونيل Guillermo O'DENNEL** و**فيليب شميتير Philippe C.SCHMITTER** بأنه تجمع لحركات اجتماعية مختلفة، تصعد ضد النظام السلطوي عندما تنضم إليها جماعات اجتماعية متنوعة أخرى، تطالب بالديمقراطية وعزل الحكام القدامى⁴، أما **خوان لنز Juan J.LINZ** فقد وصف التحرك من أجل الديمقراطية بأنه نشاط شعبي، يشارك فيه الرجال والنساء العاديون، والعمال والطلبة والفلاحون والموظفون، الذين يهاجمون رأس السلطة في النظام السلطوي بشكل مباشر⁵، وكلها أوصاف تنطبق على الحالة الجزائرية، التي وإن نجحت فيها النخبة العسكرية في تكييف هيمنتها على السلطة السياسية بعد حراك 1988، إلا أن محدودية خياراتها السياسية على مستوى الواجهة المدنية للنظام العسكري في 2019، جعلها معرضة لحراك شعبي آخر أكثر زخما.

انطلقت الأزمة في الجزائر مع إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن ترشحه لولاية خامسة، وهو رجل مقعد على كرسي متحرك كاشفا بالتالي عن أزمة نظام سياسي، عجز جناحه العسكري في

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2014، ص. 228.

² - Lahouari ADDI, Système politique et paix civile en Algérie, Op.Cit, p. 28.

³ - غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، مرجع سابق، ص. 115. وزولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟، مرجع سابق، ص. 27.

⁴ - Guillermo O'DONNELL and Philippe C. SCHMITTER, *Transitions from Authoritarian Rule : Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1986, p. 54

⁵ - Juan J.LINZ, Transitions to Democracy, *The Washington Quarterly*, vol 3, issue 3 (1990), p. 152

تجديد واجهته المدنية طيلة عشرين عاما، وهو الذي يعتمد عليها بشكل أساسي في تأثيث واجهة النظام العسكري، فتأكد بأن العمليات السياسية التي جرت طوال هذه الفترة كانت قد فقدت مصداقيتها¹، رغم اعتماد آليات الانتخابات بوصفها مصدرا للشرعية الشعبية. لهذا وبمجرد الإعلان عن ترشح الرئيس لولاية خامسة، أقدم المواطنون في ولاية خنشلة على نزع صورته الملصقة على واجهة البلدية، ليشعل هذا الفعل فتيل حراك شعبي انتظمت احتجاجاتها الشعبية في العديد من الولايات في 22 فبراير 2019، خلق واقعا جديدا سمته الرئيسية إسقاط حظر التظاهر في البداية، لحقه تصاعد وثيرة الاحتجاجات الشعبية على مدى الشهور التالية².

اختلف الحراك الشعبي الجديد في الجزائر عن حراك 1988، وعن حركات الربيع العربي في 2011، إذ تميز بطابع تنظيمي مؤطر للحراك الشعبي، قادته قوى البديل الديمقراطي، وهي عبارة عن تحالف للأحزاب والمنظمات النقابية والجمعوية، والشخصيات الوطنية، نصب كظهير سياسي للثورة الشعبية سعى إلى بناء مسار تأسيسي انتقالي يقوم على أساس استعادة السيادة الشعبية لتأسيس دولة القانون والديمقراطية، بديلة للدولة السلطوية التي تقيّمها النخبة العسكرية³.

ضم هذا التنظيم كل من حركة البناء الوطني التي كانت سباقة لإعلان تأييدها المبكر للحراك ضد بوتفليقة، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. الذي يتبنى موقف التغيير الشامل للنظام السياسي، وحركة مجتمع السلم التي ترددت بداية في إعلان موقفها من الحراك، وانخرطت فيه شهرين بعد اندلاعه، فيما شكلت الشخصيات العامة أكبر دافع للحراك.

انقسمت الشخصيات العامة الداعمة للحراك إلى فئتين: الفئة الأولى ضمت المعارضين المنشقين عن النظام في الخارج، والذين أعطوا دفعا قويا للحراك على مواقع التواصل الاجتماعي، وأخص بالذكر هنا الثلاثي: الدبلوماسي السابق محمد العربي زيتون المقيم في لندن، والضابط السابق في جهاز المخابرات هشام عبود، المقيم في فرنسا، والضابط السابق في الدرك محمد عبد الله، المقيم في إسبانيا. فيما ضمت الفئة الثانية شخصيات عامة في الداخل اشتغلت مع النظام في فترات معينة، قبل أن تأخذ مسافة بعيدة عنه، وهنا أخص بالذكر الثلاثي الذي كان سباقا لرفض ترشح بوتفليقة للولاية الخامسة كما عارضوا من قبل ترشحه للولاية الرابعة، المتكون من: أحمد طالب الإبراهيمي وزير الخارجية السابق، والجنرال رشيد بن

¹ - محمد السبيطلي، *حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة*، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2019، ص. 6.

² - لوييزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدية، *مركز الجزيرة للدراسات*، 2019/03/19، شوهد في 2021/05/05، على: <https://bit.ly/3bQHSns>

³ - عمر خيرى، موجة الحراك الجديدة والتحول الديمقراطي: حالات الجزائر والسودان، *مجلة دراسات شرق أوسطية*، العدد 92 (2020)، ص. 17.

يلس، والمحامي يحيى عبد النور، الذين أصدروا بياناً للرأي العام، حمل عنوان "نداء من أجل حل توافقي"، اعترف بالحراك كمتغير جوهري في السياسية الجزائرية، يوفر فرصة لبناء دولة القانون، وتجنب آثار المخاطر الإقليمية¹.

بعد تراجع مختلف الشركاء المدنيين للنخبة العسكرية في الحكم، وجدت المؤسسة العسكرية نفسها وحيدة في مواجهة حراك شعبي زاحم، يتبنى مطالب الإصلاح السياسي الشامل، وفق تنظيم ممنهج، ذو أهداف واضحة ومحددة، تبدأ بإنهاء الهيمنة العسكرية على السلطة السياسية، وتنتهي بإقامة دولة مدنية ديمقراطية، فما كان من الجيش إلا أن انبرى لمواجهته في البداية عندما خرج أحمد قايد صالح رئيس أركان الجيش بخطاب شكك في المسيرات الاحتجاجية، واصفا إياها بالمسيرات المشبوهة، والمشاركين فيها بالمغرر بهم. لكنه عاد وغير موقفه بعد تمدد الاحتجاجات مصرحا بأن الجيش والشعب يتقاسمان نفس المبادئ، مقترحا في 26 مارس مخرجا دستوريا للأزمة، تمثل في تطبيق المادة 102 من الدستور، والتي تحدد إجراءات إعلان شغور منصب رئيس الجمهورية، واستحالة ممارسة مهامه لأسباب من بينها "المرض الخطير والمزمن"، ليدعو في 2 أبريل إلى التطبيق الفوري للحل الدستوري الذي يتيح عزل الرئيس، تلا ذلك بوقت قصير إعلان استقالة الرئيس بوتفليقة من منصب رئيس الجمهورية².

بعد استقالة الرئيس بوتفليقة أصبحت السلطة السياسية في شكلها الظاهر والمستتر تحت سيطرة المؤسسة العسكرية، تحت غطاء المادة 102 من الدستور الجزائري، فشرعت في اتباع الإجراءات الدستورية لنقل السلطة المؤقتة، على أساس دعم المسار الانتخابي الذي تضمن تنظيم الانتخابات الرئاسية، ثم تعديل الدستور للاستجابة لمطالب الحراك، وفي أفق الوصول إلى ذلك أدارت المؤسسة العسكرية مرحلة انتقالية، شهدت تعيين رئيس مجلس الأمة الجزائري رئيسا مؤقتا للجمهورية لمدة 90 يوما يتم خلالها تنظيم الانتخابات الرئاسية، وبالفعل تم انتخاب عبد المجيد تبون رئيسا للجزائر في 30 نونبر 2019، وثم إقرار تعديل الدستور في استفتاء شعبي في 1 نونبر 2020.

إن سرد المحطات التي سلكها الحراك في بنيانه الداخلي وفي كيفية تعامل النظام السياسي معه، لا يستقيم دونما الاقتراب أكثر فأكثر من التفاعلات الداخلية للنظام السياسي تأثرا بالحراك، وهنا وجب التأكيد على أن المحتجين الذين كانوا يرفعون شعارات الإصلاح السياسي، شكلوا ما يمكن أن نسميه بـ"الجناح الثالث" المتصارع حول السلطة، في مواجهة جناحين اثنين من داخل النظام السياسي، جناح أول ممسك بزمام السلطة، متمثل في دوائر الحكم التي يقودها الجيش الملف حول الرئيس بوتفليقة، وجناح ثاني تكون

¹- محمد إسلام، التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك، *منتدى السياسات العربية*، فبراير 2020، ص. 6، متوفر على: <https://bit.ly/3DcIvUN>

²- المرجع نفسه.

من نافذين سابقين تم إبعادهم عن السلطة عن فترات سابقة، لكنهم كانوا ما يزلون محتفظين بامتدادات واسعة في الجيش والإدارة¹.

فشل الحراك الشعبي في تحقيق مطالبه بتمدين النظام السياسي الجزائري، بعد تأثره بحاجزين مترابطين، تمثل الأول في تزامن الحراك مع انتشار فيروس كورونا المستجد Covid-19، ولجوء النظام لسياسات الإغلاق، فاستغلت المؤسسة العسكرية هذا الوضع لفرض خيارها للخروج من الأزمة، تمحور حول ما أسمته بـ "دعم المسار الانتخابي" الذي أدى نجاحه إلى إعادة ترتيب تفاهات بين مختلف أجنحة المؤسسة العسكرية، قضت على طموح الحراك في الإصلاح الديمقراطي، وأعدت حركية المجتمع إلى مرحلة كمون يصعب التنبؤ بمداهها الزمني.

الفرع الثاني: التباس موقع الجيش في مطالب الإصلاح الديمقراطي في الحركات الاحتجاجية في المغرب

إن المزوجة الاستمولوجية بين المنظورين المعيارى والوضعي للديمقراطية والانتقال الديمقراطي هي رهان أساسي لبلورة فهم محكم لإشكالية "عجز الانتقال الديمقراطي في المغرب"، وذلك من خلال الإلمام بأبعادها السياسية التي توفر بيئة العلاقات المدنية-العسكرية مجالا ملائما لتقييم واقعها الحالي، خاصة في المساحات البحثية التي تتيحها على مستوى ضبط تأرجح السلطة السياسية بين العسكرية والتمدين، في التباس يصعب حسمه في الحالة المغربية بفعل الدور المحوري للمؤسسة الملكية في إدارة السلطة السياسية، دون أن تكون سلطة عسكرية، رغم استنادها على الجيش في إدارة هذه السلطة.

لم تهتم المطالب التي رفعت في الحركات الاحتجاجية في المغرب بمسألة الجيش المغربي بصفة خاصة، ولا بالمناداة ببناء علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية بصفة عامة، حيث تم تغييب المؤسسة العسكرية في معظم مطالب الإصلاح السياسي التي رفعت في الحركات الاحتجاجية قبل 2011 (الفقرة الأولى)، قبل أن يتم استبطن مطلب التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية في مطلب "الملكية البرلمانية" لحركة 20 فبراير (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الجيش خارج مطالب الحركات الاحتجاجية قبل 2011

الفعل الاحتجاجي الشعبي متأصل في التجربة المغربية، ذلك أن المغرب يعد من الدول النامية التي عرفت حركات احتجاجية مكثفة ومتعددة، حمل فيها المحتجون لواء المطالبة بمجموعة من الحقوق والحاجيات، تجمع بين ما هو سوسو-اقتصادي مثل الشغل والسكن، وضد التهميش (الطرق، الصحة،

¹ - محمد السبيطلي، حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة، مرجع سابق، ص.ص 7-8.

التعليم، الماء الصالح للشرب، الكهرباء) وضد انعدام الأمن¹، وسياسي متمثل أساسا في المطالبة بالانتقال الديمقراطي للقضاء على كل مظاهر الفساد والزربونية².

لم تتعاط الحركة الاحتجاجية السياسية في المغرب مع المؤسسة العسكرية والسياسة العسكرية بشكل مباشر، رغم أنها أحد معيقات الانتقال الديمقراطي، بل إنه حتى في المرات القليلة التي تفاعلت فيها الاحتجاجات مع القضايا الأمنية، اقتصرت على الجانب الأمني الضيق المرتبط بإدارة الاحتجاج، من خلال المطالبة بضرورة أنسنته³، عبر حوكمة تدخل القوات العمومية لفض الاحتجاجات الاجتماعية⁴، دون الارتقاء إلى المستوى السياسي الذي يثار فيه موضوع الإصلاح الأمني والعسكري في الإطار العام للانتقال الديمقراطي، الذي يستلزم الانتقال إلى التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية.

ولإثبات ذلك تقدم لنا قاعدة بيانات الباحث عبد الرحمان رشيق حول موضوعات الاحتجاجات الجماعية في المغرب في الفترة الممتدة بين 2010 و2013، غياب المؤسسة العسكرية والسياسة العسكرية عن المطالب التي رفعتها الحركات الاحتجاجية في المغرب في تلك الفترة، حيث انحصرت المطالب حول: الشغل، والسكن، والتهميش، والإصلاحات السياسية، والتضامن، وانعدام الأمن، والأراضي الجماعية، والصحة، والدراسة، وإطلاق سراح المعتقلين، والتحرش الجنسي، والخطأ الطبي، والبيئة، وغلاء المعيشة⁵.

إن تغييب قضايا الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة الملكية عن جل الاحتجاجات السياسية التي عرفها المغرب، بما في ذلك الاحتجاجات التي قامت في أوج الصراع السياسي بين الملكية والمعارضة اليسارية في فترتي الستينيات والسبعينيات، باستثناء الملتمس الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في 1959، والذي طالب بتطهير الجيش الملكي من الخونة وإخضاع القوات المسلحة للسلطات المدنية⁶، لتبقى قضايا الإصلاح الأمني والتحكم المدني بالمؤسسة العسكرية ضمن القضايا العالقة في الحياة السياسية المغربية التي يصعب الحسم في أسبابها، ما بين تمكن النظام الملكي من

¹ - عبد الرحمن رشيق، استراتيجية الشارع في مدن المغرب: من الدولة ضد المجتمع إلى المجتمع ضد الدولة، مجلة الشعلة، العدد 6 (2001)، ص. 64.

² - Khadija MOHSEN-FENAN, Changement de cap et transition politique au Maroc et en Tunisie, Op.Cit, p. 118.

³ - زين الدين الحبيب استاتي، الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص. 173.

⁴ - اسماعيل حمودي، الانتقال الديمقراطي في المغرب: حدود التحول، مرجع سابق، ص. 39.

⁵ - عبد الرحمان رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، منتدى بدائل المغرب، الرباط، 2014، ص. 63-64.

⁶ - عبد اللطيف جبرو، 16 يوليوز 63، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2000، ص. 178.

تورية الجيش على ساحة الصراع السياسي، الذي اتخذ طابعا ثنائيا، الملكية في مواجهة المعارضة السياسية، أو لاقتناع الطرف الثاني بأن قضية الجيش ترتبط مباشرة بالملك، وأن أي إصلاح سياسي للأخير لن يتأتى إلا من خلال إصلاح النظام الملكي، عبر الانتقال من الملكية الدستورية إلى الملكية البرلمانية، كضمانة لفرض تحكم النخب السياسية في النخب العسكرية في المغرب.

الفقرة الثانية: استبطان مطلب التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية في مطلب "الملكية البرلمانية" لحركة 20 فبراير

شكلت احتجاجات حركة 20 فبراير محطة فاصلة في تاريخ الفعل الاحتجاجي في المغرب، متأثرة ببعدين حاسمين، الأول إقليمي والثاني محلي، تمثل بعدها الإقليمي في ارتباطها بموجة التغيير الكبرى التي شهدتها العالم العربي في 2011، والتي انطلقت شرارتها الأولى من تونس ومصر، وكان مطلبها الأساسي الإصلاح السياسي، على أساس القطع من النظم السلطوية والانتقال إلى الديمقراطية¹. أما بعدها المحلي، فقد تمثل في الزخم الشعبي الكبير الذي ميز احتجاجاتها، والذي ضم شبابا من أطياف سياسية ونقابية وجمعوية مختلفة، جمعت التيارات اليسارية والتيارات الإسلامية، إضافة إلى فئات شبابية تحركها الرغبة في تأمين حياة أفضل من دون أن تكون لها أي انتماءات أيديولوجية، كل هذه التيارات رفعت شعارات تطالب بإصلاحات سياسية، كمطلب أساسي لاستكمال مسار البناء الديمقراطي وإعلان الرغبة الحقيقية في التغيير، بمختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية².

سينحصر دور الباحث في تناوله لاحتجاجات حركة 20 فبراير في تمحيص المطالب والشعارات التي رفعتها الحركة، بحثا عن تلكم التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسة العسكرية، وذلك بهدف الاقتراب أكثر من تمثيلات الشارع حول المؤسسة العسكرية وموقفه منها في نفس الوقت. إن شعارات الحركة التي كانت في غالبيتها منددة باستئراء الفساد والمحسوبية والزيونية، لا نجد في شعاراتها إشارات قوية إلى المؤسسة العسكرية، لا من حيث اتهامها بالفساد، ولا من المطالبة بإصلاحها، أو على الأقل إصلاح علاقتها بالنخب السياسية المنتخبة، لكن ذلك لم يعكس اعتراف الحركة للمؤسسة العسكرية بالحياد السياسي، ذلك أن رفع مطلب "الملكية البرلمانية"، أبان على أن الشباب المتظاهر لم تكن له مشكلة مع النظام الملكي، بل مع مضمونه، فعوض أن يطالبوا بإسقاط النظام على غرار باقي الدول العربية الأخرى،

¹ خليل العناني، الثورات العربية بين النجاح والفشل، *مجلة شؤون عربية*، العدد 149 (2012)، ص. 114.

² حبيب الستاتي زين الدين، من الاحتجاج على "التسلط" إلى "سلطة" الاحتجاج: حالة المغرب، *مجلة المستقبل العربي*، عدد 453 (2018)، ص. 62.

طالبوا بـ"الملكية البرلمانية"¹، وهو مطلب يحتوي في جزء كبير منه على بناء علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية مرغوب فيها شعبيا وسياسيا.

يتأسس جوهر مطلب "الملكية البرلمانية" على تحديد موقع الملك داخل النظام السياسي على قاعدة "يسود الملك من دون أن يحكم"، وهو ما يفرض في الحالة المغربية إعادة تعريف موقع الملك واختصاصاته داخل النظام السياسي، بأن يتحول من الحاكم الفعلي المهيمن على النظام السياسي، إلى ممارسة سيادة رمزية على نظام الحكم بصلاحيات محدودة، على غرار ما هو معمول به في الملكيتين البريطانية والإسبانية، ليتم فتح المجال أمام الحكومة المنتخبة للتكفل بأبرز صلاحيات واختصاصات تدبير شؤون الدولة ومن ضمنها السياسة العسكرية، في أفق تحقيق التحكم المدني الديمقراطي بالمؤسسة العسكرية، باعتباره أحد أهم مداخل الانتقال الديمقراطي، فكيف تم احتواء مطلب "الملكية البرلمانية" الذي كان يحتوي بشكل ضمني مبدأ التحكم المدني الديمقراطي أو العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية؟

في التجارب الدولية المقارنة للانتقال الديمقراطي، وخاصة في الموجة الثالثة التي أدخلت دول جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية إلى عالم الديمقراطية، ارتبط مسار انتقال النظم السياسية من السلطوية إلى الديمقراطية، بتحقيق التحكم المدني بالنخب العسكرية، وفي هذا الإطار تزرخ التجربة المغربية بتواجد العناصر الأساسية للانتقال الديمقراطي، من حقل سياسي منفتح على المعارضة والمجتمع المدني وانتخابات منتظمة، ونسبيا تنافسية، كان من الممكن استثمارها في الاستجابة لمطلب "الملكية البرلمانية" التي رفعتها حركة 20 فبراير، لتجاوز الهيمنة الملكية على المؤسسات والفاعلين السياسيين².

انتهجت السلطات المغربية لمواجهة حركة 20 فبراير "استراتيجية دفاعية"³، أو ما يمكن أن نسميه في الحالة المغربية بالاستخدام الدفاعي للسلطة السياسية⁴، عندما بادر الملك إلى الإعلان عن إجراء تعديل دستوري في 9 مارس، وشكل لجنة استشارية للسهر على التعديل، عملت على فتح نقاش عمومي حول الإصلاحات المزمع القيام بها، فانفتحت على سائر الأحزاب السياسية، بما في ذلك الأحزاب اليسارية المناهضة للسلطة، وكذلك مع مختلف النقابات العمالية وجمعيات المجتمع المدني، والحركات

¹ - محمد الساسي، النظام السياسي المغربي غداة حراك 2019: الاستقرار الهش بديلا من الديمقراطية؟، ضمن 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص. 42.

² - أحمد الخطابي، من حركة عشرين فبراير إلى حراك الريف: الخوف من الديمقراطية أم الخوف من جيل الشباب بالمغرب، سياسات عربية، العدد 32 (2018)، ص. 42-43.

³ - حدد ميشيل كروزيه مفهوم الاستراتيجية الدفاعية بسعي الفاعل للتخلص من ضغوط بقية الفاعلين المتنافسين معه عبر الاحتماء داخل التنظيم، والعمل على توسيع هامش حركته، انظر:

جمال فزة، سوسيولوجيا التنظيمات: أسس واتجاهات، الطبعة الأولى، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2013، ص. 81.

⁴ - جون وابتوري، الملكية والنخبة السياسية المغربية، مرجع سابق، ص. 24.

والهيئات الحقوقية، غير أن النتيجة النهائية للتعديل الدستوري الجديد كرسست فوقية المؤسسة الملكية على السلطة السياسية في المغرب، وهو ما جعل البعض يتحدث في نهاية المطاف عن أن الإصلاح الدستوري قد أفرغ من مضمونه الحقيقي، ورأى بعض آخر أن الإصلاح الدستوري هدف إلى الحفاظ على الدستور ذاته¹، خاصة عندما ألغى الدستور الجديد مطلب "الملكية البرلمانية"، وحافظ على هيمنة الملك على النظام السياسي، عندما نص الفصل الأول منه على أن "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية".

من الخطأ الاعتقاد بأن فشل تحقيق مطلب "الملكية البرلمانية" ارتبط فقط بموقف المؤسسة الملكية من مشروع الإصلاح الدستوري، ذلك أن جزءا كبيرا من الفشل يرتبط بموقف الأحزاب السياسية، خاصة وأن مشروع الملكية البرلمانية يتطلب وجود أحزاب سياسية قوية قادرة على تحمل مسؤولية تدبير الشأن العام، في حين تعاني الأحزاب السياسية المغربية من ضعف مزمن في تحسين فعاليتها السياسية، حيث تشتغل سياسيا بدون ديناميكية أو مبادرات تذكر²، ولا يرقى توجهها السياسي إلى البحث عن امتلاك السلطة وإنما إلى خدمتها فقط، وفي هذا الإطار كشف الباحث محمد زين الدين على أن المذكرات التي تقدمت بها الأحزاب السياسية للجنة الاستشارية لتعديل دستور 2011، كانت متأخرة بخصوص منظورها للملكية البرلمانية³، فالنخب السياسية المدنية التي يفترض تقدمها للمطالبة بحقها في الإشراف على النخب العسكرية، تقبل بشكل طوعي بأن تبقى محايدة عن المطالبة بهذا الحق، وجاء دستور 2011 حاميا لسائر الامتيازات الأساسية للملكية، فسيطرة الملك على الشأن الديني والعدالة والأمن والدفاع، لم تزل غير قابلة للنقض أو التفاوض⁴.

وكنتيجة لكل ما ذكر، منح دستور 2011 الملك سلطة الجمع بين رئاسات عدد من المؤسسات، فهو رئيس مجلس الوزراء، ورئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئيس المجلس العلمي الأعلى، ورئيس المجلس الأعلى للأمن، وكونه في نفس الوقت القائد العام للقوات المسلحة الملكية، الأمر الذي يعني أن دستور 2011 قد كرس التحكم الملكي في المؤسسة العسكرية، وفق نفس الأنماط والآليات التي كان قد جاء بها دستور 1972. وفي هذا الإطار يمكن تفسير انزواء الأحزاب السياسية عن المطالبة بحقها

¹ - محمد مدني، *دستورانية بدون ديمقراطية: صناعة وتنفيذ الدستور المغربي لسنة 2011*، ضمن الدستور المغربي الجديد

على محك الممارسة، دار النشر مفترق الطرق، الدار البيضاء، 2014، ص. 35

² - مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، *المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟*، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 2006، ص. 16.

³ - خالد مجدوب، الملكية البرلمانية نقاش مغربي متجدد حول نظام حكم مؤجل، *موقع الأناضول*، في 2019/09/19، شوهده في 2021/02/13، على: <https://bit.ly/31ovYzh>

⁴ - جون واتربروري، تمهيد المغرب 2011-2018 الماضي قدما أم في حلقة مفرغة؟، ضمن *20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص. 13.

في التحكم في المؤسسة العسكرية، الذي يحتويه في التجربة المغربية المطالبة بـ"الملكية البرلمانية"، إلى تخوفها من تاريخ النخبة العسكرية التي تحولت اقتحام مركز السلطة السياسي في فترة السبعينات، ولقبولها بأن تكون السياسة العسكرية مجالا خاصا بالملك، كضمانة أساسية لصون الاستقرار السياسي للمغرب، ومنع عسكرته¹، وفي هذا الإطار يرى **ريمي لوفو** بأنه في حال انهارت التجربة المغربية، سواء بسبب تخبط أطرافها الرئيسية، أو لغياب التفاهم بين شركائها، فالبدل الوحيد سيكون هو الاستبداد والشعبوية، مما قد يمهد الطريق أمام العسكر أو الإسلاميين للتلاقي كخصوم (أو ربما كشركاء) في أي نظام بديل معتمد².

من الواضح الآن أن الانتقال الديمقراطي معطل بشكل تام في الجزائر، بسبب احتكار المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية ورفضها الدخول في أي مسار سياسي يؤدي إلى فقدانها لهذه السلطة، ومعطل في المغرب بسبب اقتصار الإصلاحات السياسية على دمج بعض مبادئ الممارسة الديمقراطية، دون بلوغ مرحلة الدخول في مسار للانتقال الديمقراطي. وقد أدى فشل عمليات ديمقراطية السلطة السياسية في البلدين إلى إدارة السلطة السياسية وفق ممارسات مشخصة تحتقر الوظيفة المؤسساتية، ولا تلجأ إليها في عمليات صنع القرار وإدارة الشأن العام، حسب ما يعبر عنه بالنمط النيوباترومونياتي للسلطة، الذي يقوده الجيش في الجزائر ويستفيد من عطايها في المغرب.

الفرع الثالث: الجيش والطابع النيوباترومونياتي لممارسة السلطة السياسية في البلدين

يرتبط مفهوم النيوباترومونياتي Néo-patrimonialisme بالحالة التي تعطل فيها المبادئ والقواعد الديمقراطية في إدارة السلطة السياسية، ويتم تعويضها بآليات وممارسات هجينة تجمع بين الطابعين التقليدي والحداثي للممارسة السلطة السياسية، توظفها النخبة المحتلة لمركز السلطة السياسي، لضمان استدامة احتكارها له بمبرر قيادة عملية التحديث السياسي. وفي الحالتين المغربية والجزائرية كان الجيش في قلب الممارسة النيوباترومونياتي للسلطة السياسية، بعدما نجح الجيش الجزائري في توطينها في الجزائر كنمط حكم تجمع بين السلطوية والفساد والزبونية، في حين استفادت النخبة العسكرية المغربية من الممارسة النيوباترومونياتي للنظام الملكي، للحصول على امتيازات وفوائد اقتصادية وسياسية مهمة، لهذا سنتطرق لمفهوم النيوباترومونياتي (الفقرة الأولى)، على أن نحلل موقع الجيش في الممارسة النيوباترومونياتي للسلطة السياسية في البلدين (الفقرة الثانية).

¹ - محمد معتصم، النظام السياسي الدستوري المغربي، مرجع سابق، ص. 163.

² - Rémy LEVEAU, La monarchie acteur central du système politique : Réussir la transition démocratique au Maroc, **Le Monde diplomatique**, Novembre 1998, pp. 14-15.

الفقرة الأولى: مفهوم النيوباترمونيالية

عندما تتعطل الديمقراطية داخل النظام السياسي، يلجأ المتحكمون فيه إلى ممارسة السلطة عبر آليات وأنماط منافية للحكم الديمقراطي، تضمن لهم ضبط أدوات التوزيع العمودي للسلطة السياسية داخل النظام السياسي، يتعلق الأمر بالنمط النيوباترمونيالي لمزاولة السلطة السياسية، والذي يجمع بين الإدارة التقليدية للسلطة عبر التوسع العسكري والإداري للسلطة الأبوية، وبعض التنقيحات الحديثة لمزاولة السلطة أهمها وجود جهاز بيروقراطي حديث يضمن للحاكم احتكار جميع السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، ما يجعل إدارته للدولة أشبه ما يكون لإدارته لأملكه الخاصة¹.

يستمد مفهوم النيوباترمونيالية خصائصه الأساسية من المتن الفيبري (نسبة إلى ماكس فيبر *Max Weber*)، حيث لم ينل المفهوم قدرته التحليلية إلا عندما استعمله فيبر في كتابه "الاقتصاد والمجتمع (*Economie et Société*)"، قاصداً به نمط السلطة التقليدية، الذي يتمظهر كشكل من أشكال حيازة السلطة وممارستها، بالاستناد إلى معايير غير عقلانية، وغير رسمية، بحيث تكون السلطة فيه عائلية، ومرتبطة بمظاهر التقليد، وتمارس بمقتضى حق شخصي مطلق، يتم فيه اختيار المسؤولين من الأقارب الأوفياء للحاكم الذي يوزع المنافع على الأتباع في مقابل استمرار ولائهم له²، أما من حيث أهم القواعد غير الرسمية التي تدار فيها السلطة النيوباترمونيالية، فأهمها الزبائنية *Clientélisme*، التي تنتظم في شكل علاقة غير متكافئة، بين الفرد الراعي *Patron*، الممتلك للنفوذ أو موارده الخاصة لتوفير الحماية لشخص أدنى منه منزلة يطلق عليه اسم العميل *Client*، يتحمل دعم الحاكم، بما في ذلك تقديم الخدمات الشخصية له، كما يمكن أن يتدخل في هذه العلاقة طرف ثالث وسيط بين الفرد الراعي والعميل³.

يستعمل مفهوم النيوباتريمونيالية كمرادف لمفهوم الزبونية السياسية، وقد عرف قاموس *Oxford Dictionary of African Politics* الإفريقية الخاص بالسياسة الإفريقية النيوباترمونيالية، بأنها إطار نظري يستعمل لفهم الواقع السياسي للدولة في إفريقيا منذ حقبة الاستعمار، على أساس أن التحديثات التي أدخلتها الدول الاستعمارية على النظم السياسية في هذه الدول، عندما أخفقت في نقل ممارسة السلطة داخلها من نمطها التقليدي إلى نمط الدولة الحديثة، فنقلتها إلى نظام هجين نيوباترمونيالي يجمع بين التقليدانية والحدثة، حيث أنه رغم قيام مؤسسات حزبية، وبرلمانية تشريعية،

¹- Jean-François MEDARD, L'État néo-patrimonial en Afrique noire, *In États d'Afrique noire : Formation, mécanisme et crise*. Karthala, Paris, 1991, pp.323-353.

²- أشرف عثمان، الدولة النيوباترمونيالية في المشرق العربي: في المنطق العصبي وإعادة إنتاج الطائفية، *مجلة عمران*، العدد 3 (2015)، ص. 46.

³- Jean-François MEDARD, Clientélisme politique et corruption, *revue Tiers-Monde*, tome 41, n°161 (2000), pp. 77-78.

وأخرى قضائية، إلا أن هذه البنيات المؤسسية تكون معطلة من حيث القيام بوظائفها¹، حيث تنصهر مؤسسات الدولة الرسمية مع السياسات الشخصية للحكام، وينتقي الفصل بين المجال العام والمجال الخاص، هذا الفصل الذي يشكل الأساس العقلاني الذي تقوم عليه الدولة في مفهومها الحديث².

ربط **صامويل إيزنستادت Samuel EISENSTADT** تعريفه للدولة النيوباترمونيالية بين تأثير الشرعية التاريخية، والطموح نحو التحديث السياسي للدولة والمجتمع، فعرفها بأنها الحالة التي يكون فيها مركز السلطة السياسية محتلا بهدف بقاء نخبة سياسية في السلطة حاملة مهمة تحديث المجتمع وبناء الدولة³، ولأن **إيزنستادت** لم يتعمق في تعريفه لتوضيح أنماط الالتقاء والتقاطع داخل الدولة النيوباترمونيالية بين تأسيس السلطة داخلها على شرعية تاريخية كنمط تقليدي، وكيفية اضطلاع هذه الشرعية التقليدية بمهمة التحديث السياسي للدولة والمجتمع، فقد فصل **ميكائيل براتون Michael BRATTON** و**نيكولاس فان دي وال Nicolas VAN DE WALLE** في تعريف النظام النيوباترمونيالي عندما ركزا على توصيف التفاعلات القائمة بين البنيتين التقليدية والتحديثية داخل النظام، فأكدوا على أن النظام النيوباترمونيالي هو النظام الذي تتعايش فيه المؤسسات القانونية والعقلانية مع المنطق الباترمونيالي الذي يخترق المؤسسات العقلانية ويقوضها⁴، فرغم وجود مؤسسات بيروقراطية قائمة، ببنائها المؤسسي والبشري، إلا أنها لا تؤدي أدوارها على المستوى الوظيفي بنفس الأهداف التي أنشأت من أجلها، بسبب سيادة العلاقات الزبونية داخل الدولة، يقوم خلالها الراعي بنقل الموارد العامة أو تحويلها لمصلحة العميل.

انطلاقاً من التعريفات السابقة، يمكن تحديد سمات الدولة النيوباترمونيالية كما يلي:

● مركزة السلطة في يد الرئيس، الذي يسعى بشكل دائم إلى الحد من استقلالية مؤسسات الدولة، من خلال إحاطة نفسه بمجموعة من الأتباع والموالين المطالبين بشكل مستمر بتجديد الولاء للرئيس وثقتهم اللامنتهية بحكمه.

¹ - Nic CHEESEMANN and others, *Oxford Dictionary of African Politics*, Oxford University Press, 2019, consulted the 23/04/2021 in : <https://bit.ly/3BVW626>

² - كيفين ماك دونالد، *الحركات العالمية: الفعل والثقافة*، ترجمة هبة عبد العزيز غانم، مؤسسة هنداوي سي أي سي، لندن، 2019، ص. 249.

³ - Lhaouari ADDI, *Populisme, néo-patrimonialisme et démocratie en Algérie*, *HAL archives-ouvertes*, 23/06/2009, consulté le 23/04/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3vuRLk0>

⁴ - أشرف عثمان، *الدولة النيوباترمونيالية في المشرق العربي: في المنطق العصبي وإعادة إنتاج الطائفية*، مرجع سابق، ص. 46.

• غياب أو على الأقل عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين المجال الخاص من جهة، والمجال العام بكل نطاقاته على مستوى المؤسسات البيروقراطية والعسكرية والأمنية، حيث توزع الوظائف العامة في شكل مكافآت وهدايا على الموالين للرئيس من أقربائه على مستوى العائلة أو الاثنية أو المنطقة التي ينتمي إليها، أو زملاء دراسته، فيؤدي تقسيم موارد الدولة على هذه الأطياف الموالية إلى تعزيز ارتباطهم الشخصي بالرئيس من جهة، ومن جهة ثانية يسمح للرئيس بالتحكم في عملية دوران النخب الحاكمة، حيث يتأكد له استحالة تطوير الأتباع لأي سلطة بديلة عنه مستقبلاً.

• وجود علاقة جدلية بين النظام الباترمونيالي والفساد، حيث ينتج عن التنافس القائم على الزبونية داخل النظام، استنزاف الموارد العامة وهدرها داخل شبكات للمصالح، تستفيد من غياب الآليات القانونية للمحاسبة والمساءلة.

• تعايش جماعات اثنية أو طائفية أو مناطقية يقوم على أساس توزيع الموارد العامة، عبر الشبكات الزبونية القائمة، في مقابل ذلك، يستمد الرئيس شرعيته من مساندة الجيش والسلطة الرمزية للعقيدة الرسمية المتمثلة بالدين¹.

أما على صعيد علاقة الدولة والمجتمع داخل النظام النيوباترمونيالي، فيمكن تحديدها حسب السمات التالية:

• احتكار الدولة جميع الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتجميعها داخل مؤسسات بيروقراطية توكل إليها مهمة تسيير كل العمليات بصفة مركزية.

• جعل المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب الواحد بمثابة الآلية الوحيدة التي يسمح داخلها بالتعبير عن الاختلافات والصراعات السياسية والاقتصادية، دون أن يحقق ذلك رهان إيصال نخب جديدة إلى السلطة، فالرهان الوحيد المسموح به هو التقرب إلى السلطة الحقيقية المتحكمة في توزيع الخيرات الربعية.

• تحول المؤسسات البيروقراطية إلى فضاء التشغيل الوحيد، والذي يمكن من خلاله للمتحكم بالسلطة، القيام بتحويلات اجتماعية نحو الأسفل، أي: نحو الطبقات الاجتماعية المختلفة في صيغة أجور، ومنح، ومساعدات...

• الحصول على وظيفة داخل الجهاز البيروقراطي، يصبح هو الرهان الأساسي في المجتمع، باعتباره الوسيلة الوحيدة التي تحقق الارتقاء الاجتماعي خارج قنوات النظام النيوباترمونيالي.

¹ - حافظ إبراهيم، *الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية في تجربة البناء الوطني في تونس*، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص. 259.

• انبثاق رباط اجتماعي ريعي في تسيير الاقتصاد وتوزيع الثروة والنفقات يؤدي إلى ما يمكن تسميته "العقلية الريفية".

وبالتالي تتحول الدولة إلى أداة نهب للريع، وفي نفس الوقت موضوعا للنهب، بسبب اتساع جهازها البيروقراطي، وصعوبة التحكم فيه، فينتج ما يسميه **محمد حشماوي** "الدولة الناهبة المنهوبة"¹. بعدما أصبحت السلطة فيه مخصصة ومشخصة، ولا تخضع إعادة إنتاج النظام لآليات العقلنة البيروقراطية الحديثة، ولا لأدوات التسوية القانونية²، فكيف يمكن إذن إسقاط القوالب التحليلية التي تعتمد عليها الممارسة النيوباترمونيالية للسلطة لتحديد آليات ضبط الجيش الجزائري لاحتكاره للسلطة؟، وضمان النظام الملكي المغربي استمرارية طاعة الجيش له؟.

الفقرة الثانية: موقع الجيش في الممارسة النيوباترمونيالية للسلطة السياسية في البلدين

لا يتمظهر الطابع النيوباترمونيالي للدولة في الجزائر في وصول العسكريين إلى السلطة في دولة مرت بمرحلة استعمارية ممتدة في التاريخ، استمرت حوالي 130 عاما، وإنما إلى الدور الذي لعبه هواري بومدين بعد وصوله إلى الحكم في التأسيس لهذا النظام، بعدما جسد شخصية بطل التحرير، المستأمن على بناء الدولة والأمة، بصلاحيات غير محدودة فجمع بين يديه جميع السلط والصلاحيات³، وتمارس القمع والقسوة على الرأي المخالف له⁴، فكان في نفس الوقت رئيسا للدولة، ورئيسا لحزب جبهة التحرير الوطني (الحزب الوحيد)، ووزيرا للدفاع، ورئيسا للحكومة ... إلخ، ومشرفا على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى توزيع المناصب الكبرى في الدولة، وعلى تخصيص الاعتمادات والامتيازات⁵، وقام أيضا ببناء جهاز إداري وبيروقراطي يراقب كل الفضاءات السياسية والاقتصادية والثقافية، ويمنع أي فرصة لقيام جماعات أو تنظيمات حاملة لمشاريع سياسية أو مجتمعية لا تتوافق مع مشاريعه وتوجهاته⁶، الأمر الذي سمح لبومدين بتكريس آليات الحكم الفردي المشخص في فترة حكمه، وفي كل الفترات التي أعقبته.

¹- Mohammed HECHEMAOU, La représentation politique en Algérie entre médiation et clientèle et prédation (1997-2002), *revue française de science politique*, vol. 53, no 1(2003), pp 70-71.

²- نوري دريس، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من الأيديولوجية الشعبوية إلى الدولة النيوباترمونيالية، مرجع سابق، ص. 34.

³- Lhouari ADDI, Sociologie politique d'un populisme autoritaire, Op.Cit, p. 30.

⁴- اسماعيل قرة وآخرون، *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص. 119.

⁵- Mohammed HACHEMAOUI, Permanences du jeu politique en Algérie, Op. Cit, p. 312.

⁶- الطاهر بن خلف الله، *النخبة الحاكمة في الجزائر (89-62): بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية*، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص. 16.

أما في المغرب فقد نشأ النمط النيوباترمونيالي لممارسة السلطة السياسية في سياق التحولات السياسية التي شهدتها النظام الملكي بعد الاستقلال، والتي تجاذبها تحديان متداخلان: السعي إلى المحافظة على القيم التاريخية والدينية للدولة المغربية من جهة، ومن جهة ثانية السعي إلى عصرنة نظام الحكم¹، فأفرزت عمليات المزاجية بينهما، بروز نظام إمارة المؤمنين، التي يلتقي على مستواها تاريخ الدولة المغربية بكل حمولاته ووقائعه، والدين الإسلامي، بكل مرجعياته وتطبيقاته، وآليات الحكم الدستوري الحديث وفق مرجعياته الغربية وقيمه الليبرالية²، كبنية فوق دستورية تنحصر فيها وظيفة المؤسسات الدستورية والسياسية، من برلمان وأحزاب سياسية في إضفاء مشروعية عصرية على سلطة ملكية سامية³، فيما تبقى السلطة الحقيقية بيد الملك، مستمدة من النظام اللاشكلي أو الدستورية الجوهرية، التي تضم الطبقة العليا من الدستور غير المدون والمتمثل في أيديولوجيا الشرعية التي تجعل من البيعة أساسا للشرعية التعاقدية، وتلغي الفصل بين السلطات على مستوى الملك⁴.

السلطوية إذن هي السمة البارزة لأي نظام نيوباترمونيالي، حيث يتم الحديث داخل النظام على الهيمنة بدلا من الشرعية، فإذا كانت شرعية السلطة في النظم الديمقراطية تنحدر من المبادئ أو المعتقدات المقبولة من الجماعة، والبحث عن الشرعية يؤدي بالضرورة إلى فصل السلطة عن الأشخاص الذين يمارسونها، فإن الأمر معاكس لذلك تماما في النظام النيوباترمونيالي، الذي يمارس فيه رئيس الدولة بمعية محيطه الهيمنة من خلال تعبئة الناس، لا بإشراكهم في الحكم. ففي الجزائر ذات نظام الأوليغارشية البريتورية⁵، يمارس السلطة الرئيس المنحدر من المؤسسة العسكرية، أو الرئيس المدني الذي اختارته المؤسسة العسكرية، الهيمنة على النظام السياسي بمعية محيطه الذي يتشكل أساسا من النخب العسكرية، إضافة إلى أقاربه والموالين له، من خلال تعبئة الناس وليس بإشراكهم في الحكم⁶.

تبدو الدولة في النمط النيوباترمونيالي مجرد واجهة مدنية، يحتكر فيها العسكر سلطة القرار، ويلغى فيها مبدأ التمثيل، الذي يعوض بمبدأ الخضوع للأمر الواقع الذي تفرضه "دولة-الرئيس"، إذا كان الرئيس عسكريا، و"دولة-الجيش" إذا كان الرئيس مدنيا، بواسطة ثلاث قنوات. القناة الأولى تتعلق بالصفة

¹ - صامويل هنتغتون، *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة*، مرجع سابق، ص. 175.

² - عبد الإله فونثير بن إبراهيم، التطور الدستوري بالمغرب: تأملات أولية في مساره ورهاناته، *ضمن التطور الدستوري للمغرب: الجذور التاريخية والتجليات الراهنة والرهانات المستقبلية*، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2018، ص. 73.

³ - محمد معتصم، *النظام السياسي الدستوري المغربي*، مرجع سابق، ص. 32.

⁴ - سعيد خمري، *روح الدستور: الإصلاح: السلطة والشرعية بالمغرب*، مرجع سابق، ص. 156.

⁵ - Jean-François DAGUZAN, *Armée et société dans le monde arabe : entre révolte et conservatisme*, Op.Cit, p. 11.

⁶ - محمد حليم ليمام، *الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر بعد الاستقلال*، مرجع سابق، ص. 137.

الكاريزمية للرئيس (الزعيم)، والقناة الثانية تتعلق بصفات أيديولوجية وسياسية يحددها الحزب(الحزب الوحيد)، والقناة الثالثة تنظيمية يحددها الجهاز البيروقراطي والجيش¹.

أما في المغرب فتتميز الممارسة السياسية للفوقية الملكية في النظام السياسي المغربي، بانعدام الفصل بين السلط على مستوى الملك، والذي يستعين بشرعيته الدينية والكاريزمية²، وبجمهور ضخم من كبار البيروقراطية ورجال الأعمال، والتقنوقراط وكبار الموظفين السامين في الأجهزة الأمنية المختلفة، وخاصة منهم في القوات المسلحة الملكية الذين يكوّنون مجتمعين ما يعرف في الأدبيات المغربية بـ "المخزن"، والذي يعتبر مصدرا لتوزيع المناصب والوظائف السامية والمهمة على الدوائر السياسية والاجتماعية القريبة منه، بهدف تأمين ولائها للعرش³. وكمثال على ذلك، ففي حقبة "مغربة الاقتصاد" التي بدأت 1973، أوجد النظام الملكي لنفسه فرصة مناسبة لوضع المقربين منه على رأس الشركات الفلاحية، والمنجمية، والتجارية، والمالية، والصناعية، وأهمهم النخبة العسكرية الأمازيغية، التي استفادت من نصيب مهم من الأراضي الزراعية المسترجعة من سلطات الحماية، أو من المستوطنين الفرنسيين، وقد هدف العرش من وراء ذلك إلى منح حدوث انشقاقات أخرى داخل الجيش على غرار ما أقدم عليه أوفقيير في 1972⁴.

لقد حدث تغيير جوهري في النمط النيوباترمونيالي لممارسة السلطة السياسية في الجزائر، جراء التغييرات التي أدخلها الرئيس بن جديد على قيادة المؤسسة العسكرية، تمثل في تصعيد "الضباط الفارين من الجيش الفرنسي" إلى رأس هرم المؤسسة العسكرية بين نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، الأمر الذي فسر بانتقال النظام النيوباترمونيالي الجزائري من طابعه القائم على شخصنة السلطة في يد الرئيس المهيمن الذي أقامه بومدين، إلى نموذج الدولة الباترمونيالية القائمة على حكم جماعة من الضباط النافذين، الرافضين لتوزيع السلطة داخل الجسم الاجتماعي⁵، وتحويل السيادة إلى الشعب ليمارسها عن طريق الاقتراع العام.

وكنتيجة لذلك، بدأت عمليات تصعيد النخب المدنية إلى واجهة النظام السياسي لتولي منصب الرئاسة (عبد العزيز بوتفليقة في 1999، وعبد المجيد تبون في 2019) في إطار تكيف السلطة العسكرية

¹ - نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية : السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص.ص 411-412.

² - Sabine LAVOREL, *Les Constitutions Arabes et L'Islam: Les Enjeux du Pluralisme Juridique*, Presses de l'Université du Québec, Québec, 2005, p. 35.

³ - Alaine CLAISSE, Le Makhzen aujourd'hui, *OpenEdition BOOKS*, le 18/09/2013, consulté le 09/07/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3MAyo0L>

⁴ - Ibid, p. 44.

⁵ - نوري دريس، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من الأيديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيوباترمونيالية، مرجع سابق، ص. 42.

مع الظروف المحيطة بها، في حين تبقى السلطة الحقيقية كما أكد على ذلك محمد حشماوي في معرض بحثه عن من يحكم الجزائر حقيقة بعد مرض بوتفليقة في 2014، بيد هيئة الأركان العامة للجيش الجزائري¹، مثكلة على مجموعة من الأجهزة الأخرى التي تدور في كنفها، وأهمها الجهاز البيروقراطي والأجهزة الأمنية، وخاصة منها جهاز الاستعلام والأمن. وهي الأجهزة التي تمكنها من التحكم في الصحافة والإعلام، وفي الأحزاب السياسية، و ترتبط فيما بينها على أساس تبادل المنافع والخدمات المادية والرمزية بين ولي النعمة والربون، استفادت فيها النخبة العسكرية من الفورة النفطية التي عرفتها الجزائر في سبعينيات القرن الماضي، فعززت وصايتها على الدولة والمجتمع، من خلال توزيع العوائد المالية النفطية لاسترضاء النخب المدنية، عبر ما سمي بـ"الريع النفطي"².

ومنه، فإذا كانت النخبة العسكرية تلعب دور الراعي في النظام الجزائري، ومنها توزع الامتيازات على زبنائها من باقي النخب السياسية والمجتمعية، فإن النخبة العسكرية المغربية تصنف كأهم ربون يستفيد من امتيازات الرعاية الملكية، حيث مكنت من ملكية المنفعة للأعمال التجارية، التي سمحت لكبار الضباط بامتلاك شركات صيد الأسماك في جنوب المغرب، وسمح لها باستغلال أملاك الدولة بما في ذلك أملاك القوات المسلحة³، والتعاقد على مشاريع مع الشركاء المحليين والأجانب، بعيدا عن التدخل الحكومي⁴.

عموما، فعمل الانتقال الديمقراطي الذي تعيشه الجزائر كواقع سياسي ليس إلا تحصيل حاصل للهيمنة المطلقة التي يقيمها الجيش على السلطة السياسية، والتي يوظف فيها شرعيات متخيلة تاريخية وثورية، وأخرى مرتبطة بمواجهة الإرهاب، لعرقلة كل محاولات إبدال هذه الشرعيات بشرعية ديمقراطية تمثيلية، يهدد نجاحها موقع المؤسسة العسكرية باعتبارها المركز الوحيد لتوزيع المنافع والمناصب على زبنائها من النخب السياسية والبيروقراطية التي تعينها في ممارسة السلطة. أما في المغرب، فلا يمكن تكييف الحياد السياسي للجيش بتيسيره لعمليات الانتقال الديمقراطي، بل على العكس من ذلك، فهو أحد أسباب تعسير الانتقال الديمقراطي طالما لم يخضع طوعيا لتحكم النخبة السياسية المنتخبة ديمقراطيا.

¹ - Mohammed HACHEMAOUI, Qui gouverne (réellement) l'Algérie ?, *revue Politique africaine*, no 142(2016), p. 189.

² - محمد حليم ليمام، *الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال*، مرجع سابق، ص. 140.

³ - محمد سعدي، إمكانات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي، دراسة أولية مقارنة، *سياسات عربية*، العدد 24(2017)، ص. 77.

⁴ - Mahjoubi Tobji, *Les officiers de Sa Majesté: les dérives des généraux marocains 1956-2006*, Éditions Fayard, Paris, 2006, p. 289.

خلاصة الفصل الثاني

وحيث أننا بصدد دراسة مسارين مختلفين من العلاقات المدنية-العسكرية، يختلفان من حيث الطبيعة والبيئة، ونوعية الفاعل المتحكم في النظام السياسي، والموقع الذي تحتله المؤسسة العسكرية، فهما متشابهان في المحصلة النهائية نفسها، ألا وهي "تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي". مع تسجيل تفاوت مهم بين المسارين، بحيث يبتعد المغرب شيئا فشيئا عن السلطوية، ولكنه في نفس الوقت ما يزال بعيدا عن التأسيس لمسار حقيقي للانتقال إلى الديمقراطية، بينما تقبع الجزائر في ظل نظام عسكري سلطوي مناهض لأي انتقالي ديمقراطي حقيقي تؤول نتيجته إلى نزع السلطة السياسية من النخبة العسكرية وتسليمها للنخبة المدنية.

اكتسب النظام السياسي المغربي والجزائري سماته الأساسية خلال عقد ونصف الممتد بين 1956 و1970، ضمن الملامسات العامة لانتشار وتوطّد البنيات التسلطية في المجتمعات العربية، وكذلك في نمطين مختلفين، حيث صنفت الجزائر ضمنالجمهوريات التي سيطر عليها زعماء عسكريون مسنودين بقوة المؤسسة العسكرية، وبذراع سياسي تمثل في الحزب الوحيد المسخر. فيما صنف المغرب ضمن النمط الثاني المتكون من ملكيات تهيمن على التعدد الاجتماعي مسنودة بدعم القوات المسلحة العسكرية، وفي النمطين معا تمت عملية احتواء المؤسسات السياسية المدنية وإضعافها، بحرمانها من حقها في الوصول إلى مركز السلطة السياسي، وتعويض مكانها ببيروقراطيات ضخمة غير مرتبطة حزبيا وايدولوجيا، أهمها المؤسسة العسكرية.

من الإجحاف القول بتمائل العطل الديمقراطي بين البلدين، ولا بتمائل دور الجيش فيه، فالجزائر التي لم تنظم انتخابات تعددية حتى بداية عقد تسعينيات القرن الماضي، انقلب الجيش على نتائجها قبل اكتمال طورها الثاني، أما المغرب فيعرف مستوى متقدما من تنظيم الانتخابات، لكن إفرازاتها لم تستطع بعد فتح المجال للنخبة السياسية للوصول إلى السلطة السياسية الحقيقية، والذي هو أهم شرط في الانتقالات الديمقراطية الناجحة.

وتبعاً لذلك، احتكر الجيش في الجزائر السلطة السياسية منذ الاستقلال، وأقام حكما عسكريا، تحكم من خلاله في التكوين السياسي والايدولوجي للدولة والمجتمع، وفق إجراءات معادية للديمقراطية والتعددية، مما مكنه من مراقبة جميع الهيئات السياسية، وتحديد أدوارها ومساحات اشتغالها. أما في المغرب فقد دعمت المؤسسة العسكرية تحكم الملك في السلطة السياسية منذ الاستقلال، ثم حاولت الانقلاب عليه في مناسبتين باءتا بالفشل، مما قوى من موقع الملك على رأس النظام السياسي المغربي، خاصة بعد

تمكنه من إعادة ترتيب ولاء النخبة العسكرية لشخصه، بينما تبقى العلاقة القائمة بين الجيش والنخب المدنية المنتخبة شعبيا مبهمة ومحاطة بالكثير من السرية.

تميزت تحولات السلطة السياسية في البلدين إذن، بإقدام السلطة الحاكمة على تكيف واجهة النظام السياسي في محطات فاصلة، عجزت عن إسقاط الطابع النيوباترمونيالي للسلطة في البلدين. وهكذا أشرف الجيش على عمليات التكيف بشكل مباشر في الجزائر، وبشكل غير مباشر في المغرب. ففي الجزائر أقر النظام العسكري التعددية السياسية في دستور 1989، وذلك لمواجهة الحراك الشعبي الذي قام ضده في 1988، رافعا مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية، أجملها في مطلب الانتقال إلى الحكم المدني. أما التكيف الثاني، فقد تجلى في "تمدين واجهة النظام السياسي"، عبر اختيار شخصيات مدنية لتولي منصب رئاسة الجمهورية منذ 1999، ودائما دون التنازل لها عن السلطة الحقيقية، وذلك لمواجهة العزلة الخارجية التي فرضت عليه في عقد التسعينيات، وكذلك لمواجهة الحراك الشعبي في 2019.

أما في المغرب فقد تكيفت السلطة الملكية مع التحولات السياسية والسوسيو-اقتصادية التي عرفها المغرب في حدثين بارزين، تمثل الأول في إشراف الملك على إدماج المعارضة السياسية في الحكم، بتعيين أول حكومة برئاسة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المعارض في 1998، في إطار مواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب آنذاك، والثاني في قيادة الملك لمشروع التعديل الدستوري في 2011، استجابة للحراك الشعبي الذي قادته حركة 20 فبراير في المغرب في 2011، وهو الذي حمل جملة من الإصلاحات السياسية المعززة لأدوار النخب السياسية، ما عدا الشأن العسكري والديني اللذين بقيا تحت السلطة المباشرة للملك، مما يثبت أن الجيش اهتم بمراقبة سير عمليات التكيف من بعيد باعتباره ذراع الملك في الحكم، يمكن توظيفه في اللحظة المناسبة التي تقتضي ذلك.

الفصل الثاني: تأثير الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب والجزائر

لا ينفصل مسار الانتقال الديمقراطي عن مسار تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، بالقدر الذي لا ينفصل فيه مسار الانتقال التنموي عن الديمقراطية، فما من علاقة داخل العلوم الاجتماعية أقوى وأمثن من العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن نجاح النموذج الديمقراطي في الدول الغربية قيس بنتائج التنمية التي مكنت الأفراد والمجتمعات من إشباع حاجياتهم من الخدمات الاجتماعية الأساسية، الصحية والتعليمية والسكنية والحماية الاجتماعية، والتي نتجت بدورها عن الدور الحاسم الذي لعبه الحكم الديمقراطي في الرفع من النمو الاقتصادي لهذه الدول، باعتباره المورد الأساسي للإنفاق على التنمية.

فيما يخص بحث جدلية العلاقة بين تعطل الانتقال الديمقراطي وتعطل التنمية في كل من المغرب والجزائر، لا بد من استحضار أطروحة **هنتغتون** حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، التي أثبت من خلالها أن التحول من السلطوية إلى الديمقراطية ما بين 1984 و1990، نجح بشكل أكبر في الدول التي تميزت طبقتها الوسطى بمستويات عليا من التنمية، بينما فشل الانتقال الديمقراطي في الدول التي يتسع فيها الفقر والهشاشة، ومنه يتوقف مستقبل الديمقراطية على مستقبل التنمية الاقتصادية، والعوائق التي تعترض طريق تحقيق التنمية الاقتصادية هي نفسها التي تعيق اتساع نطاق الديمقراطية¹.

بناء على ذلك، فإن بحث تعطل الانتقال التنموي والاقتصادي المتأثر بعلاقات مدنية-عسكرية توصف بأنها "غير ديمقراطية" في المغرب والجزائر، يحتاج منا إلى تمحيص مؤشرات كمية دالة ورابطة بين العطلين معا، عطل بناء علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية، وقد شخصناه في مؤشر الإنفاق العسكري، ثم عطل الانتقال التنموي والاقتصادي الذي مثلناه في مؤشر الإنفاق الاجتماعي.

ننطلق في دراسة التأثيرات المتبادلة بين المؤشرين من نتائج دراسات كل من **فيسيا هيل Fiseha HAILE**، و**ميجل نينوزارازيا Miguel NINO-ZARAZUA**، في 2017، حول تأثير الإنفاق الاجتماعي على التنمية البشرية، حين توصل الباحثان إلى أن الرفع من الإنفاق الاجتماعي يؤدي بشكل بديهي إلى التخفيف من عدم المساواة، والتقليل من وفيات الأطفال²، وكذلك دراسة **سانجيف غيپتا Sanjeev GUPTA** و**ماريجن فيرهوفن Marijn VERHOEVEN**، في 2003، حول علاقة

¹- صاموئيل هنتغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق، ص. 402.

²- Fiseha HAILE et Miguel NINO-ZARAZUA, Les dépenses sociales améliorent-elles le bien-être dans les pays à revenu faible et intermédiaire ?, **revue de développement international**, n° 30 (2017), pp. 98-367.

الإنفاق العمومي على الصحة بالفقر، حيث توصلنا إلى أن الرفع من الإنفاق على الصحة يحسن النتائج الصحية¹. وأخيرا دراسة إيمانويل بلداسي *Emanuel BALDACCI* وآخرين في 2008، حول علاقة الإنفاق الاجتماعي بتحسين رأس المال البشري والنمو في الدول النامية، حيث توصلوا إلى أن الرفع من الإنفاق الاجتماعي يؤثر بشكل كبير على "تأهيل الموارد البشرية في هذه الدول على المستوى التعليمي والصحي"². وفي جانب الإنفاق العسكري ننطلق من أطروحة *جاك فونتيل Jacques FONTANEL* التي صاغها في 1986، حول علاقة الإنفاق العسكري والتنمية في الدول النامية، والتي أثبت خلالها أن التخفيض في الإنفاق العسكري هو أحد المصادر المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول³.

لهذا سنخصص المبحث الأول لدراسة تأثير الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدين، على أن نخصص المبحث الثاني لدراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المهذرة بين ثنايا العداء المتبادل بين الدولتين، بفعل تأثير العلاقات المدنية-العسكرية في كل دولة بنظيرتها في الدولة الأخرى.

المبحث الأول: تأثير الإنفاق العسكري على التنمية الاجتماعية في البلدين

بالنسبة للدولة كما هو الشأن بالنسبة للأفراد، تتميز علاقة التنمية بالأمن بطابعها الجدلي، حيث تجعل مجالي الأمن والتنمية مجالين متلازمين ومتكاملين، فلا يمكن الحديث عن التنمية إلا في ظل سيادة حالة الأمن، ولا يمكن الحديث عن الأمن من دون تحقيق التنمية، بحيث باتت المشكلات الأمنية المتعلقة بالجريمة والعنف والإرهاب والتهديدات الخارجية، بقدر ما تهدد الأمن القومي للدولة، تهدد أيضا إمكانية تحقيق التنمية داخلها، لاسيما بعد أن أصبح ولوج المواطن لمرافق الدولة للاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها للمواطنين بمثابة حقوق أساسية للإنسان، مندرجة ضمن حقوقها الاجتماعية

¹- Sanjeev GUPTA et Marijn VERHOEVEN, Les dépenses publiques de santé et les pauvres, *revue Économie de la santé*, vol. 12, no 8(2003), pp. 685-696.

²- Emanuele BALDACCI et autres, Dépenses sociales, capital humain et croissance dans les pays en développement, *Développement dans le monde*, vol. 36, no 8(2008), pp. 1317-1341.

³- Jacques FONTANEL, L'intérêt d'un fonds international de désarmement pour le Développement, *Études internationales*, vol 16, no 3(1985), pp. 561-573.

والاقتصادية، تنتج وتوجد من خلال تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومشروطة بسيادة حالة الأمن داخل الدولة، وبالمقابل فإن سيادة حالات انعدام الأمن هي العامل الأساسي في تقويض التنمية¹.

يقدم لنا نموذج **أبرهام مسلاو Abraham MASLOW** للتراتبية الهرمية للحاجيات الإنسان الترابط العضوي بين الأمن والتنمية، عندما يعتبر أن الأفراد في حاجة لإشباع حاجيات فيزيولوجية أساسية لضمان بقائهم على قيد الحياة، مثل الأكل والشرب والتطبيب...، قبل إشباع حاجياتهم الأمنية². وفي حالتنا هذه، يرتبط تحقيق الأمن بالإنفاق العسكري، وتحقيق التنمية بالإنفاق الاجتماعي، على أن الحالة المثلى للدولة كما لمواطنيها، ترتبط بخلق توازن بين الإنفاقين، على أن المغالاة في الرفع من أحدهما تكون على حساب الإنفاق الآخر، فيحدث اختلال في موازنة الأمن والتنمية³، وهو الذي سنحاول التأكد منه في حالتي المغرب والجزائر، انطلاقاً من دراسة تطور مستويات إنفاقهما العسكري (المطلب الأول)، وتأثيره على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تطور الإنفاق العسكري في البلدين

من معالم القصور الكامنة في دراسات الإنفاق العسكري في المغرب والجزائر، تركيزها الشديد على الأدوار والأهداف السياسية والأمنية التي يحققها الإنفاق، دونما الاهتمام بانعكاساته على النفقات الاجتماعية، عكس الدراسات الغربية التي تهتم أكثر ببحث انعكاسات الإنفاق العسكري على الدورة الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية، كمجال رحب لتأمين استقرار العلاقة بين الدولة والمجتمع. ونظراً لارتباط الإنفاق العسكري بالأمن الخارجي للدولة فتقديراته المالية تتحدد بعدة عوامل، أهمها شكل النظام السياسي، وحجم الأخطار والتهديدات الأمنية المحدقة بالدولة، والإمكانيات المتاحة داخل النظام الدولي لإدارة الأزمات دبلوماسياً، غير أن أهم عامل يتفاعل جدلياً مع الإنفاق العسكري هو ذو طبيعة اقتصادية، أطرته منظومات الاقتصاد السياسي ضمن ثنائية تخصيص موارد مالية لتحقيق أعلى مستوى من الأمن في ظل الإكراهات المالية المتعلقة بميزانية الدولة⁴.

¹- Bernard HARBORNE et autres, *Sécurité et développement : Les finances publiques et le secteur de la sécurité*, Banque internationale pour la reconstruction et le développement, Washington, 2017, p. 4.

²- Papalia DIANE et autres, *Psychologie du développement humain*, traduit par Annick BEVE et autres, Chenelière McGraw-Hill, Québec, 2009, pp. 25-26.

³- عمر أحمد قادور، *شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن*، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994، ص. 340.

⁴- Martial FOUCAULT, Une défense efficace : Critères économiques et évaluation de politiques publiques, *Les Champs de Mars*, no 14(2003), p. 71.

ليتضح أن تشخيص المستوى الذي بلغه الإنفاق العسكري في كل من المغرب والجزائر، في بعده الاقتصادي باعتباره موارد مالية تتحملها الدولة، وفي بعده التنموي المستلهم من تتبع تداعياته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يجسدها الإنفاق الاجتماعي، يتطلب الانطلاق من تحديد دقيق لمفهوم الإنفاق العسكري والاجتماعي ومكوناتهما المحاسبية (الفرع الأول)، تمهيدا لوضع نماذج قياسية للإنفاق العسكري في البلدين (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تحديد المفاهيم

ينطوي توظيف مفهوم الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي في الدراسات السياسية والتنموية على صعوبات مفاهيمية شتى، تبدأ من اختلاف التعاريف التي أعطيت للمفهومين على المستوى الدلالي، ثم على مستوى المكونات المحاسبية المحتسبة ضمن كل إنفاق على حدة، خاصة وأن الدلالة السياسية للمفهومين لم تتقاطع دائما مع محتواهما الاقتصادي والتنموي، وقد تداخلت المنطلقات والمحددات الاقتصادية بالسياسية في رسم المعالم الكبرى للمفهومين، خاصة على المستوى المحاسبي داخل ميزانية الدولة، لأننا نتحدث عن نفقات عمومية للدولة، توردها بمعايير ومقايير مالية محددة.

لهذا وقصد تبين الحمولة الدلالية السياسية والاقتصادية للمفهومين، والتي كانت مثار خلاف بين منظري العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية، كما بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ومراكز الأبحاث والدراسات المختصة، فإننا سنسعى إلى تمحيص مفهوم الإنفاق العسكري (الفقرة الأولى)، والمكونات المحتسبة ضمنه في (الفقرة الثانية)، قبل تدقيق مفهوم الإنفاق الاجتماعي (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: مفهوم الإنفاق العسكري

يثير مفهوم الإنفاق العسكري إشكاليات كبرى على المستوى الدلالي، على صعيدين اثنين، يتعلق الأول باختلاف تعاريف علماء السياسة، وخاصة منهم المختصين في دراسة العلاقات المدنية-العسكرية للإنفاق العسكري، وعلاقته بالميزانية العسكرية، فيما ارتبط الثاني بالسجال الذي دار بين هؤلاء العلماء وعلماء الاقتصاد لضبط المفهوم، خاصة وأن المفهوم يكتنفه استعمال مزدوج بين علم السياسية وعلم الاقتصاد.

فيما يخص الاختلاف الأول، فقد استعمل علماء السياسة المؤسسون لحقل العلاقات المدنية-العسكرية، وكذلك التابعين لهم، مفهوم الإنفاق العسكري كمرادف للميزانية العسكرية « Le Budget militaire » ou « dépenses de défense »، قاصدين به مجموع الموارد المالية

المخصصة لتعزيز قدرات القوات المسلحة للدولة على مستويي الموارد البشرية، والتجهيزات العسكرية¹، وبعد تطور الدراسات السياسية التي كانت المؤسسة العسكرية والتنمية والإنفاق العمومي من بين قضاياها، أثارت مسألة تحديد تعريف دقيق للمفهوم، في أشغال مراكز الدراسات والأبحاث المستقلة، وفي المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومة المختصة.

ارتباطاً بذلك، ميّز مشروع العوامل المرتبط بالحرب The Correlates of War² بين الإنفاق العسكري والميزانية العسكرية، فعرف الإنفاق العسكري بأنه الميزانية الكلية للدولة في العام، والميزانية العسكرية بأنها مجموع نفقات الدولة المخصصة للمجال العسكري الواردة في أبواب الميزانية العامة للدولة المتعلقة بنفقات الدولة³، وهو امتداد للتعريف الذي أعطاه الأمين العام للأمم المتحدة للإنفاق العسكري في 1977، عندما عرفه بأنه مجموع الموارد المالية المخصصة لتعزيز قدرات القوات المسلحة للدولة على مستويي الموارد البشرية، والتجهيزات العسكرية، المتعلقة بشراء العتاد العسكري، وصيانته، وضمان ديمومته، لمواجهة التهديدات والمخاطر المحدقة بالدولة في الحاضر وفي المستقبل⁴.

أما الاختلاف الذي برز بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، فيما بينها، وفيما بينها وبين مراكز الأبحاث والدراسات المهمة بالموضوع، فقد تمحور حول المنظور المالي للإنفاق العسكري، فالذين اهتموا بقياس أثر النفقات العسكرية على ميزان المدفوعات توصلوا إلى تعريف ضيق للمفهوم، أما الذين اهتموا بدراسة أثر النفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية فقد أعطوا للمفهوم تعريفاً واسعاً، وكمثال للتعاريف الضيقة، فقد عرف المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن International Institute for Strategic Studies الإنفاق العسكري بأنه: "يطابق ميزانية الدفاع المعلنة في الدولة"⁵، الأمر نفسه ينطبق على معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي Stockholm International Peace

¹- انظر:

Samuel Huntington, *The Soldier and The State : The Theory and Politics of Civil-Military Relations*, Op.Cit. pp. 400-428.

وزولتان باراني، *الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين*، مرجع سابق، ص. 59.

²- مشروع العوامل المرتبطة بالحرب The Correlates of War، عبارة عن قاعدة بيانات كمية إلكترونية (<https://correlatesofwar.org>) تهتم بجمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالنزاعات المسلحة التي تشارك فيها الدول، تابع لجمعية علوم السلام التابعة لجامعة ميشغن الأمريكية، والتي تضم في عضويتها مختصين دوليين في النزاعات الدولية من جميع أنحاء العالم، وتصدر مجلتي علميتين هما: The Journal of conflict resolution و International Journal of Conflict Management

³- أحمد علي سالم، *الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية*، ترجمة المؤلف نفسه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص. 146.

⁴- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/31/222/Rev.1، الصادر في 1977/05/24، تحت عنوان، *تخفيض الميزانيات العسكرية: قياس المصروفات العسكرية والإعلان عنها دولياً*، نيويورك، 1977، ص. 17.

⁵- يولا البطل، *الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال 35 عاماً*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1984، ص. 93.

(SIPRI) Research Institute الذي عرف الإنفاق العسكري بأنه: عبارة عن معطيات ميزانية الدفاع مخصوم منها قيمة المساعدات الخارجية¹. وكمثالاً للتعريف الواسع للإنفاق العسكري نورد التعريف الذي وضعه صندوق النقد الدولي في كتابه السنوي حول الأوضاع الحكومية المالية، عندما عرف الإنفاق العسكري بأنه "مجموع النفقات سواء منها التي تندرج في بنود وزارة الدفاع، أو في بنود أخرى ضمن نفقات الدولة، المرصود للقوات المسلحة"².

أما فيما يتعلق بالاختلاف الثاني، فقد برزت بين علماء السياسة وعلماء الاقتصاد تباينات عديدة تخص الكلفة المالية للإنفاق العسكري، خاصة في الجانب المتعلق بالمحاسبة الوطنية (Comptabilité nationale) للدولة الذي يفتقر لمكون محاسبي خاص بتقدير ودراسة المخصصات المالية لنفقات الدولة ذات الطبيعة العسكرية، الأمر الذي يصعب من إمكانية حصر مكونات الإنفاق العسكري، خاصة بعد التغيرات الكبيرة التي طرأت على المجال العسكري الذي أصبح يستوعب نشاطات مدنية عديدة، ويتقاطع في كثير من الأحيان مع المؤسسات الأمنية الداخلية على مستويي المهام والعتاد. الأمر الذي أنتج تقاطعات أخرى على مستوى الإنفاق العسكري في الشق المتعلق بالإنفاق على التجهيز العسكري بين القوات المسلحة للدولة وباقي قواتها الأمنية الأخرى، وهذه كلها عوامل صعبت من إمكانية التوصل إلى مكون محاسبي خاص بالإنفاق العسكري ضمن مكونات المحاسبة الوطنية للدولة³، ناهيك عن الطابع السري الذي يكتنف المجال العسكري بالنسبة للدولة بما في ذلك حجم إنفاقها العسكري، لاسيما في الدول التي تعرف عطلا في الرقابة البرلمانية على الميزانية العسكرية، بفعل تعطل تحقيق الانتقال الديمقراطي فيه⁴.

ففي الوقت الذي ركز فيه علماء السياسة على الإنفاق العسكري، من حيث الوظائف العسكرية للنفقات المرصودة للقوات المسلحة، اهتم علماء الاقتصاد بدراسة الآثار الاقتصادية والتنموية للإنفاق في إطار الدورة الاقتصادية للدولة. وفي هذا الإطار أكد المنتسبون إلى المدرسة الكنزوية من أمثال *إريش شستر* **Eric CHESTER** و *إميل بنوا* **Emile BENOIT** و *أريش وييد* **Erich WEED** ، على أن الإنفاق العسكري يؤثر إيجاباً في الناتج الداخلي الخام للدولة، ويساهم في الرفع منه على المدى القريب إذا ما كانت تواجه قصوراً في الطلب الداخلي الكلي، وعلى المستوى المتوسط والبعيد إذا كان الطلب الكلي في الدولة أدنى من الإنتاج، فتؤدي الزيادة في الإنفاق العسكري إلى زيادة النمو والاستثمار طالما أن هذا

¹- حابس فؤاد يوسف عصفور، *أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة دول الطوق (الأردن، سوريا، مصر وإسرائيل)*، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك (الأردن)، 1988، ص. 7.

²- المرجع نفسه، ص. 7-8.

³- Jean-Pierre MATIERE, Les difficultés d'estimation des dépenses militaires, *Journal de la société statistique de Paris*, Tome 132, no 4, Paris, 1991, p. 50

⁴- زولتان باراني، القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي، مرجع سابق، ص. 85.

الإنفاق مستقل¹، كما يستفيد الاقتصاد الوطني من تأهيل البنية التحتية التي تنشئها المؤسسة العسكرية، ومن توريد المعدات التكنولوجية المستعملة في النشاط العسكري لمواكبة التطور التكنولوجي الذي قد يفيد في تطور المجالات الإنتاجية المدنية كذلك، ناهيك عن دعم النمو الاقتصادي عن طريق توفير الأمن الداخلي والخارجي².

ووفق هذا الاتجاه أكد **بنوا** بعد إجرائه لتحليل إحصائي لحجم الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي المحقق في الدول النامية، وجود علاقة إيجابية بين المبلغ المالي المخصص للإنفاق العسكري، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام (PIB) للدولة، ومعدل نمو الإنتاج غير العسكري أو ما يسمى "الناتج الداخلي الخام للقطاعات المدنية"، أي أن الرفع من الإنفاق العسكري يؤدي حتما إلى الرفع من معدل النمو الاقتصادي حسب **بنوا**³.

في مقابل التيار الكنزي الذي رأى في الإنفاق العسكري تأثيرا إيجابيا على التنمية والاقتصاد داخل الدولة، برز اتجاه اقتصادي ثان، أكد على وجود علاقة تأثير سلبية للإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية، قاده كل من **أندري دماس André DUMAS**، و**نيكولا كالدور Nicholas KALDOR**، و**جاك فونتنيل Jacques FONTANEL**، الذين أكدوا على أن الإنفاق العسكري يخفض من الاستثمار العمومي للدولة⁴، وبالتالي يخفض من معدل النمو الاقتصادي مستقبلا، كما شككوا في وجود عائد مدني محقق من وراء التكنولوجيا العسكرية التي وصفوها بأنها غير فعالة في الإنتاج المدني. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الإنفاق العسكري وسوق الشغل فقد أكد هذا التيار كذلك على أن الرفع من الإنفاق العسكري يؤدي إلى إفقار سوق الشغل من الكفاءات المؤهلة للقيام بعمليات الإنتاج الصناعي، ومن هذا التيار يبرز **فونتنيل** الذي يعتبر رائدا في دراسة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العسكري، وأحد كبار المنظرين الاقتصاديين للحد من التسلح العسكري، فقد أكد على أن النزاعات العسكرية تهدد توازنات النظم المالية، والمديونية، والميزانيات القطاعية، للدول الأطراف فيها⁵، وأكد أيضا على أن سياسات الحد من

¹- Jacques FONTANEL, Dépenses militaires et développement économique, Publisud, Paris, 1965, p. 122.

²- زيد حازم الزلزلي، **عسكرة المجتمع: التأثيرات السياسية والأمنية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص. 147.

³- Martin RUDNER, Dépenses militaires et croissance économique, *Etudes internationales*, vol 18, no 2(1987), p. 397.

⁴- Jacques FONTANEL, Dépenses militaires et développement économique, Op.Cit, p. 124.

⁵- Jacques FONTANEL et autres, *Economie politique de la sécurité internationale*, L'Harmattan, Paris, 2010, p. 10.

التسلح التي تواكب خفض الإنفاق العسكري، إذا ما صوحت بسياسات عمومية داعمة للتصنيع والتشغيل، ستؤدي إلى تحقيق انتعاش اقتصادي مهم، حدد معالمه في ثلاث نتائج أساسية¹:

- خفض عجز ميزانية الدولة.
- الرفع من الإنفاق الاجتماعي.
- الرفع من مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يؤدي الاستمرار في سياسات التسلح العسكري في نظره إلى هدر الثروة في العالم².

إجمالاً، وللتوفيق بين مختلف التعاريف والتحليلات التي أعطيت للإنفاق العسكري الصادرة عن حقلي العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية، يمكن تعريف الإنفاق العسكري بأنه: مقدار مالي يتم تخصيصه ضمن النفقات العمومية للدولة، ويشمل جميع النفقات ذات الصلات المباشرة وغير المباشرة بالنشاط العسكري، أي نفقات الأنشطة العسكرية ونفقات الأنشطة المدنية المرتبطة بالمجال العسكري، الأمر الذي يثير إشكالية جديدة تتمحور حول الإنفاق العسكري، تتجاوز مسألة التعريف إلى كيفية تحديد العناصر المحتسبة ضمنه داخل ميزانية الدولة.

الفقرة الثانية: المكونات المحتسبة ضمن الإنفاق العسكري

حاولت العديد من المنظمات الدولية الحكومية مثل هيئة الأمم المتحدة ONU، والبنك العالمي BM، وصندوق النقد الدولي FMI، ومنظمة حلف شمال الأطلسي OTAN، وبعض مراكز الأبحاث المتخصصة في دراسات الشؤون العسكرية مثل: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي SIPRI، والوكالة الأمريكية لمراقبة الشؤون العسكرية والحد من التسلح USACDA، تدقيق النفقات المحتسبة ضمن الإنفاق العسكري، فتباينت تقديراتها في تحديد التكلفة المالية الحقيقية التي تتحملها الدولة في إنفاقها العسكري، وهو تباين يعود إلى الجهود التي تبذلها هذه المنظمات والمراكز في سبيل تدقيق الإنفاق العسكري، لاسيما وأنها تواجه دائماً بمحاولات الدول إخفاء حساباته باستخدام مجموعة من الطرق الموازنة التي تحجب البيانات العسكرية في ميزانية الدولة³.

¹- Julien MALIZARD, Analyse Economique du Désarmement : *Une Revue de Littérature, Stratégique*, no 108(2015), p. 83.

²- Jacques FONTANEL, L'intérêt d'un fonds international de désarmement pour le Développement, *Etudes internationales*, vol 16, no 3(1985), p. 565.

³- أهم هذه الطرق هي: إمساك حسابات مزدوجة، وحسابات الميزانية الإضافية، والمساعدات العسكرية، والتحكم بالعملات الصعبة، انظر:

فمن جانبها، اهتمت هيئة الأمم المتحدة منذ إنشائها في 1948، بالإنفاق العسكري ضمن جهودها الرامية للحد من التسلح العسكري، نظرا للتهديدات الخطيرة التي بات يشكلها على السلام والأمن الدوليين، وقد بدا ذلك واضحا بعد أن خيم على قمة هيكل النظام الدولي سباق محموم نحو التسلح العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة، وفي قاعدته سباقات تسلح أخرى بين دول أضاعت ثروات هائلة في حروب ونزاعات مسلحة، قوضت كل إمكانيات بناء أوطان ناعمة بالتنمية والازهار الاقتصادي.

شكل صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم A/31/222/Rev خطوة هامة نحو تحديد المكونات المحتسبة ضمن الإنفاق العسكري من بين مجموع نفقات الدولة، أي مؤشرات المحاسبية والتحليلية التي تحدد نسبته ضمن الناتج الداخلي الخام للدولة (PIB)، والتي حصرها التقرير في خمسة مكونات أساسية، هي¹ :

1. أجور العاملين العسكريين من الجنود والضباط وباقي المنتسبين إلى المؤسسة العسكرية من الفئات المدنية.
2. نفقات شراء وإنتاج العتاد العسكري.
3. نفقات العمليات العسكرية وصيانة العتاد.
4. نفقات بناء المنشآت والبنية التحتية العسكرية.
5. النفقات المخصصة للبحث والابتكار في المجال العسكري.

بعد ذلك، حاولت الأمم المتحدة التدقيق أكثر في تحديد مكونات الإنفاق العسكري، فجاءت توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/REV/35/142 في 12 دجنبر 1980، بمطالبة صريحة للدول الأعضاء بضرورة التحلي بالشفافية في تقديم تقاريرها المتعلقة بالميزانية العسكرية إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون الحد من التسلح العسكري، بحيث تشمل جميع المصاريف والتكاليف التي تم تخصيصها

حابس فؤاد يوسف عصفور، أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة دول الطوق، مرجع سابق، ص ص. 19-18.

Jean-Pierre MATIERE, Les difficultés d'estimation des dépenses militaires, Op.Cit, pp 69-75.
¹ - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/31/222/Rev.1، الصادر في 1977/05/24، تحت عنوان، تخفيض الميزانيات العسكرية: قياس المصروفات العسكرية والإعلان عنها دوليا، مرجع سابق، ص. 21.

للقوات المسلحة، على أن تورد مرقمة في جدول مخصص لذلك¹، يقسم النفقات العسكرية إلى ثلاثة مجالات أساسية فقط ضمن شبكة تفصيلية أعدت كما يلي²:

1. مجال الوظيفة العسكرية: ويشمل أجور العاملين بالمؤسسة العسكرية من العسكريين والمدنيين، ونفقات عمليات التدريب والتكوين والتدخلات العسكرية، وكل ما يتعلق بها من نفقات على الوسائل المستعملة في هذه العمليات وصيانتها، ونفقات إصلاح وصيانة العتاد العسكري، وكل المصاريف المخصصة للمكثريات العسكرية والخدمات المتعاقد من أجلها لصالح العمليات المذكورة.

2. نفقات شراء العتاد العسكري وبناء المنشآت العسكرية: وتشمل النفقات المخصصة لشراء الطائرات والمحركات والصواريخ والقنابل والسفن والبواخر البحرية والمركبات العسكرية والمدافع العسكرية، إضافة إلى النفقات المخصصة للقوات البرية والذخيرة ووسائل الاتصالات ووسائل التنقل غير العسكرية المستخدمة في المجال العسكري، وكذلك النفقات المخصصة لبناء وتشيد المنشآت العسكرية البرية والبحرية بما في ذلك المخصصة لإطلاق الصواريخ، والبنية التحتية المرتبطة بها، من ثكنات وحصون عسكرية ومخازن للأسلحة وفضاءات التدريب والقيادة وعقارات تابعة للمؤسسة العسكرية.

3. نفقات البحث والتطوير في المجال العسكري: وتشمل نفقات البحث والتطبيق في المجال العسكري، ونفقات تنمية القدرات العسكرية وتشمل كذلك نفقات التجارب العسكرية وكل ما يرتبط بها من نفقات آخر لتقييم ومراقبة هذه التجارب.

في عام 2013، عدل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم A/68/131/Add، ترتيب مكونات الميزانية العسكرية في التقارير المرفوعة من طرف الدول الأعضاء إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من التسلح بحيث حصرت هذه المرة في أربعة مكونات رئيسية، بعدما تمت إعادة صياغة المجال المخصص لنفقات الوظيفة العسكرية حسب مكونين أساسيين هما³:

1. نفقات العاملين العسكريين: وتشمل نفقات أجور ومعاشات العسكريين والمدنيين المنتسبين للقوات المسلحة بما في ذلك النفقات المخصصة لقوات الاحتياط.

2. نفقات العمليات والصيانة: وتشمل نفقات شراء الوسائل والتجهيزات العسكرية المستعملة بشكل اعتيادي ونفقات إصلاحها، ونفقات الخدمات المقدمة للمؤسسة العسكرية لإنجاز عملياتها.

¹-Département des affaires de désarmement de L'ONU, *Transparence dans le domaine de des armements : Instrument normalisé d'établissement des rapports sur les dépenses militaires*, New York, 2017, p. 3

²- Ibid, pp. 7-8.

³- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، رقم A/68/131/Add، المقدم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 2013/09/16، تحت عنوان: *المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية*، نيويورك، 2013، ص.ص 3-4.

واحتفظ بالمكونين الثانين بنفس مكوناتهما السابقة:

3. نفقات الاستثمار في شراء العتاد العسكري وتشيد المنشآت العسكرية.

4. نفقات البحث والتطوير في المجال العسكري.

ويلاحظ في الجانب المحاسبي من هذا القرار أنه احتسب مساهمة الدولة في صناديق التقاعد عن الأشخاص العسكريين والمدنيين النشطين بشكل مباشر أو غير مباشر في المجال العسكري ضمن النفقات العسكرية للدولة¹.

وحتى تتضح الصورة أكثر عن المكونات التي تحتسب ضمن الإنفاق العسكري للدولة نشير إلى أهم التصنيفات المعتمدة لدى باقي أهم المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث المتخصصة في الشؤون العسكرية، مع مراعاة أن تصنيف مجالات الإنفاق هذه ترتبط بسيادة حالة السلام، وأن دخول الدولة في أي حرب مباشرة، أو نزاع مسلح مبرر أساسي لتجاوز هذه التصنيفات، حيث تلجأ الدولة لتعبئة كافة مواردها لخدمة الحرب².

اهتمت منظمة **حلف شمال الأطلسي OTAN** باحتساب الإنفاق العسكري للدول، معتمدة على جدول إحصائي موحد يورد النفقات العسكرية للدول حسب أربعة مجالات: 1- نفقات التسيير، 2- نفقات شراء التجهيزات العسكرية والبناء العسكري، 3- النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير في المجال العسكري، 4- ونفقات عسكرية أخرى³. أما **معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI**، فيحدد الإنفاق العسكري في سبعة مجالات: 1- نفقات الأفراد، 2- نفقات العمليات العسكرية والصيانة، 3- نفقات التجهيز العسكري، 4- نفقات البناء والتشييد العسكري، 5- نفقات البحث والتطوير في المجال العسكري، 6- النفقات المخصصة للقوات شبه عسكرية، و7- نفقات المساعدة العسكرية⁴.

فيما يخص أوجه الاختلاف بين مختلف التصنيفات السابقة، يلاحظ أن حلف شمال الأطلسي يصنف معاشات تقاعد منتسبي المؤسسة العسكرية ضمن الإنفاق العسكري للدولة، في الوقت الذي اكتفت فيه منظمة الأمم المتحدة بتصنيف مساهمة الدولة في صناديق التقاعد ضمن الإنفاق العسكري، نظراً لكون

¹ - المرجع نفسه.

² - إبراهيم بدران وآخرون، **الآفاق المستقبلية للدولة الوطنية**، الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2020، ص. 26.

³ - OTAN, *Les dépenses de défense des pays de L'OTAN (2011-2018)*, Communiqué de presse PR-CP(2019), Bruxelles, 2019, p. 15.

⁴ - SIPRI, *le tableau de base par l'institut pour construire ses bases de données de dépenses militaires*, consulté le 23/06/2019, disponible sur : <https://bit.ly/3HldG2A>

معاشات التقاعد تؤدي من صناديق ذات ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة¹، في حين أن معهد ستوكهولم للسلام الدولي قد احتسب كل إنفاق تؤديه الدولة لصالح القوات العسكرية وشبه العسكرية ضمن الإنفاق العسكري للدولة، بما أن مصدره هو الميزانية العامة للدولة، مما يجعل من تصنيف المعهد أكثر تقدماً ودقة في تقدير الإنفاق العسكري للدولة بالمقارنة مع باقي التصنيفات الأخرى.

نستنتج من كل ما سبق، أن كل إنفاق موجه للمجالين العسكري والدفاعي تؤديه الدولة من ميزانيتها العامة، يحتسب ضمن النفقات العسكرية للدولة، مهما اختلفت أبواب إدراجه في ميزانية الإنفاق العام للدولة، سواء في ميزانية التسيير أو ميزانية الاستثمار. وحيث أن الإنفاق العسكري يهدف أساساً لحماية أمن الدولة ومجتمعها واستقرارها السياسي، فإن المقاربات الأمنية العسكرية لم تعد وحدها قادرة على تحقيق هذا الهدف، إذا لم تتساكن مع المجهودات التنموية التي تبذلها الدولة، بما تتطلبه من رفع إنفاقها الاجتماعي، خاصة في ظل التحولات الكبرى التي بات يعرفها الأمن القومي للدولة، والذي لم يعد يركز على المفاهيم الأمنية الصلبة فحسب، وإنما على مفاهيم أخرى لا تقل أهمية كالأمن الغذائي، والصحي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمن الإنساني².

الفقرة الثالثة: مفهوم الإنفاق الاجتماعي

يرتبط مفهوم الإنفاق الاجتماعي بصلب النشاط السياسي والاقتصادي للدولة تجاه مجتمعها، وهو أحد أهم موضوعات التفاعل السياسي بين الفرقاء السياسيين داخل النظام السياسي، من الأغلبية الحاكمة إلى المعارضة، إلى النقابات العمالية، إلى جمعيات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام ووسائل التواصل والتأثير عبر شبكات التواصل الاجتماعي، لكونه مؤسس على جوهر التعاقد السياسي بين المجتمع والمؤسسات السياسية للدولة، والذي يضبط "نظام المواطنة" حسب تعبير **بيرونجير مارك بيريرا** **Bérengere MARQUES-PEREIRA**³، على أساس تحقيق العدالة الاجتماعية المؤدية إلى ترسيخ التماسك الاجتماعي، من وراء عمليات إعادة توزيع الثروة حسب منظور علم الاقتصاد السياسي⁴، وتحقيق وظيفة الاندماج الاجتماعي حسب منظورات الفلسفة السياسية الرامية إلى تعزيز المساواة

¹ - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، رقم A/68/131/Add، مرجع سابق، ص. 3.

² - علي سيد اسماعيل، الأمن القومي العربي : واقع وآفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2019، ص. 207.

³ - Jane JENSON et autres, *L'état des citoyennetés en Europe et dans les Amériques*, Les Presses de l'Université de Montréal, Montréal, 2007, p. 11.

⁴ - ماري دالي، الرفاه، ترجمة عمر سليم التل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص. 31.

والمساعدة في تعبئة مجتمع تربطه أواصر حميمية، حسب توصيف **ريتشارد تيتموس Richard TITMUSS** أحد الآباء المؤسسين لتخصص السياسات الاجتماعية في المملكة المتحدة¹.

إن تحقيق وتحسين الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة عن طريق إنفاقها الاجتماعي كان على الدوام في قلب شروط تفويض المجتمع شرعية السلطة لمؤسساته السياسية، كي تضطلع بأدوارها في تلبية الحاجيات المعيشية والخدماتية لمواطنيها، وتجويدها عند توفرها، بزيادة منسوب الرفاهية وتحقيق الآمال المتنامية لدى أفراد المجتمع، بالقدر الذي يتناسب والإمكانات المادية للدولة، لضمان تحقيق ما سماه **علي القادري** "توازن أمن المواطنين ومرونة المؤسسات"². ولتحقيق ذلك تلجأ الدولة للإنفاق على مجموعة من المجالات التي تسمى في الأدبيات السياسية بالسياسات الاجتماعية للدولة، كمدخل لإرساء نظام اجتماعي قائم على التماسك بين أفرادها، والتآلف في العلاقات القائمة بينهم، وتقوية المتحد السياسي بين الدولة والمجتمع. لكن ما بين تسطير السياسات الاجتماعية والإنفاق عليها يقترب مفهوم الإنفاق الاجتماعي من مجموعة من المفاهيم المجاورة له، كمفاهيم: الأمن الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي، لهذا وجب التطرق بنوع من التفصيل لمفهوم الإنفاق الاجتماعي لتمييزه عن بقية المفاهيم القريبة منه ولتحديد مكوناته.

تعددت تعريفات كل من الأمن الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، ونظرا لضيق المجال للتدقيق في هذه التعاريف فإننا سنعتمد على أهمها.

فإذا كان مفهوم الأمن الاجتماعي يعتبر من المفاهيم التجريدية، ويعبر عن حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار وتستمد مقومتها من النظام، أي من تلك الحالة التي تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم جماعي اتفاقي، يشعر الأفراد بالانتماء الدائم إليه، ويحدد مواقع أعضاء التنظيم، وحقوقهم وواجباتهم، بما يساعد على توقع سلوكياتهم في الحالات التفاعلية³. فإن مفهوم الحماية الاجتماعية من المفاهيم السياسية والاقتصادية، ذات الارتباط الوطيد بالسياسات الاجتماعية للدولة، حيث عرفها **هارولد ووينسكي Harold WILENSKY** بأنها تشمل كل الأجهزة والتنظيمات والبرامج ذات التنظيم الرسمي الذي يهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجميع أفراد المجتمع أو لجزء منه⁴. أما منظمة العمل الدولية فتعتبر الحماية الاجتماعية مرادفا للتأمين الاجتماعي، وتتوسع في تعريفها،

1- المرجع نفسه، ص. 32.

2- أحمد السيد النجار وآخرون، **دولة الرفاه الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد السويدي بالاسكندرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص. 105.

3- فارس محمد العمارات، **دور المرأة الأردنية في الأمن العام**، دار الخليج، عمان، 2017، ص. 42.

4- إبراهيم عبد المحسن حجاج، **الرعاية الاجتماعية تشريعاتها وخصائصها**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020، ص.

فتعتبرها مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القائمة على دورة الحياة، والتي ترمي إلى حماية العمال في أماكن عملهم، وإتاحة الخدمات الصحية وتوفير دخل أدنى للأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم خط الفقر، ودعم الأسر التي لديها أطفال، وتعويض فقدان دخل العمل الناتج عن المرض أو البطالة أو الأمومة أو العجز أو فقدان عائل الأسرة أو الشيخوخة¹.

وبالتالي، فكل من الأمن الاجتماعي والحماية الاجتماعية، لا يمكن تحقق أهدافهما إلا من خلال الاعتماد على الإنفاق العمومي للدولة على البرامج الاجتماعية، وهو ما يسمى الإنفاق الاجتماعي، الذي يرمي إلى تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية الراحية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، فكيف يمكن تعريف هذا الإنفاق؟

عرفت **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE** الإنفاق الاجتماعي بأنه مجموع النفقات المالية ذات الطابع الاجتماعي التي تتحملها الدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، أو جماعاتها الترابية، والتي تصرف في شكل نقدي، أو في شكل سلع وخدمات، أو في شكل إعفاءات ضريبية، لصالح الفئات الاجتماعية من محدودي الدخل، والعجزة، وذوي الاحتياجات الخاصة، والعاطلين عن العمل، على أساس برنامج اجتماعي قائم على إعادة توزيع موارد الدولة بين الأشخاص المساهمين وغير المساهمين في خلق الثروة الوطنية²، إلا أن المنظمة لم تحدد بشكل صريح المجالات المحتسبة ضمن الإنفاق الاجتماعي.

في مقابل ذلك اهتمت **كريستين لاغارد CHRISTINE LAGARDE** الرئيسة الحالية للبنك المركزي الأوروبي (منذ نونبر 2019) والمديرة العامة السابقة لصندوق النقد الدولي (2011-2019)، بالنفقات العمومية المحتسبة ضمن الإنفاق الاجتماعي، فحصرتها في ثلاث نفقات، هي الإنفاق على الحماية الاجتماعية، بمجالها الإنفاق على التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية، والإنفاق على الصحة، والإنفاق على التعليم³، وقد استلهمته من التعريف الذي اعتمدته صندوق النقد الدولي للإنفاق الاجتماعي، عندما عرفه بأنه " الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية (التأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية)، وخدمات التعليم، وخدمات الرعاية الصحية"⁴. وقبلها أكد العديد من الباحثين على أن هذه

¹- OIT, *Rapport mondial sur la protection sociale : Protection sociale universelle pour atteindre les objectifs de développement durable 2017-2019*, Genève, 2017, p. 1.

²- OCDE, *Les dépenses sociales publiques sont élevées dans de nombreux pays de l'OCDE*, Paris, 2019, p. 8.

³- كريستين لاغارد، صياغة عقد اجتماعي أقوى: منهج الصندوق تجاه الإنفاق الاجتماعي، *صندوق النقد الدولي*، 14/06/2019، شوه في 15/04/2020، في: <https://bit.ly/3g8orII>

⁴- صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، *الإنفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى*، 2020، ص. 45.

النفقات تنطوي على ميزة مزدوجة، لكونها أهم مظهر للتنمية الاقتصادية في شكلها الحالي، وهي في نفس الوقت أهم دعامة لخلق التنمية الاقتصادية في المستقبل، فاهتم كل من **لويس فونتي** *Louis FONTVIEILLE* و**ألان كاري** *Alain CARRY* بتبيان هذه النتيجة بالنسبة للإنفاق على التعليم، و**لوران شيلينغ** *Laurent SCHILLING* بالنسبة للإنفاق على الصحة، و**آن ريمات** *Anne REIMAT* بالنسبة للإنفاق على الشيخوخة، و**روبير سالييس** *Robert SALAIS* بالنسبة للإنفاق على البطالة¹.

وبالتالي يكون الإنفاق الاجتماعي بمثابة الآلية الاقتصادية التي تلخص المجهود الاقتصادي للدولة في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالحماية الاجتماعية لمواطنيها، ضمن ما هو محدد في العقد الاجتماعي المنشئ لها، بحيث يفرض عليها تلبية الحد الأدنى المقبول من احتياجات مواطنيها، والمتعلقة بتوفير المأكل والملبس والسكن والعلاج، وحماية الفئات التي تحتاج إلى رعاية خاصة كالفقراء، والأرامل والعجزة، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والعاطلين عن العمل، لمعالجة أوجه القصور في حياة الناس في حياتهم الاعتيادية، وفي حالة تعرضهم للمخاطر والمحن خلال مراحل الحياة².

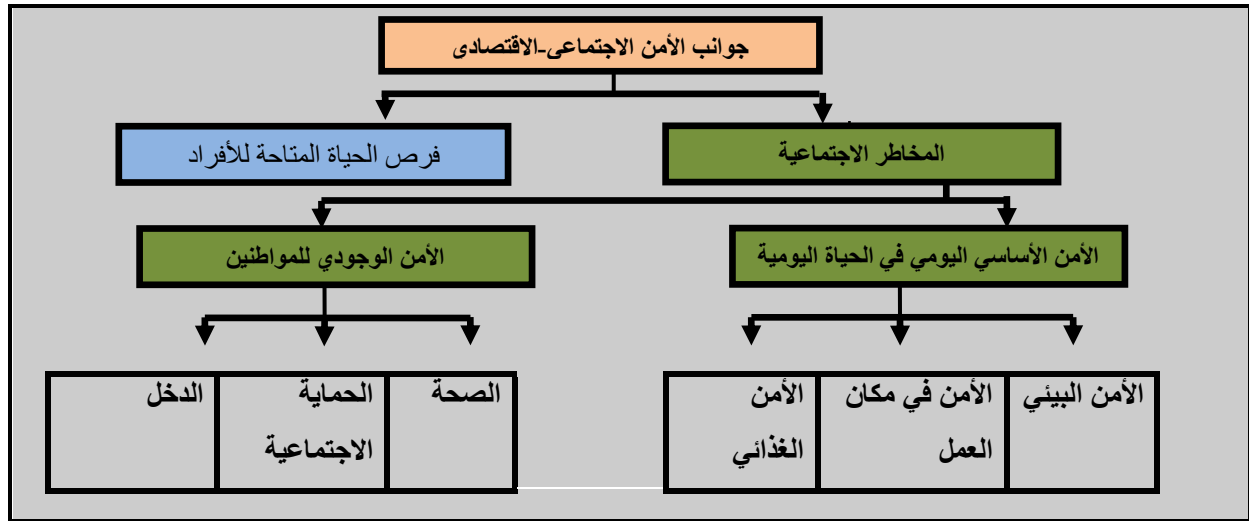
يحقق الإنفاق الاجتماعي مبتغاه عندما يشعر المواطن بأن مؤسسات الدولة المركزية واللامركزية، تلبي حاجاته الأساسية في مجالات الحصول على دخل مالي، والعمل، والسكن، وعلى الخدمات العمومية المتعلقة بالصحة والتعليم، شرط أن تكون ذات جودة مقبولة، تحدد وفقا لمدى كفاية دخل الأسرة وتوافر فرص العمل، وملاءمة أوضاع العمل مع الأجر، وتوافر المرافق الأساسية داخل السكن، وتمتع جميع المواطنين بخدمات الرعاية الصحية، وحصول الجميع على فرص عمل بشهادة جامعية أو من دونها، بشرط ضمان تلبية تلك الحاجيات كلها مهما حدث من تغيرات في المجتمع³، كل ذلك بهدف تحقيق الأمن الاجتماعي-الاقتصادي للدولة، الموسوم بالخصائص التالية:

¹- Sandrine MICHEL et Delphine VALLADE, Une Analyse de long terme des dépenses sociales, *OpenEdition Journals*, 01/01/2007, consulté le 13/04/2021, disponible sur : <https://bit.ly/30tg72f>

²- صلاح هاشم، *الحماية الاجتماعية للفقراء*، مرجع سابق، ص. 22.

³- سارة البلتاجي، *الأمن الاجتماعي-الاقتصادي والمواطنة الناشئة في المجتمع المصري*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص. 30.

الشكل 8 : جوانب الأمن الاجتماعي-الاقتصادي



المصدر: ¹ Margo KEIZER and Joyce HAMILTON, European Network on indicators of Social Quality

فيكون الإنفاق الاجتماعي بهذا المعنى، هو التكلفة المالية السنوية التي تخصصها الدولة لكل برامجها ومشاريعها الاجتماعية، الموجهة للاستثمار في الرأسمال البشري لتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية²، وتزداد تكلفته المالية كلما تعرضت حياة الناس للخطر والتهديد نتيجة ظهور أزمات اقتصادية وصحية وبائية، كالأزمة الاقتصادية لعام 2008، والأزمة الصحية الاقتصادية لعام 2020. ومنه فالدولة التي تتحمل أعباء الإنفاق الاجتماعي لتحقيق التماسك الاجتماعي لمجتمعها، هي نفسها من يتحمل عبء الإنفاق العسكري للحفاظ على أمنها القومي، وفي ظل محدودية مواردها المالية المتأثرة دوماً بمحددات النذرة الاقتصادية، تجد نفسها واقعة في إشكالية تحديد أولوية أي الإنفاقين أمام الآخر، خاصة في ظل عدم وجود معاملات تناسبية محددة للإنفاقين في ميزانية الدولة، فيؤثر ارتفاع أحدهما سلباً على الآخر، وهو ما سنتحقق منه في حالتي المغرب والجزائر.

الفرع الثاني: قياس حجم الإنفاق العسكري في المغرب والجزائر

انطلاقاً من مبدأ وجوب تناسب حجم الإنفاق مع الإمكانيات المالية والاقتصادية للدولة، الذي يؤثّر حقل دراسات العلاقات المدنية-العسكرية، المحتكم لنظريات التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية التي تشترط تناسب حجم الإنفاق العسكري مع تقديرات الأخطار والتهديدات المحدقة بالدولة، كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2020، الناتجة عن انتشار وباء كورونا المستجد، عن اختلالات سوسيو-اقتصادية عميقة في كل من المغرب والجزائر، كان سببه الأساسي ضعف التراكم التنموي فيهما معاً.

¹ - المرجع نفسه، 28.

² - Jean-Marc DUPUIS et autres, *Politiques sociales et croissances économiques*, Tome 1, L'Harmattan, Paris, 2002, pp. 30-33.

ألهمت الاختلالات السابقة البحث الاجتماعي السياسي والاقتصادي-التنموي الدراسة مدى تلاؤم مستويات التناسب بين الإنفاق الاجتماعي والإنفاق العسكري في البلدين، وهو ما يستدعي تتبع تطور الإنفاق العسكري في الدولتين، ومقارنته بتطور متوسط الإنفاق العسكري العالمي (الفقرة الأولى) لاستبيان حجم هذا الإنفاق ضمن الناتج الداخلي الخام للبلدين (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مقارنة الإنفاق العسكري للبلدين بالمتوسط العالمي للإنفاق العسكري

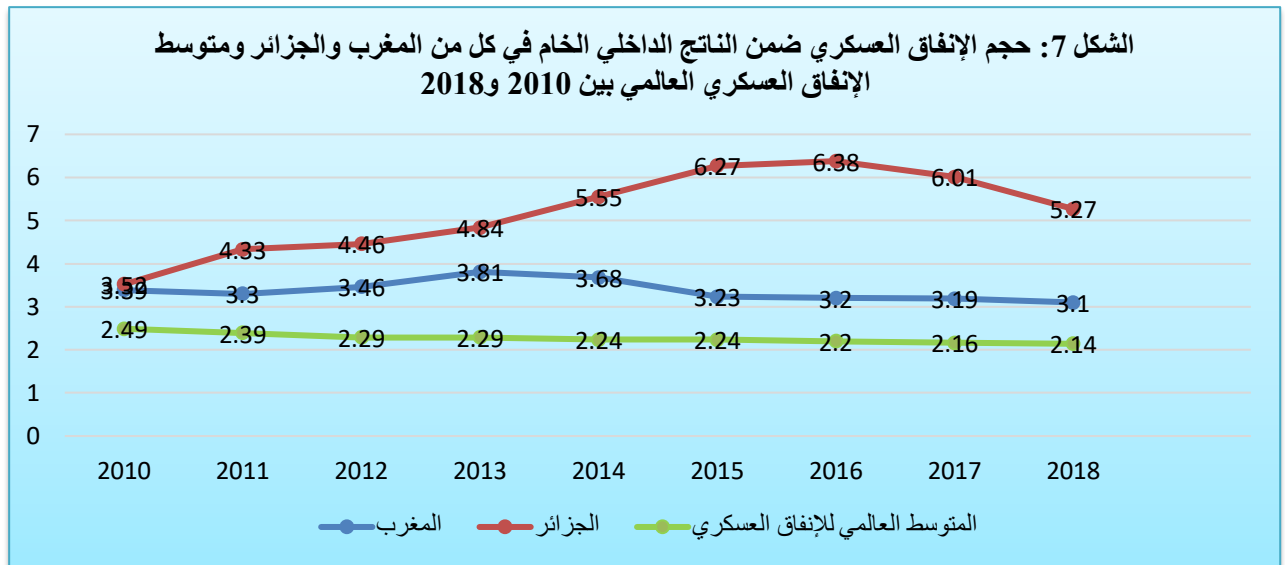
يهدف الإنفاق العسكري في المقام الأول إلى تعزيز السياسة العسكرية والدفاعية للدولة، بهدف الحفاظ على الأمن القومي لها، ضد أي اعتداء أو تهديد أجنبي محدث أو محتمل حدوثه في المستقبل. ضمن هذا المنظور حدد **هنتغتون** شرطين أساسيين لتقدير تكلفة الإنفاق العسكري، يتعلق المعيار الأول بضرورة تناسب التكلفة المالية للإنفاق على السياسة العسكرية مع حجم التهديدات أو الاعتداءات المحدثة أو المحتملة¹، والثاني متعلق بالإشراف التنفيذي والتشريعي على الإنفاق العسكري، من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التنفيذ، لمراقبة كيفية إدارة المؤسسة العسكرية لميزانياتها، حتى تصرفها على النحو المقرر لها في الأصل²، وذلك لئلا تستنزف أموالا وممتلكات عمومية، كان من الأولى أن تستثمر في تحسين وتجويد خدمات الاجتماعية والاقتصادية.

من هذا المنطلق يمكن تحديد معادلة تناسبية بين مؤشري الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي ضمن ميزانية الدولة في كل من المغرب والجزائر، عبر الربط بين المؤشرين على أساس قاعدة إحصائية تجعل الإنفاق العسكري مؤشرا إحصائيا تابعا لمؤشر الإنفاق الاجتماعي، وبالتالي فإن أي رفع غير مبرر من الميزانية العسكرية يكون على حساب التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في الدولتين³، وفي هذا الإطار سنسعى إلى تقييم حجم الإنفاق العسكري في كل من المغرب والجزائر، ضمن المستويات الدولية للإنفاق العسكري، مستنديين في ذلك على المعطيات الإحصائية المعتمدة في قاعدة بيانات **معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي والبنك الدولي** الخاصة بتطور الإنفاق العسكري، وذلك بغية معرفة النسبة التي يمثلها ضمن الناتج الداخلي الخام للدولة، حيث يلخص المبيان التمثيلي التالي مقارنة لحجم الإنفاق العسكري بين كل من المغرب والجزائر والمتوسط العالمي للإنفاق العسكري بين 2010 و2018.

¹-Samuel HINTINGTON, *The Soldier and the State*, Op.Cit,p.p. 14-16.

² زولتان باراني، الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين، مرجع سابق، ص. 59.

³- Abderrahim EL MASLOUHI et autres, *Maroc-Algérie : Analyses croisées d'un voisinage hostile*, Kharthala, Paris, 2011, p. 19.



المصدر: من إنتاج الباحث¹

نستنتج من المبيان أعلاه ملاحظتين أساسيتين:

- أن الإنفاق العسكري في كل من الجزائر والمغرب مرتفع عن المتوسط العالمي للإنفاق العسكري، بمعنى أن الدولتين تسرفان في الإنفاق على الشؤون العسكرية.
- أن الجزائر تصرف بسخاء كبير على الإنفاق العسكري، حيث تضاعف المتوسط العالمي للإنفاق العسكري بثلاث مرات تقريبا، وتضاعف الإنفاق العسكري في المغرب بمرتين تقريبا.

ولتوضيح مستويات الارتفاع الكمي في الإنفاق العسكري في البلدين سنعتمد على معامل الانحدار a بين الناتج الداخلي الخام للفرد (PIB/TETE)، المقسم على حجم الإنفاق العسكري، الذي قدر **ديفيد وينيس David WHYNES** ناتجه فيالاول النامية في 1979 بـ0,128، وطوره كل من **هيربرت وولف Herbert WULF ومايكل برزوسكي Michael BRZOSKAY** في فترة الثمانينات ليقدر بـ0,224²، ويوضح الجدول التالي أهم النتائج المحصل عليها في البلدين.

¹ - اعتمد الباحث في إنجاز المبيان على قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SPIRI، المعتمدة أيضا من طرف البنك العالمي في تتبع الإنفاق العسكري في العالم، وهي منشورة على : <https://bit.ly/34SerOm>

² - Jean-Pierre MATIERE, Les difficultés d'estimation des dépenses militaires, Op.Cit pp. 49-50.

جدول 5 : حساب معامل انحدار الناتج الداخلي الخام للفرد وحجم الإنفاق العسكري ما بين 2010 و2018.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزيرة	2839,92	2848,84	2995,45	3087,12	3125	3222	3212,18	3305,87	3366,85
	النتائج الداخلي الخام للفرد (PIB/TETE)								
	3160,8	3342,7	3402,7	4065,6	4048,6	3268,4	3327,0	3461,5	3696,9
الجزيرة	0,898	0,852	0,880	0,759	0,771	0,985	0,965	0,955	0,910
	(PIB/TETE) DM								
	4480,78	5455,67	5592,22	5499,58	5493,05	4177,88	3946,45	4109,7	4153,96
الجزيرة	5671,3	8652,2	9326,3	10161,6	9724,4	10412,7	10217,1	10073,4	9583,7
	النتائج الداخلي الخام للفرد (PIB/TETE)								
	0,790	0,630	0,599	0,541	0,564	0,401	0,386	0,407	0,433
الجزيرة	(PIB/TETE) DM								

المصدر: من إعداد الباحث¹

يبين الجدول الحسابي أن معدل انحدار الناتج الداخلي الفردي بالنسبة لحجم الإنفاق العسكري مرتفع بشكل كبير جدا بالنسبة لكل من المغرب والجزائر، بحيث يتجاوز بكثير معدل الانحدار الذي حدده وينس في الدول النامية في 0,128، وكذلك معدل الانحدار الذي حدده كل من **وولف ولوك وبرزوسكي** البالغ 0,224، حيث يبلغ في المغرب مستويات جد مرتفعة، عندما تراوحيين 0,771 و 0,965 خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2018، والأمر نفسه ينطبق على الجزائر التي تراوح معامل الانحدار فيها ما بين 0,386 و 0,790، خلال نفس نفس الفترة الزمنية. الأمر الذي يثبت أن الإنفاق العسكري مرتفع في البلدين، وهو ما سنتأكد منه في الفقرة الموالية.

¹ - اعتمد الباحث في تتبع معدا انحدار الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة لتكلفة الإنفاق العسكري على الإحصائيات قاعدة بيانات البنك العالمي فيما يخص الناتج الداخلي الفردي في كل من المغرب والجزائر، المتوفرة على : <https://bit.ly/3CgbhT9> ، وعلى قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، المتوفرة على: <https://bit.ly/3qQsXTI>، فيما تكلف الباحث بحساب معدل الانحدار السنوي الخاص بكل دولة.

الفقرة الثانية: قراءة في المؤشرات الكمية: ارتفاع مذهب في الإنفاق العسكري للبلدين

يتضح من خلال الشكل 7، أن حجم الإنفاق العسكري ضمن الناتج الداخلي الخام (PIB) في كل من المغرب والجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2018، مرتفع جدا مقارنة مع المتوسط العالمي للإنفاق العسكري المستقر في حدود 2,14 %، بحيث اقترب في الجزائر من مضاعفة المتوسط العالمي للإنفاق العسكري ما بين 2011 و2012 عندما بلغ 4,4 %، وضاعفه في 2013، عندما بلغ 5%. واقترب من مضاعفته مرتين ببلوغه مستويات قياسية بين 2014 و2018، عندما تجاوز نسبة 6% وهي الإحصائيات التي صنفت الجزائر ضمن أكبر دول العالم إنفاقا على السياسة العسكرية، بحيث احتلت الرتبة 25 سنة 2018 على المستوى العالمي، والأولى إفريقيا في تصنيف معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي للدول، بحجم إنفاق عسكري بلغ 9,6 مليار دولار أمريكي¹، قبل أن ترتقي إلى الرتبة 23 ضمن نفس التصنيف سنة 2019 بحجم إنفاق عسكري قدر بـ 10,33 مليار دولار أمريكي، معززة بذلك صدارتها للدول الإفريقية على مستوى الإنفاق العسكري، ومتقدمة على دول أوروبية مثل النرويج (الرتبة 30)، والسويد (الرتبة 33)، وسويسرا (الرتبة 37)².

شهد المغرب بدوره ارتفاعا في الإنفاق العسكري بين 2010 و2018، بحيث تجاوز المتوسط العالمي للإنفاق العسكري بحوالي نقطة واحدة من الناتج الداخلي الخام، مع ملاحظة أن هذا الارتفاع مر بفترتين زمنييتين منفصلتين. الفترة الأولى امتدت من 2010 إلى 2014 واتسمت بارتفاعه المستمر رغم أنه لم يقترب من نظيره الباهض في الجزائر، في حين تميزت الفترة الثانية الممتدة من 2014 إلى 2018، بانخفاضها المستمر رغم بقاءه مرتفعا عن المتوسط العالمي للإنفاق العسكري بحوالي نقطة واحدة، بحيث قدر حجم الإنفاق العسكري في المغرب خلال سنة 2018 بـ 3,3 مليار دولار أمريكي، و3,7 مليار دولار في سنة 2019، محتلا بذلك الرتبة 61 عالميا ضمن الدول الأكثر إنفاقا عسكريا³. ويربط نتائج المبيان مع قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الدولي خلال الفترة الممتدة ما بين 1956 و2020، توصلنا إلى أن الجزائر أصبحت في 2013 أول دولة إفريقية تتفق أكبر من 10 مليارات دولار على المجال العسكري⁴.

يؤكد المبيان وجود تراجع اطرادي متواصل في المتوسط العالمي للإنفاق العسكري منذ 2010، يمكن تفسيره بتأثر معظم دول العالم بالأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، بحيث انتهجت سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي كان الإنفاق العسكري أحد أهم النفقات التي طالها التخفيض في حجم الموارد

¹-SIPRI, *Trends in world military expenditure 2019*, Stockholm, 2020, p. 2.

² -Ibid.

³ - Ibid, p. 5.

⁴ - SIPRI, Base de données des dépenses militaires, disponible sur : <https://bit.ly/3HoUr8a>

المالية المخصصة لها، إلا أنه على العكس من ذلك تماما، فقد حرصت الجزائر على الرفع من إنفاقها العسكري المرتفع أصلا، مدعومة بارتفاع عائداتها من المبيعات البترولية. وفي نفس الظرفية الاقتصادية الصعبة، لم يقدم المغرب على ترشيد ميزانيته العسكرية، بالرغم من تأثر اقتصاده كثيرا بمخلفات هذه الأزمة¹، وهو ما يفسر الارتفاع الكبير لمعامل انحدار الناتج الداخلي الفردي بالنسبة للإنفاق العسكري في الدولتين، والذي يؤكد نتائج دراسة مهمة أجراها كل من **كورالي براين Coralie BRYANT** و**كريستينا كاباز Christina KAPPAZ**، حول علاقة الرفع من الإنفاق العسكري بالتنمية في الدول النامية، عندما أثبتنا أن للرفع من الإنفاق العسكري تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والبشرية في هذه الدول، مرده إلى دوره في تعطيل نموها الاقتصادي، والذي يتجلى أهم مظهره في تخفيض معدل الاستثمار في هذه الدول، خاصة في مجالات التنمية البشرية، وفي جزء كبير من هذه الدول التي تعرف حروبا ونزاعات مسلحة، أدى الرفع من الإنفاق العسكري إلى تفشي ظواهر الفقر والهشاشة²، وهو ما سنسعى للتأكد منه حالا في حالتيا المغرب والجزائر.

المطلب الثاني: تأثير الإنفاق العسكري على مؤشرات التنمية البشرية في المغرب والجزائر

من المؤكد أن دراسة تأثير الإنفاق العسكري على الإنفاق الاجتماعي داخل الدولة قد حسم لصالح نتيجتين متناقضتين، ففي الدول الصناعية الكبرى المصدرة للسلاح والعتاد العسكريين، يلعب الإنفاق العسكري للدولة دورا حيويا في الرفع من معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي في الرفع من التنمية الاقتصادية والبشرية، حيث يساهم في الرفع من الطلب الداخلي الإجمالي، وفي نفس الوقت يقوي الميزان التجاري للدولة. لكن الأمر يختلف تماما في الدول النامية التي وإن ساهم في التخفيف من معدل البطالة فيها، بفعل مناصب الشغل التي يحدثها سنويا، فإنه في مقابل ذلك لا يساهم بشكل كبير في تنشيط الطلب الداخلي، والأكثر من ذلك فإنه يفاقم العجز التجاري للدولة، بما أن معظم الدول النامية تلبى حاجياتها الأساسية من الأسلحة عن طريق الاستيراد.

إن تأثير الإنفاق العسكري السلبي على التنمية الاقتصادية، يمتد آليا للتأثير وبشكل سلبي أيضا على التنمية الاجتماعية والبشرية في هذه الدول، خاصة في حالة لجوء هذه الدول إلى الرفع الاعتيادي من الإنفاق العسكري، في مقابل تخفيض أو تجميد الإنفاق الاجتماعي، أو حتى الرفع منه بنسب دنيا، بالتزامن مع الرفع من الإنفاق العسكري بنسب كبرى. وفي سبيل تشخيص كل من الإنفاق العسكري والاجتماعي

¹ - مصطفى جالي، التسليح الجزائري - المغربي: سياق جديد لتوجهات جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، ص. 2، نشر في

2021/10/07، شوه في 2021/10/10، على: <https://bit.ly/3caUEgV>

² - Coralie BRYANT et Christina KAPPAZ, *Paix et Pauvreté : un développement équitable pour réduire les conflits*, traduit par Arnaud BLIN, éd. Charles Léopold Mayer, 2008, Paris, pp. 276-282.

في كل من المغرب والجزائر، سنلجأ إلى مقارنة مؤشرات الإنفاق العسكري بالإنفاق الاجتماعي في كل دولة منهما على حدة (الفرع الأول)، على أن نخلص إلى وضع نموذج للمقارنة الثنائية لنفس المؤشرين بين الدولتين (الفرع الثاني)، نتبين مؤشرات الجزئية من خلال تتبع واقع دولة الرفاه الاجتماعي الدولتين (الفرع الثالث).

الفرع الأول : مقارنة مؤشرات الإنفاق العسكري بالإنفاق الاجتماعي في البلدين

من دون شك أن افتقار منظومة المحاسبة العمومية للدولة لمؤشر تحليلي خاص بالإنفاق العسكري، يخرج هذا الإنفاق من خانة المتحكمات الاقتصادية المحاسبية، إلى خانة المتحكمات الأمنية والسياسية، وذلك عندما يصبح العنصر الأمني محددا لتقدير حجم الإنفاق العسكري، على حساب المحددات المحاسبية والموازنية للدولة، ما قد يؤدي إلى حدوث خلل في الإنفاق العام للدولة، نتيجة التقصير في الرفع من الإنفاق الاجتماعي بالقدر الذي يناسب تلبية حاجيات المجتمع في الخدمات العمومية الصحية والتعليمية، وإعانات وتحويلات الحماية الاجتماعية، لهذا سنعمل على جرد حجم كل من الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي بفروعه الثلاثة من الناتج الداخلي الخام (PIB) في المغرب (الفقرة الأولى)، وفي الجزائر (الفقرة الثانية)، على أن نختم هذا الفرع بعرض مقارنة للمؤشرات المذكورة بين الدولتين (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: في المغرب

بما أننا بصدد إجراء مقارنة بين نسبة الإنفاق العسكري بنسب المكونات الثلاثة للإنفاق الاجتماعي ضمن الناتج الداخلي الخام، فقد وجدنا أن المقارنة لن تحقق هدفها إلا من خلال الاستناد على بعض الحالات المرجعية التي تتميز بنوع من الحكامة في توزيع الإنفاق العمومي، وتحقق مستويات جيدة في سلم التنمية البشرية، فوقع اختيارنا على نموذجين شاهدين في المقارنة. الأول يتعلق بتونس بحكم انتمائها إلى نفس المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها المغرب والجزائر، والنموذج الثاني يتعلق بمتوسط الإنفاق العسكري والاجتماعي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، والتي تسجل مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية فيها مستوى جد مرتفع 10,923¹، يؤكد جودة الوضع الصحي والمستوى المعيشي والتعليمي في هذه الدول، باعتبارها غايات كبرى تحدد مؤشر التنمية البشرية، وكلها عوامل أهلت هذه الدول لتصبح نموذجا يحتذى

¹ - جيجوش كودكو، *حقائق وأخطاء وأكاذيب: السياسة والاقتصاد في عالم متحول*، ترجمة رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي سي أي سي، لندن، 2017، ص. 184.

به في صياغة البرامج التنموية والسياسات الاجتماعية، نظير ما حققته برامجها التنموية والاجتماعية من نجاح كبير¹.

يقدم لنا الجدول 6 توزيع الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي في تونس في الفترة الممتدة ما بين 2017، و2019، فيما يقدم لنا الجدول (7) توزيع نفس الإنفاقين وخلال نفس الفترة الزمنية كمتوسط للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ODCE .

جدول 6 : توزيع الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي في تونس

نوع الإنفاق	نسبة الإنفاق من الناتج الداخلي الخام (%PIB)
الإنفاق العسكري	2,28% ²
الإنفاق على الصحة	4,13% ³
الإنفاق على التعليم	7,00% ⁴
الإنفاق الحماية الاجتماعية	6,20% ⁵

المصدر: من إنجاز الباحث

¹- ماري دالي، *الرفاه*، مرجع سابق، ص. 166.

²- متوسط الإنفاق العسكري في تونس ما بين 2017 و2019، كما هي مذكورة في قاعدة بيانات معهد ستوكهولم للسلام الدولي:

SIPRI, Trends in world military expenditure 2019, Op.Cit, p. 5

³- متوسط الإنفاق العمومي على الصحة في تونس ما بين 2017 و2019، حسب قاعدة بيانات *countryeconomy*، متوفر على: <https://bit.ly/3nexcpl>

⁴- متوسط الإنفاق العمومي على التعليم في تونس ما بين 2017 و2019، حسب إحصائيات البنك العالمي، متوفر على: <https://bit.ly/3oqqNXr>

⁵- OIT, *Rapport mondial sur la protection sociale 2017-2019: Protection sociale pour atteindre les objectifs de développement durable*, Genève, 2017, p. 143.

جدول 7 : توزيع الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي كمعدل متوسط للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية OCDE

نوع الإنفاق	نسبة الإنفاق من الناتج الداخلي الخام (%PIB)
الإنفاق العسكري	2,17% ¹
الإنفاق على الصحة	8,80% ²
الإنفاق على التعليم	6,20% ³
الإنفاق الحماية الاجتماعية	12,00% ⁴

المصدر: من إنجاز الباحث

بعد أن أثبتنا سابقا أن المغرب من الدول التي تعرف مستويات مرتفعة من الإنفاق على المجال العسكري، مقارنة بالمتوسط العالمي للإنفاق العسكري، يقدم لنا الشكل التالي مقارنة بين حجم الإنفاق العسكري، والإنفاق الاجتماعي ضمن الناتج الداخلي الخام المغربي بين 2017 و 2019.

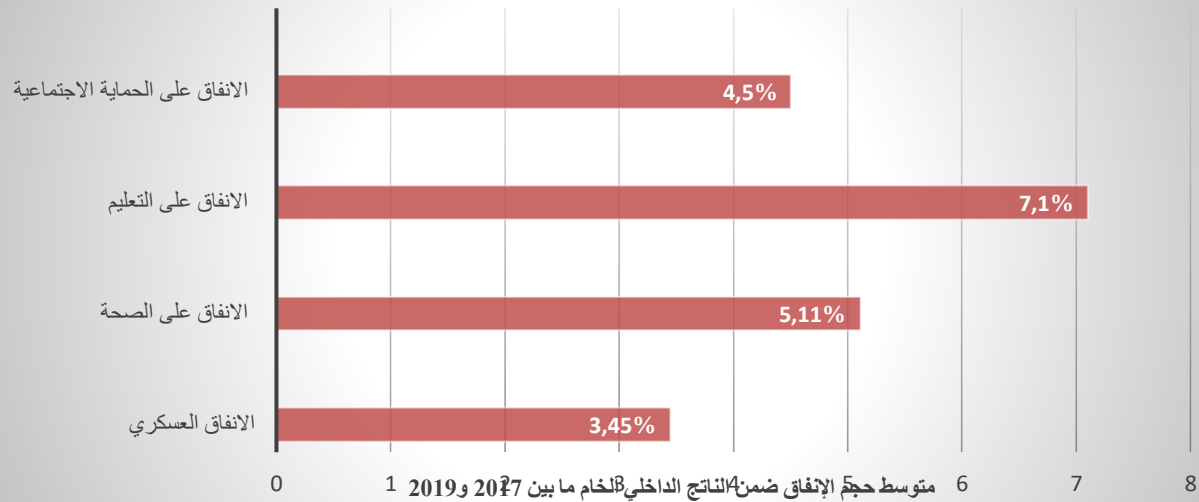
¹ - متوسط الإنفاق العسكري للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ما بين 2017 و 2019، قام الباحث باحتسابه اعتمادا على قاعدة بيانات البنك العالمي، التي تعتمد بدورها قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، متوفر على: <https://bit.ly/321g91X>

² - قام الباحث باحتساب متوسط الإنفاق على الصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ما بين 2017 و 2019، اعتمادا على قاعدة بيانات المنظمة المتوفرة على: <https://bit.ly/3Ch4HM6>

³ - OCDE, *Regard sur l'éducation 2020 : Les indicateurs de L'OCDE*, Paris, 2020, p. 44.

⁴ - OCDE, *Le point sur les dépenses sociales 2019*, OCDE, Paris, 2019, p. 3.

الشكل 9 : مقارنة حجم الإنفاق الاجتماعي بالإنفاق العسكري في المغرب بين 2017 و2019



المصدر: من إنجاز الباحث¹

نستنتج من الشكل الإحصائي، غياب التوازن في توزيع الإنفاق العمومي في المغرب ما بين المجال العسكري والمجالات الاجتماعية، ذلك أن النسبة التي تخصص للإنفاق العسكري ضمن الناتج الداخلي الخام مرتفعة بأكثر من 1% عن تونس، وعن متوسط الإنفاق العسكري في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وكذلك عن المتوسط العالمي للإنفاق العسكري.

في الجانب المتعلق بالإنفاق الاجتماعي يلاحظ أنه بقي منخفضا ضمن الإنفاق العمومي للدولة، ذلك أنه لا يتعدى في مجموعه 16,71% (أي مجموع الإنفاق على الحماية الاجتماعية والإنفاق على الصحة والإنفاق على التعليم)، ويقل عن تونس بـ1%، وعن متوسط الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بحوالي 10,30%. الأمر الذي يبين بالملامح أن العجز الذي تعاني منه الخدمات الاجتماعية في الدولة، يعود في الأصل إلى ضعف الإنفاق عليها، وأساسا إلى ضعف فعالية الاستثمار العمومي في تجويد وتطوير الخدمات السوسيو-اقتصادية، المرتبطة بشتى جوانب قطاعات الصحة

¹- تم الإعتماد في إنجاز المبيان، على المعطيات الإحصائية الصادرة عن قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام Military Expenditure Database، فيما يخص الإنفاق العسكري، المتوفرة على : <https://bit.ly/3nfCC3y> وفيما يخص الإنفاق الاجتماعي على :

OIT, Rapport mondial sur la protection sociale 2017-2019, Op.Cit, p. 143.

والإنفاق على الصحة والتعليم تم استخراجها من الكتاب السنوي المعهد الأوروبي للمتوسط Institut européen de la Méditerranée (IEMed), Annuaire IEMed. de la Méditerranée 2017 (p. 164), de 2018 (p. 176) et de 2019 (p. 172).

والتعليم، والحماية الاجتماعية¹، في جانب آخر يبين الشكل أعلاه وجود توازن نسبي في توزيع الإنفاق العمومي في المغرب، بحيث أنه رغم ارتفاع الإنفاق العسكري على المتوسط العالمي للإنفاق العسكري، وعلى متوسط هذا الإنفاق في الدول الأعضاء في ODCE، وعلى نفس الإنفاق في تونس، إلا أنه على المستوى الداخلي يبقى في مستوى أقل من الإنفاق على القطاعات الاجتماعية: الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

جاء الرفع من الإنفاق العسكري في المغرب في سياق مواز لتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، والمؤشرات الاجتماعية فيه، فمنذ وصول الملك محمد السادس للحكم عرف المستوى السوسيو-اقتصادي ارتفاع معدل الدخل الفردي من 1963 دولار في 1999، إلى 3361 دولارا في 2018²، وتضاعفت الصادرات ثلاث مرات³، أما على المستوى الاجتماعي، فقد انخفض الهدر المدرسي وارتفع معدل تسجيل الأطفال في السلك الابتدائي من التعليم بأكثر من 27% ما بين 1999 و2018⁴، وتراجع عدد الفقراء عند خط الفقر الوطني من 15,3% في 2000، إلى 4,8% في 2013⁵، وازداد متوسط العمر المتوقع بأكثر من ثماني سنوات ما بين 1999 و2018⁶، كما تراجعت البطالة من 13,9% إلى 9% في 2019⁷. لكن رغم ذلك ما يزال المغرب قابعا تحت معدلات مرتفعة من البطالة والفقر، واختلالات بنيوية في منظوماته الاجتماعية، فقطاعا الصحة والتعليم لم يعودا قادرين على الاستجابة للرهانات المجتمعية عليهما، ناهيك عن وجود تفاوت بين المناطق القروية والحضرية، تزيد اتساعا متأثرة بأوضاع دولية متقلبة تعرف انتشار أزمات اقتصادية وصحية، توجب على المغرب ضرورة ترشيد إنفاقه العمومي، للحد من التفاوت الاجتماعي عبر تحسين الظروف المعيشية، ومنح الأولوية للتعليم والصحة⁸.

¹ - Mohamed HATAKAT, *Les finances publiques et les impératifs de la performance : le cas du Maroc*, L'Harmattan, Paris, 2011, p. 15.

² - حسب قاعدة بيانات البنك العالمي، متوفرة على: <https://bit.ly/3wQif04>

³ - المرجع نفسه.

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - ياسمينه أبو الزهور، التقدم والفرص الضائعة: المغرب يدخل عقده الثالث تحت حكم الملك محمد السادس، مركز بركنجز

الدوحة، في 2020/07/20، شوهده في 2020/08/13، على: <https://brook.gs/3Hp5SwI>

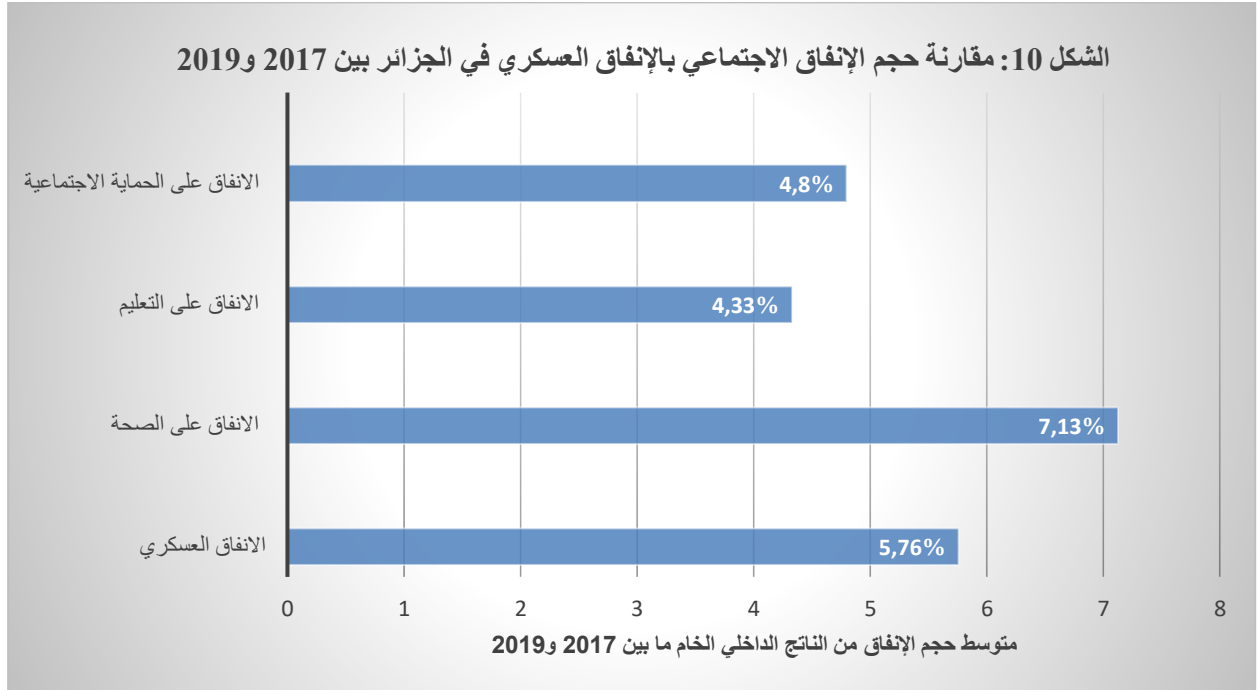
⁶ - حسب قاعدة بيانات البنك العالمي، مرجع سابق.

⁷ - المرجع نفسه.

⁸ - ياسمينه أبو الزهور، التقدم والفرص الضائعة: المغرب يدخل عقده الثالث تحت حكم الملك محمد السادس، مرجع سابق.

الفقرة الثانية: في الجزائر

يقدم الشكل (6) أسفله، مبيانا توضيحيا لتوزيع الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي في الجزائر بين 2017 و2019، بشكل مماثل لما تم تقديمه في حالة المغرب، وذلك حتى يتسنى لنا الاقتراب أكثر من تأثير الإنفاق العسكري من عدمه على التوازنات السوسيو-اقتصادية للدولتين.



المصدر: من إنجاز الباحث¹

تقدم لنا الحالة الجزائرية وضعية تعتبر من بين الوضعيات الشاذة على المستوى العالمي، حيث يرتفع فيها الإنفاق العسكري على حساب مجالين أساسيين من الإنفاق الاجتماعي، هما الإنفاق على الحماية الاجتماعية، والإنفاق على التعليم، وهي وضعية تتطلب الكثير من الدراسة والبحث على المستوى الداخلي الجزائري، خاصة في مجالات السياسات العمومية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ينخفض الإنفاق العسكري في الجزائر أمام إنفاق واحد فقط من مكونات الإنفاق الاجتماعي، وهو الإنفاق على الصحة بـ1,27%، بينما يرتفع أمام الإنفاق على الحماية الاجتماعية بحوالي نقطة كاملة من

¹ - تم الإعتماد في إنجاز المبيان، على المعطيات الإحصائية الصادرة عن قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، مرجع سابق،

وفيما يخص الإنفاق الاجتماعي على الحماية الاجتماعية :

OIT, Rapport mondial sur la protection sociale 2017-2019, Op.Cit, p. 143.

والإنفاق على الصحة والتعليم تم استخراجها من الكتاب السنوي المعهد الأوروبي للمتوسط

Institut européen de la Méditerranée (IEMed), Annuaire IEMed. de la Méditerranée 2017, 2018 et 2019, Op.Cit.

الناتج الداخلي الخام، وبحوالي 1,23% عن الإنفاق على التعليم، في واقع معاكس تماما لما تشهده تونس التي يضاعف فيها الإنفاق على التعليم الإنفاق العسكري بمرتين، ولمتوسط الدول الأعضاء في ODCE التي يضاعف فيها الإنفاق على التعليم الإنفاق العسكري بثلاثة أضعاف. كذلك تعرف تونس مضاعفة الإنفاق على الحماية الاجتماعية الإنفاق العسكري بحوالي ثلاثة أضعاف، وفي متوسط الدول الأعضاء في ODCE بأكثر من خمسة أضعاف، وهي المعطيات التي تؤكد وجود تباينات صارخة في توزيع الإنفاق العمومي في الجزائر، حيث لا يتعدى مجموع الإنفاق الاجتماعي 16,23%، وهو متدن عن تونس بنقطة كاملة، وعن الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ب 11%، مما يؤكد أن المؤسسة العسكرية تستنزف الإنفاق العمومي في الجزائر¹.

إن النتائج المتوصل إليها تعكسها مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الاجتماعية في الجزائر، فعلى المستوى الاقتصادي لم يرتفع معدل الدخل الفردي طيلة عقد من الزمن إلا بـ 240 دولار أمريكي، حيث انتقل من 3918 دولارا في 1998، إلى 4158 دولارا في 2018²، كما انخفضت الصادرات الجزائرية بين 2016 و2018، بحوالي 10%³، أما على المستوى الاجتماعي، فقد زادت معدلات الهدر المدرسي بعد انخفاض معدل تسجيل الأطفال في السلك الابتدائي من التعليم بأكثر من 6% بين 2010 و2018⁴، فيما بقي عدد الفقراء عند خط الفقر الوطني ثابتا منذ 2011 عند 5,5%، وكذلك ارتفع معدل البطالة من 9,96% في 2010، إلى 11,9% في 2018. وفي ظل هذه المؤشرات لم تعرف الجزائر خلال هذا العقد من الزمن سوى تحسن مؤشر متوسط العمر المتوقع بأقل من ثلاث سنوات بين 2010 و2018⁵. وحتى تتضح لنا الرؤية أكثر فيما يخص مستويات التشابه والاختلاف في توزيع الإنفاق العمومي بين الدولتين، فإننا سننتقل مباشرة إلى إنجاز مقارنة مباشرة بين البلدين، فيما يتعلق بالمؤشرات السالفة.

الفرع الثاني: مقارنة مؤشرات الإنفاق العسكري والاجتماعي بين المغرب والجزائر

أوصلتنا نتائج المقارنة الداخلية بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي في كل دولة على حدة في المغرب والجزائر، إلى تسجيل ارتفاع الإنفاق العسكري أمام الإنفاق على التعليم والإنفاق على الحماية الاجتماعية في الجزائر، واستقراره في مستوى أدنى من مؤشرات الإنفاق الاجتماعي في المغرب، رغم

¹- Thomas SERRES, *L'Algérie face à la catastrophe suspendue : Gérer la crise et blâmer le peuple sous Bouteflika (1999-2014)*, Karthala, Paris, 2019, p. 77.

²- حسب قاعدة بيانات البنك العالمي، متوفرة على: <https://bit.ly/3wQif04>

³- المرجع نفسه.

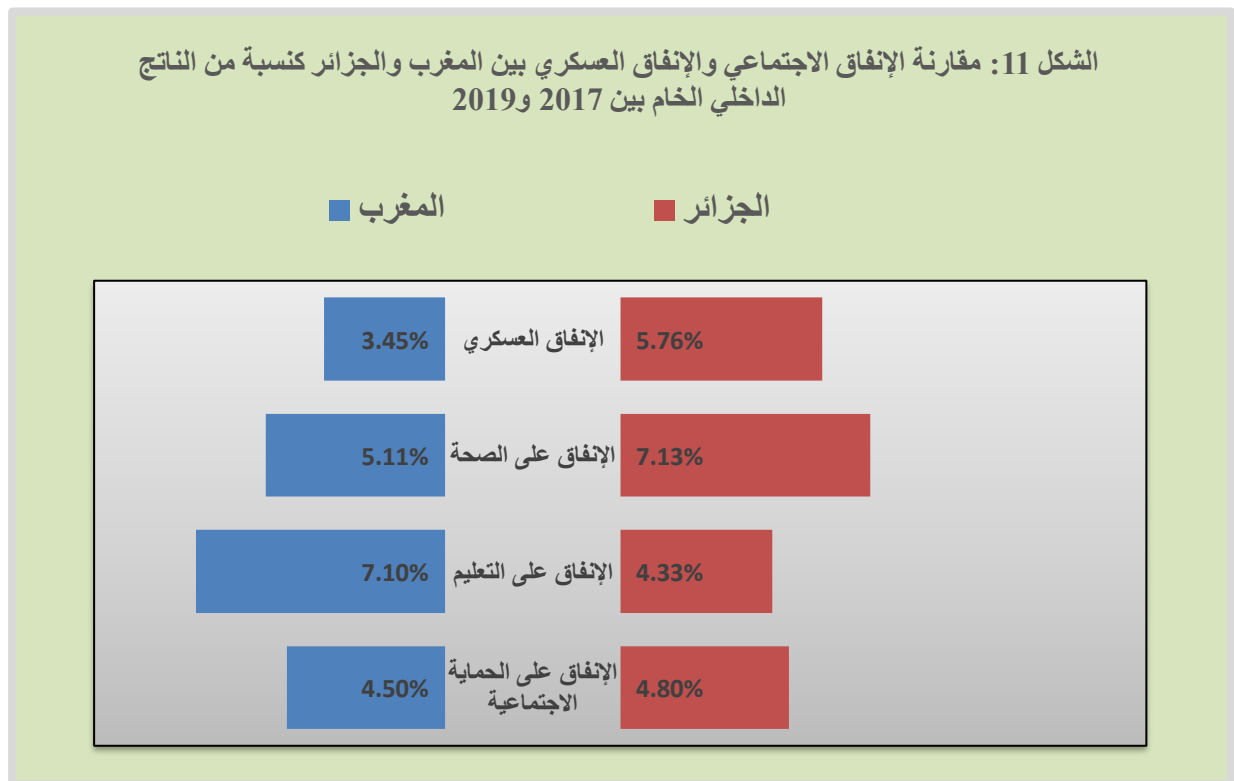
⁴- المرجع نفسه.

⁵- المرجع نفسه.

أنه في مستوى مرتفع على المتوسط العالمي للإنفاق العسكري، ولكي تتضح الصورة بشكل أكبر في مقارنة مستويات الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي بين الدولتين ودرجة التأثير المتبادل بينهما، فقد كان لزاما علينا التوصل إلى وضع نموذج يستجمع مؤشرات الإنفاق الاجتماعي الثلاثة، إلى جانب مؤشر الإنفاق العسكري في تمثيل ثنائي بين الدولتين (الفقرة الأولى)، كأداة إحصائية تسهل علينا استخلاص أوجه التفاوت السوسيو-اقتصادية بين الدولتين، والذي اخترنا مناقشته في إطار تقييمواقع دولة الرفاه الاجتماعي في البلدين(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: وضع نموذج إحصائي للمقارنة الثنائية

بعد أن أنهينا استعراض الاختلالات الكبرى التي ترتبط بتوزيع الإنفاق العمومي بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي في كل من المغرب والجزائر. يقدم الشكل التالي مقارنة بين توزيع الإنفاق العسكري، والإنفاق على الصحة، والإنفاق على التعليم، والإنفاق على الحماية الاجتماعية، في الدولتين في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2017 و2019، ونستهدف من وراء هذه المقارنة ضبط الفروق المتعلقة بتأثير الإنفاق العسكري على التنمية في البلدين، لاستنباط الهواجس المتحكمة بشكل أكبر في تدبير الإنفاق العمومي في الدولتين ضمن ثنائية الأمن والتنمية.



المصدر: من إنجاز الباحث¹

¹ - تم الإعتماد في إنجاز المبيان على نفس المعطيات الإحصائية التي اعتمدت في إنجاز الشكلين 5 و6.

الفقرة الثانية: تحليل النتائج

نستنتج من المبيان السابق المعطيات التالية:

الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج الداخلي الخام مرتفع جدا في الجزائر مقارنة بالمغرب، حيث تقترب الجزائر من مضاعفة ما يخصصه المغرب للسياسة العسكرية، مما يؤكد مرة أخرى أن تدبير الإنفاق العمومي في الجزائر منفلت عن شروط الحكامة المالية، والترشيد، والعقلانية، التي تتحكم في الإنفاق العمومي الداعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

ثمة ملاحظة جوهرية نستخلصها من الشكل (7) متعلقة بتطور الإنفاق العسكري في الدولتين، والتي تدعم في الوقت نفسه ما توصلنا إليه في تتبعنا السابق للمسار الذي سلكه تطور الإنفاق العسكري للدولتين خلال العشر سنوات الأخيرة: يتمثل فحواها في تسجيل ارتفاع مضطرد في الإنفاق العسكري للدولتين، سيرا في الاتجاه المعاكس لتطور الإنفاق العالمي على الإنفاق العسكري. ففي الوقت الذي كان فيه الإنفاق العسكري ينخفض في معظم دول العالم، استمرت الدولتان في الرفع من إنفاقهما العسكري، غير أبهين بتحولين هامين حدثا على المستوى العالمي، تعلق الأول بلجوء الدول إلى تخفيض إنفاقها العسكري، تأثرا بالأعباء المالية الضخمة للحرب الأمريكية على الإرهاب، والتي كلفت الخزينة الأمريكية حوالي 3,3% من ناتجها الداخلي الخام. أي ما يعادل 456,7 مليار دولار، موزعة بين شتتبر 2001، ويوليوز 2005²، فيما تعلق الثاني بتراجع الاعتماد على القوة العسكرية في حل النزاعات الدولية، بعد نجاح الانتقال الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية، وبعض الجهوريات السوفياتية، حيث انخفض الإنفاق العسكري العالمي ما بين 1988 و1998، بأكثر من 35%، بالتزامن مع إقدام الجهوريات السوفياتية التي نجح فيها الانتقال الديمقراطي إلى تخفيض نفقاتها العسكرية بـ 62%³.

يرتفع الإنفاق على الصحة في الجزائر عن نظيره في المغرب بحوالي 2%، وهو ما يفسر تحسن بعض مؤشرات الصحة العمومية في الجزائر مقارنة بالمغرب، ففيما يخص الموارد البشرية قدرت منظمة الصحة العالمية عدد أطباء القطاع العام في الجزائر في 2009، بـ 35368 طبيبا، بمعدل 11 طبيبا لكل مئة ألف نسمة، ومجموع أعداد الممرضين بما في ذلك المختصين في التوليد حوالي 69749

¹- Mustapha BABA-AHMED, *L'Algerie : diagnostic d'un non-développement*, L'Harmattan, 1999, p. 13.

²- Olivier FRAYSSE, Le cout de la guerre contre la terreur : Afghanistan, Irak, Etats-Unis, *revue Outre-Terre*, no 13, paris, Avril 2005, p.97

³- Julien MALIZARD, Analyse économique du désarmement, Op.Cit, pp . 78-80.

ممرضا، بنسبة تغطية تبلغ 22 ممرضا لكل مئة ألف نسمة¹، بينما بلغ مجموع عدد أطباء القطاع العام في نفس العام في المغرب حوالي 15991 طبيب، بمعدل 5 أطباء لكل مئة ألف نسمة، ومجموع عدد الممرضين بما فيهم المتخصصين في الولادة حوالي 24328 ممرضا، بمعدل 8 ممرضين لكل مئة ألف نسمة²، أي أن عدد الأطر الصحية من الأطباء والممرضين في الجزائر يضاعف عدد هذه الأطر في المغرب.

فيما يخص الإنفاق على الحماية الاجتماعية، التي باتت اليوم أحد الرهانات الكبرى للدولة الحديثة، لأنها تسهم بشكل واضح في تخفيف أعباء التفاوت الاجتماعي، عبر تخصيص دعم مباشر وغير مباشر عيني وخدماتي للفئات المعنية، فالجزائر التي تعاني من معدل بطالة جد مرتفع، وتوسع كبير للعمل في القطاع غير المهيكل الذي شغل حوالي 37,7% من اليد العاملة في 2016³، تعيش تحت خطر اندحار حوالي 10% من سكانها -قاربة أربعة ملايين نسمة - إلى تحت عتبة الفقر⁴، ومع ذلك تستمر في تسجيل إنفاق متدن على الإنفاق على الحماية الاجتماعية لا يتعدى 4,8% من الناتج الداخلي الخام. أما المغرب الذي لا ينفق على الحماية الاجتماعية سوى 4,5%، فتتميز منظومة الحماية الاجتماعية فيه بالتجزئية، والمحدودية، والهشاشة، وعدم التكافؤ، باعتراف مؤسسات الدولة ذاتها⁵، فإلى أواخر عام 2018، رصد البنك العالمي تموقع 4,8% من مجموع السكان تحت خط الفقر المحلي و1% تحت خط الفقر المدقع⁶.

فيما يخص الإنفاق على التعليم يعرف المغرب ارتفاعا كبيرا في الإنفاق على التعليم مقارنة بالجزائر، حيث يزيد عليها بحوالي 2,77%، وهو ارتفاع يعكس تخطيط منظومة التربية والتكوين في الجزائر في مشكلات بنيوية عميقة، تمتد من الهدر المدرسي، إلى عدم مواكبة التكوين لمتطلبات سوق الشغل، وصولا إلى الاكتظاظ في الأقسام. وعلى سبيل المثال فقد سجل الدخول المدرسي لعام 2015، وجود خصائص في

¹- OMS, Statistique sanitaires mondiales 2009, p.p : 96-102, consulté le 20/04/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3CF7rmu>

²- Ibid.

³- منذر لعساسي وخالد منة، طموح السياسة وصعوبة الواقع: حالة الجزائر، ضمن تقرير راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: العمل غير المهيكل، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2017، ص. 235.

⁴- تقرير البنك العالمي، *انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي لكن التفاوتات لا تزال قائمة*، 2016/10/17، شوهد في <https://bit.ly/3HpjvvH> 2020/04/11، متوفر على:

⁵- تقرير الصندوق الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب، *الحماية الاجتماعية في المغرب: واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية*، الرباط، 2018، ص. 13.

⁶- World Bank Group, *Poverty and Equity Brief : Middle East and North Africa*, 17/10/2018, accessed on 26/02/2020, at : <https://bit.ly/3cf0BcD>

السلك الابتدائي بأكثر من 10 آلاف مدرس، وفي السلك الثانوي بأكثر من 8500 مدرس¹، ومما يزيد الوضع تفاقمًا هو تصنيف الجزائر ضمن الدول العربية الأقل إنفاقًا على التعليم العالي². أما المغرب الذي يرتفع فيه الإنفاق على التعليم على الدول المتقدمة كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يقدر إنفاق هاتين الدولتين على التعليم بـ 5,3% في فرنسا و 6,09%، تواليا ما بين 2015 و 2016، مما يعني أن أزمة التربية والتكوين في المغرب ذات بعد بنيوي يتجاوز محدودية الإنفاق.

لا ترتبط أزمة التعليم والتكوين في المغرب بضعف الإنفاق فقط، وإنما بضعف الحكامة في صرف هذا الإنفاق كذلك، نمثل لهبمشروع المخطط الاستعجالي (2009-2012)، الذي كلف تنزيله حوالي 4,3 مليار دولار مضافة إلى ميزانية التعليم، دون أن يحقق الأهداف التي رصدت له حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات في المغرب³، كما أن منظومة التربية والتكوين في المغرب تتميز في الجانب المتعلق بتدبير الموارد البشرية بتضخيم الجهاز الإداري لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي مركزيا وجهويا وإقليميا، على حساب الخصائص الكبيرة المسجل في الأطر التربوية المزولة لمهام التدريس والتأطير والإشراف الإداري المباشر، والأمر نفسه ينطبق على التعليم العالي، ففي الجانب المتعلق بتأطير طلبة الإجازة والماستر والدكتوراه في الجامعات المغربية مثلا، انتقلت نسبة تأطير الطلبة في المؤسسات الجامعية المغربية ذات الاستقطاب المفتوح، من 38 طالبا لكل أستاذ قبل 2010، إلى 70 طالبا في 2014، لتبلغ ما يناهز 83 في 2016⁴.

إجمالا، يقترب مجموع الإنفاق الاجتماعي الذي يشمل الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية في البلدين من التساوي، حيث يبلغ في المغرب 16,71%، وفي الجزائر 16,23%، لكنه يبقى متخلفا عن مجموع الإنفاق الاجتماعي في تونس الذي يبلغ حوالي 17,33%، وعن متوسط الإنفاق الاجتماعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تخصص حوالي 27% من ناتجها الداخلي الخام للإنفاق على السياسات الاجتماعية، وهو ما يؤثر سلبا على سرعة استجابة القطاعات الاجتماعية لحاجيات وانتظارات المواطنين السوسيو-اقتصادية، ويكرس الاختلال في المنظومات

¹- نور الدين عياشي، انعكاسات النمو الديمغرافي ومخرجات التعليم على سوق العمل في الجزائر، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 47 (2017)، ص. 662

²- مراد صاولي وآخرون، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر: دراسة تحليلية، *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*، العدد 3 (2019)، ص. 212

³- المجلس الأعلى للحسابات بالمغرب، *خلاصة تقرير تقييم المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية*، ص. 2، 13/12/2018، شوهد في 05/05/2020، في : <https://bit.ly/34XP7qt>

⁴- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، *التعليم العالي بالمغرب: فعالة ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح*، الرباط، 2018، ص. 44.

الاجتماعية في البلدين، بفعل تفشي الفقر، والهشاشة، وضعف الرعاية الصحية، والأمية، والهدر المدرسي، وهي الظواهر التي تسائل واقع دولة الرفاه الاجتماعي في البلدين.

الفرع الثالث: تقييم دولة الرفاه الاجتماعي في البلدين

يشخص الإنفاق الاجتماعي بمكوناته الثلاثة، المستويات الكلية للمخصصات المالية الكفيلة بالنهوض بالقطاعات الاجتماعية، فيما تتمظهر فعالية هذه المخصصات بشكل دقيق في انعكاساتها المباشرة على حياة المواطنين، بحيث لا تحقق الدراسات التقييمية للإنفاق الاجتماعي هدفها إلا بضبط نتائجها السوسيو-اقتصادية على الفئات الاجتماعية المستهدفة من كل إنفاق الاجتماعي على حدة.

يتقاطع البحث في الانعكاسات السوسيو-اقتصادية للإنفاق الاجتماعي مع واحد من أهم المفاهيم الناضجة للدولة وأدوارها الاجتماعية، ألا وهو مفهوم "دولة الرفاه الاجتماعي"، والذي يربط بين الدولة بصفاتها سلطة عليا على الأفراد والكيانات من جهة، وتخويلها مهمة تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان من جهة ثانية، وذلك عبر آليتي الضبط القانوني والإنفاق العمومي، اللتين تستهدفان تنمية المجتمع باعتباره المستهدف الأساسي من وجود الدولة. وفي هذا الإطار سنتبين مدى فعالية دولة الرفاه الاجتماعي في المغرب والجزائر، بعد القيام بتعريفها (الفقرة الأولى) وتشريح معالم ضعفها فيهما معاً (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تعريف دولة الرفاه الاجتماعي

ينعكس انخفاض الإنفاق الاجتماعي سلبيًا على الدولة، والمجتمع، والمواطن، حيث تعجز الأولى عن الاستجابة للخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي يطلبها الثالث، فتتدهور أحواله المعيشية، والصحية، وأحوال من هم تحت رعايته، وذلك بمعية آخرين يقاسمونه نفس المعاناة. في الوقت الذي تنمو فيه أرباح ومداخل مواطنين آخرين، وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فيحدث شرخ في بنية الثاني (المجتمع)، الذي يفتقد للتماسك الاجتماعي، وتتسع الفوارق الاجتماعية وتنتشر مظاهر الحرمان الاجتماعي، وهو ما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدولة، ويهدد وجودها ذاته. لتجاوز كل هذه المشاكل والمعوقات عرف تطور الدولة- الأمة في الغرب، نشوء ما عرف بـ "دولة الرفاه الاجتماعي"، كميكانيزم يؤمن لكل نظام سياسي قائم على اقتصاد السوق، قدرات الأسواق على التحول والتحمل من جهة، ويعطي للفئات الاجتماعية التي حرمت من وسائل إنتاجها حقا مكتسبا في تأمين معيشتها من جهة أخرى¹.

¹ - أحمد السيد النجار وآخرون، دولة الرفاه الاجتماعية...، مرجع سابق، ص. 87

تعددت التعاريف الأكاديمية لدولة الرفاه الاجتماعي، لكن قبل التطرق لهذه التعاريف لابد من تدقيق مفهوم الرفاه ذاته، باعتباره الشفرة الدلالية التي يقوم عليها مفهوم دولة الرفاه الاجتماعي.

عرف بعض الباحثين الرفاه بالتركيز على الفرد المستفيد من الخدمات الاجتماعية، فأوا فيه امتلاك وسائل عينية وخدمائية تساعد الفرد على بلوغ غاياته، أو تلبية رغباته وتفضيلاته¹، أو توفير بعض الظروف لتحقيق الأمان، والكرامة، والاحترام المتبادل². فيما ركزت أهم التعاريف المعتمدة في الدراسات الأكاديمية، على الرفاه في إطاره الجمعي المرتبط بالمجتمع، فعرف بأنها القاسم المشترك الذي تنشأ عنه جميعاً، ويميزنا على أننا أعضاء في المجموعة الاجتماعية نفسها³، وبدقة أكبر: أنه هدف عام للمجتمع المحلي السياسي، يتجلى في التلبية المثلى للمصالح التي يشترك فيها أعضاء المجتمع المحلي⁴، التي تشمل المطالب والانتظارات التالية: الكفاية المادية، وانعدام الظروف السلبية، وإشباع الرغبات، والصحة الجسدية والنفسية، وتوفير خدمات منتظمة للمحتاجين والسكان على نطاق واسع، توفرها دولة الرفاه الاجتماعي.

ارتباطاً بذلك، تعرف دولة الرفاه الاجتماعي بأنها الدولة التي يلقي عليها واجب تقديم المساعدات والعون للفئات الضعيفة في المجتمع، ويقع عليها مسؤولية حماية المواطنين من إمكانية الوقوع ضحية لاقتصاد السوق، فهي دولة تهتم بمشاكل الناس الاجتماعية، فتمكن المريض من المساعدة الطبية، والكبير في السن من راتب تقاعدي، ومن لا يعمل أو لا يستطيع العمل من الحصول على الدعم المالي، كما تتمتع دولة الرفاه الاجتماعي بنظم تعليمية وصحية جيدة، فتضمن لكل إنسان الحصول على الفرص نفسها التي تتاح لباقي المواطنين، بغض النظر عن عمره ولونه وجنسه⁵.

تعالج دولة الرفاه الاجتماعي خمس مشكلات أساسية، وهي العوز، والكسل، والجهل، والبؤس، والمرض، تواجهها السلطة الحكومية بتأن وفعالية، بهدف التخفيف من تفاعل قوى السوق في ثلاثة اتجاهات على الأقل: يتعلق الأول بضمان دخل أدنى للأفراد والأسر، بغض النظر عن القيمة السوقية لعملهم أو ملكيتهم، ويتكفل الثاني بتضييق مدى انعدام الأمان عبر تمكين الأفراد والأسر من تلبية أنواع

¹- Allyn FIVES, *Political and Philosophical Debats in Welfare*, Palgrave, Basingstoke, 2008, pp. 3-4

²- Fiona WILLIAMS, Good-Enough Principles for Welfare, *Journal of Social Policy*, vol. 28, no 4 (1999), p. 685.

³- Tony FITZPATRICK, *Welfare Theory*, Palgrave, Basingstoke, 2001, p. 23.

⁴- Eugene PUSIC, The Political Community and the Future of Welfare, in Morgan, ed, *Welfare and Wisdom*, University of Toronto Press, Toronto, 1966, p. 83.

⁵- بربرا مونير، *دولة الرفاه الاجتماعي الفرص والدعم للجميع*، ترجمة وليام جوزيف، مؤسسة فريدريش إيبيرت، بون، 2017، ص. ص 14-15.

معينة من "الطوارئ الاجتماعية" كالمرض والشيخوخة والبطالة، والتي تقود إلى مشاكل فردية وأسرية، فيما يضمن الاتجاه الثالث حصول كل المواطنين على أفضل المستويات المتاحة في نطاق متفق عليه من الخدمات الاجتماعية، دون تمييز أو إقصاء¹.

من بين الالتباسات التي يثيرها مفهوم دولة الرفاه الاجتماعي هو تقاربها مع مفهوم الدولة الاجتماعية، وهو اللبس الذي حاول **لورون أوليفي Laurant OLIVIER** رفعه حين أكد على أن الدولة الاجتماعية هي المظهر القانوني لدولة الرفاه الاجتماعي، لكونها منوطة بضرورة تأمين الحياة في ظل المجتمع، من خلال تأمين حياة الأفراد والجماعات، كمقابل لاستيعاب المجتمع للدولة، بالموازاة مع تدعيم سمو القانون، واقتصاد السوق، كما رأى ذلك **برنار بلودو Bernard BILLAUDOT**². وبالتالي: يمكن القول بأن الدولة الاجتماعية يلقي عليها واجب تقديم المساعدات والعون للفئات الضعيفة في المجتمع، وعليها يقع كذلك واجب حماية المواطنين من مخاطر اقتصاد السوق، عبر ضمان التوزيع العادل للموارد من خلال تشريعات قانونية، وخدمات اجتماعية، في مجالات التقاعد، والشيخوخة، والتأمين ضد الحوادث، والعجز، وغيرها من المخاطر التي تهدد حياة الإنسان³.

أما دولة الرفاه الاجتماعي، فهي التي تطور دورها وتوسعه ليشمل الحق في الصحة، وفي التعليم، وفي السكن، عبر تتبنى سياسات تستهدف حماية الطرف الأضعف في العلاقات التعاقدية في سوق العمل، وإجراءات متعددة من أجل تقليص الفجوات الاجتماعية، وتوزيع الدخل، والثروة، وبرامج الحماية البيئية⁴، جنباً إلى جنب مع مفهوم الدولة الديمقراطية المبنية على أساس العدالة والمساواة، لتنظيم البنيات المعقدة والمتشابكة، وذلك بغية الوصول إلى تطوير بنية الدولة الوطنية على أساس الاعتماد المتبادل بين كل ما هو اجتماعي خدماتي واقتصادي رأسمالي. أما الجانب التنفيذي القابل لتقييم مدى فعالية دولة الرفاه الاجتماعي في السياسات العمومية، فيتمثل في الرعاية الاجتماعية التي تتخذ أربعة نماذج أساسية:

- **نموذج العدالة:** يركز على ضرورة تأسيس نظم اجتماعية واقتصادية أكثر عدالة، تساهم في علاج مشكلات المجتمع، حيث يكون هدف الرعاية الاجتماعية هو خلق مجتمع قائم على مبادئ العدالة الاجتماعية.

¹ - ماري دالي، الرفاه، مرجع سابق، ص. 118

² - Bernard BILLAUDOT, Une théorie de l'Etat social, *OpenEdition Journals*, le02/01/2008, consulté le 23/11/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3DFN5uB>

³ - جميل سالم، قراءة في مفهوم الدولة الاجتماعية: النموذج الألماني، أوراق بحثية حول القانون والاقتصاد، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، بيرزيت 2018، ص. 2.

⁴ - المرجع نفسه.

- **نموذج المساعدة:** هو أحد نماذج سياسة الرعاية الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار للفئات الأخرى في المجتمع عن طريق مساعدتها على تحقيق وظائفها وتدعيمها، ويركز هذا النموذج على الفئات الأكثر احتياجاً.

- **النموذج التقليدي:** ويقوم على أساس أن الرعاية الاجتماعية تتضمن الأنشطة والبرامج التي تصمم لمساعدة الأفراد والجماعات على التجاوب مع مشاكلهم، أو منع هذه المشاكل من التفاقم من خلال تقديم مساعدات مالية وعينية.

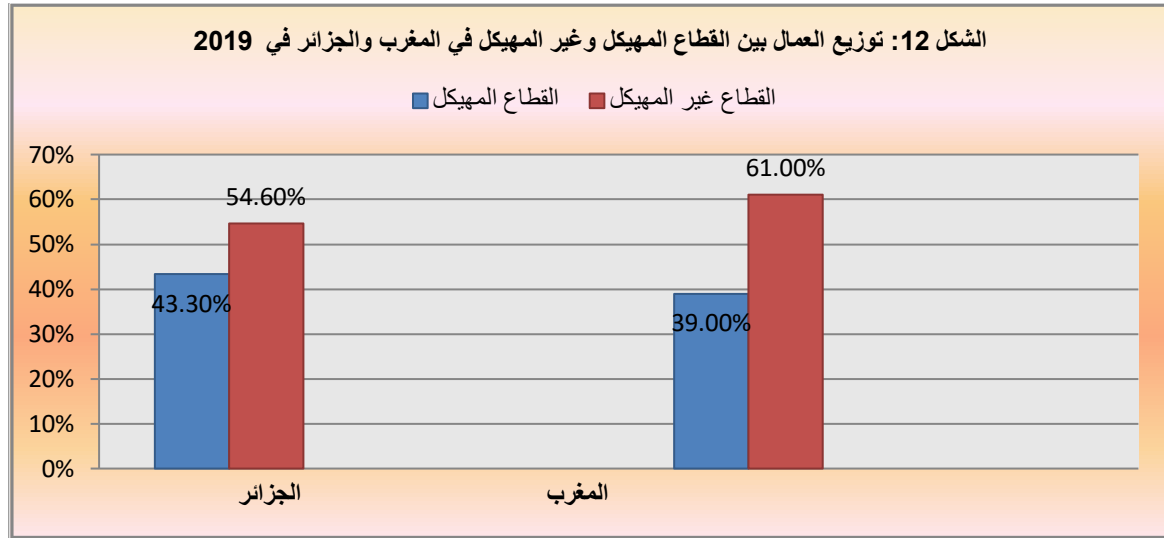
- **نموذج التنمية البشرية:** وهو نموذج يركز على التنمية البشرية، إضافة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، سعياً لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية¹.

الفقرة الثانية: ضعف الرفاه الاجتماعي في الدولتين مرتبط بضعف التنمية الاجتماعية والبشرية

يرتبط واقع دولة الرفاه الاجتماعي في شقه السوسيواقتصادي في المغرب والجزائر بتشخيص واقع التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدين، على أساس مستويات العدل في توزيع الثروة التي يخلقها نظام السوق الاقتصادي المعتمد في الدولتين، الذي يختبر قدرة الدولة على تأمين النشاط الاقتصادي وتسريعه من جهة، ومن جهة ثانية، استثماره في تعزيز الجيل الثاني من حقوق الإنسان، المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، وأولها هو الحق في الرعاية الاجتماعية، والصحية، والحق في التعليم. لهذا سنحاول الكشف عن بعض مؤشراتنا في المغرب والجزائر، في موضوعات الفقر والصحة والتعليم.

بالنسبة للفقر فقد اعتمدنا ثلاثة مؤشرات أساسية، تتعلق بتوزيع العمال بين القطاع المهيكل والقطاع غير المهيكل خلال 2019، ومعدل البطالة، ثم المعدل الوطني للفقر، ومعدل الفقر المدقع خلال 2014، بالنسبة للمؤشر الأول الخاص بتوزيع العمال بين القطاع المهيكل، والقطاع غير المهيكل، في الدولتين خلال 2019، فقد حصلنا على النتيجة التالية:

¹- بول سبيكر، **مبادئ الرعاية الاجتماعية: مقدمة للتفكير في دولة الرعاية**، ترجمة حازم مطر، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017، ص. ص. 25-26.



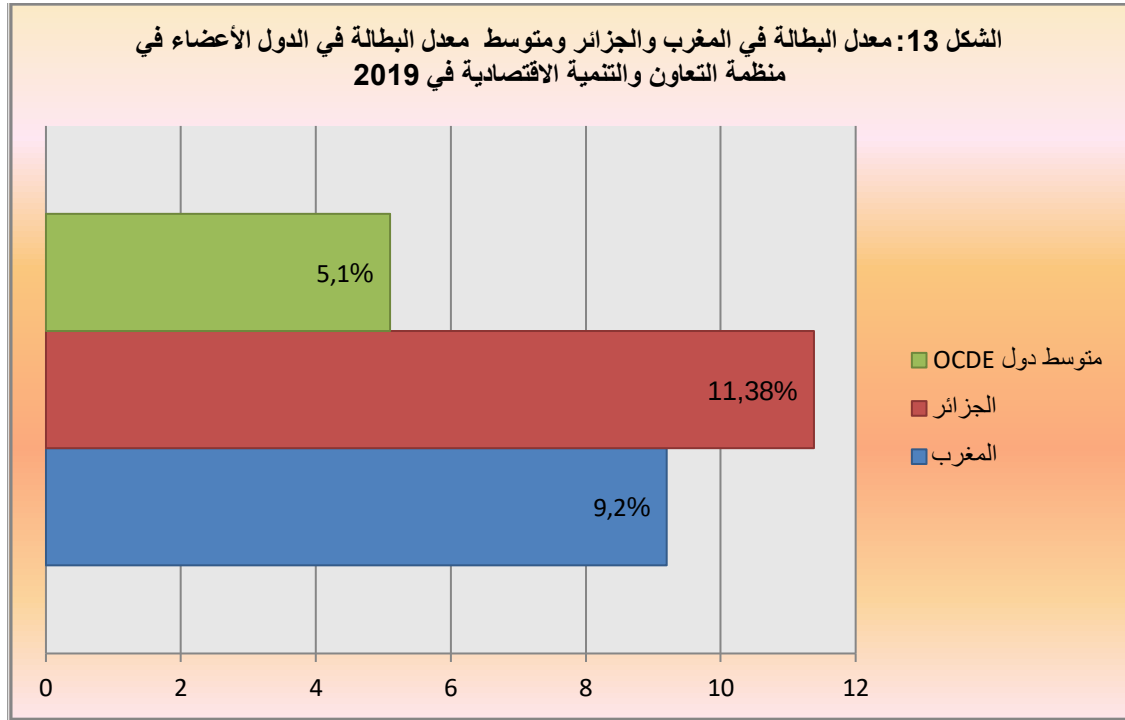
المصدر: من إنجاز الباحث¹

نستنتج من الشكل أعلاه، أن عدد العمال النشطين في القطاع غير المهيكّل، يفوق عدد العمال النشطين في القطاع المهيكّل في الدولتين خلال 2019، مع تحسن الوضع في الجزائر نسبيا أمام المغرب بحوالي 4%. وحيث أن العمل في القطاع المهيكّل يؤهل العامل للاستفادة من حقه في الأجر القار، والتعويضات النظامية، والتقاعد، والترقية، والرعاية الصحية، التي يضمنها قانون الشغل في الدولتين، وحقه في الرعاية الاجتماعية في حالة تعرضه للتوقف الاضطراري عن الشغل، بفعل المرض، أو حوادث الشغل، أو إغلاق المقولة، فإن العامل في القطاع غير المهيكّل يحرم من جميع هذه الحقوق، فتتدهور وضعيته أكثر في حالة فقدانه لعمله.

يستفاد مما سبق أن أكثر من نصف العمال في البلدين لا يستفيد من الحماية الاجتماعية، ولا من التعويضات التحويلية التي تقدمها الدولة للعمال الذين تخضع أجورهم للضريبة على الدخل، كالتعويضات العائلية، الأمر الذي يبين مدى إخفاق الدولتين في ضبط تأثيرات الأسواق الاقتصادية الإنتاجية، وسوق الشغل، بعدما انعكس نشاطها سلبا على الأوضاع الاجتماعية في الدولتين اللتين أصبحتا قابعتين تحت تفاوت كبير في الأوضاع الاجتماعية للعمال، بين فئة مستقرة في دخلها، وشروط عملها، وفئة أخرى أكبر

¹- أنجز الباحث المبيان انطلاقا من قاعدة بيانات البنك العالمي DataBank المتوفرة على: <https://bit.ly/3cHvMxC> ، وتقارير المندوبية السامية للتخطيط في المغرب حول سوق العمل، وخاصة تقرير القطاع غير المهيكّل : الخصائص الرئيسية ووثيرة التطور، المنشور في مارس 2021، وأيضا على إحصائيات معهد السياسة التطبيقية، التابع لجامعة شاربروك بكويبك، كندا (Université de Sherbrooke, Québec, Canada)، جاء اعتمادنا على المصدر الأخير نظرا ما يوفره من إحصائيات دقيقة حول الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول، خاصة بالنسبة لحالة الجزائر، التي تحتفظ مؤسساتها الرسمية في نشر التقارير الإحصائية حول الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية في الدولة، قاعدة بيانات المعهد الخاصة بالمغرب والجزائر متوفرة على : <https://bit.ly/3l1AACD>

محرومة من كل شروط الأمان في عملها، هذه الوضعية المتفاوتة، ستتضح أكثر من خلال تتبع معدل البطالة في الدولتين، التي يبينها الشكل أسفله:



المصدر: من إنجاز الباحث¹

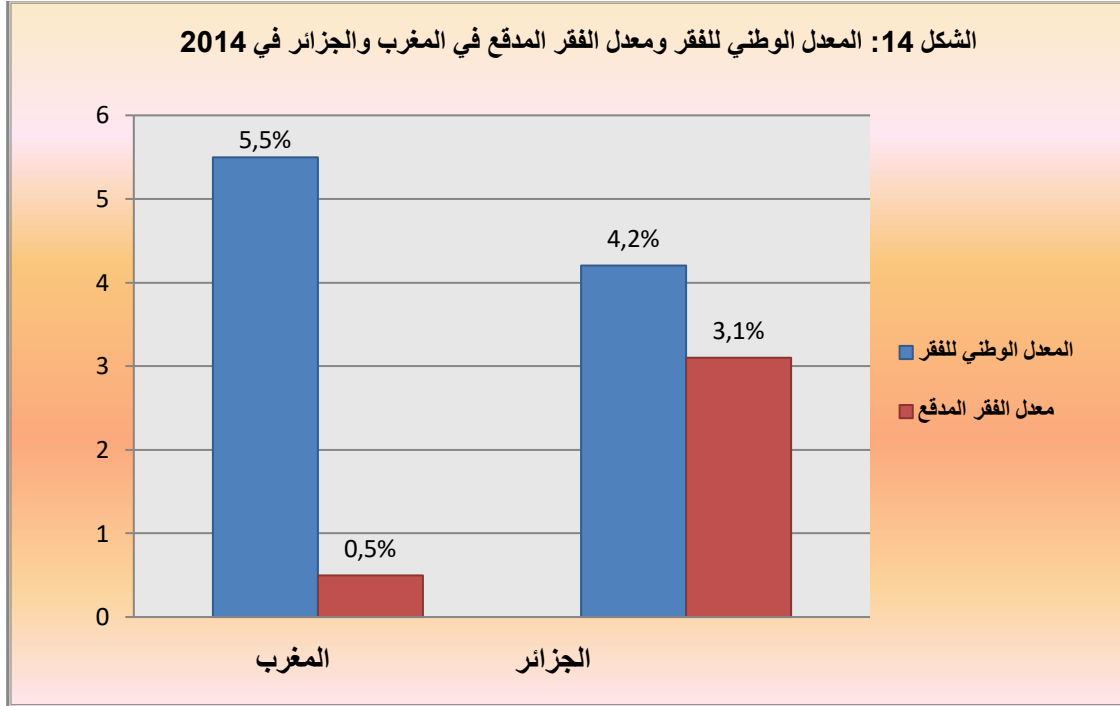
يبين الشكل السابق أن معدل البطالة في المغرب والجزائر مرتفع جدا، أمام متوسط معدل البطالة في الدول الثمانية والعشرين الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بحيث يقترب من مضاعفته في المغرب، وتضاعفه الجزائر بمرتين ونصف، مما يؤكد مرة أخرى على إخفاق الدولتين (الجزائر بحدّة أكبر) في انتهاج سياسات اقتصادية مشجعة على خلق فرص العمل. إن تسجيل المغرب لمعدل بطالة مقدر بـ 9,2% في 2019، يعني أن أكثر من مليون ومئة وسبعة ألف مغربي وجدوا أنفسهم بدون عمل في ذلكم العام²، وفي الجزائر عنى تسجيلها لمعدل بطالة مرتفع مقدر بـ 11,38%، وجود حوالي مليون وخمسمائة ألف بدون عمل³، ومما يزيد الأمر حرجا في البلدين اقتران البطالة بانعدام الدخل، بفعل افتقادهما لنظم رعاية اجتماعية خاصة بالعاطلين عن العمل، أو في أحسن الأحوال، محدودية برامج المساعدات

¹ - من إنجاز الباحث اعتمادا على المصادر المعتمدة في إنجاز الشكل-9

² - Haut-commissariat au plan au Maroc, *Note sur la situation de la population active en chômage* en 2019, p. 1, le 19/02/2020, consulté le 27/03/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3l3cbMJ>

³ - إحصائيات تريدين إيكونوميكس، *الجزائر: معدل البطالة*، متوفر على : <https://bit.ly/3cJpQZj>

الاجتماعية التي تقدم للعاطلين عن العمل في البلدين¹، ما يجعل البطالة في البلدين مكافئة لانعدام الدخل، وهو البعد الرئيسي للفقر الذي يزكي الحرمان والإقصاء، اللذان يؤديان إلى الاستبعاد الاجتماعي²، وللتحقق من هذا الطرح نقترح الشكل أسفله لقياس نسبة الفقر، والفقر المدقع في البلدين³:



المصدر: من إنجاز الباحث

نستنتج من الشكل-14 أن معدل الفقر الوطني في المغرب مرتفع عن نظيره في الجزائر بـ 1,3%، بينما يرتفع معدل الفقر المدقع في الجزائر عن المغرب بـ 3,5%، بمعنى أن 5,5% من مجموع سكان المغرب و 4,2% من مجموع سكان الجزائر يعيشون بأقل من 3,2 دولار أمريكي في اليوم من بينهم

¹ - في المغرب يقدم الصندوق المغربي للضمان الاجتماعي تعويض عن فقدان الشغل لمدة أقصاها ستة أشهر، للأجير الذي فقد عمله في ظروف خارجة عن إرادته أن يتوفر على فترة تأمين لا تقل عن 780 يوما خلال السنة وثلاثين شهرا السابقة لفقدان العمل، منها 260 يوما خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ فقدان العمل، انظر: الظهير الشريف بميثاق قانون رقم 1.72.184 الصادر في 27 يوليو 1972، المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، *الجريدة الرسمية* عدد 6290، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 2014.

² - ستيفين بي وآخرون، *منظور جديد للفقر والتفاوت*، ترجمة بدر الرفاعي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009، ص. 185.

³ - اعتمد البنك العالمي منذ 2015، ومعه معظم المراكز المختصة في الدراسات الإحصائية عتبات جديدة لتحديد مؤشري الفقر والفقر المدقع، فحدد معدل الفقر الوطني (يسمى أيضا عتبة الفقر، أو خط الفقر) في 3,2 دولار أمريكي في اليوم، حسب تعادل القدرة الشرائية، أي أدنى مستوى من الدخل يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلد ما، والفقر المدقع في 1,9 دولار في اليوم، الفقر المطلق هو مستوى يتم فيه العجز عن توفير المتطلبات الضرورية للعيش، كالغذاء، والملبس، والعناية الصحية، والسكن، انظر:

مجموعة البنك الدولي، الفقر والرخاء المشترك 2018: *حل معضلة الفقر*، عرض عام، واشنطن، 2018.

3,1% في الجزائر و0,5% في المغرب، وكتقدير مالي فإن هؤلاء يعيشون بأقل من 1,9 دولار أمريكي في اليوم، بمعنى أدق فإن هذه الفئة الأخيرة تعيش في حالة عوز مطلق، لا تستطيع تأمين احتياجاتهما الفيزيولوجية الضرورية للحياة.

بتطبيق هذه المعدلات على مجموع عدد السكان في البلدين في 2014 (حوالي 38 923 688 نسمة في الجزائر، و34 192 358 نسمة في المغرب)¹، نجد أن مليون و600 ألف جزائري كانوا يعيشون بأقل من 3,2 دولار أمريكي في اليوم، أي بأقل من 445 ديناراً جزائرياً في اليوم، من بينهم مليون و200 ألف فرد كانوا يعيشون بأقل من 264 ديناراً جزائرياً في اليوم. وفي المغرب عاش حوالي مليون و800 ألف مغربي بأقل من 3,2 دولار أمريكي في اليوم في 2014، أي بأقل من 30 درهماً مغربياً، منهم 180 ألفاً عاشوا بأقل من 18 درهماً مغربياً في اليوم، وهو ما يؤكد بالملاموس عجز الدولتين في ضبط البرامج الاقتصادية، مع متطلبات الحماية الاجتماعية التي تقتدر برامجهما إلى موارد مالية كافية لاستهداف جميع الفئات المحتاجة، ناهيك عن تعقيدات مساطرها، مما جعلها حلاً غير موثوق فيه بالنسبة للفقراء للتخفيف من مشاكلهم².

وحيث أن مؤشرات الفقر لا تشمل فقط الدخل والتفاوت فيه، بل تطال تأثيراته كذلك التفاوت في مجالي التعليم والصحة، والحرمان الناتج عن البطالة والعجز عن العمل³، فقد لجأ الباحث إلى تفحص مؤشرات التنمية البشرية لعام 2019، لاستعراض حالة القصور البنيوي الكامن في الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية في الدولتين:

¹- Perspective usherooke, Perspective Monde : bases de données, consulté le 27/10/2019, disponible sur : <https://bit.ly/3l2zC9a>

²- Myriam CATUSSE et Blandine DESTREMAU, L'Etat social à l'épreuve de ses trajectoires au Maghreb, in *L'Etat face aux débordements du social au Maghreb*, Karthala, Paris, 2010, p. 23

³- ستييفن بي وآخرون، *منظور جديد للفقر والتفاوت*، مرجع سابق، ص. 184.

جدول 8: مؤشر التنمية البشرية (HDI) 2019، والمؤشر المعدل وترتيب الدولتين عربيا وعالميا، ومؤشرا التنمية البشرية خلال الفترة 1990-2019

2019

الدخل الفردي بالدولار وفق القوة الشرائية	سنوات الدراسة		توقع الحياة بالسنوات	لعام 2019 لـ HDI، والمعدل لمؤشر التنمية IHDI					الدولة	الترتيب 2020	
	المتوسط	المتوقعة		IHDI 2019	2019	2010	2000	1990		العالمي	العربي
11 174	8,00	14,3	76,9	0,569 (-20,3%)	0,748	0,730	0,646	0,578	الجزائر	91	7
7 368	5,6	13,7	76,7	بدون تغيير	0,686	0,618	0,531	0,458	المغرب	121	14

المصدر: دليل التنمية البشرية 2020¹

نستنتج من ترتيب الدولتين في مؤشر التنمية البشرية لعام 2019، تأخرهما في مجمل مؤشرات التنمية البشرية. فمن حيث الدخل الفردي حسب تعادل القدرة الشرائية، صنفت الجزائر في المرتبة 106 عالميا في 2019، والمغرب في المرتبة 121، متأخرين عن بعض الدول الإفريقية في الترتيب، مثل غينيا الاستوائية (المرتبة 68) بمعدل دخل فردي مقدّر بـ19327 دولار، و بوتسوانا (المرتبة 72) بمعدل دخل فردي مقدّر بـ18503 دولار².

أما فيما يخص المؤشرات المتعلقة بالصحة فيمكن الإشارة إلى مؤشر توقع الحياة بالسنوات الذي قدر في الدولتين بـ76 عاما، متأخرين عن متوسط المؤشر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخمس سنوات، حيث يبلغ فيها 81 عاما، وهذا أمر يؤكد مؤشر ثان مرتبط بالأول، يتعلق الأمر بعدد الأطباء في الدولة لكل 1000 نسمة، حيث سجل المغرب مؤشرا متدنيا جدا، بتوفره على 0,73 طبيب لكل 1000 نسمة في 2019، والجزائر على مؤشر متدني قدر بـ1,73 طبيب لكل 1000 نسمة في نفس العام، فيما سجل نفس المؤشر في نفس العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أكبر من 3,5 طبيب لكل 1000 نسمة³. أما فيما يخص مؤشرات التعليم فقد عكس مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة عند الكبار 15 عاما فما فوق، عن قصور كبير في منظومة التعليم في البلدين، والتي

¹- PNUD, *Rapport sur le développement humain 2020 : La prochaine frontière Le développement humain et l'Anthropocène*, New York, 2020.

²- البنك الدولي، *نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي*، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، قاعدة بيانات البنك الدولي، شوهد في 2020/11/26، متوفر على: <https://bit.ly/3nJl283>

³- Perspective Usherooke, Perspective Monde : bases de données, Op.Cit.

يغلب عليها طابع الهدر المدرسي، بحيث بلغ المؤشر في المغرب 5,6 عاما وفي الجزائر 8 سنوات، فيما تسجل الدول الصناعية الكبرى والدول الصاعدة أكبر من 13 عاما¹، كحد أدنى من عدد سنوات الدراسة التي يقضيها كل متعلم سجل بالمدرسة.

على العموم، ترجع العديد من التفاوتات التنموية المسجلة في المغرب والجزائر إلى ضعف تدخل الدولتين في الإنفاق على السياسات الاجتماعية، المتأثر بدوره بالأعباء المالية الباهظة التي تتحملها فيميزانيتها العسكرية، بحيث تسجل معدل إنفاق جد مرتفع، يفسر أولوية الهواجس الأمنية على حساب الهواجس السوسيو-اقتصادية في تدبير نفقات الميزانية العامة في الدولتين، ويعزى تبرير هذه المخاوف بالدولتين إلى العلاقات الدولية الثنائية العدائية التي تجمع بينهما. فما هي أهم محددات العداء المستشري بين البلدين؟ وما هي فرص تجاوزه؟

المبحث الثاني: تأثير العلاقات المغربية-الجزائرية على ارتفاع الإنفاق العسكري في البلدين

تكمن قوة براديغمات حقل العلاقات المدنية-العسكرية في دراسة الديمقراطية والتنمية في الدولة، في تنوع المسارات والقنوات التحليلية التي يتيحها هذا الحقل الذي يدمج في تحليل تحولات السلطة السياسية بين العوامل الداخلية والخارجية، ويعتبر أن شكل السلطة السياسية القائمانج عن تحولات سياسية داخلية، متأثرة بتحويلات العوامل الخارجية. بمعنى أنه يمد جسر علم السياسة الداخلي إلى نظيره علم العلاقات الدولية، للبحث في قنوات التأثير والتأثر المتبادلة بين الدول، والتي لا تخرج عن محددتين رئيسيين، إما محفز خارجي للديمقراطية، أي محفز للانتقال الديمقراطي والتنمية²، أو تهديد أمني خارجي محفز للنخب العسكرية لتحسين موقعها داخل النظام السياسي³.

للأسف، أن العلاقات الثنائية المدنية-العسكرية في كل من المغرب والجزائر، هي مجال خصب للتأثير والتأثر بالمحدد الثاني من المحفزات الخارجية، أي بالتهديد الأمني الخارجي، حيث يسود يقين سياسي في كل دولة منهما بأن الدولة الأخرى هي المهدد الخارجي الرئيسي لأمنها القومي، فتسارع لخلق توازن استراتيجي معها، بشتى أبعاده، السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ضمن صراع ثنائي محتدم، لا يأبه للتكاليف الباهظة التي تنفق في إدارته، وخاصة في مجال الإنفاق العسكري (المطلب الأول)، ولا للتنمية الاقتصادية التي تهدر بين ثناياه (المطلب الثاني).

¹- OCDE, *Perspectives du développement mondial 2019 : Repenser les stratégies de développement*, Paris, 2019, p. 158.

²- عزمي بشارة، *الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية*، مرجع سابق، ص.ص 91-94.

³- طيبي غماري، *الجندى والدولة والثورات العربية*، مرجع سابق، ص.ص 63-64.

المطلب الأول: ارتفاع الإنفاق العسكري في سياق رسوخ هاجس التهديد الخارجي المتبادل بين الدولتين

إذا كانت العلاقات المغربية-الجزائرية موسومة بالعداء، الذي يوصف بالصراع في الدراسات الاستراتيجية، فإن الحمولة ذاتها تنطبق عليها في الدراسات المدنية-العسكرية، لكن بتوصيف أكثر ملائمة لأدبيات هذا الحقل، الذي لا يعير أهمية قصوى لنسق العلاقات بين الدول، وإنما لإفرازات هذه العلاقات في البيئة الداخلية للدولة، والتي تأخذ في الحالة المدروسة، شكل تهديد أمني خارجي محقق بكيان الدولة، ونظامها السياسي والاجتماعي، وهي حالة مترسخة في البلدين معا، ومصدره الدولة الأخرى، مما يوجب على الطرفين تعزيز سياستهما الدفاعية والأمنية استعدادا لأي مواجهة عسكرية طارئة بينهما في الحاضر أو في المستقبل.

لقد تطور ارتفاع الإنفاق العسكري في البلدين، بالموازاة مع تطور مفهوم التهديد الأمني الخارجي الذي تمثله كل دولة للأخرى في الإطار الثنائي للعلاقات المغربية-الجزائرية، وأصبح محددا متبادلا وثابتا منذ استقلال الجزائر في 1962، بعدما اتخذ شكلا بارزا في مجال دراسة العلاقات المدنية-العسكرية والتنمية، يتمثل في سباق التسلح العسكري المحتدم بين البلدين (الفرع الأول)، والذي تصاعدت وثيرته الإنفاقية في الدولتين، في واحدة من أشد الظروف ضغطا واختبارا لمدى فعالية الإنفاق الاجتماعي في الدولتين، ألا وهي أزمة كوفيد-19، بتداعياتها السوسيو-اقتصادية الصعبة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: سباق تسلح عسكري محتدم للحفاظ على التوازن العسكري الثنائي بين البلدين

غالبا ما يتم تفسير الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري في كل من المغرب والجزائر -من الجانب الرسمي كما في بعض الدراسات السياسية والأمنية- بتعدد التهديدات والأخطار المحدقة بالأمن القومي للدولتين، بفعل موقعهما الجيو-استراتيجي الذي يعرف نشاطا متزايدا لعمليات الهجرة الدولية والاتجار الدولي في المخدرات، وكذلك انتشار الجماعات الإرهابية المتشددة، وهي تهديدات أمنية خطيرة يزيد من صعوبة ضبطها شساعة الحدود الإقليمية للدولتين، ويزيد الأمر سوءا معاناة الدولتين مع الحركات الانفصالية كجبهة البوليساريو في المغرب، وبحدة أقل منطقة القبائل في الجزائر. لكن هذه العوامل لا تفسر سوى جزءا يسيرا من الأسباب الحقيقية لارتفاع الإنفاق العسكري في الدولتين، وتتجاهل الأسباب الأخرى المرتبطة بسباق التسلح العسكري المحموم بينهما للحفاظ على التوازن العسكري بينهما، الذي تتعدد أسبابه ودوافعه (الفقرة الأولى)، وترتفع نفقاته بشكل كبير جدا (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: ارتفاع الإنفاق العسكري للدولتين في سياق العداء المتبادل بين البلدين

يرتبط الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري في المغرب والجزائر، بسباق التسلح العسكري المحتدم بينهما منذ 1963، كمظهر أساسي لحالة العداء الثابت في علاقتهما الثنائية، وقبل تناول التكلفة المالية الباهظة لسباق التسلح بين الدولتين، لا بد من الرجوع إلى بعض العوامل التي وطنت عقيدة العداء بينهما، باعتبارها مدخلا رئيسيا لفهم طبيعة وحدود سباق التسلح القائم بينهما، حيث يمكن إجمال هذه العوامل في ثلاثة وقائع تاريخية: الأول مرتبط بالخلاف التاريخي حول الحدود الموروثة عن الاستعمار، والثاني يتعلق بتناقض الاصطفاف الاديولوجي للدولتين إبان الحرب الباردة، والثالث متعلق بموقف الجزائر المساند لجبهة البوليساريو، الساعية لإقامة دولة مستقلة جنوب المغرب.

بخصوص العامل الأول المتعلق بالخلاف التاريخي حول الحدود الموروثة عن الاستعمار، تجدر الإشارة إلى أن المغرب ومنذ حصوله على الاستقلال في 1956، ظل وفيا للجهود والقرارات التي اتخذتها الحركات الوطنية في كل من المغرب والجزائر وتونس، في إطار تنسيق جهودها للحصول على الاستقلال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأهمها مخرجات مؤتمر القاهرة لتوحيد الكفاح المغربي في 22 فبراير 1947، الذي أكد على ضرورة التنسيق بين الحركات الوطنية في الدول الثلاثة، وتكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية الثلاثة، تناط بها مهمة توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك¹، ثم مخرجات مؤتمر طنجة لعام 1958، والذي ضم الأحزاب التي ناضلت من أجل الاستقلال، وبلغت إلى مقاليد السلطة بعد تحقيقه في كل من المغرب وتونس، وتلكم التي كانت ما تزال تقود جهود التحرير في الجزائر²، فأكد المؤتمر على مساندة الثورة الجزائرية، والعمل على تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة، وعلى توحيد مصير الشعوب المغربية، في دائرة التضامن المتين لمصالحها³، وقد قدم المغرب لحركة التحرر الوطني في الجزائر شتى أنواع الدعم، السياسي والمالي والعسكري⁴، حيث وفر المأوى والدعم في المغرب، لكل من قادة جبهة التحرير وجيش التحرير الجزائريين، وداخل التراب المغربي تكون وتهيكل

¹ - رضا ميموني، مؤتمر القاهرة فيفري 1947 ودوره في توحيد الكفاح المغربي، *مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، العدد 01 (2021)، ص. 145.

² - عقد المؤتمر في مدينة طنجة بمبادرة من حزب الاستقلال المغربي، وضم كلا من حزب الدستوري الحر والجزائري، وجبهة التحرير الجزائرية.

³ - نزار المختار، *وحدة المغرب العربي: الفكرة والتطبيق 1918-1958*، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2011، ص.ص 130-131.

⁴ - ناظم الجاسور، *إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراعات السياسية والخلافات العربية العربية*، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص. 160.

جيش الحدود الجزائري، الذي بلغ إلى السلطة في الجزائر بعد الاستقلال، و"جماعة وجدة" أكبر تحالف سياسي بين العسكريين والسياسيين الذي هيمن على الحياة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال¹.

تتكر قادة جبهة التحرير الجزائرية للجهود المغربية فور وصولهم إلى السلطة بعد تحقيق الاستقلال، ذلك أنه عندما استغل الملك الحسن الثاني زيارته الأولى إلى الجزائر في 1963، لمطالبة الرئيس بن بلة بتسوية المشكل الحدودي بين الدولتين حسب ما نصت عليه اتفاقية الرباط الموقعة بين المغرب والحكومة المؤقتة الجزائرية في 6 يوليو 1961، واجه بن بلة ومعه جبهة التحرير الجزائرية طلب الملك بالرفض، معتبرين أن التراب الجزائري جزء لا يتجزأ، وغير قابل لأي تفاوض بشأنه، وموجهين تهما للمغرب بالتدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية².

تعود أصول الحدود المغربية-الجزائرية إلى 1956، حيث أن المغرب وبمجرد حصوله على الاستقلال سارع إلى مطالبة المستعمر الفرنسي بضرورة تسوية حدوده البرية في منطقة الصحراء مع الجزائر، التي كانت ما تزال خاضعة للاستعمار الفرنسي، على أساس استعادة منطقتي بشار وتندوف، وهو ما قابلته فرنسا بتجاوب مشروط بضرورة تأسيس شركة فرنسية-مغربية لاستغلال المناجم المكتشفة في المنطقة وتوقفه عن دعم الثورة الجزائرية، وهي الشروط التي رفضها المغرب³، ليتم تأجيل الحسم في قضية الحدود إلى ما بعد استقلال الجزائر، على أساس اتفاقية 5 يوليو 1961، التي وقعها رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس مع نظيره المغربي، يعترفان فيها بوجود مشكل حدودي بينهما، يتم التفاوض لحله بعد تحقيق الجزائر لاستقلالها⁴.

أدى رفض الجانب الجزائري تسوية الخلافات الحدودية مع المغرب، واتهامه بالتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، إلى دخول الدولتين مباشرة بعد ذلك، في حملة إعلامية دعائية عدائية، رافقتها استعدادات عسكرية من الجانبين على الحدود⁵، لتتطور المواقف الميدانية في 8 أكتوبر 1963، باندلاع مواجهات عسكرية مباشرة بين الجيشين في معارك متفرقة بمنطقتي حاسي بيضاء وتنجوب⁶، كانت الغلبة فيها في الغالب للجيش المغربي الحديث التجهيز والتنظيم، بينما تشكل الجيش الجزائري من عناصر

¹- صالح بلحاج، *أزمات جبهة التحرير وصراع السلطة، 1956-1965*، مرجع سابق، ص. 131.

²- Nicole GRIMAUD, *La politique extérieure de l'Algérie*, Karthala, Paris, 1984, p. 198.

³- وليد عبد الحى، العلاقات المغربية-الجزائرية: العقدة الجيوبستراتيجية، مجلة سياسات عربية، العدد 6 (2014)، ص. 35.

⁴- Fatiha DAOUDI, *Analyse de situation aux frontières terrestres algéro-marocaines : vie quotidienne d'une population partagée*, thèse de doctorat, École Doctorale des sciences de l'Homme, du Politique et du Territoire, Université Grenoble-Alpes, Grenoble, 2015, p.20

⁵- محمد رضوان، *منازعات الحدود في العالم العربي: مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية*، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999، ص. 175.

⁶- المرجع نفسه، ص. 176.

محاربي جيش التحرير الوطني، التي كانت لا تزال غير مؤهلة لخوض حرب مباشرة¹، لتنتهي الحرب بعد التوصل إلى اتفاق لإطلاق النار في 20 فبراير 1964 بواسطة قادتها منظمة الوحدة الإفريقية².

فيما يخص العامل الثاني المرتبط بالتباين الايديولوجي بين النظامين السياسيين المغربي والجزائري، فمن المؤكد أن النظام الملكي في المغرب قد اختار قبل الحصول على الاستقلال الاصطفاف ايديولوجيا في صف القطب الليبرالي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين. في حين فرضت خصوصية حرب التحرير الجزائرية في مواجهة المستعمر الفرنسي، على الجزائر الاصطفاف في صف القطب الاشتراكي، تحت قيادة الاتحاد السوفياتي، في خضم توازن القوى الثنائي الذي هيمن على النظام الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

لعب التباين الايديولوجي بين البلدين دورا كبيرا في التأسيس لاختلاف تصورات ومصالح النظامين السياسيين بعد الاستقلال، خاصة بعد المواجهة الكاريزمية المتغذية بنفحات الايديولوجية الليبرالية والاشتراكية، التي دارت بين الملك الحسن والرئيس الجزائري هواري بومدين، التي كانت تنهل في بيئتها الاقليمية، من المعالم الكبرى للحرب الباردة الأمريكية-السوفياتية، وقد اعتبرت سببا مباشرا في تطور الصراع بين المغرب والجزائر، بالتحول من خلاف على الحدود إلى صراع على الزعامة الاقليمية³، كتحول قوض فرص إيجاد حلول سلمية للخلافات الثنائية بعد 1963، لاسيما بعدما انطبعت الخلافات الثنائية بطابع إيديولوجي صرف، حيث اعتبر الحسن الثاني أن طبيعة النظام الذي اختارته بلاده هي التي تقلق الجزائر، فيما اعتبرت الجزائر أن الاشتراكية هي التي تقلق المغرب⁴.

يرتبط العامل الثالث، بقضية الصحراء المغربية، التي يمكن النظر إليها بكونها سببا ومظهرا فيالوقت نفسه للصراع المغربي-الجزائري، فهي مظهر لأن بروز الأزمة جاء في وقت متأخر من نشوب الصراع بين الطرفين، وهي سبب، لأن تحولات الصراع بين الجانبين، استطاعت إذابة العاملين الأول والثاني، لصالح ترسيخ محورية القضية في الصراع بين الطرفين مباشرة بعد نجاح المغرب في تحرير منطقة الصحراء الغربية من الاحتلال الإسباني بعد تنظيم المسيرة الخضراء سنة 1975، وممارسة سيادته عليها، وكرد فعل على ذلك وقفت الجزائر وراء إعلان جبهة البوليساريو تأسيس ما يسمى

¹- Nicole GRIMAUD, *La politique extérieure de l'Algérie*, Op.Cit, p.p 198-199.

²- Edouard MERIC, *Le conflit algéro-marocain, revue française de science politique*, no 4(1965), p. 750.

³- ناظم الجاسور، *إشكالية الحدود في الوطن العربي*، مرجع سابق، ص. 163.

⁴- عبد القادر الأعرج، *السياسة المغربية في المحيط المغربي (1956 - 1994)*، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1994-1995، ص. 67.

بـ"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" في فبراير 1976، مقدمة لها كل أشكال الدعم والمساندة اقتصاديا وعسكريا وسياسيا¹.

تحولت الجزائر منذ ذلك الوقت إلى طرف شبه مباشر في الصراع، يتحكم في الكثير من خيوطه وتأرجحات إدارته، رغم ادعائها بأن موقفها من القضية محدد في دعم حق الشعب الصحراوي لتقرير مصيره، كشعار سياسي تمتلك من خلاله ورقة ضغط استراتيجية في العلاقة المتوترة التي تربطها بالمغرب²، وهو ادعاء تفنّده مواقف الجزائر ذاتها، التي صرح رئيسها الهوارى بومدين في 1974 في مؤتمر القمة العربي بالرباط بأن مشكلة الصحراء لا تهم سوى المغرب وموريتانيا، وأن الجزائر مع الدولتين وتؤيد تحرير كل شبر من الأرض، ليس في الصحراء الغربية فقط، بل أيضا في سبتة ومليلية وكل الجزر التي لا تزال تحت الاحتلال الإسباني³، لكنها اليوم تستهدف المساس بالوحدة الترابية للملكة المغربية، من خلال التحكم في قرارات جبهة البوليساريو، لنسف كل الجهود التي يقوم بها المغرب لحل الأزمة، وآخرها مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية في الأقاليم الصحراوية، مفضلة خيار إدانة الصراع بكل تداعياته وتكاليفه الباهظة، خاصة تلك المتعلقة بسباق التسلح العسكري.

الفقرة الثانية: مؤشرات سباق التسلح العسكري المحموم بين البلدين

ساهمت نهاية الحرب الباردة في اشتداد سباق التسلح العسكري بين المغرب والجزائر، خاصة بعد تخلص سوق السلاح الدولي من القيود الأيديولوجية التي فرضها نظام الثنائية القطبية، واستغلال المنتجين الكبار لهذا الانفتاح للرفع من مبيعاتهم من خلال تنويع الزبائن، خارج الانتماءات والاصطفافات الأيديولوجية التي كان معمولاً بها في زمن الحرب الباردة. وضمن هذا المتغير الجديد حافظ كل من المغرب والجزائر على التزود عسكريا من حلفائهم الأصليين، بالتزامن مع انفتاحهما على موردين جدد من أعداء الأمم، فأصبح المغرب يتزود عسكريا من روسيا الاتحادية، والصين، والجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. فكان لهذه التحولات الجديدة دور هام في اشتداد حمى التسلح العسكري بين الدولتين، حيث احتل المغرب المرتبة العاشرة في قائمة الدول التي اشترت أسلحة أمريكية بين 2005 و2008، بقيمة مالية قدرت بـ 2,5 مليار دولار⁴، في الوقت الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة الأولى،

1- وليد عبد الحى، العلاقات المغربية-الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، مرجع سابق، ص. 37

2- إنتصار فقير، صراع عفا عليه الزمن، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 2020/11/27، شوهد في <https://bit.ly/3cpS32S> على: 2020/12/13

3- مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية، الجزيرة نت، 2003/10/03، شوهد في <https://bit.ly/3DLIFE1> على: 2020/04/12

4- عبد القادر رزيق المخادمي، سباق التسلح الدولي: الهواجس والطموحات والمصالح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (بدون سنة الطبع)، ص. 44.

ضمن 25 بلدا تزودوا من السوق الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر مسجلة زيادة في مشترياتها من السلاح الأمريكي بقيمة 600 مليون دولار بين 2001 و2007¹.

يستخلص من قراءة قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الدولي، وتقرير "مستقبل الدفاعات وجاذبيتها في المغرب: جاذبية السوق، الوجه التنافسي والتوقعات في أفق 2022"، الصادر عن معهد المعلومات الاستراتيجية للدفاع Strategic Defense Intelligence، الخاصة بمشتريات السلاح، ما يلي:

- في 2009، تخطت الجزائر جنوب إفريقيا، وأصبحت أكبر مورد للأسلحة في إفريقيا².
- ما بين 2015 و2020، سيطرت الجزائر بشكل مطلق على صدارة واردات القارة الإفريقية من السلاح، بعدما احتكرت 52% من الواردات³.
- في 2017 وضع المغرب الخطة الخمسية (2017-2022) لتحقيق تفوق عسكري إقليمي، بتكلفة مالية تقدر بـ 20 مليار دولار، لترسيخ قاعدة إنتاج عسكري محلي، وعقد صفقات سلاح واسعة مع الولايات المتحدة وفرنسا، والتي حصل بموجبها من الولايات المتحدة الأمريكية على مروحيات أباتشي الهجومية الشهيرة AH-64E من شركة "بوينج"، ودبابات أبرامز M1. ومن فرنسا على مدافع هاوتزر من طراز "القيصر"، وستكلف مشتريات السلاح المغرب بين 2018 و2020، أكثر من 5,7 مليار دولار⁴.
- الجزائر والمغرب اشترى نصف ما اشترته القارة الإفريقية من الأسلحة بين 1956 و 2015⁵.

لرصد تسارع عمليات التسلح من الطرفين، سيتم التركيز على جرد البيانات المالية والتقنية، لصفقات التزود بالعنادر، والتجهيز العسكريين في زمن الأزمات الاقتصادية، لاستبيان أولوية التسلح العسكري في البرامج الاستراتيجية للدولتين، فالمغرب الذي تأثر اقتصاده كثيرا بالأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، خصص حوالي 3,5 مليار دولار للإنفاق العسكري⁶، والجزائر التي تأثرت مداخلها من تصدير المواد البترولية ما بين 2015 و2016، بعد تراجع سعر برميل البترول إلى حوالي 27

¹ - نفسه، ص. 45

² - SIPRI, Database Military expenditure 2021, accessed on 28/04/2021, at <https://bit.ly/3vt7Rd1>

³ - Ibid.

⁴ - Strategic Defense Intelligence, *Future of the Moroccan Defense Industry-Market Attractiveness, Competitive Landscape and Forecasts to 2022*, Rendering Conscientious Research, 11/02/2017, accessed on 31/07/2019, at : <https://bit.ly/3Fyy12I>

⁵ - ميرفت عوف، حمى التسلح المغربي.. إلى أين سيصل السباق العسكري بين الجزائر والمغرب؟، الجزيرة نت، 2020/03/03، شوه في 2020/03/13، متوفر على: <https://bit.ly/3ctcOKW>

⁶ - SIPRI, Database Military expenditure 2021, Op.Cit.

دولار للبرميل، ارتفع إنفاقها العسكري بشكل غير مسبوق بعدما بلغ حوالي 10 مليار دولار بعد حيازتها على حوالي 46% من واردات القارة الإفريقية من السلاح خلال نفس الفترة¹.

بالموازاة مع ظهور فيروس كورونا المستجد في أواخر سنة 2019 وانتشاره بشكل سريع في معظم دول العالم في الفصل الأول من سنة 2020، تسبب في انتشار أزميتين عالميتين، الأول لصحية والثانية اقتصادية. واصلت الدولتان سباقهما نحو التسلح، حيث أنفقت الجزائر ما يزيد 10 مليار دولار، والمغرب حوالي 4,8 مليار دولار²، خصص جزء كبير منها لصفقات شراء الأسلحة والعتاد العسكري، التي يصعب التوصل إلى مؤشراتهما في الوثائق الرسمية الصادرة عن الدولتين، حيث تحظى صفقات التسلح فيهما بسرية تامة، تنكشف بعض أسرارها في الدول والشركات المصدرة، لهذا سنعمل على جرد أهم صفقات التسلح الموقعة من طرف الدولتين خلال أزمة 2020:

بالنسبة للجيش المغربي:

- فبراير 2020، توقيع عقد شراء مع شركة نكستير Nexter الفرنسية بقيمة 200 مليون أورو لشراء أنظمة مدفعية (شاحنة قيصر)، وعقد آخر بقيمة 400 مليون أورو لشراء صواريخ جو-جو MBDA-MICA³.
- مارس 2020، تسلم المغرب شحنة جديدة من نظام الصواريخ الصينية AR2، في صفقة لم يتم الإعلان عن قيمتها المالية⁴.
- 14 غشت 2020، إعلان البنتاغون الأمريكي عن توقيع المغرب بشكل رسمي على صفقة بقيمة 4,9 مليار دولار لشراء 24 طائرة جديدة من نوع F-16 Vipers الجيل الجديد، و400 قاذفة مضادة للدروع مزودة بنظام احتواء الأهداف المطور ITAS، و2400 صاروخ من طراز "تاو"، مع الشركة العسكرية الأمريكية ليكيد مارتن كور⁵ Lockheed Martin Corp، وهي أكبر صفقة في تاريخ التسلح المغربي، كان قد بدأ التفاوض بشأنها مع الجانب الأمريكي منذ بداية سنة 2019.

¹-Ibid.

²-Ibid.

³- **Nexter group**, Le Maroc commande 400 millions d'euros d'arme françaises, 21/01/2020, consulté le 29/01/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3nstLvq>

⁴- موقع رأي اليوم، المغرب يتسلم نظام راجمات الصواريخ الصيني AR2 الأقوى في العالم، 2020/03/08، شوهد في 2020/10/03، متوفر على: <https://bit.ly/30H8upa>

⁵- Anthony CAPACCIO, Les États-Unis officialisent la vente d'avions F-16 à Taïwan avec des tensions élevées en Chine, **Bloomberg**, le 14/08/2020, consulté le 25/01/2021 sur : <https://bloom.bg/3cnsO1y>

- غشت 2020، موافقة وزارة الخارجية الأمريكية على صفقة بيع للمغرب بقيمة 240 مليون دولار، تضم مدرعات متخصصة في الدعم اللوجستي والميكانيكي الميداني من نوع M88A2، و25 رشاشا من طراز M250، وأنظمة للاتصال الأرضي المحمولة جوا SINCGARS، و25 جهازا لتحديد المواقع والرصد AN/PSN-13A¹.
- دجنبر 2021، إعلان وزيرة المالية الإسبانية عن قيام الشركة الإسبانية NAVANTIA ببناء زورق عسكري لصالح البحرية المغربية من نوع Offshore Patrol Vessel بقيمة تقارب 150 مليون أورو²، كصفقة من مجموعة صفقات أخرى من إسبانيا، حيث بلغت قيمة شراء المغرب للأسلحة الإسبانية 12,5 مليون أورو خلال 2020³.

بالنسبة للجيش الجزائري:

- يناير 2020، توقيع عقد شراء 14 مقاتلة من نوع Su-34E، و14 قاذفة من نوع Su-34E مع الشركة الروسية SUKHOI في صفقة لم يتم الإفصاح عن قيمتها المالية⁴.
- يناير 2020 توقيع عقدي شراء مع شركة تصدير الأسلحة الروسية ROSOBORONEXPORT، الأول يخص شراء سرب من طائرات Mig-29، والثاني يخص شراء سرب آخر من طائرات Su-30، إلا أنه لم تتوفر معلومات كافية عن عدد الطائرات المطلوبة في كل عقد ولا عن كلفتها المالية⁵.
- يونيو 2020، استلام الجيش الجزائري لصواريخ C803 بعدد 4 منصات لمدة 200 كم، ونظام HQ10 للدفاع الجوي يقارب 10 كيلومترات، في صفقة مع المورد الصيني لم يفصح عن قيمتها.

¹- *L'Opinion*, Achat d'armes américaines : le Maroc, pays dominant de la région MENA, 25/09/2020, consulté le 27/09/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3DwqBfR>

²- صفقات تسليح الجيشين المغربي والجزائري، متوفرة على منتدى الجيش العربي في : <https://bit.ly/3x58DgS>

³- Secrétariat d'État au Commerce en Espagne, exportations espagnols de matériel de défense et de produits et technologies à double usage, p. 5, disponible sur : <https://bit.ly/3HDz0QP>

⁴- Kamal LOUADJ, Quel impact stratégique en Méditerranée en vue de la réception par l'Algérie de son premier lot de Su-34E?, *Sputnik*, 15/03/2021, consulté le 20/03/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3nxa8m4>

⁵- Tatiana KONDRATENKO et Reliou KOUAKIN, Vente d'armes russe en Afrique : la stratégie du long terme, *DW*, 30/06/2020, consulté le 02/07/2020, disponible sur : <https://bit.ly/30G5ZmU>

- 21 نونبر 2020، توقيع عقد شراء 14 طائرة Su-57 من الشركة الروسية SUKHOI بقيمة 2 مليار دولار¹.

المبرر الحقيقي لارتفاع الإنفاق العسكري في البلدين، يرتبط بحالة العداء التي تخيم على علاقتهما الثنائية، التي أهدر البلدان موارد مالية ضخمة في إدارتها منذ 1962، سمتها الأبرز الإنفاق على سباق التسلح العسكري المحتدم بين البلدين، والذي تنفق عليه موارد مالية ضخمة لدعم السياسات الدفاعية والأمنية على حساب السياسات التنموية والاجتماعية، مما يهدد التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي في الدولتين، خاصة إبان الأزمات الطبيعية والاقتصادية والوبائية، التي تعتبر مختبرا لتقييم التراكم التنموي في الدولة، الأمر الذي يقودنا إلى طرح السؤالين التاليين: كيف تدخلت الدولتان اقتصاديا وماليا لمواجهة التداعيات السوسيو-اقتصادية لأزمة كوفيد-19؟ وما هي الإكراهات التي واجهت تدخلاتهما؟

الفرع الثاني: أزمة كوفيد-19 بين محدودية الاستجابة الاجتماعية ومواصلة سباق التسلح

يمكن القول على أن ثنائية الإنفاق الاجتماعي والإنفاق العسكري في كل من المغرب والجزائر لم تحظ بالاهتمام والدراسة من قبل، بنفس الحدة والأهمية التي حظيت بها في فترة انتشار وباء كورونا التي أبانت عن محدودية خدمات الصحة العمومية، وخدمات التعليم، وخدمات الحماية الاجتماعية في البلدين، وعن عدم قدرتها على الاستجابة للطلبات المرتفعة على هذه الخدمات، لاسيما وأن الأزمة قد كشفت كذلك عنخلل بنيوي يستوطن النسيج الاقتصادي للدولتين، استوجب تدخلهما للحد من آثاره الاجتماعية، بحيث كشفت أزمة كوفيد-19 عن أن القصور المسجل في استجابتهما لكافة المطالب الاجتماعية التي طرحت أمامهما، ارتبط بشكل وثيق بضعف إنفاقهما الاجتماعي (الفقرة الأولى)، في الوقت الذي واصلتا فيها الإنفاق بسخاء على التسلح العسكري (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: الأزمة الصحية ومحدودية الاستجابة الاجتماعية في الدولتين

صاحب اندلاع الأزمة الصحية والوبائية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في أواخر عام 2019، اندلاع أزمة اقتصادية عالمية عنيفة، ضربت الاقتصاد العالمي في حركيته، وفعالية أسواقه، ونشاط الفاعلين فيه، من الشركات، والدول، هذه الأخيرة وجدت نفسها أمام انهيار كبير لعملياتها الإنتاجية، وضعف مواردها الضريبية، بفعل سياسات الإغلاق، التي اتخذتها بنفسها للحد من انتشار فيروس كوفيد-19، بعدما تبين

¹ - Kamal LOUADJ, L'Algérie achète 14 Su-57 furtifs à la Russie, une première en Afrique, *Sputnik*, 23/11/2020, consulté le 30/11/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3co6F2K>

لها أن الأمن الصحي بات يسمو على الأمن الاقتصادي في هذه الظرفية بالذات، لكنها في نفس الوقت كانت مطالبة بسرعة الاستجابة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت سياسات الإغلاق.

دلت معظم المؤشرات الاقتصادية لعام 2020، عن انكماش الاقتصاد العالمي بشكل غير مسبوق، قدره البنك العالمي بحوالي 5,2% من الناتج الداخلي الخام العالمي¹، بفعل فرض سياسات الحجر الصحي، التي أدت في نفس الوقت إلى تراجع عمليات الإنتاج الصناعي والفلاحي في معظم الدول، وتعطل المبادلات التجارية العالمية، فتراجعت معها مداخيل الدولة، بالموازاة مع ارتفاع تحملاتها الاجتماعية، في الصحة، والحماية الاجتماعية، والتعليم، في سياق سوسيو-اقتصادي موسوم بانخفاض معدل الدخل الفردي على المستوى العالمي، بنسبة قدرها البنك العالمي بحوالي 3,6%²، بعدما فقدت أسواق الشغل في العالم أكثر من 305 مليون منصب شغل قار³، 130 مليون منهم فقدوا عملهم في الربع الأول من 2020⁴، مما جعل أكثر من 7,10% من عمال العالم مهددين بالانحدار إلى ما تحت عتبة الفقر⁵.

لم يكن المغرب والجزائر بمنأى عن هذه الوضعية المأزومة التي دخلها الاقتصاد العالمي، بل إنهما وعلى غرار باقي الدول النامية، وجدتا في صلب الأزمة، وكنا من أكثر الدول تأثرا بها وبأثنا واقتصاديا واجتماعيا. فمن حيث المؤشرات الاقتصادية الدالة على عمق انتشار الأزمة في اقتصاد البلدين، يبرز معدل الانكماش الاقتصادي. ففي المغرب قدرت المندوبية السامية للتخطيط انكماش الاقتصاد المغربي في سنة 2020 بنسبة 5,8%⁶، تعمقت أكثر عندما صوحت بارتفاع كبير في عجز الميزانية قدر بحوالي 7,4%⁷، وبفقدان حوالي 322 ألف منصب شغل، الأمر الذي رفع معدل البطالة من 9,2% في 2019، إلى 11,9% في 2020⁸، أما الجزائر التي تأثرت بتهوي أسعار البترول إبان الأزمة، فقد انكمش

¹- *La Banque Mondiale*, La pandémie de COVID-19 plonge l'économie planétaire dans sa pire récession depuis la Seconde Guerre mondiale, communiquée de presse, publiée le 08/06/2020, consultée le 15/07/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3oDwtXg>

²- Ibid.

³- Nation Unies, *Le monde du travail et la Covid-19*, New York, 2020, p. 3.

⁴- صندوق النقد الدولي، *مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي*، واشنطن، 2020، ص. 2.

⁵- Nation Unies, *Le monde du travail et la Covid-19*, Op.Cit, p. 3.

⁶- Haut-commissariat au plan au Maroc, *Impact social et économique de la crise du covid-19 au Maroc*, rapport réalisé par Haut-commissariat au plan et Système des nations unies au Maroc et la banque mondiale, 2020, p. 5.

⁷- Ibid.

⁸- Haut-commissariat au plan au Maroc, Note d'information relative à la situation du marché du travail en 2020, Op.Cit,p. 1.

اقتصادها بحوالي 15,7%¹، وانخفض الاستثمار العمومي فيها بـ 30%، وارتفع عجز الميزانية فيها إلى 15%²، ففقدت حوالي 500 ألف منصب شغل، وارتفع معدل البطالة فيها إلى حوالي 14,24%³، الأمر الذي يستدعي منا تتبع التدخلات السوسيو-اقتصادية التي لجأت إليها كل دولة منهما لمواجهة الجائحة، لتقييم مدى فعالية الإنفاق الاجتماعي في الحد من تداعيات الأزمة على المجتمعين المغربي والجزائري.

من حيث الإنفاق الاجتماعي، وعلى غرار معظم دول العالم المتأثرة بأزمة 2020، شهدت الدولتان ضغطا كبيرا على الإنفاق الاجتماعي، بفعل الضغط الذي تعرضت له المنظومة الصحية، بعد ارتفاع عدد الإصابات بالفيروس، خاصة الحالات الحرجة، كانت تتطلب استشفاء استعجاليا بالتنفس الاصطناعي. وكذلك الأعباء المالية الجديدة التي تطلبها تعبئة التعليم عن بعد لوجستيكا وفنيا لمواجهة سياسات الإغلاق، ناهيك عن ارتفاع الطلب على خدمات الحماية الاجتماعية، من طرف فئات عريضة من المواطنين، تعرضت لفقدان مداخيلها، أو تضررت في أحسن الأحوال، بعد إقرار سياسات الإغلاق الاقتصادي.

فرضت سياسات الإغلاق الاقتصادي التي اتخذت في المغرب والجزائر منذ منتصف شهر مارس 2020، على الدولتين التدخل بسياسات حازمة لدعم قطاع الصحة، وتأهيله للنهوض بأدواره في مواجهة الفيروس، ولدعم قطاع التعليم لضمان تلمس التلاميذ والطلبة في فترات الحجر الصحي، ناهيك عن تدخل الدولة ماليا لتوفير الحماية الاجتماعية للمتضررين من سياسات الإغلاق دعما للقدرة الشرائية للفئات الأكثر تضررا من قرارات الإغلاق.

ففي المغرب، أقرت الحكومة حزمة من الإجراءات الاقتصادية الآنية ذات البعد الاجتماعي لمواجهة الآثار الظرفية للأزمة، كتعويض عن قرار الحجر الصحي الذي اتخذته، أهمها:

♦ **دعم العاملين في القطاع المهيكل عبر إجراءات:** أولا: تخصيص تعويض جزافي شهري صاف قدره 2000 درهم، من 15 مارس إلى غاية 30 يونيو من 2020، لصالح الأجراء والمُشغلين بموجب عقد الإدماج، والعاملين في المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قبل فبراير 2020، والتي واجهت صعوبة في تدبير الأزمة، وهو التعويض الذي استفاد منه 810 155 ألف

¹ - Système des Nations Unies en Algérie, *Analyse rapide de l'impact socio-économique du Covid-19 sur l'Algérie*, 2020, p. 9.

² - علم الدين بانقا، دور السياسات المالية والنقدية في حفر النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 وما بعدها، *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*، المجلد 22، العدد 3 (2020)، ص. 112.

³ - أطلس بيانات العالم، إحصائيات الجزائر، شوه في 04/05/2021، متوفر على : <https://bit.ly/3x7komX>

أجير، و 13 225 مقاوله، ثانيا: تمكين هذه الفئة من الأجراء من الاستفادة من التعويضات العائلية، وخدمات التغطية الصحية الإجبارية لنفس الفترة الزمنية¹.

♦ **تقديم مساعدة مالية شهرية لفائدة العمال المنتسبين للقطاع غير المهيكل وللأسر الأكثر هشاشة:** مكنت إلى حدود نهاية شهر يوليوز 2020، من استفادة 5,5 مليون أسرة مغربية من دعم مالي شهري²، حدد في 800 درهم لكل أسرة مكونة من فردين أو أقل، و1000 درهم لكل أسرة مكونة من ثلاثة إلى أربعة أفراد، 1200 درهم للأسر التي يزيد أفرادها عن أربعة أفراد³.

♦ **إيواء حوالي 6230 شخص بدون مأوى أعيد 1699 منهم إلى عائلاتهم قبل 19 فبراير 2020⁴.**

♦ **تحمل الدولة الرفع من حجم العرض من البنيات الأساسية والمعدات والمنتجات الصحية والتكفل بالمرضى:** همت هذه العملية الرفع من الطاقة الاستيعابية للمستشفيات العمومية، وإعادة تهيئتها وتحسين ظروف استقبال المرضى فيها، واستيراد معدات صحية وطبية بشكل سريع، وتزويد المستشفيات بها، بدعم مالي إضافي قدره 2 مليار درهم، مكنت المغرب من الانتقال من امتلاك 1640 سرير للإنعاش إلى 3000 سرير⁵، كما تم التكفل المجاني بالمرضى داخل المستشفيات، وبأدوية المحجورين في بيوتهم، وبتكاليف إجراء روائز الكشف عن الإصابات المحتملة⁶.

♦ **اعتماد سياسة نقدية داعمة للشغل والاحتفاظ باليد العاملة:** ضمن الجهود الرامية إلى تشجيع المقاولات على الاحتفاظ بالعمال وعدم الرمي بهم إلى البطالة، خفض البنك المركزي (بنك المغرب) سعر الفائدة الرئيسي إلى 1,5%⁷، مع توقيف سداد القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص، كما دعا المؤسسات البنكية إلى منح قروض بدون فوائد لأصحاب الأعمال الحرة.

أما في الجزائر، فقد تزامن انتشار الفيروس وإقرار الحجر الصحي مع انخفاض كبير في أسعار المحروقات في السوق العالمية، والذي أعاق جهود الدولة في مواجهة الانعكاسات السوسيو-اقتصادية للأزمة، لهذا نلاحظ أن تدخلات الحكومة الجزائرية لمواجهة الأزمة، تميزت بالبطء وبغياب برامج واضحة للإنفاق الاجتماعي، حيث تميز تدخل الحكومة بالخصائص التالية:

¹ - رئيس الحكومة المغربية، *سنة من تدبير جائحة كوفيد-19، تقرير رئاسة الحكومة*، الرباط، 2021، ص. 41.

² - المرجع نفسه، ص. 42.

³ - وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، ميزانية المواطن: مشروع قانون المالية، 2021، ص. 11.

⁴ - رئيس الحكومة المغربية، *سنة من تدبير جائحة كوفيد-19*، المرجع نفسه، ص. 45.

⁵ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزه*، إحالة رقم 2020/28، الرباط، 2020، ص. 66.

⁶ - عبد الحق باسو وآخرون، *استراتيجية المغرب في مواجهة كوفيد-19*، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، الرباط، 2020، ص. 6.

⁷ - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، *الاستجابة لأزمة فيروس (Covid-19) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، 2020، ص. 38.

♦ فتح حسابين بنكيين واحدهما بالعملة الوطنية والآخر بـ"العملات الأجنبية": من أجل جمع تبرعات المواطنين لمواجهة فيروس كورونا، لكن المبادرة لم ترق إلى مستوى إحداث صندوق خاص لمواجهة تداعيات أزمة كورونا فيروس.

♦ رصد دعم مالي إضافي لميزانية قطاع الصحة قدره 3.7 مليار دينار جزائري (232 مليون دولار أمريكي): مخصص لاقتناء منتجات صيدلانية ووسائل الحماية و الألبسة الواقية والكواشف وكاميرات حرارية، مضافة إلى اعتماد آخر بقيمة 25 مليار دينار لتغطية المكافآت التشجيعية المقررة لفائدة الأطر الصحية، تضاف إلى 106 مليار دينار للغلاف المالي الذي خصص لفائدة الصحة العمومية في الميزانية الأولية¹.

♦ تخصيص غلاف مالي بقيمة 20 مليار دينار لفائدة العائلات التي لا يتوفر رب العائلة فيها على شغل قار: وتلك التي تأثرت من إجراءات الحجر الصحي، حيث تم إحصاء حوالي 2,2 مليون أسرة، استفادت من دعم مالي قدره 20 ألف دينار جزائري (200 دولار أمريكي)، موزعة على شطرين، الشطر الأول بمبلغ قدره 10 آلاف دينار جزائري تسلمته الأسر خلال شهر رمضان، ضمن ما يعرف في الجزائر بـ "قفة رمضان". والشطر الثاني بنفس القدر تسلمته الأسر في شهر يونيو 2020². وبهدف رفع القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل الدنيا قررت الحكومة رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بزيادة حوالي 15 دولار أمريكي ليصبح 20 ألف دينار (220 دولار أمريكي) اعتباراً من يونيو 2020.

بالإضافة إلى المساعدة المالية النقدية قدمت الحكومة الجزائرية للأسر الأكثر تضرراً من الأزمة، مساعدات غذائية عينية، قدرت بحوالي 12 ألف طن من المواد الاستهلاكية، استفاد منها حوالي 600 ألف أسرة³.

♦ تأجيل دفع الضريبة على الدخل للأفراد والمقاولات، باستثناء الشركات الكبرى.

♦ على مستوى السياسة النقدية: قام البنك المركزي الجزائري بخفض سعر الفائدة الرئيسي من 3,25% إلى 3%، والحد الأدنى لنسبة احتياطي البنوك من 8% إلى 6%⁴، و للحفاظ على مناصب الشغل جراء الأزمة، قررت الحكومة تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض

¹ - Système des Nations Unies en Algérie, *Analyse rapide de l'impact socio-économique du Covid-19 sur l'Algérie*, Op.Cit, p. 9

² - Ibid, p. 29.

³ - Banque mondiale group, *Algerie : Note de conjoncture, Traverser la pandémie de Covid-19, engager les reformes structurelles*, 2020, p. 11.

⁴ - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، *الاستجابة لأزمة فيروس (Covid-19) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، 2020، مرجع سابق، ص. 38.

الزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19، مع مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من التأجيل أو إعادة الجدولة¹، غير أن هذا الإجراء التشجيعى روفق بقرار خفض ميزانيتي التسيير والاستثمار اللتين كانت لهما آثار سلبية على سوق الشغل الجزائري، حيث توقفت عمليات التوظيف في غالبية القطاعات الحكومية، باستثناء قطاعي الصحة والتعليم اللذين تعهدت الحكومة بالحفاظ على مناصب التوظيف المقررة فيهما، كما خفضت المقاولات المشتغلة في الاستثمارات العمومية المشمولة بالتخفيض من مناصب الشغل المفتوحة فيها.

فرضت أزمة كوفيد-19 على كل من المغرب والجزائر تخصيص موارد مالية إضافية للإنفاق الاجتماعي ضمن جهودهما للحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة في 2020، لكن هذه الجهود غالبا ما ووجهت بإكراهات التوازنات الماكرو-اقتصادية للدولتين، فرضها انحباس الموارد المالية خاصة الضريبية منها، إضافة إلى تراجع عائدات البترول بالنسبة للجزائر، وعائدات قطاع السياحة بالنسبة للمغرب، الأمر الذي أربك الحسابات المالية للدولتين، وأبان عن محدودية التراكم التنموي في البلدين.

كشفت اللحظات الأولى من إدارة الأزمة، عن محدودية قطاع الصحة العمومية في كل من المغرب والجزائر، فتم الدفع بالصحة العسكرية فيهما للمساهمة في مواجهة الوباء، كما أبانت عن محدودية قطاع التعليم في تكيف أنماطه في زمن الأزمات، بسبب غياب المعدات التكنولوجية الخاصة بذلك وافتقاره الموارد البشرية التعليمية للتكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات، الذي تدار من خلاله وبه العمليات التعليمية عن بعد، أما الخلل الأكبر الذي كشفت عنه الأزمة، فيتمثل بلا شك في هشاشة الأوضاع الاجتماعية لفئات اجتماعية عريضة في الدولتين، هوت بها سريعا إلعبتة الفقر، وأخرى إلعبتة الفقر المدقع، بمجرد توقفها عن العمل، ناهيك عن الفئات التي كانت عاطلة عن العمل قبل اندلاع الأزمة، الشيء الذي أكد وبالملموس على أن التراكم التنموي الاجتماعي والبشري الضعيف في الدولتين قبل اندلاع الأزمة كان أحد أهم الأسباب التيحدّت مناستجابتهما للتداعيات المرتبطة بالأزمة، بعدما عجزتا عن الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات والمساعدات الاجتماعية، في مقابل ذلك أظهرت الدولتان عزيمة كبيرة على مواصلة سياستهما للرفع من الإنفاق العسكري، حتى في أشد لحظات الأزمة صعوبة.

¹-Banque mondiale group, *Algérie : Note de conjoncture, Traverser la pandémie de Covid-19, engager les reformes structurelles*, Op.Cit, p. 14.

الفقرة الثانية: مواصلة سياسات الإنفاق العسكري في ظل تخطيط المنظومات السوسيو-اقتصادية في البلدين

في الجزائر التي تصنف من بين أكبر دول العالم إنفاقا عسكريا، كما في المغرب الذي يصنف ضمن خانة الدول المواظبة على الرفع من الإنفاق العسكري، لم تسمح الدولتان بامتداد التداعيات المالية لأزمة كوفيد-19 لتطال الإنفاق العسكري، بمعنى آخر أن تداعيات الأزمة لم تمتد لتغير في الاختيارات والتوجهات الاستراتيجية للدولتين، والتي ظلت متأثرة بطغيان الهواجس الأمنية-العسكرية، رغم تمدد أثر الأزمة في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولا أدل على ذلك مواصلة الدولتين سياسات الرفع من الإنفاق على السياسة العسكرية والدفاعية بالتزامن مع انتشار الأزمة وتمدها، بنفس المخصصات المالية التي كانت مقررة قبل اندلاع الأزمة، أي في قانون مالية سنة 2020.

حيث الدولتان الإنفاق العسكري من النفقات العمومية التي طالتها الحوكمة التقشفية، كإجراء لجأتا إليه لضبط توازن ميزانية الدولة لعام 2020، إبان تنفيذها، الذي تصادف مع تبلور وضع جديد، مختلف تماما عن الوضع المفترض الذي صيغت فيه هذه الميزانية، إعدادا وتعديلا وتصويتا في 2019، وفي هذا الإطار حمل قانون المالية التعديلي للقانون المالي لعام 2020 في الدولتين، الحفاظ على الميزانية العسكرية في نفس المستوى الذي حدد لها في قانون المالية الأصلي، من دون أن يطالها أي إجراء تقشفي. ففي المغرب بقيت ميزانية إدارة الدفاع الوطني ثابتة عند حوالي 40 مليار درهم¹، مقسمة إلى 33 مليار درهم نفقات الموظفين والأعوان، و7 مليارات درهم نفقات المعدات والتجهيز ونفقات مختلفة أخرى، وفي الجزائر، بقيت ميزانية الدفاع في نفس المستوى الذي حدده قانون المالية العادي لعام 2020، أي في حدود 1230 مليار دينار جزائري².

إن التدخلات الاقتصادية والاجتماعية للدولتين لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد-19، بما حملته من زيادة في الإنفاق الاجتماعي كانت مؤطرة على الصعيد الاقتصادي الموازنتي بشرط لازم اقتضى ضرورة انتهاج سياسة موازنة أكثر حكمة وترشيدا للإنفاق العمومي، قائمة على توجيه الإنفاق العمومي حسب نظام الأولويات، بالتركيز على القطاعات التي كانت أكثر تأثرا بتداعيات الأزمة (وهي القطاعات الاجتماعية التي يستهدفها الإنفاق الاجتماعي)، ثم تقليص الإنفاق في القطاعات الأقل تأثرا بالأزمة، فساد آنذاك اعتقاد على أن الأزمة ستدفع الدولتين إلى تقليص إنفاقهما العسكري، وهو الاعتقاد الذي فنده صدور التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام العالمي الذي حمل عنوان

¹ - قانون مالية 2020، *الجريدة الرسمية للمملكة المغربية*، عدد 6838 مكرر، 14 دجنبر 2019، ص. 11169، وقانون المالية التعديلي لـ 2020، *الجريدة الرسمية للمملكة المغربية*، عدد 6903، 27 يوليوز 2020، ص. 41220.

² - قانون مالية الجزائر لـ 2020، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، عدد 81/2019، 30 دجنبر 2019، ص. 51.

"التسلح ونزع السلاح والسلام الدولي"، الذي أثبت أن الدولتين واصلتا الرفع من إنفاقهما العسكري خلال 2020، بلغ مستوياته القصوى في كل منهما، حيث استقر في الجزائر في حدود 6,6% من الناتج الداخلي الخام، بقيمة إجمالية بلغت 9,7 مليار دولار¹، وفي المغرب في حدود 4,28%، بقيمة إجمالية بلغت 4,8 مليار دولار².

أصرت كلتا الدولتين على مواصلة سباق التسلح العسكري بينهما في واحدة من أحلك الفترات التي مر بها العالم، وأشدها تأزما في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ففي عز الأزمة صنفت الجزائر في المرتبة 24 عالميا من حيث الإنفاق العسكري في 2020، والمغرب في المرتبة 40 عالميا في نفس العام. وكذلك احتلت الجزائر المرتبة 15، والمغرب المرتبة 23، حسب المؤشر العام للعسكرة في نفس العام، حيث يشكل الإنفاق العسكري أحد مؤشرات الحسابية الأساسية، بمؤشر كمي إجمالي بلغ في الجزائر 255 نقطة وفي المغرب 218 نقطة من سلم قياس على 3500³، في تصنيف تحافظ إسرائيل على المرتبة الأولى فيه منذ عام 2000، وتغيب عن مراتبه العشرة الأولى الدول الغربية الديمقراطية، حيث تحتل فيه الولايات المتحدة الأمريكية المركز 27، وفرنسا المركز 66، في مقابل ذلك، شهدت الجزائر اندحارا بتسع درجات في التصنيف الخاص بالتنمية البشرية بعدما انحدرت في 2020، إلى المرتبة 491⁴، وقد كانت تحتل المرتبة 82 في 2019⁵، فيما حافظ المغرب على تصنيفه في 2020، على المرتبة 121 التي كان يحتلها في 2019⁶.

لا غرو، أن تصنيف كل من الجزائر والمغرب في مراتب جد متقدمة من حيث الإنفاق العسكري على المستوى العالمي، في مقابل تصنيفهما في مراتب متوسطة في سلم التنمية البشرية، يؤكد أن المنظورات الأمنية-العسكرية تطغى بقوة في تحديد القرارات والاختيارات الاستراتيجية في الدولتين، بينما يتراجع الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والبشرية إلى مرتبة أدنى في البلدينتأثرا بحالة الصراع المحتدم

¹- SIPRI, Base de données des dépenses militaires, Op.Cit.

²-Ibid.

³- من إعداد الباحث وليد عبد الحي، اعتمادا على برنامج حساب مؤشر العسكرة العام، الذي يقدمه مركز بون الدولي لدراسات النزاع Bonn International Center for conflict studies، انظر: - وليد عبد الحي، مؤشرات العسكرة والاستراتيجيات الأمنية في الدول العربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2021، ص. 5، انظر أيضا:

Max MUTSCHLER and Marius BALES, *Global Militarisation INDEX2020*, Bonn International Center for conflict studies, Bonn, 2020, p. 18.

⁴- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2020: أفق جديد للتنمية البشرية والانشروبوسين، نيويورك، 2020، ص. 17.

⁵- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، نيويورك، 2019، ص. 23.

⁶- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، مرجع سابق.

بينهما، بشتى أبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية وحتى الثقافية، والذي روهن فيه على الآثار الاقتصادية والاجتماعية الجسيمة لأزمة كوفيد-19، لتهيئة الأجواء المناسبة لاحتوائه في أفق حله مستقبلا، خاصة وأن الوضع الدولي الجديد قد رسخ حالة من اللايقين، والقلق إزاء المستقبل في الفكر السياسي للدولتين -على غرار باقي دول العالم- سواء على مستوى القيادة السياسية، كما على مستوى الأفراد والجماعات.

إن حالة اللايقين في علاقة المغرب والجزائر تستوجب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والتنموية للدولتين، للدفع بها نحو إيجاد توازن جديد، بين الأبعاد الثلاثة الأساسية للأمن القومي، أمن الدولة، وأمن المجتمع، وأمن النظام السياسي، الذي يتطلب منهما تعبئة موارد جديدة للإنفاق الاجتماعي للحد من مظاهر الفقر، والبطالة، والهشاشة، وضعف الخدمات الأساسية، الصحية والتعليمية، من خلال إعادة النظر في سباق التسلح العسكري القائم بينهما، والذي أرهق التنمية فيهما لسنوات طويلة، وهو السيناريو الذي تبين للأسف أن الظروف الحالية في الدولتين لا تسعف في تحفيزه، وأن استمرار هدر النمو الاقتصادي والتنموي في علاقة الدولتين أمر محسوم على الأقل في الوقت الراهن. فكيف يتسع عنصر التهديد الأمني الخارجي المتبادل بين الدولتين من هدر تكاليف مالية باهظة مخصصة للإنفاق العسكري إلى هدر مستويات أحرمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية على هامش التهديدات الأمنية المتبالة؟.

المطلب الثاني: هدر النمو والتنمية في علاقات ثنائية زاهرة بفرص الربح المتبادل

تتخذ حالة العداء المتبادل بين الجزائر والمغرب مظهر استراتيجيا رئيسيا، تتمثل في صراعهما الثنائي حول الزعامة الإقليمية، والذي يفسر في حقل العلاقات المدنية-العسكرية بالتهديد الأمني الخارجي المتبادل، الذي تحملت فيه الدولتان رفعا مستمرا لإنفاقهما العسكري، غير أن تأثير عامل التهديد الأمني الخارجي المتبادل على التنمية في البلدين، لا ينحصر فقط في الإنفاق العسكري، وإنما يمتد تأثيره إلى أبعد من ذلك، حينما يحول دون تنمية التعاون الاقتصادي الثنائي بين البلدين، والمتعدد الأطراف ضمن اتحاد المغرب العربي، الذي تهدر فيه الدولتان معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كان النمو الاقتصادي والتنموي المهدر في علاقة الدولتين المتسمة بالصراع بدل التعاون الاقتصادي، مثار نقاش وبحث في المجالين السياسي والاقتصادي، من زاويتين أساسيتين، زاوية أولى، متعلقة بتقدير حجم النمو الاقتصادي والتنمية المهدرين (الفرع الأول)، وزاوية ثانية، متعلقة بتحليل فرص التعاون الاقتصادي الوافرة بين البلدين، كمدخل لتجاوز الصراع القائم بينهما (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تقديرات النمو والتنمية المهدرين

من المؤكد أن علاقة الجوار التي تربط المغرب والجزائر، بحدودبيرة ممتدة تقارب 1600 كيلو متر، وتجمع بين شعبيهما روابط حضارية وثقافية وتاريخية، وأواصر قرابات عائلية متينة، إضافة إلى تكامل اقتصادي بين مواردهما الطبيعية والصناعية، وكذا تشابه الأنماط الاستهلاكية بين شعبي البلدين، كلها عوامل محفزة على سيادة نمط قوي من التعاون الاقتصادي الثنائي، بل وفي إطار اتحاد المغرب العربي، لكنها لم تستغل بعد، رغم الحاجة الملحة للبلدين لتنويع مواردهما المالية، لتجاوز أعطاب شراكتهما الاقتصادية الخارجية الكلاسيكية التي بدت غير قادرة على حماية الدولتين من تحولات الاقتصاد العالمي المأزوم. بيد أن توطين حالة العداء المتبادل بينهما غاليا ما نظر إليه كسبب مباشر لتعطيل تنمية التعاون الاقتصادي بينهما، والذي يهدر في خضمه معدل مهم من النمو الاقتصادي تباينت تقديراته الاقتصادية بين مختلف مراكز البحث التي تناولته (الفقرة الأولى)، وكذلك عوائدها على مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية في الدولتين (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: تقديرات النمو الاقتصادي المهدر

تنطلق معظم الأبحاث والدراسات السياسية التي كانت العلاقات المغربية-الجزائرية مجالا وموضوعا لها، من نظريات الصراع والتوازن الدولي في تحليل هذه العلاقات واستشراف تحولاتها المستقبلية، مع الإدراك التام لمعظم الباحثين بأن استمرار هذه العلاقات على منوالها الحالي، يفاقم العجز التنموي وفرص خلق النمو الاقتصادي في البلدين، بسبب ارتفاع التكلفة المالية لإدارة صراعهما الثنائي، ناهيك عن هدر البلدين لمصادر مهمة لخلق الثروة، يوفرها المجال الحيوي المشترك، جغرافيا وحضاريا، كقواسم كان من المفترض استغلالها لتدعيم التعاون الاقتصادي، وزيادة الاعتماد المتبادل بينهما.

إن ضعف النمو الاقتصادي في البلدين، وانكماشه في 2020، في مقابل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة فيهما، في ظل محدودية القطاعات الاجتماعية في تلبية الحاجيات المجتمعية المتزايدة من هذه الخدمات، على غرار ما كشفت عنه الأزمة السابقة، وقبله في المغرب خلال الأزمة الاقتصادية والعالمية لـ 2008، وفي الجزائر خلال أزمة انخفاض أسعار البترول في 2016، أعاد التساؤل حول الغاية من استمرار حالة العداء المستقر في علاقة البلدين الجارين، ذات التكلفة المرتفعة لإدارتها، خاصة في النفقات الباهظة التي تتحملها الدولتان في سباق التسلح العسكري المحموم بينهما من جهة، ومن جهة أخرى، في وقوفها سدا منيعا أمام تنمية التعاون الاقتصادي بينهما، وبين باقي دول المغرب العربي، الأمر الذي يتسبب في تبديد قدر مهم من النمو الاقتصادي في البلدين نستهدف تناوله في طرح جديد يركز على المنظورات الاقتصادية القائمة على اختبار ثنائية الربح والخسارة لتجاوز المشكلات السياسية.

اختلفت تقديرات المراكز والهيئات البحثية التي اهتمت بدراسة النمو المهدور في علاقة المغرب والجزائر رغم اتفاقها حول أسباب الهدر، والتي أجملتها في الصراع القائم بين البلدين، فيما اعتمدت على المؤشرات الاقتصادية للتبادل التجاري بين الدولتين، وبينهما وبين باقي دول المغرب العربي لتقدير حجم النمو الاقتصادي الضائع، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ثلاثة تقديرات للنمو المهدور بين الدولتين، صدرت في ثلاث دراسات أساسية حول ضعف التعاون الاقتصادي بينهما.

صدر التقدير الأول عن مجموعة الأزمات الدولية في 2007، في دراسة مهمة حول تكلفة إدارة نزاع الصحراء، قدرت خلالها النمو المهدور في العلاقات المغربية-الجزائرية المترنحة في اتجاه الصراع بدل التعاون الاقتصادي، بحوالي 2% سنويا من الناتج الداخلي الخام لدول المغرب العربي الخمس¹، مضافة إلى فقدان منطقة المغرب العربي لحوالي 3 مليارات دولار أمريكي سنويا، بسبب ضعف الاستثمارات البينية بين مقاولات دول المنطقة²، وقد استندت الدراسة في تقديرها إلى علاقات التعاون الاقتصادي الهزيل في المنطقة، المتأثرة دائما بالنزاع المغربي-الجزائري حول قضية الصحراء الذي حولها من فضاء مفترض للتعاون الاقتصادي إلى فضاء اللا مغربي (Espace non Maghreb)³، بعد تعطل استكمال بناء اتحاد المغرب العربي، وهو الأمر الذي أحبط طموح شعوب المنطقة، ورهانات الفاعلين الاقتصاديين والمختصين في تعزيز التنمية الاقتصادية فيها.

أما التقدير الثاني فقد صدر عن المنظمة العالمية غير الحكومية للتنمية، المختصة في تنشيط دور المواطن في محاربة الفقر (Oxfam France) في 2014، في ذكرى مرور عشرون عاما على إغلاق الحدود البرية بين المغرب والجزائر، في دراسة حملت عنوان: "عشرون عاما على إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب: تكاليف كبيرة للمغرب العربي: حل نزاع الصحراء لتعزيز التنمية في المغرب العربي"، قدرت فيه معدل النمو الذي تهدره المنطقة بسبب عدم استغلال فرص التعاون الاقتصادي الوافرة بينها، بحوالي 2% و 3% سنويا من الناتج الداخلي الخام للدول الخمس⁴، وهو ما يوازي حسب التقرير، هدر دول المنطقة الخمس لما مجموعه 10 مليارات دولار أمريكي كقيمة مضافة سنويا في دول المنطقة، إضافة إلى حوالي 8 مليارات دولار أمريكي كرساميل تهرب سنويا من المنطقة لأسباب مرتبطة

¹- International Crisis Group, *Sahara Occidental : Le coût du conflit*, no 65(juin 2007), Bruxelles, 2007, p. 19.

²- Khadija MOHSEN-FINAN, *Sahara occidental : Les enjeux d'un conflit régional*, CNRS éditions, Paris, 1997, p. 93.

³ - International Crisis Group, *Sahara Occidental : Le coût du conflit*, Op.Cit, p. 19.

⁴- Oxfam France, *20^{ème} anniversaire de la fermeture de la frontière entre l'Algérie et le Maroc : Des coûts significatifs pour le Maghreb : Résoudre le conflit du Sahara Occidental pour favoriser le développement du Maghreb*, p. 2, le 27/08/2014, consulté le 28/10/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3oYaYrj>

بعرقلة حركية الرساميل بين دول المنطقة، الناتجة بالأساس عن فشل الاندماج الاقتصادي بين هذه الدول، والذي يؤدي إلى إضعاف جاذبية الاستثمارات البينية فيها أيضا¹.

أما التقدير الثالث للنمو المهدر، فقد صدر عن صندوق النقد الدولي في 2018، في دراسة عنوانها: " الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد"، والذي نعتقد أنها أكثر صدقية من التقديرين الأولين، لأن واضعي الدراسة اعتمدوا على مؤشرات التجارة الدولية لبلدان المنطقة، في شقيها الخارجي والبيني، الشيء الذي مكنهم من التوصل إلى تفكيك دقيق لبنيات التجارة الدولية لدول المنطقة الخمس، بعد فحص مجالات الاندماج الخماسي: التجارية والاستثمارية والمالية والعمالية، فخلصوا إلى أن النمو الاقتصادي الذي تحققه الدول الخمس حاليا، من الممكن أن ينمو بحوالي 1% إضافية، في حالة الرفع من مستويات الانفتاح في التجارة البينية بينهم بين 2018 و2023²، إذا ما تجاوزت القيود التي تضعها دول المنطقة في مواجهة بعضها البعض، وكمثال على ذلك، نجد أن خدمات النقل البيني في المنطقة من الأكثر تقييدا في العالم³.

إن النمو الاقتصادي المهدر في المغرب والجزائر، وباقي دول المغرب العربي، بسبب عدم استغلال فرص التعاون الاقتصادي المتاحة في المنطقة، يعد اليوم أحد أهم الحلول التي تملكها دول المنطقة للخروج من أزمة 2020، ويمكن أن تضاف إليه أرباح أخرى بالنسبة للمغرب والجزائر، تتعلق بتوفير نفقات إدارة الصراع الثنائي، خاصة في مجال الإنفاق العسكري، والذي يرتفع في سياق الصراع وينخفض في سياق التعاون⁴، وبالتالي يمكنه أن ينخفض بشكل تدريجي في هذه الحالة، ليقترب من حدود المتوسط العالمي للإنفاق (2%)، ما يعني تمكين الدولتين من توفير حوالي 2% بالنسبة للمغرب و3% بالنسبة للجزائر من ناتجهما الداخلي الخام، كأرباح صافية، تحتاجها السياسات الاجتماعية في البلدين.

ففي ظل وضع دولي جديد متقلب سياسيا واقتصاديا، أصبح الرهان على الشراكة الأوروبية بالنسبة للمغرب، وعلى العوائد البترولية بالنسبة للجزائر، مجازفة حقيقية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولتين، حيث أبانت الأزميتين الاقتصاديتين في 2008 وفي 2020، أن اعتماد اقتصاد البلدين على هذين المصدرين التقليديين للرفع من النمو الاقتصادي، تعتبر خيارات اقتصادية محفوفة بالمخاطر، بعدما أصبح الاقتصاد الأوروبي أكثر مناطق العالم تأثرا بالآزمات الاقتصادية. وقطاع البترول

¹- Ibid.

²- صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، *الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد*، واشنطن، 2018، ص. 25.

³- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالأمم المتحدة، *تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية*، بيروت، 2017، ص. 71.

⁴- Martin RUDNER, Dépenses militaires et croissance économique, Op.Cit, p. 402.

من أكبر القطاعات الاقتصادية تأثرا كذلك بهذه الأزمات، مما ينعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية في الدولتين، التي اتسمت بتنامي مطالب تحسين الأوضاع السوسيو-اقتصادية، والإصلاحات السياسية.

تؤكد المعطيات السابقة حاجة الدولتين لإعادة تقييم علاقتهما الثنائية، لاستغلال فرص التعاون المربح التي توفرها على المستوى التعاون الثنائي، وعلى مستوى التعاون البيئي الخماسي، لخلق سوق إقليمية تجمع الدول الخمس، تشمل حوالي 100 ألف نسمة، ذات نسبة دخل فردي سنوي يقدر بحوالي 4000 دولار أمريكي للفرد بالقيمة الاسمية، و12 ألف دولار على أساس تعادل القيمة الشرائية، وهي مؤهلات قادرة على إكساب منطقة المغرب العربي مزيدا من النمو والتنمية الاقتصاديين، في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية¹، وموردا هاما لتمويل السياسات الاجتماعية في الدول الخمس، لتحسين المستويات الاجتماعية والبشرية في هذه الدول.

الفقرة الثانية: تقديرات التنمية الاجتماعية والبشرية للنمو المهدد

تتأثر التنمية الاجتماعية والبشرية في الدولتين كما في منطقة المغرب العربي بالصراع المحتدم بين المغرب والجزائر، فمن الثابت في دراسات الاقتصاد والتنمية، أن الرفع من النمو الاقتصادي على المستوى القريب والمتوسط، يساعد في توفير موارد مالية إضافية للإنفاق على الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، لتجويد مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية، وعلى المستوى البعيد تصبح مؤهلات قطاع الصحة، ومخرجات النظام التعليمي، ومستوى رفاهية المجتمع، بمثابة عوامل رئيسية للرفع من النمو الاقتصادي²، الذي يتحقق بفضل عامل ذي مستوى صحي وتعليمي جيد ومعيشي مريح.

فإذا كان النمو الاقتصادي هو المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية الاجتماعية والبشرية، وهو المحدد الرئيسي لمستوى الرفاه الاجتماعي في الدولة، فإن عملية خلق الثروة داخل النشاط الاقتصادي للدولة، تعتمد على تحقيقها تنمية اجتماعية وبشرية جيدة، فتحقيق الدولة لنمو اقتصادي منخفض مثلا، يرفع من معدل البطالة، ويجمد الدخل الفردي³. لهذا نجد أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد جمع بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية البشرية في الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، عندما دمج بين أهداف تندرج ضمن الحماية الاجتماعية، وهي تتعلق بالقضاء على الفقر، والجوع، وتوفير العمل اللائق، والحد من أوجه عدم المساواة، وسيادة السلام والعدل، وأهداف أخرى مرتبطة بالرعاية الصحية تمثلت

¹ - صندوق النقد الدولي، *الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد*، مرجع سابق، ص. 10.

² - Jean-Michel SEVERINO, Santé et richesse économique : la situation des pays en voie de développement, *Les tribunes de la santé*, no21(2008), p. 31.

³ - Gérard CORNILLEAU, Croissance économique et Bien-être, *revue de l'OFCE*, n° 96 (2006), p. 12.

فبضرورة تحقيق الصحة الجيدة والرفاه للجميع، وأهداف مرتبطة بالتعليم، أهمها ضرورة تعميمه لضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، هذا إلى جانب هدف اقتصادي محض، تمثل في تحقيق النمو الاقتصادي، المطرد والشامل للجميع والمستدام¹.

نعود الآن لتقييم انعكاسات النمو المهدر على التنمية الاجتماعية والبشرية في المغرب والجزائر، وفي منطقة المغرب العربي، عندما قدرت مجموعة الأزمات الدولية النمو المهدر في منطقة المغرب العربي، بسبب ضعف التعاون الاقتصادي فيها بحوالي 2% من الناتج الداخلي الخام للدول الخمس سنويا، فهذا يعني أن التنمية البشرية في هذه الدول، تفقد بدورها موارد إضافية لتحسين خدماتها وتجويدها، وحيث أن كل نقطة إضافية من الناتج الداخلي لكل من المغرب والجزائر وتونس في 2007، كانت قادرة على إحداث أكبر من 20 ألف منصب شغل جديد². وبالعودة إلى مؤشرات سوق العمل في الدولتين في نفس العام وجدنا أن المغرب والجزائر قد سجلا معدل بطالة مقدر تواليا بـ 9,56% في المغرب، و 13,79% في الجزائر³، بحيث استقر عدد العاطلين عن العمل في المغرب في حدود مليون و 92 ألف شخص⁴، وفي الجزائر في حدود مليون و 370 ألف عاطل عن العمل⁵، ما يعني أن الدولتين قد فقدتا فرصة تشغيل حوالي 40 ألف عاطل عن العمل، كان يمكن المغرب من خفض عدد العاطلين عن العمل إلى مليون و 52 ألف عاطل عن العمل، والجزائر إلى حدود مليون و 330 ألف عاطل عن العمل.

الشيء نفسه ينطبق على تقدير أوكسفام فرنسا، الذي قدر النمو المهدر في الدولتين في 2014، ما بين 2% و 3% من الناتج الداخلي الخام للدولتين، فهذا المعدل كان كفيلا بخلق حوالي 60 ألف منصب شغل سنوي في البلدين، الأمر الذي كان سيخفض عدد العاطلين عن العمل في المغرب إلى مليون و 100 ألف، بدل مليون و 160 ألف عاطل عن العمل التي سجلها خلال ذلك العام⁶، وفي الجزائر إلى حوالي مليون و 140 ألف، بعدما كانت قد سجلت حوالي مليون و 200 ألف عاطل عن العمل⁷. أما مسألة الثمانية ملايين دولار التي يتم تهريبها سنويا من المنطقة، حسب نفس التقرير، فهي تعتبر موردا استثماريا هاما

¹ - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، *المستقبل الذي نصبوا إليه*، ريو دي جانيرو، 2012، ص.ص 26-44.

² - International Crisis Group, Sahara Occidental : Le coût du conflit, Op.Cit, p. 19.

³ - قاعدة بيانات البنك العالمي، شوهد في 2019/11/18، متوفرة على: <https://bit.ly/3CRTzFJ>

⁴ - Haut-commissariat au plan(Maroc), *Note d'information au sujet de la situation du marché du travail en 2007*, consulté le 20/11/2019, disponible sur : <https://bit.ly/2ZxWuWq>

⁵ - Office National des Statistiques(Algérie), *Emploi et Chômage au Quatrième Trimestre 2007*, consulté le 22/11/2019, disponible sur : <https://bit.ly/3xlN50w>

⁶ - Haut-commissariat au plan(Maroc), *Activité, Emploi et Chômage en 2014*, p. 11, consulté le 22/11/2019, disponible sur : <https://bit.ly/2Zoh6jX>

⁷ - Office National des Statistiques(Algérie), *Activité, Emploi, et Chômage en Septembre 2014*, p. 2, consulté le 22/11/2019, disponible sur : <https://bit.ly/30WpJDc>

كان بمقدوره خلق مناصب شغل إضافية لا تقل عن 40 ألف منصب شغل في كل دولة على حدة، لو تم الاحتفاظ به في أسواق المنطقة.

فيما يخص الدراسة التي وضعها صندوق الدولي حول النمو الاقتصادي المهدر في منطقة المغرب العربي بحوالي نقطة واحدة من معدل النمو في الدول الخمس، فالدراسة أثبتت أن هذا المعدل من النمو كان قادرا على رفع معدلات التشغيل بحوالي 1,2% في كل دولة منهما، وزيادة التجارة البينية بحوالي 33%، الأمر الذي كان سينعكس إيجابا على مستويات الرفاهية في الدول الخمس على المستوى البعيد¹. فالانفتاح الاقتصادي البيني حسب الدراسة من شأنه أن يؤدي إلى الحد من الفقر في المنطقة، حيث سترتب عنه نمو سريع في متوسط الدخل الفردي لمواطني دول المنطقة، ما سيؤدي إلى تراجع مستويات الفقر، وكذلك فإن إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، حسب سيناريو الانفتاح الاقتصادي البيني، من شأنه أن يدعم رخاء الطبقات الفقيرة والهشة في الدول الخمس، مستفيدة من انخفاض أثمان السلع المستوردة، التي تتكون في حالة دول المغرب العربي من سلع أساسية تستهلكها الطبقات الهشة والفقيرة في الأساس².

الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي مدخل لتجاوز عقدة العداء بين المغرب والجزائر

اهتمت نظريات العلاقات المدنية-العسكرية بالعامل الخارجي المهدد للأمن القومي، مثلما اهتمت أيضا بالعامل الخارجي المحفز للانتقال الديمقراطي والتنموي، فإذا كنا قد استندنا على مقرب *د/ش* حول دور العامل الخارجي المهدد للأمن القومي، في تعزيز مكانة النخبة العسكرية، والرفع من الإنفاق العسكري في المغرب والجزائر، فإن الدور الخارجي نفسه كان مساعدا على دعم مسار الانتقال الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، وكان على الدوام عاملا مساعدا على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول المتجاورة.

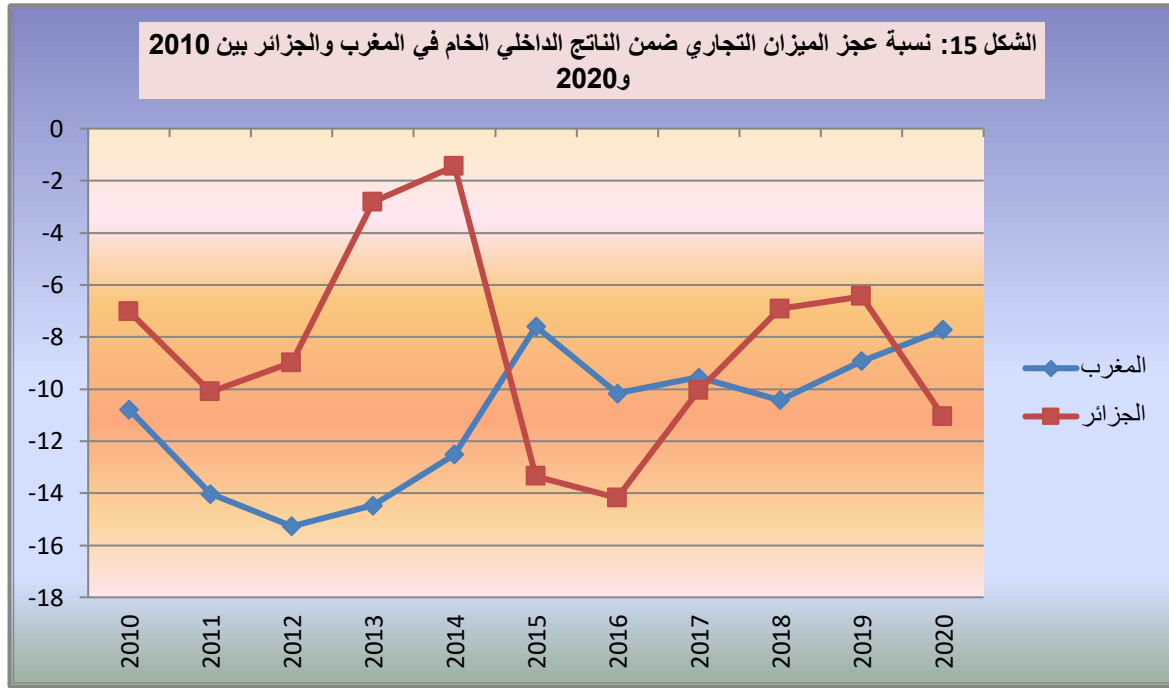
لذلك سنتوسع أكثر في بحث النمو الاقتصادي والتنموي المهدر في العلاقات الثنائية المغربية-الجزائرية المتأثرة في مجملها بعقيدة العداء المتبادل، محاولين تجاوزها بالانكباب هذه المرة على دراسة فرص التعاون الاقتصادي غير المستثمرة بين البلدين، سواء على مستوى التبادل التجاري البيني (الفقرة الأولى)، أو التكامل الاقتصادي الكلي (الفقرة الثانية)، باعتبارهما مدخلان أساسيان لتجاوز عقدة العداء المستشرية بين الطرفين.

¹ - صندوق النقد الدولي، *الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد*، مرجع سابق، ص. 22.

² - المرجع نفسه، ص. 27.

الفقرة الأولى: تكامل تجاري غير مستغل بين البلدين

حظي موضوع التكامل الاقتصادي بأهمية بالغة في الدراسات السياسية للعلاقات المغربية- الجزائرية، لكنه غالبا ما بقي حبيس أطروحات التكامل الحضاري والثقافي، والجغرافي، والقواسم الاثنية واللغوية المشتركة، التي تثبت مختلف التجارب الدولية للتعاون والاندماج الاقتصادي الناجحة كتجربة الاتحاد الأوروبي، على أنها عوامل مساعدة على إنجاح التعاون الاقتصادي دون أن تكون شرطا جوهريا لتنمية هذا التعاون، الذي يستند أساسا على المنافع الاقتصادية المتبادلة ضمن منظومات الاعتماد المتبادل الثنائي، وأهمها على الإطلاق عوائد التبادل التجاري البيني، التي يمكن إثباتها في حالة العلاقات المغربية- الجزائرية من خلال تحليل العجز التجاري للبلدين، على مستوى تطوره الكلي، ثم ضمن الشركاء الرئيسيين لكل دولة منهما، قبل الوصول إلى الكشف عن فرص التبادل التجاري القائمة بين البلدين. فعلى مستوى تطور العجز التجاري في البلدين، يكشف لنا الشكل أسفله تطور العجز التجاري في البلدين في فترة ممتدة من 2010 إلى حدود 2020.



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي¹

يقدم لنا الشكل أعلاه نسبة عجز الميزان التجاري في كل من المغرب والجزائر ما بين 2010 و2020، وهو عجز مزمن تسجله الدولتان تجاه شركائهما الأساسيين، ما يعني أن قيمة مجموع الواردات في البلدين تتجاوز قيمة مجموع الصادرات، وبالتالي تكون التجارة الخارجية بالنسبة للبلدين مصدرا

¹ - قاعدة بيانات البنك الدولي (databank.banquemondiale)، شوهدت آخر مرة 2021/10/11، متوفرة على: <https://bit.ly/3p05M6i>

لخسارة المزيد من احتياطي العملة الصعبة، مع ملاحظة أن نسبة عجز الميزان التجاري المغربي بدأت تتحسن في السنوات الأخيرة، مستفيدا من تحسن الصادرات الصناعية خاصة منها في قطاع السيارات، وهو ما يفسر تسجيل انخفاض تدريجي للعجز التجاري المغربي في السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 10,42% في 2018، إلى 7,72% في 2020.

أما نسبة عجز الميزان التجاري الجزائري، فهي تعرف اضطرابا في تطورها، ذلك أن اعتماد الجزائر في صادراتها بشكل أساسي على المواد البترولية التي أصبحت تمر بتقلبات كبيرة في أسعارها في السوق الدولية منذ الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، يرهن عجز الميزان التجاري الجزائري بدوره لهذه التقلبات، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا لاحتياطي العملة الصعبة في الجزائر، خاصة في الحالات التي تعرف فيها أسعار المواد البترولية انخفاضا كبيرا في السوق العالمية على غرار ما حدث في 2020، التي صاحبها في الجزائر ارتفاع في نسبة العجز التجاري، الذي انتقل من 6,44% في 2019 إلى 11,05% في نفس العام، رغم بعض السياسات الحمائية التي اتخذتها الدولة آنذاك¹.

ننتقل الآن إلى تقييم مؤشر العجز التجاري في البلدين كقيمة مالية محتسبة بالدولار الأمريكي، خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2020، حسب الجدول التالي:

جدول 9 : الميزان التجاري في المغرب والجزائر(السلع والخدمات) بمليار دولار أمريكي											
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
المغرب	-8,70	-10,05	-12,13	-10,55	-10,74	-7,68	-13,77	-15,45	-15,00	-14,22	-10,05
الجزائر	-16,04	-11,02	-11,10	-17,10	-22,70	-22,16	-3,08	-5,90	-17,51	-20,20	-11,32

المصدر: من إنجاز الباحث²

¹- Sarah OUB, La facture des importations en baisse : une économie de 7 milliards USD en 6 mois, *Le courrier d'Algérie*, le 15/09/2020, consulté le 25/09/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3uTEUJN>

²- اعتمد الباحث في إنجاز الجدول على قاعدة بيانات البنك العالمي، مرجع سابق.

نستنتج من هذا الشكل أن العجز التجاري مزمن في الميزان التجاري للبلدين، ويكلفهما مبالغ مالية كبيرة جدا تقتطع من احتياطي العملة الصعبة فيهما، ذلك أن المغرب أصبح أكثر ضبطا لعجزه التجاري، الذي أصبح ينخفض بشكل تدريجي منذ 2018، بعد ارتفاع الصادرات المغربية لينتقل العجز من 12 مليار دولار في 2018، إلى 10 مليار دولار في 2019، ثم إلى 8,70 مليار دولار في 2020، مستفيدا من ارتفاع صادرات السيارات، التي حققت أكثر من 6,7 مليار دولار في 2018¹، وحوالي 7,4 مليار دولار في 2020².

أما الجزائر التي تعتمد صادراتها على المواد الكربوهيدرونية، فإن ميزانها التجاري مرتهن لتقلبات هذه الأسعار في السوق الدولية³، فعندما ترتفع هذه الأسعار على غرار ما حدث في 2013 و2014، ينخفض عجزها التجاري حيث كان قد سجل أدنى مستوى له في هذه الفترة، بعدما انخفض تواليا إلى حدود 5,9 مليار دولار في 2013، و3,68 مليار دولار في 2014، وبمجرد ما بدأت الأسعار في الانخفاض انتقل العجز التجاري في الجزائر من 3,68 دولارا في 2014، إلى 22,70 مليار دولار في 2016، قبل أن يعود للاستقرار في حدود 11 مليار دولار في سنتي 2018، و2019، ثم عاود التفاقم إبان أزمة 2020، بعدما بلغ فيها 16 مليار دولار.

على مستوى الشركاء التجاريين الأساسيين، يبين الشكل أسفله، توزيع الزبناء والموردين الأساسيين للمغرب والجزائر في السنة الاقتصادية 2019.

¹- Nouredine EL AOUI, Bernard BILLAUDOTet autres, *Made in Maroc, Made in Monde : Profils sectoriels et émergence industrielle, Economie critique*, Rabat, 2019, p. 176.

²- توفيق الناصري، بالأرقام.. قطاع السيارات في المغرب يصمد أمام جائحة كورونا، سكاي نيوز عربية، 2021/07/30، شوهده في 2021/08/03، متوفر على: <https://bit.ly/3lcsp6g>

³- بنك الجزائر، *التقرير السنوي 2016 : التطور الاقتصادي والنقدي*، الجزائر، 2017، ص. 49.

جدول 10 : توزيع الزبناء والموردين الأساسيين للدولتين في 2019

الجزائر				المغرب			
2019	الموردون الأساسيون (النسبة المئوية من مجموع الواردات)	2019	الزبناء الأساسيون (النسبة المئوية من مجموع الصادرات)	2019	الموردون الأساسيون (النسبة المئوية من مجموع الواردات)	2019	الزبناء الأساسيون (النسبة المئوية من مجموع الصادرات)
18,55%	الصين	14,16	فرنسا	15,6%	إسبانيا	24,1%	إسبانيا
10,09%	فرنسا	13,19	إيطاليا	12,2%	فرنسا	21,6%	فرنسا
7,98%	إيطاليا	10,98	إسبانيا	10,1%	الصين	4,7%	إيطاليا
7,06%	إسبانيا	6,71	الولايات المتحدة الأمريكية	7,4%	الولايات المتحدة الأمريكية	4,0%	الولايات المتحدة الأمريكية
6,92%	ألمانيا	6,18	تركيا	5,4%	إيطاليا	3,2%	ألمانيا
5,34%	تركيا	6,17	بريطانيا	5,2%	تركيا	2,9%	البرازيل

المصدر: من إنجاز الباحث¹

يبين الشكل أعلاه غيابا كليا لكل دولة منهما ضمن الشركاء التجاريين الأساسيين بالنسبة للدولة الأخرى، فعلى صعيد الصادرات كما على صعيد الواردات، تحتل المبادلات التجارية بين المغرب والجزائر مستويات دنيا ضمن مجموع المبادلات التجارية للبلدين، حيث لم يتم استغلال عامل الجوار بما يوفره من إمكانيات خلق تبادل تجاري ثنائي ناجح اقتصاديا، تنخفض فيه تكلفة نقل السلع، برا وجوا وبحرا، ناهيك عن التكامل الكبير بين صادرات وواردات البلدين، الذي سنبينه في الجدول التالي:

¹ - اعتمد الباحث في الحصول على الإحصائيات الخاصة بالمغرب على التقرير السنوي لمكتب الصرف المغربي حول التجارة الخارجية المغربية في 2019، انظر:

Office des échanges (Royaume du Maroc), *Rapport Annuel 2019 : Commerce Extérieur du Maroc*, pp. 25-42.

وبالنسبة للجزائر على تقرير المديرية العامة للجمارك في الجزائر، حول إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية في 2019، انظر:

Ministère des Finances (Direction Générale des Douanes, Algérie), *Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie*, Période : Onze mois de l'année 2019, pp. 16-18.

جدول 11: توزيع أهم السلع المصدرة والمستوردة من طرف الدولتين في 2019

المغرب				الجزائر			
أهم المواد المصدرة في 2019 ¹		أهم المواد المستوردة في 2019 ²		أهم المواد المصدرة في 2019 ³		أهم المواد المستوردة في 2019 ⁴	
المواد الغذائية	19,8%	المواد الغذائية	9,7%	المواد البترولية	92,76%	المواد الغذائية	19,07%
مواد كربوهيدرونية	1,5%	المواد البترولية	15,5%	المواد غير البترولية	7,24%	مواد الطاقة والتشحيم	2,98%
المواد الخام	6,8%	المواد الخام	4,5%			المواد الخام	4,67%
المواد النصف مصنعة	20,6%	المواد النصف مصنعة	21,34%			المواد النصف مصنعة	24,72%
مواد التجهيز الصناعي والفلاحي	20,9%	مواد التجهيز الصناعي والفلاحي	25,9%			مواد التجهيز الصناعي والفلاحي	33,04%
المواد الاستهلاكية غير الغذائية	30,2%	المواد الاستهلاكية غير الغذائية	23,1%			المواد الاستهلاكية غير الغذائية	15,5%

المصدر: من إنجاز الباحث

نستخلص من مقارنة السلع المصدرة في المغرب مع واردات الجزائر، وجود مستويات كبيرة للتكامل الاقتصادي، ففي 2019، شكلت المواد الغذائية حوالي 19,8% من مجموع صادرات المغرب، وهي النسبة تقريبا التي تمثلها هذه المواد ضمن مجموع واردات الجزائر، بمعنى آخر فإن الجزائر تستورد موادا غذائية من دول بعيدة عنها جغرافيا، ذات تكلفة نقل مرتفعة، عوض استيراد هذه المواد من المغرب، والأمر نفسه ينطبق على المواد النصف مصنعة، ومواد التجهيز الصناعي والفلاحي.

في اتجاه آخر يعاني الميزان التجاري المغربي من ارتفاع تكلفة استيراد المواد البترولية، التي شكلت في 2019، نسبة 15,5% من مجموع الواردات المغربية، في حين تعتمد الصادرات الجزائرية

¹- Office des échanges (Royaume du Maroc), Rapport Annuel 2019 : Commerce Extérieur du Maroc, Op.Cit, p. 15.

²- Ibid, p. 25.

³- Ministère des Finances (Direction Générale des Douanes), Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie, Période : Onze mois de l'année 2019, Op.Cit, p. 14.

⁴- Ibid, p. 6.

بشكل كلي على هذه المواد، لهذا فحدث أي تقارب اقتصادي بين الدولتين، سيمكن المغرب من تغطية حاجياته البترولية من الجزائر، في الوقت ذاته سيمكن الجزائر من تغطية جزء كبير من حاجياتها الغذائية، والاستهلاكية، والنصف مصنعة، ومن مواد التجهيز الصناعي والفلاحي من المغرب. الشيء الذي قد يمكن البلدين من تحقيق أرباح متبادلة توفرها جغرافيتهما الاقتصادية، على وجه الخصوص في تكاليف النقل المنخفضة الثمن، وتكامل الإنتاج الصناعي والفلاحي بينهما، وتزداد فرص نجاحه كلما استغلت حوافره المتعلقة بالبيئة الثقافية والحضارية المشتركة بين شعبي البلدين، ذات أنماط استهلاكية متشابهة ومتقاربة، لا يعيقها سوى غياب إرادة سياسية لتنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين، والتي تتمظهر في المجال التجاري في وضع الحواجز الجمركية، وشروط فنية وإدارية تعيق حركية دخول سلع كل دولة إلى الدولة الأخرى¹.

تكشف القيمة المالية للتبادل التجاري بين المغرب والجزائر عن أرقام متدنية للتبادل التجاري بين البلدين، ففي سنة 2019 مثلا، بلغت قيمة صادرات المغرب إلى الجزائر 159 مليون دولار، وحيث أن قيمة مجموع الصادرات المغربية في نفس العام، قد بلغت 27,7 مليار دولار، فهذا يعني أن الصادرات المغربية إلى الجزائر لم تمثل سوى 0,57% من مجموع الصادرات المغربية. أما بالنسبة للجزائر، التي صدرت للمغرب في نفس العام ما مجموعه 515 مليون دولار، بينما بلغت قيمة مجموع الصادرات الجزائرية 20,9 مليار دولار، فهذا يعني أن الصادرات الجزائرية إلى المغرب لم تمثل سوى 2,4% من مجموع الصادرات الجزائرية في نفس العام².

الفقرة الثانية: التعاون الاقتصادي خيار استراتيجي لتجاوز عقدة العداء بين البلدين

يحظى موضوع التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي بأهمية كبرى، في حقل الدراسات السياسية والاقتصادية، لأنه يشتمل في نفس الوقت على أرباح يمكن اكتسابها عن طريق التعاون الاقتصادي، وأخرى يمكن تحقيقها في المجال السياسي، في شكل اقتصاد في نفقات إدارة الصراع الثنائي، وخاصة في مجال الإنفاق العسكري، لهذا يبدو التركيز على سيناريو التعاون الاقتصادي مدخلا مهما لبحث سبل تجاوز عقدة العداء السياسي الثابتة في علاقات البلدين، ذلك أن إعطاء الفرصة للنشاط الاقتصادي لردم الهوة السياسية بين البلدين، بات أمرا ملحا، ويتمشى مع التحولات التي طرأت على

¹- Groupe de la Banque Africaine de Développement et Banque Maghrébine d'Investissement et de Commerce Extérieur, *L'Intégration Régionale au Maghreb 2019 : Défis et Opportunités du Secteur privé*, Tunis, 2019, p. 9.

²- Département fédéral des affaires étrangères DFAE (Suisse), *Rapport économique : Algérie août 2020- août 2021*, Alger, 2021, p. 15.

الدولة وأركانها مؤخرا، بعدما تآكلت الفكرة التقليدية للسيادة القائمة على القوة والتهديد العسكري، بفكرة التعاون والتكامل على مستوى عابر للأوطان، لمواجهة الأخطار التي تحدق بالعالم¹.

في حالة العلاقات المغربية-الجزائرية، تستطيع العوائد الربحية للتعاون الاقتصادي في البلدين تغيير موقف كل دولة تجاه الأخرى، من عامل مهدد للأمن الخارجي، إلى شريك استراتيجي مساعد لتحقيق الانتقال الاقتصادي والتنموي والسياسي، وهو ما يدفعنا إلى تتبع عوائد هذا السيناريو، مع يقيننا التام بأن الظروف التي مرت وتمر بها هذه العلاقات منذ الاستقلال تفند رجحان هذا السيناريو حاليا، لكنها لا تعدم إمكانية قيامه في المستقبل البعيد.

إن تبني الباحث لسيناريو التعاون الاقتصادي (ولو حتى في ظل استمرار الخلافات السياسية) ينطلق من مخلفات أزمة كوفيد-19 على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولتين، في ظرفية اقتصادية دولية متميزة بمحدودية الخيارات الاقتصادية، بفعل تقلبات أسعار البترول بالنسبة للجزائر، والتأثر المستمر للاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب بمختلف الأزمات، وهي ظروف من شأنها دفع الدولتين إلى البحث عن حلول بديلة لخلق النمو وتعزيز التنمية فيهما، وأهمها ضرورة استغلال فرص التعاون الاقتصادي الوافرة بين البلدين، وبينهما وبين دول المغرب العربي.

إن عدم تجاوز التجارة البينية بين المغرب والجزائر نسبة 3% من مجموع التجارة الدولية للدولتين، تتوافق مع المعدل المنفض للتجارة البينية المسجلة داخل دول المغرب العربي، والتي لا تتعدى نسبة 5% من مجموع التجارة الدولية لدول المنطقة، وهو أدنى معدل للتبادل التجاري مسجل على المستوى العالمي، للتبادل التجاري الإقليمي، الذي يبلغ حوالي 16% في إفريقيا، و19% في أمريكا اللاتينية، و51% في آسيا، و70% في أوروبا².

ارتباطا بذلك فتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين من شأنه أن يؤدي إلى إقامة سوق اقتصادية متكاملة تشمل بلدان المغرب العربي الخمس، بمؤهلات استهلاكية تضم حوالي 100 ألف مستهلك، وهو مجموع سكان الدول الخمس، بناتج محلي مشترك يتجاوز 400 مليار دولار أمريكي في 2019³، بناتج داخلي للفرد يقدر بأربعة آلاف دولار أمريكي بالقيمة الاسمية، وحوالي 12 آلاف دولار أمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية⁴، ومؤهلات أخرى إنتاجية متكاملة، تجمع بين المغرب ومؤهلاته الصناعية في المجالات المبتكرة الجديدة، كقطاع السيارات والطائرات، والمغرب وتونس بإمكاناتهما الفلاحية

1- عبد العزيز ركح، *ما بعد الدولة-الأمة عند هابرماس*، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011، ص.ص 102-103.

2- صندوق النقد الدولي، *الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد*، مرجع سابق، ص. 10.

3- قاعدة بيانات البنك العالمي، « databank.banquemondiale.org »، مرجع سابق.

4- صندوق النقد الدولي، *الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد*، مرجع سابق، ص. 19.

والزراعية والصناعات التحويلية، والجزائر وليبيا بمؤهلاتهما البترولية، ثم موريتانيا بمؤهلاتها المعدنية، وخاصة في قطاع الحديد¹.

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية حول آفاق التعاون والاندماج الاقتصادي في منطقة المغرب العربي، خاصة التي اهتمت بالمحاذير التي باتت تفرضها الأزمات الاقتصادية العالمية، على أن تنمية التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي من شأنه تعزيز صمود دول المنطقة أمام الأزمات الاقتصادية العالمية، والنزاعات التجارية، والتوجهات الحمائية التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي².

في جانب آخر سينتج عن وجود سوق اقتصادية مغاربية متكاملة تحفيز للاستثمارات الأجنبية، والابتكار ونقل التكنولوجيا، وفي هذا الإطار تشير دراسة سابقة، صادرة عن صندوق النقد الدولي في 2013، إلى أن حجم السوق، والرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية في المنطقة، والنمو الاقتصادي، واستقرار سعر الصرف، إذا تزامنت مع سياسات اقتصادية مفتوحة بين دول المنطقة، واستفادت من الاستقرار السياسي، والبنية التحتية في المنطقة، ومن الموارد البشرية في المنطقة، من شأنها تمتيع منطقة المغرب العربي بأداء اقتصادي قوي، من شأن تراكم منفعه في الدول الخمس، أن يؤدي إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي فيما بينها، شريطة تبسيط وتوحيد القوانين الاستثمارية والتجارية في المنطقة³.

يمكن الجزم بأن حدوث التحول الاقتصادي المرغوب في العلاقات الاقتصادية المغربية-الجزائرية، بانتقالها من حالة التبادل التجاري الضعيف إلى تعزيز التعاون التجاري الكامل، بشموله حرية تنقل السلع والخدمات، والأشخاص، ورؤوس الأموال، لن تقتصر أرباحه المالية بالنسبة للدولتين على العوائد المالية للتبادل التجاري فقط، وإنما سيحقق لهما مكاسب مالية أخرى. منها ما سينتج عن تحسين شروط التبادل التجاري مع الشركاء الدوليين، وخاصة منهم الأوروبيين⁴، ومنها ما سينتج عن انعكاساته على العلاقات السياسية، بين البلدين، التي ستتخلص من عقيدة العدا، وستتحو تدريجيا نحو الانفراج السياسي، في أفق تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي، ما سينعكس إيجابا على الإنفاق العسكري في البلدين، الذي ستنخفض نفقاته بشكل متدرج مع نمو التعاون الاقتصادي، واتساع الانفراج السياسي.

¹- صبيحة بخوش، *اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص. 92.

²- Groupe de la Banque Mondial, *vers une relance de l'intégration de la région Moyen-Orient et Afrique du Nord à l'ère post-COVID*, Washington, 2020, pp. 36-37.

³- صندوق النقد الدولي، *الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد*، مرجع سابق، ص. 19.

⁴- Nezha ALAOUI, *Le Maghreb dans son environnement régional et international: La projection économique des pays du Maghreb sur l'Afrique subsaharienne*, Institut français des relations internationales (IFRI), Paris, 2010, p. 24.

يصعب التنبؤ بمسار انخفاض الإنفاق العسكري في الدولتين تأثراً بمسار تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما، لكن بالاستناد إلى المتوسط العالمي للإنفاق العسكري، الذي يقترّب من 2% من الناتج الداخلي الخام، وحيث يرتفع هذا الإنفاق في الجزائر إلى أكبر من 5,76%، وفي المغرب إلى أكثر من 4%، فإنه يمكن التنبؤ بانخفاض الإنفاق العسكري بنسبة دنيا مقدرة بـ 1% من الناتج الداخلي الخام، مباشرة مع تنمية التعاون الاقتصادي، وبداية الانفراج السياسي، وهو ما سيمنح البلدين من إيجاد أكثر من 20 ألف منصب شغل إضافي في كل دولة منهما، ويمكنه الاقتراب من المتوسط العالمي للإنفاق العسكري المقدر بـ 2% من الناتج الداخلي الخام، بالتزامن مع بلوغ مسار التعاون الاقتصادي إلى مرحلة الاندماج الاقتصادي ثم السياسي، وبالتالي قد تصل مجموع الأرباح المحققة من التعاون الاقتصادي بين المغرب والجزائر إلى حوالي 3% من الناتج الداخلي الخام لكل دولة منهما.

من حيث الإجراءات التي يجب اتخاذها في البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي، فهي تشمل ما يلي:

- توحيد السياسات الاقتصادية النقدية والموازنية، والمعالم الكبرى للتجارة الخارجية لدول المغرب العربية البينية والخارجية.
- خلق سوق اقتصادية مشتركة تشمل حوالي 100 ألف نسمة، متكاملة اقتصادياً.
- مضاعفة التجارة البينية ومن ثم رفع النمو ومستويات التوظيف.
- تخفيض الحواجز أمام حرية التجارة والاستثمار وحرية تنقل الأشخاص والرساميل، وربط شبكات البنى التحتية فيما بين الدول، على مستوى الطرق البرية، والملاحة البحرية، والنقل الجوي.

وذلك لتحقيق الأهداف المشتركة التالية :

- خلق الوظائف من خلال زيادة النمو.
- انفتاح النموذج الاقتصادي في كل دولة.
- شمول الجميع في توزيع ثمار النمو.
- التفاوض بشأن اتفاقية جديدة للاندماج الإقليمي.

خلاصة الفصل الثاني

انسجاما مع الإطار التنظيري العام للعلاقات المدنية-العسكرية الذي قدمناه في الفصل الأول من البحث، والذي يجعل من سريان مبدأ التحكم المدني بالنخبة العسكرية شرطا ضروريا لإنجاح الانتقال الديمقراطي والتنموي في الدول النامية. ولما تبين لنا أن هذا المبدأ غير محقق في المغرب والجزائر، وإن بنسبتين متفاوتتين، تحققنا منهما في دراستنا المعيارية لعلاقة النخبة المدنية بالعسكرية في الفصل الثاني من البحث، الذي توصلنا فيه إلى استنتاج مفاده ضعف الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية في المغرب، وانفلاتها بشكل تام عن الرقابة في الجزائر. وهي أحد أهم أسباب تعطل مسار للانتقال الديمقراطي في البلدين، التي كشفها الفصل الثالث من البحث، فكان لزاما علينا استكمال الإحاطة بموضوع دور الجيش في تعطل المسار الانتقالي في البلدين، ببحث دور الجيش في العطل التنموي.

وانطلاقا من اعتمادنا مداخل الاقتصاد الكلي، المتعلقة بتوزيع الإنفاق العمومي، وتوزيع النفقات العمومية ضمن الناتج الداخلي الخام للدولة، تأكد أن للإنفاق العسكري في المغرب والجزائر آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدين، لأنه يستنزف مخصصات مالية إضافية في ارتفاعه الدائم، كان من الممكن استثمار جزء منها في الرفع من الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، التي تتخبط في البلدين، بين ضعف التجهيز، وقلة الموارد البشرية، وضعف الاستجابة لحاجيات المواطنين من هذه الخدمات الأساسية.

تأكيدا لذلك، توصل الفصل إلى أن متوسط الإنفاق العسكري في الجزائر يضاعف المتوسط العالمي للإنفاق العسكري، بأكثر من ثلاث مرات ليبلغ حوالي 6% من الناتج الداخلي الخام، ويضاعفه بمرتين في المغرب ليصل إلى حوالي 4%، في مقابل ذلك تعرف المؤشرات الكمية للسياسات الاجتماعية في الدولتين تدني كبير في النفقات المخصصة لها، قياسا لما هي عليه في الدول الديمقراطية، والدول التي نجحت في الانتقال الديمقراطي. فإن من أشد النتائج غرابة تلك التي وقفت عندها الدراسة إذ أن الجزائر التي صنفت في المرتبة 23 والمغرب في المرتبة 65 عالميا على مستوى الإنفاق العسكري في 2019، فإنهما صنفتا تواليا في المرتبة 91 والمرتبة 121، في سلم التنمية البشرية على المستوى العالمي خلال نفس العام.

استفادت هذه الدراسة كثيرا من معاشية أزمة كوفيد-19، بتداعياتها السوسيو-اقتصادية الخطيرة على البلدين، حيث تأكد بالملحوس أن ارتفاع الإنفاق العسكري في البلدين والمرتبط أساسا بسباق التسلح العسكري المحموم بينهما، لم يتأثر بأخطر أزمة معاصرة يشهدها العالم، حيث واصلتا مشاريعهما التسلحية، وارتفع إنفاقهما العسكري في 2020، إلى أعلى مستوى، غير آبهين بالأوضاع السوسيو-

اقتصادية الحرجة التي وقع فيها شعب البلدين، حيث سجل فيهما ارتفاع مهول في معدل الفقر، ومعدل المدقع، ومعدل البطالة، نتيجة فقدان مآت الآلاف من المواطنين لدخولهم. فيما بقيت نتائج المساعدات المالية والعينية المقدمة من الدولة لهؤلاء المواطنين محدودة الأثر في التخفيف من وطأة الأزمة بسبب هزالتها. بدوره لم يصمد قطاع الصحة العمومية كثيرا أمام انتشار الفيروس، بسبب ضعف التجهيز وعدم كفاية الأطر الصحية، فيما تعطل قطاع التعليم بسبب ضعف التجهيز بالوسائل التكنولوجية، وضعف تكوين الموارد البشرية في توظيف هذه الوسائل، التي كانت الوسيلة الوحيدة الضامنة لاستمرار التعليم عن بعد الذي كانت تقتضيه الأزمة.

وأخيرا، كشفت الدراسة أن العداء السياسي المستشري بين البلدين، عندما ينظر إليه من زاوية التهديد الأمني المتبادل بين الدولتين، يستدعي تحريك الجيش، لتنمية استعداداته وتجويدها، عبر مواصلة سياسات التسلح، وكنتيجة معاكسة لذلك يضعف التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث يستحيل أن يتحول العدو الخارجي المهدد للأمن القومي إلى شريك اقتصادي. والحالة هذه تهدر الدولتان ما بين 1% و 2% من النمو الاقتصادي السنوي بسبب ضعف المبادلات التجارية فيما بينهما، وفيما بينهما وبين باقي دول المغرب العربي، وهو معدل كاف للقضاء على الكثير من التفاوتات الاجتماعية والنقائص التنموية في البلدين في حالة سيادة استقرار سياسي مستدام فيهما وبينهما.

خلاصة القسم الثاني

خصص القسم الثاني لدراسة دور الجيش في العطل الديمقراطي والتموي في المغرب والجزائر، الذي يمكن أن نعبر عنه بشكل دقيق بدور العلاقات المدنية-العسكرية غير الديمقراطية في تعطيل الانتقال الديمقراطي والتموي في المغرب والجزائر. وحيث أن حساسية الموضوع قد طرحت عوائق إبستمولوجية وأخرى موضوعية، تعاملت معها الدراسة بحذر شديد مخافة الوقوع في فخ المضاربة والمزايدة الفكرية، أو السطحية و"البروباغندا" في التحليل والمنافشة. فتسلحت عبر مختلف مراحلها بالموضوعية المعرفية، والنهج العلمي-الأكاديمي، بعيدا عن الانتماء الوطني. وهي إذ تثبت أن العطل الديمقراطي والتموي في البلدين تكرر بشكل متواز في محطات بارزة من تاريخهما السياسي، تؤكد أن بحث العطلين بشكل منعزل اقتضته الضرورة البحثية فقط.

ووفقا لذلك، تم طمس أي إمكانية للانتقال الديمقراطي في الجزائر، في وقت مبكرا جدا، أي في اللحظة التي تدخل فيها الجيش بقوة السلاح لحيازة السلطة السياسية في صيف إعلان الاستقلال، ودخوله بعد ذلك في مسلسل ممنهج للتخلص من النخبة السياسية التي شاركته النضال الثوري، بما في ذلك النخبة السياسية التي تحالفت معه، وأمنت له السلطة، والمقصود هنا التيار السياسي الموالي للرئيس أحمد ابن بلة، الذي انقلب عليه الجيش في 1965، في لحظة يؤرخ فيها لقيام حكم عسكري في الجزائر بقيادة الهواري بومدين، عادى كل مشاريع وأفكار تمدين السلطة السياسية. أما في المغرب فقد تأرجح دور الجيش في تعطيل الانتقال الديمقراطي، بين معاداة قيادته الأولى للسياسيين من الحركة الوطنية كما أكد ذلك واتربروري، وتدخله لتصفيتهم أحيانا، مثلما اتهم الجنرالان أوفقيير والدليمي باغتيال المعارض ابن بركة، وأخيرا بعد بروز الطموح السياسي لنخبته العسكرية، التي أقدمت على تنفيذ انقلابين فاشلين، دفعا الملك إلى تعزيز موقعه على رأس السلطة السياسية، خوفا من بروز محاولات انقلابية أخرى، ومن تقارب قادة الجيش مع قادة المعارضة السياسية.

ووفقا لذلك، تساكُن في البلدين فشل الانتقال الديمقراطي مع الفشل التنموي، في نفي تجريبي لأطروحة مدرسة التحديث والتنمية في البلدين، التي زعمت أن الدور التدخل للـجيش في الدول النامية ذا طابع تحديثي، سينتج عنه ارتفاع مستوى معيشة الأفراد عبر مختلف مراحل عمليات التحديث، كأساس لتقوية الاختيار الديمقراطي، وهو ما تسقطه الإحصائيات الكمية التي عرضناها للمؤشرات السوسيو-اقتصادية في حالة البلدين، التي تسجل تنديا في الإنفاق الاجتماعي الإجمالي الذي لا يتعدى 17% من الناتج الداخلي الخام في الدولتين، بينما يرتفع إلى أكثر من 27% في دول ODCE مثلا. في مقابل ذلك

يسجل البلدان معدلات جد مرتفعة من الإنفاق العسكري، الذي تصرف جزء مهم من مقدراته في شكل امتيازات وأجور ضخمة للنخبة العسكرية في إطار النمط النيوباترمونيالي لإدارة السلطة في البلدين.

يحتاج مسار تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخليا، إلى مؤسسات دولة قوية وناجعة، لا تقوم إلا في ظل ممارسة ديمقراطية للسلطة السياسية، وخارجيا إلى تعاون اقتصادي مربح، خاصة مع دول الجوار. فلما كانت ممارسة السلطة السياسية العسكرية في الجزائر سلطوية، وفي المغرب هجينة بين الديمقراطية والسلطوية، عمق الصراع الثنائي المتبادل بين الدولتين، من ضعف مؤشرات التنمية فيهما، سواء كونه سببا مباشرا للرفع من الإنفاق العسكري لتغطية نفقات سباق التسلح العسكري القائم بينهما، أو من حيث كونه هدر لنسبة مهمة من النمو الاقتصادي فيهما، بسبب ضعف التعاون الاقتصادي بينهما، وداخل الفضاء المغربي ككل، والذي تبقى مسألة تقويته مشروطة بإنجاح الانتقال الديمقراطي فيهما معا، فيما تشمل معالمه الكبرى ما يلي:

- إقرار حرية تنقل السلع والخدمات، والأشخاص، والرساميل فيما بينهما، وداخل فضاء مغربي مندمج، تتلاشى فيه مفاهيم الحدود والحوازر، بحيث يصبح الإقليم المغربي متاحا لكل السكان والمقاولات المغاربيين دون قيد أو شرط.
- فتح الحدود البرية، والجوية، والبحرية بين الدولتين، وبينهما وبين باقي دول المغرب العربي.
- قيادة الدولتين لعملية بناء اتحاد مغربي اقتصادي وسياسي، قادر على تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والأمنية والعسكرية والدفاعية، وسياسات التنمية المحلية والمجالية، بما في ذلك السياسات التعليمية والصحية والفنية والرياضية وسياسات الإسكان والتعمير.
- إحياء اتحاد المغرب العربي، كفضاء إقليمي موحد سياسيا، على صعيدي السياسات الداخلية والخارجية، وسياسات الأمن القومي.
- توحيد المعالم الكبرى للقوانين المتعلقة بالتجارة، والشغل، والاستثمار، والتأمين والملكية التجارية والصناعية..
- ضمان نجاح التحول الديمقراطي في باقي الدول المغاربية، وإخراجها من إرهاصات السلطوية والانتقالات الديمقراطية الفاشلة.
- تحقيق الاندماج الاجتماعي المنشود من شعوب المنطقة التي تتقاسم التاريخ والحضارة المشتركة، والطموحة للمستقبل.

خاتمة

بعد هذا العرض والتحليل، سعيًا في هذا البحث إلى التعمق في فهم جدلية العلاقات المدنية-العسكرية وتعطيل الانتقال الديمقراطي والتنمية في كل من المغرب والجزائر، وحاولت اكتشاف الأبعاد السلطوية للظاهرة العسكرية، باعتبارها نقيضًا للظاهرة الديمقراطية، وذلك بالتساؤل عن محددات تعطل الانتقال الديمقراطي في البلدين، المعتبرة كتبعات لنمط العلاقة القائمة بين النخبتين السياسية والعسكرية في الدولتين. ولقد تتعزز هذا المسعى بعد أن لاحظت الحضور المتزايد لموضوع الأدوار السياسية للجيش ووقعها على مسار الانتقال الديمقراطي تعسيرا أو تيسيرا في الساحة الأكاديمية الأجنبية والعربية، وكذلك ضمن الاهتمامات اليومية للمهتمين بالشأن السياسي في الوطن العربي، خاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي في 2011، وبروز إرهابات أخرى توحى بإمكانية اندلاع موجات جديدة منه، لن يكون المغرب والجزائر في منأى عنها، ولا جيشهما بعيدا عن إدارتها، حتى أن البعض اعتبر اندلاع الحراك الجزائري في 2019، كان يشكل بؤرة لاندلاعها لولا تزامنها مع سياسات الإغلاق التي فرضها انتشار جائحة كوفيد-19، ما استدعى في نظرنا الاقتراب أكثر لدراسة موضوع الجيش والسلطة في الدولتين. ولإدراك القيمة المضافة لهذا البحث يتوجب التعرف على النتائج التي توصل إليها، قبل طرح آفاقه البحثية المستقبلية.

انطلق البحث من إشكالية مركزية تدور حول محددات الفشل الديمقراطي وتبعاته التنموية في المغرب والجزائر، منظورا إليها من زاوية تناقض الإرادات وتنازع الشرعيات بين النخبتين السياسية والعسكرية، بحيث تسعى النخبة السياسية المدنية وعلى غرار نظيراتها في جميع دول العالم إلى قيام دولة مدنية ديمقراطية، في حين تصر النخبة العسكرية على غرار الجيوش التدخلية في الدول النامية إلى تحصين استمرارية الدولة البريتورية في الجزائر، والديمقراطية الهجينة (المتروحة بين الديمقراطية والسلطوية) في المغرب. وكونهما دولتين غير ديمقراطيتين، فلا يمكن إدراج الإصلاحات السياسية المتباطئة والمتفاوتة التي أقدم عليها ضمن مسار انتقالي نحو الديمقراطية، حيث تتميز السلطة السياسية في الدولتين بطابعها المشخص، وتعجز قواعد التغيير السياسي الانتخابي، وإدارة العملية السياسية عن إفراز نخب سياسية مدنية متحركة في كافة المؤسسات والأجهزة السياسية والإدارية للدولة، وخاصة منها العسكرية.

لم يكن بالمقدور بحث الإشكالية، من دون العودة في الفصل الأول لتفحص النظريات والمقتربات المؤطرة للعلاقات المدنية-العسكرية داخل الدولة، التي تجمع على مقارنة الأدوار السياسية للنخبة العسكرية في الانتقالات الديمقراطية الناجحة، من منطق ربط خضوع النخبة العسكرية لتحكم النخبة

المدنية، كشرط أساسي لتوطين النمط الديمقراطي لإدارة السلطة السياسية، بكل تبعاته التنموية المرتفعة اقتصاديا واجتماعيا وبشرياً، والمعاكسة للنمط العسكري السلطوي الذي ما إن تنجح فيه النخبة العسكرية في إخضاع النخبة المدنية لسلطتها، حتى تلجأ إلى احتكار السلطة السياسية، بإغلاق باب التنافس السياسي المدني، بكل ما يستتبعه من فشل اقتصادي وتنموي.

وتأسيساً على تلك الأطر النظرية، تبين لنا أن توطين الديمقراطية في الدول الغربية من جهة، ومن جهة ثانية نجاح الانتقال إلى الديمقراطية خلال الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي، التي اندلعت بدول أوروبا الجنوبية، وامتدت إلى دول أمريكا اللاتينية، واختتمت بالجمهوريات السوفياتية، ما كان ليتم من دون وجود نخبة عسكرية ملتزمة بالحكم الديمقراطي، التي شكل دعمها لعملية الانتقال الديمقراطي شرطاً ضرورياً لنجاحه وإن لم يكن كافياً. أما فيما يخص الأنماط والأشكال التوصيفية للعلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية المثلى، فإنها لم تخرج عن ضرورة تنمية احترافية المؤسسة العسكرية، وتنمية الاستعداد السياسي لدى النخبة المدنية لقبول الاعتراف بالاستقلال المهني والوظيفي للنخبة العسكرية، وذلك بغية تحقيق هدفين متقاطعين يخدمان المصالح الاستراتيجية للختبتين معاً: حيث يضمن للنخبة المدنية خضوع النخبة العسكرية لسلطتها، اتقاء لشر قوتها المسلحة، في مقابل ضمان النخبة العسكرية لاستقلالها الوظيفي، المتأتى من تضيق مبدأ التفويض الشعبي للسلطة السياسية في المجال العسكري، بانحصاره في سلسلة القيادة العليا للمؤسسة العسكرية، دون أن يطال الشأن الوظيفي العسكري الداخلي، المرتبط بالخبرة العسكرية، والتنظيم الهيكلي الداخلي، ونظم الترقية والتكوين والتدريب...

توصل البحث إلى أن وجود بعض الفروقات التفسيرية بين مختلف نظريات العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية في الدول الغربية، لم يؤسس للتباين في مواقف الباحثين حول ضرورة حياد النخبة العسكرية تجاه السلطة العسكرية في هذه الدول، فسجل البحث أن اختلاف تصورات كل نظرية حول الدور السياسي للجيش، كان اختلافاً في الأسس والمنطلقات التحليلية فقط، مع اتفاق شبه كلي حول ضرورة خضوع النخبة العسكرية لسلطة النخبة المدنية، كهدف أسمى تجمع مختلف النظريات على إقراره، تيمناً بنظرية التحكم المدني الأم التي كان صامويل هنتغتون سابقاً لإقراره في نهاية خمسينيات القرن الماضي، حيث بنت معظم النظريات اللاحقة أطرها التحليلية على توجيه انتقادات واسعة للمسلك التحليلي لنظرية التحكم المدني الموضوعي لهنتغتون، ثم تقاطعت معها في المخرج النهائي، القائل بضرورة تحكم النخبة المدنية في النخبة العسكرية كأساس جوهري لتوطين النظام الديمقراطي.

هكذا وجدنا أن الباحثين الذين اهتموا إلى تبيان دور المجتمع في تأمين انصياح النخبة العسكرية لسلطة النخبة المدنية، عبر الدمج الاجتماعي للنخبة العسكرية، لتصبح أكثر تمدناً، لم يختلفوا في النهاية مع

مخرجات نظرية التحكم المدني الموضوعي، بقدر ما دعموها بأسناد أخرى ذات طبيعة اجتماعية تعلي من فعالية مبدأ الاحترافية العسكرية في تحقيق التحكم المدني. كما أن الذين شككوا في جدوى نظرية التحكم المدني بعد بروز بعض التحرشات من النخبة العسكرية بالنخبة المدنية في بعض الدول الغربية في بيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة، لم تستطع بدائلهم النظرية الحلول محل نظرية التحكم المدني ولا إسقاطها، خاصة وأن بدائلهم اعتمدت على مبادئ ومعايير كانت مدمجة سابقة في الأطر التحليلية لنظرية التحكم المدني، من قبيل بيئة التفويض (التي سميت عندهم بالتوكيل) الثلاثي للسلطة السياسية: المفوضة تمثيلاً من الشعب إلى النخبة السياسية المدنية، ووظيفياً من الأخيرة إلى المؤسسة العسكرية لتضطلع بأدوار أمنية محددة المعالم والاختصاص، وهو تفويض كان مدمجاً في نظرية التحكم المدني، عندما قاربت دور الاحترافية العسكرية في تحديد النخبة العسكرية من مركز السلطة السياسي، استناداً للإرث التاريخي للديمقراطية التمثيلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نفس الإطار، لم تخرج أفكار نظرية التعاون المدني-العسكري، التي تتمحور حول توافق ثلاثي متكون من النخبة المدنية والنخبة العسكرية والمواطنون حول قضايا: آلية اتخاذ القرار السياسي، والتركيبية الاجتماعية لسلك الضباط، وطرائق التجنيد، والطرارز العسكري، عن تحليل الحواجز الفاصلة بين الشأن السياسي والعسكري التي وضعتها نظرية التحكم المدني، والتي تعتبر أن نمو "الاحترافية العسكرية" كفيل بتحديد النخبة العسكرية من عملية اتخاذ القرار السياسي، وإذابة الفروقات الإثنية والمذهبية والمناطقية داخل الجيش الديمقراطي. ومنه أمكننا القول أن نظريات التحكم المدني الذاتي، والوكالة، والتوافق، تفتقد للصرامة النظرية التي تربط بطريقة واضحة بين متغيري التمدين والعسكرة داخل الدولة والمجتمع، إذ تكتفي بتسجيل عوامل معقدة ومتداخلة ومتفاعلة تتحكم في انضباط الجيش وخضوعه للسلطة المدنية، ولكنها تعجز عن طرح بديل حاسم يتجاوز "الاحترافية العسكرية" التي تتأسس عليها نظرية التحكم المدني.

في مقابل ذلك، كشف تتبعنا لمختلف النظريات والمقتربات النشيطة في دراسة العلاقات المدنية-العسكرية في الدول النامية سواء إبان الحرب الباردة أو بعد نهايتها، عن تساكن الأطر التحليلية لهذه النظريات مع الطابع الحاد لتدخلات الجيش في السياسة في هذه الدول، والذي تمثل في تنفيذ انقلابات عسكرية أسقطت النخب المدنية من رأس السلطة السياسية باستعمال قوة السلاح، تمت في البداية تحت ذرائع إصلاحية تحديثية، سقطت كل مبرراتها بعدما أثبتت التجارب السياسية لهذه الدول انحراف المسار الإصلاحي المزعوم حول توسيع المشاركة السياسية وتأهيل المؤسسات السياسية الوضائية من أحزاب سياسية ونقابات عمالية ومجتمع مدني، إلى إغلاق المجال السياسي أمام هذه المؤسسات، وتثبيت الحكم العسكري كأمر واقع.

وفي هذا الإطار، تؤكد للباحث أن نظرية التنافس المدني-العسكري التي تقارب الدور السياسي للنخبة العسكرية في الدول النامية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، تبقى أهم مرجع نظري يمكن الاستناد عليه، والاسترشاد به في فهم الظاهرة العسكرية في الدول النامية، وهي ترى أن علاقة النخبة المدنية والعسكرية محكومة بصراع حاد بين النخبتين على احتكار السلطة السياسية، يحسم لصالح الطرف الذي يستطيع التحكم في السياسة العامة، وفي تجنيد النخب، وفي التنظيم العسكري، وفي إدارة الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، فلما كانت النخب العسكرية في هذه الدول أكثر تأثيراً في المجالات الثلاثة الأخيرة، بحكم حيازتها للسلاح، فهي غالباً ما نجحت في حسم السلطة لصالحها عبر تنفيذ انقلابات عسكرية، باعتبارها وسيلة التغيير السياسي الوحيدة في هذه الدول.

وتبعاً لما سبق، تؤكد لنا نظرياً أن الدور السياسي للنخبة العسكرية العربية، يتميز بالسيطرة على السلطة السياسية في النظم الجمهورية، وبدعم النظام السياسي القائم في النظم الملكية، ففي الأولى ترجع أصول السيطرة العسكرية على السلطة إلى التأثير بنجاح حركة الضباط الأحرار في مصر في الاستحواذ على السلطة السياسية، بعد نجاحها في الانقلاب على النظام الملكي في 1952، بررته بضرورات تحديثية للدولة والمجتمع، تلزم النخبة العسكرية بالتدخل لريادة عملية عصرنه أجهزة الدولة، وسائر مؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية والثقافية. أما في النظم الملكية، فقد استطاعت الملكيات العربية احتواء الطموح السياسي لجيوشها، بعدما تحكمت في تكوينها القبلي، من خلال ترتيب قيادة الجيش حسب الانتماء أو الولاء القبلي للأسرة الحاكمة، ما مكنها من إبعاده عن السلطة السياسية، دون إبعاده عن الشأن السياسي، الذي بقي فاعلاً فيه، وضاعطاً عليه كلما تعلق الأمر بتأمين مصالح النخبة العسكرية والامتيازات التي تحصل عليها.

هكذا، أوصلنا إسقاط القراءات النظرية المؤطرة لعلاقة النخبة العسكرية والنخبة المدنية في المغرب والجزائر باعتبارهما دولتين عربيتين ناميتين، تشكّلان موضوع هذا البحث، إلى الاعتراف بأن النخبة السياسية المدنية هي الحلقة الأضعف في النماذج التصورية لميزان القوى النخبوي المدني-العسكري داخل الدولتين، بينما يقتضي مسار الانتقال الديمقراطي الناجح أن تكون هي الحلقة الأقوى، وذلك رغم تيقننا من استحالة وجود نظرية عامة للعلاقات المدنية العسكرية، بإمكانها تقديم تفسيرات جوهرية ومقنعة للنمط القائم لهذه العلاقات في كل من البلدين، وهو ما تؤكد لنا في فحص الهيكل البنوي للتنظيم العسكري، وفي مدى نجاعة الرقابة المدنية على النخبة العسكرية في الدولتين.

اتضح بجلاء للباحث بعد فحصه للتنظيم الهيكلي العام للمؤسسة العسكرية في البلدين في الفصل الثاني، أنه في الحالة الجزائرية لا يسمح بنفوذ النخبة السياسية إلى مركز القيادة داخل المؤسسة العسكرية،

التي يتزعمها رئيس أركان الجيش بنفسه، فيما يلفت غموض كبير شكل الحضور السياسي داخلها، حيث يفترض أنه ممثل في شخص وزير الدفاع حسب ما كشفت له لنا مختلف التشكيلات الحكومية السابقة، لكن الأمر يصبح غير ذي جدوى عندما نعلم أن وزير الدفاع في الجزائر هو نفسه رئيس الجمهورية، الذي تتحكم المؤسسة العسكرية في اختياره وإيصاله لمنصب الرئاسة، دون أن تتنازل له عن السلطة الحقيقية، حسب ما تكشفه أطروحة هوارى عدي لتقسيم السلطة السياسية في الجزائر. ما يعني انفلات المؤسسة العسكرية من الرقابة المدنية على مستوى سلسلة القيادة، مستفيدة من شيوع مفهوم واسع جدا لمبدأ الاستقلالية العسكرية، بحيث يمنع على المدنيين الاقتراب من هذه المؤسسة، رغم أنها تستنزف أكثر من 10 مليارات دولار أمريكي سنويا خارج إطار الرقابة التنفيذية لرئيس الجمهورية وللحكومة، وخارج الرقابة البرلمانية، بحيث تقرر جميع قضايا المؤسسة العسكرية خارج أسوار الحكومة والبرلمان، وتنفذ جميع القوانين المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، بما في ذلك الميزانية العسكرية بعد تصويت بالإجماع، لهذا توصلنا في الحالة الجزائرية إلى أن المؤسسة العسكرية هي التي تراقب الرئيس والحكومة والبرلمان، وليس العكس الذي ترتضيه الرقابة المدنية الديمقراطية.

أما الحالة المغربية، فتعرف وضعاً ملتبساً للعلاقات المدنية-العسكرية ومتفرداً على مستوى باقي دول العالم، ذلك أن المؤسسة العسكرية المغربية، إذ تخضع لرقابة فوقية شديدة، لكن لا تمارسها النخبة المدنية، وإنما يمارسها الملك، الذي يتموقع على رأس سلسلة القيادة العسكرية للقوات المسلحة الملكية، فيشرف بشكل شخصي على كل حيثيات الشؤون العسكرية، ويستعين على مستوى الإشراف على الشؤون الإدارية للمؤسسة العسكرية بوزير منتدب مكلف بإدارة الدفاع الوطني. فيما تبقى جميع القضايا الخاصة بالمؤسسة العسكرية المتعلقة بالتسليح والعتاد والقيادة العملياتية للتدخلات العسكرية والترقية والتعيين خاضعة للسلطة المباشرة للملك. وهنا توصل البحث إلى انفلات السياسة العسكرية من السياسة العامة ومن السياسات العمومية والقطاعية للحكومة، بحيث ينحصر دور الحكومة في المجال العسكري في توفير الموارد المالية في قانون المالية لسد حاجيات السياسات العسكرية دون الإشراف على صياغتها أو تنفيذها، والأمر نفسه ينطبق على الرقابة البرلمانية ذات اختصاصات ضعيفة في الشأن العسكري، تقتصر على تمرير الميزانية العسكرية بالإجماع داخل البرلمان، فيما تعجز عن مساءلة القوانين والقضايا المرتبطة بالمؤسسة العسكرية، إلا فيما تعلق بآثار هذه القوانين والقضايا على منظومة حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق المدنية والسياسية، وما زالت غير قادرة على بلورة تصور تفاعلي حول تأثير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المغرب بالنفقات العسكرية.

إن النمط القائم للعلاقات المدنية-العسكرية في كل من المغرب والجزائر يتعارض مع شروط الرقابة المدنية التنفيذية والبرلمانية الديمقراطية المتعارف عليها في الدول الديمقراطية، والدول التي هي

بصدد الانتقال إلى الديمقراطية، وفي هذا الإطار توصلنا إلى نتائج لم يكن مطموح فيها في أول الأمر، ذلك أن البنية السوسولوجية للجيش المغربي والجزائري تعكس بجلاء انفلاته من الرقابة المدنية، خاصة على مستوى الطابع النخبوي للنخبة العسكرية، التي عرفت في الجزائر ومنذ استقلالها هيمنة "الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي"، بعد تمكنهم من الهيمنة على المراكز القيادية داخل الجيش، مباشرة بعد الحصول على الاستقلال، فأشرفوا على مختلف عمليات بنائه، ما مكنهم من نيل حضوة كبرى داخله، وداخل الدولة الجزائرية المستقلة، وباستعارتنا لتعبير يزيد صايغ في توصيف هيمنة الجيش على السلطة في الجمهورية المصرية، أمكننا استنتاج أن "الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي" هيمنوا على الجيش والدولة خلال حقبة حكم الرئيس بومدين، ثم تموقعوا فوق الجيش والدولة بعد وفاته.

أما في حالة النخبة العسكرية المغربية، فتميز تكوينها النخبوي، بهيمنة فئة من الضباط، تتصف بالقرب الشخصي من الملك، ولا أدلّ على ذلك أن المحاولتين الانقلابيتين لـ 1971 و 1972، نفذتا من طرف أقرب جنرالين للملك الحسن الثاني، الأمر يتعلق بالجنرال مدبوح في 1971، والجنرال أوفير في 1972، وبعد ذلك تحكم الملك في التكوين النخبوي للنخبة العسكرية، فأصبح الانضمام إليها مشروط بالقرب والخضوع لشخص للملك، خاصة بعد السماح لبعض أفراد هذه النخبة بتولي مناصب مدنية، وتمتعها بامتيازات اقتصادية واجتماعية مهمة.

كل هذا قادنا إلى تأكيد أن فهم ظاهرة العطل الديمقراطي في المغرب والجزائر من منظور الدور التدخل للجيش ليس بالأمر الهين، خاصة وأن جل الدارسين للنظاميين السياسيين المغربي والجزائري، وجدوا صعوبات جمة في محاولة فهم آليات الحكم والوزن النسبي للمؤسسة العسكرية في التفاعلات الداخلية والخارجية في الدولتين، فباحث مهتم بدراسة ظاهرة العسكرة السياسية في الشرق الأوسط، مثل وليد عبد الحي، أقر بعد دراسته للمؤشرات المركزية والفرعية لظاهرة العسكرية والديمقراطية¹، بتعزّز الظاهرة في الجزائر والمغرب، بحيث انتقلت الأولى من المرتبة 29 عالميا في سنة 2000 إلى المرتبة 15 في 2020/2019، بالموازاة مع انتقال الثانية من المرتبة 47 في سنة 2000 إلى المرتبة 23 ما بين 2020/2019، في مقابل تدني ترتيب الدولتين حسب مؤشر الديمقراطية، حيث صنف المغرب في المرتبة 96، والجزائر في المرتبة 113 عالميا في تصنيف 2020. وفي ذلك تأكيد على أن واحدة من أعظم خصائص النظاميين، هي وقوف الجيش وراء إبعاد النخبة السياسية المدنية عن مركز السلطة السياسية، باحتلال الجيش له في الجزائر، ودعّمه لهيمنة الملك عليه في المغرب، انطلاقا من هذه الحقيقة، حاولت

¹ - تتمحور مؤشرات العسكرة حول الإنفاق العسكري، وعدد الأفراد المجندين في المؤسسة العسكرية، حجم التسليح العسكري الثقيل.

الاقتراب من فهم التدخلات السياسية للجيش في الدولتين، من خلال العودة إلى التاريخ، ومتابعة تطورات العلاقات المدنية-العسكرية في الدولتين أثناء المرحلة الكولونيالية، وتبعاتها على مستقبل بناء الدولة والأمة بعد الاستقلال، وقد سمح استقراء بعض هذه التطورات بالتوصل إلى النتائج التالية:

- للدور السياسي للجيش في الجزائر امتداد زمني طويل، حيث اتسمت علاقته بالنخبة السياسية بالعداء، منذ تأسيس جيش التحرير الوطني في 1954، ودخوله في صراع مرير على قيادة العمل الثوري في مواجهة النخبة السياسية داخل جبهة التحرير الوطني، انتهى إلى كبح جماح العسكريين خلال مؤتمر الصومام في 1956، وتحكم العسكريين في السياسيين بعد إقرار مبدأ "أولوية العسكري على السياسي" في 1957، ثم القضاء النهائي على طموح السياسيين في احتلال السلطة السياسية بعد تأسيس هيئة الأركان العامة في 1960، التي كان لها دور حاسم في قيام دولة ذات طبيعة مزدوجة مدنية/عسكرية بعد حسم الصراع على السلطة في الدولة المستقلة لصالح تحالف بومدين-ابن بلة، ثم ذات طبيعة عسكرية خالصة بعد انقلاب العقيد بومدين على الرئيس ابن بلة في 1965، إلى حدود نهاية حكم الرئيس اليمين زروال في 1999، والذي تزامن مع قيام نمط الحكم العسكري من وراء ستار مدني في الجزائر.

- لم يبرز الدور السياسي للجيش المغربي خلال الفترة الكولونيالية، التي تزعمت خلالها النخبة المدنية قيادة العمل التحرري، حيث تم توظيف العمليات المسلحة لجيش التحرير المغربي منذ تأسيسه في 1955، حسب ما تقتضيه حاجيات الجهود السياسية، لكن هذا لم يمنع بروز طموحات سياسية لدى بعض قادة هذا الجيش في مرحلة الاستقلال، خاصة منهم الذين رفضوا الانضمام إلى القوات المسلحة الملكية بعد تأسيسها من طرف الملك، فتوجه فريق منهم لقيادة العمل المسلح ضد الجيش الإسباني في الجنوب، قبل اصطفاؤه إلى جانب القوى اليسارية المتصارعة على السلطة السياسية مع الملك، فيما تم وأد فريق ثاني(بقايا جيش التحرير في الشمال) خلال حرب الريف في 1959، كان قد ظل محافظا على تنظيمه العسكري، ومناهضا لسياسات تهميش الدولة المركزية لأقاليم الشمال، فيما تجدد الطموح السياسي للنخبة العسكرية بعد ذلك من داخل القوات المسلحة الملكية، بعد إقدام جزء مهم من ضباطها على تنفيذ محاولتين فاشلتين للانقلاب على النظام الملكي في بداية السبعينات.

- بالموازاة مع نجاح الملك في المغرب في احتواء الطموح السياسي للقادة العسكريين، بعد الإغداق عليهم بامتيازات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ثم الدفع بهم للقيادة الميدانية لقضية الصحراء المغربية منذ 1976 إلى اليوم، نجح الجيش الجزائري بدوره في احتواء النخبة السياسية، وإبعادها إلى خارج التنافس على السلطة السياسية، بعد انقلابه على نتائج أول انتخابات محلية وتشريعية تعرفها الجزائر في 1991.

- حافظ الجيش المغربي في بيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة على موقعه الداعم للنظام الملكي والمحايدين تجاه الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، ولعب دورا أساسيا في عملية الانتقال السلس للحكم من الملك الراحل الحسن الثاني إلى الملك محمد السادس في 1999، وتدخل بقوة لمنع الاضطرابات الاجتماعية النوعية في سيدي إفني في 2008، وفي العيون في 2010، فيما لم يختبر دوره في احتجاجات حركة 20 فبراير في 2011، التي لم يتطور فعلها الاحتجاجي إلى الدرجة التي تستدعي تدخل الجيش، رغم أن جميع المؤشرات تقوي من احتمال اصطافاه إلى جانب الملك ضد القوى المحتجة، ولعل هذا ما يفسر إصرار الملك في المغرب على إشرافه الشخصي على الجيش رغم أن هيئة الإنصاف والمصالحة في 2004، كانت قد أوصت بضرورة فتح المجال للحكومة لتشرف على السياسات الأمنية، ومنها السياسية والمؤسسة العسكرية.

- لم يتأثر احتكار العسكريين للسلطة السياسية الفعلية في الجزائر ببيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بقدر ما دفعتهم إلى تكيف سلطتهم مع النمط الديمقراطي المدني لهذه البيئة الجديدة، من خلال تمدين واجهة النظام السياسي، بإيصال السياسي عبد العزيز بوتفليقة إلى منصب الرئاسة في 1999، دون تمتيعه بسلطة فعلية لإدارة شؤون الدولة، وفي ظل العجز عن إيجاد بديل سياسي له طوال عشرين عاما من رئاسته للجمهورية، التي انتهت باندلاع أكبر حراك شعبي في تاريخ الجزائر في 2019، نجح الجيش في إدارته والتحكم في مخرجاته، خاصة بعد إيصال السياسي عبد المجيد تبون إلى منصب رئاسة الجمهورية.

- عدم خضوع الجيش لرقابة وإشراف النخبة السياسية في المغرب والجزائر هو أحد السمات الرئيسية للعطل الديمقراطي الراسخ في الدولتين، والذي يبرز فيهما في انتهاج أنماط توزيعية للسلطة السياسية، متعارضة مع النمط الديمقراطي، أهمها النمط النيوباترمونيالي، الذي يتم الخلط داخله بين الدور السياسي والإداري والشخصي للحاكم، الذي يقيم علاقة زبونية بينه وبين الأفراد الذين يشكلون النخبة السياسية والإدارية، وهكذا تعتبر النخبة العسكرية مركزا للنمط النيوباترمونيالي في الجزائر، لكونها المصدر الوحيد للشرعية، أي الشرعية الثورية، التي ألغت مبدأ التمثيل السياسي باعتباره أساس الشرعية الديمقراطية، فامتلكت المؤسسة العسكرية سلطة مطلقة في التعيين في المناصب، وفي تدفق الموارد المالية والمصالح الاقتصادية التي توزع بشكل ريعي (الريع النفطي) ضمن شبكة زبانية. أما في المغرب فلا يعتبر الجيش مركزا للنمط النيوباترمونيالي وإنما زليم له، أي تابع له، ومستفيد من حظوته وامتيازاته التي تتمثل في الأجور المرتفعة، ورخص الصيد البحري، واستصلاح الأراضي، والمكانة الاجتماعية المتميزة.

ننتهي إذن إلى أن العطب الديمقراطي أمر ثابت في حالة كل من المغرب والجزائر، مع تسجيل تفاوت نسبي في درجته بين البلدين، وفي مسؤولية الجيش عنه، ذلك أن احتكار الجيش الجزائري للسلطة الفعلية هو السبب المباشر في تفويض عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، وإفراغ عملية التغيير السياسي، من قبيل الانتخابات المحلية والتشريعية، والرئاسية، والدستورية من مضمونها الديمقراطي، إذ تبقى في معظمها خاضعة لوصاية النخبة العسكرية، التي تتحكم في هندستها وفي نتائجها. أما في المغرب فلا يمكن الجزم بأن الجيش مسؤول مباشر عن العطب الديمقراطي بقدر ما هو حاضن له، اللهم إذا توسعنا في تحديد الموقع السياسي للجيش استنادا إلى موقف خوان لينز الذي تبناه زولتان باراني في تحديده للمعايير الأساس للعلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية، عندما اعتبر أن التزام الجيش بالامتناع عن التدخل السياسي يجب أن يكون مشمولا بولاء جميع الفاعلين السياسيين الكبار للنظام الديمقراطي، فيكون بذلك الحياد السياسي للجيش المغربي حياد سلبي معطل لمسار الانتقال الديمقراطي.

وسعى للإحاطة بدور الجيش في العطب التنموي المستقر في البلدين، سعى الباحث في الفصل الأخير من هذا البحث إلى تفكيك الآثار السلبية للدور التدخل للجيش على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلدين، في دراسة كمية مفصلة، هدفت إلى استبيان التفاضلات الكبرى للعلاقات المدنية-العسكرية والعطب التنموي في البلدين، اختارنا خلالها تتبع تطور مؤشر الإنفاق العسكري، كمؤشر دال على قوة التأثير السياسي للنخبة العسكرية، ومؤشر الإنفاق الاجتماعي الذي ربطه بقوة تأثير النخبة السياسية المدنية، لأنه يرتبط بجوهر الاشتغال السياسي المدني، فتوصل إلى النتائج التالية:

- تسجيل ارتفاع كبير ومستمر في الإنفاق العسكري في الدولتين، بشكل يتجاوز المتوسط العالمي للإنفاق العسكري بحوالي ثلاث مرات الجزائر، ومرتين في المغرب، يفسر الطابع العسكري للنظام الجزائري، وتموقع المؤسسة العسكرية المغربية كجماعة ضغط قوية داخل النظام السياسي.

- تدني مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في البلدين مرتبط في جزء كبير منه بتدني الإنفاق العمومي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، كانعكاس حتمي لمحدودية الدور السياسي للنخب المدنية في البلدين، في مقابل تعاضم قوة النخبة العسكرية الدافعة في اتجاه الرفع المستمر من الإنفاق العسكري.

- تشبث الدولتين بالرفع من إنفاقهما العسكري ولو على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية يصعب تفسيره خارج إطار تطبيقات المنهج الكلاني (Holistic Approach) في العلاقات الدولية، الذي

صاغه إيمانويل فالرستين في كتابه ذي المجلدات الثلاثة "النظام العالمي الجديد"¹، وفيه أولى الاهتمام لثلاثة أبعاد مرتبطة ومتداخلة فيما بينهما، تكوّن "مفهوم الأمن" في شموليته، وكل الاستراتيجيات المبنية عليه، وهي أمن المجتمع وأمن الدولة وأمن النظام السياسي، فتأكد لنا أن حرص الدولتين على الرفع من الإنفاق العسكري يرتبط بالإرادة السياسية للنظاميين السياسيين التي تعطي الأولوية لأمن النظام السياسي، أي "الحفاظ على كرسي السلطة" على حساب أمن المجتمع، الذي يقتضي تحقيقه الاهتمام أكثر بتلبية الحاجيات السوسيو-اقتصادية لأفراد المجتمع، والتي تقتضي بدورها تخصيص موارد مالية كافية للقضاء على الفقر والحرمان والهشاشة، كآفات يؤدي توسع رقعتها داخل المجتمع إلى تشقق جدرانه، وانهيار بنيانه.

- أوصلنا تحليل العلاقات الدولية الثنائية المغربية-الجزائرية ضمن السياق العام للعلاقات المدنية-العسكرية، الذي ينظر لتأثير الدور الخارجي من زاويتين اثنتين: زاوية العنصر الخارجي الداعم للديمقراطية، وزاوية العنصر الخارجي المهدد للأمن الخارجي للدولة، إلى أن كل دولة منهما تتأثر بالأخرى، باعتبارها مركز تهديد مباشر لأمنها الخارجي، الأمر الذي فسّرناه بسيادة عقيدة العداء المتبادل بين الدولتين، باعتبارها دافعا حقيقيا لارتفاع الإنفاق العسكري فيهما، تدفع كل منهما إلى الرفع من الإنفاق العسكري لمواجهة المتطلبات المالية المرتفعة لمجاعة سباق التسلح العسكري المحموم بين الطرفين.

- من النتائج المدهشة التي توصلت إليها الدراسة في سياق ربطها ارتفاع الإنفاق العسكري في البلدين بالسياق العام للصراع السياسي القائم بين البلدين، هو الحجم الكبير للنمو الاقتصادي والتنموي المهدر في البلدين بسبب ضعف التعاون الاقتصادي، والذي قدره صندوق النقد الدولي بحوالي نقطة من النمو الاقتصادي سنويا، ما يكافئ تشغيل حوالي 25 ألف عاطل عن العمل سنويا في كل بلد. لكن عنصر الدهشة هنا لا يرتبط فقط بهذا النمو المهدر بسبب ضعف عمليات التبادل الاقتصادي، وإنما أيضا بالعوائد المالية الممكن تحقيقها على هامش التعاون الاقتصادي، وأهمها ذلك المتعلق بترشيد الإنفاق العسكري، لأن إحلال علاقة التعاون بين الدولتين سيؤدي لا محال إلى تخفيض الإنفاق العسكري فيهما، وخاصة ما تعلق منه بمسايرة سباق التسلح العسكري بين الدولتين، وبالتالي إعادة توجيهه لسد الحاجيات الإنفاقية في القطاعات الاجتماعية، التي عرت أزمة كوفيد-19 عن ضعفها البين في الدولتين.

¹ - Immanuel WALLERSTEIN, The Modern World-System, 1974, 1980, 1989.

تأملات نهائية: ما يجب عمله، وما يجب تحاشيه

كان السؤال الفرعي الأخير الذي طرحته في المقدمة يتعلق بالأحوال والسياسات التي أعاققت تطوير علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية في المغرب والجزائر: ما هي خصائص العلاقات المدنية-العسكرية التي تتشارك فيها الدولتان وكانت سببا مباشرا في تعسير الانتقال الديمقراطي؟، وبعبارة أخرى ما الذي يجب على النخبة السياسية ونشطاء الانتقال إلى الديمقراطية عمله في المجال الأمني-العسكري من أجل تسريع الانتقال الديمقراطي؟ وما الذي يجب عليهم تجنبه؟، وهو السؤال الذي تتحدد في إجابته في المحاور الثلاثة التالية:

1. ارتباط دور الجيش في تعسير الانتقال الديمقراطي بأزمة الشرعية السياسية في البلدين

تكمن الأسباب الكبرى لدور الجيش في تقويض الانتقال الديمقراطي في كل من المغرب والجزائر، في أزمة بناء الشرعية التمثيلية فيهما، ولجوء النخب الحاكمة في الدولتين إلى تجديد مصادر الشرعية بعيدا عن الشرعية التمثيلية الجماهيرية. ففي المغرب استند الملك في فرض هيمنته على سائر مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسات الأمنية والعسكرية على مصادر تجمع بين ما هو ديني وتاريخي (الملك أمير المؤمنين، وريث الحكم العلوي)، وفي الجزائر لجأ الجيش إلى توظيف مصادر تدمج الثوري بالتاريخي (المؤسسة العسكرية سليلة جيش التحرير الجزائري، مفجرة ثورة التحرير) لامتصاص مفعول الشرعية الديمقراطية، التي تتأسس على مبدأ التمثيل السياسي، وتنظم عبر عملية الانتخاب الحر والشفاف.

وفي هذا الإطار يتشابه النظامين الجزائري والمغربي في عجزهما عن تجديد شرعيتهم، والتجديد هنا لا يعني سوى التوجه نحو بناء شرعية ديمقراطية تمثيلية، للقضاء على الطبيعة السياسية السلطوية المعقدة والثابتة في البلدين، خاصة وأن إخفاق تجارب التحديث والتنمية وانحسار جهود التعاون الاقتصادي بينهما، قد أحبط جهود الانتقال نحو بناء نظام ديمقراطي فعال، حيث تواجه صعوبات داخلية، سمتها الأساسية وجود تضارب وعدم انسجام بين النخبة السياسية والمجتمعية حول القضايا الكبرى للتغيير السياسي، المرتبطة بالتداول السلمي على السلطة السياسية، وتعديل الدستور، وتوسيع مجال المشاركة السياسية، وتجويد خدمات مؤسسات الدولة، والقضاء على الفقر والحاجة والبطالة، وتوسيع مجالات رعاية الدولة للفئات المحتاجة والهشة.

2. في الحاجة إلى إطار مؤسسي شفاف وغير ملتبس للعلاقات المدنية-العسكرية في البلدين

من بين الإكراهات الكبرى التي تعترض انطلاق مسار حقيقي للانتقال الديمقراطي في المغرب والجزائر، ما يتعلق بغياب الوضوح في تحديد موقع المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي، وعلاقتها بالنخبة السياسية التنفيذية والتشريعية، وبباقي النخب المجتمعية من جمعيات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وفي هذا الإطار لا يمكن الحديث عن أي انتقال ديمقراطي في البلدين، من دون دسترة إشراف الحكومة على السياسة العسكرية، وفتح المجال أمامها للقيام بأدوار داخل سلسلة القيادة العسكرية، حتى تتمكن من ممارسة دورها في الإشراف على السياسة العسكرية، والتحكم في المؤسسة العسكرية.

يوفر الإطار السياسي الشفاف للعلاقات المدنية-العسكرية، فضاء متعدد المساحات للتشاور والتواصل والتعاون بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية، تتمكن فيه النخبة العسكرية من إطلاع النخبة المدنية على حقيقة التهديدات الأمنية الخارجية المحدقة بالدولة، والاستراتيجيات والخطط الموضوعة لمواجهتها، وكذلك الموارد المالية التي تحتاجها لتنفيذ خططها واستراتيجياتها، كما تمكن النخبة المدنية من تقاسم العبء الأمني الخارجي، والتدخل فيه كلما وجدت أن الحلول الدبلوماسية قادرة على إدارته عوض الحل العسكري، وكذلك تفسير مواقفها للنخبة العسكرية، خاصة فيما يتعلق بالتبريرات السياسية والاجتماعية لميزانية الدفاع، ونمط التجنيد العسكري...

3. ضرورة التثقيف المدني للجيش في البلدين

من القضايا الواجب الاهتمام إليها لتجاوز مرحلة الجمود في علاقة النخبة المدنية بالعسكرية في البلدين، مسألة فتح قضايا السياسة العسكرية والمؤسسة العسكرية أمام النخب المدنية، بما في ذلك النخب المدنية غير الفاعلة على مستوى الصفوف الأولى لهرم السلطة السياسية، أحدث هنا عن الصحفيين والفاعلين السياسيين والمجتمعيين والخبراء المعنيين بالشؤون العسكرية، والذين غالبا ما يتم صد كل محاولة منهم للاقترب من المؤسسة العسكرية، لتغطية أنشطتها، أو بحثها، أو حتى نقدها، مما يدفعهم في الغالب إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية لبحث أخبار المؤسسة العسكرية الوطنية. وعندما نقول انفتاح المؤسسة العسكرية على النخب المدنية في هذا الإطار، فإننا نتحدث عن النشاط والخبر العسكري الذي لا يبلغ مستوى الأسرار العسكرية.

بدورها يجب أن تفتح منظومة التربية والتكوين في النظام المدرسي داخل المدارس والجامعات، وفي الكليات والأكاديميات العسكرية، على دراسة الدور السليم للجيش داخل الدولة والمجتمع، وأهمها أن دوره ينحصر في حماية الدولة وأفراد المجتمع من التهديدات الخارجية، وتقديم المساعدة بعد كوارث طبيعية، والمساعدة في عمليات حفظ السلام الدولي، كلما كان ذلك ممكنا، وعلى نحو مماثل يجب أن يفتح التعليم العسكري الاحترافي على دراسة النظم السياسية، وخاصة الديمقراطية منها، والانخراط المدني في

السياسات العسكرية، كما يجب فتح قنوات الاتصال والتواصل بين الطلبة المدنيين والمتدربين العسكريين، عبر برمجة تكوينات ثنائية، داخل الجامعات المدنية والكليات العسكرية.

لماذا انتقل الآخرون إلى بناء علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية وفشل المغرب والجزائر؟

سؤال إشكالي أتركه مفتوحا للمستقبل، لا أتوخى من ورائه إعادة سرد مظاهر الفشل الديمقراطي والتنموي الذي كان الجيش طرفا رئيسيا في بلوغه في كل من المغرب والجزائر، وإنما أهدف من ورائه لفت الانتباه لأهمية إجراء دراسة مقارنة مفصلة بين الدور الذي لعبه الجيش في إنجاح الانتقال الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، ودور الجيش المعطل للانتقال الديمقراطي في المغرب والجزائر، وذلك من خلال تفكيك الخيوط النازمة للموقف الجيش من السلطة السياسية، والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي دفعته للخروج من السلطة، وتسليمها للنخبة المدنية في الدول التي نجح الانتقال الديمقراطي فيها، ومقارنة كل ذلك بدور الجيش الجزائري الذي نجح في توطين "الجمود" السياسي في الجزائر بدل "الانتقال"، والجيش المغربي الذي ساهم في تجميد "الانتقال الديمقراطي المغربي" بإبقائه في المنطقة الرمادية من الديمقراطية، رغم وجود نظام سياسي منفتح على قيم الديمقراطية الغربية، يعوزه فقط التحلي بالمزيد من الشجاعة في تبني الديمقراطية بكل مقوماتها وأسسها، وأهمها فتح المجال للنخبة السياسية للاضطلاع بدور محوري في صياغة وتنفيذ السياسات الأمنية، وأهمها السياسة العسكرية. فما هي إذن العوائق المرتبطة بالسياسة العسكرية التي حالت وتحول دون لحاق المغرب والجزائر بالدول التي نجحت في الانتقال إلى الديمقراطي خلال الموجة الثالثة؟.

لائحة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

I. قائمة الكتب:

- أبراش، إبراهيم ، *المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية*، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- ابراهيم، سعد الدين، *الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في العالم العربي (الجزء الأول)*، دار ابن رشد، القاهرة، 2018.
- أبو القاسم، سعد الله، *الحركة الوطنية الجزائرية (الجزء الثالث)*، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الرابعة، بيروت، 1992.
- أبو النصر، مدحت و مدحت محمد ياسمين، *التنمية المستدامة: مفهومها-أبعادها-مؤشراتها*، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.
- أبو داود، السيد ، *الأمة في مواجهة الاستبداد: خبرات ثورة 25 يناير 2011*، مكتبة جريدة الورد، القاهرة، 2015.
- أبو سيف، عاطف، *المجتمع المدني والدولة: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني*، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- الأحمري، محمد، *الديمقراطية: الجنور وإشكالية التطبيق*، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012.
- ادريس، خضير، *البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)*، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.
- أزهر علال، *الصحراء المغربية: الوحدة والتجزئة في المغرب العربي*، دار الخطابي للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1988.
- استاتي، زين الدين الحبيب، *الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.
- اسماعيل، علي سيد، *الأمن القومي العربي : واقعه وآفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة*، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2019.

الأغا، فؤاد ، علم الاجتماع العسكري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

إهرنبرغ، جون، *المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة*، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008.

الأيوبي، نزيه، *تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط* ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010.

بادي، برتران، *الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الإسلام*، ترجمة لطيف فرج، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، 2017.

باراني زولتان، *الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميريكيتين*، ترجمة نبيل الخشن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.

_____ ، *كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟*، ترجمة عبد الرحمن عياش، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017.

بخوش، صبيحة، *اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

بدران، ابراهيم وآخرون، *الآفاق المستقبلية للدولة الوطنية*، الآن ناشرون وموزعون، عمان، 2020.

البدوي، ابراهيم أحمد وآخرون، *السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية*، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، 2017.

برادة، عبد الغني، *مواقف الأحزاب السياسية المغربية من المسألة الديمقراطية: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نموذجا*، مطبعة الكرامة، الرباط، 2005.

براهيمي، عبد الحميد، *في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

بشارة عزمي، *الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقات مقارنة*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020.

_____ ، *الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017.

_____ ، *ثورة مصر: الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.

- البطل، يولا، *الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال 35 عاما*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1984.
- البلتاجي، سارة، *الأمن الاجتماعي-الاقتصادي والمواطنة الناشئة في المجتمع المصري*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.
- بلحاج، صالح، *أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965*، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- بلماحي، ادريس، *الحكامة الأمنية في مسلسل العدالة الانتقالية، ضمن العدالة الانتقالية في السياقات العربية*، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2014.
- بن خلف الله، الطاهر، *النخبة الحاكمة في الجزائر (89-62): بين التصور الايديولوجي والممارسة السياسية*، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- بن خليف، عبد الوهاب، *تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال*، دار طليطلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- بن سليمان، رحمة وآخرون، *العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة : مقاربات سوسولوجية وحالات*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017.
- بن ققّة، خالد عمر، *المؤسسة العسكرية الجزائرية والشرعية*، منشورات دار الشروق، الجزائر، 2000.
- بنونة، المهدي، *أبطال بلا مجد: فشل ثورة 1963-1973*، ترجمة علي آيت احما، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2005.
- بورديو، بيبير، *الهيمنة النكورية*، ترجمة سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.
- بوشياخي، شيخ، *الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
- بوضياف، محمد، *التحضير لأول نوفمبر 1954*، دار النعمان للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.
- بوطالب، عبد الهادي، *نصف قرن في السياسة*، منشورات الزمن، الرباط، 2001.
- بي، ستيفين وآخرون، *منظور جديد للفقر والتفاوت*، ترجمة بدر الرفاعي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009.
- بيرو، جيل، *صديقنا الملك*، ترجمة ميشيل خوري، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2002.
- بيطار، سيرجيو و لوينثال أبراهام، *تجارب التحول إلى الديمقراطية: حوارات مع القادة السياسيين*، دار الشروق، القاهرة، 2016.

تايلور، ويليام، *الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط: تحليل للأحداث في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا*، ترجمة أسامة عباس وعمرو بسيوني، دار الوافد الثقافية-ناشرون، بيروت، 2018.

تشايمان، بيرت، *العقيدة العسكرية "دليل مرجعي"*، ترجمة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015.

تيوريل، يان، *محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغيير أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)*، ترجمة خليل الحاج صالح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.

ثربورن، جوران، *أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجية*، ترجمة إلياس مرقص، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

الجابري، محمد عابد، *في نقد الحاجة إلى الإصلاح*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

_____، *العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته*، نقد العقل العربي، الطبعة 7، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

_____، *في غمار السياسة: فكري وممارسة: الكتاب الثالث*، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2010.

الjasور، ناظم، *إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراعات السياسية والخلافات العربية العربية*، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

جبرو، عبد اللطيف، *16 يوليوز 63*، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2000.

جديرة، أحمد، *التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية*، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987.

جرار أماني، غازي، *قضايا معاصرة (المناهج الفكرية والسياسية)*، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2019.

الحافظي، إحسان، *السياسات الأمنية في المغرب: في السلطة وأدوار النخب السياسية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020.

حجاج، ابراهيم عبد المحسن، *الرعاية الاجتماعية تشريعاتها وخصائصها*، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020.

حربي، محمد، *الثورة الجزائرية: سنوات المخاض*، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

_____، *الجزائر 1962-1954: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع*، ترجمة كميل قبصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1973، ص. 109.

- الحسن الثاني، *ذاكرة ملك*، الطبعة الثانية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، 1993.
- الحمودي، سعيد بن محمد، *الحرية بلا ثورة*، الطبعة الثانية، دار مدارك للنشر، دبي، 2015.
- حمودي، عبد الله، *وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي*، دار توبقال للنشر، الرباط، 1998.
- خالفه، معمري، *عبان رمضان*، ترجمة زينب زخروف، منشورات ثالة الأبيار، الجزائر، 2008.
- خضر، أحمد إبراهيم، *الجيش والمجتمع: دراسات في علم الاجتماع العسكري*، دار المعارف، القاهرة، 1985.
- _____، *علم الاجتماع السياسي: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية*، دار التضامن للطباعة، القاهرة، 1980.
- _____، *علم الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية*، دار المعارف، القاهرة، 1980.
- خمري، سعيد، *روح الدستور: الإصلاح: السلطة والشرعية بالمغرب*، منشورات دفاتر سياسية، ومطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2012.
- الخوري، سامي، *قانون القضاء العسكري: بحث وتحليل*، دار صادر للمنشورات الحقوقية، بيروت، 2000.
- الخوري، فؤاد إسحاق، *العسكر والحكم في البلدان العربية*، دار الساقي، لندن، 1990.
- دال، روبرت، *الديمقراطية ونقادها*، ترجمة نمير عباس مظفر، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 2005.
- _____، *عن الديمقراطية*، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2000.
- دالي، ماري، *الرفاه*، ترجمة عمر سليم التل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
- دان، جون، *قصة الديمقراطية*، ترجمة عبد الإلاه الملاح، العبيكان للنشر، الرياض، 2007.
- دايموند، لاري، *روح الديمقراطية: الكفاح من أجل مجتمعات حرة*، ترجمة عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014.
- دحلب، سعد، *المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر*، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
- الدريسي، سهام، *الاستثناء المغربي: بحث في خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب*، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، 2018.
- دي توكفيل، ألكسيس، *الديمقراطية في أمريكا: الجزآن الأول والثاني*، ترجمة مرسى قنديل، عالم الكتب، القاهرة، بدون سنة الطبع.

رزيق المخادمي، عبد القادر، *سباق التسليح الدولي: الهواجس والطموحات والمصالح*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (بدون سنة الطبع).

رشيق، عبد الرحمان، *الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر*، منتدى بدائل المغرب، الرباط، 2014.

رضوان، محمد، *منازعات الحدود في العالم العربي: مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية*، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999.

ركح، عبد العزيز، *ما بعد الدولة-الأمة عند هابرماس*، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011.

روبيرتسي، تيمونز و هايت، أيمي، *من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي (الجزء الأول)*، ترجمة سمير الشيشكلي، مجلة عالم المعرفة، عدد 309، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004.

زبيحة، زيدان، *جبهة التحرير الوطني: جذور الأزمة*، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

الزبيري، محمد العربي، *تاريخ الجزائر المعاصرة (الجزء الأول)*، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

_____، *الثورة الجزائرية في عامها الأول*، دار البعث، قسنطينة، 1984.

الزلزلي، زيد حازم، *عسكرة المجتمع: التأثيرات السياسية والأمنية*، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

الساطوري، عزيز، *اسعيد بونعيلات: مسار مقوم*، مؤسسة محمد الزرقطوني للثقافة والأبحاث، الدار البيضاء، 2005.

سالم، أحمد علي، *الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية*، ترجمة المؤلف نفسه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.

سيكر، بول، *مبادئ الرعاية الاجتماعية: مقدمة للتفكير في دولة الرعاية*، ترجمة حازم مطر، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017.

ستورا، بنجامين، *تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988* م، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.

ستون، جون، *الاستراتيجية العسكرية: سياسة وأسلوب حرب*، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014.

سردار، ضياء الدين و وين ديفيز، ميريل، *الحلم الأمريكي كابوس العالم*، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2006.

سعيدوني، ناصر الدين، *المسألة الثقافية في الجزائر: النخب - الهوية - اللغة (دراسة تاريخية نقدية)*، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، 2021.

سليمان، هاني، *العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017.

سورنسن، غيورغ، *الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيروتات والمأمول في عالم متغير*، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.

سويتزر، جوزيف وآخرين، *إدارة المؤسسات العسكرية: النظرية والتطبيق*، بدون ذكر اسم المترجم، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2016.

سويدية، حبيب، *الحرب القنرة: شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992-2000*، ترجمة روز مخلوف، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2003.

سيدنا محمد، ولد الشيخ، *الملك الحسن الثاني ملك التحدي*، دار نشر المعرفة، الرباط، 2000.

سير، نارسيس، *الانتقال العسكري: تأملات في الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة*، ترجمة وفيقة مهدي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016.

سيف، مصطفى علوي، *استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

سينيلار، ميشيل، *المكافيلية وبواعي المصلحة العامة*، ترجمة أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، 2002.

الشابي، مصطفى، *النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995.

شكير، محمد، *النخبة السياسية وامتيازات السلطة بالمغرب*، دفاتر وجهة نظر، العدد 19، الدار البيضاء، 2010.

____، *المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبلية إلى العصرية*، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2008.

الشيباني، منصور أبو هود ، *الديمقراطية في القانون الدولي بين المشروعية والقوة*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

الشيخ، سليمان، *الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين: دراسة حول تاريخ الجزائر*، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

- الصنهاجي، عبد الله، *مذكرات في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير 1947-1956*، مطبعة فضالة، المحمدية، 1987.
- صيداوي، رياض، *صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000.
- ضريف، محمد، *الأحزاب السياسية المغربية : من سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999*، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء، 1996.
- عباس، محمد، *خصومات تاريخية*، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- عبد الرحمن، حمدي وآخرون، *الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا*، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2015.
- عبد الملك، أنور، *المجتمع المصري والجيش: 1952-1973*، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2005.
- عبودي، محمد علي، *جامعة الدول العربية والصراع الإسرائيلي: من تأسيس الجامعة إلى مؤتمر مدريد*، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
- العراقي، الغالي، *البيان.. والبرهان: التوضيح المستفاد حول كتاب ذاكرة نضال وجهاد*، منشورات الاتحاد الاشتراكي، الرباط، 2006.
- _____، *ذاكرة نضال وجهاد: حديث عن سنوات التحرير والجمر والغبار*، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002.
- العروي، عبد الله، *مفهوم الدولة*، الطبعة التاسعة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2011.
- العسيلي، بسام، *الله أكبر.. وانطلقت ثورة الجزائر*، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت، 1986.
- _____، *جبهة التحرير الوطني الجزائري*، الطبعة الثالثة، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1990.
- عضراوي، ميلود، *ميثاق التغيير: برنامج إصلاح سياسي متكامل*، الدار العالمية للثقافة، الدار البيضاء، 2004.
- العطري، عبد الرحيم، *الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي*، دفا تر وجهة نظر، الرباط، 2008.
- علام عبد الله، فيصل، *العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/تموز 1952-يوليو/تموز 2013*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2018.

علي حمدي، بشير، *العنف المقدس: النفوذ الاقتصادي للمليشيات والأمن الإقليمي*، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.

عمرو، الشوبكي وآخرون، *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-سورية-الأردن)*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

عياش، جرمان، *دراسات في تاريخ المغرب*، مكتبة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986.

غانم، داليا وعرقجي، دينا، *المرأة في القوات العربية المسلحة*، المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأمريكية، بيروت، 2020.

غليون، برهان وآخرون، *التحدي الديمقراطي في الجزائر، ضمن مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

غماري، طيبي، *الجندى والدولة والثورات العربية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.

الفارس، عبد الرزاق، *السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، 1970-1990*، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

فارس محمد، العمارات، *دور المرأة الأردنية في الأمن العام*، دار الخليج، عمان، 2017.

الفاسي، علال، *الحركات الاستقلالية في المغرب العربي*، دار الطباعة المغربية، تطوان، بدون سنة الطبع.

فزة، جمال، *سوسيولوجيا التنظيمات: أسس واتجاهات*، الطبعة الأولى، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2013.

فوكوياما، فرانسيس، *النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية*، ترجمة معين الإمام ومجابه الإمام، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2016.

_____، *بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين*، ترجمة مجابه الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، 2009.

_____، *نهاية التاريخ والإنسان الأخير*، ترجمة فؤاد شاهين وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993.

فيرمورين، بيبير، *تاريخ المغرب منذ الاستقلال*، أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 2014.

قادر عمر، أحمد، *شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن*، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994.

قرة، اسماعيل وآخرون، *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

كارتقييت، بارد و غابريلسن، جيمبرت مارييا، *العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط*، ترجمة أحمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 2021.

كافي، علي، *مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962*، الطبعة الثانية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011.

كوودكو، جيجوش، *حقائق وأخطاء وأكاذيب: السياسة والاقتصاد في عالم متحول*، ترجمة رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداي سي أي سي، لندن، 2017.

الكيالي، عبد الوهاب، *موسوعة السياسة*، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1985.

كيغلي، شارل و بلانطو، شانون، *السياسة العالمية : التوجهات والتحوالات (الجزء الأول)*، ترجمة منير بدري وغالب الخالدي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، 2017.

كبكر، عبد الله، *تجاوزات جيش التحرير الجنوبي في سوس من خلال الروايات والشهادات 1956-1960*، مطبعة الرباط نيت، الرباط، 2011.

لخواجة، محمد، *جيش التحرير المغربي 1951-1956 ... ومذكرات للتاريخ أم للتمويه*، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2007.

لونيسي، ابراهيم، *الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962*، دار هومة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

لونيسي، رابح، *الجزائر في دوامة الصراع على السلطة بين العسكريين والسياسيين*، دار المعرفة، الجزائر، 1999.

ماضي، عبد الفتاح، *الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2021.

ماكدونالد، كيفين، *الحركات العالمية: الفعل والثقافة*، ترجمة هبة عبد العزيز غانم، مؤسسة هنداي سي أي سي، لندن، 2019.

مالك، رضا، *الجزائر في إفيان: المفاوضات السرية 1956-1962*، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003.

المختار نزار، *وحدة المغرب العربي: الفكرة والتطبيق 1918-1958*، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2011.

مرابط، فدوى، *السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي: دراسة قانونية مقارنة*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

مرتتين، ميكل، *الاستعمار الإسباني في المغرب (1860-1956)*، ترجمة عبد العزيز الودي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1988.

المرزوقي، أحمد، *تزممارت: الزنزانة رقم 10*، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2009.

المريني، عبد الحق، *الجيش المغربي عبر التاريخ*، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997.

المسعودي، أمينة، *الوزراء في النظام السياسي المغربي 1955-1992: الأصول-المنافذ-المال*، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001.

معتصم، محمد، *النظام السياسي الدستوري المغربي*، مؤسسة إيزيس للنشر، الدار البيضاء، 1992.

معوض، علي جلال، *مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية*، مكتبة الاسكندرية، ومركز الدراسات الاستراتيجية، الاسكندرية، 2019.

مكيافيللي، نيكولو، *الأمير*، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

مونير، بربرا، *دولة الرفاه الاجتماعي الفرص والدعم للجميع*، ترجمة وليام جوزيف، مؤسسة فريدريش إيبيرت، بون، 2017.

النجار، أحمد السيد وآخرون، *دولة الرفاه الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد السويدي بالاسكندرية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

النسور، بلال علي والمجالي، رضوان محمد، *الوجيز في القانون الدولي الإنساني ما بين الاعتبارات القانونية والسياسية جوانب نظرية وتطبيقية: دراسة بعض النماذج الدولية المعاصرة*، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

النقيب خلدون، حسن، *الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة*، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

هاشم، صلاح، *الحماية الاجتماعية للفقراء*، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، 2017.

هالبرشتام، ديفيد، *حرب في زمن السلم: بوش، كلنتون والجنرالات*، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، 2003.

هانسن، فيليب، *حنة أرندت: السياسة والتاريخ والمواطنة*، ترجمة خالد عايد أبو هديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.

هلال، علي الدين و مسعد، نيفين، *النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير*، (بدون ذكر الناشر)، 2005.

هنتغتون، صامويل، *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة*، ترجمة سميرة فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1993.

_____ ، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993.

_____ ، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة مالك عبيد أبو شهيو ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان بنغازي، 1999.

هينروتين، جوزيف وآخرون، **حرب واستراتيجية: نهج ومفاهيم (الجزء الأول)**، مجلة عالم المعرفة، العدد 472، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2019.

واتربوري، جون، **الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم وآخرون، الطبعة الثالثة، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، 2013.

والي، خميس حزام ، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003

الوكوتي، بنعبد الله، **ممرتنا ضد الحزب الوحيد**، منشورات إفريقية، الرباط، 2000.

ولد داداه، أحمد وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

وليد غانم، قتيبة، **الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2018

وناس، المنصف، **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي**، سراس للنشر، تونس، 1995.

ونت، ألكسندر، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، النشر العلمي والمطابع لجامعة الملك سعود، الرياض، 2006.

II. الرسائل والأطروحات:

ابراهيم، حافظ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية في تجربة البناء الوطني في تونس**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

الإدريسي، محمد، **الممارسة الملكية للسلطة**، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 2014-2015.

الأعرج، عبد القادر، **السياسة المغربية في المحيط المغربي (1956 - 1994)**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1994-1995.

حشاني، عبد الحميد، **المؤسسة العسكرية ذات الطابع الصناعي والتجاري**، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، فرع الدولة ومؤسساتها، جامعة الجزائر، 2008.

سعداوي، مصطفى، *المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1947-1954)*، رسالة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم عبد الله، الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

شبوب، محمد، *الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) : دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية*، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، السنة الجامعية 2014-2015.

شهناز، شرف، *مؤسسة الدرك الوطني*، رسالة دكتوراة في علوم القانون العام، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، السنة الجامعية 2019-2020.

صخر، أمال، *الصناعة العسكرية الجزائرية ودورها في في الاقتصاد الوطني*، رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يونيو 2019.

الصادقي، سعيد، *صنع السياسة الخارجية المغربية*، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاجتماعية، وجدة، 2002.

عبد اللاوي، عبد الكريم، *تجربة العدالة الانتقالية في المغرب*، سلسلة أطروحات جامعية، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، 2013.

عصفور، حابس فؤاد يوسف، *أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة دول الطوق (الأردن، سوريا، مصر وإسرائيل)*، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك (الأردن)، 1988.

ليمام، محمد حليم، *الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال*، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه)، بيروت، 2017.

مرزود، حسين، *الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012.

III. قائمة المقالات:

باراني زولتان، القوات المسلحة والانتقال السياسي، *مجلة سياسات عربية*، عدد 22 (2017).

_____، القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي، *مجلة سياسات عربية*، العدد 24 (2017).

_____، موقف الجيوش من الثورات، *مجلة سياسات عربية*، العدد 4 (2013).

بانقا، علم الدين، دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 وما بعدها، *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*، المجلد 22، العدد 3 (2020).

بلخيرات، حوسين، التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري، *مجلة دراسات وأبحاث*، مجلد 10، عدد 3 (2018).

بلقري، جمال، جيش التحرير الوطني على الحدود: بين الاحتراف العسكري والتنشئة السياسية 1960-1962، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، العدد 1، المجلد 6 (يناير 2021).

بلقريز، عبد الإله، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، ضمن *الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

بلدي، صابر، عودة خالد نزار صفقة لدعم التسويات داخل النظام الجزائري، *صحيفة العرب*، عدد 11920، الأربعاء 2020/12/23.

بن طيفور، نصر الدين، أي دور للمجتمع المدني في تسيير الشؤون العامة؟، *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، المجلد 6، العدد 1 (2011).

بهلولي، أبو الفضل محمد، تعديلات قانون القضاء العسكري بالجزائر تحدث ثورة قانونية وإجرائية، *مجلة دراسات في الوظيفة العامة*، العدد 6 (2019).

بوز، أحمد، الملك ورئيس الحكومة: حدود التغيير في الدستور المغربي الجديد، ضمن *تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب*، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2015.

بولحية، يحيى، عبقرية الانتقال باليابان في ثورة الميجي 1868 والدروس المستفادة عربيا، ضمن *أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

جير، نجيب، الوظيفة الرقابية للبرلمان في دستور 2011 : من رقابة الحكومة إلى رقابة الحكامة، *مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد*، العدد 25-26 (2015).

الحافظي، إحسان، الجيش والملكية والنخبة السياسية في المغرب : البنية والسلوك، *مجلة سياسات عربية*، العدد 25 (2017).

____، المغرب و"عاصفة الحزم" : تحولات في العقيدة العسكرية، *مجلة سياسات عربية*، العدد 14 (2015).

حبيب السنتاتي، زين الدين، من الاحتجاج على "التسلط" إلى "سلطة" الاحتجاج: حالة المغرب، *مجلة المستقبل العربي*، عدد 453 (2018).

حفيطي، نور الدين و دخان، نورالدين، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، المجلد 09، العدد 3 (2018).

الخطابي، أحمد، من حركة عشرين فبراير إلى حراك الريف: الخوف من الديمقراطية أم الخوف من جيل الشباب بالمغرب، *سياسات عربية*، العدد 32 (2018).

الأفندي، عبد الوهاب، بين عسكرة السياسة وتمدين العسكرية : نحو إطار نظري لمعالجة "إشكالية الدولة المتخذقة"، ضمن *الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.

خطير، نعيمة، السياسة العامة الأمنية الجزائرية بين الالتزامات السيادية والرهانات الإقليمية، *مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية*، العدد 2 (2019).

خير، عمر، موجة الحراك الجديدة والتحول الديمقراطي: حالات الجزائر والسودان، *مجلة دراسات شرق أوسطية*، العدد 92 (2020).

دريس، نوري، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر: من الايديولوجيا الشعبوية إلى الدولة النيولبرالية، *مجلة سياسات عربية*، العدد 35 (2018).

رشيق، عبد الرحمن، استراتيجية الشارع في مدن المغرب: من الدولة ضد المجتمع إلى المجتمع ضد الدولة، *مجلة الشعلة*، العدد 6 (2001).

زنيبر، محمد، معجزة المقاومة من إرادة الشعب، *مجلة المقاومة وجيش التحرير*، العدد 7 (1984).

زياد، أحمد، معالم المقاومة بالدار البيضاء، *مجلة المقاومة وجيش التحرير*، العدد 7 (1984).

زياني، صالح، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، عدد خاص (أبريل 2011).

الساس، محمد، النظام السياسي المغربي غداة حراك 2019: الاستقرار الهش بديلا من الديمقراطية؟، ضمن *20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.

سالمي، مختار، اغتيال "عبان رمضان" وجهم نوحوا للصراع على السلطة في مؤسسات الثورة الجزائرية، *مجلة الحكمة للدراسات التاريخية*، المجلد 6، العدد 15 (2018).

سالمي، مختار، اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع على السلطة في مؤسسات الثورة الجزائرية، *مجلة الحكمة للدراسات التاريخية*، المجلد 6، العدد 15 (2018).

سعدي، محمد، إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة، *مجلة سياسات عربية*، العدد 24 (2017).

سعود، الطاهر، أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، ضمن *الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي*، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، 2019.

سلاجستاد، روني، الدستورية الليبرالية ونقادها كارل شميت وماكس فيبر، *مجلة الملتقى*، العدد 26 (2011).

سليمان، محمد، أدوار المرأة وإسهاماتها في مواجهة الاحتلال الأجنبي: منطقة الأطلس المتوسط المغربي نموذجاً، *مجلة كان التاريخية*، العدد 46، (2019).

سيدريك، دهونت، مراجعة كتاب: الثورات والمؤسسة العسكرية في الربيع العربي، *مجلة رواق عربي*، العدد 25 (2020).

شتوح، حكيم، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، *مجلة دراسات حول الجزائر والعالم*، مجلة مجلد 2، العدد 5 (2016).

شرقي، محمود، التوجهات الجديدة لحلف شمال الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، عدد 8 (يناير 2014).

صالح، منير، تطور تنظيم جيش التحرير الوطني والاستراتيجية العسكرية الفرنسية المضادة (1956-1958)، *مجلة تاريخ المغرب العربي*، عدد 6، المجلد 3 (مارس 2017).

صاولي، مراد وآخرون، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر: دراسة تحليلية، *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*، العدد 3 (2019).

العابدة، محمد، العنف والسياسة في مجتمعات دول المغرب العربي: دراسة تحليلية، ضمن *العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة: مقاربات سوسيولوجية وحالات (الجزء الأول)*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017.

عبد الحي أحمد، تهامي، لماذا لم تنتبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 186 (2011).

عبد الحي، وليد، العلاقات المغربية-الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، *مجلة سياسات عربية*، العدد 6 (2014).

عبد الفتاح، سيف الدين، خطاب العسكر من الثورة إلى الانقلاب: دراسة استطلاعية في العلاقات المدنية-العسكرية، ضمن *الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.

عثمان، أشرف، الدولة النيوباترمونيالية في المشرق العربي: في المنطق العصوي وإعادة إنتاج الطائفية، *مجلة عمران*، العدد 3 (2015).

العربي، العربي، العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية: الحدود والإشكاليات، *مجلة دراسات شرق أوسطية*، العدد 90 (2020).

_____، المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية، ضمن الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ضمن *الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.

عزة، عبد العزيز، الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في الجزائر، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 24 (2017).

علام عبد الله، فيصل، من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية-العسكرية في أمريكا اللاتينية، *مجلة المستقبل العربي*، عدد 444 (2016).

عياشي، نور الدين، انعكاسات النمو الديمغرافي ومخرجات التعليم على سوق العمل في الجزائر، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 47 (2017).

فونثير بن ابراهيم، عبد الإله، التطور الدستوري بالمغرب: تأملات أولية في مساره ورهاناته، ضمن *التطور الدستوري للمغرب: الجذور التاريخية والتجليات الراهنة والرهانات المستقبلية*، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2018.

الفيل خالد، عثمان، سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية-العسكرية: حالات عربية مختارة، *مجلة سياسات عربية*، العدد 44 (2020).

قاسي، فوزي و بومدين، عربي، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري، *مجلة سياسات عربية*، العدد 19 (2016).

كريش، نبيل، إشكالية التغيير السياسي في الجزائر، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 59 (2020).

كلاع، شريفة، العلاقات الروسية الجزائرية: بين البعد الطاقوي والتعاون العسكري، *مجلة مدارات سياسية*، المجلد 1، العدد 1 (2017).

كنون، عبد الله، صفحات من تاريخ المقاومة، *مجلة المقاومة وجيش التحرير*، العدد 4 (1982).

لخضاري، منصور، الجيش وتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1988-1992)، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 465 (2017).

لونيس، رابع، علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، عدد 29، (2011).

ماضي، عبد الفتاح، الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟، ضمن *الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.

_____، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، *مجلة سياسات عربية*، العدد 36 (2019).

_____، مداخل الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، ضمن *لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

مجدان، محمد، المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد السابع، العدد 13 (2020).

مدني، محمد، دستورانية بدون ديمقراطية: صناعة وتنفيذ الدستور المغربي لسنة 2011، ضمن *الدستور المغربي الجديد على محك الممارسة*، دار النشر مفترق الطرق، الدار البيضاء، 2014.

المشاشتي، عمر، أضواء على اليد السوداء بفاس، *مجلة المقاومة وجيش التحرير*، العدد 4 (1982).

المصطفى، حمزة، الجيوش والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية: دراسة مقارنة لدور المؤسسة العسكرية في تونس ومصر وسورية، ضمن *الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي العربي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.

معروف، محمود، مخاوف في المغرب إثر تفكيك شبكة إسلامية مسلحة "اخترقت" الجيش وضمت عسكريين في الخدمة، *جريدة القدس العربي*، العدد 5351، 2006/08/11.

العناني، خليل، الثورات العربية بين النجاح والفشل، *مجلة شؤون عربية*، العدد 149 (2012).

المعموري، علي عبد الهادي، الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبدل الإثني، ضمن *الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.

موزاي، بلال و لبيد، عماد، الجيش البريتوري والانتقال السلطوي في الأنظمة الهجينة، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية*، المجلد الثاني، العدد السادس (2020).

ميموني، رضا، مؤتمر القاهرة فيفري 1947 ودوره في توحيد الكفاح المغاربي، *مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، العدد 01 (2021).

واتربروي، جون، تمهيد المغرب 2011-2018 الماضي قدما أم في حلقة مفرغة؟، ضمن 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.

وهبي، مروان، اختصاصات المحكمة العسكرية على ضوء القانون 108.13، القانون المغربية، 2019.

ساسوي، الحاج، مراجعة كتاب الحسن الثاني: الملك المظلوم، صفحات من التاريخ السياسي المغربي خلال عهد الحسن الثاني (1961-1999)، مجلة سطور، العدد 5 (2017).

سعيداني، لخضر، التطور السياسي والعسكري للثورة: التحديات والمؤسسات 1956/1962، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، العدد 2 (2020).

IV. التقارير والدراسات:

اسعيدني، ابراهيم، إصلاح القطاع الأمني في الدول المغاربية: نحو إيجاد مقاربة واقعية، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، 2020.

_____، واقع وآفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021.

أوتاوي، مارينا و دن، ميشل، الأنظمة الحاكمة و"مأزق الملك" في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، واشنطن، 2007.

أوغلو، علي، الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 2019.

باسو، عبد الحق وآخرون، استراتيجية المغرب في مواجهة كوفيد-19، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، الرباط، 2020.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، نيويورك، 2019.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2020: أفق جديد التنمية البشرية والأنثروبوسين، نيويورك، 2020.

بن عنتر، عبد النور، الدور الاقتصادي للجيش الجزائري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021.

بنجلون، محمد، معالم الكفاح الوطني والمقاومة في سبيل الاستقلال والوحدة، ضمن أعمال الندوة العلمية: المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955: الجنود والتجليات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، 1997.

بنك الجزائر، تقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2014، ص. 228.

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، 2017.

بومدين، عربي، التعديل الدستوري في الجزائر والرقابة على القوات المسلحة، *مركز توازن: مؤشر العلاقات العسكرية- المدنية العربية*، 2021.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/31/222/Rev.1، الصادر في 1977/05/24، تحت عنوان، *تخفيض الميزانيات العسكرية: قياس المصروفات العسكرية والإعلان عنها دولي*، نيويورك، 1977.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، رقم A/68/131/Add، المقدم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 2013/09/16، تحت عنوان: *المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية*، نيويورك، 2013

تقرير الصندوق الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب، *الحماية الاجتماعية في المغرب: واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية*، الرباط، 2018.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب المغربي، حول مشروع قانون رقم 108.13، دورة أكتوبر 2014.

الحفيان، نورة، *الرقابة البرلمانية على القطاعات الأمنية والعسكرية: تجارب مقارنة*، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، 2021.

حمودي، إسماعيل، *العودة إلى الخدمة العسكرية: الدواعي والتحديات*، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2018.

خشاب، أحمد إمام، *إعادة اختبار نموذج الانتقال: هل تكفي الانتخابات وحدها لتحقيق التحول الديمقراطي في أفريقيا؟*، مجلس تنمية البحث العلمي الاجتماعي في أفريقيا (CODERSIA)، دكار، 2015.

رئيس الحكومة المغربية، *سنة من تدبير جائحة كوفيد-19*، تقرير رئاسة الحكومة، الرباط، 2021.

سالم، جميل، قراءة في مفهوم الدولة الاجتماعية: النموذج الألماني، *أوراق بحثية حول القانون والاقتصاد، معهد الحقوق*، جامعة بيرزيت، بيرزيت 2018.

السبيطلي، محمد، *حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة*، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2019.

شقيير، محمد، *النخب العسكرية المغربية: نحو التجديد والتشبيب*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مارس 2020.

صايغ، يزيد، *فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر*، أوراق كارنيغي، بيروت، 2012.

الصادقي، سعيد، *الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفيز*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015.

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، نيويورك، 2012.

صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، الإنفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2020.

صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، الإنفاق الاجتماعي لتحقيق النمو الاحتوائي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2020.

صندوق النقد الدولي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل بعد، واشنطن، 2018.

صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، 2020.

غانم-يزيك، دالية، المرأة في معترك الرجال: الطريق نحو المساواة في الجيش الجزائري، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 2015.

فريديريك، دورنالد و ليت هول، أرنولد، المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين، ترجمة ياسين نور الدين السيد، مركز جنيف للرقابة على القوات المسلحة، جنيف 2007.

القطعة، بلقاسم، دور الجيش المتغير في المشهد السياسي الجزائري: من صعود بوتفليقة إلى رئاسة تبون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالأمم المتحدة، تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية، بيروت، 2017.

مارينا، أوتواي وميريديث، رايلي، المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، واشنطن، 2006.

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التعليم العالي بالمغرب: فعالة ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح، الرباط، 2018.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزه، إحالة رقم 2020/28، الرباط، 2020.

مجموعة البنك الدولي، الفقر والرخاء المشترك 2018: حل معضلة الفقر، عرض عام، واشنطن، 2018.

محسن، أحمد، العلاقات المدنية-العسكرية في الديمقراطيات الناشئة، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، 2018.

مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، التحول الديمقراطي بالمغرب على ضوء التجارب الدولية (تقرير تركيبي لندوة نظمت في الموضوع يومي 6 و7 ماي 2011)، الرباط، 2014.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الاستكشاف الضميري عن الخدمة العسكرية، جنيف، 2014.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، الاستجابة لأزمة فيروس (Covid-19) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2020.

منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الأمن: النتائج الإقليمية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2015.

وليد، عبد الحي، مؤشرات العسكرية والاستراتيجيات الأمنية في الدول العربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2021.

V. قوانين وتشريعات:

دساتير الجزائر، 1963، 1976، 1989، 1996، 2002، 2008، 2016، و2020.

الدساتير المغربية 1962، و1966، و1970، و1972، و1992، و1996 و2011.

الظهير بمثابة قانون رقم 1.72.533، الصادر في 4 أبريل 1973، المتعلق بالنظام الأساسي الخاص برجال القوات المساعدة.

الظهير الملكي رقم 1-63-230 الصادر في 9 نونبر 1963، المتعلق بتأسيس الحرس الملكي.

المرسوم الرئاسي الخاص بقرارات الإعفاء والتعيين في رئاسة الحرس الجمهوري، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، العدد 46، في 16 يوليوز 2006.

قانون مالية 2020 في المغرب، *الجريدة الرسمية للمملكة المغربية*، عدد 6838 مكرر، 14 دجنبر 2019.

قانون المالية التعديلي لـ 2020 في المغرب، *الجريدة الرسمية للمملكة المغربية*، عدد 6903، 27 يوليوز 2020.

المرسوم رقم 102-08، القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري، المؤرخ في 26 مارس 2008، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، العدد 17، 30 مارس 2008.

الأمر الرئاسي رقم 68-82 المؤرخ في 16 أبريل سنة 1968 والمتضمن سن الخدمة الوطنية المعدل والمتمم

الأمر الرئاسي رقم 74-103، المتعلق بالخدمة الوطنية لعام 1974.

المرسوم الملكي رقم 1.188.66 المتعلق بتحديد اختصاصات رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية، الصادر في 5 شتنبر 1967، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 2863 (13 شتنبر 1967).

المرسوم الملكي رقم 1.201.66 المتعلق بتحديد حالة المسير العام والمسيرين العامين المساعدين والمفتشين العامين بالقوات المسلحة الملكية، الصادر في 5 شتنبر 1967، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 2863 (13 شتنبر 1967).

المرسوم الملكي رقم 1.185.66 المتعلق بتنظيم الدفاع عن المملكة، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 2863 (1967).

المرسوم الملكي رقم 1.188.66 المتعلق بتحديد اختصاصات رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 2863 (1967).

مرسوم ملكي رقم 1.185.66 المتعلق بتنظيم الدفاع عن المملكة، الصادر في 5 شتنبر 1967، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 2863 (1967).

المرسوم الرئاسي رقم 317-13، المؤرخ في 16 شتنبر 2013، يحدد مهام نائب وزير الدفاع الوطني وصلاحياته، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، العدد 46، 2013/09/22.

الظهير الشريف رقم 1.07.203 الصادر في 21 غشت 1972، المتعلق بإحداث إدارة الدفاع الوطني وتعيين الكاتب العام لهذه الإدارة، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 3123، 6 شتنبر 1972.

ظهير شريف رقم 1.12.33 في شتنبر 2012، بتنفيذ القانون رقم 01.12 المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية.

الظهير الملكي رقم 1.56.13 الصادر في 25 يونيو 1956، المتعلقة بتأسيس القوات المسلحة الملكية المغربية.

الظهير الشريف رقم 1.57.280، الصادر في 14 يناير 1958، المنظم لاختصاصات مصلحة الدرك الملكي.

مرسوم ملكي رقم 137.66 بتاريخ 9 يونيو 1966، بمثابة قانون يتعلق بإحداث وتنظيم الخدمة العسكرية.

المرسوم الملكي رقم مرسوم ملكي رقم 137.66 بتاريخ 9 يونيو 1966.

الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 الصادر في 27 يوليو 1972، المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

الظهير الشريف رقم 1.17.75 صادر في 30 غشت 2017 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنياحة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.

قانون مالية الجزائر لـ 2020، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، عدد 2019/81، 30 دجنبر 2019.

المرسوم الرئاسي رقم 90-11 المتعلق باستخدام وتجنيد الجيش الوطني الشعبي في إطار مكافحة الإرهاب والتخريب، الصادر في فبراير 2011، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، العدد 12 (2011).

أمر رئاسي رقم 01-06، مؤرخ في 27 فبراير 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 11، 2006/02/28.

القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12 يناير 2012، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، العدد 2، بتاريخ 15 يناير 2012.

ظهير 1.17.71، الصادر في 15 فبراير 2018، المتعلق بإعادة تنظيم القوات المساعدة، وتحديد النظام الأساسي الخاص بأفرادها.

القانون التنظيمي رقم 05-12 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012، المتعلق بالإعلام في الجزائر.

الظهير الشريف رقم 1.16.122 الصادر في 10 غشت 2016، المتعلق بتنفيذ القانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، *الجريدة الرسمية المغربية*، عدد 6491 (2016).

الأمر الرئاسي 06-02، الخاص بالنظام العام للأشخاص العسكريين، الصادر في 2006/02/28.

باللغة الأجنبية

I. Ouvrages :

RACHIK, Abderrahmane, **Nouveaux mouvements sociaux et protestations au Maroc**, Institut Royal des Etudes Stratégiques, Rabat, 2010.

ABOU HAYDARA ,*L'influence des guerres de libération sur la révolution des œillets*, L'Harmattan, Paris, 2012.

ALAOUI, Nezha, **Le Maghreb dans son environnement régional et international : La projection économique des pays du Maghreb sur l'Afrique subsaharienne**, Institut français des relations internationales (IFRI), Paris, 2010.

ARDANT, Philipe et MATHIEU, Bertrand, **Institutions politiques et droit constitutionnel**, *Librairie générale de droit et de jurisprudence L.G.D.J*, 9^{ème} édition, Paris, 1997.

BABA-AHMED, Mustapha, **L'Algérie : diagnostic d'un non-développement**, L'Harmattan, 1999.

BEN KHEDA, Benyoucef, **L'Algérie à l'Indépendance : La Crise de 1962**, Dahleb Editions, Alger, 1997.

BENNANI-CHRAIBI, Mounia, *Partis politiques et protestations au Maroc(1934-2020)*, Presses Universitaires de Renne, Renne, 2021.

BORN, Hans et autres, Contrôle et Orientation : *La Pertinence du Contrôle Parlementaire pour le Secteur de la Sécurité*, Genève Centre pour le Contrôle Démocratique des Forces Armées DCAF, Genève, 2014.

BOUGOUBA, Mustapha, *Du capitaine Lamoricière à la République bananière*, Publibook des Ecrivains, Paris, 2009.

BRYANT, Coralie et KAPPAZ, Christina, *Paix et Pauvreté : un développement équitable pour réduire les conflits*, traduit par Arnaud BLIN, éd.Charles Léopold Mayer, Paris, 2008.

BUCUR-MARCU, Hari et autres, *Introduction à la gestion de défense*, Centre pour le Contrôle Démocratique des Forces Armées – Genève (DCAF), Genève, 2013.

CAPDEVILA, Luc, *Femmes, armée et éducation dans la guerre d'Algérie: L'expérience du service de formation des jeunes en Algérie*, Presses universitaires de Rennes, Rennes, 2017.

CHIKH, Slimane, *L'Algérie en armes ou Le temps des certitudes*, Economica, Paris, 1981.

CROISSANT, Aurel and KUEHN, David, *Reforming Civil-Military Relations in New Democracies : Democratic Control and Military Effectiveness in Comparative Perspectives*, Springer International Publishing, Cham (Switzerland), 2017.

DUPUIS, Jean-Marc et autres, *Politiques sociales et croissances économiques*, Tome 1, L'Harmattan, Paris, 2002.

EL MASLOUHI, Abderrahim et autres, *Maroc-Algérie : Analyses croisées d'un voisinage hostile*,Kharthala, Paris, 2011.

FEAVER, Peter, *Armed Servants : Agency, Oversight and Civil-Military Relations*, Harvard University Press, Harvard, 2003.

FITZPATRICK, Tony, *Welfare Theory*, Palgrave, Basingstoke, 2001.

FIVES, Allyn, *Political and Philosophical Debats in Welfare*, Palgrave, Basingstoke, 2008.

FONTAINE, Jean-Yves, *Socioanthropologie du gendarme: Gendarmerie et démocratie*, L'Harmattan, Paris, 2007.

FONTANEL, Jacques et autres, *Economie politique de la sécurité internationale*, L'Harmattan, Paris, 2010.

———, *L'économie des armes*, Editions La Découverte, Paris, 1983.

FREGOSI, René et autres, *Armées et pouvoirs en Amérique latine*, Editions de l'IHEAL, Paris, 2004.

FREUD, Julien, *Etudes sur Max Weber*, Librairie Droz S.A, Genève, 1990,

GRIMAUD, Nicole, *La politique extérieure de l'Algérie*, Karthala, Paris, 1984.

HATAKAT, Mohamed, *Les finances publiques et les impératifs de la performance : le cas du Maroc*, L'Harmattan, Paris, 2011.

HUNTINGTON, Samuel, *Le choc des civilisations*, Traduit par Jean-Luc FIDEL et autres, Odile Jacob, Paris, 2007.

———, *The Soldier and State : The Theory and Politics of Civil-Military Relations*, The belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, 1957.

J.LINZ, Juan, *Totalitarian and authoritarian regimes*, Lynne Rienner Publishers, Colorado, 2000.

JANOWITZ, Morris, *The Professional Soldier, A Social and Political Portrait*, Glencoe (Ill), The Free Press, 1960.

JENSON, Jane et autres, *L'état des citoyennetés en Europe et dans les Amériques*, Les Presses de l'Université de Montréal, Montréal, 2007.

JOANA, Jean, *Les armées contemporaines*, Presses de Sciences-PO, Paris, 2012

LAVOREL, Sabine, *Les Constitutions Arabes et L'Islam: Les Enjeux du Pluralisme Juridique*, Presses de l'Université du Québec, Québec, 2005.

LEGAULT, Albert et autres, *Le triangle Russie/Etats-Unis/Chine: un seul lit pour trois ?*, Les Presses de l'Université Laval Sainte-Foy, 2004.

LEIGH, Ian et BORN, Hans, *Manuel sur les droits de l'homme et les libertés fondamentales du personnel des forces armées*, Centre d'études en sciences sociales de la défense, Paris, 2009.

MANNITZ, Sabine, *"The Democratic Soldier" : Comparing Concepts and Practices in Europe*, a Centre security development and the rule of law (DCAF), London, 2013.

MARTINEZ, Luiz, et BOSERUP Rasmus Alenius, *Perspectives pour la démocratie et les droits humains en Algérie*, édition EuroMed Droits, Bruxelles, 2021.

MEYNIER, Gilbert, *Les femmes dans l'ALN/FLN, dans « Les hommes et les femmes en guerre d'Algérie*, Edition Autrement, Paris, 2003

MOHSEN-FINAN, Khadija, *Sahara occidental : Les enjeux d'un conflit régional*, CNRS éditions, Paris, 1997.

MUTSCHLER, Max and BALES Marius, *Global Militarisation INDEX2020*, Bonn International Center for conflict studies, Bonn, 2020.

NGASHA, Mulumbati et autres, *Les systèmes politiques en Afrique*, édition Africa, Lubumbashi, 1984.

O'Donnell, Guillermo and C. Schmitter Philippe, *Transitions from Authoritarian Rule : Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1986.

PANTEV, Plamen et autres, *Les relations civilo-militaires et le contrôle démocratique du secteur de la sécurité*, Faculté de Défense G.S Rakovsky, Sofia (Bulgarie), 2005
Papalia DIANE et autres, *Psychologie du développement humain*, traduit par Annick BEVE et autres, Chenelière McGraw-Hill, Québec, 2009.

REGNIER, Jean-Jacques et SANTUCCI, Jean-Claude, *Armée pouvoir et légitimité au Maroc*, Annuaire de l'Afrique du Nord, éditions du CNRS, Paris, 1972.

S.GRAY, Colin, *War Peace and International Relations : An Introduction to Strategic History*, Routledge, New York, 2007.

SAMAAN Jean-Loup, *Le débat stratégique américain contemporain : état des lieux*, L'Harmattan, Paris, 2019.

SAMRAOUI, Mohammed, *Chronique des années de sang Algérie : Comment les services secret ont manipulé les groupes islamiques ?*, Editions Denoël, Paris, 2003.

SCHIFF, Rebecca, *The Military and Domestic Politics : A Concordance Theory of Civil-Military Relations*, Routledge, New York, 2009.

SERFATI, Claude, *Une économie politique de la sécurité*, Karthala, Paris, 2009.

SERRES, Thomas, *L'Algérie face à la catastrophe suspendue : Gérer la crise et blâmer le peuple sous Bouteflika (1999-2014)*, Karthala, Paris, 2019.

TOBJI, Mahjoubi, *Les officiers de Sa Majesté: les dérives des généraux marocains 1956-2006*, Éditions Fayard, Paris, 2006.

VERMEREN, Pierre, *Le Maroc en transition : postface inédite de l'auteur*, La Découverte, Paris, 2002.

ZARTMAN, Willian, L'Armée dans la politique Algérienne, *Annuaire de l'Afrique de Nord*, CRESM / CNRS, Paris, 1967.

ZOURABICHVILI, Alexandre, *La sécurité nationale et le droit international (Tome 1) : La sécurité nationale dans les traités internationaux*, L'Harmattan, Paris, 2021.

II. Thèses et Mémoires :

BENDOUROU, Omar, *Le pouvoir exécutif au Maroc depuis l'indépendance*, Doctorat d'Etat en droit public, Université Paris1, 1986.

DAOUDI, Fatiha, *Analyse de situation aux frontières terrestres algéro-marocaines : vie quotidienne d'une population partagée*, thèse de doctorat, École Doctorale des sciences de l'Homme, du Politique et du Territoire, Université Grenoble-Alpes, Grenoble, 2015.

MAAROUFI, Fouad, *Le Grand Maghreb : Recréation des institutions politiques dans les années quatre vingt*, Thèse d'obtention de la Maitresse en Sciences Politiques, Ecole des Etudes Supérieures et de la recherche, Université d'Ottawa, 1994.

III. Etudes et Rapports:

Académie de Droit International de la Haye, *Recueil Des Cours 1991*, Boston, 1992.

ALEX, Bastien et autres, *Observatoire géopolitique des enjeux des changements climatiques en termes de sécurité et de défense : Prospective Afrique du Nord*, rapport de Ministère des armées française, Direction générale des relations internationales et de la stratégie, Paris, 2018

AUGE, Axel, *Les opérations de paix du Maroc : un axe majeur de la politique extérieure du pays*, Observatoire Boutros-Ghali du maintien de la paix 2019, Bruxelles, 2019

Banque mondiale group, Algerie : Note de conjoncture, Traverser la pandémie de Covid-19, engager les reformes structurelles, 2020.

BOISSEAU DU ROCHER, Sophie, *Manifestations en Thaïlande : La jeunesse face au système, Lettre du Centre Asie*, Institut français des relations internationales, n° 85 (2020),

Conseil de l'Europe, *Forces armées et services de sécurité : quel control démocratique ?*, Strasbourg, 2009.

DAGUZAN, Jean-François, *Armées et société dans le monde arabe : entre révolte et conservatisme*, Fondation pour la recherche stratégique, Paris, 2013.

Département des affaires de désarmement de L'ONU, *Transparence dans le domaine de des armements : Instrument normalisé d'établissement des rapports sur les dépenses militaires*, New York, 2017.

Département fédéral des affaires étrangères DFAE (Suisse), *Rapport économique : Algérie août 2020- août 2021*, Alger, 2021.

Groupe de la Banque Mondiale, ***vers une relance de l'intégration de la région Moyen-Orient et Afrique du Nord à l'ère post-COVID***, Washington, 2020.

GUILMAIN, Olivier, ***Observatoire des mutations politiques dans le monde arabe : Quelle société civile dans l'espace arabe ?***, Institut de Relations Internationales et Stratégiques, Paris, 2014.

HARBORNE, Bernard et autres, ***Sécurité et développement : Les finances publiques et le secteur de la sécurité***, Banque internationale pour la reconstruction et le développement, Washington, 2017.

Haut-Commissariat au plan au Maroc, ***Impact social et économique de la crise du covid-19 au Maroc***, rapport réalisé par Haut-commissariat au plan et Système des nations unies au Maroc et la banque mondiale, 2020.

International Crisis Group, ***Sahara Occidental : Le coût du conflit***, n° 65 (juin 2007), Bruxelles.

IRONDELLE, Batien et autres, ***Evaluation du Contrôle Parlementaire des Forces Armées en Europe***, Institut de Recherche Stratégique de l'école Militaire, Paris, 2008.

JOANA, Jean et SMITH, Andy, ***Professionnalisation et condition militaire : une comparaison France / Grande-Bretagne***, Centre d'études en sciences sociales de la défense, Paris, 2000.

KANDIL, Maya et FLEURANT, Aude Emmanuelle, ***Etats-Unis : Quelle transition stratégique ? La politique de défense sous OBAMA, entre dynamiques internes et évolutions internationales***, Institut de recherche stratégique de l'Ecole militaire (IRSEM), Paris, 2013.

KARTVEIT, Bard and GABRIELSEN JUMBERT, Maria, ***Civil-Military Relations in the Middle East: A Literature Review***, CHR MICHELSEN INSTITUTE (CMI), Bergen (Norway), 2014.

Le Centre pour la gouvernance du secteur de la sécurité, ***Les gendarmeries et la police de type constabulaire***, Genève, 2019

MEGAN, Bastick, *Intégrer le genre dans le contrôle interne des forces armées*, Genève : Centre pour le Contrôle Démocratique des Forces Armées (DCAF), 2014.

Ministère des Finances (Direction Générale des Douanes, Algérie), *Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie*, Période : Onze mois de l'année 2019.

Nation Unies, *Le monde du travail et la Covid-19*, New York, 2020.

OCDE, *Le point sur les dépenses sociales 2019*, OCDE, Paris, 2019.

OCDE, *Perspectives du développement mondial 2019 : Repenser les stratégies de développement*, Paris, 2019.

OCDE, *Regard sur l'éducation 2020 : Les indicateurs de L'OCDE*, Paris, 2020.

Office des échanges (Royaume du Maroc), *Rapport Annuel 2019 : Commerce Extérieur du Maroc*.

Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), *Les dépenses sociales publiques sont élevées dans de nombreux pays de l'OCDE*, Paris, 2019.

Organisation internationale du Travail, *Rapport mondial sur la protection sociale 2017-2019 : Protection sociale pour atteindre les objectifs de développement durable*, Genève, 2017.

Organisation Internationale du Travail OIT, *Rapport mondial sur la protection sociale : Protection sociale universelle pour atteindre les objectifs de développement durable 2017-2019*, Genève, 2017.

OTAN, *Les dépenses de défense des pays de L'OTAN (2011-2018)*, Communiqué de presse PR-CP(2019), Bruxelles, 2019.

Programme des Nations Unies pour le développement, *Rapport sur le développement humain 2020 : La prochaine frontière Le développement humain et l'Anthropocène*, New York, 2020.

RAVIOT, Jean-Robert, *Le poutinisme : un système prétorien ?*, Institut français des Relations Internationales « ifri », Paris, 2018.

SIPRI, *Trends in world military expenditure 2019*, Stockholm, 2020.

Système des Nations Unies en Algérie, *Analyse rapide de l'impact socio-économique du Covid-19 sur l'Algérie*, 2020.

IV. Articles et Communications :

ADDI Lahouari, L'armée, la nation et l'Etat en Algerie, *Confluences en Méditerranée*, no 29 (1999)

———, Les partis politiques en Algérie, *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, no 111-112 (2005), pp. 139-162.

———, Sociologie politique d'un populisme autoritaire, *Confluences Méditerranées*, no 81 (2012).

BALDACCI, Emanuele et autres, Dépenses sociales, capital humain et croissance dans les pays en développement, *Développement dans le monde*, vol. 36, no 8 (2008), pp. 1317-1341.

BENDADA, Assia, Les femmes dans le mouvement nationaliste marocain, *revue Clio. Femmes, Genre, Histoire*, no 9 (1999).

BOANE, Bernard, Classiques des sciences sociales dans le champ militaire, *Res Militaris*, vol.1, no1 (2010).

———, La professionnalisation des armées : Contexte et raisons, impact fonctionnel et sociopolitique, *Revue française de sociologie*, vol. 44, no 4 (2003).

C.NIELSEN, Suzanne, Civil-Military Relations : Theory and Military Effectiveness, *Public Administration and Management Review*, vol ten, no 2(2005).

CATUSSE, Myriam et DESTREMAU, Blandine, L'Etat social à l'épreuve de ses trajectoires au Maghreb, in *L'Etat face aux débordements du social au Maghreb*, Karthala, Paris, 2010.

CORNILLEAU, Gérard, Croissance économique et Bien-être, *revue de l'OFCE*, no 96(2006).

CROISSANT, Aurel, and KUEHN, David, conceptualising civil-military relations in emerging democracies, *European Political Science (EPS)*, no 10(2011).

DAGUZAN, Jean-François, MAGHREB, Les armées en politique : des trajectoires divergentes, *Confluences Méditerranée*, no 29(1999).

DE DURAND, Etienne, Les relations civilo-militaires Américaines à l'épreuve de l'Irak : Dualisme fonctionnel et désintégration stratégique, *Revue internationale de politique comparée*, vol. 15, no 1(2008).

DESRUS, Thierry, L'emprise de la monarchie marocaine entre fin du droit d'inventaire et déploiement de la « technocratie palatiale », *revue L'année du Maghreb*, no 3(2007),

DOBRY, Michel, Les processus de transition à la démocratie, *Cultures et Conflits*, no17(1995).

———, Les voies incertaines de la transitologie : choix stratégiques, sequences historiques, bifurcations et processus de Path Dependence, *Revue française de science politique*, vol. 50, no 4-5 (2000).

DUCATENZEILER, Graciela, et ITZCOVITZ, Victoria, La démocratie en Amérique latine, *Revue Internationale de politique comparée*, vol. 18, no 1(2011).

DUFY, Caroline et THIRIOT, Céline, Les apories de la Transitologie : Quelques pistes de recherche à la lumière d'exemples Africains et post-soviétiques, *Revue internationale de politique comparée*, vol. 20, no 3(2013).

EL AOUI, Nouredine, BILLAUDOT, Bernard et autres, *Made in Maroc, Made in Monde : Profils sectoriels et émergence industrielle, Economie critique*, Rabat, 2019.

FAUCAULT, Martial, Une défense efficace : Critères économiques et évaluation de politiques publiques, *Les Champs de Mars*, no 14(2003).

FAUCAULT, Martial, et IRONDELLE Bastien, La Transformation des politiques de recrutement des forces armées au Royaume-Uni et aux Etats-Unis, **Gouvernement et action publique**, vol.2, no 4(2013).

FEAVER, Peter, et COHN Lindsay, Armées-Société : Quelle fossé aux Etats-Unis, **Les Champs de Mars**, no 11(2002), pp. 333-339.

———, The Civil-Military Problematique : Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control, **Armed Forces and Society**, vol. 23, no 2(1996).

FONTANEL, Jacques, L'intérêt d'un fonds international de désarmement pour le Développement, **Etudes internationales**, vol 16, no 3(1985).

FRAYSSE, Olivier, Le cout de la guerre contre la terreur : Afghanistan, Irak, Etats-Unis, **revue Outre-Terre**, no 13(2005).

GEZE, François, Armée et nation en Algerie : L'Irrémédiable divorce ?, **revue Hérodote**, no 116(2005).

GUPTA, Sanjeev et VERHOEVEN, Marijn, Les dépenses publiques de santé et les pauvres, **revue Économie de la santé**, vol. 12, no 8(2003), pp. 685-696.

HABERBUSH, Benoit, Renseignement et guerre d'Algérie, le rôle de la gendarmerie mobile, **revue histoire des armées**, no 24(2007).

HACHEMAOUI, Mohammed, Institutions autoritaires et corruption politique : L'Algérie et le Maroc en perspective comparée, **Revue internationale de politique comparée**, vol. 19, no 2(2012).

———, Performances du jeu politique en Algérie, **Politique étrangère**, no 2(2009).

———, Qui gouverne (réellement) l'Algérie ?, **revue Politique africaine**, no 142(2016).

———, La représentation politique en Algérie entre médiation et clientélaire et prédation (1997-2002), **revue française de science politique**, vol. 53, no 1(2003).

HAILE, Fiseha et NINO-ZARAZUA, Miguel, Les dépenses sociales améliorent-elles le bien-être dans les pays à revenu faible et intermédiaire ?, **revue de développement international**, no 30(2017), pp. 98-367.

HINTINGTON, Samuel, Civilian Control and the Constitution, The **American Science Review**, vol. 50, no 3(1956).

———, Referring Civil-Military Relations, **Journal of Democracy**, vol. 16, no 4(1995), pp. 9-17.

HURSH, John, En marche vers la démocratie au Maroc ?, **ASPJ Afrique & Francophonie**, vol. 1, no 3(2010).

IRRONDELLE, Bastien, Démocratie, Relations Civilo-Militaires et Efficacité Militaire, **Revue internationale de politique comparée**, vol. 15, no 1(2008).

J.LINZ, Juan, Transitions to Democracy, **The Washington Quarterly**, vol 3, issue 3 (1990).

JANOS, Andrew, Social Science, Communism, and the Dynamics of Political Change, **World Politics**, vol. 44, no 1(1991).

JOANA, Jean et SMYRL, Marc, Civils et Militaires en Démocratie, **revue internationale de politique comparée**, vol 15, no 1(2008).

JOANA Jean, La démocratie face à ses militaires : Où en est l'analyse des relations civils-militaires ?, **Revue française de la sociologie**, vol. 48, no 1(2007).

KAMRAVA, Mehran, Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East, **Political Science Quarterly**, vol. 115, no 1(2000),

LASSWELL, Harold, The Garrison State, **American Journal of sociology**, vol. 46, no 4(1941).

LEGAULT, Albert, Démocratie et transfert de normes : les relations civilo-militaires, **revue Etudes internationales**, vol 32, no 2(2001).

LEVEAU, Rémy, La monarchie acteur central du système politique : Réussir la transition démocratique au Maroc, **Le Monde diplomatique**, Novembre 1998.

MALIZARD, Julien, Analyse Economique du Désarmement : *Une Revue de Littérature, Stratégique*, no 108(2015).

MATIERE, Jean-Pierre, Les difficultés d'estimation des dépenses militaires, *Journal de la société statistique de Paris*, Tome 132, no 4(1991).

MERARD, Jean-François, L'État néo-patrimonial en Afrique noire, *In États d'Afrique noire : Formation, mécanisme et crise*. Karthala, Paris, 1991.

———, Clientélisme politique et corruption, *revue Tiers-Monde*, tome 41, no 161(2000).

MERIC, Edouard, Le conflit algéro-marocain, *revue française de science politique*, no 4(1965).

MERIEAU, Eugénie, Comprendre l'instabilité politique Thaïlandaise : Constitutionnalisme et coups d'état, *Politique étrangère*, no 3(2014).

MEYNIER, Gilbert, L'Algérie et les Algériens sous le système colonial. Approche Historico-historiographique, *revue Insaniyat*, no 65-66(2014).

MOHSEN-FINAN, Khadija, Changement se cap et transition politique au Maroc et en Tunisie, *Pouvoirs*, no 145(2013).

NAGY Georgina, La naissance des états dans le territoire Maghrébin : la guerre des sables entre le Maroc et l'Algérie, *revue Etudes sur la région méditerrané*, no 23(2014).

PALIER, Bruno et BONOLI, Giuliano, Phénomènes de Path Dependence et réformes des systèmes de protection sociale, *Revue française de science politique*, no 3(1999).

PUSIC, Eugene, The Political Community and the Future of Welfare, in *Welfare and Wisdom*, University of Toronto Press, Toronto, 1966.

ROSAS, Fernando, et DO CARMO Maria, La révolution et la démocratie, In: Mémoires d'avril : 1974-2004, trente ans de la révolution des Oeillets au Portugal, *Matériaux pour l'histoire de notre temps*, no 80(2005).

RUDNER, Martin, Dépenses militaires et croissance économique, *Etudes internationales*, vol 18, n° 2(1987).

———, Relations Civilo-Militaires au Maroc, Le facteur international revisité, *Politique étrangère*, no 3(2007).

ROUQUIE, Alain, Groupes de pression et forces armées en Argentine : la logique de l'État prétorien, *Outre-Mers. Revue d'histoire*, no 244-245(1979).

SAIDY, Brahim, La politique de défense Marocaine : articulation de l'interne et de l'externe, *MAGHREB-MACHREK*, vol. 4, no 202(2009).

SAMAAN, Jean-Loup, Le débat stratégique américain à l'épreuve de présidence Trump, *politique américaine*, no 33(2019).

SAMPANA, Léon, La démilitarisation paradoxale du pouvoir politique au Burkina Faso, *Champs de Mars*, no 28(2015).

SCHIFF, Rebecca, Civil-Military Relations Reconsidered : A Theory of Concordance, *Armed Forces and Society*, vol. 22, no 1(1995).

SCHWEISGUUTH, Etienne, L'institution militaire et son système de valeurs, *Revue française de sociologie*, vol.19, no 3(1978),

SERRES, Thomas, Fin de règne en Algérie : La question de l'avènement d'un pouvoir civil, *Questions internationales*, no 81(2016)

SEVERINO, Jean-Michel, Santé et richesse économique : la situation des pays en voie de développement, *Les tribunes de la santé*, no21(2008),

STEINER Philip, Les Foundations de James S.COLEMAN : Une introduction, *revue française de sociologie*, vol. 44, no 2(2003).

VENNESSON, Pascal, Les États-Unis et l'Europe face à la guerre : Perceptions et divergences dans l'emploi de la force armée, *Etudes internationales*, vol. 36, no 4(2005).

VERMEREN, Pierre, La formation des élites Marocaines : miroir de la mondialisation ?, *Le Télémaque*, no 39(2011).

WARNER, Jason, et THALER Kai, Dynamique et diversité des armées Africaines, *Afrique contemporaine*, no 260(2016).

WATTELLE, Tancrede, Dans quelle mesure le Maroc a-t-il les moyens de ses ambitions régionales ?, *revue Défense Nationale*, no 778(2015).

WILLIAMS, Fiona, Good-Enough Principles for Welfare, *Journal of Social Policy*, vol. 28, no 4(1999).

YEFSAH, Abdelkader, L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992, *revue du monde musulman et de Méditerranée*, no 65(1992).

مواقع إلكترونية:

- إحصائيات تريدين إيكونوميكس، *الجزائر: معدل البطالة*، متوفر على : <https://bit.ly/3cJpQ7j>
- أحمد سويقات، دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر، ص. 420، *موقع جامعة ورغلة(الجزائر)*، شوهدي في 2019/11/18، متوفر على: <https://bit.ly/3svRpdP>
- إسلام مسعد، "موقعة الجمل" بمصر في ذكرائها الثالثة.. 14 قتيلا و1500 مصاب بلا جاني، *صحيفة رأي اليوم*، 2014/02/02، شوهدي في 2020/08/13، متوفر على : <https://bit.ly/3271SAX>
- اسماعيل فائز، النخبة العسكرية والنسق السياسي المغربي، *موقع العمق*، 2016/10/29، شوهدي في 2019/01/25، كتوفر على: <https://bit.ly/3qfcV3e>
- إنتصار فقير، صراع عفا عليه الزمن، *مركز مالكوم كيركارنيغي للشرق الأوسط*، 2020/11/27، شوهدي في 2020/12/13، على: <https://bit.ly/3cpS32S>
- أنس سعدون، حصانة العسكريين بالمغرب : مسار قانون مثير للجدل، *المفكرة القانونية*، 2016/11/17، شوهدي في 2020/05/14، على: <https://bit.ly/3gYmLTi>
- البنك الدولي، *نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي*، وفقا لتعادل القوة الشرائية(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، قاعدة بيانات البنك الدولي، شوهدي في 2020/11/26، متوفر على: <https://bit.ly/3nJl283>
- تقرير البنك العالمي، *انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي لكن التفاوتات لا تزال قائمة*، 2016/10/17، شوهدي في 2020/04/11، متوفر على: <https://bit.ly/3HpjvvH>
- حسونة المصباحي، حظ عاثر للثوريين الأنقياء، *جريدة الشرق الأوسط*، العدد 8847 (17 فبراير 2003)، شوهدي في 2020/06/22، على: <https://bit.ly/3AH8SRj>
- حسين بهاز، قراءة في جدلية العلاقات الاستراتيجية الجزائرية-الروسية على ضوء التحديات الأمنية الراهنة، ص.387، *مقال منشور بموقع جامعة ورقلة (الجزائر)*، شوهدي في 2019/08/09، متوفر على : <https://bit.ly/3slnp3E>

الحسين يزي، رئيس " لادجيد " غاضب من تدخل القوات المساعدة في أحداث سيدي إفني، **موقع هسبريس**،
2008/06/26، شوهده في 2021/01/29، متوفر على: <https://bit.ly/32ZGqhy>

خالد مجدوب، الملكية البرلمانية نقاش مغربي متجدد حول نظام حكم مؤجل، **موقع الأناضول**، في 2019/09/19، شوهده
في 2021/02/13، على: <https://bit.ly/31ovYzh>

دالية غانم-يزيك، أهلا بالمرأة في الجيش ولكن ...، **مركز مالكوم كيركارنيغي للشرق الأوسط**، 2018/03/09، شوهده في
2019/08/18، متوفر على : <https://bit.ly/2T2Yu5M>

رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، **مجلة إنسانيات/Insaniyat**، عدد
25-26 (2004)، شوهده في 2021/05/18، على: <https://bit.ly/3maluu2>

رفيق خوري، حرا شعبي عنيد وأقنعة مدنية للعسكر، **اندبندنت عربية**، 2021/03/26، شوهده في 2021/03/27، متوفر
على : <https://bit.ly/3yKzi2U>

سالم سالمين النعيمي، الجزائر وحلف الناتو!، **موقع إيلاف**، في 2021/05/04، شوهده في نفس اليوم، في
<https://bit.ly/3wTFqVj>

سمية الرزوقي، اللااستثناء المغربي: حزب وجيش وقصر، ترجمة أسامة إسبر، **موقع جدلية**، في 2015/12/10، شوهده
في 2019/05/03، متوفر على: <https://bit.ly/3GMz5jH>

عثمان لحياني، موازنة الدفاع الجزائرية : 10,3 مليار دولار ممنوعة مناقشتها، **العربي الجديد**، 2018/11/01، شوهده في
2020/12/13، متوفر على: <https://bit.ly/3Dp9Inq>

عدنان بوشعيب، حرية التعبير والإعلام في الجزائر بين النص والتطبيق، ضمن حرية التعبير يف الدول المغاربية : تنافر
بين النصوص القانونية والممارسة القضائية، **المنظمة الدولية لدعم الإعلام**، وجمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة
المدنية، 2018، ص. 37، شوهده في 2020/02/09، متوفر على : <https://bit.ly/3HcMan4>

علي ياحي، تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود : فتيل معركة المعارضة والسلطة، **اندبندنت عربي**، في 2020/09/26،
شوهده في 2020/09/30، في: <https://bit.ly/2TLvQGJ>

فاطمة عاشور، نساء الجيش المغربي: مسيرة تاريخية رائدة وتقدم مستمر، **موقع لهاماك**، 2017/07/17، شوهده في
2019/08/18، في: <https://bit.ly/3hZBoWb>

فتحي شفيق، مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلام لمنظمة الأمم المتحدة، **موقع جزايرس**، شوهده في
2020/08/18، متوفر على: <https://bit.ly/3ebXXVZ>

كريستين لاغارد، صياغة عقد اجتماعي أقوى: منهج الصندوق تجاه الإنفاق الاجتماعي، *صندوق النقد الدولي*،
14/06/2019، شوهده في 15/04/2020، في: <https://bit.ly/3g8orII>

لطيفة العروسني، الوزير المغربي المكلف إدارة الدفاع: موازنة الجيش حافظت على استقرارها ونائبة معارضة تنتقد تعذر
رفعها وتعهده أمرا مقلقا، *جريدة الشرق الأوسط*، في 2013/11/10، شوهده في 2020/09/15، متوفر على:
<https://bit.ly/2XIM7h8>

لويزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقد، *مركز الجزيرة للدراسات*،
2019/03/19، شوهده في 2021/05/05، على: <https://bit.ly/3bQHSns>

لويل ارتز، الخوف والدولة الحامية، *مؤسسة راند للبحث في السياسة العامة*، في 2005/08/26، شوهده في
2020/11/16، متوفر على: <https://bit.ly/3I4077Q>

مارية دادي، النساء المغريبات ومقاومة الاستعمار الأجنبي : المرأة بعين بني مطهر نموذجا، *موقع الباحثة مارية دادي*،
نشر في 2008/04/11، شوهده في 2020/07/12، متوفر على: <https://bit.ly/3xvxU4r>

متوسط الإنفاق العمومي على التعليم في تونس ما بين 2017 و2019، *حسب إحصائيات البنك العالمي*، متوفر على:
<https://bit.ly/3oqqNXr>

متوسط الإنفاق العمومي على الصحة في تونس ما بين 2017 و2019، *حسب قاعدة بيانات countryeconomy*، متوفر
على: <https://bit.ly/3nexcpl>

المجلس الأعلى للحسابات بالمغرب، *خلاصة تقرير تقييم المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية*، 13/12/2018،
شوهده في 05/05/2020 ، في : <https://bit.ly/34XP7qt>

محمد إسلام، التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام إلى مأزق الحراك، *منتدى السياسات العربية*، فبراير 2020،
ص. 6، متوفر على: <https://bit.ly/3DcIvUN>

محمد جمال باروت وآخرون، *الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته*، المركز العربي للأبحاث ودراسة
السياسات، بيروت، 2018، منشور على بوك غوغل (book google)، شوهده في 2020/12/13، متوفر على:
<https://bit.ly/3rBJEQJ>

محمد سعيد آيت يدير، *جيش التحرير المغربي*، ص. 34، الصيغة المكتوبة لشهادة المقاوم محمد بن سعيد آيت يدير في
برنامج شاهد على العصر على قناة الجزيرة القطرية، في أبريل-ماي 2010، نشرت على موقع نور للكتب في
2019/03/08، شوهده في 2021/01/22، متوفر على: <https://bit.ly/3aSSnT>

محمد شقير، الحرس الملكي يزوج بين الوظيفة العسكرية والمهام البروتوكولية، *موقع هسبريس*، نشر في 2017/05/17،
شاهد في 2020/12/13، في <https://bit.ly/3zVxBRW>

محمد عبد الله يونس، العسكريون والثورة: مراجعة في الأدبيات النظرية، *ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر شباب أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية*، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة القاهرة، 14-15 يونيو 2011، ص. 4،
متوفرة على: <https://bit.ly/3rw8zac>

محمد عبد الله يونس، منفعة متبادلة: دور العسكريون في التنمية الاقتصادية وأثره على التحول السياسي، *ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية*، عدد 191 (2013)، منتدى قالمة للعلوم السياسية، نشر في 2013/12/04، شاهد في 2020/08/23 متوفر على: <https://bit.ly/2UIVc8R>

محمود معروف، مشاركة المغرب في "عاصفة الحزم" تثير تساؤلات مكتومة، *موقع سويس انفو*، 2015/04/17، شاهد في 2020/12/23، متوفر على: <https://bit.ly/3kQ9Jsn>

مركز منا لحقوق الإنسان، الحكم على صحفي جزائري بالسجن لمدة عام بتهمة "إهانة هيئة نظامية"، 2020/08/27،
شاهد في 2020/08/29، متوفر على: <https://bit.ly/3H4Fjfk>

مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية، *الجزيرة نت*، 2003/10/03، شاهد في 2020/04/12، متوفر على: <https://bit.ly/3DLIFE1>

مصطفى جالي، التسليح الجزائري -المغربي: سياق جديد لتوجهات جديدة، *مركز الجزيرة للدراسات*، ص. 2، نشر في 2021/10/07، شاهد في 2021/10/10، على: <https://bit.ly/3caUEgV>

مكافحة الإرهاب: كرونولوجيا عمليات تفكيك الخلايا الإرهابية في المغرب خلال العقد الأخير، *موقع القناة الثانية المغربية 2M*، 2020/10/25، شاهد في 2012/12/13، على: <https://bit.ly/3gQB9wQ>

المنذوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، الذكرى 54 لانطلاق عمليات جيش التحرير بشمال المملكة معلمة وضاءة في سجل الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال، 2019/09/02، شاهد في 2019/09/10، متوفر على: <https://bit.ly/3z9rqtl>

موقع الجزيرة الإلكتروني، أكتوبر 1988 .. ربيع الجزائر الذي أنهى الأحادية، في 2017/05/15، شاهد في 2021/04/23، على: <https://bit.ly/3onKzTJ>

موقع رأي اليوم، المغرب يتسلم نظام راجمات الصواريخ الصيني AR2 الأقوى في العالم، 2020/03/08، شاهد في 2020/10/03، متوفر على: <https://bit.ly/30H8upa>

ميرفت عوف، حمى التسلح المغربي.. إلى أين سيصل السباق العسكري بين الجزائر والمغرب؟، الجزيرة نت، 2020/03/03، شوهده في 2020/03/13، متوفر على: <https://bit.ly/3ctcOKW>

نسليم بهلول، التوتيرات الكامنة: واقع التوازن العسكري في المنطقة المغربية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015/10/18، شوهده في 2019/09/23، متوفر على: <https://bit.ly/30MjyS2>

نور الهدى بوعجاج، بلافريج يطالب بمناقشة ميزانية الدفاع بعد أن بلغ حجمها 4.5% من الناتج الداخلي الخام في مالية 2020 موقع لكم، 2019/10/30، شوهده في 2019/11/12، متوفر على: <https://bit.ly/3jpbLQ>

ياسمين الصالحي، مفهوم السياسة العامة والسياسات العمومية والسياسات القطاعية في ضوء دستور 2011، ص. 3، شوهده في 2020/12/14، متوفر على: <https://bit.ly/3lryugi>

يوسف الدحمانى، 14 دجنبر 1990.. حين أمطر الجيش المحتجين بالرصاص في مدينة فاس (وثائقي)، موقع يا بلادي، 2019/09/21، شوهده في 2019/09/27، متوفر على: <https://bit.ly/32JaHBv>

يوسف لخضر، جمعية تنادي بالاعتراف بالحق في الاستئناف عن التجنيد، جريدة هسبريس الالكترونية، 2018/09/14، شوهده في 2020/05/14، على: <https://bit.ly/3n317RO>

يوسف هناني، 25 سنة من التعاون بين المغرب وحلف شمال الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي، موقع جريدة الاتحاد الاشتراكي، في 25/01/2019، شوهده في 30/07/2019، في: <https://bit.ly/3wNEL7O>

ALLISON Graham et ZELIKOWY Philip, L'essence de décision : Le modèle de l'acteur rationnel, *OpenEdition Journals*, publié le 20/03/2006, consulté le 13/09/2019, disponible sur : <https://bit.ly/35FHBUY>

Anthony CAPACCIO, Les États-Unis officialisent la vente d'avions F-16 à Taïwan avec des tensions élevées en Chine, *Bloomberg*, le 14/08/2020, consulté le 25/01/2021 sur : <https://bloom.bg/3cnsO1y>

Aurel CROISSANT and David KUEHN and others, *Democratization and Civilian Control in Asia*, Palgrave Macmillan, New York, 2013, pp. 21-41, Google Books, accessed on 17/08/2020, at : <https://bit.ly/3e5pwAB>

BAGHZOUZ Aomar, Le Maghreb, Le Sahara occidental et les nouveaux défis de sécurité, *OpenEdition Journals*, le 23/03/2007, consulté le 05/03/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3vO5Yus>

Bernard BILLAUDOT, Une théorie de l'Etat social, **OpenEdition Journals**, le02/01/2008, consulté le 23/11/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3DFN5uB>

CHAAT Kaoutar, Puissance militaire : Le Maroc ameliore sa position au classement 2022, **l'Opinion**, le 19/01/2022, consulté le 24/01/2022, disponible sur : <https://bit.ly/3pQ8EE2>

CLAISSE Alaine, Le Makhzen aujourd'hui, **OpenEdition BOOKS**, le 18/09/2013, consulté le 09/07/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3MAyo0L>

Commandement des Etats-Unis pour l'Afrique, **Lion d'Afrique 21**, consulté 23/07/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3Jb6Ey2>

Global fire power, **Comparaison des forces militaires de l'Algérie et du Maroc (2021)**, consulté le 12/01/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3vSV0QI>

Haut-commissariat au plan au Maroc, **Note sur la situation de la population active en chômage** en 2019, p. 1, le 19/02/2020, consulté le 27/03/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3l3cbMJ>

Haut-commissariat au plan(Maroc), Activité, **Emploi et Chômage en 2014**, p. 11, consulté le 22/11/2019, disponible sur : <https://bit.ly/2Zoh6jX>

Haut-commissariat au plan(Maroc), **Note d'information au sujet de la situation du marché du travail en 2007**, consulté le 20/11/2019, disponible sur : <https://bit.ly/2ZxWuWq>

Hubert TREIBER, Etat moderne et bureaucratie moderne chez Max Weber, traduit par Olivier MANNONI, **OpenEdition Journals**, p. 7, Juillet 2010, mis en ligne le 02/03/2016, consulté le 28/04/2019, disponible sur : <https://bit.ly/3p8HoiM>

Jean Joana, Le pouvoir des militaires, entre pluralisme limité et démocratie, **Association française de science politique**, consulté le 15/03/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3tLbPMh>

Jean-Noël FERRE, Les limites d'une démocratisation par la société civile en Afrique du Nord, **HAL archives-ouvertes**, 11/12/2007, disponible sur : <https://bit.ly/3DPexGY>

Kamal LOUADJ, L'Algérie achète 14 Su-57 furtifs à la Russie, une première en Afrique, **Sputnik**, 23/11/2020, consulté le 30/11/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3co6F2K>

Kamal LOUADJ, Quel impact stratégique en Méditerranée en vue de la réception par l'Algérie de son premier lot de Su-34E?, *Sputnik*, 15/03/2021, consulté le 20/03/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3nxa8m4>

L'Opinion, Achat d'armes américaines : le Maroc, pays dominant de la région MENA, 25/09/2020, consulté le 27/09/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3DwqBfR>

L'Opinion, Armement : ***le Maroc s'équipe de drones kamikazes israéliens pour 22 millions de dollars***, le 30/11/2021, consulté le 01/12/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3Fd6Smc>

La Banque Mondiale, La pandémie de COVID-19 plonge l'économie planétaire dans sa pire récession depuis la Seconde Guerre mondiale, communiquée de presse, publiée le 08/06/2020, consultée le 15/07/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3oDwtgx>

LAGNEAU Laurent, Maroc : Le service militaire fait un tabac chez les jeunes femmes, Zone militaire opex360, le 11/06/2019, consulté le 20/02/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3KzqGCB>

Lahouari ADDI, La guerre continue en Algérie, *Le Monde diplomatique*, Avril 2001, consulté le 17/03/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3ai32Kx>

Lahouari ADDI, Violence et système politique en Algérie, *HAL archives-ouvertes*, 25/06/2009, consulté le 03/01/2019, disponible sur : <https://bit.ly/3u0f8mP>

Le Maroc 55ème puissance en militaire au rang mondial, *challenge*, le 21/01/2021, consulté le 24/01/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3Mz35na>

Lahouari ADDI, Populisme, néo-patrimonialisme et démocratie en Algérie, *HAL archives-ouvertes*, 23/06/2009, consulté le 23/04/2021, disponible sur : <https://bit.ly/3vuRLk0>

Nation unies : ***Maintien de la paix, Classements des Pays contributeurs en soldats et policiers jusqu'au 31 Avril 2021***, disponible sur : <https://bit.ly/3xmmMXk>

Nexter group, Le Maroc commande 400 millions d'euros d'arme françaises, 21/01/2020, consulté le 29/01/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3nstLvq>

Nic CHEESEMANN and others, *Oxford Dictionary of African Politics*, Oxford University Press, 2019, consulted the 23/04/2021 in : <https://bit.ly/3BVW626>

Office National des Statistiques(Algérie), *Activité, Emploi, et Chômage en Septembre 2014*, p. 2, consulté le 22/11/2019, disponible sur : <https://bit.ly/30WpJDc>

Office National des Statistiques(Algérie), *Emploi et Chômage au Quatrième Trimestre 2007*, consulté le 22/11/2019, disponible sur : <https://bit.ly/3xIN50w>

Organisation mondiale de la santé, *Statistique sanitaires mondiales 2009*, p.p : 96-102, consulté le 20/04/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3CF7rmu>

Oxfam France, *20ème anniversaire de la fermeture de la frontière entre l'Algérie et le Maroc : Des coûts significatifs pour le Maghreb : Résoudre le conflit du Sahara Occidental pour favoriser le développement du Maghreb*, p. 2, le 27/08/2014, consulté le 28/10/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3oYaYrj>

Perspective usherooke, *Perspective Monde : bases de données*, consulté le 27/10/2019, disponible sur : <https://bit.ly/3l2zC9a>

Raluca GROSESCU, Une analyse critique de la transitologie: valeurs heuristiques, limites d'interprétation et difficultés méthodologiques, *Studia Politica: Romanian Political Science Review*, no 3 (2012), pp. 485-504, disponible sur : <https://bit.ly/3JVS7Hb>

Samar SMATI, Changement à la tête de la Garde républicaine et de la Marine nationale, *Algerie-Watch*, le 13/12/2009, consulté le 23/09/2019, disponible sur : <https://bit.ly/3p8nypk>

Sandrine MICHEL et Delphine VALLADE, Une Analyse de long terme des dépenses sociales, *OpenEdition Journals*, 01/01/2007, consulté le 13/04/2021, disponible sur : <https://bit.ly/30tg72f>

Sandrine MICHEL et Delphine VALLADE, Une Analyse de long terme des dépenses sociales, *OpenEdition Journals*, 01/01/2007, consulté le 13/04/2021, disponible sur : <https://bit.ly/30tg72f>

Secrétariat d'État au Commerce en Espagne, exportations espagnols de matériel de défense et de produits et technologies à double usage, p. 5, disponible sur : <https://bit.ly/3HDz0QP>

SIPRI, Base de données des dépenses militaires, disponible sur : <https://bit.ly/3HoUr8a>

SIPRI, *le tableau de base par l'institut pour construire ses bases de données de dépenses militaires*, consulté le 23/06/2019, disponible sur : <https://bit.ly/3HldG2A>

Strategic Defense Intelligence, *Future of the Moroccan Defense Industry-Market Attractiveness, Competitive Landscape and Forecasts to 2022*, Rendering Conscientious Research, 11/02/2017, accessed on 31/07/2019, at : <https://bit.ly/3Fyy12I>

Tatiana KONDRATENKO et Reliou KOUAKIN, Vente d'armes russe en Afrique : la stratégie du long terme, *DW*, 30/06/2020, consulté le 02/07/2020, disponible sur : <https://bit.ly/30G5ZmU>

Thierry OBERLE, Le Maroc a permis de localiser Abaaoud, *lefigaro*, 19/01/2016, consulté le 23/12/2020, disponible sur : <https://bit.ly/3yEAjJw>

World Bank Group, *Poverty and Equity Brief : Middle East and North Africa*, 17/10/2018, accessed on 26/02/2020, at : <https://bit.ly/3cf0BcD>

الفهرس

أ.....	قائمة المختصرات، الأشكال والجداول
ب.....	قائمة المختصرات
ت.....	قائمة الأشكال
ث.....	قائمة الجداول
1.....	مقدمة
24.....	القسم الأول: الهندسة النظرية والبنية الهيكلية للعلاقات المدنية-العسكرية في المغرب والجزائر
29.....	الفصل الأول: الاتجاهات النظرية المؤطرة للعلاقات المدنية-العسكرية
30.....	المبحث الأول: الاتجاه التنظيري الكلاسيكي للعلاقات المدنية-العسكرية
31.....	المطلب الأول: نظرية التحكم المدني بالنخب العسكرية
31.....	الفرع الأول: نظرية التحكم المدني الموضوعي
32.....	الفقرة الأولى: الإطار العالم لنظرية التحكم المدني الموضوعي
34.....	الفقرة الثانية: المضامين التحليلية لنظرية التحكم المدني الموضوعي
38.....	الفرع الثاني : التحكم المدني الذاتي
39.....	الفقرة الأولى: الإطار العام لنظرية التحكم المدني الذاتي بالمؤسسة العسكرية
42.....	الفقرة الثانية: مضامين نظرية التحكم المدني الذاتي
46.....	الفرع الثالث: مناقشة نظرية التحكم المدني
	الفقرة الأولى: انبعاث الموجة الثالثة للتحويل الديمقراطي وبناء جيوش ديمقراطية في أوروبا وأمريكا اللاتينية
46.....	
52.....	الفقرة الثانية : انتهاء الحرب الباردة بانتصار الديمقراطية الأمريكية دون تخندق دولتها
57.....	المطلب الثاني: التأطير التنظيري للهيمنة العسكرية على السلطة السياسية في الدول النامية
57.....	الفرع الأول: مقتربات الفوقية العسكرية في الدول النامية
58.....	الفقرة الأولى: مقترب الفوقية العسكرية عند صامويل هنتغتون
63.....	الفقرة الثانية: مقترب الفوقية العسكرية عند مدرسة التحديث والتنمية
65.....	الفرع الثاني: مناقشة مقترب الفوقية العسكرية
68.....	المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية الجديدة في حقل العلاقات المدنية-العسكرية
69.....	المطلب الأول: التحديث التنظيري للعلاقات المدنية-العسكرية في البيئة الأمريكية الجديدة
70.....	الفرع الأول: نظرية الانفصال (نظرية الوكالة) عند بيتر فيفر

الفقرة الأولى: بروز احتكاكات بين العسكريين والمدنيين في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة	70
الفقرة الثانية: مضامين نظرية الوكالة	74
الفقرة الثالثة : مناقشة النظرية	78
الفرع الثاني : نظرية التوافق المدني-العسكري عند ريبكا شيف	80
الفقرة الأولى: مضمون نظرية التوافق المدني-العسكري	81
الفقرة الثانية : مناقشة النظرية	83
المطلب الثاني: التجديد النظري للعلاقات المدنية-العسكرية في الدول النامية	86
الفرع الأول: نظرية التنافس المدني-العسكري لأريل كرواسون وديفيد كوهين	87
الفقرة الأولى: مضامين نظرية التنافس	87
الفقرة الثانية: مناقشة النظرية	90
الفرع الثاني: مقاربات العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية	95
الفقرة الأولى: مقارنة مهران كامرافا	95
أولاً: صنف الضباط السياسيين المستبدين:	96
ثانياً: صنف الملكيات القبلية	98
ثالثاً: الجيوش ذات التبعية المزدوجة	98
الفقرة الثانية: مقترح زولتان باراني	101
خلاصة الفصل الأول	108
الفصل الثاني: التنظيم المعياري للعلاقات المدنية-العسكرية في المغرب والجزائر	111
المبحث الأول: البناء الداخلي للمؤسسة العسكرية في المغرب والجزائر	112
المطلب الأول: خصائص التنظيم العسكري للدولتين	113
الفرع الأول: التنظيم الهيكلي للجيشين وتعداده وعتاده	113
الفقرة الأولى: التنظيم الهيكلي للجيشين	114
أولاً: القوات المسلحة الملكية المغربية	114
ثانياً: الجيش الوطني الشعبي الجزائري	118
ثالثاً : التعداد البشري والعتاد العسكري	122
الفرع الثالث: التجارب الحربية والقتالية للجيشين	127
الفقرة الأولى: الحروب المباشرة	128
الفقرة الثانية: التعاون العسكري الدولي للجيشين	130
الفقرة الثالثة: المشاركة ضمن قوات حفظ السلام الدولي	133

المطلب الثاني: البنية السوسولوجية للمؤسسة العسكرية.....	135
الفرع الأول: سوسولوجيا النخبة العسكرية في الجيشين.....	136
الفقرة الأولى: التكوين العمودي للنخبة العسكرية المغربية.....	136
الفقرة الثانية: ثنائية الضباط الوطنيين والضباط الفارين من الجيش الفرنسي داخل النخبة العسكرية الجزائرية.....	139
الفرع الثاني: سياسات التجنيد العسكري والنوع الاجتماعي.....	141
الفقرة الأولى: نمط التجنيد العسكري.....	142
الفقرة الثانية: النوع الاجتماعي أو السياسة الجنسانية داخل الجيشين.....	145
المبحث الثاني: الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية.....	150
المطلب الأول: الرقابة التنفيذية.....	150
الفرع الأول: مأسسة موقع المؤسسة العسكرية.....	151
الفقرة الأولى: التحصين الدستوري لموقع المؤسسة العسكرية الجزائرية.....	151
الفقرة الثانية: مأسسة الاحترافية العسكرية الوظيفية في المغرب.....	154
الفرع الثاني: إشراف رئيس الدولة على السياسة العسكرية.....	155
الفقرة الأولى: الاختصاصات والقيود المؤسسية لإشراف رئيس الدولة على المؤسسة العسكرية.....	155
الفقرة الثانية: واقع الممارسة السياسية للإشراف الرئاسي على المؤسسة العسكرية.....	158
الفرع الثالث: حدود النخبة السياسية في الرقابة التنفيذية على المؤسسة العسكرية.....	161
المطلب الثاني: الرقابة البرلمانية.....	163
الفرع الأول: الرقابة البرلمانية الاعتيادية على السياسة العسكرية من زاوية مراقبة السياسات العامة.....	163
الفقرة الأولى: الرقابة على السياسة العسكرية باعتبارها سياسة عمومية.....	164
الفقرة الثانية: الرقابة البرلمانية على تدخل القوات العسكرية بالخارج.....	167
الفرع الثاني: الرقابة التشريعية والرقابة على الميزانية العسكرية.....	169
الفقرة الأولى: الرقابة التشريعية.....	174
الفقرة الثانية: الرقابة البرلمانية على الميزانية العسكرية.....	174
المطلب الثالث: الرقابة المجتمعية.....	178
الفرع الأول: رقابة المجتمع المدني.....	179
الفرع الثاني: الرقابة الإعلامية على المؤسسة العسكرية.....	183
خلاصة الفصل الثاني.....	187
خلاصة القسم الأول.....	190

القسم الثاني: المؤسسة العسكرية وسؤال الانتقال الديمقراطي والتنموي في المغرب والجزائر. Error!
Bookmark not defined.

الفصل الأول: العلاقات المدنية-العسكرية ومسار الانتقال الديمقراطي في البلدين.....	196
المبحث الأول: الصراع المدني-العسكري في فترة الاضطرابات الكبرى حول حيازة السلطة.....	197
المطلب الأول: الميلاد المبكر للدور السياسي للجيش في حقبة المقاومة الوطنية.....	198
الفرع الأول: علاقة المدني بالعسكري داخل الحركة الوطنية المغربية: من التوافق إلى الاضطراب ..	198
الفقرة الأولى: القيادة السياسية للحركة الوطنية قبل 1953.....	199
الفقرة الثانية: إشكالية المدني والعسكري في نشأة جيش التحرير المغربي.....	201
الفقرة الثالثة: "اغتيال قائد جيش التحرير عباس لمساودي" في خضم الصراع السياسي-العسكري المبكر حول السلطة.....	204
الفرع الثاني: صراع القيادة بين السياسي والعسكري داخل جبهة التحرير الجزائرية.....	207
الفقرة الأولى: تبلور دور العسكريين داخل بيئة النضال السياسي التحرري بين 1954-1956.....	208
أولا: بروز أدوار نخبة عسكرية في خضم انطلاق المقاومة السياسية للاستعمار الفرنسي.....	208
ثانيا: مؤتمر الصومام لعام 1956 وإقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري داخل جبهة التحرير الوطني.....	213
الفقرة الثانية: مسلسل حسم أولوية العسكري على السياسي داخل جبهة التحرير الوطني.....	215
أولا: "اغتيال عبان رمضان" في 1957.....	216
ثانيا: انقلاب بومدين على الحكومة المؤقتة في صيف 1962 وترسيخ الفوقية العسكرية.....	221
المطلب الثاني: العسكريون والسلطة السياسية بعد تحقيق الاستقلال.....	224
الفرع الأول: بروز الدور الملكي المهيمن على الجيش كبديل للصراع الثنائي السياسي/العسكري على السلطة في المغرب.....	224
الفقرة الأولى: حل عقدة جيش التحرير.....	225
أولا: فشل محاولتي الانقلاب العسكري في 1971 و1972.....	228
ثانيا : انصراف الجيش للاهتمام بحرب الصحراء.....	232
الفرع الثاني: من الشراكة المدنية-العسكرية إلى استفراد العسكريين بالسلطة في الجزائر المستقلة....	233
الفقرة الأولى: ولادة نظام سياسي على أساس شراكة مدنية-عسكرية (تحالف ابن بلة-بومدين).....	234
الفقرة الثانية : انقلاب هوارى بومدين على الرئيس ابن بلة وإقامة النظام العسكري.....	237
المبحث الثاني: الجيش وتعثر الانتقال الديمقراطي في مرحلة استقرار السلطة السياسية.....	240
المطلب الأول: البيئة الحالية للعلاقات المدنية-العسكرية وتقويض الانتقال الديمقراطي في البلدين.....	240
الفرع الأول: في التجربة المغربية.....	241

241	الفقرة الأولى: إشكالية الهيمنة الملكية على المؤسسة العسكرية في النسق الانتقالي المغربي
244	الفقرة الثانية: التوظيف الملكي للجيش في مواجهة المعارضة السياسية والاضطرابات الاجتماعية....
247	الفرع الثاني: التجربة الجزائرية
247	الفقرة الأولى : مؤسسة الحكم البريتوري
250	الفقرة الثانية: إحلال الشرعية التاريخية محل الشرعية الديمقراطية لتبرير الهيمنة البريتورية على السلطة
252	المطلب الثاني: الجيش موضوعا لمطالب الإصلاح الديمقراطي
253	الفرع الأول: مطالب تمدين نظام الحكم البريتوري في الجزائر
253	الفقرة الأولى: الحراك الشعبي لعام 1988
257	الفقرة الثانية: الحراك الشعبي في العام 2019
261	الفرع الثاني: التباس موقع الجيش في مطالب الإصلاح الديمقراطي في الحركات الاحتجاجية في المغرب
261	الفقرة الأولى: الجيش خارج مطالب الحركات الاحتجاجية قبل 2011
263	الفقرة الثانية: استبطان مطلب التحكم المدني بالمؤسسة العسكرية في مطلب "الملكية البرلمانية" لحركة 20 فبراير
266	الفرع الثالث: الجيش والطابع النيوباترمونيالي لممارسة السلطة السياسية في البلدين
267	الفقرة الأولى: مفهوم النيوباترمونيالية
270	الفقرة الثانية: موقع الجيش في الممارسة النيوباترمونيالية للسلطة السياسية فيا لبلدين
274	خلاصة الفصل الثاني
276	الفصل الثاني: تأثير الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب والجزائر...
277	المبحث الأول: تأثير الإنفاق العسكري على التنمية الاجتماعية في البلدين
278	المطلب الأول: تطور الإنفاق العسكري في البلدين
279	الفرع الأول: تحديد المفاهيم
279	الفقرة الأولى: مفهوم الإنفاق العسكري
283	الفقرة الثانية: المكونات المحتسبة ضمن الإنفاق العسكري
287	الفقرة الثالثة: مفهوم الإنفاق الاجتماعي
291	الفرع الثاني: قياس حجم الإنفاق العسكري في المغرب والجزائر
292	الفقرة الأولى: مقارنة الإنفاق العسكري للبلدين بالمتوسطا لعالمي للإنفاق العسكري
295	الفقرة الثانية: قراءة في المؤشرات الكمية: ارتفاع مذهب في الإنفاق العسكري للبلدين
296	المطلب الثاني: تأثير الإنفاق العسكري على مؤشرات التنمية البشرية في المغرب والجزائر

297	الفرع الأول : مقارنة مؤشرات الإنفاق العسكري بالإنفاق الاجتماعي في البلدين
297	الفقرة الأولى: في المغرب
302	الفقرة الثانية: في الجزائر
303	الفرع الثاني: مقارنة مؤشرات الإنفاق العسكري والاجتماعي بين المغرب والجزائر
304	الفقرة الأولى: وضع نموذج إحصائي للمقارنة الثنائية
305	الفقرة الثانية: تحليل النتائج
308	الفرع الثالث: تقييم دولة الرفاه الاجتماعي في البلدين
308	الفقرة الأولى: تعريف دولة الرفاه الاجتماعي
311	الفقرة الثانية: ضعف الرفاه الاجتماعي فيا لدولتين مرتبط بضعف التنمية الاجتماعية والبشرية
317	المبحث الثاني: تأثير العلاقات المغربية-الجزائرية على ارتفاع الإنفاق العسكري في البلدين
318	المطلب الأول: ارتفاع الإنفاق العسكري في سياق رسوخ هاجس التهديد الخارجي المتبادل بين الدولتين
318	الفرع الأول: سباق تسلح عسكري محتدم للحفاظ على التوازن العسكري الثنائي بين البلدين
319	الفقرة الأولى: ارتفاع الإنفاق العسكري للدولتين في سياق العداء المتبادل بين البلدين
322	الفقرة الثانية: مؤشرات سباق التسلح العسكري المحموم بين البلدين
326	الفرع الثاني: أزمة كوفيد-19 بين محدودية الاستجابة الاجتماعية ومواصلة سباق التسلح
326	الفقرة الأولى: الأزمة الصحية ومحدودية الاستجابة الاجتماعية في الدولتين
332	الفقرة الثانية: مواصلة سياسات الإنفاق العسكري في ظل تخطيط المنظومات السوسيو-اقتصادية للدولتين
334	المطلب الثاني: هدر النمو والتنمية في علاقات ثنائية زاهرة بفرص الربح المتبادل
335	الفرع الأول: تقديرات النمو والتنمية المهدرين
335	الفقرة الأولى: تقديرات النمو الاقتصادي المهدر
338	الفقرة الثانية: تقديرات التنمية الاجتماعية والبشرية للنمو المهدر
340	الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي مدخل لتجاوز عقدة العداء بين المغرب والجزائر
341	الفقرة الأولى: تكامل تجاري غير مستغل بين البلدين
346	الفقرة الثانية: التعاون الاقتصادي خيار استراتيجي لتجاوز عقدة العداء بين البلدين
350	خلاصة الفصل الثاني
352	خلاصة القسم الثاني
354	خاتمة
367	لائحة المصادر والمراجع

ملخص الأطروحة

تتناول هذه الأطروحة موضوع العلاقات المدنية-العسكرية في كل من المغرب والجزائر، لبحث الموقع الذي يحتله الجيش في بنية النظام السياسي، وشبكة التفاعلات السياسية القائمة بين النخبتين المدنية والعسكرية في البلدين، وذلك بهدف استخلاص مدى تأثير هذا الموقع على عمليتي الانتقال الديمقراطي والانتقال التنموي في البلدين. ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف، تم الاعتماد على جملة من المناهج والنظريات السياسية والتنموية المستعملة على الصعيد الأكاديمي الدولي في دراسة مواضيع الجيش والسياسة، والجيش والتنمية. على المستوى المنهجي، تم الاستناد على المناهج التحليلية الأربعة المعتمدة في الدراسات المدنية-العسكرية، وهي : المنهج العقلاني، والمنهج البنوي، والمنهج الثقافي، ومنهج تبعية المسار، إضافة إلى تقاطعاتها مع مناهج التحليل النسقي، والنخبوي، والمؤسستي، وكذلك مناهج الاستدلال الإحصائي الكمي. أما على المستوى النظري، فقد تم توظيف نظريات العلاقات المدنية-العسكرية في تقسيمها الثنائي المتعارف عليه : "نظريات التحكم المدني في المؤسسة العسكرية" التي أطرت مواضيع الجيش والسياسة في الدول الغربية الديمقراطية، و"نظريات الفوقية العسكرية" التي اهتمت بتأطير نفس المواضيع في الدول النامية، وذلك في محاولة للتحلي بالموضوعية والصرامة العلميتين في تفكيك طبيعة هذه العلاقات، ومتحركاتها في كل من المغرب والجزائر.

وقد توصل البحث إلى صنفين من النتائج : الأول ذو طبيعة سياسية، يتعلق بمسار الانتقال الديمقراطي، مفاده أن احتكار الجيش للسلطة السياسية في الجزائر، قبل الحصول على الاستقلال في 1962، مكنه من عسكرة الحياة السياسية، والاقتصادية، والثقافية عبر مختلف المراحل التي قطعتها عملية بناء الدولة والأمة، مستندا إلى شرعيته التاريخية-الثورية التي يحتمي بها في احتكار السلطة السياسية الفعلية، وفي التصدي لكل مشروع سياسي يهدف إلى تمدين السلطة السياسية، بحيث أصبح الحديث عن الانتقال الديمقراطي في الجزائر مرادفا لإعادة لتفكيك الجيش الوطني الشعبي القائم، وإحلاله بجيش وطني ديمقراطي جديد. أما في المغرب، فقد أسهم فشل المحاولتين الانقلابيتين العسكريتين على النظام الملكي لعامي 1971 و1972 في تيسير تحكم الملك، بصفته الشخصية والسياسية، في المؤسسة العسكرية، وهو تحكم يثير نوعا من الالتباس عندما يقارن بشروط الانتقال الديمقراطي الناجح، القائم على أساس إشراف سلطة مدنية منتخبة على مؤسسة عسكرية.

أما على الصعيد التنموي الذي قورب من خلال مقارنة تطور مؤشري الإنفاقين العسكري والاجتماعي في البلدين، تم التوصل إلى أن الإنفاق العسكري المرتفع جدا في الجزائر يستنزف مآليتها العمومية على حساب النفقات الاجتماعية المخصصة لقطاعات الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، معيقا بذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما في المغرب، فإن تأثير الإنفاق العسكري على السياسات الاجتماعية هو أقل ضررا، لكونه منخفضا أمام نظيره في الجزائر. وفي الحالتين معا، يهدر الإنفاق العسكري المتأثر أساسا بسباق التسلح العسكري بين البلدين قدرا مهما من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقدر بأكثر من 3% من الناتج الداخلي الخام في المغرب، وأكثر من ستة 6% في الجزائر.

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسمة بالتأزم منذ 2008، بات ضروريا على البلدين مراجعة علاقاتهما الثنائية، لإخراجها من الصراع إلى التعاون من أجل استدراك النمو المهدر، لمواجهة التداعيات السوسيو-اقتصادية الصعبة التي تحدثها هذه الأزمات في الدولتين معا.

الكلمات المفتاحية : العلاقات المدنية-العسكرية - الانتقال الديمقراطي - التنمية الاقتصادية والاجتماعية - المغرب - الجزائر.

